فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف





ترجمة

يوسف ابراهيم الجهماني





الصراع السياسي في تركيا

الأحزاب السياسية والجيش

- الصراع السياسي في تركيا
- فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف
- ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني
- الطبعة الأولى: 199.

- دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ هاتف 6713079

ص. ب. 32105

فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف

الصراع السياسي في تركيا

الأحزاب السياسية والجيش

ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني



مقدمة

يعتبر الجزء الهام من العملية التاريخية للقرن العشرين هو سقوط النظام الاستعماري للامبريالية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ الاستعمار ينكفيء عن مستعمراته بفضل حركات التحرر الوطنية في مختلف أصقاع المعمورة. كما كان لثورة أكتوبر في روسيا دور ودفع كبيران لهذا المد التحرري في العالم. أصبحت الوتائر أسرع بعد الانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية، بل نستطيع أن نقول إن نهاية هذه الحرب كانت الضربة القاضية التي وجهت إلى بقايا الاستعمار في العالم قاطبة.

بعد الحرب العالمية الثانية تشكلت دول مستقلة كثيرة، منها من سار على طريق التطور الاشتراكي، ومنها من شكل أنظمته السياسية وأحزابه الوطنية بالطريقة التي تتناسب مع ظروفه الخاصة، ومنها من احتذى بالأنظمة البرجوازية وأخذ ينهج النهج الليبرالي حسب النمط البرجوازي الغربي، الذي بدأ يتشكل في العشرينات. ومن هذه الدول تركيا، التي أصبح لديها خبرة كبيرة في تأسيس وترسيخ هذا النمط من الأنظمة، إذ امتدت هذه الخبرة زمنياً لتصل إلى قرابة نصف قرن. وهذه الخبرة مفيدة في المجال العملي، إذ أخذت بعض الدول التي حصلت على استقلالها لاحقاً تغرف من هذه الخبرة لتأسيس المؤسسات السياسية ذات النمط الغربي، مع أخذ الاختلافات التاريخية بعين الاعتبار.

كان الكماليون في حربهم بين عامي 1918 و1923، يمثلون مصالح البرجوازية التجارية ـ الصناعية الأناضولية والبيروقراطية العسكرية، إذ

استطاعوا وبنجاح توحيد مختلف طبقات وشرائح الشعب التركي في حربهم الاستقلالية هذه. وفتح الانتصار في هذه الحرب الطريق أمام الكماليين لإدخال تحولات اجتماعية اقتصادية وسياسية بهدف تحديث المجتمع، وبكلمات أخرى تسريع التطور الرأسمالي في البلاد.

ونظراً لذلك تعرض الكماليون إلى مشكلات تتعلق بتحويل حياة الجماهير التي سارت معهم في حربهم الاستقلالية، إلى حياة تتوافق مع التحديث والحداثة التي أدخلوها على البنى الاقتصادية في البلاد، في الوقت الذي كان عليهم (الكماليين) أن يقنعوا هذه الجماهير بالخطوات التي يتبعونها. ولتسهيل هذه المهمة، نحا الكماليون إلى تشكيل أحزاب سياسية لاستخدامها لهذا الغرض. وكان مصطفى كمال أتاتورك يؤكد في خطاباته: أنه بتشكيل الأحزاب السياسية فقط تستطيع تركيا استمالة مختلف القوميات، التي تعيش فيها، إلى المشاركة في تنفيذ المهام الاجتماعية - الاقتصادية، التي تقع على عاتق البلاد بعد الانتصار في حرب التحرير الوطنية (135، ص.ص 44-40).

ومثل هذا التنظيم كان قد شكل في عام 1923. وكان القسم المهم من أيديولوجيته وأيديولوجية الأحزاب السياسية الأخرى في تركيا التأكيد على الانسجام الطبقي وغياب العداءات والتناقضات الطبقية. كما أكد كمال أتاتورك على أن نيته تأسيس "حزب الشعب"، الذي سيعبر ويدافع عن مصالح جميع الطبقات (223، ص24).

لاحقاً، جرى تغيير اسم الحزب من "حزب الشعب" لكي يصبح "حزب الشعب الجمهوري"، الذي عبر عن مصالح البرجوازية والبيروقراطية وكبار ملاك الأراضي، وضم إلى صفوفه عملياً ممثلي جميع الطبقات. ومن الواضح أن حزب الشعب الجمهوري في تركيا كان نموذجاً للأحزاب التي سادت في كثير من بلدان آسيا وآفريقيا، التي كانت تقيم فيما بينها جبهات واتحادات مختلفة الأشكال، توحد ممثلي مختلف القوى الاجتماعية. «وبعد أن أخذ شعار الاستقلال يفقد معناه العملي، أخذت

مختلف الطبقات تدخل فيه مضامين اجتماعية، الأمر الذي جعل بعض هذه الأحزاب تتشظى وبعضها ينكفىء » (49، المجلد الأول، ص464).

حدث هذا الأمر في حزب الشعب الجمهوري التركي أيضاً. حيث تبين أن تطوير الجماهير في ظروف « التحديث »، مهمة شديدة الصعوبة للكماليين، لا كما كانت عليه الأمور إبان حرب التحرير الوطنية. حيث ترافق تطوير الرأسمالية مع حدة الانقسامات الطبقية في المجتمع، وأصبحت المصالح تتباعد. وكانت البرجوازية التي وطدت نفسها في الثلاثينات والأربعينات تحلم بخلق سياسة ليبرالية اقتصادية متحررة من الرقابة الحكومية، وكانت هذه البرجوازية تنظر إلى حزب الشعب الجمهوري على أنه جزءٌ لا يتجزأ من جهاز الدولة البيروقراطي الذي، حسب وجهة نظرها، أعاق تطور الملكيات الرأسمالية المستقلة. لذا أقدمت هذه البرجوازية على تشكيل حزب سياسي خاص بها، كانت ترى فيه الرافعة الضرورية لتحقيق مصالحها والدفاع عنها.

وأصبح نشاط الحزب السياسي الوحيد، مثار عدم الرضى لدى مختلف شرائح المجتمع التركي. فطبقات الشغيلة كانت غير راضية على زيادة الاستغلال، وأخذت تتشكل لديها آمال في تحسين ظروفها بمساعدة حزب آخر. أما مالكو الأرض الكبار، فأصبحوا جزعين وغير راضين عن القوانين التي كان يسنها حزب الشعب الجمهوري بخصوص إدخال الاصلاح الزراعي وتقسيم الأراضي على الفلاحين. إلا أن قسماً من البرجوازية كان يرى أن حزب الشعب الجمهوري يحقق مصالحه.

بناءً عليه اضطرت قيادة حزب الشعب الجمهوري في عام 1945 إلى الاذعان للقرارات التي اتخذها البرلمان والقاضية بوجوب الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب. ويشير بعض الكتاب الأتراك إلى مساهمة عوامل خارجية في هذا الأمر. حيث يشيرون أحياناً إلى أن زعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت اينونو، الذي كان يبحث، بعد الحرب العالمية الثانية، عن طريق يقربه من الغرب، استجاب للنصائح التي قدمها له الأمريكان والانكليز والقاضية بضرورة « توسيع

الديموقراطية في تركيا». ويفترضون أن إدخال نظام التعدد الحزبي ولبرلة الجو السياسي سوف يقدمان انطباعاً طيباً في الغرب، الأمر الذي يسهم في قبول تركيا في هيئة الأمم المتحدة. ويعضهم يرى أن العوامل الخارجية لعبت الدور الحاسم في هذه المسألة (142، ص247-248، 272، ص194، 294، ص251-253).

وبمجمل القول، نستطيع أن نقول أن الرضوخ للعوامل الخارجية، لعب دوراً أساسياً في تقريب تركيا من الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما حينما أذعنت لها القيادة التركية وأدخلت نظام تعدد الأحزاب، وابتعدت عن نظام الحزب الواحد، الذي كان ينظر إليه في الغرب على أنه ابتعاد عن سلوك البرجوازية الديمقراطي. إلا أنه، حسب وجهة نظرنا، كانت العوامل الداخلية هي الأساس في ذلك. وهكذا تم الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب في مجال البنى السياسية الفوقية، الأمر الذي جر وراءه منطقياً مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية في تركيا. وفي هذه المرحلة نحت البرجوازية، التي كانت في السلطة الحاكمة والتي مثلت المجتمع التركي الرأسمالي النامي، نحت بشكل كامل إلى اعتبار أن نظام تعدد الأحزاب هو أفضل النظم التي تعبر عنها وتحمي مصالحها. وكما يقول الكاتب والعالم التركي المشهور دوغان أوجي أوغلو: انبثقت الحركة من أجل الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب من شعار النضال «من أجل حقوق الإنسان ودولة القانون الديمقراطية»، حيث قوبلت بدعم من جماهير العمال والفلاحين وجميع «الثوريين الوطنيين»، إلا أنها بالنتيجة «أدت إلى توطيد وترسيخ مواقع طبقة الرأسماليين» (142، ص240).

وبين عامي 1945–1946 ظهر في تركيا 15 حزباً سياسياً لمختلف التيارات والاتجاهات. وخلال 30 عاماً سجل في البلاد تأسيس 84 حزباً (1945-1975) (223، ص467-470)، إلا أنه ومع اقتراب عقد السبعينات من نهايته انفرط عقد الغالبية العظمى من هذه الأحزاب لأسباب مختلفة. ففي المرحلة المشار إليها تم إغلاق 14 حزباً سياسياً بقرارات من المحاكم، وثلاثة بقرارات من السلطة العسكرية، وفي مرحلة الأحكام العرفية انفرط عقد 32 حزباً، وهكذا دواليك (294، ص347-350).

وهكذا، أملت مصالح تطوير الرأسمالية على الطبقة الحاكمة ضرورة وعقلانية الانتقال إلى مرحلة معينة من مراحل النظام التعددي. فالبرجوازية التركية التي كانت تعتبر بالاشتراك مع جزء من الإقطاعيين والبيروقراطية العسكرية الزعيمة الفعلية لحركة التحرر الوطنية، هذه البرجوازية اعتمدت النظام البرجوازي كمثال تحتذي به في البناء الفوقي السياسي. ولم يكن إدخال النظام التعددي في عام 1945 ولا الانتقال إلى اللبرلة السياسية قفزة إلى حالة سياسية جديدة، لكنها اعتبرت تطوراً مستقبلياً للنظام البرجوازي الديمقراطي التركي. وبهذا الصدد، يشير العالم التركي عارف باياصلي أوغلو قائلاً: إن الليبرالية الوليدة كانت تترعرع سابقاً في حزب الشعب الجمهوري، الذي «التزم بقانون البرلمان، والذي كانت تتعايش فيه مختلف الاتجاهات والمجموعات، التي شكلت فيما بعد أحزابها المستقلة» (381، ص421).

ولم يبق النظام التعددي الذي عمل به منذ عام 1945 دون تعديل، حيث جرى تعديله تحت تأثير التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمع التركي، وكان عبارة عن مرآة عاكسة لهذه التغيرات. ففي بعض المراحل، على سبيل المثال بين عامي 1950-1960، كان النظام التعددي عبارة عن نظام ثنائي الأحزاب، دار فيه الصراع السياسي عملياً بين حزبين ـ الحزب الديمقراطي الذي كان على رأس السلطة، وحزب الشعب الجمهوري الذي كان على رأس المعارضة. ولم يكن لبقية الأحزاب أي تأثير عملي في الساحة السياسية. أما نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 1973، فقد رفعت من تأثير الأحزاب الصغيرة، أما نتائج انتخابات عام 1977، فقد أظهرت انخفاضاً في دور هذه الأحزاب الصغيرة، إذ التف الناخبون حول الحزبين الرئيسيين: حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة. ومع ذلك لم يتمكن حزب الشعب الجمهوري ولا حزب العدالة، خلال فترة السبعينات، من تشكيل حكومة واحدة دون الدعم المباشر أو غير المباشر من الأحزاب الصغيرة.

وكما هو معروف، فمن جهة؛ يعمل النظام التعددي في الدول النامية في ظروف معقدة ومتناقضة، يحاول فيها هذا الحزب أو ذاك توطيد مواقعه. فأحياناً يصبح في المقدمة، وأحيانا أخرى يتراجع إلى الظل (كما في تركيا)، التي تسير على النمط الرأسمالي، ومن جهة أخرى؛ يبقى إلى هذه الدرجة أو تلك متخلفا عن التركيبة الرأسمالية، متوافقا مع مصالح بعض الشرائح الاجتماعية. وهذا الأمر هو الذي يحدد النوسان المتكرر والتناقض في علاقات القاعدة، هذا النوسان وذاك التناقض يجران خلفهما صراعاً سياسياً وطبقياً حاداً. وتعبر عن معالم هذا الصراع مجموعة التقاليد في الدول النامية، المتوافقة مع المؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية التقليدية، والتقاليد السياسية والدينية، التي تزيد مجتمعة من حدة الصراع السياسي، وتؤثر تأثيراً «سلبياً» عليه. كما أن هذه الأمور مجتمعة تزيد من عمق التفاوت الطبقي في تلك البلدان التي تسير على الطريق الرأسمالي، في الوقت الذي تعتبر فيه ذات طبيعة غير متماثلة في علاقاتها الاقتصادية ضمن إطار النظام الرأسمالي العالمي.

تبرز جميع هذه المظاهر بأشكال متفاوتة في تركيا، وهذه الظروف وتلك المؤثرات تجعل من النظام السياسي في هذا البلد نظاماً يعمل بانقطاعات وتأجيلات، الأمر الذي يخدم في نهاية المطاف مصالح الطبقات الحاكمة.

تسعى الطبقة الحاكمة إلى جعل هذا النظام، الذي اختارته بنفسها، أن يكون مناسباً لخلق هيمنتها السياسية فيه، في الوقت الذي تسعى فيه لجعل هذا النظام متوازناً ومستقرا لكي يتمكن من تحقيق مصالح البرجوازية في الحياة. وأثناء ذلك تقترح الأحزاب السياسية مؤيدة من المجموعات التي تتكتل معها من البرجوازية، عدداً من الخيارات ـ ابتداء من النظم شديدة التسلط ووصولا إلى النظام الاشتراكي ـ الديمقراطي.

إلا أنه لم يتمكن أحد من هذه الخيارات السابقة الذكر من الاستحواذ على مواقع وطيدة، لتأمين الاستقرار السياسي. وفي ظروف كهذه، يبدو نظام المؤسسات البرجوازية السياسية غير قادر على ممارسة

العمل الطبيعي، ولا أن يدير البلاد بفاعلية عالية، وفي تركيا يبدو أن الأمور تسير على هذا المنوال. فخلال امتداد مرحلة طويلة من الستينات إلى نهاية الثمانينات، أصبحت الحياة السياسية تدار تحت تأثير عاملين اثنين: نظام الأحزاب السياسية والجيش كمؤسسة سياسية ذات طابع خاص. والجيش أصبح في هذه المرحلة شريكاً فعلياً في الصراع السياسي، وأحياناً كان يتزعم الصدارة فيه، آخذاً السلطة في قبضته مقرراً مسائل الحكم خارج أطر النظام التعددي أو مخاتلة له.

فمنذ عام 1960، انتزع الجيش السلطة ثلاث مرات، سواء كان مباشرة أو بشكل غير مباشر: بعد الانقلاب الحكومي، الذي حصل في 27 أيار/مايو 1960، وبعد مؤامرة قيادة الجيش في 21 آذار/مارس عام 1971، وبعد الانقلاب العسكري في 12 أيلول/سبتمبر من عام 1980. وبعد كل فعل من هذه الأفعال العسكرية، كان الجيش ينحو إلى تطبيق ما يسمى بـ «المرحلة الانتقالية»، التي كان يسعى فيها إلى توطيد النظام في البلاد بشتى الوسائل، في الوقت الذي كان يقوم فيه بحل بعض المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهكذا نجد أن مصطلح «المرحلة الانتقالية» أو «النظام الانتقالي»، قد دخل في أطر المصطلحات التي تداولتها الصحافة وتداولها من يكتب في السياسة. وفي المرحلة الآنفة الذكر، كانت تتناوب على البلاد قيادات عسكرية ومدنية.

وإذا أردنا إيجاد تفسير لنشاط الجيش في تركيا، يجدر بنا البحث عن الأساليب العامة للتطور الاقتصادي والسياسي، التي طبقت في مرحلة انهيار النظام الاستعماري ونيل الاستقلال من جهة، وفي مميزات التطور في تركيا ذاتها وفي الأحداث التي جرت فيها ليس في حينها فحسب، بل في تاريخ تركيا السابق، من جهة أخرى.

كان للدور الذي لعبته الطبقة العسكرية المثقفة في ظهور وتطور حركة تركيا الفتاة دوراً هاماً جداً. ففي عام 1889 أسس العسكريون تنظيماً سرياً، وضع نصب عينيه هدف النضال ضد حكم عبد الحميد الثاني المطلق، وكانوا يشكلون الجزء الرئيسي من أعضاء تنظيمات أخرى

مشابهة لذلك التنظيم السري في الامبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر. والعسكريون بالذات كانوا قد لعبوا دوراً رائداً في نشاطات التنظيمات التركية الفتية عشية ثورة 1908. كما نشط ضباط تركيا الفتاة في الوحدات العسكرية المتمركزة في القسم الأوربي من تركيا، وفي الأناضول وفي وحدات عسكرية أخرى من الامبراطورية العثمانية، وأمنوا دعم الجيش لثورة تركيا الفتية (44، ص188- 189).

ومثل هذا النوع من النشاطات السياسية في الجيش العثماني كان مشروطاً بتغيير القاعدة الاجتماعية والتركيبة الطبقية لكادر الضباط، الأمر الذي كان مرتبطاً بالاصلاحات الجارية في الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر. وبعض هذه الاصلاحات كان موجهاً لتحديث الجيش هيكلياً وتسليحاً وتنظيماً وإعداداً لكوادر الضباط. واحتاج تحديث أسلحة المشاة والخيالة والمدفعية والأسطول البحري والتسليح الجديد، تحسيناً راديكالياً في إعداد الضباط وإدخال كوادر هندسية عسكرية. وفي الوقت ذاته، ازداد التعداد البشري للجيش، الأمر الذي صحبه ازدياد في أعداد كوادر الضباط.

أدت عمليات تحديث الجيش وازدياد طاقمه البشري ورفع سوية المتطلبات الفنية لإعداد الضباط إلى حدوث تغييرات نوعية في كوادر الضباط. وتوقف حصر قبول الضباط في الشباب المنحدرين من قمة المجتمع الأرستقراطية، ليصبح في متناول ممثلي البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية، والشرائح الدنيا من البيروقراطية العثمانية ...إلخ. فمن جهة، توقفت رغبة الشرائح ذات الامتيازات عن إرسال أبنائها للخدمة في هكذا نوع من الجيوش الحديثة، التي تتطلب الخدمة فيها معارف غزيرة وعملاً جاداً. ومن جهة أخرى، سعت شرائح الشعب ذات الملكيات الصغيرة إلى إرسال أبنائها إلى سلك الضباط، لأنه عادة كان الطريق الوحيد المسموح به للحصول على تعليم جيد (الخروج إلى الناس). ونتيجة لذلك وما أن حلت نهاية القرن التاسع عشر حتى أصبحت البرجوازية الصغيرة وشرائح الموظفين الصغار والمثقفين تحتل المقام الأول في كادر

ضباط الجيش. وهكذا تشكلت شريحة قوية من البيروقراطية العسكرية الجديدة - فتية، متعلمة، ديناميكية، تميزت بأمزجة حادة نقدية موجهة إلى النظام القائم، وللشريحة الحاكمة وللفساد والمحسوبيات (44،ص190-191).

وعندما وصلت حركة تركيا الفتاة إلى الحكم، اتخذت عدة تدابير تهدف إلى تعديل لوائح الترفيعات والرتب في الجيش، والقضاء على نظام المحسوبيات والامتيازات في الخدمة العسكرية، وتخفيض عدد المناصب العسكرية العليا. وهذه جميعها أسهمت في تعبئة كادر الضباط من شريحة البرجوازية الصغيرة وأوساطها.

حافظت هذه الأوضاع والأنظمة على حالها في الجمهورية التركية، ووطدت نفسها فيها أيضاً. وبقيت البرجوازية الصغيرة وشرائح الموظفين والمثقفون هي القاعدة الرئيسة، التي منها كانت تنحدر طواقم الضباط باستمرار، الأمر الذي أسهم جيداً في مجريات الأمور التي دارت في الامبراطورية العثمانية وجيشها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ففي جيش الامبراطورية العثمانية كما في جيش الجمهورية التركية لا يجوز اعتبار أن طاقم الضباط كان واحداً متوحداً في وجهات النظر السياسية. فالشريحة العسكرية البيروقراطية الجديدة التي ترعرعت في الامبراطورية العثمانية من الوسط البرجوازي الصغير، وقفت ضد نظام عبد الحميد الثاني، معبرة عن المصالح الطبقية للبرجوازية المتشكلة حديثاً وقسم من الطبقة الاقطاعية، الذي كانت مصالحه تتمثل في تحجيم النظام الاقطاعي الاطلاقي، وتعبيد الطريق أمام تطور الرأسمالية في الصناعة والزراعة.

وقفت ضد هذه الحركة شريحة القيادة العسكرية البيروقراطية القديمة، التي كانت مرتبطة بجذور اجتماعية، كانت تتمتع بامتيازات رفيعة. وكان هؤلاء الضباط الكبار، عادة، يشكلون دعامة النظام الاقطاعي المطلق، الأمر الذي جعلهم يقفون في وجه أعضاء تركيا الفتاة أو أنهم كانوا متحفظين عليها واعتبروا أن الحركة يجب أن تتوقف عند دستور عام 1876، وبعد ذلك يستطيع الجيش العودة إلى ثكناته. بكلمات أخرى، وقف

التيار المحافظ من الضباط في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مع المحافظة على الهيمنة الاقطاعية مع بعض التعديلات في النظام المطلق.

برز الجيش في تركيا كقوة سياسية نشيطة في مرحلة نشاطات حركة التحرير الوطني التركية. فالجزء الهام من البيروقراطية العسكرية لم يسهم مساهمة فعالة في هذه الحركة فحسب، بل أصبح القوة المنظمة لها. كان ممثل البيروقراطية العسكرية هو مصطفى كمال، الذي تزعم حركة التحرير الوطني. وكثير من الضباط الذين انخرطوا في هذه الحركة، بما فيهم مصطفى كمال ذاته، كانت لهم علاقات مع "تركيا الفتاة" حتى أنهم ساهموا في هذه الحركة. وهذه الحقيقة تسمح لنا القول، إلى حد ما، عن سيادة جناح الضباط الراديكالي. إلا أن الجناح المحافظ حافظ على وجوده في الجيش، وتابع دعم السلطان، الذي تحول في هذه المرحلة إلى سلاح في يد الامبريالية العالمية.

كان مصطفى كمال الذي تزعم حركة التحرير الوطني التركية يؤمن بغربنة تركيا في المعنى السياسي، أي تشكيل مؤسسات سياسية ونظام حسب النمط الغربي، على الرغم من أن الحقيقة تقول أنه أثناء حياته لم يكن نظام تعدد الأحزاب سائداً، بل استطاع فقط تأسيس مقدمات جيدة له. وفي الوقت نفسه، اقتنع مصطفى كمال بضرورة عزل الجيش عن السياسة، وحاول تطبيق ذلك عملياً، الأمر الذي يفسر عدم تدخل الجيش في المرحلة الأولى من حياة الجمهورية التركية، بشكل مباشر في الحياة السياسية.

إلا أنه، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي خضم الأزمة، التي نتج عنها تطبيق النظام التعددي، ازداد اهتمام ضباط الجيش بالسياسة. ويوافق هذا السلوك ليس فقط التقاليد العثمانية ـ التركية، بل قانونية تطور بلدان الشرق في مرحلة ما بعد الاستعمار. ففي ظروف الصعوبات الاقتصادية والصراع الاجتماعي السياسي الحاد حول طرق وأساليب التطور المستقبلي، وتأسيس المؤسسات السياسية البرجوازية في الوقت

الذي يكون فيه النظام والانضباط مزعزعان في الجيش، لا سيما بين كوادر الضباط. كل هذا مجتمعاً أصبح يبرز كنظام سياسي ذي طراز خاص.

وتبين أن هذا النظام هو الطريق الصحيح لاتخاذ قرارات لتغيير الأوضاع السياسية الداخلية، والقضاء على الأنظمة المدنية غير المستقرة، وأخذ زمام الأمور لتأمين الاستقرار السياسي الداخلي (49، المجلد الأول، ص480). وبهذا الشكل، نجد أنه في تلك البلدان التي سارت على النهج الرأسمالي، برز الدور الموازن لطبقة الضباط المحافظين، وذلك لتأمين استقرار النظام.

في الوقت نفسه، نلاحظ أنه في عدد من دول الشرق، لا سيما في بعض الدول العربية نشط نفوذ الضباط المتحدرين من طبقة البرجوازية الصغيرة التي اتخذت بدرجات نجاح مختلفة محاولات للحيلولة دون تطبيق المبادىء البرجوازية في السياسة (البرلمان، الأحزاب)، بل إقامة أنظمة عسكرية ديكتاتورية. أما فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية فحاولت إدخال إصلاحات تهم الشرائح الواسعة من الشغيلة، والحد من تأثير الرأسمالية التجارية ـ الصناعية، وتطبيق الاصلاح الزراعي. وهكذا أصبح الخطر محدقاً بإمكانيات التطور الناجح للرأسمالية.

شكلت هذه الأوضاع جرس إنذار رنَّ في الغرب. ولهذا الخصوص تنبه ل. ف. بيو البروفيسور في معهد ماساتشوسيس فأشار قائلاً: في الستينات ظن كثيرون في الغرب أن الدول المتشكلة حديثاً سوف تدار من قبل مثقفين ذوي نزعات غربية ومن قبل البيروقراطية والأحزاب الوطنية. إلا أن الحقيقة تشير إلى أن العسكريين هم الذين احتلوا المقاعد الأولى في العديد من دول آسيا وأفريقيا، وعندها فقط وعى الغرب أنه « لا يعلم شيئاً عن دور الجيش في التطور السياسي في الدول الحديثة ». (383، ص69-70).

بعد ذلك، أصبح مفهوماً لنا الاهتمام الذي ظهر في الستينات والسبعينات من قبل علماء الغرب للبحث في النشاط السياسي للجيش في « المجتمعات الانتقالية »، وتأثيره على طبيعة العملية « الانتقالية »، (انظر، على سبيل المثال « 356، 357، 358، 360، 361، 362، 363، 374، 381، 383، 394 ».

والأهمية القصوى، في هذا المجال، انصبت على دراسة الأنظمة العسكرية الراديكالية، بل العسكريين الراديكاليين المنحدرين من البرجوازية الصغيرة والشرائح الاجتماعية التي انحدروا منها، والأيديولوجيات التي يؤمنون بها، أو التوجهات المتوقعة في نشاطاتهم السياسية.

ظهر في تركيا بعد الحرب اتجاهان سياسيان للضباط. اتجاه محافظ واتجاه راديكالي. إلا أن المضمون الطبقي لنشاط الضباط تغير بالمقارنة مع المراحل التي هيمنت عليها حركة تركيا الفتاة وحركات التحرر الوطني، حيث وقف جناح المحافظين دفاعاً عن الانجازات الرأسمالية المحققة والمتراكمة والتي كانت لصالح البرجوازية، أما الراديكاليون فبقوا محافظين على مواقفهم في الدفاع عن مصالح الطبقة البرجوازية الصغيرة والحد من دور الرأسمالية.

وهكذا ارتفعت وتيرة النشاط السياسي للجيش، على التوازي مع ترسيخ النظام التعددي في تركيا، وأصبحت الشراكة مع الجيش في المجال السياسي أمراً مسلماً به رغم أنف الشخصيات والأحزاب السياسية، الأمر الذي جعلهم في تذمر مستمر ودائمي التوتر. ففي مرحلة الحكم المدني في الستينات والسبعينات كان الجيش دائم الترصد لتطور الأحداث في البلاد وللصراعات التي كانت تدور بين الأحزاب السياسية، وكان يراقب نشاطات الشخصيات السياسية المدنية. وبعد عام 1960، ترجم الجيش هذه المراقبة من خلال مجلس دستوري خاص هو مجلس الأمن القومي، الذي دخل في عداده بالإضافة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء، رئيس هيئة الأركان وعدد من كبار الضباط. وبهذا الشكل، كانت السياسة دائمة القلق لما تخضع له من رقابة عسكرية.

وفي المراحل، التي كان فيها الجيش ينتزع السلطة، كانت تحيق بالأحزاب السياسية مظالم من نوع خاص. من خلالها يصبح لنا واضحاً أن الأحزاب السياسية التي تتصارع مع بعضها البعض بقساوة في الأوضاع العادية، نجدها تتعاضد تعاضداً حقيقياً للحيلولة دون تدخل الجيش في السياسة. أشارت صحيفة « ميليت »، في أيلول/سبتمبر من عام 1979، في

معرض حديثها عن القضاء و«المرحلة الانتقالية» الجديدة قائلة: «إن قادة حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة يقفون بحزم ضد "المرحلة الانتقالية" معتبرين أن هذا النوع من الأنظمة لا يحمل أي حل للمشكلات القائمة» (457، 25/9/1979). ولكن كلما ازداد الإصرار على تدخل الجيش بالأمور السياسية، كلما ازدادت مواقف الأحزاب تشنجاً في رفض ذلك ومطالبته بالعودة إلى ثكناته.

بهذا الشكل نجد أن ما يميز التطور التاريخي في تركيا إلى جانب مسار تطور البلدان المتحررة، هو بروز وتناقض عاملين رئيسين في المرحلة الواقعة بين الستينات والثمانينات ـ الأحزاب السياسية والجيش. كما أدت الأزمات الدورية التي تعرض لها النظام التعددي إلى تدخلات من قبل الجيش والانتقال إلى الحكم بقوانين الطوارىء. وفي نفس الوقت كانت تدور صراعات عديدة ومتنوعة، إن كان داخل النظام التعددي، أم ضمن المؤسسات العسكرية، وذلك انطلاقاً من اختلاف التوجهات السياسية التي كان كل منها يقف على قاعدة اجتماعية ما، ويمتلك أهدافاً خاصة به.

إن كل ما ورد ذكره يعتبر مادة غنية للبحث، التي يتمنى المؤلف أن تسهم في رفع سوية إدراك التطور العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تركيا.



الباب الأول

انقلاب 27 أيار/مايو عام 1960



الفصل الأول

أسباب الانقلاب

في عام 1946 شكل ممثلو الرأسمال التجاري ـ الصناعي وكبار ملاك الأراضي حزباً سياسياً أطلقوا عليه تسمية «الحزب الديمقراطي»، الذي أصبح معارضاً لتوجهات حزب الشعب الجمهوري. فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 1950، ومكث على رأس السلطة مدة عشر سنوات. وكانت نشاطات الحزب الديمقراطي في مختلف المجالات محط أنظار الباحثين الأتراك وسواهم. ويجب علينا في هذا المجال أن نميز هنا تلك النشاطات التي ـ حسب وجهة نظرنا ـ شكلت الأسباب المباشرة لوقوع أول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا.

كمن السبب التذرعي للانقلابيين في السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي انتهجها الحزب الديمقراطي في السلطة. للوهلة الأولى حصلت هذه السياسات في منتصف الخمسينات على نجاحات باهرة. واهتم الحزب الديمقراطي بشكل خاص بالاقتصاد الزراعي. فعمل على مد آلاف القرى بمياه الشرب النقية، التي كانت تستخدم أيضاً للري، وتم استصلاح مساحات واسعة من المستنقعات التي كانت مصدراً جيداً لجراثيم الملاريا، في الوقت الذي تم فيه إرواء مساحات واسعة من الأراضي. كما ارتفعت حجوم القروض الزراعية ـ من نصف مليار ليرة في عام 1950 إلى 2,5 مليار في عام 1960 (148، ص82، 175، ص333)، إلا أن الجزء الرئيسي من هذه القروض كان من نصيب المزارعين المتوسطين

والكبار. أما الجزء الأكبر من المزارعين وهم من صغار المالكين فكانت القروض التي يستطيعون الحصول عليها تتراوح بين 300-500 ليرة فقط (175، ص333). وأسهمت هذه الاجراءات مجتمعة مع الظروف الجوية الجيدة التي تميزت بها فترة الخمسينات، في رفع مستوى الانتاج رفعاً جلياً فيما يخص عددٍ من المحاصيل الرئيسة، الأمر الذي جرَّ وراءه إدخال التكنولوجيا في الزراعة ذات الأنمطة المتطورة.

وكان الاهتمام الأكبر نسبياً موجهاً إلى التحكم بسياسة تسعير المنتجات الزراعية. وجوهر هذه السياسة يبينه الجدول الآتي (عام 1953 كأساس =100) (144، ص233).

	1950	1955	1957	1960
القمح	91	119	165	239
الفول	63	108	256	247
الماشية	80	119	173	228
غذاء الماشية	93	126	149	244
المواد الأولية المستخدمة في الصناعة	91	126	182	235

صاحب هذا الأمر ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية وبدأ التضخم يأخذ مجراه. إلا أن زيادة الأسعار كانت حادة إلى درجة حصل فيها المزارع المتوسط (غير متحدثين عن المزارعين الكبار) على أرباح لا بأس بها. وفي هذا الجو كان للعامل النفسي دور كبير: ارتفاع الأسعار مع التضخم ساهما في انسياب الأموال إلى جيوب الفلاحين، الأمر الذي لم يلاحظ أيام حكم حزب الشعب الجمهوري. (والفلاحون الذين بدأوا يشاهدون النقود ويتعاملون معها) - رغبوا في إعادة انتخاب الحزب الديمقراطي (175، ص333).

كان الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس (من كبار ملاك الأراضي) العدو الرئيس للمبادرة التي اتخذها حزب الشعب الجمهوري بخصوص الاصلاح الزراعي. إلا أن التعديلات التي أدخلت في أعوام 1950 و1955 و1957 على قوانين الاصلاح الزراعي، حالت دون الاستيلاء على الأراضي من كبار المالكين، ولم يوقف الحزب الديمقراطي العمل بهذه القوانين.

فبين عامي 1950 و1954 استلمت 169133 أسرة مساحة من الأراضي قدرها 8625156 دونماً (75، ص125-128، 78، ص253-254، 144، ص232).

حملت جميع هذه الاجراءات طابعاً عشوائياً لم يكن لها آفاق في المستقبل الزراعي، إلا أن هذا التوجه كان محصوراً ومحدداً بهدف تحديث السياسة الزراعية فقط. ويصف بعض الكتاب الأتراك هذه السياسة التي اتبعها الحزب الديمقراطي قائلين: (إنها سياسة وصلت إلى الريف) (144، ص233).

اهتمت حكومات الحزب الديمقراطي اهتماماً جدياً بتحسين شبكة المواصلات. فخلال الخمسينات بوشر بمد شبكة كبيرة من الطرق الاسفلتية. وحالما وصل الحزب الديمقراطي إلى السلطة باشر ببناء عشرين سداً؛ خمسة عشر منها تستطيع توليد الطاقة الكهربائية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطاقة الكهربائية بنسبة 360٪ خلال عشر سنوات. كما تم بناء وإنشاء موانىء جديدة في سامسون وترابزون ومرسين وأزمير. أما في المجال الصناعي فترك الحزب الديمقراطي المبادرة في بنائه للقطاع الخاص. وتوجه الرأسمال الوطني الخاص إلى مشاريع استخراج الثروات المعدنية وصناعة الحديد والصلب، كما كان مبرزاً في مشاريع صناعة السكر والاسمنت، وحصلت الصناعتان الأخيرتان على تطور جلي. كما بنيت عدة مصانع نسيج من قبل الدولة والقطاع الخاص. وبغض النظر عن التصريحات التي كانت تعلن عن نقل بعض المؤسسات الاقتصادية الحكومية إلى ملكية القطاع الخاص، لم يقدم الحزب الديمقراطي ـ لعدة اعتبارات ـ على الوفاء بهذه التصريحات، بل على العكس أخذ يعمل على توسيع المؤسسات الحكومية وإقامة مؤسسات أخرى جديدة (147، ص203-211، 222-223، 144، ص234-238، 148، ص85-86، 177، ص91-94). وأدت

الاجراءات التي طبقها الحزب الديمقراطي في المجالات الزراعية وشبكات الطرق والصناعة إلى المساهمة في بعث الحياة في السوق الداخلية، التي بدأت تكتظ بالمنتجات الوطنية.

أما فيما يتعلق بمجالات الحياة الاجتماعية والروحية، فتجدر الإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي أعاد النظر بسياسة حزب الشعب الجمهوري المتعلقة بالدين. والأمر يتعلق بحقيقة مفادها أن المبدأ الذي رفعه كمال أتاتورك المتعلق بتطبيق العلمانية لقي قبولاً ودعماً كبيرين لدى أقلية من المجتمع التركي (المثقفين والبيروقراطيتين العسكرية والمدنية)، وأنه لم يحظ بقبول غالبية المجتمع التركي، التي بقيت على إيمانها العميق بالاسلام. وهنا نجد مكاناً لقول أحد الباحثين الغربيين في الاسلام، الذي يرى أن الغرب لا يقبل الأتراك المعاصرين كمسلمين. يعتبر هذا الرأي هام جداً للتقييم الصحيح للأحداث التي جرت في تركيا بعد الثورة (387، ص165).

أخذ الحزب الديمقراطي هذه الحقيقة بعين الاعتبار. فالقانون الذي أقره المجلس (14 حزيران/يونيو عام 1950) سمح للمؤذنين برفع الآذان ليس فقط باللغة التركية (كما كان سائداً إبان سلطة حزب الشعب الجمهوري)، بل باللغة العربية وذلك تلبية لرغبة غالبية المسلمين. ولاحقاً ألغى الحزب الديمقراطي المنع الذي كان مطبقاً على تعليم الدين، وأدخل التعليم المنهجي للدين - بعد الحصول على موافقة الأهل - في المدارس الابتدائية (ابتداءً من الصف الرابع) (148، ص75-76، 175، ص329-332). وكانت هذه الاجراءات محط تأييد الغالبية العظمى من السكان المؤمنين.

هذه كانت بعض الاجراءات التي اتخذها الحزب الديمقراطي والتي بموجبها استطاع أن ينهض بالاقتصاد وأن يحصل على الدعم اللازم من قبل مختلف شرائح المجتمع، لا سيما المالكين الزراعيين الكبار والتجار وجزء لابأس به من المزارعين، إلا أنه ومع ذلك، جرَّت هذه الاجراءات خلفها عواقب سلبية.

لم تكن السياسة الاقتصادية متزنة أو ذات آفاق مستقبلية، لأنها اعتمدت على الأثر الدعائي. وسرعان ما ذهبت السكرة، كما يقولون.

فالتطور الحاصل في الزراعة ومكننته في الخمسينات أدى إلى تسارع في وتائر تطور العلاقات الرأسمالية وظهور التمايز الطبقي في الريف. ووصلت حالة الفقراء وصغار الملاك إلى الإدقاع، وازدادت أعداد الشغيلة الزراعيين، وارتفعت معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. وأصبح هؤلاء المهاجرون الريفيون في عداد العاطلين عن العمل في المدن وأخذوا يبنون بيوت الصفيح حول المدن. وأصبحت هذه الأحياء والمعسكرات مصدراً مهماً من مصادر التوترات الاجتماعية.

نتيجة للاصلاح الزراعي أصبحت مئات الآلاف من الأسر الفلاحية تمتلك قطعاً زراعية صغيرة. إلا أنها لم يكن لديها الامكانيات لاستخدام القروض، لذا فإن الخيرات التي نتجت من جراء تحديث الزراعة عادت لتصب في جيوب كبار الملاك الزراعيين، أما هذه الأسر فعادت لتعيش كما كانت في السابق. وهكذا لم تبق أية أسباب تجعل هذه الشرائح الفلاحية تقف في صف الحزب الديمقراطي. وهذا هو الكاتب التركي المشهور اسماعيل جيم يشير إلى ذلك قائلاً: «إن الفقر المتفاقم في صفوف الفلاحين والهجرة إلى المدينة، ولدا مشكلات جديدة» (175، ص335).

وبهدف تأمين نهضة اقتصادية بدأ الحزب الديمقراطي في النصف الأول من الخمسينات يعمل على توسيع مجالات التوظيفات الرأسمالية. وارتفع حجم التوظيفات الرأسمالية الذي كان في عام 1948 في القطاعين العام والخاص من 847,5 مليون ليرة، إلى 2204,4 مليون ليرة في عام 1953 (حسب أسعار 1948) (177، ص92)، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجوم القروض التي تقدمها البنوك ازدياداً كبيراً. وعلى التوازي مع ذلك ونتيجة للبرلة التجارة الخارجية وانخفاض الانتاج الزراعي بسبب مرور عدة أعوام من الجفاف وأسباب عديدة أخرى، أصبحت هناك فجوة كبيرة بين الاستيراد والتصدير لصالح الأول. ففي عام 1950، بلغ العجز التجاري 62,3 مليار ليرة، وفي عام 1951 - 244,4 مليار وفي عام 1952 وصل إلى 540,4 ملياراً (177، ص93).

أدى ارتفاع حجم القروض والمديونية في التجارة الخارجية (غير متحدثين عن الديون والقروض الأجنبية) إلى حدوث تضخم في كتل النقود الواقعة تحت الاستخدام وإلى تضخم مالي وارتفاع بالأسعار. فمنذ عام

1950 وصولاً حتى عام 1960 بلغت زيادة الأسعار نحو 300٪. فإذا كان المؤشر الأدنى لتكاليف المعيشة في أنقرة عام 1950 هو /103/ (1948=100)، فإنه بلغ في عام 1960 رقماً قدره 261 (144، ص255، 177، ص93). وارتفاع الأسعار على سلع الضرورة الأولى وصل في نهاية الخمسينات إلى حد له طبيعة يمكن وصفها بالكارثية. وانصبت المعاناة نتيجة ذلك على تلك الشرائح من السكان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة ـ الطبقة العاملة، الموظفين، العسكريين، شرائح المثقفين.

وتبين أن أبواب الجنة الاقتصادية التي وعد بها الحزب الديمقراطي لم تفتح إلا لشريحة رجال الأعمال الكبار، حيث تميّزت فترة الخمسينات بتمركز الرأسمال الخاص، وتوطيد دعائمه (102، ص170-183). أما فيما يتعلق بالأعداد الغفيرة من المالكين الصغار المدينيين والريفيين، فإنهم أصبحوا تحت رحمة واستغلال الرأسمالية الكبيرة وتحت أخطار داهمة من الإفلاس.

أدت الهجمات المستمرة على قطاع الدولة الاقتصادي، التي شنها الحزب الديمقراطي ودعواته المستمرة إلى تقليصه إلى أبعد الحدود، أدت إلى ظهور موجات من الغضب والخوف لدى البيروقراطية البرجوازية، التي كان وجودها مرتبطاً باستمرار حياة هذا القطاع.

هكذا كانت حالة الشرائح الاجتماعية العريضة، حالة من عدم الرضا والخوف من سياسات الحزب الديمقراطي، وهذه الحالة كانت سمة استمرت حتى نهاية الخمسينات. وهذا التحفظ وذاك عدم الرضا، ولّدا قاعدة وتربة خصبة للمظاهرات، الجماهيرية التي خرجت إلى الشوارع في فترة امتدت من نيسان/ابريل إلى أيار/مايو من عام 1960، وعلى الأثر ظهرت مؤامرة عسكرية ضد نظام بايار. مندريس.

أما الاجراءات التي اتخذت بهدف نشر الدين فأصبح لها ردود فعل عاكسة. فالاجراءات بالإضافة إلى بناء مساجد جديدة وافتتاح معهد إسلامي عال في اسطانبول، ولدت جمبعها مجموعات دينية رجعية متعصبة، كما تزايدت النشاطات الطائفية. والمثال الأبرز على ذلك تلك الحركة التي تزعمها سعيدي نورسي، التي وقفت مع تشكيل دولة

ثيوقراطية والرفض التام للعلمانية. اقترح سعيدي نورسي، العودة إلى التقيد بالدين الاسلامي ودعا المرأة إلى الالتزام بارتداء الأزياء الاسلامية التقليدية: « إن السيقان العارية للمرأة، ما هي إلا حطب للنار الموعودة »، ودعا أيضاً إلى التوقف عن إرسال الشباب الأتراك لنيل التعليم في الغرب وافتتاح جامعة شرقية تعتمد على مبادىء الاسلام ... إلخ (253، ص185-188، 303، ص190-193).

وفي الحال، قام كل من بايار ومندريس،كما يؤكد بعض المطلعين، بالاجتماع مع سعيدي نورسي وأجريا معه محادثات مطولة، على أثرها أقدما على إهدائه سيارة ليستخدمها في جولاته ليشارك في الحملة الانتخابية في عام 1957 (بالتأكيد لصالح الحزب الديمقراطي) (138، ص127، 253، ص189). أثارت هذه التصرفات امتعاضاً لدى شرائح المثقفين، الذين اتهموا الحزب الديمقراطي بخيانة مبادىء أتاتورك. واستخدم الامتعاض وعدم الرضا الذي صدر عن المثقفين الأتراك لصالح حزب الشعب الجمهوري.

أصبحت الاعتمادات الكبيرة المرصودة للاقتصاد والقروض مصادراً غير مفصولة عن بعضها للافتتان بالنفس في إدارة بايار- مندريس، الأمر الذي جعل الفساد ينتعش في هذه الإدارة ابتداءً من الجهاز الحزبي مروراً بموظفي الحكومة الكبار، وصولاً حتى الوزراء أنفسهم (انظر، على سبيل المثال « 255، ص88). ولم تستطع الحكومة أن تكافح هذا الفساد المستشري. ففي إحدى المرات، حينما دار الحديث في قيادة الحزب الديمقراطي عن الممارسات السيئة وسوء استخدام السلطة، صرخ مندريس باضطراب: « يكذبون، يكذبون، ليأخذهم الشيطان! لكن ما الذي أستطيع صنعه؟ إنني رئيس للوزراء، لا مفتش ... » (144، ص251). وساد الفساد وسادت معه الدسائس. وثارت العداوات بين مجلس الرئاسة وأزلام رئيس مجلس الوزراء. فهذا هو مندريس بالذات يكيل الاتهامات لبايار وينعته أمام الناس بـ « المتمرد » (138، ص69). وأدى هذا جميعه إلى ضعف في قوة الحزب وتشرذمه، كما انهزت سمعته عند الآخرين.

منذ الأيام الأولى التي استلم فيها الحزب الديمقراطي السلطة في البلاد أصبحت تركيا على علاقات وثيقة بالغرب في شتى المجالات. فسرعان ما حصلت قيادة الحزب الديمقراطي على قروض غربية ومساعدات مالية كبيرة، الأمر الذي زاد من المديونية الخارجية للبلاد ـ فحسب المعطيات التي نشرت في حزيران/يونيو من عام 1960، بلغت القروض 4755514 ألف ليرة. الأمر الذي أثار موجة من النقد في عام 1958، عندما اعترفت الحكومة عملياً بإفلاسها، وأنها لا تزال تعمل بالاعتماد على ضمانات البنك الدولي، الذي أسسه الغرب برأسمال قدره 359 مليون دولار. وفي معرض بحثه عن البديل، أخذ مندريس على عاتقه تنفيذ شروط ما أسماه ببرنامج الاستقرار، الذي يتضمن تخفيضاً في قيمة الليرة التركية بشكل فعلي، والحد من القروض الداخلية، ورفع الرقابة على الأسعار... إلخ (400، ص12-13). وأصبحت المساعدات والقروض الواردة من الدول الغربية في الخمسينات عبارة عن ارتهان اقتصادي لتركيا، من خلال نظام المراقبة الذي طبق عليها (144، ص241).

أخذت قيادة الحزب الديمقراطي تزيد من مساعيها وتركيزها من أجل الدخول في حلف الناتو، بعد أن أقدمت على الخطوات الأولى من أجل ذلك في عام 1951. وجر انتساب تركيا إلى حلف الناتو انتشار أعداد كبيرة من القوات الأمريكية على أراضيها وبناء قواعد عسكرية وعقد اتفاقيات عديدة مختلفة بين أمريكا وتركيا، الأمر الذي هدد فعلياً سيادة الدولة. وبالمختصر المفيد أصبحت تركيا من التبعيات العسكرية السياسية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا تناست تركيا أو غفلت عن أنها من دول الشرق الأوسط، وأنها من الدول النامية المنتسبة إلى الأمم المتحدة.

كما أقدمت السلطات على فرض تابو على التحدث عن السياسة الخارجية في مرحلة الأربعينات والخمسينات. إلا أنه وبعد انقلاب 27 أيار/مايو عام 1960، أصبح واضحاً كم كانت السياسة الخارجية للحزب الديمقراطي مكروهة وممجوجة ضمن أطر المجتمع التركي وبين صفوف الضباط والمثقفين. لعبت هذه الكراهية دوراً كبيراً في تهيئة الظروف للانقلاب.

وصل الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1954 إلى السلطة على مجذاف شعبيته وانتصاراته ونجاحاته الأولى. فمن بين 550 مقعداً التي يتشكل منها المجلس حصل الحزب على 505 منها. أما منافسه الوحيد حزب الشعب الجمهوري، فقد خرَّ صريعاً ولم يحرز إلا 31 مقعداً (63 مقعداً في انتخابات 1950). وأخذ قادة الحزب الديمقراطي بشكل علني يهملون حزب الشعب الجمهوري. وتوقفوا عن دعوة زعيمه عصمت اينونو إلى الاستقبالات الرسمية. وأصبح اينونو يئم المجلس من الأبواب الخلفية، لأنه كان هناك أساس لافتراضه حصول مشاحنات بين أعضاء حزبه والحزب الديمقراطي أمام مداخل المجلس الرئيسة، أو أنه قد يقدم الأخيرون على توجيه إهانات مادية أو معنوية، إليه وإلى أعضاء حزبه (144، ص270). كما توصلت قيادة الحزب الديمقراطي إلى قناعة مفادها أنه من الآن فصاعداً لا يجدر أخذ مكانة حزب الشعب الجمهوري بعين الاعتبار من وجهة نظر القوة السياسية، وأنه حان الوقت للتوقف عن ممارسة «الوداعة الديمقراطية». ونستطيع أن نقول أن الحزب الديمقراطي لم يأخذ الجذور العميقة لحزب الشعب الجمهوري بعين الاعتبار، ولم يقدرها حق قدرها. ولم يتذكر أنه حتى خلال مجرى الانتخابات 1954 أقدم 3 ملايين من أصل 9 ملايين على التصويت إلى جانبه.

وكانت مرحلة ما بعد انتخابات عام 1950 بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري عبارة عن مرحلة توطيد الذات كحزب معارضة، وقف الحزب أثناءها موقف الناقد لبعض إجراءات وتصرفات الحكومة. إلا أن نتائج انتخابات عام 1954 خيبت آمال هذا الحزب، وسببت حدوث ضياع واضطراب في صفوفه. ففي المؤتمر الحادي عشر للحزب، الذي عقد إثر الانتخابات (حزيران 1954) قدمت اقتراحات تطالب بالانسحاب من المجلس. إلا أن اينونو وقف ضد هذه الاقتراحات بشكل قطعي وطالب باستخدام جميع الامكانيات في الصراع السياسي ضد الحزب الديمقراطي (223، ص122-123). وبهذا الصدد أشار بروفيسور من جامعة اسطانبول يدعى علي فؤاد باشغيل الذي يعد من مناصري الحزب

الديمقراطي، أشار إلى أنه لم يبق لحزب الشعب الجمهوري أي فرص تذكر للفوز بالانتخابات. لذا بدأ البحث عن أساليب أخرى، مستغلاً الصعوبات والأخطاء التي يتعرض لها ويرتكبها الحزب الديمقراطي (148، ص100).

بعد عام 1954 جرى تبديل في كوادر القيادة في حزب الشعب الجمهوري، وظهرت كوادر فتية ديناميكية، ذات دماء حارة. وفي مرحلة منتصف الخمسينات انطبعت الساحة السياسية في تركيا، فقط، بالصراعات السياسية التي كانت تدور بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري.

أقدم العديد من الباحثين والصحفيين الأتراك على تصوير أحداث النصف الثاني من الخمسينات على الشكل التالي تقريباً: أصبح حزب الشعب الجمهوري هدفاً للعنف. بعد أن أصبح دون حماية تذكر وأصبح أيضاً الهدف رقم واحد لحكومة الحزب الديمقراطي. وغالباً ما كنت تشاهد مظاهرات احتجاجية يقوم بها أساتذة وطلاب للدفاع عن المضطهدين بسبب مطالبتهم بالديمقراطية والذين ينحدرون من حزب الشعب الجمهوري، وكانت تبشر هذه المظاهرات بأن هناك شرائح من الضباط سوف يعيدون النصاب إلى الديمقراطية ويقبّلون يدي اينونو ويعيدونه إلى السلطة على رأس حزب الشعب الجمهوري. هكذا كانت تصور الأمور من قبل حزب الشعب الجمهوري. وهذه الصورة الأحادية النظرة لما يحدث في تركيا، كانت تعبر عن جانب واحد من اللوحة.

واقعياً، كانت الأمور تسير كما صُوِّرت. فتحت ظلال خيبة آمال شرائح الشغيلة وعدم رضاها عن السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية للحكومة، بدأ يدور صراع عنيف بين أكبر الحزبين في البلاد. وفي مجرى هذا الصراع، ربط كلا الحزبين أحزمتهما وأخذا يستخدمان كل ما يملكانه من أرصدة ووسائل وأساليب. وبين الحزبين ـ الأول يقف على رأس السلطة، والآخر يقف في زعامة المعارضة ـ أصبح غبار معركة انتزاع السلطة أو المحافظة عليها غباراً غطى على جميع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت بحاجة إلى حل.

لم تلاحظ هذه الظاهرة في تركيا في الخمسينات فقط، بل ظهرت أيضاً في الستينات والسبعينات. وعندما كان الصراع السياسي بين الأحزاب على السلطة يصل إلى قمة الأزمة، كان النظام التعددي يعيش في حالة من حالات تهديد الوجود، الذي على أثره يقفز العسكريون إلى السلطة.

إن ظاهرة حدة الصراع على السلطة - هي ظاهرة توسم كل نظام برجوازي تسوسه الليبرالية السياسية. إلا أنه في الدول الغربية التي أصبحت تمتلك مؤسسات مدنية وسياسية مستقرة، حيث يوجد جبل من التراكمات الديمقراطية، نجد أن أنظمتها أكثر استقراراً ورسوخاً، ولا يلاحظ هناك صراعات حدية، كما هو عليه الأمر في تركيا أو غيرها من الدول النامية التي تسير على هذا الطريق. وعندما تصبح تركيا في نفق يصعب الخروج منه، يظهر رأس الجيش إلى العلن ليساعد النظام التعددي على الوقوف على رجليه ثانية. أما في البلدان البرجوازية الغربية فلا يسمحون بوصول حدة الصراع إلى الدرجة التي يتهدد فيها النظام بشكل كامل.

أما في المجتمعات النامية حتى تلك التي وصلت إلى مستوى عال من التطور النسبي في القطاع الرأسمالي، كما هي عليه الأمور في تركيا فالأمر مختلف. ففي هذا البلد نلاحظ هياكل اجتماعية طبقية معقدة، حيث الفئات الاجتماعية التقليدية تؤثر تأثيراً شديداً على الصراع السياسي الطبقي. والصراع في هذا البلد يمتلك أيضاً ارتباطاً قوياً بما يجري في النظام الرأسمالي العالمي، إضافة إلى العقبات والصعوبات والتذبذبات في التناقضات الطبقية الداخلية، التي لها أثر كبير على زعزعة الاستقرار. ولذا فإن المؤسسات البرجوازية الديمقراطية ما أن تحاول أن تضرب جذوراً عميقة، تصل إلى درجة ما هي عليه الأمور في الدول الغربية، حتى تطل مؤسسات المجتمع الشرقي التقليدية لتحول دون ذلك كلياً أو جزئياً.

وفي صراعه من أجل السلطة خرق الحزب الديمقراطي « قواعد اللعبة »، إذ اتخذ اجراءات غير مسموح بها، من وجهة نظر البرجوازية الديمقراطية. والصراع الحاد بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري من أجل السلطة، وخرق قواعد الحريات البرجوازية الديمقراطية الذي أظهره الحزب الديمقراطي إبان هذا الصراع (على

خلفية عدم رضا الجماهير عن سياساته)، تعتبر جميعها أسباب مباشرة للانقلاب العسكري الذي نفذ في 27 أيار/مايو من عام 1960.

وفي مجرى الصراع، انتقل حزب المعارضة الرئيس (حزب الشعب الجمهوري) عدة مرات إلى أساليب الهجوم، أما الحزب الديمقراطي فما كان عليه في مثل هذه الحالات إلا أن يتحصن لصد الهجوم. ولا سيما، كما يشير باشغيل بحزن عميق، إلى أن الحزب الديمقراطي لم يقدر قيمة الصحافة، أما حزب الشعب الجمهوري فقد كان يجيد استخدامها بمهارة (148، ص105، 178-179). في نهاية الخمسينات انخفض عدد نسخ الصحف التي كان يصدرها الحزب الديمقراطي (زافير وصون حوادث) إلى 70 ألف نسخة، في الوقت الذي وصل عدد نسخ صحف ومجلات حزب الشعب الجمهوري إلى 1,5 مليون نسخة (144، ص399). ورداً على ذلك اتخذ الحزب الديمقراطي عدة قرارات بإعادة تنظيم حرية الصحافة.

أثارت هذه القرارات المتخذة حالة من النفور والاشمئزاز حتى داخل الحزب الديمقراطي: الذي تشكلت فيه مجموعة معارضة، أطلق عليها اسم «مجموعة الخمسة عشر»، التي انسحبت من الحزب وشكلت حزباً أطلقت عليه تسمية حزب الحرية. إن اشمئزاز الجماهير من الصعوبات الاقتصادية، والضغط المتزايد من قبل المعارضة، والنقد الذي كان يوجه من الصحافة، والانشقاق الذي حصل داخل حزب السلطة، أدت جميعها إلى انحدار سمعة الحزب الديمقراطي، الأمر الذي أجبره على اتخاذ قرار بإجراء انتخابات مبكرة في عام 1957، بدلاً من العام المقرر وهو 1958. لم يأت الحزبان الديمقراطي والشعب الجمهوري، إلى هذه الانتخابات كما هو عليه الحال في البرجوازيات الديمقراطية، كحزب سلطة وحزب معارضة، بل كـ «عدوين يصارع أحدهما الآخر» (144، ص293). ونتيجة الانتخابات حصل الحزب الديمقراطي على 47,3٪ من الأصوات وعلى 419 مقعداً في المجلس، أما حزب الشعب الجمهوري فحصل على 40,6٪ من أصوات الناخبين وعلى 178 مقعداً في المجلس.

أصيب الحزب الديمقراطي بصعقة كبيرة نتيجة الانتخابات، الأمر الذي زاد من حدة الصراعات الداخلية فيه. وهكذا تولدت معارضة جديدة.

أما حـزب الشـعب الجمهـوري، فأعـادت لـه نتـائج الانتخابـات الثقـة بـالنفس وأخـذ يستشـعر القـوة الكامنـة فيـه. وهكـذا زاد نشـاط الحـزب في المجلس وأخذ ينشط بفاعلية عبر البلاد. وكـانت أمور المجلس تشير إلى أن المعارضة اصبحت تحاصر نشاطاته، وكانت تدور حول أية مسألة نقاشات حادة طويلة، وأحياناً كانت تصل إلى حالات من العراك والشغب.

كمـا تغيرت أحـوال اينونـو، فهـو لم يتوقـف عـن اسـتخدام الأبـواب الخلفية للعبور إلى المجلس فحسب، بل وصلت به الأمـور أن يقـوم في ربيـع عام 1959 برحلة بالقطار مع مجموعة من نواب حزبه للقيام بجولة طويلة في منطقة أغيسكي، هذه الرحلة التي مـا كـان في مقـدوره القيـام بهـا منـذ سـنوات عديـدة. أطلقـت الصحافـة على هـذه الرحلـة « هجـوم أغيسـكي » (تيمناً - كما يبدو. بالتعابير التي تستخدم في العمليات الحربية التي كـان كمـال أتـاتورك يخوضهـا ضد الحمـلات الأجنبيـة في هـذه المنطقـة في عـام 1922). وأثنـاء قيام هذه الحملة بجولة في مدينتي أوشاق واسطانبول كـانت تدور اشتباكات جدية بين مناصري الحزب الديمقراطي، وحزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي سمح لاحقاً. أثناء مجرى المحاكمة في ياصي آضا التي حوكم فيها قادة النظام المخلوع. بإدانة 17 شـخصية من الحزب الديمقراطي، من بينهم بايار ومندريس بتدبير محاولة لاغتيال اينونو (400، ص31،37).

أدخلـت السلطة مـا بـين عـامي 1956-1957 تقييـدات جديـدة علـى نشاطات الصحافة. ودارت حملة واسعة من حملات اعتقال الصحفيين. وفي عـام 1957 اتخـذت أيضـاً إجـراءات بتقييـد نشـاطات المعارضـة في المجلـس. وفي منتصـف الخمسـينات صـدرت قوانـين خاصـة حـدت مـن الاسـتقلالية في إدارة الجامعـات وحريـة الاجتماعـات والاحتجاجـات والمظـاهرات. هـذه الأمـور مجتمعـة، أججـت مـن ثـورة المعارضـة، ولاقـت امتعاضاً واحتجاجات كبيرة من شريحة المثقفين، الأمر الذي جعلها تبتعد عـن الحـزب الديمقراطي. وفيمـا بـين عـامي 1959-1960 اسـتخدم الحـزب الديمقراطي السلطات المحلية، والشرطة والجيش للقضـاء على المعارضـة بزعامة حزب الشعب الجمهوري عدة مرات. وإن كانت الشرطة بطبيعتها مطيعة، فإن الجيش أخذ يبدي احتجاجات حادة.

وصلت الأزمة السياسية إلى قمتها إثر اتخاذ المجلس في 18 نيسان/ابريل عام 1960 قانوناً يقضي بتشكيل لجنة لمتابعة « النشاطات التخريبية لحزب الشعب الجمهوري وجزء من الصحافة » وذلك باقتراح من ممثلي الحزب الديمقراطي. وتشير هذه الاجراءات مرة أخرى إلى عدم تقدير الحزب الحاكم للصحافة، حيث لم يتوقف عن توجيه الضربة تلو الأخرى لها. وفي الجلسة التي تقرر فيها تشكيل هذه اللجنة، أعلن اينونو أن تشكيل هذه اللجنة والصلاحيات التي أنيطت بها لا تتوافق مع الدستور (195، ص80). لكن تشكيل اللجنة بحد ذاته لم يتعارض مع الدستور، إذ أجازت المادة 22 منه للمجلس بصلاحية تشكيل لجان للتحري والتحقيق (148، ص121-122، 250، ص35). إلا أن هذه اللجنة كانت قد حصلت على صلاحيات وسلطات غير محدودة (إذ توسعت هذه الصلاحيات بموجب القانون الذي صدر في 27 نيسان، عام 1960)، ونص على أنه من ضمن صلاحياتها، البحث، التقصي، الاعتقال، إصدار الأحكام، بحيث تعتبر الأخيرة قرارات ذات صلاحيات تنفيذية ونهائية، الأمر الذي جعلها تخالف الدستور والقيم الديمقراطية البرجوازية، وبالتالي إثارة موجة عارمة من الاحتجاج شملت كامل البلاد.

وأكثر شرائح المواطنين احتجاجاً على هذه الاجراءات، كانت شريحة الشبيبة. ففي اليوم الذي أعلن فيه عن تشكيل لجنة الطوارىء هذه ذات الصلاحيات المطلقة، نظم طلاب جامعة اسطانبول مؤتمراً للاحتجاج. ومنذ ذلك اليوم أخذت اللقاءات والمظاهرات والاحتجاجات تعم مدن اسطانبول وأنقرة وأزمير وغيرها من المدن الأخرى في تركيا. واستمر قيام هذه الاحتجاجات والمظاهرات واللقاءات التي يقوم بها الطلبة، في مختلف أرجاء البلاد حتى قيام الانقلاب العسكري، في 27 أيار/مايو. وسرعان ما انضم إلى جماهير الطلبة فئات الشبيبة العاملة والموظفون ورجال الثقافة والمدرسون، حيث يمكننا أن نقول أن هذه المظاهرات والاحتجاجات أخذت طابعاً جماهيرياً وكانت توجهاتها واضحة بأنها احتجاج على سياسات الحزب الديمقراطي والحكومة. فهذا

هو البروفيسور باشغيل الذي استدعي في 30 نيسان/ابريل إلى أنقرة لمقابلة بايار ومندريس وسواهما من قادة الحزب، يشير، في مجرى اللقاء، إلى أن المظاهرات عبارة عن شاهد على أن الاحتجاجات «لم تبق ضمن الأطر الطلابية واجتماعاتها» وعلى أن «الضباط والجنود يؤيدون الطلاب أيضاً» (148، ص135).

سرّعتْ المظاهرات التي خرجت إلى الشوارع في شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو عام 1960 من إنضاج طبخة المؤامرة العسكرية والتحضير للانقلاب. ففي 24 أيار/مايو خرج الطلاب الضباط الذين كانوا يتدربون في كلية أنقرة العسكرية، في مظاهرة في مدينة أنقرة، بقيادة مدير الكلية. واعتبر هذا الحدث عبارة عن جسر عبور بين المعارضة والجيش.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثاني

النشاط السياسي للضباط في الأربعينات والخمسينات (الاعداد لانقلاب 27 أيار/مايو)

رفع كمال أتاتورك شعار فصل الجيش عن السياسة، ومنع تدخله بالحياة السياسية. كان كمال أتاتورك ذاته عسكرياً منذ الصبا، واشتغل بالسياسة اشتغالاً فعالاً، وكان من المراقبين والمتتبعين للأحداث في البلاد، وكان يدرسها ويقيمها كعسكري وكشخصية سياسية، ووعى باكراً أنه لتحديث المجتمع التركي لابد من تأسيس جمهورية برجوازية، التي نوى إقامتها حسب القيم الغربية، بتقسيم الوظائف بين الجيش والشخصيات السياسية. فالجيش، حسب وجهة نظر كمال أتاتورك يجب أن يقوم بتنفيذ المهمة الموكلة إليه، وهي حماية الجمهورية من الأعداء الداخليين والخارجيين، أما السياسة فيجب أن تضطلع بها مؤسسات البرجوازية الديمقراطية.

سعى كمال أتاتورك لتأمين الالتزام التام بمبدأ فصل الجيش عن السياسة، وهذا ما تسنى له صنعه. فأقدم على التقاعد من الجيش ليكون مثالاً يحتذى به، ذلك الجيش الذي طبع فيه خصالاً ظهرت في شخصيته، التي اعتبرت من أكثر الشخصيات التي عرفتها تركيا قوة. فقد كان قادراً على خلق المهام وإيجاد الأهداف والاقناع بها، والتجييش لتنفيذها.

تربى طاقم ضباط تركيا الجمهورية على روح الولاء المطلق لأفكار ومبادىء أتاتورك. فهذا هو ديونار سيحان[1]، أحد الضباط اللامعين، يكتب في مذكراته قائلاً: «كنا نحن الجيل الأول الذي تربى وترعرع على

مبادىء كمال أتاتورك. وسعينا للتفكير والعمل وتقدير الأمور على قواعد أيديولوجية أتاتورك. وبالنسبة لنا لم يكن هناك أي شيء يخرج عن أطر هذه الأيديولوجيا » (247، ص16).

مات كمال أتاتورك في الوقت الذي كان فيه ديونار سيحان في السنة الثانية في كلية إعداد الضباط - وكان ممن تابع نهج أتاتورك، وأصبح الأكثر احتراماً بين صفوف الضباط هو عصمت اينونو. حيث كانوا يعتبرون اينونو كأتاتورك، بطلاً قومياً، وتمنوا أن يحمل اينونو هذا العبء على عاتقه (274، ص7-8).

وأصبح الاخلاص لمبادىء أتاتورك التي اعتبرها الضباط الشباب أفكاراً مؤهلة لخلق دولة تركيا - الحديثة المتنورة، وهي بالذات القادرة على خلق العدالة الاجتماعية - منبعاً حث الضباط على الاهتمام بأمور ومشكلات البلاد، وخلقت لديهم تربية عسكرية أرستقراطية. لم يكن الضباط الشباب من المتحدرين من أسر أرستقراطية أو من أسر علية القوم البرجوازية أو الاقطاعية الذين كانوا يستطيعون تمضية أمسيات حمراء في العاصمة والمدن الكبرى والنظر إلى الحياة من خلال عدسات وردية. بل انحدرت الغالبية العظمى منهم من أوساط البرجوازية الصغيرة، وأمضت خدماتها العسكرية في وحدات تنتشر على طول البلاد، ورأت الحياة كما هي عليه في الواقع.

فهذا ديونار سيحان، يصف ظروف خدمته في إحدى قرى شرق مقاطعة فراكي، التي التحق بها إثر تخرجه من الكلية العسكرية قائلاً: « كنت كرفاقي الآخرين من الضباط - من أسرة كانت تعيش في بيت ريفي يتكون من غرفة واحدة. كانت الغرفة قائمة فوق حظيرة للحيوانات، وكانت ألواح أرضية الغرفة غير مترابطة بشكل متين وغير مستوية، إذ كانت تصلنا روائح بقايا الحيوانات، التي لا يجوز أن نعتبرها عطرة، من خلال هذه الفراغات، إلا أنه كان يصلنا من حظيرة الحيوانات دفءٌ، كنا سعيدين به في أيام الشتاء القارس ... قرية تاياكادين .... فهل نحتاج ثانية إلى وصف الريف التركي ... هذه كانت قرية محمود مقال، وفقير بايكورت[2]، بأحزانها وفقرها ... » (274، ص11).

ومثل هؤلاء الضباط كسيحان كانوا يراقبون تطور الأحداث في تركيا مراقبة دقيقة، ويستشرفون عواقبها منذ أيام الحرب العالمية الثانية. يكتب سيحان قائلاً: كنا نراقب تطور أحداث الحرب العالمية الثانية ... احتلت ألمانيا بولونيا، ومسحتها عن الأرض، ونشرت دباباتها ووحداتها الميكانيكية في أوروبا. « لا جديد على الجبهة الغربية ». إلا أن الأمور ازدادت تفاقماً. نشبت الحرب العالمية الثانية ولانزال ندرس تكتيك الحرب العالمية الأولى، وكنا لانزال مسلحين بأسلحة تلك الحرب ... (274، ص9).

كما كان الضباط منشغلون بالأحداث التي كانت تدور في البلاد. وفي تلك الآونة كانت تركيا تفتقر لمواد الضرورة الأولى. ففي المدن الكبرى، لم يكن المواطنون يأكلون سوى الخبز والبطاطا. وازدهرت السوق السوداء، وأصبح أزلام هذه السوق يتلاعبون بالعملات الصعبة. وهكذا فقدت الدولة كل ما كانت تجنيه من أرباح من التجارة الخارجية. وكان يكفي أن تقوم الدولة بمراقبة هذه السوق حتى تستطيع إيقاف هذا التلاعب. لكن البلاد كانت تحكم، في تلك الآونة، من قبل نظام الحزب الواحد. فالجندرمة والشرطة كانتا تقبضان على أنفاس الناس . ففي المدينة تبين أن الناس يقعون تحت سلطة المضاربات والسوق السوداء، أما في الريف فكانوا تحت سلطة الأغوات، المعتمدة على الاستبداد السياسي والاستغلال للأجير الزراعي نصف الجائع (274، ص14-15).

كما نرى، فإن الواقع أجبر الضباط الشباب على تغيير علاقتهم بحزب الشعب الجمهوري وبابنونو ذاته تغييراً جذرياً. حيث تشكلت عندهم قناعة مفادها أن « ثورة أتاتورك »، إذا لم تكن قد خانتها الحكومة، فإنها بأي حال، قد قامت بتجميدها. وأدت هذه الأمزجة إلى تشكيل تنظيم سياسي سري في سلك الضباط في سنوات الحرب العالمية الثانية، دخل في عداده الضباط الشباب بشكل رئيس، من رتبتي رائد ونقيب و(عدد من الملازمين). وضع هؤلاء نصب أعينهم هدف الإطاحة باينونو وبإدارته ومتابعة الاصلاحات التي قام بها أتاتورك.

إلا أن هذا التنظيم لم يحصل على دعم له في الجيش، لأن العديد من الضباط افترضوا أن الاهتمام غير الكافي بالاصلاحات يمكن أن يُعَلّلَ بظروف زمن الحرب. إلى جانب ذلك، توصل المشاركون في المؤامرة إلى اعتبار أن جهود اينونو توجهت إلى تجنيب تركيا المشاركة بالحرب، وهذه الجهود كانت قد لاقت شعبية واسعة. كما يكتب أورهان ايركانلي[3] في مذكراته: إن الأساس كان بالنسبة لتركيا، في مرحلة الحرب العالمية الثانية، هو تجنب المشاركة فيها، وقد نُفذت هذه المهمة بنجاح. إلى جانب أن المصروفات العسكرية عملت على إيقاف الجهود التي وجهت إلى الصناعة والنهوض بالبلاد (197، ص4). وإذا أخذنا بعين الاعتبار كل هذا مجتمعاً، وجدنا أن الضباط رفضوا اتخاذ قرارات فعالة. « فبعض أعضاء التنظيم ـ كما يكتب سيحان ـ ساهموا لاحقاً بالاعداد لانقلاب 27 أيار/مايو وبعضهم الآن (أي في منتصف أعوام الستينات ـ المؤلف) يحتل مناصب كبيرة في الجيش » (274، ص16).

بهذا الشكل، نقول أنه منذ منتصف الأربعينات، بعد عدة سنوات من موت كمال أتاتورك، بدأت تظهر بوادر الاهتمام بمجريات الأمور في البلاد من قبل سلك الضباط. ومنذ تلك الفترة أصبح الجيش، ولعقد من الزمان، المشارك الفعال والدائم في الصراع السياسي في تركيا.

يتابع سيحان مذكراته كاتباً أنه في قرية أخرى ـ أوسكومرو ـ وجدت مدرسة ابتدائية فيها خمسة صفوف بمعلم واحد. وكانت هذه المدرسة في وضع مأساوي مؤسف، حيث كانت تفتح أبوابها ثلاثة أشهر فقط في السنة، ولم يستطع خريجوها من الحصول على شهادة أو وثيقة تفيد بأنهم أنهوا هذه المدرسة. وكانت غالبية الفلاحين في قرية أوسكومرو ليست من مالكي الأراضي، إذ تركزت ملكية الأرض والمواشي في قبضات حفنة قليلة من الناس فقط. « لاحقاً يشير سيحان إلى أنه كان يرى هذه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية منتشرة في عموم الأناضول ». وكان مالكو الأراضي ـ الأغوات ـ يحكمون على غالبية الفلاحين، بالعمل كأجراء زراعيين يخضعون لشتى أنواع الاستغلال: « لم نرفع أيادينا لمعاقبة

الفلاحين الفقراء المرتجفين من البرد، حينما كانوا يقدمون على قطع الأخشاب من غابة بيلغراد - من مذكرات سيحان». ولكي نحافظ على الغابات، يجدر بنا أولاً تأمين وسائل العيش لهؤلاء الناس. لم تفعل الحكومة أي شيء يذكر في مجال توزيع الأراضي على الفلاحين. كما كانت مشكلة التأمين الاجتماعي مشكلة متفاقمة جداً. فإذا كان الموظف يعتمد على الراتب التقاعدي، والعامل الصناعي على مؤسسة التأمين، فعلى أي شيء يعتمد العامل الزراعي، والفلاح الذي لا يملك أرضاً؟ (274، ص17-19).

وإذا أجرينا مقارنة بين قرى منطقة فراكيا وقرى الأناضول، حيث تسنى لسيحان الخدمة في مناطق قارص وأرضروم نقول: إن قرى فراكيا كانت أكثر غنىً ورفاهاً، إذ كان الفلاحون في الشرق يتكدسون في بيوت طينية، أو حتى في جحور تحت الأرض، كالبشر الذين يعيشون في الكهوف. لم تصل إصلاحات أتاتورك إلى هنا، حيث كان الناس يعتبرونه ملحداً وعدواً للرب، في الوقت الذي كان فيه رجال الدين يستغلون الناس، يكذبون عليهم ويخدعونهم (274، ص27-29).

كان فلاحو شرق الأناضول يعيشون في ظل ظروف قاسية، حيث انعدام الطرق وتفشي الأمية والتخلف في المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية، هكذا وصف حياة سكان الأناضول، ضابط آخر يدعى كوتشار[4]، ممن شاركوا في انقلاب 27 أيار/مايو وتسنى له أن يخدم برتبة ملازم أول في مناطق أرضروم وقارص (229، ص139-140).

كان الضباط الصغار يعانون من أزمة سكنية كبيرة، أينما حلوا. ففي أرضروم - كما يقول سيحان: أُجبرتُ على بيع ساعة زوجتي والبذة المدنية الوحيدة التي كنت أمتلكها وقبعة مصنوعة من اللبَّاد وكل شيء كان بحوزتنا تقريباً، لكي نستطيع أن نستأجر غرفة واحدة فيها موقد في منتصفها، مبنية فوق حظيرة حيوانات. والمكان الوحيد، الذي كانت فيه مُشكلة سكن الضباط محلولة بشكل رائع، هو قارص، بسبب الثكنات الروسية التي كانت قائمة هناك (274، ص27). ولكي يعمم ملاحظاته

وانطباعاته، يكتب ديونار سيحان قائلاً: «في تركيا، نضجت ضرورة القيام باصلاحات جدية، شاملة، إذا أخذنا احتياجات مجتمعنا بعين الاعتبار، تشمل تغييرات في نظام التعليم وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والروحية» (274، ص19).

ونحن هنا نعلل إقدامنا على الاستشهاد ببعض المقاطع التي وردت في مذكرات سيحان، لأن مشاهداته وانطباعاته وتقديراته وأمزجته، كانت جميعها مشابهة لما انطبع في عقول أغلبية الضباط الشباب، الذين خططوا لانقلاب 27 أيار/مايو ونفذوه. كان الضباط يراقبون بانتباه شديد بوادر تشكيل أحزاب سياسية جديدة في منتصف الأربعينات، من أجل الانتقال إلى نظام تعددي من خلال إجراء انتخابات برلمانية عامة ومباشرة في عام 1946، التي اشترك فيها إضافة إلى حزب الشعب الجمهوري أحزاب أخرى. وأولئك الضباط الذين كانوا منزعجين من الوضع الذي ساد في البلاد إبان الحرب وبعدها، انتظروا من هذه الأحداث تغييرات تقود إلى الأفضل.

كتب الصحفيان والكاتبان التركيان المشهوران عمر سامي جوشار وعبدي أبكتشي، اللذان جمعا مادة كبيرة عن انقلاب 27 أيار/مايو، في كتابهما المشترك: كانت الانفاقات الهائلة أبان أعوام الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى تخريب شامل لاقتصاد البلاد. وكان هذا عبارة عن ضربة قاسية وجهت إلى «الطبقة المتوسطة» بشكل خاص، الجماهير الواسعة التي كانت ذات دخول منخفضة أو متوسطة. أما في الجانب الآخر، فتشكلت شريحة أغنياء، تعيشت على الحرب. ولم يكتف حزب الشعب الجمهوري بأنه لم يسع إلى الحيلولة دون وصول الأوضاع إلى ما وصلت إليه، بل كان يساهم في تعميقها. في مثل هذه الظروف، وجهت الآمال إلى نظام تعددي، يستطيع القيام بتحسين هذه الأوضاع. وكانت هذه الآمال تترعرع في القوات المسلحة بصورة أقوى مما هي عليه في القطاعات الأخرى (206، ص14-15).

هذا ما يؤكده الضباط أيضاً. فهذا هو أيركانلي، على سبيل المثال، يكتب قائلاً: انتظر الشعب الجائع المسلطة عليه قبضة جندرمة نظام

الحزب الواحد، انتظر وأراد حصول تغييرات في القيادة. « تشكيل حزب ديمقراطي والانتقال إلى الديمقراطية الكلاسيكية التعددية، كما يؤكد قائلاً:« إن هذه اللحظة ستكون من لحظات التغيير التاريخية » (197، ص54). وهذا ما يقوله طلعت آيدمر[5]: « عندما أصبحت عسكرياً، لم أفكر لحظة بأن أعمل بالسياسة. إلا أنني كضابط كنت دائم المتابعة والمراقبة للسياستين الداخلية والخارجية للبلاد. وكنت كلي رغبة في تطوير الديمقراطية في بلدنا » (284، ص22).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأمزجة المؤيدة لدمقرطة المجتمع، نجد أنه من السهولة تصور نتائج انتخابات عام 1946، التي كاد حزب الشعب الجمهوري أن يفقد على أثرها السلطة. فبين الضباط كان هناك استياء كبير من سوء استخدام السلطة من قبل حزب الشعب الجمهوري، لا سيما أثناء الانتخابات. فهذا هو سيحان الشاهد على هذه الانتخابات في قرية أوسكومرو في منطقة فراكيا يخبرنا بأن شيخ القرية والمحيطين به وقفوا في صف حزب الشعب الجمهوري وأرادوا أن يحافظوا على امتيازاتهم (النظام الذي اعتادوا عليه، أو بالأصح اللانظام). أما غالبية الفلاحين فأرادوا تغيير السلطة. لذا استخدم مناصرو حزب الشعب الجمهوري التهديد والوعيد وضغطوا على الناس. وكان هناك اتجاه آخر يدعو إلى الاسلام والخبز وتخفيض الأسعار والوفرة. وكانت الانتخابات تحتم فوز الحزب الديمقراطي، « لو كانت الانتخابات قد جرت بشرف ودون تدخلات، وكانت الأمور مشابهة لذلك على طول البلاد وعرضها » (274، ص22-23).

وبعد شهر إلى شهرين من الانتخابات البرلمانية (في أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1946) شكلت في رئاسة أركان القوات البرية في أنقرة مجموعة من الضباط، ناقشت قضايا البلاد بحيوية على ضوء نتائج هذه الانتخابات. دخل في عداد هذه المجموعة العقيدان شريف كانورالب وسيفي كورتبوك والمقدمان نجيب سان وجلال ايريكان والرواد شفيق ايرنسو وجمال ايلديريم وكنان ايسنقين وسواهم. كان يوحد هؤلاء السعي لتأمين الالتزام بالديمقراطية وعدم السماح بإعادة تزوير

الانتخابات. كما نووا توزيع أفراد المجموعة لاستلام المناصب المفتاحية في الجيش (بهدف الحيلولة دون تمكن حزب الشعب الجمهوري من استخدام الجيش ليبقى في السلطة في حال فشله في الانتخابات » (206، 15-16).

وبعد فترة من الزمن تم نقل جمال أيلديريم، أحد أعضاء المجموعة، إلى اسطانبول كمدرب في الأكاديمية العسكرية، حيث سرعان ما تقابل هناك مع عدد ممن يشاركونه الرأي، وكان منهم العقيد تشويك والمقدمون ممدوح طاقماتش وكبامي غورتان وفاروق آطش أوغلي وسواهم. وبعد ذلك انضم إلى هذه المجموعة رئيس أركان الأكاديمية العقيد قدري ايركمين وجودت صوناي، الذي كان قد رفع حديثاً إلى رتبة لواء. كانت أفعال هذه المجموعة أكثر تنظيماً من مجموعة أنقرة وداومت على اجتماعات دورية في مقر هيئة الأمن القومي، التي كان رئيسها عضواً في هذه المجموعة. وتم انتخاب جاويد شفيق قائداً وجمال ايلديريم رئيساً لأركان هذه المجموعة (206، ص16-17).

في البداية، لم تفكر أي من المجموعتين في الانقلاب. وكانتا تنتظران نتائج الانتخابات القادمة عاقدتي العزم على أن « لا تتكرر مهزلة عام 1946). وإذا تبين أنها ستتكرر فهناك نية مبنية لاتخاذ خطوات عملية: إلغاء نتائج الانتخابات والقيام بانتخابات برلمانية جديدة ونقل السلطة إلى مستحقها الفعلي، بالشكل الذي يتوطد فيه النظام الديمقراطي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى نضوج فكرة عزل حزب الشعب الجمهوري عن السلطة لدى قسم من الضباط، وذلك عن طريق انقلاب عسكري، دون انتظار الانتخابات القادمة. كما آمن هذا القسم من الضباط بضرورة إيجاد دعم من شخصيات مهمة في الجيش، لذا بدأ يبحث عن جنرال « متعدد النجوم ». واقترح لهذا الدور الجنرال فخري بيلين، الذي كان يقف موقفاً سلبياً من سياسة حزب الشعب الجمهوري. إلا أن هذا الجنرال استبعد فكرة الانقلاب ورفضها واقترح انتظار نتائج الانتخابات.

في عام 1949 ازداد نشاط المجموعتين، وفي مستهل عام 1950 وقبيل الانتخابات، قررتا عقد اتصال مع الحزب الديمقراطي وإطلاعه على

تأييدهما له وعلى الخطط التي وضعتاها. وانتخب للقيام بهذا الاتصال فخري بيلين. وعقد اللقاء في اسطانبول مع بايار ذاته، ودار بينهما حديث مطول. كان الأخير شديد الرضى عن هذا اللقاء، الذي على أثره حصل على تأييد الجيش. يكتب جوشار وايبكتشي عن هذه المرحلة قائلين: دار حديث في المجموعتين السريتين حول فائدة إدخال بعض الأسماء الموثوقة من العسكريين في قائمة المرشحين عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات القادمة، لتتمكن المجموعتان من عكس أرائهما في المجلس والتأثير فعلياً على «الاصلاحات التي ينتظرها الجيش وتنتظرها البلاد» (206، ص22). وكانت هذه الآمال، كما نعتقد، ساذجة. وعلى الأثر سرعان ما أحيل كل من بيلين وكورتبوك قائد مجموعة أنقرة، على التقاعد وأدخلا في قائمة مرشحي الحزب الديمقراطي[6]، وفسر هذا الأمر على أنه من تصرفات الحزب الديمقراطي بهدف جذب «الشخصيات المهمة» من الجيش، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الأخير له.

إلا أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو 1950، سارت ـ كما هو متوقع ـ في جو من الهدوء وهيمنة القانون، ودون أي سوء استخدام من قبل السلطة، وتبين أنها ستجلب النصر المؤزر للحزب الديمقراطي، الذي حصل على 420 مقعداً في المجلس (حزب الشعب الجمهوري ـ 63). وعندما أصبحت نتائج الانتخابات جلية، عرضت مجموعة من الجنرالات على اينونو القيام باحتجاج عسكري يحول دون نقل السلطة إلى الحزب الديمقراطي، في الوقت الذي أوصل فيه كل من كورتبوك وبيلين بايار إلى قناعة مفادها أن الجيش في قبضتيهما، ولا يمكن لأي احتجاج أو تدخل عسكري أن يقوم. هذا هو الواقع، حيث كان أعضاء مجموعتي أنقرة واسطانبول مسيطرين على المواقع الهامة في الجيش. وكان هؤلاء الضباط يؤثرون على رئيس الأركان قيورمان، الذي أكّد لبايار بأن «الجيش يظهر احتراماً لنتائج الانتخابات» (197، ص5، 206، ص22-23، 369، 158).

ابتهج الضباط بنهاية مرحلة خرق القانون وهيمنة الانتهازيين، وبنهاية نظام «الشيف القومي» (هكذا كانوا يطلقون على اينونو)! وبداية النظام الديمقراطي، الذي سيؤمن إصلاحات حقيقية، بما فيها ـ الجيش، والانتقال إلى النظام التعددي، يقول آيدمر: «تولّدت لدينا آمالاً كبيرة. أعطى عام 1950 للبلاد توجهات صحيحة» (284، ص22).

وهكذا فإن تلك المجموعات السرية التي وُلدتْ في سنوات الحرب العالمية الثانية، في صفوف الضباط، استطاعت أن تدخل المسرح السياسي وأن تبدي أثراً جلياً على مجرى الصراع السياسي، في النصف الثاني من الأربعينات. وعند ذلك، كما يشير ايركانلي: أقدم الجنرالات على دعم السلطة القديمة، بينما عبر العقداء عن رغبتهم في خدمة سلطة جديدة. وهكذا بدأ الجيش يتدخل بإدارة الدولة، ابتداءً من هذه الأحداث (197، ص6). لهذا تعتبر مرحلة الأربعينات هامة جداً من أجل فهم نشاط الضباط السياسي المستقبلي. ونعتقد أن العبارات التالية التي سجلها ايركانلي مهمة في هذا السياق: «لكي نفهم دوافع وأسباب انقلاب 27 أيار/مايو، من الضرورة الابتداء من مرحلة ما بعد موت كمال أتاتورك. يُعتبر انقلاب 27 أيار/مايو نتيجة لتطور الأحداث منذ عام 1938 لغاية 1960. وليس صحيحاً أو من الواقع بشيء تفسير 27 أيار/مايو على أنه عقد من الزمن، تربع فيه الحزب الديمقراطي على السلطة، هذه السلطة التي كان لها مساوئها وحسناتها. حصلت في مرحلة 1938-1960 تغييرات هامة في الهياكل السياسية والاجتماعية. كما يعتبر الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي من أهم أحداث المرحلة، يضاف إليها الصراع بين الأحزاب بين عامي 1946 و1960، ويقظة الشعب وتفعيل الشباب والعمال» (197، ص32). كما يؤكد على هذه الفكرة سيحان أيضاً. إذ كتب بهذا الصدد قائلاً: «إن الجوهر والمهمة الرئيسة للانقلاب وقرارات الأشخاص الذين قاموا به، جميعها ارتكزت على تقدير الأحداث التي جرت بعد 1938 ... ارتكب قادة انقلاب 27 أيار/مايو خطيئة كبيرة، حينما أقدموا على نقل السلطة إلى السياسيين، وكانوا بهذا قصيري النظر ولا

يتمتعون بالقدرة على استشراف المستقبل، وبكلمات أخرى كان قرارهم غير مسؤول » (274، ص42). ولاحقاً كرر الضباط الشباب هذا الرأي قائلين: « أن الخطأ الرئيس الذي حصل بعد الانقلاب هو نقل السلطة إلى الأحزاب السياسية ».

في البداية، كانت أمزجة الضباط الحماسية تحتقر سياسة حزب الشعب الجمهوري وميالة إلى الحزب الجديد ـ الحزب الديمقراطي، الذي هو عندهم نسخة طبق الأصل عن الديمقراطية البرجوازية، لذا ركزوا عليه آمالهم. لكنهم لاحقاً، وعندما أثارت سياسات الحزب الديمقراطي امتعاضاتهم، لم ينتقلوا في بناء آمالهم على حزب الشعب الجمهوري، ولم يتبعوا سياسة القفز من حزب إلى آخر. إنما أثارت نتائج مراقبتهم للصراعات الحزبية الداخلية وللصراع في النظام التعددي، فيهم اشمئزازاً وشكلت لديهم موقفاً سلبياً من هذا النظام كاملاً، ومن الديمقراطية البرجوازية بشكل عام. لهذا يشترك كل من ايركانلي وسيحان في الرأي حول أهمية أحداث المرحلة بين عامي 1938 و1960: في هذه السنوات كان الضباط الشباب يراقبون كلا الحزبين الرئيسيين (حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي) وهما على رأس السلطة. ونتيجة لذلك تشكلت لديهم قناعات بأنه من الضرورة بمكان الوقوف في وجه الديمقراطية البرجوازية والسياسة الليبرالية وإشادة دكتاتورية عسكرية ذات طابع شعبي برجوازي صغير.

لم يطل الأمر على فرحة الضباط وانشراحهم من « الديمقراطية » ووصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة. فقد كتب ايركانلي قائلاً: إذا كانت بداية الخمسينات تشير إلى بعض نجاحات الحزب الديمقراطي واتساع في شعبيته بين الجماهير، فإنه منذ عام 1954 أصبحت سمعته في أوساط الشغيلة والبرجوازية الصغيرة المدينية والفلاحين تسوء بسرعة. إذ افتقدت الطبقة العاملة حقوقها الأساسية وصولاً إلى إمكانية إدارة الصراع من أجل هذه الحقوق (لم ينفذ الحزب الديمقراطي وعوده بإعطاء الحق للعمال بالاضراب). كما قويت حدة الاستقطاب الاجتماعي: كان

هناك الحرفيون والفلاحون المفلسون من جهة، وفي المقابل ـ « مليونير في كل حي ». كما زادت حدة التناقضات الطبقية. « كانت توجه تهمة الشيوعي لكل من يحاول الحديث عن غياب العدالة الاجتماعية، ويساق إلى المحكمة ». وتحت هذه الظلال، احتدت الصراعات الحزبية، وتحولت من الجدل الطبيعي إلى عراكات قاسية، كانت المعارضة تؤجج خلالها الصراع وتوصله إلى قمم عالية (197، ص7-11).

على هذا المنوال يقيم سيحان الأحداث السياسية الداخلية، ويشير إلى أنه منذ منتصف أعوام الخمسينات بدت الساحة السياسية « حكومة كمصارع للثيران، ومعارضة كثور هائج » (274، ص41).

ويمكن تقسيم أسباب سخط الضباط في منتصف الخمسينات إلى مجموعتين، تنتمي إلى المجموعة الأولى منها الجوانب السلبية من نشاطات حكومة الحزب الديمقراطي، التي تحدثنا عنها سابقاً والتي أثارت امتعاضاً في صفوف المثقفين والوطنيين عامة في البلاد. وكمنت أسباب غضب كثير من الضباط، حسب تصريحاتهم، في تدهور حالة الشغيلة وإهمال حقوقهم. وهذا الامتعاض وذاك السخط لم يحملا طابعاً تجريدياً « تأملياً ». فالغالبية العظمى من الضباط الصغار ومتوسطي الرتب ينتمون إلى صنف « الموظفين متدني الدخول ومتوسطيها، الذين كان لهم احتجاجات ومطالب مستمرة »، والذين كانوا يعانون من نتائج التضخم وارتفاع الأسعار.

فالوضع المعاشي للضباط الذي كان سيئاً في عهد حزب الشعب الجمهوري، استمر سيئاً في عهد الحزب الديمقراطي. وبشكل عام كانت احتجاجات الضباط الصغار ومتوسطي الرتب على مستوى تلك الاحتجاجات التي كانت تصدر عن موظفي الدولة ذوي الدخول المنخفضة، لذا انحصرت المطالبات بضرورة تأمين مسكن خاص وسواه من الخدمات. أما أوضاع الموظفين المتوسطين مادياً فكانت مقبولة، أكثر من أوضاع الضباط. ونحن هنا لم نتحدث إلى الآن عن جولات رجال أعمال القطاع الخاص، الذين لم يخفوا حذرهم من الضابط « الفقير »، إذا

امتزجت عند الأخير الفاقة المادية بالمعاناة النفسية لإنسان يرتدي الزي العسكري، الأمر الذي تحدثت عنه مطولاً الصحافة التركية بعد انقلاب 27 أيار/مايو عام 1960.

أما مجموعة الأسباب الثانية فهي أسباب ذات طابع عسكري بحت. فالعسكريون انتظروا من الحزب الديمقراطي إعادة تنظيم الجيش، واتخاذ خطوات للقضاء على الركود فيه، والجمود في صعود الكوادر وفي القيادات. فبدلاً من ذلك أدار الحزب الديمقراطي الذي حصل في الانتخابات بدعم من الجيش على مركز الصدارة، أدار ظهره عنه ولم يتخذ أية خطوات تذكر. إلى جانب أن قادة الحزب الديمقراطي، أثناء محاولاتهم صب الكراهية على البيروقراطية بشكل عام، كدعامة أساسية لحزب الشعب الجمهوري، أخذوا يظهرون، بشكل مكشوف، حذرهم من جناح الضباط. وفي تلك الآونة ذاع صيت تصريحات مندريس عندما هدد بـ: «التخلص من غطرسة سلك الضباط» وأعلن أنه «إذا أراد فسيجعل قيادة الجيش من الاحتياطيين». وهذا كله زاد من حدة امتعاض الضباط.

كما يدخل في هذا السياق ردات فعل الضباط على المساعدة العسكرية الأمريكية، التي في الخمسينات ونظراً لدخول تركيا في حلف الناتو، وصلت إلى درجات التدخل في الشؤون الداخلية. يشير الكاتب الفرنسي المهتم بالقضايا التركية، إيريك رولو، الذي كان في تركيا إبان انقلاب 27 أيار/مايو، قائلاً: «إن القلق كان واضحاً بين صفوف الضباط الصغار من نمو تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد البلاد وجيشها». «يمكننا القول. عما يكتب رولو. كما هو الأمر في عدد من الدول العربية، كانت أمزجة الضباط مبنية على كراهية /الحليف/ الأمريكي» (137، ص239،245).

ويشير سيحان في مذكراته عن أمركة الجيش التركي. ففي كل قطعة من الجيش افتتحت دورات لتعليم اللغة الانكليزية بهدف إعداد الضباط للسفر إلى أمريكا للدراسة، واستبدلت أسلحة الجيش التركي البالية بكميات كبيرة من السلاح الأمريكي في بداية الخمسينات. وتحول نموذج

التدريب في جميع صفوف القوات المسلحة ليتوافق مع النموذج الأمريكي. قد يكون هذا ليس سيئاً لو أنه لم تقدم تنازلات للأمريكيين بصورة فاقت التصورات، حتى « أصبح الجيش التركي خاضعاً خضوعاً تاماً للأمريكان، إذ حصل الأخيرون على حقوق مطلقة لإمداد الجيش التركي وتأمينه ». كما « أصبح نظام التدريب في الجيش التركي خاضعاً للمفوضية الأمريكية » (274، ص34).

ومن الأسباب التي أثارت سخط الضباط، السياسة الداخلية للحزب الديمقراطي، التي احتلت المقام الأول، لكن الأسباب الخارجية كان لها دور أيضاً. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عودة النشاط السياسي للضباط في منتصف الخمسينات، بعد أن كانت قد خبت بعد انتخابات عام 1950.

يخبرنا جوشار وايبكتشي أنه في تشرين الأول/أوكتوبر لعام 1954 وفي الكلية العسكرية للدفاع الجوي في مدينة طوزول، أقدم اثنان من الضباط من رتبة نقيب على تقديم نقد لاذع للحكومة، وأصبحت مثل هذه الأحاديث من الظواهر الطبيعية في الجيش. بعد ذلك تم الانتقال من الكلمات المجردة إلى العمل والنشاط عندما تشكل تجمع سري للعمل « من أجل استعادة الجيش لدوره وسمعته وحل مختلف مشكلات البلاد ». كان هذان النقيبان هما ديونار سيحان وأورهان كابيباي (206، ص27-28).

يصف لنا سيحان ذاته مجرى الأحداث على الشكل الآتي: في عام 1950 عُيِّن سيحان مدرباً في كلية الدفاع الجوي، حيث كان زميله منذ الطفولة كابيباي يخدم في هذه الكلية، الذي شارك سيحان بوجهات النظر. في عام 1951 أوفد سيحان إلى الولايات المتحدة الأمريكية في دورة عسكرية مدتها ستة أشهر، بعدها عاد ثانية إلى الكلية ذاتها. وتجدر الإشارة هنا ـ إلى أن العديد من الضباط الذين ساهموا في انقلاب 27 أيار/مايو، كانوا في عداد من أوفدوا في الخمسينات لتلقي تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية، غير متحدثين عن أنهم جميعاً خدموا في جيش ذي تسليح أمريكي، وكانوا على صلة دائمة بالخبراء والمستشارين العسكريين الأمريكيين ... إلخ ــ إلا أن هذا كله لم يخلق لدى هؤلاء

الضباط المتحدرين من أوساط الطبقة البرجوازية الصغيرة الراديكالية أية أهواء أمريكية. بل على العكس تماماً، فبغض النظر عن رسوخ الأوضاع الأمريكية في الجيش التركي وشتى أنواع التأثير على تربية وإعداد الضباط، كانت أمزجة الضباط أمزجة وطنية بطولية، أدت في نهاية المطاف إلى الإطاحة بنظام الحزب الديمقراطي الموالي لأمريكا في عام 1960.

بعد العودة من الولايات المتحدة الأمريكية، يتابع سيحان: « مضت علينا عدة سنوات في مراقبة ورصد الأحداث في تركيا وكان يجري على الدوام مناقشتها وتقييمها ». وهكذا في إحدى ليالي تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1954 اقترح سيحان على كابيباي مباشرة الفعل المشترك « الانتهاء من القَوْل والانتقال إلى العمل الذي يوجب خلق مجموعة سرية ».

في البداية دخل في عداد هذه المجموعة خمسة أعضاء، وتم عقد اجتماع لها. وبعد مضي بعض الوقت انضم إلى هذه المجموعة نجاتي أونسالان وقدري كابلان وعدد من الضباط (274، ص43-48). يذكرنا سيحان أنه في هذه المرحلة كانت لنشاطات المجموعة أهمية كبيرة. ويكتب قائلاً: « من المفهوم أن تصرفات الحكومة كانت بعيدة عن تصوراتنا عن الطريق الذي يجب أن تسير عليه تركيا، وهذه التصرفات شكلت دافعاً قوياً لنا لاتخاذ القرار بتنفيذ الانقلاب، وصلنا إلى هذه القناعة في خريف 1954. إلا أن فكرة كون الانقلاب سينفذ من أجل الاطاحة بالحزب المتغطرس وإحلال حزب آخر مكانه، كانت فكرة لا تتفق مع الواقع » (274، ص42). ويتطابق هذا القول مع ما أكده آخرون، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك بأن عصبة الانقلاب كانت تنوي التخلص من الأحزاب السياسية البرجوازية. ففي المراحل الأولى من المؤامرة كان الضباط الراديكاليون يشكلون أغلبية المشاركين. ولاحقاً انضم إليهم ما أطلق عليهم الضباط المعتدلون وجنرالات، كان الكثير منهم من أنصار حزب الشعب الجمهوري، الذين حوّلوا هدف الانقلاب إلى نقل السلطة إلى قبضة هذا الحزب.

لاحقاً يتابع سيحان قائلاً: « وكان أحد أخطائنا الكبيرة أننا لم ننجب قائداً ..... ولم نستطع لاحقاً تصحيح هذا الخطأ » (274، ص44). وفي الواقع، لم يكن لدى الضباط الراديكاليين، منذ البداية إلى النهاية، قائد أو شخصية قوية مؤثرة، تستطيع حشد قواهم وجهودهم لرسم أهداف محددة وواضحة، الأمر الذي أسهم في انكسارهم. ويتعلق بهذا الأمر ظروف أخرى، التي يتذكرها سيحان:« فالعديد من الضباط الذين حاولوا تجنيد متآمرين جدد، كانت وجهات نظرهم مختلفة، إلا أنهم اجتمعوا جميعاً على ضرورة القيام بالانقلاب « حينما يصدر الأمر بذلك »، وبالتأكيد بمساهمة قيادة الجيش (274، ص47). كان الالتزام بالتراتبية قوياً بالفعل في الجيش التركي، الأمر الذي حد من مبادرات واستقلالية الضباط الصغار. وهذا الشعور لم يؤثر فقط على مصير التيار الراديكالي، بل على طبيعة الأفعال السياسية اللاحقة للجيش.

ففي مذكرات الضباط الذين ساهموا في الاعداد لانقلاب 27 أيار/مايو، والتي نشرت في تركيا، نجد مادة غنية تساعدنا على فهم جوهر كثير من الأحداث. إلا أننا لا نجد ولا في أي مكان برنامجاً لعمل الانقلابيين، الأمر الذي نعزوه إلى سببين رئيسين. الأول ظروف السرية التي لم تسمح للضباط بتسجيل بروتوكولات الجلسات أو وضع أية وثائق. ثانياً، وهو الأهم، حسب وجهة نظرنا، أنه لم يكن هناك برنامج ناجز له شكل نهائي. وكان تحديد هذا البرنامج صعباً عندما اقترب عام 1960، لأن عدد المشاركين في الاعداد للانقلاب قد زاد أضعافاً مضاعفة، الأمر الذي أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول أهداف الانقلاب.

إلا أنه كان هناك تصور عند الضباط عن الاجراءات التي ستتخذ بعد تنفيذ الانقلاب. يكتب سيحان قائلاً: « أعترف أنه لم يكن هناك برنامج للاجراءات الواجب اتخاذها بعد الانقلاب بالشكل المكتوب. لكن هذا لا يعني أننا لم نكن نعلم ما الذي سنقوم به:

كان من الضرورة بمكان اقتلاع جذور التخلف ـ بقايا العلاقات الاقطاعية في المجال الزراعي.

نشب في تركيا عراك سياسي ومن الضروري التخلص من السياسيين التقليديين، الذين خلقوا هذا العراك.

كانت البلاد تقبع في ظلام التخلف، ومن الضروري رفع مستواها إلى مستوى الحضارات الحديثة المعاصرة.

هيمنت على تركيا الفوضى الاقتصادية، وكان من الضروري إدخال النظام إلى الاقتصاد.

ومن الضروري أيضاً القضاء على استغلال الشعب. وكان من الواضح لنا أن الكوادر القديمة المهترئة لن تخرج تركيا من النفق المظلم، لهذه المهمة تلزمنا قيادة جديدة متشربة بأفكار أتاتورك، تعرف البلاد جيداً وتمتلك القدرة على المبادرة: «يجب علينا إيجاد كوادر جديدة ديناميكية مخلصة. فكرنا ملياً بأشكال إدارة تركيا، وخلال ذلك لم يكن أي منا تقوده في ذلك أهداف خاصة، ولم يكن أحد منا مخبولاً ليصنع هدفاً بنقل السلطة من قبضة حزب إلى قبضة حزب آخر» ((274، ص45). على الرغم من أن هذه التصريحات ليست دقيقة وغير متسقة، إلا أنها تساعدنا في تدقيق التصورات عن الأفكار الأولية للضباط.

في خريف 1955 وبتدخلات من رفاقه في الرأي نُقل سيحان إلى الأكاديمية العسكرية في اسطانبول، الأمر الذي فتح صفحة جديدة من صفحات نشاط المجموعة السرية. اقترح الرفاق على سيحان تشكيل تنظيم سري في الأكاديمية، الأمر الذي لم يكن صعباً، لأن الضباط في هذه الأكاديمية كانوا دائمي الانتقاد لما يدور في البلاد. فاتح سيحان الرائد فاروق قيوفينتوك بخططه، وبعدها انضم إليهما في عام 1956 النقباء أورهان ايركانلي وصبحي قيورسوي تراك والرائد نوري حازر والنقيب رفعت بايكال والعقيد المدرِّب فاروق اطشد آغلي، الذي كان بين عامي 1946 و1950 عضواً في التنظيم السري، الذي وقف ضد حزب الشعب الجمهوري. كما انضم إلى هذه المجموعة نجدت بوروق[7] وأحمد ايلدين. ومن المفهوم أن سيحان لم يتحدث إلى أي منهم عن التنظيم السري القديم. لهذا يكتب ايركانلي في مذكراته إن بداية التنظيم السري الذي

تسلم السلطة في 27 أيار/مايو، كان قد بدأ تشكيله فيما بين عامي 1955 و1956 في الأكاديمية العسكرية، الذي كان في عداد أعضائه (197، ص12).

وصل عدد أعضاء هذا التنظيم في نهاية عام 1956 إلى 15 عضواً. انتخب قيوفينتورك رئيساً وسيحان سكرتيراً. سميت المجموعة بتجمع أنصار أتاتورك، وكانت تعقد اجتماعات دورية والتي كانت نظراً لتزايد الأعضاء المنتسبين إليها وللحفاظ على السرية، لا يتم التحدث فيها إلا عن ضرورة إدخال إصلاحات في الجيش. إلا أنه في أحد الاجتماعات التي عقدت عام 1957 طرحت قيادة المجموعة سؤالاً حول ضرورة الاعداد للانقلاب بانتفاضة مسلحة تطيح بالحكومة، «حتى إذا احتاج الأمر إلى إراقة دماء». بعد ذلك، خرج بعض أعضاء المجموعة من التنظيم، أما الذين بقوا فيه فكانوا يشتركون بوجهات النظر.

في عام 1956، في أنقرة وفي هيئة رئاسة الأركان، وبشكل مستقل عن اسطانبول وبمبادرة من آيدمر ظهرت أيضاً مجموعة سرية، دخل في عدادها الرائدان سيزاي اوكان وعثمان كيكسال والنقيب عدنان تشيليك أوغلو وعلى التوازي مع ذلك، تشكلت في هيئة الأركان أيضا مجموعة أخرى تزعمها الرائد سعدي كوتشاش. يقول آيدمر: أنه كان على أشد قناعة بضرورة الانقلاب، إلا أن الحديث كان يدور في المجموعة عن الاصلاحات في الجيش فقط (248، ص25). أما كاتشاس فيخبرنا أنه لم يدور في بال المجموعة أو في خططها شيء عن «إراقة الدماء أو عن الانقلاب، وأنهم في المجموعة كانوا دائمي البحث للعثور على قائد من قمة القيادة العسكرية» (229، ص347-349).

في عام 1957، أوفد آيدمر إلى الأكاديمية في اسطانبول لاتباع دورة تدريبية لمدة ستة أشهر، وهناك اكتشف وجود مجموعة سرية أخرى. وهكذا أقدمت المجموعتان على عقد الصلات، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى انتخاب قيادة جديدة بزعامة قيوفينتورك. كما تم إعلام مجموعة أنقرة بخطط الانقلاب، وبوشر ببحث التواريخ المناسبة له. وأثناء ذلك كان أعضاء مجموعة اسطانبول يشددون على ضرورة التحضير السريع

للانقلاب، أما أعضاء مجموعة أنقرة فاقترحوا انتظار نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة. واقتصر النشاط في هذا الوقت على استهداف المناصب المفتاحية في الجيش من قبل أعضاء المجموعتين. في نفس الوقت اتخذ قرار يمنع بموجبه إجراء اتصالات مع الأحزاب السياسية. ونوه إلى أنه لا يجوز إجراء أي اتصال إلا بتوجيه من قيادة التجمع.

في صيف عام 1957، أنهى أعضاء تجمع اسطانبول دورة تدريبية في الأكاديمية، وزعوا على أثرها على مختلف قطاعات الجيش في البلاد، حيث تابعوا تجنيد ضباط جدد في التجمع. وأثناء مكوثهم في أنقرة أجرى أعضاء التجمع صلات واتصالات مع ضباط قيادة القوى الجوية، الأمر الذي أدى إلى انتساب حليم منتيش ومجيب أتالي ليصبحا عضوين في التجمع. شكل حليم منتيش مجموعة الضباط الطيارين، الذين لعبوا دوراً هاماً في تنفيذ انقلاب 27 أيار/مايو. وفي أنقرة انتسب إلى التجمع ايكريم عجونر. وفي هذا الوقت توجه آيدمر وعطشد آغلي إلى منطقة ايلازيغ لينسبا ألب أصلان توركش إلى التجمع. وحسب بعض المعلومات كان الآخير قد شكل مجموعة قبل ذلك. وبشكل عام، يمكننا القول إنه في الجيش وفي كل مكان منه كانت تشكل مجموعات مستقلة إحداها عن الأخرى، وبقي بعضها محصوراً وبعضها الآخر غير معروف. لكن الخط الرئيس للاعداد لانقلاب 27 أيار/مايو كان بين مجموعتي أنقرة واسطانبول.

سرعان ما أصبح معروفاً أنه ستجري انتخابات مبكرة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1957. حضر العديد من أعضاء التجمع إلى أنقرة لأسباب وحجج مختلفة، وأخذوا يناقشون إمكانيات القيام بانقلاب، ونتيجة لذلك اتخذ قرار أن ينفذ التدخل العسكري في الحالة التي يختل النظام فيها عشية الانتخابات أو في مجراها (206، ص57–61). وتوجب للاستعداد لتنفيذ هذا القرار تنشيط عمل التجمع والاعداد للانقلاب المحتمل.

كانت هناك مبادرة من نوع خاص من قبل « مجموعة إيلازيغ ». إذ قدّرت هذه المجموعة أن كتيبة من الدبابات وكلية أنقرة العسكرية تكفي

للقيام بالانقلاب، واقترحت أيضاً محاولة إيجاد قائد «للحركة». من خلال قيوفينتورك، تم اتصال مع الجنرالين جمال طورال ومحرم قيزيل أوغلو، إلا أن كلاهما رفضا المساهمة.

وفيما يتعلق بمناقشة إمكانيات الانقلاب ورفض الجنرالين تزعم «الحركة» قرر التجمع التوجه إلى حزب الشعب الجمهوري وبالذات إلى اينونو لاستيضاح مواقفه. ومنذ هذه اللحظة التي جرى فيها الاتصال مع الحزب الجمهوري، بدأت المجموعة ترسم ملامح خطين لتحديد أهداف الانقلاب. رأى الخط الأول من التجمع أن السير على هذا الطريق، أي التوجه إلى «حزب أثبت انحرافه وعدم أهليته سياسياً» لا يحل المشكلة حلاً جذرياً وعندها سيضيع الزمن هدراً. أما الخط الثاني فرأى أنه «يجب اختيار أهون الشرين»، الذي يكون أفضل للبلاد، فإذا كانت المهمة هي إزاحة الحزب الديمقراطي عن السلطة، فيجب أن يتم الاتفاق مع حزب الشعب الجمهوري - «الحزب السياسي المتمتع بسمعة وبخبرة». (وهنا نرى كيف يختلف الخطان في نظراتهما إلى حزب الشعب الجمهوري).

في هذه المرحلة المحددة، لم يكن هناك فصل دقيق للضباط ما بين الاتجاه البرجوازي الراديكالي الصغير والاتجاه المحافظ (نطلق على الضباط الصفة الأخيرة اعتبارياً، قاصدين أولئك الذين كانوا يؤمنون بضرورة تسليم السلطة إلى حزب الشعب الجمهوري، بعد الاستيلاء عليها بواسطة الانقلاب، والعودة إلى الثكنات، أي الحفاظ على نظام مؤسسات البرجوازية الديمقراطية)، إلا أن التمييز بين الاتجاهين كان ملحوظاً. نظراً لذلك، نميز الآتي: كان اتجاه المحافظين دائم المطالبة بضرورة عقد صلات وروابط مع حزب الشعب الجمهوري، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، وكما بين تطور الأحداث، أثر حزب الشعب الجمهوري على مجرى انقلاب 27 أيار/مايو عبر المحافظين من الضباط، كما امتد أثره على مصير الاتجاه الراديكالي في الجيش.

كان كل من عطشد آغلي وجورساي تراك مكلفين بالاتصال مع حزب الشعب الجمهوري، أي كضابطي ارتباط. كان جواب اينونو سلبياً

جداً، لم يؤيد هذه الأفعال ورفض الاجتماع بالضباط. « دعهم لا يتدخلون بمثل هذه الأشياء، سوف ينتصر حزب الشعب الجمهوري حتماً في الانتخابات ». هذا فحوى جواب اينونو (206، ص61-62، 274، ص64).

نحن نرى أن تصرف اينونو كشخصية سياسية خبيرة، هو تصرف مفهوم حيث يستطيع أن يستخدم الضباط لتحقيق أهدافه السياسية بطرق غير مباشرة، من دون القيام بإجراء اتصال مباشر معهم. أدى هذا الجواب السلبي إلى امتعاض الجنرالات وسبب ضياعاً في صفوف الانقلابيين. وتبين أنهم يفتقرون إلى زعيم، كما أن أهدافهم لم تكن محددة بدقة. يضاف إلى هذا كله، الأحداث التي جرت في كانون الأول/ديسمبر عام 1957، التي اشتهرت تحت اسم « قضية الضباط التسعة ».

جرت الأحداث كالآتي: كان الرائد كوشكو في عام 1957 يبحث عن صلة بأعضاء المجموعات السرية، لذا تعرف على أعضاء حلقة قيوفينتورك. في العشرين من كانون الأول/ديسمبر كتب كوشكو وشاية، اعتقل نتيجتها في اسطانبول قيوفينتورك وسبعة ضباط آخرين[8]، لم يكن لهم أية صلة مباشرة بتجمع أنصار أتاتورك، كما اعتقل كوشكو ذاته. بعد شهر من ذلك وصلت إلى مكتب وزير الدفاع وشاية أخرى، مكتوبة بأحرف عربية، تتضمن أسماء جورساي تراك، ايركانلي، أكادين وسيحان. وتمكن ياور وزير الدفاع عدنان جيليك اوغلو من حذف اسم سيحان من القائمة، معتمداً على عدم وضوح الخط، وقام بتحذير الثلاثة الآخرين، الذين خضعوا للاستجواب.

طال البحث في قضية الضباط التسعة نحو أربعة أشهر، أما مجرى المحاكمة فاستمر ستة أشهر. إلا أن قيوفينتورك، الذي كان رئيس التجمع ويعرف أكثر من جميع المعتقلين، لم يخن أحداً. ومن جهة أخرى، انتشرت كراهية الحكومة سريعاً في الجيش. فمن بين الضباط الذين كلفوا بمهمة البحث في « قضية التسعة »، كان هناك من تعاطف معهم، وحاولوا بأي شكل أن يلفلفوا القضية. ويكفي هنا القول، إن رئيس محكمة « قضية التسعة » كان الجنرال طورال، الذي كان يعلم جيداً بوجود تنظيم سري

وبمشاركة فيوفينتدورات به، الذي كما ورد معنا سابقاً دخل معه على الخط. وفي نهاية عام 1958 اتخذت المحكمة قرارا بإطلاق سراح المعتقلين التسعة (نظراً لغياب الأدلة والشهود)، أما كوشكو فصدر بحقه حكم يقضي بسجنه سنتين « لاتهامه الجيش بالتآمر » (206، ص100، 299، ص395-396).

خلال عام واحد، توقف أعضاء المجموعات السرية عن ممارسة أي نشاط وانقطعوا عن الاتصال ببعضهم، لأنهم في أية ساعة كانوا ينتظرون الاعتقال. وفي بداية عام 1959 فقط، بدأ نشاطهم يتزايد شيئاً فشيئاً. وبشكل رئيس ابتدأ النشاط في مجموعة طوتشاش، التي لم تكن شكلياً متحدة مع التجمع (على الرغم من أن أعضاء كلا التنظيمين كانوا يعرفون بعضهم ويتعاونون فيما بينهم). وتطبيقا لبرامجها باشرت هذه المجموعة البحث عن قائد للحركة. في كانون الثاني/يناير عام 1959 كان طوتشاش قد عُيّن مراقفاً لقائد القوات البرية التركية الذي عين حديثاً في هذا المنصب وهو جنرال الجيش جمال جورسيل، وأوفد إلى ألمانيا الغربية كمراقب للمناورات التي كان يقوم بها حلف الناتو آنذاك. تشاور طوتشاش مع رفاقه حول ضرورة مفاتحة جورسيل، وبعد دراسة أمزجة الأخير، تبين أنه يكن شعوراً من عدم الرضا على تصرفات الحكومة والأمور التي تعتري البلاد، لذا وافق الرفاق على ضرورة قيام طوتشاش بمفاتحة رئيسه أثناء مكوثهما في ألمانيا الغربية. وأقدم الأخير على هذه المكاشفة شارحاً له وضع ضباط الجيش الذين كلوا صبراً من الأوضاع السائدة في البلاد ومن إجراءات وتصرفات النظام، واقترح عليه أن يقوم بتزعم الحركة. وافق جورسيل على تزعم الحركة بشرط، أن ينتقل الضباط إلى تنفيذ الانتفاضة العسكرية بموافقته وعندما لا يكون هناك أي مخرج آخر من هذه الأزمة (206، ص105-108، 229، ص152-156).

إثر عودته إلى أنقرة، ملتزما باقتراح طوتشاش أقدم الجنرال جمال جورسيل على تعيين ككسال رئيساً لقسم الكوادر في القوات البرية، الأمر الذي سمح، خلال عام 1959، بنقل العديد من أعضاء التجمع إلى مناصب

حساسة وهامة بهدف الاعداد للانقلاب وتنفيذه، وبالتدريج بدأت عملية تجميع القوى. وباشر أعضاء تجمع أنصار أتاتورك، الذين أوقفوا نشاطاتهم في أنقرة، بإقامة الاتصالات وتقييم قواهم الذاتية. في أنقرة، كان طوتشاش أكبر النشطاء في هذه المرحلة، وشاركه في هذه الخصلة ككسال واوكان وكارامان. وتشكلت حولهم خلال عام 1959 مجموعة دخل في عدادها آ. توركش ون. بايكال وم. كابلان واي. ادجونر، وف. كوتياك واو. كابيباي، ون. آق صوي اوغلو، وف. ايرسو. تزعم بعضهم خلايا، دخل في عدادها ضباط يعرفون قيادتهم فقط. كما انتسب إلى عداد مجموعة أنقرة لاحقاً د. سيحان واو. ايركانلي، الذين بقوا في الظل بعيداً عن الآخرين، لأن اسميهما كانا مرتبطين بـ « قضية التسعة ». وفي النصف الثاني من عام 1959، قادت مجموعة أنقرة ثلاثة أعضاء نشطاء: ت. آيدمر الذي غادر ليخدم في عداد لواء في كوريا، وس. طوتشاش، الذي عين في الملحقية العسكرية في لندن ود. سيحان، الذي عين في الملحقية العسكرية في واشنطن. ولهذا السبب بالذات لم يدخل هؤلاء الثلاثة في عضوية مجلس الوحدة الوطنية، الذي شكل بعد انقلاب 27 أيار/مايو.

في كانون الأول/ديسمبر عام 1959، عقدت مجموعة أنقرة اجتماعاً، تدارست فيه تفاقم الأوضاع في البلاد وطرحت مسألة ضرورة الانقلاب، الأمر الذي كان الجميع متفقين عليه. إلا أنه طرحت مسألة أخرى طرحاً جدياً، ما الذي يجب صنعه بعد الانقلاب؟. وهنا ظهر اتجاهان، كنا قد تحدثنا عنهما سابقاً. أحدهما كان مع ضرورة تشكيل مجلس مؤقت بعد الانقلاب والقيام بالانتخابات بأسرع ما يمكن، والآخر كان مع تشكيل إدارة عسكرية (والحق يقال، أنه لم يكن أي من الأعضاء مع قيام ديكتاتورية عسكرية) (45، ص88-89، 206، ص123-125). لذلك لم يستطع الضباط الوصول إلى نتيجة، واكتفوا بحل مسألة الاستمرار بالاعداد للانقلاب.

في بداية عام 1960 انتسب إلى مجموعة أنقرة أعضاء جدد: دخل في عدادها سامي كوتشوك، مظفر يور داكوليور، فازيل أكونلو وعرفان

سولمازين. وبدخول س. كوتشوك بدأت النقاشات تحتد حول خطط العمل بعد الانقلاب، لأنه كان من ألدّ أعداء الديكتاتورية العسكرية. والتي كان أ. توركش الأكثر حماساً لها في أنقرة في هذه المرحلة (206، ص127–129). وخلقت هذه الأوضاع في بداية 1960 جواً متوتراً في مجموعة أنقرة، وزاد الطين بلة تلك الاتصالات التي قام بها بعض أعضاء المجموعة مع حزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي كان يتعارض مع المبادىء الموضوعية، بالإضافة إلى التسبب في زيادة احتمال الفشل.

في نهاية آذار/مارس من عام 1960، باشرت مجموعة اسطانبول إعادة تكوين نفسها. فأخذ كل من أو. ايركانلي وأو. كابيباي المبادرة لذلك. وانضم إليهما س. جورسوي تراك وبعدها ظهرت مجموعة جديدة من الأعضاء - من ضباط سلاح الجو: مجيب عطاقلي، حيدر طوتتشكاناط (بتوجيهات من ح. منتيش)، محمد اورزغيونش، مصطفى اورداغ ونومان يسين (بتوجيهات من أ. توركوش). وبناء على نصيحة من توركش انتسب إلى المجموعة ضابط من الجندرمة برتبة نقيب هو أحمد عين، ثم انتسب ايمانولا تشيليبي (سلاح الجو). وكان بين مجموعتي أنقرة واسطانبول روابط وثيقة وصلات دورية.

احتد الصراع بين الأحزاب ابتداءً من 27 نيسان/ابريل عام 1960 الذي عبر عن نفسه بمظاهرات ضد الحكومة إثر ملاحقة الصحفيين، واعتقال عدد كبير منهم واستخدام السلطة لوحدات الجيش ضد المعارضة وتشكيل لجنة بحثٍ وتقص ومتابعةٍ، كل هذا مجتمعاً أدى إلى الاسراع في نضوج فكرة الانقلاب العسكري.

أدى استخدام قيادة الحزب الديمقراطي لوحدات من الجيش ضد حزب الشعب الجمهوري[9] إلى إثارة غضب قائد القوات البرية الجنرال جمال جورسيل، الذي لم يستشر ولم يُعلم عن ذلك، لأن الحزب الديمقراطي كان على علم بتوجهاته المعارضة لسياسات الحزب. في 3 أيار/مايو من عام 1960، التاريخ الذي كانت فيه فترة خدمة جورسيل قد وصلت إلى نهايتها، وجه إليه كتاب بضرورة إحالته على التقاعد. فأرسل جمال

جورسيل رسالة إلى وزير الدفاع ايتحم مندريس، بين فيها تقديراته للأوضاع السائدة في البلاد واقتراحاته لمعالجتها، وتوجه بعدها لقضاء إجازة في إزمير[10].

أدت المساعي الحثيثة التي قامت بها مجموعة أنقرة للبحث عن جنرال آخر، إلى العثور في منتصف أيار/مايو على الجنرال جمال مادان أوغلو[11]. وتبين أن هذا الاختيار، حسبما تشير الأحداث اللاحقة، أنه اختيار غير موفق، لاسيما فيما يخص الراديكاليين. حتى أن د. سيحان، الذي عمل في تلك الفترة في واشنطن، كان على علاقة قوية بـ أو. كابيباي وعلى دراية تامة بمسار الأحداث قدم نقداً جارحاً وجهه إلى تصرفات الضباط ـ الانقلابيين، الذين أبدوا حماساً منقطع النظير، إلا أنهم لم يستطيعوا تشكيل قيادة متينة (مجلس يتألف من أفراد محدودين) الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسة للخلاف والتشتت بعد الانقلاب. كان أو. كابيباي الشخصية الفعالة الأولى والملهمة لأعمال المجموعات السرية بين شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو، إلا أنه، كما يؤكد د. سيحان، ارتكب خطأً كبيراً عندما بدأ في هذه الأيام بالبحث عن جنرالات، وإقدامه على إشراك الجنرال جمال مدان أوغلو ـ « الانسان ذي الأفق الضيق، الذي لم يستوعب أهداف الانقلاب ولا يتمتع بكفاءات قيادية » (274، ص76).

كان العمل الكبير في الاعداد للانقلاب وتنفيذه بنجاح، واقعاً على عاتق م. يورداكولير وف. أكيونلو، اللذان كانا يخدمان في هيئة الأركان في أنقرة. في نيسان/ابريل وبمساعدة من جمال جورسيل وس. كارامان تم تعيين أ. توركش وس. اوكان كمدربين في كلية أنقرة العسكرية، الأمر الذي تبعه زيادةالجهود في إعداد الطلاب الضباط للانقلاب. ومنذ منتصف عام 1959 تمكنت مجموعة أنقرة من تعيين أو. ككسال كقائد لفوج الحرس الجمهوري. كان اللواء المدرع الثالث القوة الضاربة الرئيسة في اسطانبول، الذي تزعم اعداده للانقلاب أو. ايركانلي. كان الأخير يعمل بالتعاضد والتعاون مع رئيس أركان الفرقة 61 ش. سيورجي ورئيس قسم الجندرمة أ. ايروم.

بشكل عام، كانت غالبية الضباط، الذين لعبوا دوراً كبيراً في الاعداد للانقلاب وتنفيذه، من المشاركين القدماء في أنشطة المجموعات السرية والذين تمتعوا بقناعات راديكالية. إلا أننا نعيد ونكرر قائلين إن غياب القائد القوي والخطط الدقيقة والمجموعات المتجانسة، والبحث عن جنرالات والسعي للعمل تحت إمرة شخصيات مهمة، كل هذا مجتمعاً أفقد الضباط الاستقلالية وأدخل في صفوفهم التشتت، الأمور التي كانت تشير إلى عنصر الصدفة في تشكيل مجلس الوحدة الوطنية.

أجبرت تلك الظروف وطبيعة تلك المرحلة الضباط على الاسراع في الاعداد للانقلاب. ففي أنقرة ونظراً للمظاهرات المعادية للسلطة تم اعتقال ثلاثة ضباط، كانوا يوزعون مناشير معادية للنظام. هؤلاء الضباط، كما يبدو، كانوا على صلة بتنظيمات الشبيبة، التي كان لها نشاط واسع وهام في تنظيم المظاهرات، وتوزيع المناشير ... إلخ. في النهاية حصل جلال بايار على وشاية، تضمنت: « إذا كان قائد فوج حراستك هو أو. ككسال وياور وزير الدفاع أ. تشيليك أوغلو (حتى 27 أيار/مايو قدم مساعدات جدية للانقلابيين - المؤلف)، لا يزالان إلى الآن لم يقوما بانقلاب، فتقبل مني التهاني .... » (206، ص163-164). أقدم « أصحاب » أو. ككسال في هيئة الأمن الوطني، حيث توجه الرئيس مصطحباً الوشاية، على تحذيره، وقام ككسال بإقناع الرئيس بكذب هذه الوشاية وبإخلاصه له. مع مرور كل يوم كانت تزداد المجموعات السرية عدداً. توقفت المجموعات عن أن تصبح سرية. وكانت المعلومات عن نشاطاتها تصل إلى قيادة حزب الشعب الجمهوري. وكما يبدو بدأ الضباط يشاركون في المظاهرات المعارضة للنظام. وكل هذا من يوم إلى آخر بدأ يجر وراءه زيادة احتمال فشل الانقلاب واضطهادات يسلطها الجيش على الجماهير.

فمنذ بداية أيار/مايو أحصت مجموعة اسطانبول القوات الخاضعة تحت تصرفها ووضعت خطة عمليات دقيقة. أما في أنقرة فساد الضياع. ففي 8 أيار/مايو عقدت مجموعة أنقرة اجتماعاً في هيئة الأركان. وكان تحت تصرف المجموعة فوج الحراسة الجمهورية، والكلية العسكرية في

أنقرة، وكتيبة من الفوج 229 (قائدها ك. كابلان) ومجموعة خاصة من الضباط الشباب (قائدها ي. سولمازير) وفوج حراسة هيئة الأركان (قائده ف. اكونلو) ووحدة أخرى تحت قيادة ن. بايكال. وكانت القوة الرئيسة المبادرة والضاربة تتشكل من الضباط الراديكاليين.

وكما يخبرنا أو. كابيباي فإنه لم يتسن له إقناع المتشككين والمتذبذبين من أعضاء المجموعة إلا بصعوبة كبيرة، معتمداً على الجاهزية العالية في اسطانبول، بضرورة تحديد ساعة الصفر للانقلاب. كان مقرراً أن تتم العملية بين 21 و26 أيار/مايو (206، ص165—116، 511—515). وفي هذا الاجتماع تمت ثانية مناقشة برنامج الاجراءات والأعمال التي يجب القيام بها بعد الانقلاب، ومرة أخرى تم الاكتفاء بالنقاش دون اتخاذ أية قرارات. وكل الذي تم التداول فيه والاتفاق عليه هو أن البلاد انحرفت عن مبادىء أتاتورك وزادت فيها حدة التناقضات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة القيام بإصلاحات جذرية بهدف « تأمين تنفيذ مبادىء أتاتورك وخلق الانسجام الاجتماعي ». « لكن هل من الواقعية بشيء القيام بمثل هذه الاصلاحات خلال هذه المدة الزمنية القصيرة، التي فيها ستصبح السلطة في أيدينا؟ ». كان هذا هو أحد الأسئلة التي طرحها أحد المشاركين بالاجتماع. وأجابوه قائلين: « على أية حال، يمكننا أن نضع أسساً للاصلاحات. ومن الممكن استخدام أفكار العلماء والمثقفين، وبالتعاون معهم يمكن خلق فوائد عظيمة في الفترة التي نكون فيها على رأس السلطة » (206، ص166-167).

كانت هذه التصورات قريبة من مواقف المحافظين. وهنا لم يطرح أي سؤال عن امتداد الفترة الزمنية التي ستكون فيها على رأس البلاد سلطة عسكرية. وبالنسبة للمحافظين ستصبح هناك موافقة معينة في المستقبل على المحادثات بشأن الاصلاحات .... إلخ؛ في حالة واحدة ـ الاسراع بإشادة المؤسسات الديمقراطية البرجوازية. ومثل هذا الموقف يتفق مع تركيبة الأعضاء الذين حضروا الاجتماع، الذي اشترك فيه أو. كابيباي (الذي مثل عن لجنة اسطانبول)، س. أوكان، س. كيوتشوك، اي.

ادجونيور، اي. اللاطلي (الذي لم يدخل في عداد مجلس الوحدة الوطنية)، ف. طوتياك وم. يورداكليور. فهؤلاء جميعاً باستثناء أو. كابيباي، أظهروا أنفسهم كمحافظين أو أنهم كانوا ميالين للمواقف المحافظة.

وعن برنامج آخر، يخبرنا عضو مجلس الوحدة الوطني أو. ايركانلي. أنه (أي البرنامج) لم يكن موجوداً في أي مكان، وطبعاً كانوا قد ناقشوه وحضروه في عدة اجتماعات. وآخر اجتماع حضره أو. ايركانلي، عقد في منزل أ. توركش في أنقرة في كانون الثاني /يناير عام 1960، وكان قد حضره أيضاً أو. اوكان، ن. بايكال، أو. كابيباي، أو. ايركانلي، م. كابلان، و. ايرسوود. سيحان، وغالبيتهم من ذوي القناعات الراديكالية.

تضمن البرنامج غير المكتوب (الشفهي) النقاط التالية:

1 - تقديم قيادات نظام الحزب الديمقراطي للمحاكمة.

2 - حل البرلمان.

3 - حظر نشاطات الأحزاب السياسية.

4 - تشكيل قيادة عسكرية.

5 - التشكيل الفوري لـ « المجلس الثوري »، الذي إلى جانب مهمته سيتولى قيادة البلاد.

6 - الاعداد لدستور جديد.

7 - وضع حد نهائي لاستخدام الدين في الأهداف السياسية، والدعوة لمؤتمر شعبي إسلامي، يتم فيه بحث إمكانيات إدخال إصلاحات إلى الدين.

8 - تشكيل تنظيم ممنهج. وخلال مدة قصيرة « خطة استنهاض قومي »، تتضمن حلولاً للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. التقيد بهذه الخطة والعمل على تنفيذها.

9 - العمل على تنفيذ إصلاحات أتاتورك دون تحريف. وتحويل الكمالية إلى مذهب علمي.

10 - إخضاع كامل النظام الاجتماعي للدولة لإعادة البناء، ابتداءً من المؤسسات الرئيسة، كالقوات المسلحة والجامعات والصحافة وأجهزة الدولة.

11 ـ إعادة الصلات المقطوعة بين الشعب والحكومة عن طريق إدخال إصلاحات إدارية. ورفع مستوى الموظفين إلى المستوى العصري وتأمين فاعلية في القيادة.

12 ـ اتخاذ إجراءات للتخلص من الخواء الروحي، والتحذير من النزعات الانفصالية في المناطق المتعصبة طائفياً، وتلك التي تسود فيها المذاهب العنصرية، لتأمين الوحدة الوطنية في المجالين الثقافي والفكري.

13 ـ إقامة نظام جديد لاستخدام الثروات والمصادر القومية والاستخدام الكامل للقوى العاملة، والقضاء على البطالة.

14 ـ تأمين العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي أيضاً. وإنشاء نظام تأمين للعاطلين عن العمل والعجزة وكبار السن، ذلك النظام الذي يجب أن يطبق على جميع المواطنين.

15 ـ في السياسة الخارجية، التقيد بالمعاهدات الملائمة للبلاد وانتهاج خط سياسي مستقل.

16 ـ تنفيذ سياسة اقتصادية، انطلاقاً من الفصل بين مجالات عمل القطاعين الخاص والعام.

17 ـ القضاء التام على الاقطاع، وفي حالة الضرورة إجراء تنقلات بين السكان فيما بين المنطقتين الشرقية والغربية[12].

18 ـ الحيلولة دون ظهور تيارات متطرفة عن طريق القضاء على ظروف خلقها ووجودها. وخلق دولة ذات أيديولوجية كمالية.

19 ـ في الوقت المناسب، القيام بإجراء انتخابات برلمانية ونقل السلطة إلى الحزب الفائز (197، ص13-16).

إن العديد من نقاط هذا البرنامج الواسع والغني بمضمونه، هي نقاط غير محددة أو تحمل في طياتها طبيعة إعلانية. ومع ذلك يمكننا أن نميزها بخصلتين انطباعيتين.

الأولى، تنحصر في أن البرنامج يعتمد على الأفكار البرجوازية الراديكالية الصغيرة، وفي حال تحقيقها ستصب في مصلحة الشرائح المتوسطة بالمعنى الواسع للتعبير، الموظفون، المثقفون، المالكون الصغار

المدينيون والريفيون و(الحرفيون، التجار الصغار، القسم الأغلب من الفلاحين)، وستحصل الشرائح السابقة الذكر على فوائد جمة وجوهرية بالمعنى الاجتماعي ـ الاقتصادي. وبهذا يكون الاعتماد على البرجوازية الصغيرة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بملكية قطاع الدولة، حيث يُقترح خلاله حل المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية للبرجوازية الصغيرة. وبهذا يرتبط أيضاً الاهتمام الخاص بتخطيط الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية. وكل هذا يتواءم مع الأيديولوجيا القومية للبرجوازية الصغيرة. والمشروعية العامة تنحصر في أن المفاهيم الاقتصادية لهذه الأيديولوجيا تأخذ بعين الاعتبار الحد من الملكيات الرأسمالية الخاصة وتوسيع ودعم فاعلية التخطيط وتوطيد قطاعات الدولة لتزاحم القطاع الخاص (أنظر ١٤٩، ص49-50)، الأمر الذي يبدو جلياً في البرنامج المطروح.

تضمنت المساعي الجدية لتحسين أوضاع الطبقة البرجوازية الصغيرة وتوطيد دعائم قطاعات الدولة ، عنصراً تقزيمياً للقطاع الرأسمالي الكبير وللملكيات الرأسمالية بشكل عام. بكلمات أخرى، وفي حال تحقيق هذا البرنامج، كان من الممكن أن يجري الحديث عن « إعاقة ليست بالكبيرة للتطور الرأسمالي وتقوية القطاع الحكومي الذي، كما هو معروف، عند تشكل ظروف موائمة، سيستخدم كقاعدة للانتقال إلى الطريق اللارأسمالي » (أنظر ٩٠، ص96).

عبرت البرجوازية الراديكالية الصغيرة عن ذاتها في مساعيها «لإخضاع كامل المنظومة الاجتماعية ـ الاقتصادية لإعادة البناء والتنظيم»، أيضاً، بما فيها الجامعات والصحافة ... إلخ، وإعادة بناء الجهاز الحكومي، « تقريبه من الشعب ». وتنحصر مشكلات الجامعات كما يراها الراديكاليون، في تحسين الإدارة وظروف التعليم وحياة الطلبة والعمل ضد التيارات الأيديولوجية المتطرفة ـ كما يوضحها او. ايركانلي. أما مشكلات الصحافة فتنحصر في تحسين ظروف عمل الصحافيين والأهم هو تحرير الصحافة من تأثير الرأسمال الكبير (١٩٧، ص13- 44، 50- 53). وبشكل عام يمكننا القول أن الراديكاليين سعوا للحد من تأثير

الرأسمال الكبير على المؤسسات الاجتماعية والحكومية. وبالإضافة إلى ما ورد سابقاً، كانت هناك مساع لنهج «سياسة خارجية مستقلة» ضمن أطر الظروف القائمة. الاستقلال التام عن من ؟ - أمر بدهي، عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو. حتى 27 أيار/مايو حذر الضباط الراديكاليون مرات عديدة من الإفراط في ربط عجلة تركيا السياسية - العسكرية بالولايات المتحدة وحلف الناتو، في ذات الوقت لم يكونوا معارضين معارضة تامة للعلاقة معهما.

كما أننا نجد أن الجزء الأيديولوجي من البرنامج يعكس وجهات نظر البرجوازية الراديكالية الصغيرة. ويعبر تعبيراً واضحاً عن مساعي «توطيد النظام» أيديولوجياً، ومنع قيام «اتجاهات متطرفة» (بما فيها الشيوعية طبعاً)، وتقوية عنصر النزعة القومية في الأيديولوجيا والثقافة، والنضال ضد «النزعات الانفصالية». وبشكل عام يمكننا نعت ذلك بالنزعة البرجوازية الصغيرة القومية، التي توافق أفكار التطرف القومي، الشوفينية القومية والأمزجة المعادية للشيوعية.

فإذا كانت أول خصلة من البرنامج مرتبطة بجوهرها بالتوجه الاجتماعي، فإن الثانية تتعلق بشكل وطرق تحقيقها. فالوصف لا يولد شكوكاً بأن القائم هو دكتاتورية عسكرية. يبدأ البرنامج انطلاقاً من مبادىء تشكيل مجلس وأحزاب سياسية وإنشاء قيادة عسكرية، كما أنه يبدأ، وينتهي بوعود غامضة بإجراء انتخابات ونقل السلطة إلى الأحزاب. إلا أن هذا الوعد يحمل في طياته طبيعة شكلانية: لأن تجاوزه في ظروف تركيا كان من غير الممكن. كما كانت التحولات التي أخذها البرنامج بعين الاعتبار في ظروف القيادة العسكرية، محسوبة على أساس مرحلة تمتد لعدد من السنوات. بهذا الشكل كان يعني في جوهره أن نظام القيادة العسكرية الذي أسسه الضباط الراديكاليون المتعارض مع الأحزاب السياسية، وضع مصالح البرجوازية الصغيرة في مجابهة مع مصالح الملكيات الرأسمالية الكبيرة.

كما كان هناك تصوران بشأن الديكتاتورية العسكرية كشكل من أشكال النزعة البرجوازية الصغيرة القومية. الأول: إذا جرى الحديث عن

البرجواية الصغيرة ذاتها، فإنها في تلك المرحلة كانت تنجذب إلى النظام الديكتاتوري، لاسيما في المجتمعات الشرقية المتذبذبة، وتتلمس أوضاعها غير المستقرة في ظروف الصراعات الطبقية الدامية وترى في الديكتاتورية ضماناً للاستقرار الاجتماعي (انظر: 49، المجلد الأول، ص382-283). ثانياً: إذا أجرينا مقارنة بين ديكتاتورية البرجوازية الصغيرة العسكرية (طبقة الشغيلة) مع نظام المؤسسات البرجوازية (الطبقة المستغلة)، فإن الأولى تبدو أكثر ديمقراطية إذا كانت بالفعل تعبر عن مصالح الشغيلة. وهذا يتشابه مع مرحلة محددة من مراحل الديكتاتورية العسكرية في مصر بعد ثورة عام 1952. وليس من قبيل الصدف أن يكون الهجوم على الضباط الراديكاليين بعد انقلاب 27 أيار/مايو، نابعاً من قبل الطبقة المهيمنة ـ البرجوازية وأحزابها السياسية، لا من قبل طبقات الشغيلة.

تشكلت منظومة وجهات نظر الضباط الراديكاليين في تركيا لا تحت تأثير ظروف تركيا فحسب، بل تحت تأثير الأوضاع التي سادت العالم آنذاك، لا سيما في الدول المجاورة. فقد تميز عقد الخمسينات بارتفاع وتيرة النشاط السياسي للجيوش في الشرق. في عدد من البلدان، بما فيها البلدان العربية، برز الضباط كقوة سياسية، معبرة عن أمزجة البرجوازية الصغيرة (49، المجلد الأول، ص481). إذ اعتبرت العناصر الديمقراطية الوطنية المثقفة بما فيها العسكرية، البرجوازية الصغيرة قوة رئيسة في المجتمع تقف على النقيض من الرأسمالية الكبيرة وحركة البروليتاريا الثورية. ومن جهتها وضعت البرجوازية الصغيرة آمالاً كبيرة على الجيش (49، المجلد الأول، ص487).

لم تكن تركيا محاثية حيال هذه الظروف والمستجدات، فالأخيرة انعكست على وعي الضباط الأتراك وعلى تسييس الجيش التركي. وتركت ثورتا عام 1952 في مصر وعام 1958 في العراق انطباعاً قوياً لدى الضباط الأتراك، على الرغم من أننا نتحفظ على القول الذي يشير إلى أن المجموعات السرية التركية إبان الخمسينات كانت مماثلة لتلك التي تشكلت في مصر والعراق. ففي تركيا كانت هذه المجموعات أضعف تعبيراً، لكنها كانت مبدئياً تمتلك جوهراً اجتماعياً مماثلاً.

وإذا حكمنا انطلاقاً من مذكرات الضباط الأتراك، لا نجد أحداً منهم يتحدث عن « الطريق اللارأسمالي » أو « الاشتراكية »، لأن مثل هذه التعابير كانت بمنزلة « الهرطقة » في ظروف تركيا بالنسبة للضباط في الخمسينات وحتى في الستينات والسبعينات، حينما كتبت هذه المذكرات. إلا أن تأثير أحداث مصر والعراق ومناطق أخرى، كان يسبح في الفضاء ويستنشقه الآخرون. ونظراً لذلك، يقدم كل من أو. س. دجوشاروا. أبيتشكي هذا المثال: حاول الجنرال أ. اونات في أيام محاكمة س. جورسوي تراك لعلاقته بقضية « الضباط التسعة »، القيام باستفزاز وجهه لجورسوي تراك، إذ قام الجنرال اونات باستبدال الغضب بالمودة فجأة قائلاً: « إنني أفكر كما تفكر أنت. انظر إلى مصر! كم صنعت هناك السلطة العسكرية من أجل الفلاح. ونحن بحاجة إلى ذلك أيضاً ... ». إلا أن جورسوي تراك استوعب اللعبة ولم يستسلم لهذا الادعاء (206، ص99). وهذا المثال يشير « من جهة معاكسة » إلى أثر الأحداث الجارية في البلدان العربية على تركيا.

كان هذا هو المخزون الفكري السياسي لدى الضباط الذين ساروا إلى الانقلاب. في 23 أيار/مايو عقد اجتماع آخر لمجموعة أنقرة، اتخذ فيه أخيراً قرار بتحديد ليلة من 25 إلى 26 أيار/مايو موعداً للانقلاب. بعد ذلك اقترح الجنرال مادان أوغلو التحدث مع جميع قادة صنوف القوات المسلحة حول هذا الأمر، لكي يتوجه الأخيرون إلى الرئيس طالبين استقالة الحكومة (استخدم مثل هذا التصرف لاحقاً ـ في 12 آذار/مارس عام 1971). قال مادان أوغلو: « سوف ترون، سيوافق الرئيس وعندها لن تكون هناك أية حاجة للانقلاب ». لم يلق هذا الاقتراح تأييداً. ولم يصر مادان أوغلو على اقتراحه، إلا أنه بشيء من الشكوك تمعن في النقباء والرواد الذين يحيطون به وقال: « ومع ذلك من الأفضل أن لا يتم أي شيء دون صدور أمر بذلك » (206، ص178–179). يشير عدم التعيين هذا إلى أن المحافظين كانوا حتى اللحظة الأخيرة يحاولون فقط استبدال الحزب الحاكم والحيلولة دون قيام الانقلاب.

أدت الرحلة المفاجئة التي قرر القيام بها رئيس الوزراء في البلاد يوم 25 أيار/مايو، أدت إلى تأجيل ساعة الصفر للانقلاب إلى 24 ساعة. وفي ليلة 27 أيار/مايو كان الضباط الذين سيشتركون في الانقلاب والذين يحتلون مناصب هامة في مختلف صنوف القوات، في درجة الاستعداد الأولى. ومع بزوغ فجر 27 أيار/مايو، أذاع راديو أنقرة وراديو اسطانبول، بأن السلطات في المناطق انتقلت إلى أيدي قادة المناطق. وتم تنفيذ الانقلاب بسرعة، إذ لم يواجه أية مقاومة تذكر في أي مكان. وهكذا سقطت سلطة الحزب الديمقراطي كثمرة يانعة حان قطافها.

الفصل الثالث

نشاطات مجلس الوحدة الوطنية

في 27 أيار/مايو أذيعت أوامر وقرارات مجلس الوحدة الوطنية على كامل أراضي البلاد. بدأ الناس يتساءلون حول طبيعة هذا التنظيم، ومن هم الذين يدخلون في عضويته، إلا أن لا أحد كان يعلم حقيقته، بما فيهم الانقلابيون. وكان عدم تبلور المجموعات هو العنصر الأساسي في عفوية تشكيل مجلس الوحدة الوطنية. ومن بين أعضائه لم يكن معروفاً في تلك الأيام سوى جنرال الجيش جورسيل، الذي أحضره م. اوزداق، في صبيحة 27 أيار/مايو منْ أزمير إلى أنقرة، على متن طائرة خاصة.

بعد رحيل جورسيل إلى إزمير لم يجر أية اتصالات بالانقلابيين[13] ولم يكن على علاقة بهم، وأصبحت أفكار خروجه على المعاش تراوده، مفكراً في بناء حياة هادئة في إزمير. لذا لم يستوعب فوراً ما الذي يبتغيه منه ضابط برتبة نقيب وصل تواً من أنقرة. أمّا م. اوزداق من جهته فقد تمعن باندهاش في الوجه المضطرب لهذا الرجل الكهل، الذي تحدثوا معه عنه بأنه زعيم الانقلاب. وبعد أن تأكد جورسيل من أن الانقلاب قد تحقق، من خلال الراديو، قرر بعد بعض التمحيص والتفكير التوجه إلى أنقرة.

وقبل ذلك، وبعد سفر س. كوتشاش إلى لندن، بدأ الانقلابيون يجرون اتصالات مع الجنرال جورسيل عن طريق أ. توركيش وأحياناً من خلال س. كارا مان وأو. ككسال. لم يتعرف جورسيل على أحد غير المذكورين أعلاه. وفي أنقرة، قدموا له أعضاء آخرين من المجموعات السرية. تمعن جورسيل في النقباء والرواد الشباب، ولم يستطع إخفاء اندهاشه: «هل من

الممكن أن يستطيع هؤلاء الشباب قلب سلطة كسلطة الحزب الديمقراطي القوية خلال (3-4) ساعات؟ ». والأنكى من ذلك تلك المهام المعقدة التي وضعوها على عاتق مجلس الوحدة الوطنية في التنظيم وإدارة البلاد. للوهلة الأولى اكتفى جورسيل بتعيين ثلاثة من الضباط المعروفين لديه كمساعدين (197، ص291-295، 260، 274، ص81).

في 27 أيار/مايو نشر المجلس تصريحاً مفاده إشهار المجلس واعتقال قيادات الحزب الديمقراطي والوزراء ومنع نشاطات الأحزاب السياسية. وأعلن أن الجيش يقوم بمراقبة أوضاع البلاد وإدارتها. ومنذ فجر 27 أيار/مايو استدعي إلى لجنة أركان الانقلاب، التي تمركزت في مكتب الحاكم العرفي في أنقرة، السكرتير الأول لوزارة الخارجية سليم صاربيور. واستقبله الجنرال م. كيزيل أولو، واستفسر منه عن وجود اتفاقية مع الولايات المتحدة في عام 1960، بموجبها تستطيع الأخيرة التدخل عسكرياً في حالة حدوث أخطار تهدد تركيا (عدوان مباشر وغير مباشر)، وعن البنود السرية لهذه الاتفاقية. كانت إجابة صاربيور على هذا السؤال سلبية. وانحصر الأمر في حقيقة أن الانقلابيين كانوا يخشون من أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات ضدهم، معتمدة على هذه الاتفاقية. لهذا وعلى الرغم من أنه ومنذ الساعات الأولى للانقلاب تم الاعلان عن إخلاص تركيا لحلفي الناتو والسيناتو وللالتزامات الدولية الأخرى، إلا أنهم كلفوا صاربيور بالقيام بإجراءات إضافية لتوضيح طبيعة الانقلاب للدول الغربية وتأمين الحصول على الاعتراف بالنظام الجديد. وفي 30 أيار/مايو وعندما أصبح صاربيور وزيراً للخارجية في حكومة المجلس أمره الجنرال جورسيل بالتوجه إلى عصمت اينونو، الذي تحدث مع صاربيور حديثاً دام ساعتين (144، ص471-472، 206، ص234-236). بهذا نرى أن التصريحات السريعة التي أعلن فيها الانقلابيون أنهم من الموالين للغرب كانت انطلاقاً من الخوف الذي سيطر عليهم من احتمال اتخاذ الولايات المتحدة تدابير ما ضد الانقلاب. إلى جانب أن جمال جورسيل وسواه من المحافظين سعوا بجدية لتأمين عدم المساس بالسياسة الخارجية، محذرين زملاءهم الراديكاليين من مغبة ذلك.

في 28 أيار/مايو عقد المجلس أولى جلساته برئاسة جورسيل، تقرر فيها تشكيل وزارة مؤلفة من 17 وزيراً برئاسة جمال جورسيل[14]. أعطيت في هذه الوزارة ثلاثة مناصب ـ وزارة الداخلية والدفاع والنقل ـ إلى الجنرالات، أما بقية الوزارات فأنيطت بشخصيات اختصاصية مدنية غير حزبية. وأثناء مناقشة التركيبة الوزارية، أراد الضباط الشباب إدخال ممثليهم لإشغال بعض المناصب الوزارية، لكي يستطيعوا تنفيذ الاصلاحات التي كانوا ينادون بها. إلا أن جمال مادان أوغلو وقف ضد ذلك وحال دون الأخذ بهذا الاقتراح (206، ص258-260).

في تلك الفترة ساد في المجلس جو من الاضطراب، وصفه أو. ايركانلي، الذي حضر مع أعضاء مجموعة اسطانبول الآخرين إلى أنقرة في 29 أيار/مايو، وصفه كالآتي: « كان الرجال، الذين أطلقوا على أنفسهم مجلساً يجلسون في مكتب رئيس الوزراء. لم يسمح لي الحراس بالدخول إلى المجلس، لأنني لا أختلف عن سواي من مئات الضباط الآخرين، الذين كانوا يعجون في أنقرة في تلك الأيام .... ولم أستطع اختراق الحرس والدخول إلى المجلس إلا بعد أن هددت باستخدام السلاح. شاهدت نحو (50-60) شخصاً في قاعة الاجتماع، منهم من كان واقفاً ومنهم من كان جالساً وآخرون كانوا يذرعون المكتب ذهاباً وإياباً، وكانوا جميعاً يتحدثون في آن واحد. كانت الغالبية من هؤلاء الرجال لا أعرفها. ما الذي حدث لتجمعنا المسمى تجمع أنصار أتاتورك؟ أين هم رفاقي؟ » (197، ص18).

خلال عدد من الأيام، بذل الانقلابيون محاولات من أجل سيادة النظام وتوزيع المهام وانتخبوا أو. ايركانلي سكرتيراً أولاً لمجلس الوحدة الوطنية (لم يكن محدد التركيبة)، الذي يتذكر هذه المرحلة قائلاً: « كنا مشغولين بأمور ضرورية وأخرى لا ضرورة لها، كانت اجتماعاتنا مفتوحة (24 ساعة في اليوم)، كنا ننام بالدور بمعدل عدة ساعات لكل منا، كان طعامنا يقتصر على الشطائر والعيران، ومن شدة التيقظ وتعب الأعصاب، كنا مضطربين إلى أبعد الحدود .... » (197، ص19).

حصل جمال جورسيل في تلك المرحلة عمليا على سلطات مطلقة: رئيس مجلس الوحدة الوطنية، رئيس الوزراء، رئيس الدولة وسواها من المناصب. ولم يكن يعلم كيف يتصرف بمثل هذه الصلاحيات. إلا أنه طرح على نفسه السؤال التالي: ما هي حاجتنا إلى هؤلاء الضباط الشباب الذين لا ينفكون عن الاجتماعات؟ مثله توجه إليه آخرون وكانوا ممن يخشون دنو الضباط الشباب من السلطة.

بما أن أقدم ضابط في مجموعة أنقرة كان جمال مادان أوغلو، الذي قاد عمليات الانقلاب في أنقرة، فقد كلف بعد الانقلاب بمهمة الحاكم العسكري لأنقرة. ورأى أن هدفه ينحصر في أنه بعد اعتقال قادة الحزب الديمقراطي يجب نقل السلطة إلى شخصيات مدنية وعدم السماح للضباط الشباب من الانقلابيين الاقتراب من السلطة وإعادتهم إلى ثكناتهم. لهذا الهدف توجه في 27 أيار/مايو جنرال الجيش جودت صوناي إلى المعتقل لمقابلة جلال بايار وإجباره على تقديم استقالته، ومن ثم اختيار مرشح آخر مناسب (من الممكن أن يكون أحد البروفيسورات المشهورين) ليتسلم منصب الرئيس في الوقت الذي يجري فيه تشكيل مجلس مؤقت (206، ص247-264، 250). على الأرجح أن يكون جمال مادان أوغلو، الذي أصبح لاحقاً اليد اليمنى لجمال جورسيل في صراعه ضد الراديكاليين، هو الذي اتفق بشأن ذلك مع جورسيل. ومن الواضح أنه ارتبط مع هذه الخطط ذلك التسرع الذي أصدر بموجبه جمال مادان أوغلو في صبيحة 27 أيار/مايو (حتى قبل وصول جمال جورسيل إلى أنقرة) أمراً بإحضار مجموعة من أشهر البروفيسورات من اسطانبول، كلفهم جمال جورسيل لاحقاً بإعداد مشروع لدستور جديد (206، ص253-255).

هنا، نحن نفترض استعادة خطة حزب الشعب الجمهوري القديمة. نعتقد أيضاً أن عصمت اينونو كان قد حصل على معلومات دقيقة تتعلق بالاعداد للانقلاب. فقد صرح مراراً قبل 27 أيار/مايو: «الضباط يعدون لانقلاب ... إلا أنه يجب تنفيذه دون مساهمة الجنود. فهل يستطيعون القيام بذلك؟». وبعد الانقلاب مباشرة صرح عصمت اينونو،

أن الذي يقلقه أكثر من أي شيء آخر هو نيات الضباط الصغار. وكان قلقه هذا مبرراً.

بعد 27 أيار/مايو مباشرة، ظهرت وجهات نظر مختلفة حول العلاقة بعصمت اينونو من قبل الضباط والجنرالات الذين ساهموا بالانقلاب. ففي 27 أيار/مايو زاره ضابط يحمل خبراً رسمياً من مجلس الوحدة الوطنية: يمنعه من مغادرة منزله أو أن يقوم بنشر أية تصريحات. وما أن حل 28 أيار/مايو حتى اتصل به جمال جورسيل مبلغاً إياه ولاءه. وفي 29 أيار/مايو زار عصمت اينونو جمال جورسيل وتحدث معه. وفي مجرى الحديث نصح عصمت اينونو بالمحافظة على الرقابة على الجيش وعدم السماح بحدوث خلافات سياسية بين صفوف الضباط، والأهم هو الإسراع بإجراء الانتخابات. بعد ذلك كان جمال جورسيل مجبراً على إيقاف الصلات مع اينونو مؤقتاً، لأن الضباط الشباب وقفوا بحزم ضد هذه الاتصالات في مجلس الوحدة الوطنية. وبعدها لم يلتق جورسيل باينونو ثانية إلا في شهر آب/أغسطس، وحضر هذا اللقاء عقيد من القوى الجوية يدعى أغاسي شين (144، ص472). ويجدر القول هنا أن حزب الشعب الجمهوري واينونو بالذات كانا يملكان صلات جيدة ومتينة مع القوى الجوية، الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً على الصراع السياسي اللاحق في الجيش وفي البلاد.

دارت في حزب الشعب الجمهوري مناقشات حادة وطويلة حول الانقلاب وطبيعته والموقف الذي يجب اتخاذه منه، كان نتيجتها تأييد اينونو للانقلاب ودعوة حزبه للاعداد للانتخابات (144، ص265-472). يعتبر هذا الموقف مفهوماً: فالأمر الرئيس الذي كان يشغل بال اينونو هو الكيفية التي يستطيع بها إقناع العسكر بالاسراع في إجراء الانتخابات، التي سيفوز بها حزبه حتماً، لأن مزاحمه الرئيس - الحزب الديمقراطي - كان قد خرج من اللعبة. صرح جورسيل قائلاً أنه ينوي إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر (144، ص473).

لا يثير هذا التصريح استغراباً ما، لأن الواقع يشير إلى أن جمال جورسيل بعد وصوله إلى أنقرة بعدة أيام أبلغ مجلس الوحدة الوطنية، الذي كانت اجتماعاته مفتوحة، أن العمليات التي تخص الانقلاب انتهت وأنه يتقدم بالشكر لجميع الضباط ويأمرهم بالتوجه إلى ثكناتهم، لينفذوا المهام الموكلة إليهم في قطعاتهم (197، ص19، 295). « أقدم أصدقاء الجنرال. كما يشير أو. ايركانلي. على تنفيذ نصيحته بتجميد اجتماعات المجلس. ولو ترك الأمر لهم لما سمحوا لنا بالوصول إلى ثكناتنا ولاعتقلونا ونحن في الطريق إليها ».

كما نرى، تحول الصراع في وجهات النظر الذي ساد قبيل الانقلاب إلى صراع سياسي. وهذه لم تكن المرحلة الأولى، التي فيها يظهر الضباط الشباب روحاً من القرارية. فقد أقدم الأخيرون على دعوة الجنرال جورسيل إلى المجلس وصرحوا أمامه قائلين: خاطرنا بحياتنا من أجل « خلق نظام جديد في تركيا »، ولا يسود في المجلس أية مراتبية. الجميع متساوون ولا أحد يستطيع إبعاد آخر بكلمة « شكراً » (197، ص295). استوعب جورسيل هذه المحاضرة وفهم أنه في المرحلة الحالية من الأفضل له أن لا يصر على مطالبه (197، ص295-296، 274، ص8).

سرَّع تطور الأحداث هذا تشكيل مجلس الوحدة الوطنية. كان يجب اختصار المجلس الذي شكل بغوغائية وإبعاد الأشخاص الطارئين الذين ليس لهم علاقة بالانقلاب. وتم انتخاب لجنة من 8 أعضاء، وضعت لائحة من 38 ضابطاً وجنرالاً[15]. وأخيراً تم تشكيل مجلس الوحدة الوطنية. وفي 14 حزيران/يونيو نشر القانون رقم 1 في الجريدة الرسمية القاضي بتشكيل هذا المجلس، وكان عدد الموقعين على هذا القانون هو 38 شخصاً[16]. وهكذا تعرف الرأي العام أخيراً على أسماء أعضاء مجلس الوحدة الوطنية. وقد أعد مشروع القانون مجموعة من البروفيسورات استدعيت من اسطانبول. وأصبح هذا القانون كدستور مؤقت في الجوهر، مؤلف من 4 فصول و27 مادة. أسس الفصل الأول (« المبادىء العامة ») لضرورة ومشروعية الانقلاب. وأشارت المادة الأولى منه إلى أن مجلس الوحدة الوطنية يؤكد

على ضرورة إيجاد دستور جديد للجمهورية التركية وقانون جديد للانتخابات فيها، وعلى ضرورة القيام بها بأقرب وقت ممكن، لكي يتم نقل السلطة إلى البرلمان المنتخب. وحتى موعد الانتخابات العامة سيبقى مجلس الوحدة الوطنية هو السلطة التشريعية للبلاد، أما السلطة التنفيذية فستعود لرئيس الوزراء. وقد حدد الفصل الثاني من الدستور المؤقت حقوق وواجبات أعضاء مجلس الوحدة الوطنية. أما الفصل الثالث فتعلق برئيس الدولة، والفصل الرابع تعلق بمجلس الوزراء (45، ص104-105، 197، ص22-23، 474، 14/6/1960، رقم 10525). ويعلق أو. ايركانلي بخصوص الدستور المؤقت قائلاً: «إن المادة المتعلقة بإجراء الانتخابات، بأقرب وقت ممكن، قيدت منذ الأيام الأولى، أعضاء مجلس الوحدة الوطنية من أيديهم وأقدامهم» (197، ص22).

في 11 حزيران/يونيو عام 1960 عرض برنامج الحكومة على مجلس الوحدة الوطنية للمناقشة. تضمن البرنامج وعداً من الحكومة بالعمل على إنشاء المؤسسات الديمقراطية بأسرع وقت ممكن. وفي مجال الدفاع الوطني، أكد البرنامج على ضرورة تحديث الجيش، وإعداد مجموعة مشاريع قوانين تخص ذلك والعمل على تحسين الأوضاع المادية للضباط وصف الضبط والجنود، والاستخدام العقلاني للمساعدة العسكرية التي يقدمها الحلفاء.

حدد البرنامج الهدف الرئيس للسياسة الخارجية برفع سوية سمعة تركيا وتطوير علاقات الصداقة مع جميع البلدان على أساس من الاحترام المتبادل والاستقلالية. كما تضمن البرنامج إشارة مفادها أن تركيا ستعتمد في جهودها لتوطيد السلام على الأمم المتحدة وحلفي الناتو والسيناتو. وسيكون أحد المبادىء الرئيسة للسياسة الخارجية: تطوير العلاقات مع الحلفاء في حلف الناتو «على قاعدة المساواة وصيانة الاستقلالية الوطنية». وفي هذا المجال تم التأكيد على علاقات الصداقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والولاء لحلف الناتو. كما أشار البرنامج إلى علاقات الصداقة مع اليونان وإلى العلاقات ذات الفوائد

المتبادلة مع يوغسلافيا، كعنصر أساسي في منطقة البلقان. وخارج هذه الأطر، أشير إلى علاقات الود التي تكنها تركيا لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط، لاسيما رغبتها « بتوطيد علاقات الصداقة التقليدية مع جمهورية مصر العربية والعراق». ولم ينس البرنامج أن يشير إلى رغبة تركيا في إقامة علاقات حسن جوار مع الاتحاد السوفييتي. وتم التشديد أيضاً على أن « تركيا تضع بالمقام الأول تأييد جميع الأمم في نيل استقلالها بالطرق السلمية ». وأشار أيضاً إلى عطف خاص تكنه تركيا لدول أفريقيا. وأخيراً تبدي تركيا رغبتها الأكيدة في إقامة علاقات صداقة جيدة مع دول أمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية فقد تم التأكيد على العناصر التالية: ضرورة تأمين ميزانية مستقرة ومتوازنة، الحد من إصدار النقود الورقية، والاقتصاد في المصروفات الحكومية، وتوطيد النظام ومكافحة الهدر وإخضاع التجارة الخارجية لسيطرة قوية من الدولة، وزيادة حجوم القروض بهدف تشجيع الصادرات، وتنظيم الاستيراد وتوجيهه لمصلحة تطوير الاقتصاد. ويؤكد البرنامج على تقيد تركيا بواجباتها تجاه « السوق المشتركة » وسواها من المنظمات المالية والاقتصادية الدولية. وأعير انتباه خاص في البرنامج لتحسين إدارة مؤسسات الدولة الاقتصادية ورفع سوية توازنها ومردودها واتخاذ تدابير لتأمين العملات الصعبة والحد من المديونية الخارجية. وأشير إلى ضرورة تأمين « عمل رأسمالي عقلاني ومخطط »، ودعم القطاع الخاص ورفع طاقات الانتاج الزراعي وتحسين ظروف الفلاحين.

تضمن البرنامج مبادىء تدعو إلى دعم الأعمال التعاونية الزراعية في المدينة والريف، وبناء بيوت سكن رخيصة وتحسين ظروف عمل العمال وحماية حقوقهم في الانتساب إلى نقابات مستقلة، وفي عقد اتفاقيات تعاونية وبالضمان الاجتماعي. وأكد البرنامج على ضرورة الاسراع في إدخال الاصلاحات ودمقرطة نظام التعليم الوطني. كما تضمن البرنامج تدابير جدية لتحسين نظام التأمين الصحي وعدم السماح

باستخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية وتأمين « عدم تحيز الصحافة والإذاعة » (317، ص482-647).

كانت تعابير البرنامج عامة ومطاطية. وهذا يعود إلى الوضع غير المستقر الذي كانت عليه الحكومة (حيث لا أحد كان يعلم الزمن الذي ستستغرقه المرحلة « الانتقالية »)، والغياب العملي للسلطة التنفيذية. فمجلس الوحدة الوطنية لم يتمكن من إعداد أي توجيهات ملزمة للحكومة. لهذا كان البرنامج يحمل في طياته آثار الراديكاليين ووجهات نظرهم بخصوص الاجراءات المالية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية وصولاً إلى السياسة الخارجية. فهنا على الرغم من وضوح التوجهات المستقلة بشأن التعاون مع الغرب، إلا أن التعبير عن هذه التوجهات كان متحفظاً وركيكاً؛ دعم حركات التحرر الوطني، توطيد العلاقات مع الدول النامية، لاسيما مع دول الجوار العربية وغيرها بما فيها الاتحاد السوفييتي. وهذه الأمور لم تكن موجودة على الاطلاق في برامج حكومات الحزب الديمقراطي، لاسيما في برنامج مجلس الوزراء الأخير، الذي قدمه عدنان مندريس للمجلس في 4 كانون الأول/ديسمبر عام 1957 (انظر: 317، ص454-460).

اتخذ مجلس الوحدة الوطنية إجراءات فعالة في تنظيم أعماله. فللنظر في المشاريع الاقتصادية شكل لجاناً، دخل في عدادها نحو مئة من الاختصاصيين بمختلف المجالات، كان قد استدعاهم - « ابتداءً من الطاقة النووية وصولاً إلى الأمور التي تتعلق بتنظيم المكتبات ». كما وزع أعضاء مجلس الوحدة الوطنية على لجان[17]. إلا أن الصعوبات كانت جمة. فكامل عمل مجلس الوحدة الوطنية كان مؤسساً على مبادرات وحماس أفراده. فهذا هو د. سيحان الذي استدعي في حزيران/يونيو من واشنطن إلى أنقرة، يصف أعمال المجلس قائلاً: « عاش الضباط الأعضاء في مجلس الوحدة الوطنية على مرتباتهم الاعتيادية، فهم وأعضاء أسرهم كانوا يعانون الفقر. أما أولئك الذين أموا العاصمة من مناطق أخرى فكانوا يعيشون في نادي الجيش، كل اثنان أو ثلاثة في غرفة واحدة. ولم يكن لديهم جهاز

فني أو خدمي - كانوا يقومون بكل شيء بأنفسهم ويعملون بلا كلل .... الجميع كانوا على ثقة كاملة بالمستقبل عملاً وروحاً... ». (274، ص85).

أما جمال جورسيل فبعد أن فشلت محاولته في التخلص من المجلس أصبح نادراً ما يحضر جلساته. هذا العامل بالإضافة إلى عوامل أخرى شكلت جواً أصبح فيه المجلس معزولاً. إلا أن أحداً لم يفكر في استخدام القوة ضده، لأنه كان يمتلك شعبية واسعة في البلاد، وكان في نظر الشعب هو الذي استطاع تخليصهم من النظام الرجعي، كما كان للضباط المشاركين في المجلس شعبية واسعة في الجيش ولدى الشعب. نظرت الشريحة الحاكمة إلى مجلس الوحدة الوطنية الذي كان مضطراً للصبر، نظرت إليه كنظرتها إلى ظاهرة خطيرة غير مستحبة وعملت كل ما تستطيع للانقاص من عمره. فعمل الرأسمال التجاري والصناعي الكبير على تخريب إجراءات مجلس الوحدة الوطنية. وفي كثير من الأحيان حدثت حالات صُنعت فيها ظروف أدت إلى البطالة عن العمل، على إثرها كان يجري إقناع العمال أن المذنب في ذلك هو المجلس. واستخدمت المصاعب الاقتصادية للتشهير بالجيش ونزع الثقة عنه والمطالبة « بالعودة السريعة إلى الديمقراطية ». وحاول الموظفون الكبار والمتوسطون ألا يعملوا شيئاً: جلسوا في مكاتبهم يفكرون بالطريقة التي ستأتي إليهم السلطة خلال 43 أشهر وبالخطط الواجب عليهم تنفيذها. يشير أو. ايركانلي قائلاً: « اتخذت البيروقراطية الكبيرة إجراءات تستدعي إثارة حالة من عدم الرضا بين الشغيلة والموظفين، مكررة القول: (ما بأيدينا صنعه - إنها أوامر المجلس). ونحن لم نعلم شيئاً عن ذلك » (197، ص64). أما وسائل الاعلام التي كانت تحت قبضة رجال الأعمال الكبار فكانت تثير افتراءات وتذيع أخباراً كاذبة تتعلق بنشاطات مجلس الوحدة الوطنية[18]. لم يكن الوزراء نشيطين في أعمالهم ولا متحمسين لها، وهذا الأمر كان مفهوماً لأن رئيس الوزراء كان قد صرح أن الانتخابات ستجري بعد ثلاثة أشهر.

« كان جورسيل - حسب أو. ايركانلي - يحلم بالانتهاء السريع من المرحلة الانتقالية وبالقضاء على مجلس الوحدة الوطنية ليصبح رئيساً.

أما نحن فكنا نفكر عكس ذلك تماماً: كيف علينا التمسك بالسلطة، لا لمدة 3-5 أشهر بل لمدة 3-5 سنوات - وتصرفنا بالطريقة الموافقة لذلك » (197، ص28). وأدت جميع هذه المصاعب ذات الطبيعة الخارجية إلى تعقيد المشكلات الداخلية: فمنذ الأيام الأولى بعد الانقلاب جرى صراع كتل داخل مجلس الوحدة الوطنية، الأمر الذي كان يعيق أعماله.

وعلى الرغم من تمتع مجلس الوحدة الوطنية بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أنه كان يمارس سلطة ذات طبيعة عسكرية ديكتاتورية في الواقع، استمرت حتى بداية كانون الثاني/يناير عام 1961، حينما صدرت الدعوة لاجراء الانتخابات. وتابع المجلس عقد جلساته الدورية وبقي على رأس السلطة بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في 15 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1961، أي قبل تشكيل مجلس جديد. وبغض النظر عن العصي التي وضعت في عجلة آلة الدولة، استطاع مجلس الوحدة الوطنية أن يدير هذه العجلة، وتمكن من صناعة الكثير من الأشياء.

تعرضت مختلف جوانب نشاطات مجلس الوحدة الوطنية إلى بحث وإنارة من قبل المستتركين السوفييت (انظر 30، 31، 45، 62، 78، 89، 94، 155). وهنا نتوقف عند بعض اللحظات المفصلية من نشاطات القيادة العسكرية.

وجه مجلس الوحدة الوطنية اهتماماً كبيراً للمسائل الاقتصادية، التي أصبحت صعبة ومعقدة نتيجة السياسات الاقتصادية للحزب الديمقراطي، وعمل المجلس على الحد من الملكيات الرأسمالية التركية والأجنبية الخاصة نظراً لانخفاض مستوى أعمال المؤسسات الكبيرة.

وبشكل عام يمكننا وصف نشاطات المجلس بأنها محاولات لخلق اقتصاد متوازن. في منتصف تموز/يوليو عام 1960 نظرت لجنة خاصة شكلها المجلس بـ 279 مشروعاً تخص القطاع الرأسمالي الخاص، كانت الحكومة قد صادقت عليها واتخذ قرار بإيقاف 169 منها أو استبدالها، لأنه لم ير أن البلاد بحاجة إليها (175، ص345، 486، 10/7/1960). وفي الفاتح من أيلول/سبتمبر قرر مجلس الوحدة الوطنية إيقاف أو إلغاء جميع

التوجهات التي كانت تدور حول القيام بمشاريع عديمة الجدوى الاقتصادية، والتي كانت الأعمال فيها قد وصلت إلى نسبة تفوق الـ 50٪ (474، 21/9/1960، رقم 10609 ص 2170). ولّدت خطوات المجلس هذه سخطاً في الشركات الرأسمالية الخاصة الكبيرة، التي كانت تسهم في هذه المشاريع. وكان العالم التركي كمال كارباط محقاً حينما أشار بخصوص ذلك، إلى أن مجلس الوحدة الوطنية أوقف بناء النهضة الاقتصادية المصطنعة، التي كانت ستؤدي إلى زيادة ثراء الرأسماليين الكبار (365، ص314).

حدد مجلس الوحدة الوطنية موقفه بدقة والقاضي بدعم قطاعات الدولة. واتخذ قراراً يقضي بدعم قيادة هذا القطاع وتقديم التمويل المالي اللازم للمؤسسات الاقتصادية الحكومية. وبشكل عام رفع من مستوى دور قطاع الدولة ونسبة مساهمته في حجم الاستملاكات الرأسمالية الكلية. ولاقت مساعي المجلس من أجل تقوية البدايات المخططة للاقتصاد انعكاساً على تشكيل هيئة التخطيط القومي، التي ترأسها المجلس الأعلى للتخطيط (339، ص74، 386، ص25، 474، 5/10/1960، رقم 10621، ص2274). وما أن وصلت نهاية عام 1960 حتى كان المجلس قد وضع «المبادىء الرئيسية للتخطيط»، القاضية بدعم البدايات التخطيطية في قطاع الدولة وتدخل الدولة بالقطاع الخاص من خلال نظام القروض وسياسات الضرائب. ولاقى تشكيل هيئة التخطيط هذه استقبالاً إيجابياً عند جزء كبير من شرائح المثقفين والعديد من الاقتصاديين، الذين كانوا سابقاً من منتقدي سياسات عدنان مندريس التي أهملت عامل التخطيط. وهذه الهيئة التي وحدت جهود العديد من الاقتصاديين الشباب المؤهلين والسياسيين وعلماء الاجتماع، قامت بأعمال واسعة في إسداء النصائح الاقتصادية وترسيخ مبدأ الخطط الخمسية.

اتخذ مجلس الوحدة الوطنية إجراءات تقضي خفض العجز في ميزانية التجارة الخارجية: ففيما بين عامي 1960-1961 جرى تخفيض الاستيراد، ومُنِع استيراد «المواد الكمالية» عملياً، ورفعت سوية سيطرة

الدولة على التجارة الخارجية. ومن خلال لجان خاصة أعاد المجلس النظر في ميزانية الدولة للسنة المالية 1960-1961، وفي آب/أغسطس من عام 1960 أعلن عن خفض بند المصروفات من الميزانية بمقدار 824 مليون ليرة (400، ص148)، التي تناولت في جزء كبير منها مصروفات الأجهزة الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تقليص أعداد الوظائف في الإدارات الإقليمية والمركزية.

كما تمت السيطرة على ارتفاعات الأسعار العشوائية التي لوحظت في نهاية الخمسينات، بل قد جرى تخفيض الأسعار (من 10 إلى 50٪) على بعض المواد الغذائية والسلع الصناعية. وفيما بين عامي 1960 و1961 توازن عملياً مؤشر المعيشة الأصغري، كما أُدخلت تغييرات جدية في نظام الضرائب. وفي 31 كانون الثاني/يناير صدر القانون رقم 193 بشأن الضرائب التصاعدية، التي مست بشكل رئيس الدخول الزراعية العالية. وفي الوقت نفسه ارتفعت الضرائب على الملكيات الرأسمالية الكبيرة في الصناعة والتجارة وعلى الشركات.

وبهدف تطوير مبادىء الدستور المؤقت فقد كلف مجلس الوحدة الوطنية في تموز/يوليو عام 1960، بعض دوائر الدولة بالحصول على معلومات دقيقة عن الثروات التي جمعها بعض الأشخاص بطرق غير مشروعة وفي حال الضرورة ملاحقة هؤلاء الأشخاص. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته اتخذ قرار يقضي بالاستيلاء على ممتلكات شخصيات النظام المخلوع، التي لم تستطع إثبات شرعية مصادرها، إما لأنهم أخفوها عن الأنظار وإما لأنهم قدموا معلومات كاذبة عن حجومها (474، 29/12/1960، رقم 20693، ص2885).

أعطى مجلس الوحدة الوطنية اهتماماً كبيراً لمكافحة الفساد. أما قراره الذي اتخذه بهذا الخصوص فكان عملياً: طلب من جميع أعضاء مجلس الوحدة الوطنية والوزراء، ثم من مرشحي المجلس التأسيسي وكبار موظفي الدولة، طلب منهم تقديم تصريح يتضمن جرداً بممتلكاتهم من لحظة مباشرتهم القيام بمسؤولياتهم، ومن ثم جرداً آخر في لحظة توقفهم عن القيام بها (45، ص108، 400، ص150).

ومما ميّز روحية تلك المرحلة ظاهرة تشكيل لجان بمبادرة من الضباط، مهمتها جمع تبرعات طوعية بشرط أن تكون من الذهب أو الجواهر، لدعم خزينة الدولة (لدعم الثروة القومية). وفي جو من النهوض البطولي اتخذ مجلس الوحدة الوطنية قراراً في تموز/يوليو عام 1960 يقضي بتنفيذ «قرض الحرية والاستقرار» بمبلغ قدره 500 مليون ليرة.

أدى قانون الضرائب المتصاعدة، الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي طبق على الملكيات الكبيرة، إلى تحرير الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة من قبضة الرأسمالية الزراعية الكبيرة.

كتب بروفيسور الاقتصاد التركي ممدوح ياشا بهذا الصدد قائلاً: تبين أن اتخاذ مثل هذا القرار كان ممكناً فقط بفضل مبادرة القيادة العسكرية. وكان من المفترض أن تُجبى الضرائب تطبيقاً لهذا القانون لأول مرة في آذار/مارس عام 1962 (ضرائب عام 1961)، لكن البرلمان الذي انتخب نتيجة الضغط السياسي، اتخذ في 28 شباط/فبراير عام 1962 قراراً يقضي بإيقاف تطبيق القانون السابق (339، ص92—93). وهكذا تمكن الرأسماليون الكبار من الحيلولة دون تطبيقه.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1960 اتخذ مجلس الوحدة الوطنية قراراً يقضي بتقسيط الديون المترتبة على الفلاحين لصالح البنك المركزي على 10 سنوات بأقساط متساوية. وطبق هذا القرار على جزء من القروض، إلا أنه مع ذلك خفّف من معاناة المنتجين الصغار في الزراعة.

وحسب التعديل، الذي اتخذ في تموز/يوليو عام 1960، على القانون الذي صدر في عام 1944 القاضي بتحديد ساعات العمل اليومية في قسم من المؤسسات، تقرر أن تعمم عدد ساعات العمل اليومية بحيث تصبح 8 ساعات والأسبوعية 48 ساعة. وفيما بين تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر عام 1960، انضمت تركيا بقرار من مجلس الوحدة الوطنية، إلى أربع معاهدات لمنظمة العمل الدولية ـ «عن المحافظة على أجرة العمل»، و«عن حقوق العمال الزراعيين في تشكيل نقاباتهم وجمعياتهم»، و«عن حقوق إنشاء اتفاقيات تعاونية» و«عن قواعد حماية العمل» (474،

28/10/1960، رقـم 10641، ص2422–2424). في تلـك المرحلـة، حملـت هـذه الاجراءات طبيعة إعلامية، ولهذا لم تستطع حل مشكلات العمـال. إلا أنهـا مجتمعة مـع توسـيع الحريـات البرجوازيـة الديمقراطيـة، قدمـت مسـاهمة كبيرة في تطور الحركة النقابية العمالية.

أعار مجلس الوحدة الوطنية اهتماماً كبيراً لمشكلة العطالة عن العمل، التي زادت حدتها بسبب التخريب الذي قام به رجال الأعمال وإيقاف العمل في عدد من المشاريع. إلا أن الأمور لاحقاً لم تذهب إلى أكثر من تشكيل لجنة لدراسة أسباب البطالة، ولم تتخذ إجراءات تذكر لمعالجتها.

حاولت القيادة العسكرية حل مشكلة السكن. حيث أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر عـام 1960 قـراراً يقضي بتسليم العمـال بعض أفـرع الصناعـة، وأيضاً تقديم سلف للموظفين من أجل بنـاء المنـازل (474، 10/11/1960، رقـم 10651، ص2493)، إلا أن هذا الاجراء كان إجراءً محدوداً وليس عاماً.

كما اتخذت بعض الاجراءات لتحسين نظام التعليم الوطني ونظـام الصحـة والتـأمين الاجتمـاعي. وبشـكل خـاص اسـتخدم أسـلوب إرسـال الضبـاط الحـالين على التقـاعد لممارسة مهنة التعليم في المـدارس الريفيـة. وزادت أعـداد العـاملين في المجـال الصحـي في المنـاطق الريفيـة، وشـكلت هيئة عامة للقضاء على مرض السل. وفي تشرين الثـاني/نوفمبر عـام 1960، خصص مجلس الوحدة الوطنية 6 ملايـين ليرة إضافيـة لـوزارة التعليـم و3 ملايين ليرة لوزارة الصحة والتأمين الاجتماعي، حيث انتزعت هذه المبـالغ من ميزانيات الشرطة والجندرمة ومـن ميزانيـات الأعمـال التي تم إيقـاف تنفيذها (474، 22/11/1960، رقم 1661، ص2561، 286، 9/7/1960).

كان المجلس مفعماً برغبة اتخـاذ العديد مـن القـرارات لتغيير أنظمة الجامعات والصحافة والجيش. ظهـرت هذه الرغبة حتـى قبـل الانقـلاب (في المجموعات السرية). ويكتـب أو. ايركـانلي قـائلاً: أقـام أعضـاء مجلس الوحـدة الوطنيـة علاقـات وثيقـة مـع البروفيسـورات والطـلاب، لدراسـة وجهـات نظرهـم وأوضـاعهم. واتخـذت قـرارات تقضـي بإعـادة تنظيـم الجامعات بالتشاور مع عدد من البروفيسورات، إذا حكمنـا عليهـا حسب

عددٍ من الدلائل، نجد أنها كانت تصب في مصلحة الراديكاليين. وفي هذا المجال أعير انتباه خاص إلى طواقم البروفيسورات والمدرسين وأنشطة الجامعات وإلى المسائل الاجتماعية في قطاع التعليم العالي. ونتيجة لذلك، أصدر المجلس القانونين رقم 114 و115 اللذين دخلا في التطبيق العملي بتاريخ 28 تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1960. تضمن القانون رقم 114 تسريح 147 بروفيسوراً ومدرساً. ويشير أو. ايركانلي إلى أن هذه القائمة أعدها البروفيسورات أنفسهم منطلقين في هذا العمل من دوافع شخصية. وكانت الأسباب الرسمية المعلنة هي: « التطرفين اليساري واليميني في القناعات السياسية، النزعة الانفصالية، التطرف الديني، عدم كفاية الاصدارات العلمية، الفضاضة وعدم التكلف في التعامل مع الطلاب وسوء الأخلاق » (197، ص45). وتضمنت لائحة المسرحين من الجامعات أولئك الذين عارضوا قرارات مجلس الوحدة الوطنية، بما فيهم أيضاً أولئك الذين استغلوا مناصبهم لأغراض شخصية، ومن كان يمتلك مستوىً علمياً متدنياً ومن كان يعيق تقدم العلماء الشباب أو يمتلك قناعات سياسية « معادية لمصالح الأمة » (400، ص53).

أثار « تسريح 147 بروفيسوراً » احتجاجات كبيرة في تركيا، الأمر الذي استخدمه الأعضاء المحافظون في مجلس الوحدة الوطنية بحذاقة، كما شاركهم في ذلك السياسيون الآخرون، هادفين من وراء ذلك إلى تشكيل تكتلات في الجامعات دخل في عدادها الطلاب، هدفها التصدي للضباط الراديكاليين. لهذا سافر أو. ايركانلي وي. سولمازيور ون. يسين (وهم من الراديكاليين)، سافروا فوراً إلى اسطانبول جواً، وعقدوا فيها لقاءً مع البروفيسورات واجتماعات أخرى في المدن الجامعية بهدف تفسير جوهر قوانين الجامعات (206، ص449، 451).

كان الضجيج الذي أثير حول قانون التسريح سبباً في بقاء القانون الثاني في الظل، ذلك القانون الذي نظر في حل بعض المسائل الاجتماعية في التعليم العالي، وتحسين وتعديل نظام التعليم وتأمين وصول الأساتذة المساعدين لشغل مناصب في إدارات الجامعات ... إلخ.

كما كان مجلس الوحدة الوطنية يمتلك خططاً تتعلق بالصحافة، لا سيما في مجال تأمين حقوق العاملين فيها، الوظيفية منها والاجتماعية. وأكد الراديكاليون بشكل خاص على ضرورة تحرير الصحافة من هيمنة واحتكار الدوائر الرأسمالية الكبيرة. يكتب أو. ايركانلي قائلاً: « تخضع نسبة 90٪ من الصحف والمجلات التي تصدر في تركيا لملكية 5 أسر وثلاثة تروستات ... وفي مثل هذه الظروف تصبح حرية الطباعة والصحافة والصحفيين وهماً من الأوهام » (197، ص52-53). وأدت توجهات المجلس لتغيير أوضاع الصحافة، نظراً لهذه التقديرات، إلى شحذ آمال الصحفيين وحدوث اضطراب في صفوف مافيات الصحافة. كما انتشرت أيضاً شائعات باقتراب موعد تأميم الطباعة ونزع ملكية المؤسسات بإجراءات « شيوعية » من قبل مجلس الوحدة الوطنية.

أما الاجراءات الواقعية فكانت بعيدة عن الراديكالية. في كانون الأول/ديسمبر عام 1960 تم نشر « ملحق قانون الصحافة »، الذي منحها قليلاً من الحريات الديمقراطية. تم تشكيل مجلس للنشر، عين بعض أعضائه من الحكومة، أما الجزء الآخر فانتخب من قبل العاملين في المؤسسات الاعلامية والصحفية ونقابات الصحفيين والجامعات. وقد انحصر هدف مجلس النشر في تأمين التوازن العادل والمتوازن للتمويل الرسمي بين هيئات الصحافة، بغض النظر عن اتجاهاتها السياسية (كانت حكومة مندريس تعطي الأفضلية في ذلك لدوريات الحزب الديمقراطي الصحفية)، كما انطبق هذا على القروض الحكومية والدعم المادي لنقابات المبدعين والعمال الفنيين (474، 5/12/1960، رقم 10672، ص2633). كما انتقد مجلس الوحدة الوطنية أفعال الحزب الديمقراطي بشأن الإذاعة، التي كانت مخصصة للدعاية لهذا الحزب، الأمر الذي جعل المجلس يتخذ إجراءات تحول دون تكرار ذلك. نضيف إلى ذلك أنه بعد الانقلاب مباشرة تم إطلاق سراح جميع المعتقلين من صحفيين وسواهم، الذين سجنوا بتهم « قدح الحكومة » أو خرق القانون الذي يحذر من التجمعات والمظاهرات ومقاومة لجان التقصي والبحث.

بشكل عام، لم تقض إجراءات مجلس الوحدة الوطنية على سيطرة الرأسمال الكبير على الصحافة، بل أثارت امتعاضه فقط. صرح مالكو الصحف السبع الاسطانبولية، على سبيل المثال، بأن أعمال مجلس الوحدة الوطنية «تشكل ضربة قاسية موجهة إلى حرية الصحافة» (441، 15/1/1961).

أما إعداد الاجراءات بشأن إعادة تنظيم الجيش، فقد باشره مجلس الوحدة الوطنية بعد الانقلاب فوراً. وكانت أول خطوة هي تقليص أطقم وملاكات الضباط، التي كانت واسعة جداً. في عام 1960 دخل في عداد القوات البرية 9250 رائداً ومقدماً وعقيداً، في الوقت الذي كان فيه عدد النقباء والملازمين الأولين والملازمين نحو 5000.

أما عدد الجنرالات فكان شديد الارتفاع عن المعدل الطبيعي، وكان العديد منهم غير مؤهل للمتطلبات العسكرية العصرية. كما ولّد فساد الرتب العالية حالة من التخلف وأعاق تطور الضباط الشباب، كما أعاق بشكل عام عمليات تحديث الجيش. إلى جانب ذلك، «أخذ الجنرالات، بادىء ذي بدء، ينظرون بتعجب ولاحقاً بحقد وتعصب إلى حلقات الضباط الشباب، الذين انتزعوا السلطة في البلاد» (206، ص333-334، 274، ص100-101). أملت هذه الظروف على أعضاء مجلس الوحدة الوطنية ضرورة إدخال تعديلات جوهرية في التركيبة القيادية للجيش.

أنيطت مهمة التقليص في ملاكات الجيش للجنة خاصة، دخل في عدادها س. كارامان ود. سيحان وعدد من ضباط هيئة الأركان. وفي حزيران/يونيو تم إعداد مشروع قانون، تضمن تغيير مبادىء الإحالة على المعاش والتسريح، بحيث يشمل هذا التقليص نحو 50-70٪ من الضباط. إلى جانب ذلك، حصل المسرحون والمحالون على المعاش على مكافآت مالية كبيرة (بحجم رواتب سنتين)، كما حصلوا على امتيازات أخرى. احتاج هذا الجزء من القانون إلى اعتمادات، قدرها بعض الذين وضعوا مشروع القانون بنحو 100 مليون ليرة. «في هذه المرحلة برزت ضرورة التعاون مع وزارة المالية، مع العلم أننا كنا نعلم مسبقاً أنها ستضع عقبات كثيرة في وجهنا». كما يقول سيحان.

وهذا ما حصل. أعلن موظفو الوزارة الكبار عدم إمكانية اقتطاع مثل هذا المبلغ، مما دعا س. كارامان وك. كالبان وش. سويوجي ود. سيحان وضباط هيئة الأركان (أعضاء اللجنة)، إلى استدعاء وزير المالية اي. علي جاد وأطلعوه على الجزء المالي من مشروع القانون. وعندما بدأ الوزير يتحدث عن الصعوبات، انتقل الأعضاء ليتحدثوا بـ «اللغة العسكرية»، التي أجبرت الوزير أن يغير لهجته ويعدهم «بالبحث عن إمكانيات» (274، ص105).

وفيما يخص ذلك، جرت قصة ممتعة، يخبرنا عنها كل من أو. س. جوشار وأ. إيبكتشي: في ذلك الوقت وصل إلى أنقرة بزيارة رسمية القائد العام لقوات حلف الناتو في أوروبا الجنرال نورستيد، فشرحوا له مضمون مشروع القانون القاضي بتقليص ملاكات الجيش وبث روح الشباب فيه، الأمر الذي سيجعل الجيش التركي ديناميكياً أكثر، وطلبوا منه الدعم والتأييد. فأيد نورستيد المشروع ووعد بالمساهمة في تمويله. ونتيجة لذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية اعتماداً مالياً قدره 12 مليون دولار (206، ص332). أما د. سيحان أحد قادة إعداد المشروع وتطبيقه فيكتب حول ذلك الآتي: «بلغ ثمن تطبيق مشروع القانون الذي أعددناه 100 مليون ليرة. وكان أهم أمر هو تأمين هذا المبلغ بأسرع وقت ممكن. واعتقد أن الأمريكيين الذين كانوا في البلاد كانوا على دراية كافية بما يدور وبما يُعد، إلا أنهم لم يكونوا يعرفون دقائق الأمور وتفاصيلها. ومنذ ذلك اليوم، الذي باشرنا فيه العمل على تطبيق هذا المشروع، لم تصل أية معلومات حول ذلك، لا إلى قيادة الجيش ولا إلى هيئات المساعدة الأمريكية. وكان طلب مساعدة أمريكية، يعني أننا نسمح لهم بأن يدسوا أنوفهم في شؤوننا. وهذا بدوره سيوقع المشروع في مأزق، وكنا سننتقل من العمل الجاد إلى المجادلات والتنازلات. إن أحد أهم أهداف الانقلاب انحصر في توطيد استقلال تركيا. وتبين أن التوصل إلى تحقيق هذا الهدف ممكن فقط إذا أوقفنا منذ الخطوات الأولى تلك العادة السيئة، وهي مد أيدينا لجباية الزكاة» (274، ص104). وهذا القول يشكل برأينا أهمية كبيرة إذا أردنا أن نفهم علاقة الراديكاليين «د. سيحان كان أحد قادتهم» بأمريكا

وبالمساعدة الأمريكية. ونظراً لذلك فإن أخبار الصحف عن المحادثات مع الجنرال نورستيد حول المشروع المذكور سابقاً وعن حصول تركيا على أموال من أمريكا، يفترض أن تكون غير موافقة للواقع والحقيقة.

بعد الانتهاء من إعداد مشروع القانون، قُدِّم إلى مجلس الوحدة الوطنية لمناقشته وأصبح المحور الرئيس لهذه المناقشة هو لائحة الجنرالات المقترح تسريحهم. أما الجنرالات في مجلس الوحدة الوطنية فهم ابتداء من جمال جورسيل، كانوا ينظرون بشك وحذر إلى هذا المشروع كاملاً، لا سيما الجنرال ف. أوزديلوك، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع الوطني، فعندما باشر المجلس مناقشة مشروع القانون، حمل حقيبته وانسحب من الاجتماع ولم يعد إلى القاعة أبداً (274، ص104). لم تضع لجنة مشروع القانون لوائح إسمية، بل اكتفت بصياغة مبادىء للقانون ـ تسريح الجنرالات، الذين «بمستواهم وبوجهات نظرهم لا يلائمون العمل العسكري المعاصر». وبعد مناقشات استمرت عدة أيام أصبح عدد الجنرالات الذين ينطبق عليهم المبدأ 235 جنرالاً، بما فيهم الجنرال راغب قيوميو شبال، الذي كان قد عين في 27 أيار/مايو رئيساً لهيئة الأركان. وما أن حل الفاتح من تموز/يوليو حتى صدرت الأوامر الخاصة بالتسريحات.[19]

وبعد ذلك، جاء دور الضباط. وهنا كما يشير د. سيحان، كان المبدأ ينطلق من «مستوى المعارف والتطور الذي حصل عليه الضابط خلال مدة خدمته في الجيش» (274، ص109). ناقش مجلس الوحدة الوطنية اسمياً الجدول الذي كان قد أعد من قبل اللجنة. وفي النهاية صادق عليه. وشمل التسريح 80٪ من العقداء، 50٪ من المقدمين، 10٪ من الرواد ـ وبلغ مجموع المسرحين الكلي 4171 ضابطاً (206، ص334-335).

بشكل عام يمكننا القول أن الأمور مرت في الجيش بهدوء، ولم يسبب القانون أية اضطرابات. حيث كان واضحاً للجميع لزوم إصدار مثل هذا القانون (لأن ملاكات الضباط في الجيش قد تجاوزت الحدود)، ولم تجرؤ أية حكومة مدنية سابقاً على إجراء هذا التقليص. ويفترضون، ونعتقد أن

افتراضاتهم لا تخلو من أسس، أنه بالقدر الذي لعب فيه الراديكاليون دوراً هاماً في التقليص، كان بعض المبادىء يستند إلى: مقدار التأييد السابق للحزب الديمقراطي، النزعة السياسية المحافظة، دعم المحافظين في مجلس الوحدة الوطنية. وبهذا الخصوص، من المحتمل أن يكون متعلقاً بذلك حقيقة أنه بعد تطبيق هذا التقليص، سيشغل المناصب الشاغرة أولئك الضباط الذين شاركوا في الانقلاب، والذين لم يدخلوا في عضوية المجلس. على سبيل المثال، عين طلعت آيدمر مديراً لكلية أنقرة العسكرية، ن. اونصالان ـ مديراً لكلية الجندرمة، ن. هازير ـ قائداً لمنطقة أنقرة العسكرية، ن. بيك ـ مديراً للكلية الجوية .... إلخ.

في الوقت نفسه عُبئت المناصب العسكرية العالية الشاغرة: جودت صوناي ـ رئيساً لهيئة الأركان، عرفان طانسيل ـ قائداً للقوى الجوية. ومن الواضح أن كلاً من الراديكاليين والمحافظين كانا يحاولان توطيد مراكزهما في الجيش.

حصل قسم من الجنرالات والضباط المسرحين على وظائف بديلة في أجهزة الدولة، حيث تم تعيينهم في الادارات المركزية والاقليمية، أما من لم يُوظف فذهبوا للعمل في القطاع الخاص. يشير أو. ايركانلي إلى وجود خطط للاستخدام الفعال للضباط المسرحين لرفع سوية الاقتصاد الشعبي وقطاع الدولة (197، ص41)[20].

بعد عملية التسريح هذه، اتخذت إجراءات تحول دون عودة التراكم في سلك ضباط الجيش، كما أعدّت مشاريع لتأمين الضمان الاجتماعي للضباط وصف الضباط وتشكيل ما سمي بالجمعية التعاونية العسكرية. يؤكد أو. ايركانلي ود. سيحان كل على حدة: يؤكدان على أن تقليص سلك الضباط كان فقط عبارة عن خطوة أولى في إعادة تنظيم الجيش. ولاحقاً أُعير الانتباه لإعادة تنظيم جميع مؤسسات الدولة بالتدريج وعلى مراحل (197، ص40، 41، 274، ص111). (لاحقاً سنتحدث عن ذلك بالتفصيل). إلا أن أعداء هذه الخطط في تركيا كانوا من القوة والتأثير اللذين مكناهم من الحيلولة دون تحقيقها.

وكما هو معروف كان مجلس الوحدة الوطنية قد حاكم الشخصيات القيادية للحزب الديمقراطي (عقدت المحكمة في ياصي آضا). إذ قرر قادة حركة 27 أيار/مايو منذ البداية إجراء هذه المحاكمة بحيث يتم التقيد بالقواعد البرجوازية الديمقراطية، وبالتحديد بقواعد قانون المحاكم التركي. وتأسس هذا انطلاقاً من تربية الولاء لمبادىء أتاتورك التي تميز بها العسكريون، أي احترام المؤسسات الديمقراطية البرجوازية. كما يكتب أو. ايركانلي قائلاً: إن هذا الاحترام الذي تميز به منظمو الانقلاب كان عظيماً لدرجة جعلتهم يسقطون في متاهات « المجمع القضائي ». تحدث بعض البروفيسورات بُعيد الانقلاب قائلين: إن هذا « المجمع كان يحول أحياناً دون تحقيق أهداف الانقلاب » (197،ص67). والأمر هنا ينحصر في أن قسماً من المثقفين دعم أفكار وأساليب الراديكاليين، أي وقف ضد مؤسسات وأساليب البرجوازية الديمقراطية، وكان مع الاصلاحات في ظروف الديكتاتورية العسكرية، ومن وقت لآخر كان يدعو الراديكاليين ليصبحوا أكثر تطرفاً وحسماً.

يجب أن تأخذ « مشروعية » المحاكمات، مرة أخرى، بعين الاعتبار مبدأ الاخلاص للديمقراطية وأن تسعى جاهدة للعودة إليها، وأيضاً تأمين مصادقة الغرب عليها، الذي كان يراقب بعصبية مفرطة التغيير بـ « مبادىء القانون » في مجرى المحاكمات. وبالتوافق مع أوضاع الدستور المؤقت وبالقانون رقم 3 الذي أصدره مجلس الوحدة الوطنية في 16 حزيران/يونيو عام 1960، القاضي بمباشرة المحاكمات في 26 حزيران. صادق المجلس على تركيبة اللجنة العليا للتحقيق، التي تشكلت من رئيس و30 عضواً، وتم نشر هذا القرار في الفاتح من تموز/يوليو في « الجريدة الرسمية »(197، ص93، 474، 1/7/1960، رقم 10540، مادة 1633). وأناط مجلس الوحدة الوطنية مسؤولية إجراء المحاكمات لسكرتاريته برئاسة أو. ايركانلي.

دخل في عداد لجنة التحقيق العليا تسع لجان فرعية، حققت بالقضايا الرئيسية التالية:

1) الملكيات غير الشرعية، الفساد، استغلال المناصب بهدف الاثراء من قبل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وأعضاء البرلمان وسواهم من الموظفين الكبار.

2) استغلال المناصب لأهداف أخرى، تشكيل مجموعات عسكرية من أشخاص مدنيين.

3) خرق الدستور أثناء المظاهرات التي قامت في جامعة اسطانبول وسواها من المظاهرات خلال الفترة الواقعة من 28 نيسان/ابريل لغاية 27 أيار/مايو.

4) تشكيل ونشاطات "لجان التحقيق" البرلمانية.

5) التحقيق بأحداث طوبقان، زيل، غيكلي، أوشاك، قيصرة و اشليحيصار[21].

6) التحقيق بأحداث جامعة أنقرة وسواها من معاهد التعليم العالي وتلك التي حدثت في ساحة قيزيل آي في الفترة الواقعة بين 28 نيسان/ابريل و27 أيار/مايو.

7) التحقيق بالأحداث التي جرت فيما بين 6و7 أيلول/سبتمبر[22].

8) التحقيق في مختلف أنواع الانتهاكات المرتبطة بالقروض والعملات الصعبة.

9) التحقيق بأعمال مرتبطة بمنح أصحاب الصحف والمجلات مبالغ من المال بهدف تأمين صدور دورياتهم، والأعمال التي ارتبطت بشخصية رئيس الوزراء، وأيضاً الاستخدام المتحيز لوسائل الدعاية والاعلام وتحويل الاذاعة إلى هيئة ناطقة باسم الحزب الديمقراطي.

وفي مجرى أعمال اللجان برزت ضرورات إضافية للتحقيق بالقضايا التالية:

1) عدم شرعية الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 1957.

2) المصاريف الكبيرة التي كانت تهدر حينما كان يقوم قادة البلاد بزيارات رسمية إلى الخارج، والصرف بالعملة الصعبة، الأمر الذي حمل خزينة الدولة خسائر كبيرة.

3) التمويل غير المشروع للحزب الديمقراطي واستخدامه السيء للسلطة، وذلك في تعيين الموظفين بالطريقة التي تخدم مصالحه.

4) تقسيم الشعب إلى قسمين عن طريق "الجبهة الوطنية"[23]، التي شكلها النظام السابق.

5) التجاوزات الشخصية لقادة النظام السابق.

6) أساليب وطرق صرف مبالغ وقدرها 27 مليون جنيه استرليني، قدمت على شكل مساعدات عن طريق حلف الناتو، للقوات المسلحة ولبناء نظام يعمل على الأشعة تحت الحمراء في أطر الناتو، وهي من ضمن خطة مارشال.

استبعد البند الأخير من جدول القضايا الخاضعة للتحقيق « حفاظاً على المصالح القومية » (197، ص98-103).

تقدم لنا المعلومات السابقة الذكر تصوراً عن الاتهامات الأساسية المرفوعة ضد زعامة الحزب الديمقراطي. في 7 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1960 نشرت تشكيلة المحكمة العليا المشكلة من قبل مجلس الوحدة الوطنية. وفي 14 تشرين الأول/أوكتوبر بوشرت المحاكمات في جزيرة ياصي آضا، وامتدت حتى 15 أيلول/سبتمبر عام 1961. وبلغ عدد جلسات المحاكمات 203 جلسة. مثل أمام المحاكم نحو 592 متهماً، وتم الاستماع إلى شهادات 1063 شاهداً. حكمت المحكمة على 15 متهماً بالاعدام، وعلى 31 بالسجن المؤبد، وعلى 423 بمدد سجن مختلفة، وبرأت ساحة 123. صادق مجلس الوحدة الوطنية على 4 أحكام بالاعدام. استبدل واحداً منها بالسجن المؤبد، وهو الحكم الصادر بحق جلال بايار (لاحقاً صدر عفو عنه)، أما الثلاثة الباقون وهم رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية ف. ن. زورلو ووزير المالية خ. بولاتكان فحولت أحكام الاعدام الصادرة بحقهم إلى التنفيذ.

ويشير بعض الباحثين الأجانب والأتراك، إلى بعض سلبيات هذه المحاكمات، منها القيام بمحاكمة بعض الأشخاص العاديين (المجرمين) بتهم ولائهم للنظام السابق[24]. هذا التصرف وسواه أساء إلى القضاء

وسمعته. إلا أن أو. ايركانلي، الذي يعكس وجهات نظر الضباط الشباب، يقول بهذا الصدد: إنه حسب مفهومهم، فإن القضايا المدنية الصغيرة حينما يتجاور بحثها مع القضايا التي تخص زعامة الدولة، التي كان يجب عليها أن « تجعل من ذاتها قدوة لصلاح الشعب »، تمتلك « تعبيراً سياسياً أخلاقياً هاماً »، الأمر الذي سيوضح المستوى الأخلاقي لقادة الحزب الديمقراطي. إذ كان يراعى في المقام الأول الأثر الذي ستتركه المحاكمات على الشعب. ويشير أو. ايركانلي بحزن: « لم نقدر المستوى الأخلاقي والروحي لجزء من مجتمعنا وصحافتنا حق قدره، هذا الجزء الذي تلذذ بسماع الجوانب السرية لحياة الزعماء السابقين. بدلاً من أن يقدم على شجبها، لأن بعض هذه الجوانب لا تتوافق قطعاً مع مبادىء الأخلاق الاسلامية » (197، ص119-121).

بشكل عام، هدف مجلس الوحدة الوطنية من إجراء المحاكمات في جزيرة ياصي آضا تلقين الزعماء السياسيين درساً لا ينسى وتحييد الأثر الأخلاقي. بهذا المعنى يبدو أن الضباط ذوي وجهات النظر البوريتانية ضخموا من أهمية المحاكمات.

صدرت الأحكام بعد إبعاد الضباط الراديكاليين من مجلس الوحدة الوطنية. وهنا يجدر أن نشير إلى أن الأخيرين كانوا ضد أحكام الاعدام. كتب أو. ايركانلي قائلاً: « قررنا في مجلس الوحدة الوطنية عدم التدخل في مجرى المحاكمات وعدم التأثير عليها، لكننا كنا نفكر في إجراء تعديلات على الأحكام بعد صدورها. وأثناءها كنا ننوي عدم تصديق أي حكم بالاعدام ». ويخبرنا أ. توركش قائلاً: « كنا ضد أية أحكام بالاعدام. إذ اتخذنا قراراً، بعد المحاكمات، يقضي بطرد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى خارج البلاد، لدرجة أننا أصدرنا أوامر تقضي بإعداد جوازات سفر لهما. لكن الخيانة التي نفذت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر حالت دون ذلك. وحتى أثناء وجودنا لاحقاً خارج البلاد حاولنا إعاقة تنفيذ أحكام الاعدام ». ويقدم لنا أ. توركش نص رسالة وجهت إلى الجنرال جمال جورسيل[25] من دلهي في 7 أيلول/سبتمبر عام 1961، ورد فيها: « إذا

أصدرت المحكمة العليا أحكاماً بالاعدام فمن العقلانية تخفيضها ... ».
ويؤسس توركش كلامه هذا على حقيقة أن مثل هذه الأحكام لا تتفق مع روحية 27 أيار/مايو، وقد تحط من سمعة تركيا في العالم، وأن إصدار أحكام الاعدام على تهم سياسية ليس له مكان في زمننا هذا (313، ص225-227).

تركت وجهات نظر الراديكاليين بصماتها على توجهات مجلس الوحدة الوطنية في السياسة الخارجية. فقد كتب الصحفي التركي المشهور ابراهيم تشاملي قائلاً: إنه في أيلول/سبتمبر 1960 دعي هو مع مجموعة من الصحفيين، إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في حلقات أبحاث معهد الصحافة الأمريكي. وبما أن هذه المجموعة كانت أول مجموعة من الصحفيين الأتراك تزور الولايات المتحدة بعد الانقلاب، وكان يُظن أنهم سيخضعون لأسئلة تستفسر عن الأوضاع في تركيا وسياستها الخارجية، لذا أقدم مجلس الوحدة الوطنية على عقد لقاء معهم. وفي مجرى الخطاب الذي ألقاه أ. ايلديز رئيس لجنة المعلومات في مجلس الوحدة الوطنية، أمام مجموعة الصحفيين، نصحهم، في حال تعرضهم لاستفسارات في أمريكا حول طبيعة السياسة الخارجية للمجلس، أن يؤكدوا بأنها مستقلة وغير منحازة. ولاحقاً عندما زارت هذه المجموعة، في مدينة نيويورك، الممثلية الدائمة لتركيا في هيئة الأمم المتحدة، أخبروهم هناك بوصول التعليمات التالية من مجلس الوحدة الوطنية:

1) دعم حركات التحرر الوطني.
2) اتباع سياسة مستقلة وغير منحازة في مجرى التصويتات التي تتم في الأمم المتحدة بشأن أية مسألة.
3) تطوير وتوطيد العلاقات مع مختلف دول "العالم الثالث" (184، ص6).

كان وزير الخارجية في وزارة مجلس الوحدة الوطنية سليم صاربيور من الكوادر الدبلوماسية ومن أنصار السياسات الخارجية التي اتبعت في عهود حزبي الشعب الجمهوري والديمقراطي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن

المبادرة في تعيينه بهذا المنصب انطلقت من الجنرالين جمال جورسيل وجمال مادان أوغلو، اللذان كانا يقصدان تأمين استمرار السياسات الخارجية السابقة. إلا أنه وتحت ضغط أعضاء المجلس الراديكاليين كان على س. صاربيور تغيير التقديرات والاشارات. فعندما بحث مشروع ميزانية عام 1961، ابتعد صاربيور عن الأشكال التقليدية للعبارات فيما يتعلق بسياسة تركيا الخارجية التي استخدمت في الأربعينيات والخمسينيات. فأولاً، صرح صاربيور بأن تركيا تعبر عن تعاطفها ودعمها للشعوب المناضلة لنيل استقلالها وحرياتها، وهي - أي تركيا - تقف مع إزالة العقبات التي توضع في وجه التطور المستقل لهذه الشعوب، ومع تقديم المساعدات الفنية - الاقتصادية لها. وثانياً، يتطلب إخلاص تركيا للغرب وجود مساواة في الحقوق إن كان في الاتفاقيات المتعددة الأطراف أو ثنائيتها. وثالثاً، « تقف حكومتنا الثورية مع خط إقامة علاقات جوار وطيدة مع الاتحاد السوفييتي على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل والأمن والثقة والسلام » (264، ص348-349). ومثل هذه اللهجة في سياسة تركيا الخارجية، لم تسمع خلال أكثر من عشرين عاماً، أي منذ وفاة كمال أتاتورك.

يُشار في البحث العلمي « السياسة الخارجية التركية - أحداث ووقائع » الذي كتبه عدد من المؤرخين والسياسيين الأتراك، إلى أن القيادة العسكرية، من دون أدنى مجال للشك، اختلفت عن الحكومات السابقة، وأظهرت روحاً من التعاضد مع البلدان التي كانت تناضل من أجل الاستقلال، أو التي نالت استقلالها. فعلى سبيل المثال، أعلن مجلس الوحدة الوطنية، بعد وصوله إلى السلطة مباشرة، تعاضداً مع الجزائر، التي كانت تناضل من أجل الاستقلال، كما أقدمت تركيا على دعمها في هيئة الأمم المتحدة. « في الوقت ذاته، سعت القيادة العسكرية لإقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفييتي، وتوقفت عن القيام بأية تحرشات ضده » (246، ص349).

كتب الدبلوماسي التركي يوكسيل سوليمين الذي عمل لسنوات طويلة في هيئة الأمم المتحدة، في كتابه «السياسة الخارجية التركية في الأمم المتحدة»، قائلاً: إنه في مرحلة ما بين عامي 1946 و1960 كانت مواقف تركيا في الأمم المتحدة سلبية ومحافظة: إذ صوتت في 99 حالة من أصل 100 لصالح الغرب. وتغير هذا الوضع بعد عام 1960، إلى «سياسة خارجية جديدة»، أكثر استقلالية وأكثر مرونة (355، ص1). لنذهب إلى المستترك الأمريكي المشهور دينكفورت راستوي، الذي كتب في أحد أعماله قائلاً: «تعرضت العلاقات الوطيدة التي كانت تربط تركيا بالولايات المتحدة في الخمسينات، لنوع من الفتور بعد انقلاب أيار/مايو عام 1960 » (384، ص89). إذ بدأت تركيا بعد انقلاب أيار/مايو 1960، بالتدريج ودون ضغط تسعى جاهدة لإدخال بعض التعديلات لمكانتها في التحالف الغربي، تلك المكانة التي تشكلت في الأربعينيات والخمسينيات، وجاهدت للحصول على حقوقها السيادية الضائعة. فقد صرح جمال جورسيل في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 17 أيلول/سبتمبر 1960، قائلاً: نضجت ضرورة إعادة النظر بالاتفاقية التركية ـ الأمريكية حول نشر قوات الناتو في تركيا. كما عبر عن أمله في أن تتفهم الولايات المتحدة ذلك (246، ص350).

تقدم لنا مذكرات المشاركين في انقلاب 27 أيار/مايو والباحثين الأتراك، قناعة مفادها أن المبادرات في تغيير خط السياسة الخارجية لم تنطلق وما كان لها أن تنطلق من جمال جورسيل وسواه من جنرالات الجيش في مجلس الوحدة الوطنية، بل انطلقت هذه المبادرات من الضباط الشباب ـ الراديكاليين شكلاً وجوهراً، التي تؤكد تصريحاتهم، في أشهر الانقلاب الأولى، على نياتهم في تغيير السياسة الخارجية، وذهبوا إلى أبعد ما كان عليه الخط الفعلي لمجلس الوحدة الوطنية. فيما يتعلق بذلك، ومن المفيد أن نقيّم خط الراديكاليين، الذي صرحوا به لاثنين من الصحفيين الفرنسيين، ونشرته مجلة «ريفيو دي فانس ناسيونال» كما يلي: «يبدي الضباط الراديكاليون رغبة جلية في إبعاد تركيا عن الغرب، في الوقت الذي يحاول فيه المحافظون بقاء أراضي تركيا وجنودها تحت هيمنة

القوى الغربية الكبرى» (470، عدد شباط/فبراير 1961، ص231). أشارت مجلة «ايتود ميديترانيه» إلى أن «الضباط الشباب يحنون إلى سياسة أتاتورك الحيادية» (439، 1960، العدد 8، ص71).

ويؤكد بعض الباحثين (مثل، أو. ساندير، مؤلف كتاب «العلاقات التركية الأمريكية، 1947-1964») على حقيقة مفادها أن أول ما صنعه الضباط بعد الانقلاب هو التأكيد على إخلاصهم وتقيدهم بجميع الواجبات والتحالفات (264، ص200-201). وفي الواقع أُكِدَ على هذا الأمر في أول خبر أذاعه راديو أنقرة عن الانقلاب، الذي تلاه أ. توركش شخصياً في صبيحة 27 أيار/مايو. إلا أن الضباط عندما أكدوا على ذلك، انطلقوا لا من معزتهم للولايات المتحدة وحلف الناتو- إذ يؤكد العديد بأن مثل هذه المعزة لم تكن موجودة .- بل من خشيتهم من تدخل أمريكا عسكرياً (وقد تحدثوا عن هذه المخاوف قبيل الانقلاب) (144، ص474، 206، ص166)، الأمر الذي جعلهم يسرعون في تطمين الغرب بالتزامهم المطلق بالتحالف معه والاخلاص له. أما احتمال أن يكون الضباط الراديكاليون، قد ذهبوا إلى حد القطيعة مع حلف الناتو، بعدالانقلاب مباشرة، فهو احتمال ضعيف. ويُفسر هذا بتراكم المخاوف في تركيا من خطورة «العدوان والاختراق الشيوعي من الشمال» (الحجة التي كان أنصار حلف الناتو يستخدمونها إلى حدها الأقصى). لكن الراديكاليين ذهبوا بعيداً في طريق إضعاف الصلة العسكرية ـ السياسية بحلف الناتو وتوطيد علاقات تركيا مع الدول النامية، لاسيما الاسلامية منها، الأمر الذي تم تنفيذه بعد الانقلاب. يشيري. تشايلي بهذا الخصوص إلى أن سياسة تركيا الخارجية أُضعفت كثيراً من قبل المواقف المحافظة، كموقف س. صاريبيور، وأيضاً بسبب أن «مجلس الوحدة الوطنية كان غارقاً في خلافاته الداخلية» (184، ص7).

وعلى ما يبدو فإن التغييرات في سياسة تركيا الخارجية، لاسيما في إضعاف علاقات تركيا بالحلف الغربي، وتوطيد روابطها مع البلدان النامية وتحسين علاقاتها بالدول الاشتراكية، كانت قد نضجت بعد

انقلاب 27 أيار/مايو، عندما تشكلت ظروف مناسبة لتحقيقها على أرض الواقع.

وينطبق ما ورد في الحديث بشأن السياسة الخارجية على نشاطات مجلس الوحدة الوطنية بشكل عام. وكان انعكاس هذه السياسات في الصحف ووسائل الاعلام الأخرى انعكاساً غير موافق للواقع. لم يكن هذا المجلس مطلقاً عبارة عن مجلس موحد، تتزعمه شخصية ذات نفوذ واسع. وإذا اطلعنا على مذكرات المساهمين في الانقلاب - أعضاء مجلس الوحدة الوطنية، وأيضاً بروتوكولات بعض جلسات المجلس، نقتنع بأنها تذكرنا بما كان يجري في نوادي الجدل عادة. لم يكن نفوذ رئيس المجلس كبيراً. وكما أشار الضباط المساهمون في الانقلاب عدة مرات في مذكراتهم: كان جمال جورسيل يتمتع باحترام كبير في الجيش، لكنه لا يمتلك خصال القائد لا بطباعه ولا بقناعاته، والظروف وحدها هي التي وضعته في قيادة « حركة 27 أيار/مايو » وفي رئاسة مجلس الوزراء، ودون أن يبذل جهوداً تذكر، حصل على صلاحيات ديكتاتور، كالتي كان يمتلكها كمال أتاتورك زعيم حركة التحرير الوطني، في أيامه، إلا أن جورسيل لم يكن مهيئاً لاستيعاب هذه الصلاحيات واستخدامها. وكما أشرنا سابقاً، فإنه بعد عدة خلافات مع المجلس، توقف عن حضور جلساته، وأحياناً كان يشكو من اعتقاد يراوده وهو عدم اعتراف أعضاء المجلس بقيادته. في إحدى المرات وقف أحد أعضاء المجلس الشباب وصرح بالآتي: « أيها الباشا، إنني أحبك وأحترمك كأب، لكن كونك زعيماً، فهذا شيء آخر. إنني لا أرى فيك مواصفات الزعيم! ». لم ينزعج جورسيل، إلا أنه نوه في معرض تعليقه على ذلك قائلاً: إن عضو المجلس الشاب هذا « يتكلم حسناً » (274، ص88).

ونحن نفترض أن هذه الواقعة لم تفسر مزاجية رئيس مجلس الوحدة الوطنية، كما ظن بعض الضباط الشباب، بل أسلوب السلوك الذي اختاره، الذي أدى إلى « التطبيب على أكتافهم بود »، وتلطيف الزوايا الحادة، والحد قدر الامكان من تطرفهم، وانتظار الوقت الملائم للانقضاض عليهم. لم يكن جورسيل وحيداً في ذلك، ففي خطه هذا لاقى دعم العديد من

الأعضاء، لاسيما من مجموعة الجنرالات المؤثرة في مجلس الوحدة الوطنية، التي تتربع على أهم المناصب الوزارية في الحكومة، التي لم يدخلها الضباط الراديكاليون. كما ساند جورسيل تنظيم سياسي قوي هو حزب الشعب الجمهوري.

كان جورسيل يقف أحياناً في صف الراديكاليين، عندما كان يدور النقاش حول الشخصيات السياسية المدنية، بما فيهم أعضاء المجلس، إلا أنه في الواقع كان يسير على خط واحد هو المطالبة بالاسراع في إجراء الانتخابات البرلمانية ونقل السلطة إلى حزب الشعب الجمهوري. وقد علم جمال جورسيل بالاعداد للانقلاب وأسهم فيه إلى حد ما: وعلم بالتحضيرات التي كان يقوم بها « ضباط شباب ديناميكيون » في صفوف الضباط وقدم لهم حرية التصرف في القوات البرية التي كان يقودها. كما تجدر الاشارة هنا إلى حقيقة كون عصمت اينونو كان على دراية بهذه التحضيرات ومع ذلك فلم يقدم على إعاقتها. إلا أن حرية عمل هؤلاء الضباط كانت، بالنسبة لكلا الشخصيتين، محدودة بتنفيذ مهمة قلب نظام الحزب الديمقراطي، بعدها يصبح هؤلاء الضباط الشباب غير ضروريين، وحتى خطيرين.

في الشهور الأولى من حياة مجلس الوحدة الوطنية لم يكن فيه تفريق بين مجموعة «الراديكاليين الأربعة عشر» وسواهم، الأمر الذي أخذ دوره في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1960. أما توزع القوى فكان شيئاً آخر: فقد وقف بعض الجنرالات وبعض الضباط في وجه البقية. وسعت "مجموعة الجنرالات" (كجمال جورسيل ذاته) إلى عدم التمكن من إيقاف اتخاذ وتنفيذ قرارات المجلس أو إعاقتها، خصوصاً تلك المرتبطة بالسياستين الخارجية والداخلية. أما ديناموا المجلس فكان أولئك الضباط الذين أعدوا للانقلاب ونفذوه. سابقاً ركزنا اهتمامنا على بعض التوجهات في نشاطات مجلس الوحدة الوطنية. وإذا أردنا الاختصار في توصيفها فإننا نقول:

أولاً، القضاء على الخروقات التي تمس الحريات البرجوازية الديمقراطية.

وثانياً، تقليص الرأسمال الكبير في الصناعة، والتجارة والزراعة، وفي الوقت ذاته تأمين المصالح الاجتماعية - الاقتصادية للبرجوازية الصغيرة. وبغض النظر عن الصعوبات العديدة والتشويشات، تمكن المجلس من إدارة نشاطاته، لكن في أجواء من الجدل والمشاحنات سادت الجلسات، التي كانت بالنتيجة تنتهي بولادة أفكار الاجراءات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حاول مجلس الوحدة الوطنية الدفاع عن وجوده، وذلك بإدخاله مادة إلى الدستور المؤقت تقضي بعدم إمكانية إخراج أي عضو من تركيبة المجلس أو أية مجموعة من أعضائه. وفي تموز/يوليو عام 1960 تم تشكيل «لجنة الأمن» برئاسة أو. كابيباي، التي دخل في عضويتها كل من س. كارامان وي. سولمازيورون. يسين. كانت اللجنة تراقب خدمات الشرطة والجندرمة والاستطلاع والاستطلاع المضاد، وكانت تقوم بمهمة جمع المعلومات عن هذه الخدمات وتحليلها. إلا أن قوة المجلس كانت هشة من الداخل. فبعد الانقلاب مباشرة دار صراع حاد في المجلس حول قضية جوهرية هي مسألة السلطة. وعقدت حدية الصراع تلك الحالة، التي كان يدور فيها الحديث ليس فقط عن شكل السلطة المقبلة؛ ديكتاتورية عسكرية أم نظام تعددي، بل عن مضمونها أيضاً، إذ كان مناصرو الديكتاتورية العسكرية في صف الرأسمال التجاري - الصناعي ومالكي الأراضي الزراعية الكبار.

الفصل الرابع

صراع الكتل في مجلس الوحدة الوطنية وفي جناح الضباط

كانت خصوصيات الاعداد للانقلاب، وتشكيل ونشاطات مجموعات الضباط السرية، كانت قد حددت الجوانب السلبية لـ « حركة 27 أيار/مايو» ومجلس الوحدة الوطنية. وانحصرت هذه السلبيات في غياب الزعيم وعدم وجود تنظيم مؤطر موحد ذي أهداف محددة وبرنامج موحد. وكان عنصر العشوائية في تشكيل مجلس الوحدة الوطنية يعمل على تضخيم الخلافات في وجهات النظر.

فمنذ البداية الأولى وقع الراديكاليون في وضع لا يحسدون عليه، لأنه في جميع الوثائق الرسمية وتصريحات مجلس الوحدة الوطنية كانت هناك نداءات مستمرة لإجراء انتخابات برلمانية بأسرع وقت ممكن، ونقل السلطة إلى قيادة مدنية. وهذا ما أكد عليه مراراً جمال جورسيل ومناصروه في الرأي. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليو عام 1960 ألقى جمال جورسيل خطاباً في احتفال أقيم بمناسبة تخريج دورة جديدة من أكاديمية اسطانبول العسكرية، جاء فيه أنه على الضباط أن يعودوا إلى ثكناتهم وإلى تنفيذ مهامهم الأصلية ونسيان الانقلاب « وأن تلك البلاد التي يسوس فيها العسكريون سوف تنتهي إلى الموت » (144، ص487). وكما سنرى لاحقاً، لم يتوقف جمال جورسيل عن المطالبة بعودة الضباط إلى ثكناتهم.

وكما تحدثنا، لم تكن سياسات الحكومة التي شُكلت بعد الانقلاب فعالة. فمجلس الوحدة الوطنية لم يرتبط مع هذه الحكومة بصلات

مباشرة، مفضلاً العمل عبر لجان اختصاصية. كما أطال المجلس الزمن الذي ناقش فيه برنامج الحكومة المقدم إليه في 11 تموز/يوليو عام 1960، وأدخل عليه تعديلات، ومع ذلك لم يصادق عليه. وانطلق هذا السلوك بضغط من الراديكاليين، الذين اعتبروا البرنامج غير كاف، والأهم ـ أنهم أرادوا الدخول في تركيبة الوزارة وإدخال الاصلاحات التي كانوا يرون ضرورتها. وبالتالي قدمت الوزراة استقالتها في 25 آب/أغسطس باقتراح قدمته مجموعة من الوزراء، لأن هؤلاء الوزراء كانوا يعتبرون أن عدم تصديق مجلس الوحدة الوطنية على برنامج الوزارة يعني أن الأخير غير راض عنها. في اليوم ذاته نظر المجلس في الاستقالة وقرر عدم قبولها، خشيةً من حصول ردات فعل سياسية غير مرغوبة. واتخذ قراراً بتغيير تركيبة مجلس الوزراء فقط، حيث تمت إحالة عشرة وزراء على المعاش، وتأخر تعيين بدلاء عنهم، لأن الراديكاليين طالبوا من جديد بإدخال أعضاء من المجلس في تركيبة الوزارة.

كتب أو. ايركانلي بهذا الصدد: « أراد جورسيل وبعض أعضاء المجلس الآخرين، ثانية تشكيل وزارة مدنية، أما المجموعة التي كنت في عدادها فاعتبرت أنه من المستحسن تعيين أعضاء المجلس كوزراء في الوزارة الجديدة ».

احتد الجدل حول هذا الموضوع، كما لم يحتد بهذا الشكل من قبل. أما التعابير التي كانت تستخدم في مجرى هذا الجدل، فكانت قاسية، فكل طرف من الطرفين كان يكيل شتى أنواع التهم للطرف الآخر. يخبرنا أو. ايركانلي أنه لم يجر تدوين بروتوكول هذا الجدل، لكنه وباعتباره السكرتير العام للمجلس سجل بعضاً من مقتطفاته احتفظ بها لنفسه: « كانت المسألة الجذرية في هذا الجدل ـ حسب أوركانلي ـ هي حول أية وزارات يجدر تعيين المدنيين لها وأيها للعسكريين الحقيقيين، وهل سيبقى الانقلاب حياً أم سيتعرض للخيانة ويموت ». طرح هذا السؤال، الأعضاء الحقيقيين للمجلس، والذين كانت قلوبهم عليه. أما بعض الجنرالات فكان موضوع بقاء أو موت المجلس لا يهمهم في شيء، لأنهم من خلف

الكواليس كانوا موعودين بمناصب عالية، بعد تشكيل الحكومة المدنية. وكانت حسابات وآمال هؤلاء الجنرالات متطابقة مع مثيلاتها لدى جمال جورسيل (197، ص29-30). وفي المحصلة، انتصرت وجهة نظر المحافظين ـ عين الوزراء الجدد من المدنيين، إذ اختارهم جمال جورسيل شخصياً[26]. فهو وعصمت اينونو كانا يعلمان بجلاء أن حكومة يدخل فيها ضباط راديكاليون ستستمر طويلاً وستتخذ إجراءات لا تتناسب مع خططهما ولا تتفق معها.

كان هذا الصراع أول صراع حاد يجري بين الكتل في مجلس الوحدة الوطنية بعد الانقلاب. ابتدأ هذا الصراع خافتاً في مرحلة الاعداد للانقلاب، إلا أن الانقلابيين سرعان ما وحدوا جهودهم لتحقيق هدفهم المشترك الأعلى وهو الإطاحة بنظام الحزب الديمقراطي. لكن ما كاد الانقلاب ينجح، حتى برز هذا الصراع إلى الوجود من جديد. فتعيين قسم من أعضاء مجلس الوحدة الوطنية في مناصب إدارية[27]، وبعدها محاولة جمال جورسيل حل المجلس، جميعها خلقت فيه جواً يسوده عدم الثقة المتبادل، والذي كان يؤجج من الخارج أيضاً. يكتب د. سيحان وط. آيدمر قائلين في مذكراتهما: إنهما حينما استدعيا بعد الانقلاب من قبل أصدقائهم وحضرا إلى أنقرة (الأول من واشنطن، والآخر من كوريا الجنوبية)، فإنه سرعان ما أثار اهتمامهما وجود عدة كتل مفروزة في المجلس. في البداية، نعيد ونكرر أنه لم يكن هناك مثل هذا الفرز، كالذي حدث في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1960. وكانت «كتلة الجنرالات» تسير دائماً على الخط الأكثر محافظة، لاسيما جمال جورسيل وجمال مادان أوغلو والمقرب منهما س. كوتشوك. كانت هناك كتلة أ. توركش، دخل في عدادها أكثر أعضاء المجلس شباباً ـ ن. يسين، م. أوزداك، ن. بايكال. كما شكل س. أوكان وأو. ككسال كتلة صغيرة. وأخيراً «كتلة الطيارين» (م. آتالي، ح. تونتشكانات وأي. تشيلي)، التي لم تكن في حينه تقف إلى جانب أحد. وعن توزع القوى هذا يخبرنا د. سيحان (274، ص89). فهو لا يتذكر أسماء بعض أعضاء المجلس، الذين كانت مواقفهم غير واضحة بعد 27 أيار/مايو.

استوعب الراديكاليون حقيقة مفادها أن مثل هذا الوضع غير المستقر واللامتوازن يشكل خطراً على مصير الانقلاب. لذا سعوا لخلق وحدة تضم غالبية أعضاء المجلس على الأقل. ففي 9 تموز/يوليو عقد اجتماع، شارك فيه أو. ككسال، أو. كابيباي، أ. توركش، س. أوكان، ع. سولمازيور، س. كوتشولك، أو. ايركانلي، ن. يسين، م. أوزدالك ود. سيحان، بمبادرة من أو. كابيباي، الذي كان يتمتع بصيت ذائع في مجلس الوحدة الوطنية، اقترح فيه بذل جهود كبيرة لتوحيد المجلس. كما تطرق المجتمعون إلى العديد من المسائل: 1) تأمين الأمن للمجلس، 2) تحديد التوجهات الأساسية للمجلس، 3) تنظيم عمل المجلس، 4) تشكيل الأحزاب، 5) تشكيل حكومة جديدة، 6) تنظيم مجموعة مبادرة في المجلس، تنحصر مهمتها في إعداد مشاريع القرارات (274، ص90، 98).

تمخضت دراسة المسألة الأولى عن تشكيل "لجنة الأمن"، التي تحدثنا عنها أعلاه. ولم تتحول التوجهات إلى أوامر إلا في أيلول/ سبتمبر، وكانت القرارات الصادرة بعيدة كل البعد عما أراده الراديكاليون.

أما مسألة تشكيل الأحزاب فكانت مسألة مفيدة. طرح المشاركون في الاجتماع سؤالاً مفاده: على من وعلى أية قوى يستطيع المجلس الاعتماد في نشاطاته؟ عكست الأحزاب التي شكلت إلى الآن (ضمن أطر النظام التعددي) حسب وجهة نظر الضباط، مصالح مجموعة "مغرضة" محددة. وأقدمت الجماهير في عام 1950 على دعم الحزب الديمقراطي فقط بسبب انتشار الفساد في صفوف حزب الشعب الجمهوري، حيث لم تترك المرحلة الطويلة من هيمنة هذا الحزب على السلطة في البلاد سوى ذكريات حزينة. وكان يعني تنظيم انتخابات برلمانية جديدة إعادة السلطة إلى حزب الشعب الجمهوري، لأنه بعد منع نشاطات الحزب الديمقراطي، لم يبق في الساحة من يزاحمه. وربما خلق هذا يأساً شديداً في نفوس الجماهير من "حركة 27 أيار/ مايو": إذا تبين أن هدف هذه الحركة نقل السلطة إلى حزب الشعب الجمهوري. وأشار المشاركون في الاجتماع - إذا نسنى لنا الانتقال إلى الديمقراطية، فيجب تحييد إمكانية نقل السلطة إلى حزب الشعب

الجمهوري. ومثل هذا النقل للسلطة يجدر تحقيقه فقط في تلك الحالة، التي تصبح فيها الجماهير مجتمعة حول تنظيم سياسي ما، خارج أطر حزب الشعب الجمهوري. ويجب أن تقع مهمة تشكيل حزب سياسي جديد على عاتق المجلس، وفي الحالة المعاكسة فإنه من السهولة بمكان أن يقع هذا الحزب فريسةً "لتكتلات مغرضة"، وستذكرنا اللوحة السياسية بعد بعض من الوقت، بما كان سائداً قبل 27 أيار/مايو.

ينحصر الباعث الهام على تشكيل حزب جديد، في نشر تأثير مجلس الوحدة الوطنية بين الجماهير، إذ، كما يرى المجتمعون، « أن السلطة التي لا تعتمد على الشعب، لا تمتلك دعماً لازماً ». وإذا أصبحت السلطة معتمدة على السلاح فقط، فلن تستمر في الحياة ولا تستطيع أن تمارس أعمالها بنجاح. ولكي نوصل توجهاتنا وأعمالنا إلى وعي الشعب، فمن الضروري تشكيل تنظيم في الشعب (274، ص95-96). هكذا كانت تقريباً مناقشات واعتقادات الراديكاليين بما يخص الحزب الجديد، الذي أطلقوا عليه اسماً مبدئياً هو حزب الوحدة الوطنية.

غذى مثل هذا النوع من الأفكار والمحاكمات العقلية الواقع التركي وأصبح منطقاً لتطور الأحداث. استوعب الراديكاليون الحقيقة التي تقول أنه لا يمكنهم التمسك بالسلطة باستخدام الجيش فقط، والأنكى من ذلك اعتبر أن التمسك بالسلطة (في تركيبة مجلس الوحدة الوطنية)، كخروجهم من الجيش ووقوفهم على النقيض منه. لذا كان لا بد من بروز أفكار تدعو إلى إقامة تنظيم حزبي جماهيري. بهذا الشكل، اقترب الراديكاليون من ضرورة تنظيم الجماهير سياسياً، وتأمين الدعم الجماهيري لخططهم وإصلاحاتهم. أما فيما يتعلق بالقاعدة الاجتماعية للحزب فلم يتناولها الحديث بالتفاصيل، إذ كان يدور الحديث عن الجماهير فحسب. فلو استطاع الراديكاليون تشكيل مثل هذا الحزب، لكان على الأغلب جماهيرياً، ذا طبيعة برجوازية صغيرة، وإلى هذه الدرجة أو تلك تنظيماً سياسياً جماهيرياً، كالذي شكله جمال عبد الناصر في الخمسينات في مصر. ويعتبر هذا الأمر طبيعياً، لأن وعي الراديكاليين في

تركيا تأثر، دون أدنى مجال للشك، بما كان يدور حولهم في الدول المجاورة ذات الأنظمة العسكرية البرجوازية الصغيرة، وهم ذاتهم أشاروا إلى ذلك، قائلين: إنهم اهتموا بهذه الأنظمة ودرسوا خبراتها.

رُفع الاقتراح الذي اتخذه اجتماع مجموعة الضباط في 9 تموز/ يوليو، والذي يقضي بتشكيل حزب سياسي (والذي رأوا فيه توطيداً لأوضاع مجلس الوحدة الوطنية «وخلق نظام ديمقراطي في تركيا»)، رُفع هذا الاقتراح إلى المجلس ليناقشه في جلسة كاملة الأعضاء، التي اتخذت قراراً بتشكيل حزب الوحدة الوطنية، بأغلبية صغيرة (274، ص96). إلا أن هذا القرار لم يطبق. لنعود إلى الفترة الواقعة بين آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر والتي دارت فيها صراعات حادة بين الكتل، الأمر الذي حال دون قيام المجلس بأعماله، حتى في المجال المذكور آنفاً. تشير إحدى شخصيات الحركة اليسارية التركية الهامة حكمت كيويل جميل، بغض النظر عن تقديراته المتحفظة على انقلاب 27 أيار/ مايو، إلى أن الضباط امتلكوا إمكانية الاعتماد على الشعب، لا سيما أنه كان في حوزتهم وسائل كثيرة لاستمالة الفلاحين والموظفين الفقراء الصغار والمثقفين. ونحن متفقون معه حول حقيقة أنه لم يجر استخدام هذه الوسائل. إلا أنه في هذه الحالة، كما في سواها من الحالات، لوحظ تواجد نزعات يسارية عند حكمت كيويل جميل. فعلى سبيل المثال، انتقد الضباط الراديكاليين لأنهم لم ينشروا تأثيرهم في أوساط نقابات العمال، ولم يبعدوا عنها قياداتها "الصفراء" (222، ص175—176). ولم يسع أبداً البرجوازيون الصغار الراديكاليون إلى تطوير الحركة العمالية، وهنا يكمن أحد جوانب سلبياتهم. ثم يشير إلى غياب الاستشراف في سلوك الضباط الشباب، إلا أن هذا ينطلق من عدم استيعابهم لمضامين الصراع الطبقي، المؤسسة على النظرية الماركسية ـ اللينينية (222، ص164-167). وهنا يصبح في مكانه المناسب، إذا أشرنا إلى أفكار فلاديمير إليتش لينين حول العلاقة بالبرجوازية الصغيرة: «بما أننا دائمو المقاومة للبرجوازية والاقطاعيين، فيجدر بنا أن نجذب إلى صفنا البرجوازية الصغيرة الديمقراطية. وعندما

يقولون إنهم يريدون أن يكونوا محايدين وأن يكونوا معنا على علاقات حسن جوار، نجيبهم قائلين: « هذا ما نريده فقط. فنحن لم ننتظر منكم أبداً أن تصبحوا شيوعيين ». ففي معرض حديثه عن البرجوازية الصغيرة الديمقراطية، يؤكد لينين على: « .... هنا يجب وبالتدريج وفي معرض تطور الأحداث، محاولة ترسيخ القناعات بضرورة الاشتراكية. وهذه العناصر لا يمكن لها أن تكون اشتراكية بقناعاتها. فهم سيصبحون اشتراكيين، عندما يرون أنه لا مخرج آخر أمامهم » (12، ص219).

في معرض ما قيل، يصبح من المفهوم لِمَ كان حزب الشعب الجمهوري سلبياً بخصوص شيوع أفكار تقضي بتشكيل حزب جديد بين أعضاء مجلس الوحدة الوطنية، وأيضاً بصدد القرار الذي اتخذ بهذا الشأن. وكان حزب الشعب الجمهوري يمارس سياسته هذه من خلال بعض أعضاء المجلس وبطرق أخرى. وطبعاً، كان حزب الشعب الجمهوري يفكر بالانتخابات البرلمانية الجديدة (وعمل كل ما أمكنه للاقتراب من هذا الموعد)، ولم يرغب بخلق منافس جديد له، لأنه كان شديد القناعة بضمان النصر لاحقاً في عام 1961، عندما سُمح بإنشاء أحزاب سياسية جديدة، كان حزب الشعب الجمهوري يتعامل بهدوء مع مثل هذه الأحزاب، لأنها كانت تدور في حلقة السياسة البرجوازية الليبرالية. أثارت هذه الأعمال مجتمعة مع توجهات الضباط الراديكاليين لدى عصمت اينونو ثورة عارمة، جعلته يصرح بأنه يمكن للحزب الذي ينوون تشكيله أن يلحق خسارة كبيرة في النظام كاملاً. طرحت مسألة تشكيل الحزب على مجلس الوحدة الوطنية، وعقد المجلس جلسات عدة لمناقشة تنفيذ القرار الذي اتخذه بهذا الشأن، واستمرت هذه الجلسات حتى تشرين الأول/ أوكتوبر، الشهر الذي تم فيه التخلص من الراديكاليين وإخراجهم من عداد مجلس الوحدة الوطنية (206، ص392-393، 274، ص96).

وهكذا لم تلق محاولات الراديكاليين في توحيد أغلبية أعضاء مجلس الوحدة الوطنية، وتشكيل مجموعة مبادرات منسجمة، التي كان عليها أن تنظم عمل المجلس، وتشكيل حزب جماهيري وتحشيد الجماهير سياسياً،

لم تلق هذه المحاولات جميعها نجاحاً يذكر. بل على العكس، أدت إلى احتدام الصراع بين الكتل، إذ أصبح التكتل أكثر جلاءً وأخذت كل كتلة تحاول استمالة أعضاء جدد إليها، كما بدأت تسود جو المجلس الخلافات والنزاعات.

في أيلول/سبتمبر برزت في مجلس الوحدة الوطنية كتلتان رئيسيتان، تجمهر حولهما غالبية أعضاء المجلس. دخل في عداد كتلة المحافظين جمال جورسيل وجمال مادان أوغلو وس. كوتشوك وم. آتالي وح. تونتشكانات وأي. تشيلبي (كما نرى فقد انضمت إليها « مجموعة الطيارين ») وأي. أدجونيور وف. كويتاك. ولاحقاً انضم لهذه الكتلة س. قورصوي تراك وو. ايرسوور. آق صوي أوغلو وس. أوكان وأو. ككسال وش. أوزكاي. كما تكتل مع الراديكاليين أعضاء أخر. إذ انضم أو. كابيباي وأ. توركش وأو. ايركانلي وس. كارامان وي. سولمازير ور. بايكال ود. طاشير ون. يسين وم. اوزداك. ولاحقاً انضم لها م. أوزغونيش وم. كابلان وف. أكوانونلو وم. قيزيل أوغلو وأ. ايرش سويوجي وم. كاران. وهناك سبعة أعضاء من المجلس هم ـ س. أولاي وم. يورداكليور وك. كابلان وس. أوزغور وأ. عيديز وك. كاراويلي أوغلو وف. أوزديليك. كانوا ظاهرياً يقفون على الحياد، ولم يدخلوا في عداد أية كتلة (206، ص426ـــ428، 274، ص112ـــ113). وكان الجنرالان س. أولاي وف. أوزديليك في صف المجموعة المحايدة ظاهرياً فقط، أما في حقيقة الأمر فكانا من مؤيدي الكتلة المحافظة[28].

في الحالة المذكورة آنفاً والتي تقول بوجود كتلتين في المجلس، يجدر أن نتطرق إلى المبادىء التي توحدتا بشأنها، وإلى ما يميز تركيبة كل منهما.

بقيت القاعدة التي ارتكز عليها المحافظون ثابتة دون تغيير: بما أن الدستور الذي كان سائداً في ظل الحزب الديمقراطي قد أُبطل، فمن الضرورة الآن الاعداد السريع لدستور جديد، وإجراء انتخابات عامة ونقل السلطة إلى الأحزاب. « في الواقع، هناك حاجة فعلية للاصلاحات في المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية والأيديولوجية »، ـ هذا ما كان عليه حال المحافظين، إلا أنه لتحقيق ذلك نحتاج إلى وقت ومعارف وخبرة،

الأمر الذي لم يكن متوفراً لدى القيادة العسكرية، لذا يجب أن تقود الأحزاب السياسية هذه الاصلاحات.

ومع مرور الزمن أخذت تركيبة الكتلة المحافظة تزداد عدداً. لكن لم تسر ضمن قناعات واحدة حول النظام البرجوازي التعددي. كان الجنرالات أكثر تركيزاً في إدارة سياساتهم، هؤلاء الجنرالات الذين كانوا يحتلون مناصب عالية، وبمعرفتهم الجيدة بمكانتهم كانوا يؤكدون على الدوام على عدم إمكانية ترسيخ النظام القائم. أما الضباط في هذا التكتل - كما يشير د. سيحان - «لم يقفوا أبداً ضدنا في أية منظومة لوجهات النظر». وأحياناً كان جزء من هؤلاء الضباط يقف إلى جانب الراديكاليين. وبشكل رئيسي كانوا دائماً يجادلون في معرض طرح المسائل الثانوية الصغيرة الشأن، الأمر الذي جعلهم يعمقون أجواء الفوضى وعدم الثقة داخل المجلس. وكان بعضهم يصب جلَّ اهتمامه على المسائل التي تتعلق بتوزيع المناصب والسلطة ... إلخ (274، ص113-114). ونحن نفترض أن الجزء الغالب من الضباط الذين اتخذوا مواقف محافظة في مجلس الوحدة الوطنية (من بينهم كان العديد من الشباب)، لم يفكر بالجوهر الطبقي للنظام التعددي. حيث أدى إخلاصهم الشديد لمبادىء أتاتورك (المبادىء الديمقراطية)ـ إلى إسدال ستائر حاجبة على عيونهم. إنهم لم يروا أمامهم سوى ضرورة الدفاع عن الديمقراطية وإشادتها. كان ما يفزعهم ويبعدهم هو تذكرهم بأن تصبح الديكتاتورية العسكرية بديلاً عن الخيار الديمقراطي. إنهم لم يستطيعوا القفز فوق حدود تربيتهم، والاحترام العميق الذي يكنونه للديمقراطية، لكي يسمحوا للفكرة التي تقول إن تأمين مصالح مختلف الشرائح الاجتماعية قد يخدم الديمقراطية، لا مصالح أي ديكتاتور.

كان جزء من التكتل المحافظ في الجوهر حزبياً. تشكل هذا الجزء من ر. آق صوي أوغلو وف. كويتاك وس. جورسوي تراك وأ. أجي نوروأ. ايلدين كان هؤلاء يحافظون على صلة مستمرة بحزب الشعب الجمهوري وعملوا ضمن المجلس كممثلين له، ككتلة حزبية فيه (274، ص114). وبالارتباط مع وجهات النظر هذه، كانت مواقف هذه المجموعة مفهومة.

وكان من المفهوم أيضاً أن قيادة حزب الشعب الجمهوري كانت على اطلاع دائم على نشاطات وخطط مجلس الوحدة الوطنية. وكانت علاقات هؤلاء الأعضاء بحزب الشعب الجمهوري جلية ومعروفة لدى المجلس، الأمر الذي زاد من جو عدم الثقة الذي كان سائداً.

اعتبر الراديكاليون، كما اعتبروا في السابق، أن هدف 27 أيار/مايو- ليس فقط قلب نظام الحزب الديمقراطي، بل وتنفيذ تغييرات في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، القضائية والأيديولوجية. وفي سياق معارضتهم للمحافظين الذين يعتبرون أن النظام العسكري باختلافه عن النظام التعددي في تركيا، لا يعتمد على الجماهير، أشار الراديكاليون إلى أن النظام الذي يعتمد على الجماهير- هو شيء، أما الذي يعتمد على هذه الأحزاب ـ فهو نظام آخر. يستطيع النظام العسكري أن يجد دعماً في صفوف الجماهير (على سبيل المثال، الاستفتاء العام)، كما أثبتت الأحزاب عدم أهليتها في حل المشكلات المتفاقمة.

في تركيا، ذلك البلد النامي، لا يؤمِّن النظام التعددي الديمقراطية الحقيقية، والشعب الذي لا يساهم في الادارة لا يستطيع أن يعبر عن إرادته بحرية، أي سيقع تحت تأثير وضغط الأحزاب السياسية («المجموعات المغرضة»)، هذا حسب آراء الراديكاليين. لذا فمن الضروري أن تسود «مرحلة ثورية»، أي تمديد أمد السلطة العسكرية، من أجل خلق مؤسسات ديمقراطية وتقاليد تكون قادرة على الوقوف في وجه الديمقراطية "الشكلانية"، التي تسيطر على البلاد. ومن أجل القيام بإصلاحات، نحتاج إلى قيادة قوية ذات نفوذ. وهي فقط القادرة على تنفيذ خطط التطور الوطني الملائمة للبلاد، مستقلة عن تأثير السياسيين. في الجهة المقابلة تصبح أهداف هذه الخطة خاضعة للتغيير من قبل الرأسمالية وتنظيماتها السياسية.

ونتابع لنقول إن الانقلاب لم يتحقق انطلاقاً من إرادة السياسيين، أما فترة مكوث القيادة العسكرية في السلطة فسوف يحددها الشعب، لذا يجب علينا التوجه إلى الاستفتاء العام.

وضعت القيادة العسكرية الخطط وبدأت بتطبيق العديد من الاجراءات، إلا أنها لم تذهب فيها إلى نهاياتها. وترك السلطة في هذه اللحظة ـ يعني فسح المجال أمام نشوب أزمات جديدة. وإذا انطلقنا بالتأسيس على هذا جميعه، نجد أن الراديكاليين رأوا ضرورة البقاء في السلطة لفترة لا تقل عن 4 سنوات (197، ص137-140).

استطاع أعضاء الكتلة الراديكالية استنتاج نتائج تختلف عن نظائرها لدى المحافظين، وذلك انطلاقاً من تطور الأحداث في البلاد ومن أنشطة الحزبين السياسيين فيها ـ حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي. كان الراديكاليون يقادون بمبادىء أتاتورك، بطريقة تختلف عما هي عليه عند أنصار الديمقراطية، وتوصلوا إلى نتيجة تقول بعدم إمكانية التطبيق العملي الحقيقي لها في ظروف النظام التعددي، لهذا امتلكوا الجرأة لرفع أيديهم على هذا النظام.

بعد الانقلاب، كتب الصحفيون وبعض الباحثين قائلين إن الراديكالية كانت تعمل تحت قيادة أ. توركش. إلا أن بعض الضباط الراديكاليين نفوا هذا في مذكراتهم. فهم كانوا يمتعضون من الصفات الشخصية لتوركش ومن سلوكه، سواء عندما كان عضواً في المجموعة السرية، أم لاحقاً عندما أصبح عضواً في مجلس الوحدة الوطنية. فهذا هو د. سيحان، الذي عمل خلال فترة 3 أشهر إثر الانقلاب مع أ. توركش، يكتب قائلاً: اعتبرني العديد كـ « ظل لتوركش » (نظراً لاشتراكه في هذه الحركة في مرحلة مكوث حزب الشعب الجمهوري في السلطة) وذا توجهات « عنصرية واشتراكية قومية ». كانت جميع اعتقادات أ. توركش بعيدة عن النزعات القومية، على الرغم من أن د. سيحان يشير إلى ان أ. توركش كان « واقعياً في تقديره لامكانيات تركيا »، وأدرك أنها غير كافية لأي « طريق بوريتاني ». كان المثل الأعلى لـ أ. توركش ينحصر في « إنهاض تركيا السريع لتصبح في مستوى الحضارة الغربية ». وهنا يجدر بأن نقول إن النزعة القومية كانت متضخمة جداً، لم تميز في تلك المرحلة لا أ. توركش فحسب، بل جميع الضباط الراديكاليين. أما فيما يخص الزعامة

في كتلة الراديكاليين، فإن د. سيحان يشير إلى أو. كابيباي وأو. ايركانلي وأ. توركش، كأكثر الأعضاء حيوية ونشاطاً في الكتلة (274، ص99-113).

وعلى هذا المنوال تقريباً يسير ط. آيدمر في تقييمه لـ أ. توركش كأحد الشخصيات الديناميكية في كتلة الراديكاليين (284، ص54، 76-78). كما يقدم لنا أو. ايركانلي تصورات مفيدة عن دور أ. توركش: ففي الصحافة شبهوا تركيا بعد 27 أيار/مايو ببعض دول الشرق الأوسط، أما توركش فأطلقوا عليه لقب «الشخص الثاني» وزعيم كتلة الراديكاليين. إلا أن هذه الكتلة لم تكن كجلمود صخر: «وحّدتنا المساعي للبقاء في السلطة، إلا أن هناك وجهات نظر عديدة حول عدد من المسائل كانت تفرقنا».

كان هذا التكتل تعيساً بسبب عدم امتلاكه لزعامة واضحة. فلو استطاعت هذه الكتلة كما يشير أو. ايركانلي أن تتوحد، في مجرى الانقلاب، حول النجاحات على قاعدة عامة وجعلت هذه الانجازات في متناول المجتمع، لاستحوذت على تأييد كامل أعضاء المجلس وتابعت أعماله بهذه الروح. ويتابع قائلاً: «لم يكن توركش زعيمنا ولم نجد المنطق بجانبنا للقيام بانقلاب داخلي تحت قيادته. (ومن الواضح هنا أن الحديث يدور عن انقلاب داخل مجلس الوحدة الوطنية). ويضيف: «أعترف أنه لو كنا قد طبقنا اقتراحات توركش، لما كان قد حدث في 13 تشرين الأول/أوكتوبر ما حدث» (197، ص145-148).

يؤكد عالم السياسة الأمريكي موريس جانوفيتش، الذي أجرى مقارنة تحليلية لدور الجيوش في الصراع السياسي في الدول النامية، على أنه في حالات الأفعال العسكرية المبادرة في السياسة، التي تتخذ دون تصديق القيادة العسكرية، ولتحقيق نجاحها من الضروري توفر مستوى عال من التماسك والتنظيم في مجموعة الضباط، التي تريد القيام بهذا الفعل. ويضرب مثلاً على ذلك مجموعة الضباط الشباب في مصر، الذين قاموا بانقلاب عام 1952 (362، ص68). وللأسف لم يكن الراديكاليون الأتراك، الذين كانوا يعبرون بشكل رئيس عن آمال جماهير البرجوازية

الصغيرة، متماسكين وأصحاب قرار، كما كان نظرائهم المصريون، كما أنهم لم يملتكوا زعيماً قوياً.

وإذا وضعنا آراء أ. توركش وعدد آخر من مؤيديه في الرأي، نقول أن غالبية الراديكاليين حاولت في مجرى الجدالات التي كانت تحدث في مجلس الوحدة الوطنية، التوصل إلى اتفاق عام حول مختلف المسائل التي كانت تطرح من قبلهم. نعتقد أن هذا القول تعتريه الصحة. من جهة أخرى، فعلى مجاذيف الانتصارات في مجرى الانقلاب، ملك الراديكاليون سلطة معينة وكان لهم تأثير واضح، إلا أن موازين القوى أخذت تميل في الاتجاه المعاكس. كما انحصرت ميزة المحافظين، بأنهم في الوقت الذي كانوا يطالبون فيه بعودة الجيش إلى ثكناته، كانوا ينظرون بعيون المجتمع، التي كانت تقول إن قسماً من جناح الضباط هو من « أنصار الديمقراطية ».

واستطاع هؤلاء أن يدخلوا مبدأ إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن في جداول أعمال ووثائق مجلس الوحدة الوطنية، وأصبح هذا الخط خطاً رسمياً لهم. كما كان المحافظون من مؤيدي وداعمي حزب الشعب الجمهوري، وأقدم الرأسمال الكبير على دعم خطهم السياسي.

أما الراديكاليون فاستخدموا دعم قسم من الضباط والمثقفين، إلا أنه لم يكن دعماً بمعنى الكلمة، بل لنقل مشاركة وجدانية وانتظاراً لأعمال حاسمة. ولم يستطيعوا الحصول على شعبية واسعة لآرائهم أو تأمين قاعدة اجتماعية. وعى الراديكاليون ضرورة ذلك وحاولوا اتخاذ خطوات ما بهذا الصدد، كتشكيل حزب سياسي على سبيل المثال، إلا أن هذه المحاولة لم يتسن لها النجاح. وفي نهاية أيلول/سبتمبر قام قسم من أعضاء مجلس الوحدة الوطنية بجولة في أنحاء البلاد، كانت غالبيتهم من الراديكاليين، وأقاموا العديد من الاحتفالات الخطابية، طرحوا فيها وجهات نظرهم حول السياستين الخارجية والداخلية. يشير أو. ايركانلي بخصوص هذه الجولة قائلاً: إن الجماهير كانت قليلة الاكتراث بشأن السياسة وشكل السلطة. ففي القرى لم يستفسر الأهالي من الضباط عن الفترة التي سيقضونها في السلطة، وعن موعد الانتخابات .. إلخ. بل اهتم الفلاحون

بشروط سداد الديون المتوجبة عليهم، وإمكانية تحصيل القروض والتزود بالمياه والكهرباء وعن أسعار سلع الضرورة الأولى (197، ص34-35). أما في المدن فبفضل الجهود التي بذلها حزب الشعب الجمهوري والصحافة البرجوازية، ظهر الراديكاليون أمام الجماهير بصورة لا يحسدون عليها كـ « أعداء للديمقراطية »، يحاولون سرقة السلطة بنيات شريرة. فمنذ الأيام الأولى لانقلاب 27 أيار/مايو كما يشير أو. ايركانلي: كانت التصورات واضحة. ويضيف: « نحن لم نتحدث لماذا قام الانقلاب وإلى أين نريد السير. اختبأنا تحت عباءة مبادىء أتاتورك وقدمنا لها دور الحَكَمْ. لا يجوز أن تكون راديكالياً ـ اصلاحياً وفي الوقت ذاته تبقى أسيراً للشرعية البرجوازية ». ونحن بدورنا نفترض أن هذا النقد الذاتي موجه إلى النخب الخنوعة من الراديكالية أمام البرجوازية الديمقراطية. « بشكل عام، يختم أو. ايركانلي قائلاً: أراد الراديكاليون تأسيس خط سياسي يساري في البلاد، إلا أنهم لم يستطيعوا تفسيره للجماهير» (179، ص143).

أثارت الاقتراحات التي قدمها الراديكاليون إلى مجلس الوحدة الوطنية بشأن تمديد فترة السلطة العسكرية، المخاوف لدى المحافظين وزعامة حزب الشعب الجمهوري. وكان أكثر ما أثار حنقهم هو نشاط أ. توركش وبعض أصدقائه الشباب - أعضاء المجلس الذين حاولوا استمالة جميع الراديكاليين لاتخاذ مواقف حاسمة في المجلس ضد المحافظين.

في نهاية آب/أغسطس، صرح جمال جورسيل، بعد انتهاء مدة الثلاثة أشهر، التي حددها لاجراء الانتخابات، في مؤتمر صحفي بأن الانتخابات البرلمانية ستنفذ في تاريخ لا يتجاوز 29 تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1961. أتى هذا التصريح بصورة غير متوقعة للراديكاليين. وفي 9 أيلول/سبتمبر، أدلى عصمت اينونيو بتصريح حمل في طياته معاني متعددة. هذا السياسي المحنك، أطلق على التأكيدات التي تقول إن العسكريين ظهروا في 27 أيار/مايو « لكي يفرقوا بين حزبين سياسيين تناكفا فيما بينهما وغفلا عن الشعب (وهذه وجهة نظر الراديكاليين ـ المؤلف)، أطلق عليها نعت « ضارة جداً ». واستدرك قائلاً: كلا، جاء

العسكريون لدعم أولئك «الذين عانوا في مجرى النضال من أجل الديمقراطية والذين يشكلون أغلبية الشعب»، وهو بهذا يشير بشكل محدد إلى حزب الشعب الجمهوري. ويتابع قائلاً: إن من أهم الأمور اليوم - يتابع قائلاً - القيام بإجراء الانتخابات في التواريخ الموعودة (حتى 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1961) ونقل السلطة إلى المجلس، الذي سوف «يحترم العسكريين الثوريين ويحقق أحلامهم». وطبعاً، اقترح حزب الشعب الجمهوري على لجنة الاعداد للانتخابات[29] بأن يعتبر أعضاء مجلس الوحدة الوطنية أعضاءً مدى الحياة في الهيئة العليا للمجلس (206، ص392-388). ولاحقاً وُعِدَ جمال جورسيل بمنصب رئيس الجمهورية.

كان حزب الشعب الجمهوري، كما يبدو، يعد لاستلام السلطة آخذاً بعين الاعتبار جميع الأمور. يكتب أو. ايركانلي بهذا الصدد: «في البداية كانت الغالبية العددية في مجلس الوحدة الوطنية في قبضة الجناح اليساري، ولو لم يكن ذلك لما تمكن المجلس أن يقوم بما قام به. إلا أنه، عندما أدخل في مشروع الدستور مبدأ السيناتورات مدى الحياة، فقدنا هذه الأغلبية. انتقلت المجموعة المتذبذبة إلى الطرف الآخر. وكان المخطط والمبادر لهذا المبدأ هو اينونو» (197، 146).

مر أيلول/سبتمبر. كما يقول د. سيحان - تحت شعار «إما نحن وإما هم» - «لم نُعِد للانقلاب ستة أعوام لكي نسلم السلطة إلى حزب الشعب الجمهوري». وأدرك كل من أو. كابيباي، أو. ايركانلي وأ. توركش، مرة أخرى مع عدد من الضباط الآخرين وجوب القيام بخطوات ما، لإعاقة هذا الأمر. كما بوشر بمناقشة إمكانية «إبعاد أربعة - خمسة أشخاص من مجلس الوحدة الوطنية، أولئك الذين كانوا أشد من وقفوا لإعاقة أهداف الانقلاب، وتوحيد كامل المجلس حول الراديكاليين. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن الجيش كله تمترس مع الراديكاليين، من أجل تنفيذ هذه العملية، وكان يملك القوى الضرورية، ذلك غير متحدثين عن «مجموعة الأمن»، التي كان يترأسها أو. كابيباي. مضت أيام عدة في نقاشات ساخنة، غير أنها كانت بلا فائدة (274، ص114-117). وبين هذا وذاك، باشر

الجنرالات العمل. تم تعيين د. سيحان ملحقاً عسكرياً في روما[30]. في 22 أيلول/ سبتمبر، وعندما كان العديد من الراديكاليين في جولات عبر البلاد (ابتدأت جميع الجولات في ذات الوقت، 21 أيلول/ سبتمبر)، نشر خبر عن تنحية أ. توركش عن منصبه كمستشار لرئيس الوزراء[31].

في تشرين الأول/أوكتوبر تراكم تفاقم الأمور في مجلس الوحدة الوطنية إلى تلك الدرجة التي طفح فيها الكيل. فكلا الكتلتان باشرتا بعقد صلات مع الوحدات العسكرية، لتأمين الدعم من الجيش. وفي هذه المرحلة، جرت أيضاً محاولة لتشكيل قاعدة عامة للتفاهم، بادر إليها أو. كابيباي، س. كارامان وس. كوتشوك. نوقشت الاقتراحات المقدمة من قبل الأخيرين في جلسة للمجلس، ضمت ممثلي كلا الطرفين في 23 تشرين الأول/ أوكتوبر. وعلى أثرها اتخذت القرارات الوسطية التالية:

1) الدعوة إلى عقد مجلس تأسيسي يقوم على قاعدة من الرغبة في التعاون في أسرع وقت ممكن، (بعضهم كان في ذلك الوقت يطلق عليه المجلس الثوري).

2) سيناقش في جلسة المجلس التأسيسي مشروع الدستور الجديد وسيقر من قبله.

3) بعد ذلك مباشرة سيتم إجراء استفتاء عام حول مسألتين: أ- الدستور، ب - تمديد فترة سلطة مجلس الوحدة الوطنية والمجلس التأسيسي إلى فترة انتخابية أخرى (4 سنوات)، وذلك من أجل تطبيق المبادئ الرئيسة للدستور الجديد (197، ص140- 141، 206، ص438-440). وانحصر الحل الوسط في قبول الراديكاليين لدعوة المجلس، الذي أثار فيهم امتعاضاً، وفي تمديد فترة القيادة العسكرية وفي قبول المحافظين.

صادق مجلس الوحدة الوطنية على هذه القرارات في جلسته التي عقدت في 25 تشرين الأول/أوكتوبر (24 صوتاً، أربع أصوات ضد « مجموعة الطيارين » وص. قيورصوي تراك، الذين أصروا على موقفهم القاضي بإجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن). لم يحضر جلسة المجلس هذه تسعة أعضاء، بما فيهم الجنرالات (206، ص440).

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحيا طويلاً. ومن الصعوبة بمكان تصور انعكاس قرار تأجيل الانتخابات لأربع سنوات أخرى على حزب الشعب الجمهوري وعلى جميع أولئك الذين سعوا لإقامة سلطة ذات نظام تعددي. استخدم حزب الشعب الجمهوري واقعة تسريح 147 بروفيسوراً، التي نشرت في 28 تشرين الأول / أوكتوبر، واستخدمتها الصحافة البرجوازية لتصعيد موجة الاحتجاجات وتحريض شرائح المثقفين والطلاب ضد الراديكاليين في مجلس الوحدة الوطنية. فاهتزت وحدة المجلس التي توصل إليها أعضاؤه بصعوبة بالغة، وبدأت أغلبية الأعضاء تميل إلى الرأي الذي يقول بضرورة الاسراع بإجراء الانتخابات البرلمانية.

في مثل هذا الجو، حاول أو. ايركانلي وأو. كابيباي وسواهم من الراديكاليين، التوصل إلى توحيد أغلبية أعضاء مجلس الوحدة الوطنية. ففي النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر قام أو. كابيباي ون. يسين وي. سولمازير وبعدها أو. ايركانلي، بزيارة جمال جورسيل وتناقشوا معه محاولين إقناعه بضرورة عدم دعم حزب الشعب الجمهوري وعدم الاستعجال بدعوة المجلس التأسيسي والمحافظة على وحدة مجلس الوحدة الوطنية. إلا أن جهودهم ذهبت هباء. فقد كان الاتفاق بين عصمت اينونو وجمال جورسيل بسيطاً وواضحاً: « تقدمون لنا انتخابات برلمانية بأسرع وقت ممكن، ونحن نقدم لكم منصب رئاسة الجمهورية ». والتزم جمال جورسيل بهذا الاتفاق حرفياً. حتى أنه منذ 31 تشرين الأول/أوكتوبر أقدم الأخير على تكليف ت. فيضي أوغلو، أحد المقربين من عصمت اينونو، بإعداد مشروع المجلس التأسيسي خلال فترة لا تتجاوز العشرين يوماً (206، ص452).

ويتضح لنا من الاتفاقية الأخيرة، التي جاءت قبل إبعاد الراديكاليين كيف كان الجو متوتراً في جلسة مجلس الوحدة الوطنية المنعقدة في 9 تشرين الثاني / نوفمبر. إذ تابع الراديكاليون نقدهم الحاد للأحزاب السياسية، وأصروا على توضيح طبيعة ومهام المجلس التأسيسي، بحيث لا يصبح كناطق رسمي باسم حزب الشعب الجمهوري (206، 465-488).

في الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني /نوفمبر توصل الجنرالات من داخل المجلس وخارجه إلى اتفاق بضرورة إبعاد الراديكاليين من المجلس. وفي 9 تشرين الثاني /نوفمبر خلال لقاء بين جمال جورسيل وجمال مادان أوغلو، برزت فكرة اعتقال سبعة من الراديكاليين وزجهم في أحد سجون أرضروم. وأخذ مادان أوغلو على عاتقه الاعداد لهذه العملية. ولاحقاً أصبح عدد المستهدفين أربعة عشر.

في فجر 13 تشرين الثاني /نوفمبر وزعت رسالة على 14 عضواً من المجلس، حملت توقيع جمال جورسيل، ورد فيها خبر مفاده أن رئاسة الحكومة اتخذت قراراً بحل مجلس الوحدة الوطنية، وأنه تم تسريح هذا الضابط (العضو في المجلس)، الذي وجهت إليه الرسالة، من الجيش. وتبين أنه تم قطع الخطوط الهاتفية لمنازل هؤلاء الأربعة عشر ضابطاً، وأنهم جميعاً كانوا تحت حراسة مشددة. أراد جمال جورسيل استغلال هذا الأمر وتحقيق توجهاته في التخلص من مجلس الوحدة الوطنية. إلا أن الأعضاء «المخلصين» في المجلس ـ جمال مادان أوغلو وأو. ككسال وسواهما عارضوا هذا الحل، حتى أن حزب الشعب الجمهوري اعتبر أنه من الأفضل المحافظة على الجزء المتبقي من مجلس الوحدة الوطنية، لكي يجد من يُعتمد عليه في تشكيل المجلس التأسيسي وتصديق قرارات محكمة جزيرة ياصي آضا. نتيجة لذلك صرح جمال جورسيل في تصريح بثته الاذاعة في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، قائلاً: إنه «وبطلب من القوات المسلحة وأعضاء مجلس الوحدة الوطنية يحل هذا المجلس لأن نشاطاته أصبحت تشكل خطراً على المصالح العليا للدولة». وفي نفس التصريح عين 23 عضواً لمجلس الوحدة الوطنية الجديد، الذي «سيعمل باسم الأمة على تحمل المسؤوليات التشريعية».

لم يتناول جمال جورسيل في مؤتمره الصحفي بالتفصيل أنشطة «الـ 14 عضواً»، لكنه أكد على: «أننا منذ البداية وعدنا بإقامة نظام ديمقراطي، ونحن عند وعدنا، وسنزيل كل عقبة تقف في هذا الطريق». إلا أنه وفي رسالة إلى الجيش أشار جورسيل إلى أنه «ظهرت عند بعض

أعضاء المجلس أفكار تخريبية عصيانية، وبعضهم قرروا البقاء في السلطة وإقامة ديكتاتورية عسكرية ..... تجول هؤلاء الأعضاء في البلاد، وأعطوا تصريحات غريبة وعقدوا صلات مع بعض التنظيمات ومع عسكريين شباب وممثلين للقيادة وكانوا يعدون لأعمال ما » (197، ص154، 206، ص504-505).

اعتقل جميع الـ 14 عضواً وسرحوا من الجيش في أنقرة في ظروف قاسية، واستمر هذا الاعتقال عدة أيام. زُجَّ أو. ايركانلي مؤقتاً في السجن في منطقة أرضروم، لأنه بعد اعتقاله حدثت اضطرابات في اللواء المدرع الثالث، حيث كان يخدم (197، ص169-177، 208، ص14). وفي تشرين الثاني/نوفمبر وُزع الأربعة عشر راديكالياً كمستشارين دبلوماسيين في بلدان مختلفة[32].

اتخذت مجموعة الجنرالات في مجلس الوحدة الوطنية، بعد هذا الانقلاب، وبالاتفاق مع حزب الشعب الجمهوري، إجراءات حاسمة لتوطيد مواقعها في الجيش، فعينت شخصيات موالية لها في المناصب القيادية. تم الاعداد والقيام بعملية إبعاد الأربعة عشر عضواً من مجلس الوحدة الوطنية بمساعدة تلك الشخصيات الموالية وذلك باستخدام جميع وسائل الحيطة والحذر من احتمالات ردات الفعل من قبل الجيش. بعد إبعاد هؤلاء من صفوف الضباط نفذت تنقلات عديدة بهدف تحييد مناصري الراديكاليين. وفي هذه الاجراءات، كان أكثر المساهمين نشاطاً هم ضباط القوى الجوية، حيث كان لحزب الشعب الجمهوري قاعدة متينة فيها.

يعبر أو. ايركانلي ود. سيحان في مذكراتهما عن الامتعاض بخصوص القسوة والتعامل الوضيع الذي تعرض له الراديكاليون، أثناء الاعتقال أو الوضع تحت الحراسة. ونحن لا نجد غرابة في ذلك: فهنا لم تظهر المزاحمة والتنافس بين الضباط بالقدر الذي ظهر فيه خوف النخبة الحاكمة على فقدان مواقعها ومصالحها، التي ألغاها الراديكاليون، كما حاولت أن يدفع الأخيرون ثمن الخوف والتحفز الذي ولدوه بعد 27 أيار/مايو في نفوس

الشرائح الحاكمة. إلا أن هذا الخوف بالذات هو الذي أعاقهم عن التخلص من الراديكاليين بصورة أكثر حسماً.

والراديكاليون الذين وُجدوا في مجلس الوحدة الوطنية في مرحلة الصراع من أجل تنفيذ خططهم، لم يعيروا الاهتمام اللازم والدائم لتوطيد مواقعهم في الجيش، وحتى أنهم لم يكونوا يملكون إمكانيات كبيرة لتحقيق ذلك. كما أن استعجالهم في تنفيذ انقلاب 27 أيار/مايو وكامل نشاطاتهم بعد الانقلاب وضع بصماته طويلاً لا على الجيش فحسب بل وعلى المجتمع كاملاً.

لم يؤد إبعاد الراديكاليين إلى إحداث وضع مستقر في مجلس الوحدة الوطنية فحسب، بل أدى إلى حدوث سخط كبير في الجيش. وأصبحت سمعة مجلس الوحدة الوطنية مهتزة، وبعد 13 تشرين الثاني/نوفمبر أصبح عبارة عن هيئة لا عمل لها سوى التصديق على قرارات مجموعة الجنرالات. وعلى التوازي مع ذلك، ساد صفوف الضباط شعور من اليأس وعدم الرضا، من جراء إبعاد الراديكاليين عن المجلس. فإذا كان المجلس حتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر هو الهيئة القيادية، التي كان الجيش ينتظر منها الأفعال، فإن الوضع قد تغير الآن. وفي الجيش بدأت تظهر مختلف أنواع التيارات السياسية المتعارضة فيما بينها. وتوقف الجيش عن انتظار أي فعل من مجلس الوحدة الوطنية، وباشر يشارك في الحركة. بدأ الجيش يتسيس.

يمكننا تمييز عدة اتجاهات في هذه المرحلة. دخل في عداد الاتجاه الأول، بعد إبعاد الراديكاليين، أعضاء مجلس الوحدة الوطنية الذين وقفوا ضد مجموعة الجنرالات قليلة العدد (جورسيل، مادان أوغلو وسواهما). تشكل هذا الاتجاه في المجلس من الطيارين بشكل رئيسي.

وهنا يطرح سؤال مفاده، لماذا وقفت «مجموعة الطيارين» في وجه مجموعة الجنرالات مع العلم أنها صارعت بعنف ضد الراديكاليين. والأمر هنا يكمن في حقيقة أن الجنرالات الذين أصبحوا بعد 13 تشرين الثاني/نوفمبر المالكين الفعليين للمجلس والذين ركزوا في أيديهم سلطات

كبيرة، بدأوا يفكون ارتباطهم بحزب الشعب الجمهوري، الذي كانت « مجموعة الطيارين » على علاقة وطيدة به. فالجنرالات الذين نسجوا، بعد انقلاب 27 أيار/مايو، علاقات وثيقة مع عصمت اينونو، كانوا دائماً يشعرون بقوة قبضته المسدلة عليهم، ويضيقون ذرعاً من ارتباطهم بحزبه وبالوعود التي ربطتهم بهذا الحزب. فجمال جورسيل، في البداية، كان بحاجة ماسة لنصائح عصمت اينونو، ولاحقاً أخذ يحاول التخلص منه. ففي مجرى مناقشة مبادىء القانون التي تخص الأحزاب في مجلس الوحدة الوطنية، اقترح أحدهم الاستفسار عن رأي اينونو، الأمر الذي جعل جورسيل ينفجر قائلاً: « مللنا من اينونو هذا! أربعون عاماً ونحن نسير خلفه. كفى، الآن سوف نقوم بأنفسنا بإدارة الدولة. ليجلس الباشا في بيته وعليه أن لا يتدخل في شؤوننا. وأنتم لن تكونوا أدوات في يد حزب الشعب الجمهوري! ». مرة أخرى، وأثناء مناقشة مسألة الانتخابات القادمة في مجلس الوحدة الوطنية، قال جورسيل: « ينتظر عصمت باشا الانتخابات كالعريس الذي يريد الدخول إلى عروسه في الليلة الأولى .... في الوقت الذي ما زال مجهولاً فيه من سيدخل إلى العروس » (197، ص300-301). كان جمال جورسيل يعلم أنه يوجد في المجلس أعضاء يتلقون تعليماتهم من حزب الشعب الجمهوري، ويسعون إلى توجيه نشاطاته في الاتجاه الملائم لذلك الحزب. ومن وقت إلى آخر كان جورسيل يرى في عصمت اينونو المنافس الفعلي له. وآخذين هذا الواقع بعين الاعتبار، يمكننا القول أن الطيارين ـ أعضاء المجلس بدؤوا يشعرون بوضعهم الذي يفتقد إلى التحديد، وأدركوا أنهم كانوا وسيبقون أحجار شطرنج في اللعبة السياسية. بعد 13 تشرين الثاني/نوفمبر بدأوا يخشون من الاضطهاد، وأخذوا يبحثون عن دعم لهم في الجيش.

تشكل الاتجاه الثاني من الضباط الذين ساهموا بفاعلية في الاعداد للانقلاب، لكنهم ولأسباب مختلفة لم يدخلوا في عداد مجلس الوحدة الوطنية وأصبحوا بعد 27 أيار/مايو في الصف الثاني. دخل في عداد هذا الاتجاه ح. منيتش، المقرب من « مجموعة الطيارين » في المجلس، وكان

يقودهم إلى درجة ما د. سيحان، المقرب من الراديكاليين والذي كان يعد الملهم للعديد منهم، ن. حازروسواهم. وكما نرى، فقد تجمع هنا أناس مختلفون، بعضهم دعم المحافظين وبعضهم دعم الراديكاليين. ساهم كل من ح. منيتش وف. قيوفينتورك مساهمة فعالة في أحداث 13 تشرين الثاني /نوفمبر، لدرجة أنهم اعتبروا ف. قيوفينتورك المسؤول الرئيس لهم في اسطانبول. أما ط. آيدمر فبعد عودته من كوريا، لم ينضم إلى الراديكاليين، ولأنه كان يدير الكلية العسكرية أدخل في عملية 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، على الرغم من أنه لم يشارك فيها. وحّد هؤلاء الناس مع الاتجاه الأول الخشية من تضخم قوة مجموعة الجنرالات في مجلس الوحدة الوطنية، واحتمال إقدامها على ملاحقة بعض الضباط الآخرين، وأيضاً الغطرسة السياسية المتولدة عندهم قبل الانقلاب، التي لم تحصل على ثمن لها بعده.

الاتجاه الثالث عبر عنه مناصرو الراديكاليين في المجلس (لنطلق عليهم لقب الراديكاليين الجدد) - الموجة الجديدة من الضباط النشيطين سياسياً، الذين دعموا الراديكاليين ورأوا في الاجراءات التي اتخذت ضدهم في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، أنها إجراءات تعسفية، لذا باشروا بتشكيل تكتلات سياسية في الجيش. كان هؤلاء الضباط حانقين من حقيقة أن مجلس الوحدة الوطنية الذي صادق على الدستور المؤقت الذي يضمن استمرار تركيبة المجلس، قام هو بذاته بخرق الدستور بطرده للراديكاليين.

على أساس هذه التيارات ولد في الجيش التركي تنظيم سياسي جديد هو اتحاد القوات المسلحة. في البداية أُسس «اتحاد الدفاع»، القائم بين التيارين الأول والثاني ضد مجموعة الجنرالات في المجلس. دخل في عداد هذا الاتحاد «مجموعة الطيارين» في المجلس وط. آيدمر ون. أونصالان وس. عطاكان وح. منيتش ون. حازروش. ايكلين وسواهم. هؤلاء جميعاً وضعوا أساس التنظيم، الذي حولوا باسمه إلى «اتحاد القوات المسلحة». وجذب هذا الاتحاد إلى صفوفه قائد فرقة في اسطانبول، يدعى ف. قيوفينتورك، الذي سرعان ما شكل من ضباط الجيش الأول مجموعة في

اسطانبول، أطلقت على نفسها ذات التسمية. أثناء ذلك، يؤكد كل من د. سيحان وف. قيوفينتورك على أن المبادرة الأولى انطلقت من « مجموعة الطيارين » في المجلس (274، ص135-137). أما آيدمر فصور الموضوع بصورة أخرى. حيث يؤكد الأخير على أن المبادرة كان هو صاحبها وبعض ضباط أنقرة وعلى أن اتحاد القوات المسلحة كان قد شُكِّلَ « للحيلولة دون حدوث حرب داخلية في الجيش وتحريره من تأثير مجلس الوحدة الوطنية الغارق في الشقاق » (284، ص90). في حقيقة الأمر، ساهم هذا التنظيم الجديد في تسييس الجيش وإدخال صراع الكتل إليه.

تميز التنظيم الجديد بخصلتين: الأولى، سرعة تغلغله في الجيش، إذ أصبح ينمو كالفطر. ولذلك كانت أسباب عدة. قبل كل شيء، استخدام مؤسسيه ط. آيدمر وح. منيتش لقوة شخصيتهما وتأثيرهما في جناح الضباط، الأمر الذي جعلهما يلتقطان أعضاءً جدداً بسهولة. فالعديد من الضباط آنئذٍ وتحت تأثير انقلاب 27 أيار/مايو سعوا للانضمام إلى النشاط السياسي وإيجاد أنفسهم فيه. إلا أن السبب الرئيس كان في خيبة أمل أوساط الضباط من نتائج الانقلاب. في الحقيقة، أدت القوانين التي اتخذت بعده إلى تحسين الأوضاع المادية للضباط، وأمنت لهم سهولة الحصول على قروض إضافية وتأمين اجتماعي.إلا أن خيبة الأمل أتت من النتائج السياسية لحركة 27 أيار/مايو. بكلمات أخرى، عملت أفكار العديد من الضباط بذلك الاتجاه الذي كانت تعمل فيه مجموعة الراديكاليين في مجلس الوحدة الوطنية. وفي التنظيم الجديد استطاع الضباط رؤية إمكانية تحقيق تطلعاتهم، الأمر الذي أمن لـ "اتحاد القوات المسلحة" شعبية واسعة.

أما الخصلة الثانية فكانت مرتبطة ببناء « اتحاد القوات المسلحة ». حيث أدى الفشل في نشاطات مجلس الوحدة الوطنية إلى ولادة خيبات أمل من التنظيمات المعتمدة على "المبادرة" (التي تعمل دون قيادة واضحة). تحدث العديد من الضباط قائلين إن هذا يناقض طبيعة الجيش ذاته، المؤسسة على التراتبية الدقيقة. في المبادىء الرئيسة لـ « اتحاد

القوات المسلحة». وبهذا الصدد نجد إشارة تقول: «على كل ضابط عضو في الاتحاد واجب مراقبة مرؤوسيه في تنفيذهم لأوامره فقط، وأن لا يجعلهم يخضعون لأي تأثير سياسي من خارج الجيش» (284، ص90).

هناك احتمال كبير أن تكون هذه المبادىء مشكلة تحت تأثير الجنرالات، الذين رغم التسييس الكبير للجيش وانتشار العطف على الراديكاليين فيه وأفكارهم فيه، كان من الطبيعي أن يعتبروا الامساك بالجيش وجعله تحت مراقبتهم وعدم السماح «بالتأثير السياسي عليه من الخارج» هي من الضرورات القصوى.

ونظراً لما ورد آنفاً أصبح اتحاد القوات المسلحة يتحرك حسب مبدأ التراتبية في القيادة. وكان أول جنرال جرت استمالته إلى اتحاد القوات المسلحة (عن طريق ح. منيتش) هو قائد القوات الجوية عرفان طانسيل، الذي وقف بحزم مع فصل الجيش عن مجلس الوحدة الوطنية.

من الطبيعي أن تستقبل مجموعة الجنرالات في المجلس نبأ تأسيس اتحاد القوات المسلحة، بحذر وتخوف، لاسيما أن التنظيم الجديد سرعان ما أرسى جذوره في أوساط الضباط. في حزيران/يونيو عام 1961 حصل أول نزاع بين مجلس الوحدة الوطنية واتحاد القوات المسلحة. وكان سبب هذا النزاع هو إقدام رئاسة المجلس على اتخاذ إجراءات ضد التنظيم الجديد، إذ أعدت بتاريخ 3-2 حزيران/يونيو جدولاً بأسماء أعضاء الاتحاد لتسريحهم تدريجياً من الجيش.

ابتدأوا بعرفان طانسيل، باقتراح قدمه جنرال الجيش جودت صوناي، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان. يقضي هذا الاقتراح تسريح الأول من الجيش. ورداً على ذلك، أعلن اتحاد القوات المسلحة رفع درجة استعداد الوحدات المسلحة المتمركزة في أنقرة الموالية له ووجه إنذاراً في 6 حزيران/يونيو إلى رئاسة هيئة الأركان ورئيس مجلس الوحدة الوطنية جمال جورسيل. تضمن المطالب التالية:

أ) إعادة الجنرال عرفان طانسيل إلى منصب قائد القوى الجوية.

ج) عزل م. الان كوش عن منصب وزير الدفاع الوطني، وتسريح قائد القوات البرية الجنرال جلال ألكوش، وقائد الجيش الثاني الجنرال ش. ايلتر وقائد القوات البحرية الأدميرال ز. أوزبيك.

د) تسريح الضباط الطيارين الذين يقفون ضد حركتنا، وذلك حسب جدول وضعه قائد القوات الجوية.

هـ) عزل الجنرال جمال مادان اوغلو عن منصب الحاكم العرفي في أنقرة، والعقيد أي. كمسال عن منصب قائد فوج الحراسة، وإعادته لممارسة مهامه كعضو في مجلس الوحدة الوطنية.

و) عدم تدخل أعضاء مجلس الوحدة الوطنية في التعيين او النقل أو التسريح في الجيش

ز) عدم القيام بإخراج اي عضو من تركيبة المجلس أو إحالته على المعاش في المستقبل ([illegible]).

انعقدت جلسة ... لدراسة هذه المطالبات. في هذا الوقت ولساعات عدة كانت طائرات السلاح الجوي تحوم فوق أنقرة خارقة ولعدة مرات جدار الصوت. نتيجة لذلك تمت المصادقة على جميع هذه الشروط، كما تم تنفيذها دون نقاش.

يفسر هذا الانتصار انطلاقاً من وحدة التيارات الثلاثة المعارضة لمجلس الوحدة الوطنية، والتي اتحدت في اتحاد القوات المسلحة، وأصبحت قوة ضاربة لم تستطع مجموعة الجنرالات تجنبها. وكانت تلك الحقيقة هامة، التي تقول أن قيادة الجيش الجديدة، والتي عينها المجلس، والتي رأت نفسها واقعة في صراع جديد، أخذت تنحو منحى الاستقلالية في السيطرة التامة على الجيش. وأخذت حاجة زعامة المجلس تزداد إلى استشارة جودت صوناي الذي عين في منصب رئيس الأركان بعد التسريحات الأخيرة. فبعد ان استمالوه إلى عملية ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر، أصبح يدعى إلى اجتماعات المجلس كممثل للجيش. وهذا مؤشر على ضعف سيطرة المجلس على الجيش، الأمر الذي أدى إلى توطيد التوجهات الاستقلالية لدى قادة الجيش الجدد.

أي جناح من أجنحة المعارضة لعب الدور الأكبر في الأحداث المتعلقة بالانذار الأخير؟ جواباً على هذا السؤال، هناك وجهات نظر عدة. يؤكد ط. آيدمر على أن المبادرة الرئيسة في تشكيل الاتحاد وتوجيه الانذار تعود إلى التيار الثاني، الذي أطلق عليه تسمية «عصبة العقداء». ويكتب بهذا الصدد قائلاً: «أصبح زملائي القدماء بالفكر الآن يسيطرون على كل شيء في تركيا. وجهنا إنذاراً إلى المجلس، وكنت أنا الذي صغتهُ» (284، ص92). أما المستشرق الأمريكي جورج هوريفيتس فيشير إلى أن المبادر والقوة الرئيسة في هذا الانذار كان هو المجلس العسكري الأعلى، لا عصبة العقداء - ذلك المجلس الذي تشكل في سنوات الجمهورية الأولى[32]، حيث دخل في عداده رئيس هيئة الأركان ونائبه وقادة صنوف القوات المسلحة، وقادة الجيوش ووزير الدفاع ورئيس الوزراء (361، ص219-220).

لا يشير ط. آيدمر إلى جوانب هامة من اللعبة السياسية. فقد لعبت «عصبة العقداء» والراديكاليون الجدد في الواقع دوراً كبيراً في الأحداث التي دارت حول الانذار، إلا أنهم لم يكونوا الوحيدين، إذ أمنت قيادة الجيش نجاح هذا الانذار، لاسيما عرفان طانسيل. أما جودت صوناي فكان في هذه المرحلة يبدو كأنه يقف على الحياد، إلا أنه في حقيقة الأمر كان من أشد الداعمين لاتحاد القوات المسلحة. وهنا يبدو أن جورج هوريفيتس محق، لكن تأكيداته غير دقيقة. ويكفي أن نتمعن في البند الثاني للانذار، لكي نرى أنه كان موجهاً ضد عدد مهم من أعضاء المجلس العسكري الأعلى، الذين وقفوا في صف مجلس الوحدة الوطنية. في مثل هذه الظروف لم يتمكن المجلس العسكري الأعلى أن يعمل في وحدة متكاملة. وأخيراً، كانت «مجموعة الطيارين» مهتمة في توجيه ضربة إلى زعامة مجلس الوحدة الوطنية. ويوضح لنا البند السادس من الانذار، أنها كانت تسعى لتوطيد أوضاعها. وبشكل عام يرينا مضمون الانذار أن جميع القوى التي عارضت مجموعة الجنرالات في المجلس، ساهمت بهذه الطريقة أو تلك في الانذار، وتوصلت إلى تحقيق بعض من أهدافها.

إلا أن اللوحة لم تكن مكتملة، إذا أقدمنا على إهمال تلك القوة التي كانت تلعب دوراً هاماً في جميع مراحل الصراع السياسي قبل انقلاب 27 أيار/مايو وبعده. لهذا لو عدنا إلى إعادة ترتيب الأحداث سوف نتحول إلى البحث عن دور حزب الشعب الجمهوري في أحداث مطلع حزيران. فدون أدنى مجال للشك، كانت قيادة هذا الحزب تتحسس مساعي مجموعة الجنرالات في المجلس الداعية للتخلص منه ومن ظلاله، لذا كانت في حالة استنفار دائم. ففكرة تشكيل تنظيم في الجيش يقف في وجه مجلس الوحدة الوطنية، إن لم تكن من بنات أفكار قيادة الحزب، فإنها على أحسن حال كانت من الأفكار التي يرحب بها. ولا يجوز أن ننسى أنه في مواقع اتحاد القوات المسلحة الهامة تربع الطيارون ـ أعضاء المجلس وح. منتيش ـ أنصار حزب الشعب الجمهوري في الجيش. فهذا الحزب باشر، كما كان في السابق، التأثير في الجيش والعمل من داخله، حسب المبدأ القائل والمجرّب « فرِّقْ تَسُدْ ».

وبين هذا وذاك لم يكن حزب الشعب الجمهوري الذي ساهم في تشكيل اتحاد القوات المسلحة، لم يكن على علم بجميع جوانب نشاطاته، لأنه في هذا الاتحاد توحدت تيارات مختلفة. على أية حال، توقف ط. آيدمر وأصدقاؤه عن إعلام عصمت اينونو عن توجهاتهم ونشاطاتهم. لهذا يصبح د. سيحان محقاً عندما يقول: إن « إنذار 6 حزيران/يونيو استدعى استنفاراً واضطراباً في دوائر حزب الشعب الجمهوري » (274، ص142).

فقيادة حزب الشعب الجمهوري التي كانت في هذه المرحلة تدرس جميع الأحداث من خلال الانتخابات القادمة، بدأت تشك في ظهور راديكاليين جدد في الأفق السياسي، الذين سوف يرغبون في التمسك بالسلطة وإعاقة الانتخابات (كانت هذه الظنون بعيدة عن الحقيقة). وفي مجرى هذا النوع من التحليل، أخذت قيادة الحزب تنشط بحماس لمعرفة أسماء نشطاء اتحاد القوات المسلحة وخططهم المستقبلية. واستمر هذا النشاط فيما بين حزيران/يونيو وآب/ أغسطس. وفي 30 آب/أغسطس عقد لقاء بين عصمت اينونو (بناءً على طلبه) مع رئيس

هيئة الأركان جودت صوناي، بقي مضمونه سراً. لكن الحديث على الأغلب دار عن التوجه العام لنشاطات اتحاد القوات المسلحة. كان هذا هو اللقاء الأول بين شخصيتين، تعرضتا في حديثهما لمشكلات البلاد. وعصمت اينونو. كما يشير د. سيحان. استطاع أن يخضع جودت صوناي لتأثيره وسطوته.

أخبر جودت صوناي «المجلس الأعلى» لاتحاد القوات المسلحة الذي كان مشكلاً في ذلك الوقت بمضمون اللقاء، الأمر الذي أثار جدلاً حول التوجهات المستقبلية. وفي مجرى هذا الجدل، حدث صدام بين مجموعتين ـ «مناصري حزب الشعب الجمهوري» و«الراغبين في تحقيق أهداف وتوجهات الاتحاد». ونتيجة لذلك زاد الاختلاف بين المجموعتين، وكان أنصار حزب الشعب الجمهوري القوة الأكبر (274، ص142). بكلمات أخرى، أبدى عصمت اينونو ضغطاً على اتحاد القوات المسلحة عبر صوناي، وذلك بهدف القضاء على أية محاولات تنحو إلى إعاقة الاعداد للانتخابات البرلمانية. فإذا كانت اجتماعات مستهل حزيران/يونيو قد وحدت جزءاً من القيادة العسكرية وجميع التيارات في اتحاد القوات المسلحة، ضد مجلس الوحدة الوطنية، على الرغم من أنهم كانوا يسيرون بأهداف مختلفة، فإنهم الآن في الاتحاد أصبحوا عبارة عن قوى مختلفة، تذكرنا باللوحة التي كان عليها مجلس الوحدة الوطنية قبل 13 تشرين الثاني/ نوفمبر. فالجنرالات والضباط المتكتلون حولهم في الاتحاد ساروا خلف عصمت اينونو والانتخابات البرلمانية، حيث توحدوا مع الجزء المتبقي من المجلس، الذي برضاه أو بدونه، سار على هذا الطريق. في مثل هذه الظروف وفي هذه المرحلة لم تمتلك المعارضة الجديدة لحزب الشعب الجمهوري (وللأحزاب البرجوازية عامة) بممثلها «عصبة العقداء» والراديكاليين الجدد، لم تمتلك الدرجة الكافية من التنظيم والخبرة والمهارة السياسية لكي تقف ضد هذه القوى، التي يمثلها الجنرالات وحزب الشعب الجمهوري بنجاح، ولم تستطع إعاقة الاعداد للانتخابات البرلمانية ولا استلام السلطة.

في الظروف التي تم فيها إبعاد الراديكاليين عن مجلس الوحدة الوطنية، والتي كانت فيها المعارضة الجديدة تحاول إبراز ذاتها، كانت تجري هناك محاولات جادة لنقل السلطة إلى المؤسسات الديمقراطية البرجوازية. في 15 كانون الأول/ديسمبر 1960 نشر القانون رقم 157 القاضي بحل مجلس الوحدة الوطنية ومجلس المثلين، الذي كان يقوم رئيس الحكومة بتعيين جُل أعضائه، أما البقية منهم فكانوا يعينون من منطلقات فئوية (474، 15/12/1960، رقم 10681، ص2757)[34]. باشر المجلس التأسيسي عمله في 16 كانون الثاني/يناير من عام 1961. ولم تذهب مساعي حزب الشعب الجمهوري هدراً: حصل هذا الحزب ومناصروه على 200 مقعد في مجلس الممثلين من أصل 273.

كانت المهمة الرئيسة للمجلس التأسيسي هي سَنْ دستور جديد. وكان أول مشروع لهذا الدستور من صنع مجموعة من بروفيسورات اسطانبول بقيادة ص. س. أونار، التي حصلت على تسمية «لجنة اسطانبول» أو «لجنة أونار». أنجزت أعمال هذه اللجنة تحت تأثير القيادة العسكرية، لاسيما الراديكاليين، الذين كانوا على صلة وطيدة بها، الأمر الذي انعكس على المشروع الذي قدمته اللجنة. فحسب هذا المشروع كان يفترض أن ينتخب الناخبون ثلث أعضاء المجلس التأسيسي الأعلى فقط، أما الثلثان الباقيان فيعينان من قبل مختلف مؤسسات النظام. وكان نشاط الأحزاب في المجالات الحكومية والاقتصادية محدداً بهيئات مثل «مجلس الاقتصاد الوطني» و«البنك القومي التركي». وبشكل عام كان المشروع يحمل شعوراً عدائياً للأحزاب السياسية، وحاول أن يحد من تأثيرها. وهكذا تم توسيع صلاحيات المجلس الملي الأعلى للبرلمان بالمقارنة مع المجلس الأدنى المنتخب، كما قلصت الصلة بين رئيس الوزراء والوزراء والأحزاب التي ينتسبون إليها (281، ص61-65، 379، ص55-56).

إلا أن العمل لانجاز مشروع الدستور استمر في مجلس المثلين، وتم تشكيل لجنة أخرى تحت رئاسة البروفيسور أنور ضياء كارال (لجنة ضياء كارال)، كانت واقعة تحت تأثير حزب الشعب الجمهوري (كالمجلس

بأكمله). قامت هذه اللجنة بالقضاء على كل ما تمخض عن «لجنة أونار». وبشكل عام أصبحت عملية الاعداد لمشروع الدستور بقبضة حزب الشعب الجمهوري. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ومنذ المؤتمر الرابع عشر لحزب الشعب الجمهوري، ظهرت توجهات لخلق نهج جديد للحزب، الذي أقر «بياناً عن الأهداف المستقبلية»، يأخذ بعين الاعتبار تغيير دستور عام 1924، أما توجهاته الأخرى فتتلخص في: توسيع الحقوق والحريات، بما فيها حرية الكلمة، تشكيل تجمعات، نقابات، إقامة محكمة دستورية، اختيار رئيس جمهورية غير حزبي، رفع مستوى سيطرة المجلس على السلطة التنفيذية، تشكيل مجلس آخر ضمن المجلس وذلك «لخلق انسجام وتوازن في الهيئة الدستورية»، وتشكيل مجلس القضاء الأعلى. وفي هذا المؤتمر، أعير انتباه مركز إلى «المسائل الاجتماعية، حقوق العمال، الحقوق الديمقراطية» (159، ص316-318، 223، ص163-164).

استطاع حزب الشعب الجمهوري أن يعكس جميع ما نوقش من قبل المؤتمر حول التغييرات في مشروع الدستور الجديد. وفي 9 تموز/يوليو 1961 جرى تصويت حول هذا المشروع. فمن بين 10282 ألفاً ممن صوتوا، صوت 6348 ألفاً لصالح المشروع و3934 ألفاً ضده.

اختلف دستور 1961 بشكل جوهري عن دستور عام 1924. أما الاختلاف المبدئي فكان في تعميق مبادىء الدولة البرجوازية، التي وضع أسسها أتاتورك ـ نظام تعددي، مجموعة من المؤسسات السياسية البرجوازية، توسيع الحريات الديمقراطية البرجوازية. كما أدخلت إلى الدستور قوانين تحذر من خرق الحريات المسموح بها في الأحزاب الديمقراطية.

يؤسس دستور 1961 مشروعية انقلاب 27 أيار/مايو. وفي فصل جديد عن حقوق وواجبات المواطن تضمّن عدم التدخل في الحياة الشخصية وبالمسكن وبسرية المراسلات، وحرية التنقلات وحرية الشرف والعقيدة، وبمؤسسات التعليم الدينية، ومنع استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، وحرية الصحافة وإصدار مطبوعات دورية وكتب ونشرات، وحرية

الاجتماعات والدعاية وتشكيل تجمعات وحلقات، وحرية التوجه إلى المحاكم (250، ص61-70).

أما الفصل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية فألزم الدولة بمهمة تحقيق عدد من الاجراءات الاجتماعية ـ الاقتصادية، كرفع سوية الانتاج في القطاع الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين غير المالكين ومحدودي الملكيات، تأميم المؤسسات الخاصة ذات الأهمية القومية العامة،تخطيط التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والثقافي في البلاد ومراقبة القطاع الخاص، حماية العمال بما فيهم النساء والأطفال والمراهقين، ومكافحة البطالة. كما ضمن الدستور الحق في تشكيل النقابات للعمال وسواهم وحق العمال في الدخول في اتفاقيات تعاونية وحق التظاهر والاضراب، ومسؤولية الدولة عن تشكيل مؤسسات تعليمية ديمقراطية وعن تطوير نظام التعاونيات (250، ص70-76). كانت جميع هذه الأوضاع تدخل لأول مرة في الدستور التركي.

وأتى الفصل المخصص للحقوق والواجبات السياسية ليتضمن مبادىء جديدة تخص حرية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية المساهمة فيها: «تعتبر الأحزاب السياسية عنصراً لا يتجزأ من الحياة السياسية الديمقراطية». لكن يجب أن لا يسمح بتشكيل أحزاب تتضمن برامجها وخططها خرقاً لمبادىء الدولة البرجوازية، أو أن تعبر عن مصالح الأقلية الكردية (250، ص76-79).

أما الفصل المتعلق بالهيئات التشريعية فيدخل مجلساً آخر يدعى مجلس الشيوخ ويحدد فيه نظامه الأساسي. يصبح أعضاء مجلس الوحدة الوطنية أعضاءً مدى الحياة في مجلس الشيوخ (وهم أولئك المدرجين في القانون رقم 157 تاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر عام 1960). كما ذكر بالتفصيل نظام عمل اللجان الانتخابية، وطرق تقديم مشاريع القوانين، ومناقشتها وتصديقها، وكيفية مناقشة وإقرار ميزانية الدولة.

في فصل الهيئات التنفيذية، عرف نظام انتخاب الرئيس، الذي روعي بأن لا يكون حزبياً. كما تم التطرق بالتفصيل وبدقة متناهية إلى مختلف

الأوضاع، على سبيل المثال مسألة طرح الثقة بالحكومة، انتخابات غير دورية ... إلخ. ووسعت صلاحيات رئيس هيئة أركان الجيش. وتم تشكيل مجلس أمن قومي، دخل في عداده وزراء اختصاصيون ورئيس هيئة الأركان وقادة صنوف القوات المسلحة، وروعي أن يرأس هذا المجلس رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الوزراء في حال غيابه بتقديم اقتراحات تساعد على تنفيذ القرارات والتوجهات في مجال الأمن القومي.

دخل في عداد الدستور مواد تحدد أوضاع الجامعات ودرجة استقلاليتها، والاذاعة والتلفزة ووكالات الأنباء. كما تم تحديد أوضاع الاتحادات النقابية.

أما الفصل المتعلق بالمالية والاقتصاد، فكان فصلاً جديداً على الدستور. تضمن مواداً تتعلق بميزانية الدولة، كيفية مراقبة المجلس لأعمال مؤسسات الدولة الاقتصادية، خطط التطوير، دور ومسؤولية هيئة تخطيط الدولة، مراقبة الدولة وسيطرتها على اكتشاف واستخراج الثروات الباطنية، مسؤوليات الدولة في الحفاظ على الغابات وحمايتها (250، ص115-81).

وأخذت مواد الدستور المتعلقة بالقضاء والقضاة والمحاكم، شكلاً أكثر تفصيلاً. كما كانت هناك مواد تتعلق بالقضاء العسكري، ومحاكم النقض ومجلس القضاء الأعلى ومسؤولياته، ومجلس الدولة ومحكمة النقض العسكرية. وحُدد نظام تشكيل المحكمة الدستورية التأسيسية وأسلوب عملها ومسؤولياتها (250، ص115-132).

تضمن الدستور عشر مواد مؤقتة، تحدد نظام الانتخابات البرلمانية الأولى بعد انقلاب 27 أيار/مايو ودعوة المجلس الجديد. وتشير المادة المؤقتة الرابعة إلى أنه مع دعوة المجلس للانعقاد وبعد الانتخابات تنتهي صلاحيات المجلس التأسيسي ومجلس الوحدة الوطنية ومجلس الممثلين، وتعتبر جميعها بحكم المنحلة. كما حددت المواد المؤقتة مبادىء انتخاب أول رئيس للجمهورية بعد الانقلاب، وتشكيل مجلس الوزراء وسواه من الهيئات المقررة في الدستور (250، ص135-138).

بشكل عام، عكس دستور 1961 بعض جوانب التغيرات الايجابية الناضجة في النظام الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في تركيا التي تعتبر من الدول النامية السائرة على الطريق الرأسمالي. أملى هذا التطور ضرورة تبيان وحل العديد من المسائل الاجتماعية - الاقتصادية، والاعتراف ببعض حقوق الطبقة العاملة. وأدخلت المواد المتعلقة بهذه الحقوق لا لأن النخبة العسكرية ونخبة حزب الشعب الجمهوري البرجوازية كانتا تكنان عطفاً على الطبقة العاملة، بل لأنها كانت من متطلبات العصر.

وأشارت الخبرة إلى أن النظام التعددي المتشكل في الخمسينات أظهر أنه لا يكفي التأمين الدستوري والحقوقي لصيانته. وعلى هذه القاعدة ارتكب الحزب الديمقراطي خروقات كبيرة للديمقراطية البرجوازية، بضغطه على المعارضة البرجوازية والاعلام الجماهيري. الأمر الذي أبرز ضرورة التغيير، وإعادة النظر بالأسس الدستورية للديمقراطية البرجوازية والليبرالية السياسية. وفي هذا المجال، اكتسب المؤتمر الرابع عشر لحزب الشعب الجمهوري أهمية كبرى، إذ أنه صنع انقلاباً في خط هذا الحزب، ووضع أسس النهج الذي تشكل في الستينات « يسار الوسط ». ذلك أن حزب الشعب الجمهوري وضع نصب عينيه مهمة توسيع الحريات الديمقراطية البرجوازية، الأمر الذي تطابق مع رغبة التيار المحافظ في الجيش، الذي رأى أن الديمقراطية ستؤمن الحياة المستقرة للنظام التعددي في تركيا.

أفرزت هذه العناصر مجتمعة ظهور دستور 1961، الذي تجاوز جميع نواقص الدساتير البرجوازية: عدم تأمين الحريات والحقوق، الدعاية حول « العدالة الاجتماعية »« الحقوق المتساوية » ... إلخ، تحييد مبدأ حقوق الأقليات وسواها. أما دستور 1961 فأقدم على توسيع أطر الديمقراطية البرجوازية، الأمر الذي كان له أثراً كبيراً على تطوير الحياة الاجتماعية - السياسية.

في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1961، جرت الانتخابات البرلمانية. واشترك فيها إلى جانب حزب الشعب الجمهوري (الذي حصل على 38,4٪

مـن أصـوات النـاخبين) الحـزب الفلاحـي الوطـني الجمهـوري (14,2٪) وحزب العدالة، الذي شكل حديثاً (34,6٪) وحـزب تركيـا الجديدة (12٪). وبهذا الشكل عادت السلطة ثانية إلى الأحزاب السياسية.

الباب الثاني

الأحزاب السياسية والجيش
في الستينات ـ بداية السبعينات.
أزمة النظام التعددي.



الفصل الأول

نضال جماهير الشغيلة في سبيل حقوقهم

انتهت المرحلة التي أعقبت انتخابات 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1961 البرلمانية الديمقراطية، كما هو معروف في عام 1971 بتحرك عسكري وإبعاد الأحزاب السياسية عن السلطة. اختلفت أسباب وطبيعة هذا التحرك العسكري جوهرياً عن أسباب وطبيعة انقلاب 27 أيار/مايو عام 1960. وكانت هذه الأسباب والطبيعة تعود إلى ما تميزت به الحياة الاجتماعية ـ السياسية والصراع السياسي في تركيا في الستينات وبداية السبعينات. وإحدى هذه الميزات كَمُن في الصعود البارز لحركة الجماهير في البلاد، الأمر الذي عاد إلى عاملين رئيسين.

ترافق التطور الرأسمالي الفعال والمكثف بارتفاع حدة التمييز الطبقي في المجتمع التركي وزيادة حدة التناقضات الطبقية وتفاقم المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية لدى طبقة البروليتاريا وشرائح جماهير البرجوازية الصغيرة. ذاتياً وبقوة الظروف المنوه عنها تم سن دستور جديد، تضمن توسيعاً للحريات البرجوازية ـ الديمقراطية، وأنتج جواً ملائماً لنهوض حركة الجماهير ونضالها من أجل حقوقها.

قبل أي شيء آخر، انعكس هذا الأمر على طبيعة الحركة العمالية، التي عاشت في خضم تغييرات كمية ونوعية. يحدد كمال سيولكير، الباحث في الحركة العمالية في تركيا، أسباباً معينة لنهوض الطبقة العاملة: تفاقم الاستغلال الطبقي وزيادة حدة التناقضات بين العمل والرأسمال، ارتفاع سوية وعي الطبقة العاملة التركية ومساعيها للدخول في الحلبة السياسية، اطلاع العمال المهاجرون الأتراك في أوروبا على ظروف وخبرة نضال

البروليتاريا الأوربية، دستور عام 1961، الذي أمن صعود الحركة الاشتراكية المناهضة للأيديولوجيا الاجتماعية الرأسمالية، تشكيل حزب عمالي، قدم نفسه ببرنامج اشتراكي، واحتلاله مكاناً في المجلس (282، ص102). ويجب أن نضيف إلى ذلك، عاملاً مهماً آخر هو تفعيل نشاط الحزب الشيوعي التركي في الظروف الجديدة، بعد أن أخذ ينشط بشكل علني، والتنظيمات الجماهيرية للشغيلة وارتفاع شعبيتها بين أفراد الشعب.

نمت الطبقة العاملة التركية في الستينات نمواً واضحاً عدداً وتضامناً. ففي بداية السبعينات أصبح عدد أفراد البروليتاريا الصناعية والزراعية نحو 3,5 مليون. وفي الستينات أصبح عدد العمال في تركيا يحتل مرتبة من المراتب الأولى في الشرقين الأدنى والأوسط. أما عدد أفراد الطبقة العاملة الأكثر تنظيماً ـ البروليتاريا الصناعية، فبلغ في بداية السبعينات ـ نحو 1,5 مليون (85، ص57، 472، 1971، رقم1، ص25).

كما زاد الوعي التنظيمي للطبقة العاملة، الأمر الذي عُبِّر عنه في نمو وتوطيد نقابات العمال، قبل أي شيء آخر. فمنذ عام 1960 أقدم مجلس الوحدة الوطنية على إلغاء تقييد نشاطات النقابات، التي كان يطبقها الحزب الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى عودة نشاطات النقابات التي كانت ممنوعة وتأسيس نقابات أخرى (62، ص126). ويشير البروفيسور أورهان تونا، الباحث في مجال المسائل الاجتماعية للطبقة العاملة، إلى أنه بعد عام 1960 زاد عدد نقابات العمال زيادة حادة. وتقدم لنا الاستمارة المعمول بها في 139 نقابة لمختلف الاختصاصات النتائج التالية:

تاريخ التأسيس	عدد النقابات	٪
حتى 1951	21	15,1
1961-1951	22	15,8
1963-1961	29	20,9
1969-1963	64	46,1
غير معروف	3	2,1
	139	100

كما نرى هناك 67٪ من النقابات أو ثلثيها، كانت قد شكلت في المرحلة 1961– 1969 (301، ص15، 230). وفي بداية الستينات زاد نشاط اتحاد نقابات العمل، التي أسست في عام 1952، لتصبح الاتحاد الوحيد والكبير لنقابات العمال. إلا أنه ما أن حل عام 1963 حتى أصبح هذا الاتحاد يتضمن تيارين وذلك بتأثير دمقرطة الحياة السياسية العامة ونمو حركة العمال الجماهيرية وارتفاع سوية وعي الطبقة العاملة. أحد هذين التيارين وقف مع الحفاظ على المواقف القديمة للاتحاد وتوطيدها، التي تميزت بالسعي لتأمين السلام الاجتماعي والشراكة بين العمال ومالكي وسائل الانتاج والتوسط لصالح المالكين، أما التيار الثاني . فكان يقف مع الدفاع عن حقوق العمال الحقيقية، ومع تطوير أساليب نضال البروليتاريا، ليس الاقتصادي فقط، بل والسياسي أيضاً من أجل الحصول على حقوقها. أدى الصراع بين هذين التيارين إلى حصول انشقاق في الاتحاد، تمخض عنه تشكيل عدد من النقابات التقدمية، التي شكلت عام 1967 اتحاداً نقابياً آخر هو اتحاد نقابات العمال الثورية (34، ص84-85، 205، ص83-85، 282، ص58-59)، الذي ساهم مساهمة فعالة في تطور الحركة العمالية ورفع سوية الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة، وانتشرت تحت تأثيره، حصراً أشكال نشاطية عمالية، كالاعتصامات، وإضرابات التعاضد ودعم الرفاق المسرحين (131، ص451).

فمنذ مستهل الستينات بدأ يبرز نشاط الحركة العمالية. كما أخذ التجمع والمظاهرة اللذان قاما في اسطانبول بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر عام 1960، طابعاً جماهيرياً، إذ شارك فيهما نحو 100 ألف شخص، بما فيهم ممثلو النقابات، حضروا من 29 ولاية من ولايات البلاد. وطالب المشاركون في هذا الاجتماع من الحكومة السماح بحق الاضراب وبحق عقد اتفاقيات تعاونية. وفي الاجتماع صدحت مطالب بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل واتخاذ إجراءات لمكافحة البطالة. كانت هذه أعظم تظاهرة في تاريخ حركة الطبقة العاملة في تركيا. وأشارت الصحافة في ذلك الوقت إلى الانجذاب السريع للطبقة العاملة في

السياسة، ونوهت إلى أن هذه الطبقة ستحتل، في القريب العاجل مكاناً هاماً فيها. وخلال عام 1961، لم تتوقف المظاهرات والاجتماعات، التي تطالب بحق الاضراب عن العمل وعقد اتفاقيات تعاونية وحرية نشاط اتحادات العمال وتحسين ظروف العمل في كل من إزمير وأنقرة وزونغولداك واسكيشيحير وافيونكارا خيسار وديننضل وناضيل وغيرها من المدن. وفي أيار/مايو وآب/ أغسطس من عام 1962، قامت في أنقرة وايرقيل مظاهرات عمالية تطالب بذات المطالب (62، ص130-132، 129، ص234، 243، 251، 282، ص193-194، 472، 1971، العدد الأول، ص24-25).

وأمام هذا المد في حركة العمال للمطالبة بحقوقها، أجبرت الحكومة على الاسراع في الاعداد لمشاريع القوانين المناسبة. ففي تموز/يوليو عام 1963 أصدر البرلمان قانوناً حول اتحادات نقابات العمال وقانوناً آخر حول أصول الاتفاقيات التعاونية والاضرابات والتسريحات التعسفية. وهذه القوانين، بغض النظر عن جميع التقولات حولها ومحدوديتها، كانت قد ساهمت في توسيع أنشطة وإمكانيات اتحادات النقابات العمالية ونضال العمال من أجل حقوقهم.

فيما بين عامي 1964 و1966 ازدادت معدلات حركة الاضرابات العمالية. ففي هذه السنوات قامت اضرابات عديدة للعمال في عدد من المواقع العسكرية التابعة لأمريكا ولحلف الناتو في تركيا، وأيضاً في عدد من المؤسسات المملوكة جزئياً أو كلياً للرأسمال الأجنبي. وهنا فالعمال على التوازي مع نضالهم لتحسين ظروف عملهم، كانوا يحملون توجهات معادية للامبريالية. في التاسع من أيار/مايو عام 1965 نفذ عمال منجم كوزلو إضراباً عن العمل، امتدت شرارته إلى مؤسسات أخرى من مؤسسات استخراج الفحم الواقعة في زونغولداك، حيث بلغ عدد المضربين عن العمل 6 آلاف عامل. وجهت الحكومة إلى زونغلداك قوات عسكرية، اشتبكت مع المضربين، الأمر الذي أدى إلى مقتل وجرح عدد من العمال (282، ص197-198، 427، 10-18/4/1965).

أما قمة أعمال الحركة العمالية فيما بين عامي 1961 و1971 فتمثلت بأحداث 15- 16 حزيران /يونيو عام 1970، عندما خرج 100 ألف عامل من 113 مؤسسة صناعية في اسطانبول ومن ولاية قوجا ايلي المجاورة، بناء على نداء من كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية، خرجوا بمظاهرة احتجاج ضد التعديلات التي كانت الحكومة تعدها على القانون المتعلق بنقابات العمال، والموجه إلى الحد من ظاهرة حرية العمال في الانتخابات النقابية، والحد من تأثير هذا الاتحاد على الحركة العمالية أيضاً. كللت هذه المظاهرات باشتباكات بين العمال من جهة والشرطة والجيش من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى إراقة الدماء، وانتهى بفرض الأحكام العسكرية في ولايتي اسطانبول وقوجا ايلي (34، ص105-106، 472، 1971 العدد الأول، ص26).

وبشكل عام، كانت لوحة حركة الاضرابات العمالية في هذه المرحلة، على الشكل الآتي:

العام	عدد الاضرابات	عدد العمال المشاركين
1963	8	1500
1964	83	6630
1965	43	6546
1966	36	7762
1967	101	9490
1968	54	5259
1969	77	12601
1970	128	—

فيما بين عامي 1961 و1970، بلغ عدد الاحتجاجات المختلفة (إضرابات، تحشدات، مظاهرات وسواها)، للطبقة العاملة في البلاد 693 (472، 1971، العدد الأول، ص26). فمن جهة ارتفعت حدة نضال العمال من أجل نيل حقوقهم، ومن جهة أخرى - ارتفعت مقاومة الرأسماليين،

وارتفعت حدة المواجهة في صفوف الطبقة العاملة. وبعبارات أخرى، بحلول نهاية الستينات نمت حدة التناقضات بين العمل والرأسمال.

وحتى عام 1971، لم تكن الطبقة العاملة بعد قد خرجت إلى تلك المواقع التي تؤهلها في إدارة الصراع من أجل انتزاع السلطة من البرجوازية تحت قيادة حزبها الخاص، إلا أنها كانت قد أبرزت ذاتها كقوة ثورية، الأمر الذي أثار حفيظة النخب الحاكمة.

كان نضال البروليتاريا الصناعية يشكل المَعْلَم الأهم، إلا أنه لم يكن الموجه الوحيد لحركة الشغيلة. فالفلاحون - الكتلة الجماهيرية ذات التقاليد بالعمل السياسي - أيضاً وصلت إلى مرحلة الحركة. فالتطور الرأسمالي جعل وضع جماهير الفلاحين وجيش المنتجين الصغار والبرجوازية الزراعية الصغيرة غير مستقر. وأصبحت مشكلات هذه الشرائح تزداد تفاقماً: الحصول على قروض لشراء الأسمدة والآلات الزراعية، تسويق المحاصيل، العلاقات مع الموردين وتجار الجملة، مشكلات المالكين الصغار للأرض والمعدمين. كانت هذه المشكلات أكثر حدية في المناطق التي كانت الرأسمالية الزراعية تتطور فيها بوتائر سريعة خصوصاً على سواحل البحار الأسود ومرمرة وإيجة. كان عدد الفلاحين الذين حولتهم الرأسمالية ليصبحوا من عداد البروليتاريا الزراعية وأشباه البروليتاريا وإلى عمال موسميين يشهد ازدياداً متصاعداً. فإذا كان عدد الأسر في عام 1950، التي تنتمي إلى هذه التصنيفات تعد بـ 250 ألف أسرة، فإنها قد بلغت في عام 1967 1100 ألف أسرة. كما تزايدت أعداد المنتجين الصغار الذين أصبحوا على حافة الانفصال عن الأرض والتحول إلى أعداد البروليتاريا. حتى أن الفلاحين المتوسطين كانوا يشعرون بعدم الرضا، نتيجة الضغوطات التي كانوا يتعرضون لها من قبل المالكين الزراعيين الكبار.

ولدت جميع هذه العوامل توتراً اجتماعياً في الريف، الذي كانت تدور فيه، إلى جانب ذلك، أعداد كبيرة من نزاعات ذات أسباب أخرى زادت حدتها في نهاية الستينات. على سبيل المثال، في أيار/مايو عام 1968 في

قرية يلمادج (أو أنضال) وقعت اشتباكات بين الفلاحين وكبار الملاك الزراعيين، أدت إلى اعتقال 57 فلاحاً (427، 25/5/1968). وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه وفي غابات ولاية آمان، أقدم الفلاحون في عدة قرى على الاشتباك مع الجندرمة دفاعاً عن حقوقهم، الأمر الذي أدى إلى موت فلاحين اثنين وجرح 18 آخرين (129، ص358).

ومثل هذا النوع من الأحداث كان دائم الوقوع في عام 1969. ففي شباط/فبراير أقدم فلاحو قرى أضالان وغيدليودج (ساحل بحر إيجة) على الاستيلاء على 13,5 ألف دونم من الأراضي البور والخاصة، وشكلوا «مجلساً زراعياً» وباشروا باستصلاح هذه الأراضي. ومثل هذه الأحداث دارت في منطقتي مانيس وقونيه. وفي نيسان/ابريل عقد مائة فلاح من منطقة سيوك (ساحل بحر إيجة) اجتماعاً طالبوا فيه بإصلاحات زراعية، وبالتوزيع العادل للأرض ومكافحة الاستغلال. وفي حزيران/يونيو جرت اضرابات فلاحية في منطقتي دورسوبني وغيملك (غرب تركيا)، ترافقت بالمطالبة بالتوزيع العادل للأرض، وبالقرب من مدينة دورسوبني شغل الفلاحون أراضي الدولة. وأصبحت حوادث الاستيلاء على الأراضي، ومظاهرات الفلاحين ورفعهم شعارات ثورية من الظواهر الدائمة في الستينات (198، ص33-36، 43).

على التوازي مع الانتفاضات التي قام بها مالكو الأراضي الصغار، دون كلل أو ملل، والذين قرروا الاستيلاء على الأراضي ومقاومة السلطات، ظهرت في الستينات احتجاجات قام بها المنتجون المتوسطون ضد المرابين والمحتكرين والمضاربين وعلى أسعار مبيع المحاصيل غير العادلة. حصلت صدامات مع الشرطة، على إثرها تم اعتقال 101 شخص وقتل واحد وجرح ثلاثة أشخاص. وفي آب/أغسطس في منطقة ساليحيل من ولاية مانيس قامت اجتماعات احتجاجية لنفس الأهداف نظمها منتجو الزبيب والقطن، اعتقلت السلطات فيها 21 شخصاً. وفي حزيران/يونيو شارك عدة آلاف من منتجي القطن في أضنة في مظاهرة، مطالبين برفع أسعار تسويق السلعة. كما لاقت المظاهرات التي قام بها منتجو الشاي

على ساحل البحر الأسود، الذين قاموا باحتلال معامل صناعة الشاي، واشتبكوا مع الشرطة ودمروا عدداً من الورش ردات فعل عنيفة. وفي كانون الثاني/يناير عام 1971 في آق جصار (منطقة إيجة) وفي موسم تجميع التبغ، نظم المنتجون اجتماعاً احتجاجياً ضد شياطين ومضاربي ومحتكري المحصول، واتخذوا قراراً يقضي بالاستيلاء على مكاتب المضاربين ومؤسسات تبغ الدولة (198، ص70-72، 418، 1971، العدد 10، ص7-8).

بهذا الشكل أخذت الحركة الفلاحية في الستينات (لاسيما في نهايتها) أبعاداً غير عادية في تركيا. ولم يشهد الريف أبداً مثل هذه الأعداد من الصدامات مع السلطات والجندرمة، الأمر الذي يشهد على اشمئزاز الفلاحين من سياسات الحكومة وزيادة نشاطهم السياسي. وكانت الحوادث الأكثر أهمية، هي تلك التي قام بها الفلاحون باحتلال الأراضي. ولهذا تولدت هناك توجهات عشوائية لإعادة النظر بنظام الملكيات الزراعية، الأمر الذي أطلق شرارة الخطر في الدوائر الحاكمة.

كما يوجد هناك أساس للحديث عن نمو ظواهر الاحتجاج في الوسط البرجوازي الصغير المديني - وبمعنى أوسع - في أوساط الشرائح الوسطى. وهنا نورد تعداداً لبعض الأحداث التي دارت في عام 1970 وبداية عام 1971:

إضراب عدة آلاف من سائقي ومالكي وسائل النقل الصغار في اسطانبول، احتجاجات التجار الصغار والحرفيين ضد ارتفاع أسعار المواد التموينية والوقود وضد ظروف العمل السيئة والضرائب غير العادلة والسياسة الاقتصادية للدولة، وذلك في إزمير وأنقرة وأضنة. وفي حزيران/يونيو 1967 عقد مؤتمر لكونفيدرالية التجار الصغار والحرفيين في تركيا، قدمت من خلاله مطالب تنادي بتأمين الضمان الاجتماعي لأعضاء الكونفيدرالية والاعتراف بحقوقهم في الانضمام إلى اتحادات نقابات العمال. وكما تشير الصحافة التركية، ظهرت مخاوف ومحاذير لدى البرجوازية الصغيرة المدينية من المخاطر المحدقة بهم من الصناعات الكبيرة (427، 31/7/1967).

في كانون الأول/ديسمبر عام 1969 اتخذت اتحادات نقابات عمال مستخدمي الدولة في اسطانبول قراراً بالقيام بمظاهرة احتجاج ضد انخفاض مستويات المعيشة، ساهم في هذه المظاهرة 5 آلاف شخص. وفي كانون الثاني/يناير عام 1970 رفضت الحكومة مطالب اتحاد نقابات العمال لمستخدمي الدولة القاضية بتطبيق عدد من الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية لصالح المستخدمين. وجواباً على ذلك أعلن عشرات آلاف الموظفين الاضراب عن العمل.

في شباط/فبراير تظاهر 17 ألف موظف من موظفي القضاء احتجاجاً على مستوى المعيشة المنخفض. وعقدت اجتماعات في مدن مختلفة من البلاد، وخرجت مظاهرات عديدة قام بها معلمو المدارس مطالبين بتحسين أوضاعهم المادية. فيما بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، خرجت عدة مظاهرات ضد سياسة الدولة الاقتصادية، قام بها الأطباء والعاملون في قطاع الصحة، المنظمون في الاتحادات الطبية التركية ونقابات عمال الصحة.

في نيسان/ابريل 1970، عقد اجتماع ضم آلافاً عدة من المهندسين والفنيين في أنقرة تحت شعارات: «حق الاضراب ـ للمهندسين والفنيين!»، «تركيا المستقلة!»، «الصناعة الوطنية!». وفي حزيران/يونيو قامت مظاهرات احتجاجية شارك فيها مهندسو وموظفو البريد والتلغراف والهاتف ومهندسو الصناعة التعدينية، طالبوا فيها بتحسين ظروفهم المادية وبتأميم عدد من الشركات (198، ص57-61).

بهذا الشكل، تابعت البرجوازية الصغيرة المدينية التي كانت تبدو كأنها مستقرة في ظروف النمو الكبير للرأسمالية بين حنايا مجتمع شرقي متعدد الوجوه الاجتماعية، تابعت في أعوام الستينات المطالبة بحقوقها في الوجود وبجزء من الدخل القومي، داخلة بفاعلية عالية في تناقض مع الشريحة الحاكمة مندمجة بالتيار العام الجماهيري وحركته. وهذا ينطبق أيضاً على جماهير المستخدمين والموظفين الصغار والشرائح العاملة المثقفة.

أما الاضطرابات الطلابية التي حصلت في نيسان/ابريل - أيار/مايو عام 1960، فتوقفت بعد الانقلاب مباشرة. إلا أن عمليات تسييس الجماهير وتطور الحركة الجماهيرية، لاسيما العمالية والفلاحية وتطور الصراع بين الأحزاب، جميعها أثرت على حركة الطلاب والشبيبة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد نشاطها من جديد.

في أيار/مايو 1968 نفذت بعض المنظمات الشبيبية أسبوعاً احتجاجياً ضد حلف الناتو، كانت نتيجته أن اعتقل 106 طلاب (427، 15/5/1968). وفي تموز/يوليو 1968 تظاهر الطلاب في اسطانبول ضد ظهور سفن الأسطول السادس الأمريكي في الموانىء التركية. على إثر ذلك قامت الشرطة بحملة تفتيش في المدينة الطلابية التابعة لجامعة اسطانبول الفنية، تم فيها الاعتداء على عشرات الطلاب واعتقالهم. ورداً على ذلك عقدت المنظمات الشبيبية اجتماعاً في ساحة بايزيد «ضد الامبريالية». كما عقد اجتماع مماثل في أنقرة (427، 16—21 7/1968). وفي أواخر تموز/يوليو 1967 عقدت المنظمات الشبيبية في جامعة الشرق الأوسط الفنية في أنقرة مؤتمراً، عبرت فيه عن قلقها من جراء تصاعد النشاطات الرجعية في البلاد (427، 1/8/1967). أطلقت الصحافة التركية على 16 شباط/فبراير 1968 «الأحد الدامي»، لأنه في هذا اليوم تظاهرت منظمات الشبيبة في اسطانبول احتجاجاً على زيارة سفن الأسطول السادس الأمريكي، حيث تعرضت المظاهرة إلى هجوم من قبل مجموعة من الشباب المسلحين، الأمر الذي كان نتيجته مقتل شخصين وإصابة مئتين بجراح (427، 17/3/1969).

وفي 16 آذار/مارس 1970 بدأ «أسبوع النضال من أجل استقلال تركيا»، نظمه عدد من التجمعات الطلابية. وفي 1 حزيران/يونيو تظاهر عدة آلاف من طلاب جامعة أنقرة مطالبين بالتقيد بالدستور.

إن ما تم ذكره، ما هو إلا عبارة عن قطرة في بحر من مظاهر الاحتجاجات الشبيبية التي قامت فعلياً، إلا أنها تشير إلى أبعاد وخواص الحركة الشبيبية. ونظراً للانحدارات الاجتماعية الديمغرافية المختلفة

للشباب، لم يكن الذي يسير نشاطاتهم هي الدوافع « المادية » فقط، بل كانت الدوافع « الفكرية » أكثر تأثيراً. فهذه الحركة كانت أكثر الحركات التي راقبت أوضاع البلاد، ونقدت السياستين الخارجية والداخلية. وبما أن الشبيبة أكثر أقسام المجتمع ديناميكيةً فإنها كانت منخرطة في توجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة وكانت تتأثر فيها في مجرى نضالاتها. لذلك، نرى أن الحركة الشبيبية سارت في أقنية مختلفة، نظراً لتأثير هذا العامل أو ذاك. وما أن حلت الستينات حتى نمت جذوة الصراع بين مختلف الاتجاهات في الحركة الشبيبية، هذا الصراع الذي تحول من الجدل في قاعات الدراسة والعراكات إلى الاشتباك باستخدام الأسلحة النارية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز أن نساوي بين المنطلقات التي كان ينطلق منها كل من تياري الطلاب يمينه ويساره في مجرى الاشتباكات. اعترف العديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية التركية، بأن المبادرات من أفعال العنف الدائرة بين الشباب، كانت تأتي من اليمين، من حركة الشبيبة القومية، التي كانت تدعمها وتسلحها الرجعية التركية.



الفصل الثاني

تطور الحركة اليسارية

إن تصاعد الصراع الطبقي، معبراً عنه بتطور الحركة العمالية وفي تسييس البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية وشرائح المثقفين والطلبة، كان يجب أن يكون نتيجة لانعكاس هذه الظاهرة في المجال السياسي. إنه عامل موضوعي. أما فيما يتعلق بالعامل الذاتي لتطوره الفعال فكان من فعل دستور 1961 بما تضمنه من توسيع للحريات البرجوازية الديمقراطية. ونتيجة لذلك حصل في تركيا، في الفترة الممتدة من الستينات حتى مطلع السبعينات، «انفجار» متميز في تطور حركة اليسار وصحافته.

وفي هذا العمل، لا نضع نصب أعيننا هدف التحليل الدقيق لحركة اليسار في تركيا. فنحن مقتنعون بأن هذا العمل يجب أن يكون من نصيب أبحاث كبيرة اختصاصية. وإن مهمتنا هنا أكثر بساطة وتنحصر في إبراز بعض اللحظات الرئيسة لهذه الحركة، لكي نعرض مكانها في الصراع السياسي ودورها في تحضير الظروف للتدخل العسكري اللاحق.

تحسست حركة المثقفين اليساريين تطور الحركة الاجتماعية للمجتمع التركي، ومطالبته ببعض الحريات الديمقراطية، لكي تصرف جهودها وعقولها وطاقاتها من أجل انتاج أشكال مختلفة من الأفكار الاشتراكية.

كتب الصحفي التركي المشهور والشخصية المرموقة في حركة اليسار تشيتين ألطان، حول هذه المرحلة، قائلاً: في أواسط الستينات، «كانت

تركيا ولسنوات عديدة مغلقة أمام الأفكار الاشتراكية، ومناقشة التناقضات الطبقية ونقد الرأسمال والبحوث الاقتصادية ودراسة البرجوازية والبروليتاريا. فإذا نُعت أحدهم بـ « اليساري »، فإنه يبقى ملعوناً حتى وفاته ... أما الآن فلأول مرة وجدت الاشتراكية التركية دعماً لها في الدستور، حيث توقف الأخير عن أن يصبح لعبة بأيدي المجموعات الصغيرة وتوجه نحو جماهير الشعب » (136، ص9، 54). وكما يشير اسماعيل جيم: « إن من أهم خصال تركيا التي كانت تقترب من 12 آذار/مارس هي ولادة النظرية الاشتراكية، نظراً وواقعاً. فيما بين عامي 1960 و1970، حصلت الاشتراكية، بغض النظر عن أمراضها الطفولية وأخطائها وتأرجحاتها والخيانة التي تعرضت لها، على تطور كبير» (174، ص94).

اعتمد المثقفون اليساريون على الخبرة المتراكمة في الحركة الاشتراكية، التي أعطت ثمارها الأولى في اسطانبول منذ بداية القرن، في زمن الامبراطورية العثمانية. فهؤلاء المثقفون أثناء ذلك درسوا بعناية فائقة واقع تركيا الحديث. إلى جانب أن تركيا لم تقف وما استطاعت أن تقف جانباً أمام مشهد تطور الحركتين الاشتراكية والشيوعية في العالم. وأدى التوسع في حريات الصحافة والنشر إلى ظهور أعداد كبيرة جداً من الكتب، كانت عبارة عن ترجمات لأدبيات يسارية. فهنا تمت ترجمة الأعمال الكلاسيكسة الماركسية ـ اللينينية، وأعمال ماوتسي تونغ وتروتسكي والفوضويين الاشتراكيين، ومؤلفات العديد من أصحاب النظريات « الثورية » البرجوازية الصغيرة.

تفاعل اليساريون الأتراك مع الحركتين الاشتراكية والشيوعية العالميتين، ودرسوا وقارنوا بين مختلف الاتجاهات والصراعات التي كانت تدور بينها. وفي خضم ذلك، وقعت تحت أيديهم نظريات الأحزاب الشيوعية والعمالية الغربية، بما فيها « الشيوعية الأوروبية »، ونظريات وخبرة الشيوعيين الفيتناميين والماويين وحزب العمل الألباني، وأخيراً أعمال ونشاطات مختلف صنوف البرجوازيين الصغار الثوريين والفوضويين والمنظرين من مختلف بقاع العالم.

تؤكد بعض شخصيات حركة اليسار التركية على أن «الاشتراكية التركية» أصيلة، لم تتفاعل بما ساد في العالم من أيديولوجيات ولم تقع تحت تأثيرها. كما كتبت إحدى شخصيات حركة اليسار في تركيا هو محمد علي عيبار، قائلاً: «تأسس حزب العمل التركي ... تأسس على 100٪ من المذاهب المحلية» (494، 26/9/1962 العدد 41). وهذه هي شخصية يسارية أخرى مهري بيلي، يعيد ويكرر: «نحن لا نعتبر من أتباع ماو أو كاسترو أو موسكو. نحن ننطلق من تقديراتنا، ونعمل انطلاقاً من الواقع التركي ...» (421، 1969، العدد 9، ص201).

يشير الواقع إلى أن الأمور لم تسر على هذه الشاكلة. فالمثقفون في تركيا بدراستهم للتطور الاجتماعي - الاقتصادي في بلدهم، وتفكيرهم بآفاق صراع جماهير الشغيلة (البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة) وبالتأسيس النظري والتنظيمي، برغبةٍ منهم أم بدونها «وافقوا» بين منطلقهم والنتائج التي توصلوا إليها مع خبرة الحركة الشيوعية العالمية ونظريات اشتراكية البرجوازية الصغيرة والاشتراكية البرجوازية الديمقراطية. وتؤكد لنا خبرة نضال حركة اليسار الأيديولوجي في تركيا في الستينات على الأهمية الخاصة للدراسة المستفيضة، طبعاً على قاعدة المكامن الذاتية للبلد المعطى، وخبرة الأحزاب الشيوعية والعمالية، في الحالة التي تكون فيها الحركة اليسارية في مرحلة التأسيس والبحث عن أفضل أشكال وطرق العمل ملاءمة مع الأوضاع المعنية.

في هذا المجال، يجدر بنا أن نشير إلى الظرف التالي: إن دستور 1961، بغض النظر عن طبيعته الديمقراطية، لم يشكل قاعدة لنشاط علني ومشروع للتنظيمات السياسية على أساس الاشتراكية العلمية. والأنكى من ذلك، أنه في القضاء بقيت تلك المواد من القانون التي تجرم الدعاية للأفكار الشيوعية سارية المفعول. ومثل هذه الأوضاع حدّت من نشاط الحزب الشيوعي التركي، وأفقدته الامكانية على استخدام أساليب الشرعية، وعدم إمكانية الحزب الشيوعي التركي على التوسع في ظروف علنية والدعاية لذاته وتوضيح أيديولوجيته وبرامجه، كما حدث من إمكانيات

المثقفين اليساريين الأتراك من التقييم الصحيح لهذه العناصر أو تلك من التطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجارية في البلاد، وأيضاً التمعن والتمحيص في الأشكال المختلفة للصراعات الأيديولوجية العالمية.

تمخض نشاط اليساريين عن تشكيل حزب العمل التركي في 13 شباط/فبراير عام 1961 ـ الظاهرة الأكثر مهابة في الحركة اليسارية في الستينات. وفي شباط/فبراير 1962 تم انتخاب محمد علي عيبار وهو محام من اسطانبول كأمين عام لحزب العمل التركي، ودخل في عداد مجلس قيادة هذا الحزب بيجي بوران وهي من الشخصيات المشهورة في الحركة اليسارية. ومن حينها بدأ الالتفاف حول الحزب.

أصدر الحزب في مؤتمره الأول الذي عقد في شباط/فبراير 1964 في إزمير برنامجه الخاص. الذي تؤكد مقدمته على أن «الحزب عبارة عن تنظيم سياسي لجميع الناس العاملين، المتحدين مع الطبقة العاملة، ـ المثقفين، الأجراء الزراعيين، الفلاحين الصغار وعديمي الملكية، الحرفيين، التجار الصغار. وأن هذا الحزب سيناضل بالأساليب الشرعية للوصول إلى السلطة».

يشكل برنامج الحزب وثيقة ذات حجم كبير جداً، حيث تحتوي على تحليل للثروات الطبيعية وللقوة العاملة في تركيا وللهيكل الاجتماعي السياسي فيها. وتوصل البرنامج إلى نتيجة مفادها أنه إلى الآن جرى التطور الاقتصادي في تركيا على الطريق الذي سارت فيه الدول الرأسمالية المتطورة. إلا أنه لا يمكن التوصل إلى تقدم للبلاد وهي تسير على هذا الطريق. وللخروج من هذا الوضع يجب الانتقال إلى الطريق اللارأسمالي للتطور، الأمر الذي يعني «التخطيط المرحلي المنهج لصالح الشغيلة وبمشاركتهم في إدارة هذا التطور والاشراف عليه». وفي مجرى ذلك، يجب اعتبار القطاع الحكومي قطاعاً أساسياً في الاقتصاد، أما القطاع الخاص فيجب أن يعمل كمساعد لقطاع الدولة وضمن خططها».

«إن مصالح المالكين الزراعيين الكبار والتجار والصناعيين، جميعها تدخل في تناقض مع الطريق اللارأسمالي للتطور». نظراً لذلك، أشار البرنامج إلى

« الأثر الضار والهيمنة » لهذه المجموعات المشار إليها، الأمر الذي يجب « القضاء عليه » (333، ص281-288).

وأكد البرنامج على مبدأ الوطنية والجمهورية والثورية والقومية والعلمانية. تذكرنا تفسيرات هذه المبادىء إلى حد بعيد ببرنامج حزب الشعب الجمهوري، إلا أنها كانت عند هذا الحزب تحمل في طياتها طبيعة « يسارية ». إذ يشير حزب العمل التركي في برنامجه إلى اعتراف بالملكية الخاصة، إلا أنه « ضد الملكيات الخاصة لوسائل الانتاج الكبيرة » (333، ص295-300).

كما نظر البرنامج في ضرورة التوزيع المجاني لأراضي الدولة على الفلاحين الصغار وعديمي الملكية، والحد من الملكيات الزراعية الكبيرة، واتخاذ إجراءات فعالة تصب في مصالح المنتجين الصغار في الريف. أما في مجال الصناعة فأشار البرنامج إلى ضرورة أن تصب الأخيرة في أهداف الوصول إلى الاستقلالية الاقتصادية، وتأمين مصالح الشغيلة. كما اهتم البرنامج اهتماماً كبيراً وخاصاً بحل مشكلات البرجوازية الصغيرة المدينية والحرفيين والتجار الصغار وسواهم، الاجتماعية ـ الاقتصادية (333، ص304-307، 314-325، 328-329).

وأشار البرنامج إلى التخلف الاقتصادي في المناطق الشرقية من البلاد وإلى التمييز العنصري الذي يعامل به سكان هذه المناطق (لا سيما أولئك الذين يتكلمون اللغة الكردية أو العربية) في المجالين الثقافي والاجتماعي، وإلى ضرورة القضاء على هذه الأوضاع. وفي مجرى ذلك، يؤكد البرنامج على أن « حزب العمل التركي، يقف بحزم ضد المذاهب الانفصالية » (333، 321-325).

عبر حزب العمل التركي عن نيته في « تأميم القسم الأكبر من التجارة الخارجية. أما القسم المتبقي فيجب أن يخضع لإشراف الدولة »، وأيضاً « تأميم البنوك الرئيسة ومؤسسات الضمان والتأمين »، و« إعادة تنظيم النظام الضريبي » على قاعدة العدالة الاجتماعية بما فيها زيادة الضرائب على المالكين الزراعيين الكبار (333، ص330-338).

وضع البرنامج نصب عينيه هدف إعطاء الشغيلة الحرية الكاملة في تشكيل نقاباتهم المستقلة وفي التظاهر وعقد الاجتماعات والاتفاقيات التعاونية والاضراب، وأيضاً في تأمين الحقوق الاجتماعية، بما فيها عطلة سنوية مدتها أربعة أسابيع مأجورة وأسبوع عمل مجموع ساعاته أربعون ساعة (333، ص339-344).

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد صرح عن مساعيه لإعادة العمل بمبادىء أتاتورك المنسية - المبادىء المعادية للامبريالية، مبادىء النهج السلمي في السياسة الخارجية، الصداقة مع الدول المجاورة، بما فيها الاتحاد السوفييتي. وفي مناهضة السياسة الموالية للولايات المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وقف حزب العمل التركي مع « سياسة خارجية سلمية معادية للامبريالية، والاستعمار»، ومع « دعم حركات التحرر الوطنية بالطرق السلمية » ومع « تصفية القواعد الأجنبية والأحلاف العسكرية، التي تنذر بوقوع حرب نووية » (333، ص359-366).

بشكل عام، لا يجوز لنا أن نعتبر أن هذا البرنامج يمثل برنامجاً للطبقة العاملة، بما لهذه الكلمة من معنى، إنما عكس مصالح جماهير الشغيلة بشكل عام - والبروليتاريا والبرجوازية الصغيرة وشرائح المثقفين العاملين. وقدم هذا الأمر أساساً لتوصيفه بأنه برنامج البرجوازيين الصغار الاشتراكيين. كان حزب العمل التركي في منتصف الطريق بين إصلاحات حزب الشعب الجمهوري البرجوازية وحزب الطبقة العاملة.

لاقى الجوهر البرجوازي الصغير. هذا الأساس الذي وحد حزب العمل التركي مع الضباط الراديكاليين. انعكاساً في التوجه الرئيس إلى الشرائح المتوسطة، وإلى إرضاء مصالح الشغيلة بشكل عام، بما فيهم البروليتاريا، مع رفع نبرة الحديث فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. في الحقيقة، كان الاختلاف الجوهري في أساليب الأفعال: نوى الراديكاليون العسكريون تحقيق برنامجهم ضمن أطر نظام عسكري والقضاء على الأحزاب البرجوازية باعتبارها العائق الرئيس في وجه تحقيق هذا البرنامج، أما حزب العمل التركي فكان يريد تطبيق برنامجه في البرلمان، وضمن أطر البرجوازية الليبرالية.

إلا أن أكثر التقييمات انتقاداً لبرنامج حزب العمل التركي، يجب ألا تغمض أعيننا عن تلك الحقيقة التي تقول أن لتشكيل مثل هذا الحزب في عام 1961 ونشاطاته في ظروف تركيا أهمية إيجابية. إلى جانب بنود برنامج هذا الحزب، لاسيما فيما يتعلق منها بتأمين الحريات وحقوق الطبقة العاملة، فقد ذهب الحزب أبعد بكثير مما ذهب إليه العسكريون الراديكاليون. صرح الحزب بضرورة تطوير البلاد بالطريق اللارأسمالي، على الرغم من أن هذا غير موثق في بنود معينة من البرنامج. وضمن صفوف حزب العمل التركي تواجد أنصار للاشتراكية العلمية، الذين أثروا كثيراً على نشاطاته العملية. وارتفعت شعبية الحزب في أوساط العمال وفي أوساط البرجوازية الصغيرة والمثقفين أيضاً. ففي منتصف 1968 أصبح عدد أعضاء الحزب 12695، من بينهم 2495 (19,6٪) من العمال الصناعيين و1174 (9,2٪) من العمال الزراعيين، 1402 (11٪) من الحرفيين وأشباههم وشرائح من أشباه البروليتاريا و5250 عضواً (41,4٪) من ممثلي البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية و1942 (15,3٪) "عامل أرستقراطي"، موظفاً مثقفاً وطالباً. أما الجزء المتبقي (3,5٪) فكان من ممثلي البرجوازية وشرائح أخرى من السكان (421، 1969، العدد 3، ص205، 210-211). بهذا الشكل كانت التركيبة الاجتماعية للحزب متوافقة مع برنامجه بشكل كامل: حيث ضم ممثلي البرجوازية الصغيرة والبيروقراطية وشرائح المثقفين.

في عام 1965 اشترك حزب العمل التركي لأول مرة في الانتخابات البرلمانية وحصل فيها على نجاح مهم. نال الحزب 276 ألف صوت من أصوات الناخبين ودخل 15 من مرشحيه البرلمان (390، 158-160)، هذا على الرغم من الحملة المضادة التي قامت بها قوى اليمين. فلأول مرة في تاريخ الجمهورية لم يمثل حزب اشتراكي في المجلس فحسب، بل شكل أيضاً مجموعته البرلمانية. لكن لم يكن في الامكان فرض خط الحزب في المجلس، إذ هيمنت عليه الأحزاب البرجوازية، إلا أنه ومع ذلك استطاع الحزب بين عامي 1965-1969 أن يثير قلق واستنفار البرجوازية في البرلمان. استخدم

الحزب طريقة الاستفسارات الشفوية والكتابية البرلمانية، على سبيل المثال، لفضح آلية استخدام قطاع الدولة لصالح أهداف الصناعيين والتجار الكبار، وفي نقد سياسات السلطة الشوفينية في المناطق الشرقية من البلاد والحيلولة دون تطبيق الحقوق الديمقراطية التي نص عليها الدستور.

خرق حزب العمل التركي "تابو" المجلس فيما يتعلق بمواضيع السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، طرح الحزب استفساراً قدمه لسليمان ديميريل حول طبيعة الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا، وحول القواعد العسكرية الأمريكية في البلاد، وحول طبيعة العلاقات مع حلف الناتو. وفي أثناء مناقشة ميزانية وزارة الدفاع صرح ب. بوران عضو البرلمان عن الحزب في المجلس قائلاً: « إنه من المفيد لتركيا أن تخرج من حلف الناتو، لأن هذا الحلف لا يخدم مصالح الأمن الجماعية، بل أهداف الولايات المتحدة الأمريكية » (325، ص491-493).

كما تطرقت أسئلة مرشحي حزب العمل التركي إلى أوضاع العمال الأتراك في الخارج، وتنفيذ مبادىء العقود التعاونية وإعادة الاعتبار للعمال المسرحين من قبل أرباب العمل تسريحاً تعسفياً ،وإلى نظام توزيع أراضي الدولة المجففة والجرارات المستوردة (325، ص495-497). ولم يلق مثل هذا النوع من الأسئلة سوى إجابات شكلية، كما هي عليه العادة، أو أنها لم تحظ بأي جواب، إلا أنها ومع ذلك ركزت اهتمام المجتمع إلى مثالب النظام الذي يهيمن على البلاد.

بشكل عام، يمكننا القول أن حزب العمل التركي أدار نشاطاً مقبولاً في البرلمان. ولم يكن القول الذي صرح به فاروق سيوكان وزير الداخلية في حكومة سليمان ديميريل المشكلة في تشرين الأول/أوكتوبر عام 1965، فيما يخص اشتراك حزب العمل التركي في لجنة التحضير للانتخابات: « إذا دخل أحد هؤلاء الناس إلى المجلس، فإنه لن يستطيع القيام بعمله » (326، ص515). حقاً، ويشير الواقع إلى أن مجموعة حزب العمل التركي البرلمانية تستطيع تعقيد أنشطة ممثلي الأحزاب البرجوازية في المجلس.

وكما نرى، فإن تطور واحتداد الصراع الطبقي لاقيا انعكاساً في المجلس. فإذا كان الحديث في العشرينات والثلاثينات يدور فقط عن «انسجام طبقات المجتمع» وعن غياب التناقضات الطبقية، فإن التناقضات اليوم لم تُظهر ذاتها في الشارع فحسب، بل اخترقت المجلس محولة إياه إلى حلبة للصدامات الطبقية. إلا أنه ومن خلال نشاط حزب العمل التركي البرلماني، نصل إلى نتيجة أخرى، وهي أن الخبرة أقنعت قادة حزب العمل التركي الجديد في السبعينات بأن الشكل البرلماني للنشاط لا يعتبر النشاط الوحيد، أو الرئيس، بل يجب إعارة اهتمام أكبر إلى «العمل الدوري المنضبط والهادف خارج البرلمان» (335، ص491، 505).

كانت الطبقة الحاكمة والأحزاب البرجوازية مضطربة من النشاط الفاعل لحزب العمل التركي، لذا لجأت إلى اتخاذ إجراءات للحد من فاعليته. وأصبح الحزب هدفاً للدوائر المعادية معرضاً للتمييز الدائم في المجلس. ونتيجة لتغيير قانون الانتخابات، بعد انتخابات 1969، لم يحصل الحزب إلا على مقعدين، على الرغم من وصول عدد ناخبيه إلى 243,5 ألفاً أو 2,8٪ من مجموع الناخبين (مقابل 276 ألفاً أو 3٪ في عام 1965) (390، ص159-161).

إلى جانب ذلك، بدأ يدور جدل داخل حزب العمل التركي حول مسائل التكتيك والاستراتيجيا. إذ اعتبر زعيم الحزب م. أ. عايبار أنه يقف أمام تركيا في الستينات مهمة: استعادة الاستقلالية القومية من جديد وذلك بالنضال ضد الامبريالية وبناء الاشتراكية: «سيصبح الانتصار في حرب التحرر الوطنية الثانية انتصاراً للاشتراكية الديمقراطية» (494، 12/8/1966، العدد 176). وبما أن الامبريالية الأمريكية تؤثر عبر شياطين الكومبرادور والبيروقراطية الموالية لأمريكا، فإن النضال ضد هيمنة هذه الشرائح الثلاث آنفة الذكر «سيكون نضالاً من أجل الاشتراكية» - كما يؤكد عايبار. لن يحقق الاشتراكية الديمقراطية سوى الشعب الكادح، «العمال، فقراء الفلاحين، التجار الصغار، الحرفيون، والموظفون الصغار» ويؤكد ثانية: ويمكننا تحقيق هذا النضال ضمن أطر النشاط البرلماني على

قاعدة دستور 1961 (85، ص68-69، 272، ص332-336). وليس من الصعوبة أن ندرك أن الحديث يدور عن اشتراكية البرجوازية الصغيرة، التي كانت جلية الانعكاس في برنامج حزب العمل التركي. ومنذ نهاية الستينات بدأت معارضة هذا التيار بقيادة مجموعة س. آرن - ب. بوران، اللذين كانت مواقفهما أكثر قرباً من الاشتراكية العلمية ويسعيان إلى خوض صراع حقيقي من أجل الاشتراكية تحت قيادة البروليتاريا وحزبها، وأخذت هذه المعارضة بالنمو والتوسع. على التوازي مع تشكيل مجموعة ما يسمى بـ «السينديكاليين» و«الاشتراكيين الأكراد» داخل حزب العمل التركي (85، ص71). وأدت صراعات المجموعات المحتدمة داخل الحزب إلى حدوث انشقاق وانتقال قيادة الحزب والجزء المتبقي من أعضائه إلى صف س. آرن - ب. بوران، وذلك في عام 1970.

كانت الصفة المميزة للحركة اليسارية في الستينات هي قيام جزء من المثقفين اليساريين بالالتفاف حول بعضهم بعضاً وتشكيل حزب عمالي، الذي كما رأينا لم يكن موحداً. أما مجموعات اليسار الأخرى فلم تشكل خلال هذه المرحلة أي تنظيم واكتفت بالتمركز حول عدد من الاصدارات الدورية، عبرت على صفحاتها عن وجهات نظرها وأدارت جدلاً مع المجموعات الأخرى.

كان أحد هذه الإصدارات مجلة «يون»، التي باشرت بالصدور اعتباراً من كانون الثاني/يناير عام 1961. وفي عددها الأول نشرت تصريحاً،وقع عليه 150 من ممثلي الثقافة اليسارية أطلق عليه «منشور الـ 150». ركز في جوهره على ضرورة إعادة الاعتبار لـ «مبادىء الكمالية الثورية» في الظروف الجديدة. وأعطى اهتماماً خاصاً في ذلك لمبادىء أتاتورك، وضرورة الاقتصاد المخطط، وتحسين مواقع قطاع الدولة في اقتصاد البلاد وإشراف الدولة القوي على القطاع الخاص. وأشار إلى ضرورة تطوير التعاونيات في الاقتصاد الزراعي والقيام بإصلاحات راديكالية في نظام الضرائب وتأميم عدد من قطاعات الاقتصاد الهامة واستمالة جماهير الشعب للعمل السياسي والقضاء على التمييز في توزيع الدخول. ويؤكد «المنشور» على أن

« الطريق الوحيد لإنقاذ تركيا يكمن في الاشتراكية » (282، ص222-223، 340، ص15-16). وتسمح لنا المعرفة المختصرة لمضمونه بإدراك أن الحديث لا يدور عن الاشتراكية العلمية، بل عن إحدى تركيباتها وهي رأسمالية الدولة ممزوجة باشتراكية البرجوازية الصغيرة.

أصبحت مرحلة نشاط هذه المجلة مرحلةً بارزة من مراحل تطور الحركة اليسارية. حقاً، فقد أحاطت بها شخصيات ذات مجال واسع من مجالات القناعات السياسية ـ من البرجوازيين الاصلاحيين حتى الاشتراكيين العلمانيين. ومن بين من وقع على هذا « المنشور» ممثلو الجناح اليساري لحزب الشعب الجمهوري، وبعض الكتاب التقدميين وصحافيون وأعضاء في مجلس الوحدة الوطنية (س. كوتشوك، س. كارامان، و. ايرسو وسواهم). وتطورت بالتدريج في مجموعة « يون » وفي مجمل حركة اليسار، عملية تفاعل الأفكار التي نتج عنها أكثر التيارات ضيقاً، وحّدتها وجهات نظر عامة.

ساهم دوغان أوجي أوغلو الذي يعتبر من الشخصيات الاجتماعية التركية المرموقة، مساهمة فعالة في مجلة « يون » ولقي نظام وجهات نظره انتشاراً واسعاً في الستينات. ذلك النظام من الأفكار الذي أطلق عليه آنذاك اختصاراً « يسارية كمالية »، وأكد من جهة، على أن تركيا من الدول ضعيفة التطور والتي تعتبر الطبقة العاملة فيها ضعيفة وغير منظمة وغير مسلحة فكرياً، لذا فإنها تفتقد إلى الامكانيات لاحتلال موقع قيادي في الأعمال الثورية. ومن جهة أخرى، إن اليساريين في ظروف الهيمنة الكاملة للرأسماليين والمرابين والمضاربين لا يملكون أملاً بالحصول على الأغلبية في البرلمان والوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية. وفي مثل هذه الظروف تمتلك البرجوازية الصغيرة وشرائح المثقفين العسكريين والمدنيين باعتمادها على الجماهير الواسعة، تمتلك أهمية كبيرة ويجب عليها أن تحتل الدور القيادي في عمليات التطور « الوطني - الثوري » (142، ص477، 340، ص66).

في عمله الكبير « بناء تركيا: أمس واليوم وغداً »، العمل الواسع الانتشار في تركيا، عبر د. أوجي أوغلو عن فكرة مفادها أن نظام أتاتورك

الواسع النفوذ كان في الكثير من المناحي أكثر ديمقراطية، ولا يقارن بـ « نظام ديميريل الليبرالي الحالي » (142، ص509). وكان سيلان مثل هذه الأفكار متعلقاً بالآمال التي لم يكن يعلقها أوجي أوغلو على النظام البرلماني البرجوازي، بل على استيلاء الضباط الراديكاليين البرجوازيين الصغار على السلطة. وهو يدرك بصورة صحيحة أن الديكتاتورية العسكرية أكثر ديمقراطية (لمصلحة جماهير الشغيلة) بالمقارنة مع البرجوازية الديمقراطية (التي تمثل مصلحة شريحة حاكمة ضيقة)، لاسيما أن هذه المحاكمة بنيت لا على تنظيرات تجريدية، بل، كما سنرى لاحقاً، على مثال قريب وهو نظام ناصر في مصر. ويؤكد د. أوجي أوغلو دائماً على « الفعالية الثورية » العالية للمثقفين العسكريين والمدنيين (الذين سماهم « الثوار الوطنيين »)، الذين يحتلون أهمية كبيرة في مصير تركيا « الشرائح الوسطى » في المعنى الواسع للتعبير (340، ص85–86، 14/ 10/ 1966، العدد 185).

ومن وجهة نظر الاشتراكية العلمية يصبح تقييم دوغان أوجي أوغلو صحيحاً غير قابل للنقد، وبالنسبة لامكانيات البروليتاريا التركية الثورية في الستينات والدور المتعاظم للشرائح الوسطى والمكان الذي احتلته في الخريطة السياسية. ومع ذلك نريد أن نركز الاهتمام على أن انتقادات د. أوجي أوغلو تهمل الأوضاع التالية وتضعها في الظل: إن الطريق إلى الاشتراكية، حسب وجهة نظره، يمر عبر النضال المعادي للامبريالية. فالاشتراكية، هي مسألة الغد. « الحركة المعادية للامبريالية - هي ذلك النضال الوطني الذي يقوده العمال والفلاحون والمثقفون، الشبيبة والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الصناعية الوطنية » (مقتطفات من « 340، ص164 »). كما يمكننا القيام بالنضال الوطني بنجاح وتحت قيادة « قوى الاشتراكية »،كما يمكن لهذا النضال أن يوصلنا لاحقاً إلى الاشتراكية. ويؤكد أوجي أوغلو على أن الدور الرئيس في هذا النضال سوف تحتله طليعة الطبقة العاملة (340، ص60، 143). وضع أوجي أوغلو البروليتاريا في المقام الأول من بين قوى تركيا التقدمية وأشار إلى تطور

الحركــة العماليــة في الســتينات وإلى تعــاضد الطبقــة العاملــة (142، ص413-412).

نرى أن القناعة التي توصل إليها أوجي أوغلو والتي مفادها أن الدور القيادي في الصراع ضد الامبريالية الأمريكية من أجل الاصلاحات قد يعود إلى الشرائح المثقفة المدنية والعسكرية، أنها لم تتشكل عنده بمحض الصدفة، بل كما أشرنا من قبل، تحت تأثير تسييس الجيش والبرجوازية الصغيرة في العديد من دول العالم في الستينات، بما فيها البلدان العربية المجاورة لتركيا. «إن الأحداث التي تدور اليوم في مصر - حسب ما كتبه أوجي أوغلو في عام 1966 في مجلة «يون» - تجبرنا على تغيير العديد من قناعاتنا القديمة» (مقتطفات من «340، ص164»). وكان قد أشار في وقت مبكر، في أيلول/سبتمبر 1962: «إلى أولئك الذين يفترضون أن الجيش سيجلب الفاشية حتماً، أقول لهم عليكم أن تدرسوا مثال ناصر، قبل أي شيء آخر. فقد نزع ناصر السياسة من الاقطاعية والبرجوازية والقوى الاقتصادية، واستعاض عنهم بدعم العمال والفلاحين. ويعتبر البرنامج الذي أعلنه ناصر برنامجاً تقدمياً جداً واشتراكياً» (مقتطفات من «340، ص105»).

إن نجاح الحركة في مصر تحت قيادة العسكر ضد الامبريالية وتلك الاصلاحات التقدمية التي قاموا بها، والنشاط الفعال بين صفوف الضباط الراديكاليين في تركيا، واليأس من طرق النضال البرلمانية، جميعها أوصلت د. أوجي أوغلو وجماعته إلى قناعة مفادها أن الصراع ضد الامبريالية من أجل الاصلاحات يمكن أن يقوم تحت قيادة الشرائح المثقفة المدنية والعسكرية. ومن هنا، تكون مساعي هذه الجماعة طبيعية حينما تنحو إلى عقد صلات مع الضباط الراديكاليين - المشاركين بانقلاب 27 أيار/مايو وبمؤامرة 1962 العسكرية (267، ص55-56). ويؤكد م. طوكر، على قيام مجموعة أوجي أوغلو بنشاط فعال في الجيش، في مدينتي اسطانبول وأنقرة (298، ص79).

وهكذا، نجد أنفسنا نتعامل مع تيار برجوازي صغير. أما علاقة البرجوازية الصغيرة بالشيوعيين، فقد كانت، في تلك الأيام، جلية وواضحة

حسب قول فلاديمير إليتش لينين: مبدئياً «لكل ماركسي - معروفة تلك الحقيقة التي تقول إن القوى المقررة للصراع في كل مجتمع رأسمالي هي البروليتاريا والبرجوازية، وإن كل العناصر الاجتماعية التي تقف بين هاتين الطبقتين والتي تقع تحت الجناح الاقتصادي للبرجوازية الصغيرة، سوف تكون على الدوام متذبذبة بين هاتين القوتين المقررتين». إلا أن لينين ذاته يؤكد على ضرورة الخروج من هذه الحقيقة «بنتائج في الظروف الصعبة من الواقع العملي»،وبالذات الوصول إلى اتفاق مع الفلاحين المتوسطين والحرفيين، وأيضاً الموظفين والضباط وشرائح المثقفين بشكل عام (13، ص189، 195).

في ظروف الواقع التركي في الخمسينات والستينات، أظهر الضباط الراديكاليون أنهم القوة الوحيدة الحقيقية، التي ملكت إمكانيات لإزاحة الأحزاب البرجوازية الموالية للغرب عن السلطة، والحد من الرأسمال الكبير والقيام بإصلاحات لصالح الشغيلة. إلا أنه، ولعدد من الأسباب، تحدثنا عنها آنفاً، متعلقة بمقاومة رجعية عنيفة داخلية وخارجية (تلك القوى، التي تعرض لها نظام ناصر في مصر)، لم يستطع الراديكاليون استغلال هذه الامكانيات في الواقع التركي، بيد أن قسماً من المثقفين اليساريين ربط آماله بالتيار الراديكالي في الجيش.

في الستينات، حصل التيار الذي انشق عن حزب العمل التركي والذي تزعمه مهري بيلي، على شعبية واسعة نسبياً. وها هو يقدم نفسه شارحاً أهدافه: «المهمة الثورية - هي الثورة الوطنية الديمقراطية، والهدف هو الاستقلال الكامل وبناء تركيا الديمقراطية الحقيقية. ووضع حد للهيمنة الامبريالية، وتحييد تركيا عن أن تكون هدفاً للاستغلال الامبريالي. وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الامبريالية، تلك التي تتناقض مع استقلالنا الوطني. وتأميم القطاعات التي تتعاون مع الامبريالية، والقيام بإعادة بناء حقيقية بهدف تصفية الاقطاع - المناصر للامبريالية. والقضاء على تأثير الطبقات المستغلة على الاقتصاد والحياة الاجتماعية (154، ص259-260).

وهكذا، يصبح النضال نضالاً ضد الامبريالية والرأسمال المتعاضد معه، وأيضاً ضد الاقطاعية المستعبدة. ولكن من الذي سيقوم بهذا النضال؟ يقول م. بيللي إنها القوى الثورية: «البروليتاريا الريفية والمدينية، عناصر أشباه البروليتاريا الريفية والمدينية، الفلاحون الفقراء، البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية والمثقفون العسكريون والمدنيون» (154، ص260).

وبذلك يتهيأ لنا أن الأمور واضحة. غير أن الجواب على السؤال الثاني البارز منطقياً، عن طليعة «القوى الثورية» لا يمكننا أن نعثر في تنظيرات «الثوريين الوطنيين الديمقراطيين» بتلك السهولة على إجابة محددة عنه. فهم كمجموعة د. أوجي أوغلو يجزؤون العملية الثورية إلى مرحلتين. فمن خلال خطاب ألقاه على طلاب جامعة أنقرة في كانون الأول/ديسمبر عام 1967، أكد م. بيللي على أن تركيا يجب عليها بادىء ذي بدء أن تتحرر من التبعية للامبريالية ومن بقايا الاقطاع وتحقيق الديمقراطية وتحجيم الرأسماليين - المستغلين. فمن دون تحقيق المرحلة الأولى - «الثورة الديمقراطية» - لا يجوز الانتقال إلى المرحلة الثانية - «الثورة الاشتراكية» - إلى «القضاء على أسلوب الانتاج الرأسمالي، واستغلال الانسان للانسان». وهذا، كما يؤكد م. بيللي، «عمل البروليتاريا المدينية وشغيلة الريف، إنها ثورتهم» (154، ص30-34).

أما فيما يتعلق بالثوريين الوطنيين التقدميين، فهنا لم ينكر م. بيللي دور البروليتاريا. في عام 1966 يكتب قائلاً: «كما في الثورة الديمقراطية، وكما في المرحلة التي تعقبها اشتراكية البروليتاريا، فإن البروليتاريا تعتبر أكثر الطبقات ثورية، ودون أدنى مجال للشك، ستصبح القوة المقررة التي لا تنحرف». ولكن على الرغم من تقديمه هذه الهدية الشكلانية للبروليتاريا، وللثورة الاشتراكية القادمة، يدرس بيللي دور البرجوازية الصغيرة بالتفصيل، مشيراً إلى «ضرورة إثارة اهتمام خاص إلى طبقة ثورية أخرى - البرجوازية الصغيرة»، التي «من وجهة نظر الاشتراكية يقتضي إعطاء أهمية متميزة للشرائح المثقفة المدنية والعسكرية، كطليعة للبرجوازية

الصغيرة » (154، ص15-16-17). ويبرهن م. بيللي على التقاليد الثورية لهذه الطليعة ويؤكد على أن هذه الطليعة بالذات ستنتزع حركة التحرر الوطني ضد القوى الامبريالية العظمى، وفي مراحل معينة من تاريخ الجمهورية سوف تقوم بدور الطبقة المهيمنة، التي ستعمل على طرفي نقيض مع الرأسمال الكبير والاقطاع (154، ص 17-20). وهنا يرتكب م. بيللي خطيئة، ارتكبها الكثيرون غيره من مثقفي يسار تركيا. وجوهر هذه الخطيئة ينحصر في: أولاً: إطلاق دور البيروقراطية بصورة عامة، ووضعها في موقع مناقض كطبقة مستقلة مناهضة للبرجوازية والاقطاعية، وثانياً: في خلط المهام الاجتماعية - السياسية للنخبة البيروقراطية مع مهام المثقفين البرجوازيين الصغار.

يوصل م. بيللي قارئه وسامعه إلى استنتاج فكري مفاده أن دور البروليتاريا مبدئياً كـ « طبقة ثورية طليعية » لايجري رفضه، إلا أنه يجد، في ظروف تركية معينة وفي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، « يجدر أن نقيِّم الوضع واقعياً »، و« أن لا نسقط في الأوهام »، « بأن نعترف بالدور الرئيس للاشتراكيين، الذين ينظمون ويوحدون جميع القوى الثورية ». وتحت عنوان الاشتراكيين، نعتقد أنه يعني هنا الشرائح المثقفة المدنية والعسكرية، كما يدعو إلى « مقاومة التعصب » (154، 21-23)، « حيث يشرح بيلي: « يتولد التعصب من تقديس الاعتبار الذي يقول أن الدور الطليعي يعود للطبقة العاملة » (مقتطفات من « 340، ص 16-1 »).

ويرتبط بالفكرة الأخيرة تقدير م. بيللي لأشكال النضال. ويعني الاتكاء على الانتخابات للوصول إلى السلطة - كتب م. بيللي في مجلة « تورك سولد »، ناقداً حزب العمل التركي. وبهذا الشكل بناء الاشتراكية - هذا يعني النظر إلى العالم من خلال نظارات وردية، ونسيان الضحايا والخسائر التي تلزم للوصول الحقيقي إلى السلطة لتصبح في قبضة الشغيلة، وبعدها بناء الاشتراكية. وفي هذه المجلة كتب أيضاً: « حزب العمل التركي هو أكثر الممثلين يسارية في لعبة الديمقراطية ذات التكوينة (الفلبينية) » (مقتطفات من « 340، ص115، 125 »).

نرى أنه جرى تطابق كبير بين مجموعة د. أوجي أوغلو و« الثوريين الوطنيين الديمقراطيين » في تقييم مستوى تطور تركيا، ومراحل الثورة ومهمات المرحلة المعاصرة، وأيضاً الاعتراف بالدور المميز للبيروقراطية العسكرية ـ المدنية ورفض الأشكال البرلمانية للنضال. فحتى لو كانت هناك تعارضات بين د. أوجي أوغلو وم. بيللي فإنها ما أن حلت نهاية الستينات حتى محيت تماماً. ويبدو أن هذا الأمر حدث لأن كليهما سارا باتجاه نظام واحد لوجهات النظر، لكن من جهات مختلفة: د. أوجي أوغلو من « اليمين »، أما م. بيللي فمن « اليسار».

سعت مجموعة م. بيللي أيضاً إلى إقامة علاقات مع الضباط. وحسب بعض المعلومات، أقام م. بيللي بعد انتفاضة العسكريين في 22 شباط/فبراير 1962، صلات مع أعضاء سابقين في مجلس الوحدة الوطنية، سيناتورات مدى الحياة س. كوتشوك، س. كارامان، ك. كارافيلي أوغلو وم. آتالي (267، ص57). وبشكل عام، نحن نمتلك أساساً للإشارة إلى أنه كانت لدى مناصري الثوريين الوطنيين الديمقراطيين، ذات الأخطاء والمزايا الإيجابية، التي كانت تتميز بها مجموعة د. أوجي أوغلو. يشير كل من تش. تيكين مؤلف العديد من الأعمال عن التيارات الاشتراكية في تركيا، وميتين شوكير الكاتب الاجتماعي المشهور في كتاب عن حركة اليسار في تركيا في الستينات، المكتوب انطلاقاً من مواقع برجوازية معينة (مواقع حزب الشعب الجمهوري)، يشيران إلى الاختلاف الرئيس بين حزب العمل التركي، من جهة، ود. أوجي أوغلو وم. بيللي من جهة ثانية. وينحصر هذا الاختلاف في أن حزب العمل التركي اعترف بأن الدور الرئيس يقع على عاتق الطبقة العاملة، بينما بيللي وأوجي أوغلو لم يعترفا بذلك (298، ص 41-43، 340، ص 136-149). حقاً، لم يعر الأخيران اهتماماً إلى عاملين غيرا من الأمر بعض الشيء. فمن جهة، اعتبر حزب العمل التركي أن الطبقة العاملة هي القوة القائدة لمثل هذه التغييرات، وهو انطلاقاً من برنامجه، وتصريحات زعامته وعلى رأسهم م. ع. عيبار، لم يذهب إلى أبعد من القيام بإصلاحات لصالح الشغيلة بشكل عام، ولا يمكن أن يكون

اشتراكياً بما لهذه الكلمة من معنى. ومن جهة أخرى، إن د. أوجي أوغلو وم. بيللي لم يرفضا الدور الطليعي للبروليتاريا في الثورة الاشتراكية، بينما كانت نظرة م. بيللي، كما نرى، إلى هذه الثورة نظرة صحيحة مبدئياً. وكلاهما اعتبر أنه في مجرى النضال ضد التأثير الامبريالي والرأسمال الكبير ورواسب الاقطاع، سوف تلعب البرجوازية الصغيرة دوراً رئيساً وذلك بقيادة المثقفين العسكريين ـ المدنيين.

أمام هذا التقزيم غير المؤسس لدور البروليتاريا، لا يمكننا أيضاً اعتبار هذا المدخل مدخلاً رجعياً. إن البرجوازية الصغيرة في ظروف خلق جمهورها وتسييسه في بلدان الشرق تستطيع أن تخرج في مراحل معينة إلى واجهة الصراع الطبقي، وحتى من خلال ممثليها السياسيين يمكنها أن تستولي على السلطة إلى أجل محدد. إلا أنه وفي هذه الحالة، يجب حل مسألة الخيار في المتابعة ـ مع البروليتاريا أو مع البرجوازية. يشير فلاديمير إليتش لينين «.... إن جميع محاولات البرجوازية الصغيرة بشكل عام، والفلاحين بشكل خاص، في وعي قوتهما الذاتية وإدارة الاقتصاد والسياسة حسب ما ترتأيا، جميعها انتهت بالافلاس. فإما تحت قيادة البروليتاريا، أو تحت قيادة الرأسمالية ـ لا يوجد حل وسط» (16، ص 136-137). وهنا بالذات سوف يقع على عاتق الطبقة العاملة وطليعتها السياسية مهمة أخذ زمام الأمور وتطوير التحولات الاشتراكية التي باشرت بها البرجوازية الصغيرة في الثورة الاشتراكية.

وكما أشير سابقاً، ركز حزب العمل بزعامة م. ع. عيبار على العمل البرلماني، ولم يعر الاهتمام للعمل في صفوف الجماهير، واستمالتها إلى الأفعال السياسية. وسقط د. أوجي أوغلو وم. بيللي في تطرف «برجوازي صغير» آخر. فهما لم يروجا لاستخدام العنف ضد النظام القائم مباشرة، إلا أن مبادىء نظريتهما، لاسيما نظرية الثوريين الديمقراطيين وشعاراتهم دفعت القسم الأكثر ديناميكية وحيوية في المجتمع، الشبيبة، إلى مثل هذه الأعمال. قال م. بيللي، على سبيل المثال، في قاعة طلابية: «هنا، عدد قليل من المنحدرين من أسر عمالية. غالبيتكم مرتبطة بالشرائح الوسطى،

بشرائح البرجوازية الصغيرة المثقفة، التي لديها كمون ثوري كبير، وبالتوافق مع ذلك يجب علينا أن نحدد خطنا » (154، ص33). ونتيجة لذلك، ظهرت داخل تيار الثوريين الوطنيين الديمقراطيين وخارج صفوفهم في النصف الثاني من الستينات مجموعات شعبوية يسارية متطرفة، اتبعت طرق الارهاب والعنف في النضال. من بين هذه المجموعات نشير إلى مجموعة ماهر تشايان، ومجموعة دينز غيزميش الارهابيتين، اللتين شكلتا على قاعدة التنظيم اليساري الشبيبي « ديف - غينتش ». وغالبية أعضاء هاتين المجموعتين كانت تتحرق شوقاً لانهاء علاقة تركيا مع الدول العظمى الامبريالية وللنضال ضد التمييز والعبودية. إلا أن رؤوسهم كانت تستعر ضياعاً. وتبين أنهم أسرى مخططات البرجوازية الصغيرة الثورية.

كتب م. تشايان في كانون الثاني /يناير عام 1970 في مجلة « آيدنليق » قائلاً: « دون قيادة الطبقة العاملة لن يكلل النضال ضد الامبريالية ولا الانتقال إلى الاشتراكية، بالنجاح ». إلا أنه وفي هذه المقالة يؤكد على « أنه في الظروف التي يصبح فيها جزء من البروليتاريا ذيلاً لحزبي العدالة والشعب الجمهوري، عندها لا يمكن أن يصبح هناك تصور عن ثورة اشتراكية، غير مدركين أن البلاد تقع تحت الاحتلال، وعندها يصبح أيضاً رفع المسألة عن زعامة البروليتاريا انتهازية فاقعة » (مقتطفات من « 340، ص 147-148 »).

في هذا الأمر ينحصر جوهر التطرف اليساري. فالبرجوازية الصغيرة المثقفة جاهزة للاعتراف بالدور القيادي للطبقة العاملة، إلا أنه عندما تصل الأمور إلى تأمين القيادة الفعلية، فإنها تتذرع بأن الطبقة العاملة لا تزال دون الوعي اللازم للقيادة، وبدلاً من أن تقوم بعمل مثابر وجاد في صفوف الجماهير تقفز إلى الأمام محاولة التمسك بالزعامة، ناسية أي شيء قالته عن الطبقة العاملة، ذاهبة بالحركة إلى الفشل.

نظن أن كل ماركسي يتفق مع تقييمات م. تشايان بخصوص الدرجة التي وصلت إليها الطبقة العاملة من التنوير في تلك المرحلة، ومع حقيقة أن الجزء المهم منها اندفع باتجاه الأحزاب البرجوازية. إلا أن

الشيوعيين وفي معرض تعاملهم مع ذلك تعاملاً ديمقراطياً، فإنهم توصلوا إلى نتيجة صحيحة وجيدة وهي ضرورة دراسة خبرة العمل في صفوف الجماهير، والتخلص من أخطاء اليسار المتطرف، وتفعيل العمل في صفوف الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة (296، ص31-33). أما الشبيبة اليسارية المتطرفة فالتقطت السلاح وشكلت مجموعات إرهابية وأعلنت عن نفسها «الطليعة الثورية». ساهم في تشكيل هذه المجموعات أدبيات انتشرت واسعاً في تركيا، كالأدبيات الماوية التي كانت ترى بأن «التناقض الرئيس هو بين حركات التحرر الوطني والامبريالية»، «الحرب الفلاحية»، تلك الأدبيات التي استهوت الشباب وساهمت في استمالته إلى الأعمال الارهابية. وكانت التوجهات الماوية أكثر جلاءً في مجموعة دوغو بيرينتشيك.

كانت هذه هي الخصال الرئيسة لحركة اليسار في الستينات. فهي بالمقارنة مع الخمسينات كانت عملياً ظاهرة جديدة في حياة البلاد الاجتماعية. السياسية. ففي هذه المرحلة كانت حركة اليسار تعاني من أمراض النمو المفرط وتميزت بجوانب سلبية عديدة. وفي بداية الستينات فقط وبفضل توسيع الحريات الديمقراطية نال التيار الثقافي إمكانية القيام بجدل فعال حول المسائل النظرية، الأمر الذي أصبح خصلة عملية من خصال حركة اليسار في الستينات. أما تنظيمياً فلم تستطع إلا تشكيل حزب العمل التركي[2]، الذي تبين أنه واقع في أسر التناقضات والصراعات الداخلية. في هذه المرحلة، وكما يشير تش تيكين، لم يملك العديد من اليساريين مفهوماً متكاملاً وصحيحاً عن الاشتراكية، فالكثيرون اعتبروا الاشتراكية عبارة عن حركة للنضال من أجل الحقوق البرجوازية التقليدية» (340، ص203).

كان الباحثون البرجوازيون يشيرون بفرح، على سبيل المثال م. طوكر، إلى أن الحركة اليسارية يعتريها «عراك وانشقاق». وهذه الحركة التي أصبحت في حلبة الجدل، لم تستطع في هذه المرحلة أن تحل مسألة هامة مفادها التوافق بين النظرية وحركة الجماهير.

ومع ذلك، وإلى جانب هذا كله فحزب العمل، والمجموعات اليسارية التي لم يكن لها شكل تنظيمي مؤطر، جميعها احتلت مكاناً بارزاً في الحياة الاجتماعية السياسية، وأصبحت من العوامل التي تقلق النخب الحاكمة، وكان هذا القلق على أشده عند البرجوازيين الصغار الاصلاحيين وليس عند أولئك الاشتراكيين الفوضويين فحسب، بل أيضاً عند الذين كانوا يتبنون الاشتراكية العلمية أيضاً. فهذا هو أج صايل قان، الباحث في حركة اليسار التركية من موقع معادٍ للشيوعية، يثير الاهتمام إلى ذلك، محاولاً البحث، بشكل رئيس، عن الدور الذي احتله «العنصر الشيوعي» في اليسار. فهو بقلق كبير يقول إن «الشيوعيين موجودون في حزب العمل التركي أيضاً وخارجه». (267، ص37).

بشكل عام يعتبر التطور الهائل في حركة اليسار في الستينات عنصراً هاماً، وهو من العناصر التي كانت سبباً في التدخل العسكري الفوقي في الحياة السياسية عام 1971.



الفصل الثالث

النشاط السياسي للجيش

بعد انتقال السلطة إلى الأحزاب السياسية نتيجة الانتخابات البرلمانية في عام 1961، استمر النشاط السياسي في جناح الضباط. ظهر هذا النشاط بصورة أساسية، في نشاط مجموعات مختلفة في اتحاد القوات المسلحة 1961، أكثر التجمعات هيمنة وانتشاراً في الجيش منذ النصف الثاني من عام 1961. وتركز نشاط هذا الاتحاد الرئيس في أنقرة واسطانبول، إذ كان الضباط ـ أعضاء اتحاد القوات المسلحة يجتمعون دورياً مرة في الأسبوع ويبحثون في أوضاع البلاد السياسية. ولديهم اتحاد «أركان خاصة» ضمت في عدادها العقداء ط. آيدمر، أي آرات ون. أوزكان، وفي الحالات ذات الأهمية الخاصة، كانت هذه الأركان عادة تقدم تقريرها عن نتائج هذه الحالات في اجتماعات، تضم رئيس هيئة الأركان الذي تزعم اتحاد القوات المسلحة، وقادة صنوف القوات المسلحة (274، ص 143-144).

بهذا الشكل، تشكل تنظيم هرمي حسب «المبدأ العسكري». وهذا الأمر يحمل في طياته أهمية كبيرة لإدراك جوهر أفعال الجيش السياسية في عامي 1971 و1980. كانت النخبة العسكرية قلقة من نشاطات مجموعة اليسار، التي كانت المنفذ الفعلي لانقلاب 27 أيار/مايو، وأدركت بوضوح أنه لا يجوز السماح بذلك ثانية، وبضرورة السيطرة على الجيش.

أدى التقيد بـ «المبدأ الهرمي» في هياكل اتحاد القوات المسلحة إلى اصطياد عصفورين بحجر واحد: خلق تنظيم، يقف فيه الضباط على شعلة

ساطعة من النشاط السياسي في الجيش في عام 1960، استطاعوا من خلاله التعامل مع مشكلات تطور البلاد والحصول على « تمرين سياسي ». وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة تحصل على معلومات عن الجدل الدائر، وضعت أيديها على « النبضة السياسية » في الجيش.

في نهاية تموز/يوليو 1961 صادق رئيس هيئة الأركان على « مبادىء اتحاد القوات المسلحة » ووزعها على القطعات العسكرية. تضمنت هذه المبادىء البنود الأساسية التالية:

1. من أجل مصالح البلاد والنظام يحق للقوات المسلحة اتخاذ إجراءات وصولاً حتى التدخل العسكري.
2. يعتبر مجلس الوحدة الوطنية مجلساً موحداً وهو جزء لا يتجزأ من القوات المسلحة.
3. يجب على القوى السياسية التي ستتسلم السلطة بعد الانتخابات ألا تظهر أية بوادر معادية للجيش. وحتى موعد الانتخابات ستكون الأحزاب السياسية خاضعة لمراقبة الجيش.
4. ستنفذ الانتخابات في وقت لا يتجاوز 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1961، لكن ليس قبل الانتهاء من المحاكمات في جزيرة ياصي آضا وتنفيذ الأحكام التي ستصدر عنها.
5. لن يُحل مجلس الوحدة الوطنية قبل الانتخابات.
6. لا يسمح بالقيام بأية أفعال تتعارض مع إصلاحات أتاتورك.
7. لا تخضع تصرفات الأشخاص الذين أعدوا للانقلاب ونفذوه ولا زعامة البلاد بعده، لأية مساءلات أو محاكمات.
8. سيعود الأربعة عشر شخصاً الأعضاء في مجلس الوحدة الوطنية إلى البلاد، عندما ترى القوات المسلحة ضرورة ذلك.
9. ستبتعد القوات المسلحة بعد الانتخابات عن السياسة (274، ص 144-145، 284، ص 101-103).

وبشكل عام، فقد تكررت « المبادىء » ـ الحلول ـ التي توصل إليها المحافظون سابقاً في مجلس الوحدة الوطنية وحزب الشعب الجمهوري،

أي أن القيادة العسكرية صادقت على هذه الحلول. بالإضافة إلى ذلك، نجد أنه من الواضح أن القيادة أخذت مجلس الوحدة الوطنية تحت حمايتها، والأحزاب تحت مراقبتها، معلنة عن نفسها بأنها صاحبة الحل والربط في البلاد. وبغض النظر عن التصريحات عن «العودة إلى الثكنات» بعد الانتخابات، كان الجيش ينوي تعليق سيف ابدي فوق رقاب السياسيين.

كتب د. سيحان في مذكراته: «مع مرور كل يوم تصبح الأمور أكثر وضوحاً مشيرة إلى أن هدف انقلاب 27 أيار/مايو لم يتحقق، أما اتخاذ خطوات تحذيرية توهم بتشكيل نظام ديمقراطي، فهذا الأمر لم يبدل شيئاً في البلاد ولم يحولها إلى مرحلة جديدة» ... (274، ص147).

هذه هي الأفكار التي كانت تجول في أذهان الضباط. افترض ن. أونصالان، ط. آيدمر، س. أتاكان، ن. حازر وآخرون غيرهم أنه من الضروري تأمين تحقيق أهداف 27 أيار/مايو (أهداف المجموعة الراديكالية القديمة) عن طريق حل مجلس الوحدة الوطنية والاستيلاء على السلطة. كما رأوا ضرورة تأجيل قيام النظام البرلماني الوارد في الدستور «إلى أزمنة أفضل». من هذا المنطلق شكلت في اتحاد القوات المسلحة مجموعة راديكالية دخل في عدادها «عصبة العقداء» وراديكاليون جدد.

وبالمقابل برزت مجموعة أنصار تحقيق البرنامج الرسمي لمجلس الوحدة الوطنية (إقامة انتخابات برلمانية... إلخ). اعتبرت هذه المجموعة أنه ليس من الضروري تأمين تنفيذ الانتخابات فحسب، بل وانتصار حزب الشعب الجمهوري فيها. بهذا الشكل، توطدت ظاهرة مراكز القوى في اتحاد القوات المسلحة بعد قليل من الانذار النهائي الذي وجه في 6 حزيران/يونيو.

في 25 آب/أغسطس عقد اجتماع في أنقرة ضم مجموعة من نشيطي اتحاد القوات المسلحة، شارك فيه نحو 60 ضابطاً. ترأس الجلسة الجنرال عبد الرحمن دوروك قائد الجندرمة. وفي الاجتماع، أعلن د. سيحان عن اتصالاته في روما مع مجموعة «الأربعة عشر». حيث صرح قائلاً: «الآن

يدير اتحاد القوات المسلحة البلاد ويراقب الوضع ... يجب علينا أن لا نحول دون تقديم امكانياتنا، يجب الاستيلاء على السلطة واستخدامها لخدمة البلاد ... يعلم غالبية الحاضرين أن أفكار "مجموعة الأربعة عشر" تلقى دعماً قوياً في الجيش ولا تزال تتزايد شعبيتها بين المثقفين ... يجب التخلص من المثلث الرئيس لاتحاد القوات المسلحة ـ غياب التنظيم الجماهيري بين صفوف الشعب. فبدون دعم الشعب ليس في الامكان تأمين المكوث الطويل في السلطة، وتحقيق إصلاحات جذرية لصالح النهضة الشعبية ». يؤكد د. سيحان على أن « مجموعة الأربعة عشر» غير منفصلة عن الجيش، فهي ـ هامة لاتحاد القوات المسلحة كقوة سياسية ـ ويجب أن تساهم في الحركة، كما اقترح د. سيحان أن نسمح لها بذلك (274، ص149، 284، ص103). هنا يصدح صوت يطالب بالاعتماد على المثقفين وعلى تنظيم جماهيري، الأمر الذي دعت إليه حركة اليسار في مستهل نشاطاتها. وكما جرى الحديث، فقد تميزت مرحلة الستينات بالتعاون بين الحركة الراديكالية في الجيش وشرائح المثقفين اليساريين. فالعديد من الضباط راقبوا بعناية تطور الحركة اليسارية والطرق التي اقترحتها لحل مشكلات البلاد (274، ص 162-163).

لم تناقش اقتراحات د. سيحان في الاجتماع فحسب، بل بعد انفضاضه أيضاً، الأمر الذي استمر عدة أيام. لم يوافق قسم من الضباط على التعاون مع « مجموعة الأربعة عشر»، بينما آخرون كانوا جاهزين للتعاون مع قسم من المجموعة في المستقبل ـ « في ظروف أكثر ملاءمة » فقط. واعتبرت الغالبية أنه يجب اتخاذ خطوات حاسمة، تخرق الحالة الراهنة (274، ص 149-150).

في ذلك الوقت وأثناء انتظار الانتخابات تتابع الصراع في اتحاد القوات المسلحة بين المجموعتين. أصبحوا يطلقون الآن على الراديكاليين لقب « العصاة »، وعلى المحافظين لقب « القادة أو السلطة ». وقيادة اتحاد القوات المسلحة باختلافها عن المحافظين في مجلس الوحدة الوطنية، لن تتحدث عن العودة إلى الديمقراطية فحسب، بل عن أن هذه الديمقراطية

يجب أن تكون « موجهة » ومراقبة من الجيش. وفي مجرى هذا الصراع كانت موازين القوى تنحو لصالح المحافظين.

في مجرى الاعداد للانتخابات، بدأ يبرز، لاسيما من طرف حزب العدالة، عداءٌ ومشاعر « امتعاض » من الجيش ومن انقلاب 27 أيار/مايو. كانت البرامج والخطط الانتخابية لحزبي العدالة وحزب الشعب الجمهوري توحي للضباط بالقلق على مصير البلاد. وتشكلت لديهم قناعة، أنه بدلاً من التنفيذ المرحلي للاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت البلاد تفتقر إليها، بدأت تظهر مشاحنات سياسية وصراعات من أجل السلطة والمناصب، الأمر الذي ذكرهم بما كان يدور قبل انقلاب 27 أيار/مايو. فالكثير من الضباط الراديكاليين ومن يشاطرونهم وجهات النظر من المثقفين رأوا بأن « النظام الديمقراطي » الذي سيتشكل سيؤدي إلى فوضى في البلاد. لهذا أصبحت كفة الميزان في اتحاد القوات المسلحة ترجح عشية الانتخابات لصالح الراديكاليين.

ففي اليوم الثاني للانتخابات البرلمانية تفاقمت الأوضاع في اتحاد القوات المسلحة حتى وصلت إلى حافة الهاوية. وقفت قيادة الاتحاد مع انتخاب جمال جورسيل لرئاسة الجمهورية وعصمت اينونو لمنصب رئيس الوزراء. وقدمت « القيادة » أثناء ذلك الحجج التالية: إنه في إعادة السلطة للأحزاب، يكون الجيش ملتزماً بالوعد الذي قدمه في 27 أيار/مايو، الأمر الذي يرفع من سمعة تركيا عالياً في العالم، وإن النظام الذي يقوده جورسيل واينونو هو مقبول في الجيش (274، ص 152). إنها وجهة نظر « القادة »، التي لاقت دعماً كاملاً من مجلس الوحدة الوطنية ومن جمال جورسيل ومن الشخصيات السياسية، ليس فقط في حزب الشعب الجمهوري، بل في أحزاب برجوازية أخرى. فالأحزاب الأخيرة أدركت جيداً أن أهم إنجاز لها هو إشادة دولة برجوازية ديمقراطية، موجهة أو غير موجهة، ولاحقاً سيتم تأمين المواقع الخاصة بها.

أغضب خط « القادة » مجموعة « العصاة » الذي رأوا وجوب أن يستولي اتحاد القوات المسلحة على السلطة، و« القضاء على الأحزاب

السياسية من جذورها »، وحل مجلس الوحدة الوطنية. ولا يجوز تكرار خطأ 6 تموز/يوليو 1961، عندما كانت السلطة في أيدي اتحاد القوات المسلحة عملياً، لكنه لم يستغل هذه الفرصة (274، ص 152-153).

على هذه القاعدة ولدت « اتفاقية 21 تشرين الأول/أوكتوبر لعام 1961 ». في هذا اليوم، حرر 10 جنرالات و28 عقيداً في أكاديمية اسطانبول وثيقة، ووقعوا عليها تتضمن:

1 - قام العاملون في القوات المسلحة التركية (التوقيعات واردة في أسفل الوثيقة) بدراسة الأوضاع المتشكلة وتوصلوا بروح واحدة إلى القرار الآتي:

أ) إن القوات المسلحة لم تنتظر دعوة المجلس الوطني التركي العظيم، المشكل نتيجة انتخابات 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1961، وستستولي على السلطة.

ب) سوف تُسلم السلطة إلى ممثلي الأمة المخلصين ذوي الأهلية.

جـ) سوف توقف نشاطات جميع الأحزاب السياسية. وتلغى نتائج الانتخابات وسيعتبر مجلس الوحدة الوطنية في حكم المنحل.

د) سوف تطبق هذه القرارات في موعد لا يتجاوز 25 تشرين الأول/أوكتوبر لعام 1961.

2 - حررت الوثيقة على ثلاث نسخ، ومهرت بتواقيع جميع المجتمعين.

أرفق ط. آيدمر في مذكراته صورة عن هذه الوثيقة تحمل تواقيع المشاركين، الذين كان في عدادهم الجنرالات ر. تولوغ،، ف. يسين، ف. غيورلين، ج. ايجي أوغلو، ف. قيوفينتورك، ج. طورال وسواهم (284، ص 106-107). وفي 22 تشرين الأول/أوكتوبر عقد اجتماع في أنقرة، ضم مجموعة من الجنرالات والضباط، الذين صادقوا على الوثيقة وأقدموا على مهرها بتواقيعهم (208، ص 18-19، 284، ص110). كما اطلع رئيس هيئة الأركان وقادة صنوف القوات المسلحة على الوثيقة.

سيطر المشاركون في اجتماع اسطانبول على الأوضاع في الجيش الأول وفي موقع اسطانبول، كما صادق في أنقرة غالبية الضباط على الوثيقة

أيضاً. وتبين أن الأمركان من صناعة جناح الضباط الذي وقفوا ضد الديمقراطية «الموجهة». إلا أن الأرجحية كانت في صف «القادة»، الذين باشروا اعتباراً من 22 تشرين الأول/أوكتوبر القيام بنشاط محموم. بدأت تعقد لقاءات ومشاورات مستمرة في هيئة الأركان.

علم عصمت اينونو بهذه الوثيقة بعد وقت قصير من صدورها. التي اعتبرها عبارة عن ضربة ستؤدي إلى القضاء على خططه في استلام السلطة. وسرعان ما أرسل إلى اسطانبول صهره م. طوكر لإجراء محادثات مع قائد الموقع العسكري ر. طولوق. حاول طوكر من خلال لقاء طويل مع الأخير أن يثنيه عن الاستيلاء على السلطة، مؤكداً أن اينونو يقف وبشكل قاطع ضد «تغيير نهج التطور الديمقراطي» (144، ص 562-563).

أثرت ردة الفعل السلبية التي صدرت عن عصمت اينونو على رئيس هيئة الأركان جودت صوناي. وللذكرى نقول أن الأخير وبعد اللقاء المشار إليه سابقاً مع عصمت اينونو في 30 آب/أغسطس 1961، اتخذ موقفاً محدداً، عبر عنه بالكلمات التالية: «يجب على القوات المسلحة أن تدعم حزب الشعب الجمهوري وعصمت اينونو». في هذه الحالة لم يقدم جمال جورسيل وجودت صوناي كأناس يدخلون في عداد النخبة الحاكمة، لم يقدما مبدئياً على دعم اينونو ضد البرجوازيين الصغار الراديكاليين، لكن شخصية عصمت اينونو القوية أجبرتهم أو أقنعتهم بضرورة تأييد الاتجاه السياسي لحزب الشعب الجمهوري.

عقد جودت صوناي في هيئة الأركان في 23 تشرين الأول/أوكتوبر اجتماعاً، دعي إليه ممثلو القيادات وصولاً حتى رؤساء الأجنحة ونشيطي اتحاد القوات المسلحة. وصرح جودت صوناي في هذا الاجتماع بأن المسألة التي تدور حول انتخاب جمال جورسيل رئيساً للجمهورية وعصمت اينونو رئيساً لمجلس الوزراء، هي مسألة مصادق عليها ومحلولة، واقترح على موقعي الوثيقة التراجع عن مطالبهم. وافق جميع الجنرالات الموقعين على الوثيقة على هذا الاقتراح. وعند بعضهم سقطت التحفظات حول نقل السلطة إلى الأحزاب، بعد أن علموا بأن تعيين عصمت اينونو محتم، أي

أن حزب العدالة لن يصل إلى السلطة. إن تصريح جودت صوناي الموثوق عن هذا الأمر يجبرنا أن نفترض أن هذا الضمان أتى من مشاوراته المستمرة مع قادة الحزب. لكن بعض الضباط الراديكاليين المدعوين إلى الاجتماع أصروا على تنفيذ بنود الوثيقة، إلا أنهم، أصبحوا يشكلون الأقلية (274، ص 157-158، 284، ص110). ولم يتبق لهم، بما أنهم اختاروا طريق العمل «الهرمي»، إلا أن يخضعوا للانضباط.

وفي اليوم ذاته، 23 تشرين الأول/أوكتوبر دعت القيادة العسكرية زعماء الأحزاب السياسية للاجتماع في القصر الجمهوري واقترحت عليهم توقيع وثيقة تضمنت البنود التالية: لا ينبغي لأي حزب أن يرشح أحد ممثليه لمنصب رئاسة الجمهورية. ويجب عليهم جميعاً أن ينتخبوا جمال جورسيل لهذا المنصب، وألا تقدم الأحزاب على رفع مسألة العفو عن شخصيات الحزب الديمقراطي السابق. وقع زعماء هذه الأحزاب الوثيقة المذكورة. وبناء عليه فقد استدعى ف. أوزديليك وص. أولاي عضوا مجلس الوحدة الوطنية، استدعيا إلى مكتبيهما ع. ف. باشغيل المرشح لمنصب رئيس الوزراء عن حزب العدالة وأعلنوا له أن «الزمرة العسكرية تنصح بسحب ترشيحه لهذا المنصب» وإلا فإنها غير قادرة على الحفاظ على أمنه. ولم يعترض باشغيل على هذا الأمر (144، ص 565، 274، ص 160، 361، ص 221).

في 26 تشرين الأول/أوكتوبر عقدت أول جلسة للمجلس، بعد أن تم انتخاب جمال جورسيل رئيساً للجمهورية. وشكل عصمت اينونو أول حكومة ائتلافية. وهكذا انطلقت شرارة «الديمقراطية الموجهة» للعمل.

إلا أن «العصاة» لم يتراجعوا عن أهدافهم. ولم يكن هناك حديث عن إعادة تسييس جناح الضباط. وأصبح واضحاً للراديكاليين، أنه بعد 27 أيار/مايو لم يجر تغيير سوى في الديكور والشخصيات العاملة في الحلبة السياسية، أما اللعبة فيديرها «المخرجون» ذاتهم. كما أيقنوا أخيراً أنه لا يمكنهم متابعة أهداف 27 أيار/مايو سوى بالتدخل العسكري. لكن، كيف يمكن تحقيق ذلك، إذا كانت القيادة العسكرية ضد ذلك؟ لهذا أصبحت

الخصلة المميزة لهذه المرحلة الاستمرار في الضغط على القيادة « من أسفل »، لدفعها إلى اتخاذ قرارات فعالة. حاول ش. ث. آيدمر المناصر للديمقراطية البرجوازية، ولعصمت اينونو شخصياً، حاول تصور مجرى الأمور على الشكل التالي: سوف تسعى « زمرة من العقداء » بعد الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة الائتلافية، إلى تنفيذ عصيان في الجيش. إلا أنه يناقض نفسه بنفسه حين يشير إلى أن تسييس الجيش الذي ارتفعت سويته بعد 27 أيار/مايو، بقي على حالته: « أصبحت كل ثكنة تشكل مركزاً سياسياً، إذ كانت تعقد مؤتمرات وأنواع مختلفة من الجدل السياسي (144، 570). وهذه الديمقراطية البرلمانية التي انطلقت للعمل من جديد ولدت خيبة في الآمال. فالمثقفون بما فيهم العسكريون رأوا أن الأحزاب الرئيسة في المجلس كانت مشغولة، لا في البحث عن طرق وحلول للمشكلات الوطنية العامة، بل في الصراع من أجل الحقائب الوزارية. « فالناس الذين انتظروا من الحكومة المشكّلة حديثاً التأمين السريع للنهوض في البلاد، أصبحوا مخدوعين في توقعاتهم » (208، ص 25-24). وكل هذا خلق تربة خصبة لاتساع شعبية أفكار الراديكاليين في الوسط العسكري وفي أوساط المثقفين المدنيين أيضاً.

ونتيجة لذلك دعا جودت صوناي في 19 كانون الثاني/يناير من عام 1962 إلى عقد اجتماع موسع في هيئة الأركان، دعا إليه قادة صنوف القوات المسلحة والمتمركزين في أنقرة من الجنرالات وكبار الضباط. وأشار في خطابه إلى أن « الأحداث تسير في البلاد بصورة مرضية »، ودعا الجيش إلى دعم عصمت اينونو. ودعم هذا الرأي جميع قادة صنوف القوات المسلحة وعدد آخر من الجنرالات. إلا أن رأي الضباط كان مختلفاً. حيث صرح مدير كلية الجندرمة العقيد ن. أونصالان قائلاً إنه غير موافق على رأي جودت صوناي ويرى أن الحكومة تدير البلاد بصورة سيئة، ويجب أن لا نربط مصيرنا بعصمت اينونو الذي شارف عمره على الثمانين، ومع مرور كل يوم تزداد قناعة الضباط بضرورة استيلاء الجيش على السلطة. وعلى الشاكلة ذاتها تكلم ط. آيدمر وقائد الفوج 229 العقيد

إحسان ايركان وقائد موقع أنقرة العسكري العقيد سيلتشوك عطاكان ومعاون قائد قوات الجندرمة العقيد أمين آرات، جميعهم أكدوا على أنه في القريب العاجل لن نستطيع كبح جماح الضباط الصغار الذين ينوون قلب الحكومة. إلا أن جودت صوناي رد قائلاً: إنه ما دام في هذا المنصب لن يصادق على أي انقلاب، ودعا من جديد إلى دعم الحكومة (208، ص 27-28، 274، ص 165-166، 284، ص111-116). وهنا يجدر أن نشير إلى أن ح. قيفلجملي كان محقاً عندما رفض النقد الجارح الموجه إلى الضباط الراديكاليين بأنهم «لا يتمتعون بتعليم سياسي كافٍ»، لأنهم لم يروا التناقضات بين مساعيهم للقيام بانقلاب وبين الجنرالات الذين نصبوهم في قيادة اتحاد القوات المسلحة (222، ص 187-189). لم يستطع جودت صوناي دعم النيات البرجوازية الصغيرة للضباط، إذ كان عليه أن يدافع عن مصالح النخبة الحاكمة، التي كان ينتمي إليها.

لم يولد اجتماع 19 كانون الثاني/يناير الاطمئنان لا في نفوس «عصبة العقداء» ولا في نفوس الراديكاليين الجدد. وفي التاسع من شباط/فبراير عقد اجتماع في اسطانبول، ضم 54 ضابطاً، بما فيهم ضباط وصلوا من أنقرة: ن. أونصالان، س. اتاكان، د. سيحان وسواهم. وقف المشاركون في هذا الاجتماع مع القيادة العسكرية، التي سيقع على عاتقها القيام بانقلاب، والإطاحة بحكومة عصمت اينونو، ونقل السلطة إلى القيادة العسكرية التي سيقع على عاتقها القيام بالاصلاحات. وأكد المجتمعون في كلماتهم على ضرورة العمل الموحد وعلى القواعد المشتركة. وبهذه الروح أعلن العقيد عثمان دينيز أن الشرط الضروري لنجاح الانقلاب هو في الاتحاد حول فكرة واحدة، حتى أنه قدم ثورة أكتوبر الاشتراكية مثالاً على ذلك، تلك الثورة التي «جلبت أفكاراً جديدة، لهذا استطاعت الانتصار والدفاع عن ذاتها» (208، ص29، 284، 119). ووقع جميع المشاركين في هذا الاجتماع على «وثيقة 9 شباط» التي عرض د. سيحان في مذكراته التي نشرها النص الكامل لها، وجدولاً بأسماء المشاركين في الاجتماع. وهذا هو مضمون الوثيقة:

1. سوف يقوم اتحاد القوات المسلحة ملتزماً بالهرمية العسكرية بالاستيلاء على السلطة.
2. قبل المباشرة بالعملية، يجب التأكد من دعم القوات الجوية لها.
3. يجب أن تنفذ العملية في موعد لا يتجاوز 28 شباط/فبراير (274، ص175).

يفسر البند الثاني من الوثيقة بأنه في شباط/فبراير وفي مجرى الاتصالات بين الضباط، اتضح الموقف الخاص للقوات الجوية، المؤيدة للمحافظين. وكما يبدو حوفظ على التأثير القوي لحزب الشعب الجمهوري في القوى الجوية، الأمر الذي أكدته الأحداث اللاحقة.

في 10 شباط/فبراير حررت مجموعة من ضباط أنقرة واسطانبول «ملحقاً لوثيقة 9 شباط»، تطرق إلى الاجراءات التي يجدر القيام بها بعد الانقلاب: سوف تنقل السلطة التشريعية إلى ما سمي بـ «مجلس الأمن»، الذي سيدخل في عداده 25 من الشخصيات العسكرية والمدنية، تشمل رئيس هيئة الأركان وقادة صنوف القوات المسلحة وقائد سلاح الجندرمة. وبعد مضي بعض الوقت سوف يشكل مجلس وطني، ويُقدم «مجلس الأمن» على تشكيل حكومة من أكثر الاختصاصيين خبرة، أما مجلس الوحدة الوطنية فسوف يعاد تشكيله من 37 عضواً، الذين قد يصبحون في عداد المجلس الوطني، ولن يحصل تغيير كبير في العلاقات الخارجية والالتزامات الدولية، وسوف يستخدم المسرحون بسرعة بسبب تقليص الجيش في الحركة الثورية، وستتخذ إجراءات ضرورية لتنفيذ الاصلاحات، التي لم تنفذ بعد انقلاب 27 أيار/مايو (274، ص 176-177، 284، ص 124-126). وهنا نجد التأثير القوي للراديكاليين جلياً. يتوضح ذلك في المساعي الحثيثة لإعادة حقوق «مجموعة الأربعة عشر» والمباشرة في إجراء الاصلاحات.

وحسب القرارات المتخذة في اسطانبول، يجب تنفيذ الانقلاب بـ «أمر» وتحت قيادة جودت صوناي أو في حالة رفضه ذلك تحت قيادة من يأتي بعده بالقدم العسكري وبمشاركة صنوف القوات الثلاثة. وفي 12

شباط/فبراير أعلن رئيس أركان القوى الجوية الجنرال حوسنو أوزكان عن انضمام القوى الجوية لهذا البروتوكول (274، ص 177-178).

تبين أن مجرى الأمور يسير بصورة حسنة لصالح الراديكاليين، إلا أن هذا كان عبارة عن انطباع خارجي. ونقول إن تسليم مصير الانقلاب لقبضة القيادة، حدد بشكل مسبق فشله. إذ بوشر باتخاذ إجراءات حيوية ضد الانقلاب من قبل القيادة العسكرية بالتعاون مع الشخصيات السياسية. بالإضافة إلى هذا كله، أصبح موقف عصمت اينونو ضد الراديكاليين غير منطلق فقط من كونه زعيماً لحزب الشعب الجمهوري يعمل انطلاقاً من شهرته وصيته الذائع، بل وبكونه رئيساً للوزراء. ويبدو لنا أن الحديث الذي قاله د. سيحان جديزٌ بالاستماع بهذا الخصوص: (في أية حالة دون أخذ «عامل» اينونو بعين الاعتبار، لم نستطع أن نفعل شيئاً. ومع ذلك، لم نستطع إيجاد أسلوب أو أسلحة للصراع ضد الباشا... استولى على القلعة من داخلها، بحث عن مناصر من ضمن من وقفوا ضده، وبهذا الشكل زعزع وحدة أعدائه وقواهم) (274، ص164، 178).

خلال عدة أيام تباحث جمال جورسيل وعصمت اينونو وجودت صوناي حول الاجراءات الواجب اتخاذها للحيلولة دون حدوث الانقلاب، في الوقت الذي كان فيه الراديكاليون بسلبية مطلقة ينتظرون الأوامر من فوق. في 18 شباط/فبراير جمع جودت صوناي في مقر هيئة الأركان الهيئة القيادية العليا للجيش، بغض النظر عن مواقف بعض الجنرالات التي أيدت البروتوكول، وأعلن أنه يقف بشكل قاطع وحازم ضد التدخل العسكري ولن يسمح له بالقيام. في 19 شباط/فبراير صرح الجنرالات والضباط الذين وقعوا على «وثيقة 9 شباط/ فبراير» بأنهم سيخضعون لهذا القرار.

في اليوم ذاته دعا جودت صوناي إلى مكتبه ط. آيدمر قائد موقع أنقرة العسكري وس. عطاكان مدير كلية الجندرمة ون. أونصالان، وبغض النظر عن التأكيدات المستمرة التي كانت تصدح عن هؤلاء الثلاثة بضرورة القيام بالانقلاب، صرح صوناي أمامهم أن «التدخل العسكري قد يصبح مقبولاً في حالة موت اينونو أو استقالته فقط» (208، ص30-31، ص 182-183، 284، ص 129-130).

أقدم عصمت اينونو اليوم، كما كان يعمل في السابق، على حشد جهود الصحافة لتنوير الرأي العام في الاتجاه المطلوب وأنصار حزب الشعب الجمهوري أيضاً بين صفوف الطلبة. وتجلى أن مناصريه من عداد الضباط، كانوا من القوى الجوية وبزعامة قائدها عرفان طانسيل. الذي توجه إلى اسطانبول للاشراف على الأوضاع المستجدة هناك، أما « مجموعة الطيارين » الأعضاء في مجلس الوحدة الوطنية القديم م. عطاكلي وح. تونتشكانات فارتديا الثياب العسكرية ولازما مقر أركان القوى الجوية.

جرت أحداث 23-22 شباط/فبراير بشكل رئيسي في أنقرة، وكانت تحمل طابعاً يكتنفه الغموض. وحسب مصادر مختلفة رسمت اللوحة التالية:

في 20 شباط/فبراير أخبرت مجموعة ضباط القوى الجوية جودت صوناي أنه في الساعة الثالثة من 21 شباط/فبراير سيبدأ الانقلاب في أنقرة وطلبت منه رفع درجة استعداد القوى الجوية لتحذير المتآمرين واعتقالهم. اتخذ صوناي هذا القرار. وبمجرد أن أعلن عن رفع درجة استعداد القوى الجوية في أنقرة، ذُعرت القوات البرية « عصبة العقداء »، بما فيها فوج المشاة الـ 229 ووحدات الخيالة والدبابات. تحرك لواء الدبابات إلى مركز المدينة. أعلم ضباط القوى الجوية جودت صوناي بتنفيذ الأمر الصادر عنه. وعندما كان صوناي ذاهباً إلى الوحدات شاهد لواء الدبابات في المدينة واستفسر من قائده (خلدون دور)، عن الأمر فأجاب: « حصلنا على خبر يفيد بأن رئيس هيئة الأركان وقادة القوات البرية هم رهن الاعتقال من قبل الطيارين، لذا تحركنا بعد رفع درجة الاستعداد » (144، ص 576-575، 208، ص32-30، 274، ص 187-183، 284، ص 135-130).

في صبيحة 21 شباط/فبراير استدعى جودت صوناي إلى هيئة الأركان ط. آيدمر وس. عطاكان ون. أونصالان وأعلمهم بتوجيه إنذار نهائي إليهم من القوى الجوية، ورد فيه اتهام ضد ط. آيدمر بأنه يحرض القوات على العصيان والمطالبة بعزله عن منصبه. أجاب ط. آيدمر على هذا الانذار قائلاً: « المخطىء في هذا هو القوى الجوية وأنتم. جميعكم

ساهم في لعبة حزب الشعب الجمهوري». وفيما بعد وفي مجرى محاكمات 1963 صرح ط. آيدمر بأن جودت صوناي اقترح عليه أن يوفد بمهمة لمدة أربع سنوات إلى أي بلد يختار تاركاً منصب إدارة الكلية العسكرية "لأن هذا ما يريده رئيس مجلس الوزراء عصمت اينونو".

لم تقرر القيادة اتخاذ أية تدابير ضد ط. آيدمر وسواه من العقداء. وفي هذه الأيام كانت موازين القوى تسمح لرئيس هيئة الأركان اقناع ط. آيدمر بترك منصبه. إلا أن قادة الوحدات والقطعات التي رُفعت فيها درجة الاستعداد عزلوا عن مناصبهم. ولاحقاً منح د. سيحان إجازة مفتوحة.

بغض النظر عن حقيقة أن «عصبة العقداء» لم تتخذ أية إجراءات، وكما أصبح واضحاً للجميع أنها لم تكن المبادرة في إنذار القوات ليلاً، مع ذلك استمرت هيئة الأركان وزعامة حزب الشعب الجمهوري في النظر لإيجاد وسائل تجعلها تقف على الحياد. ففي 22 شباط/فبراير استدعيت مجموعة من الضباط يعتقد أنها من عداد «العصبة» أو أنها مرتبطة بها، إلى هيئة الأركان بحجة عقد اجتماع. حينها نصح أصدقاء ط. آيدمر بعدم الذهاب، وبناءً على ذلك بقي في الكلية. وبعد ساعة تقريباً أخبروه بأن الضباط الذين دعوا إلى «الاجتماع» س. عطاكان وقائد فوج الكلية العقيد تورغوت ألباقوت، وقائد الفوج 229 العقيد ايكران وقائد فوج الحرس الجمهوري العقيد شوركو ايلكين وقائد لواء الدبابات خلدون دور، جميعاً هم الآن رهن الاعتقال (274، ص 192-193، 284، ص137). عندها فقط قرر ط. آيدمر ود. سيحان، اللذين كانا وقتها في الكلية، قررا العمل. جمعا خريجي الكلية وأعلموهم بالاعتقالات. كان عدد المجتمعين (نحو 650 ملازماً) أعلنوا عن تطوعهم لتحرير المعتقلين. وأُعلن عن انذار قتالي في الكلية وفي الوحدات الموالية لـ «العصبة». ثم تم اعتقال قائد الفوج المعين حديثاً، وبقي هذا الفوج مناصراً لآيدمر. وفي النصف الثاني من اليوم أيدت جميع وحدات أنقرة تقريباً آيدمر.

مساءً اتصل بآيدمر في الكلية قائد فوج حراسة مقر الرئيس الرائد فتحي قيورجان وأبلغه: «هنا يجتمع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس

الوزراء وقادة صنوف القوات المسلحة. اسمحوا لي باعتقالهم جميعاً». إلا أن آيدمر لم يذهب بعيداً لاتخاذ هكذا قرار، وهذا هو د. سيحان ينتقد رفيقه على هذا التصرف ويكتب بهذا الصدد قائلاً: إن اعتقال جميع القادة «كان سيجعل الأمر أكثر سهولة للاتفاق معهم». لم يكن الحديث آنذاك يدور عن انقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة. يقول د. سيحان: «يسألونني عادة، لماذا لم نستولي على السلطة آنذاك. لا يجوز أن نعتبر ما حدث في 22 شباط/فبراير محاولة لانقلاب يتم بمبادرة منا. لم يكن لدينا تلك التوجهات. نحن تصرفنا فقط حسب ما أملته علينا الظروف وأعلنا إنذاراً في الوحدات، لكننا لم نرغب في حدوث صدامات وإراقة دماء داخل الجيش» (274، ص 193-194، 284، ص139).

بيد أن المواقف المتناقضة الخطيرة في الوحدات استمرت. عندما علم المشاركون في الاجتماع العالي المستوى، المنعقد في القصر الجمهوري بأنه من مكتب مجاور طلب أحد الرواد هاتفياً من آيدمر تعليمات، حول الطريقة التي يتوجب فيها التعامل معهم، انتقلوا إلى حالة من الفزع والاضطراب، وسرعان ما أخذوا يتفرقون هاربين. اختفى عصمت اينونو وحصل جمال جورسيل على ملجأ في مطار ميورتيد العسكري في ضواحي أنقرة (208، ص45-47).

أقدم عرفان طانسيل بعد تقييمه لمجريات الأمور عشية 22 شباط/فبراير وبغض النظر عن الأخطار المحدقة، أقدم على إصدار أوامر إلى القوى الجوية بالتحرك. كانت «العصبة» تمتلك إمكانية في الاستيلاء على السلطة. أما الملازمون الشباب الذين استلموا أسلحة فردية مع ذخائرها، فأصبحوا قلقين لعدم قيامهم بأي عمل، وداوموا على الاستفسار عن أسباب هذا الكسل. ولم يكن عند قادتهم ط. آيدمر ود. سيحان جواباً شافياً على ذلك، إذ كما جرى الحديث سابقاً لم يكونا قد خططا لعمليات جدية. وهذا نفسه آيدمر يكتب لاحقاً قائلاً إنه كان يسيّر سلوكه هدف رئيس هو التوصل إلى إعادة الاعتبار لجميع الضباط أعضاء «العصبة» (حيث هو بالذات كان قد عُزل من قبل جودت صوناي من منصبه كمدير للكلية، وعين بدلاً عنه الجنرال سميح سنجر) (274، ص196).

وصل، مساء 22 شباط/فبراير، زعيم حزب تركيا الجديدة أكرم علي جان بتكليف من عصمت اينونو، إلى الكلية لإجراء مباحثات مع ط. آيدمر. أبلغ أكرم علي جان بضرورة إيقاف جميع التعيينات الجديدة وإطلاق سراح جميع المعتقلين وعودتهم إلى شغل مناصبهم السابقة. إلا أنه لم يتم الاستجابة لهذه الطلبات (274، ص195، 208، ص48-49).

في هذا الوقت كانت وحدات الدبابات المناصرة «للعصبة» قد احتلت محطة الاتصال اللاسلكي ايتي ميسوت، الأمر الذي أدى إلى انقطاع الاتصالات اللاسلكية. واتجهت الدبابات من مختلف الجهات إلى مركز العاصمة. إلا أنه، وبينما كانت تدور محادثات بين أركان المتآمرين في الكلية العسكرية والسلطات، كانت قوات السلطة توطد مواقعها بالتدريج: طُوِّقَتْ هيئة الأركان بأسلحة مضادة للدروع، وتجولت في الشوارع أعداد كبيرة من الشاحنات ... إلخ. إثر هذا الانتظار الطويل الذي استمر عدداً من الساعات للوحدات المتبقية، أخذت قوة المنتفضين، شيئاً فشيئاً تتلاشى. وما أن حل منتصف الليل حتى أصبحت الأحداث تجري في غير مصلحتهم. وفي ليل 23 شباط/فبراير وصلت رسالة من عصمت اينونو إلى الكلية العسكرية، حيث تمركز جميع من اشترك في الانتفاضة، تضمنت الرسالة انذاراً بوجوب إنهاء المقاومة مقابل الحصول على العفو. ذهب عصمت اينونو لاتخاذ هذه الخطوة ،قطعاً، ليس انطلاقاً من عطفه على المنتفضين. فهو كان يعلم تمام العلم أنه في حالة محاكمتهم فإنه سيثور ضده ليس فقط مئات الضباط من أعضاء ـ اتحاد القوات المسلحة، بل الكثير من المثقفين المدنيين ـ أنصار الديكتاتورية العسكرية.

في الساعة الثالثة صباحاً قرر المنتفضون مباشرة العمليات، بعد أن تأكدوا من أن طلبهم الوحيد لم ينفذ. إلا أن رسالة عصمت اينونو وانتقال عدد من الوحدات إلى صف الحكومة جمدت هذه العمليات. وقررت «العصبة» الامتناع عن المقاومة (208، ص57-59، 274، 196-197، 284، ص141-143).

وابتداءً من 23 شباط/فبراير تعرض جناح الضباط لتنقلات كبيرة العدد، ولتسريحات ولتنقلات جديدة أيضاً. تم اعتقال كل من ط. آيدمر

ود. سيحان وأي. آرات وت. الباغوت، وبعد ذلك تم تسريحهم « لخرقهم قواعد الانضباط العسكري وشرف مسلك الضابط ». وعلى أثرهم سرح 65 ضابطاً و4 صف ضباط. ومن الطبيعي أن تدير الصحافة حملة مسعورة ضد من اسمتهم بـ « المشاركين بحركة 22 شباط/فبراير» (274، ص199، 284، ص156-160).

لقد تحدثنا من قبل بشكل مفصل عن الأوضاع السياسية التي سادت قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية، وعن أحداث 22 شباط/فبراير. وهذه جميعها تسمح لنا باستنتاج أمرين اثنين. أولاً، لم يخمد النشاط السياسي في الجيش بعد إقامة مؤسسات البرجوازية الديمقراطية، بل على العكس من ذلك، فقد أخذ يتضاعف. كما زادت الضغوط الموجهة من « أسفل »، من قبل الراديكاليين الجدد ضد النظام البرلماني لمتابعة السير على روحية « 27 أيار/مايو»، ومن أجل تنفيذ الاصلاحات التي طالبت بها « مجموعة الأربعة عشر». هذه الأمور والمطالب كانت معكوسة في وثيقتي 21 تشرين الأول/أوكتوبر و9 شباط/فبراير، والمطلب الأكثر أهمية منهما كان إبعاد الأحزاب السياسية عن السلطة وإقامة نظام عسكري بهدف تنفيذ الاصلاحات. وهاتان الوثيقتان، انبثقتا نتيجة النشاط السياسي المشترك للراديكاليين الجدد بالتعاون مع « عصبة العقداء ». كما تضمنت الوثيقتان تواقيع بعض المحافظين، بهدف القيام بإصلاحات تصب في صالح البرجوازية الصغيرة، بل من القلق المتولد عن العدد الكبير من المقاعد البرلمانية التي استولى عليها حزب العدالة في المجلسين، والخشية من استلامه السلطة. وسرعان ما تبرأ هؤلاء المحافظون من الوثيقتين مباشرة بعد أن رأوا أن قيادة الجيش لم تدعم هاتين الوثيقتين ولم تأخذهما بعين الاعتبار، حيث دون وثائق لا يسمح لحزب العدالة بالوصول إلى السلطة عن طريق « الديمقراطية الموجهة ».

كانت « العصبة » والراديكاليون الجدد معها متفائلين من النجاح الذي لاقاه إنذار 6 حزيران/يونيو لعام 1961 النهائي، وكانت تحدوهم الآمال في تحقيق خططهم على يد اتحاد القوات المسلحة. وفجأة حصل

داخل هذا الاتحاد انشقاق، كما أصبح يلاحظ وجود تيارين في مجلس الوحدة الوطنية. واتضح أن آمال الراديكاليين وقناعاتهم القاضية بأن الوقوف ضد القيادة العسكرية والشخصيات السياسية البرجوازية يكفي لتنفيذ الانقلاب، كانت آمالاً طوباوية. فقد عول الراديكاليون كثيراً على العامل الذي يجمع الجنرالات والضباط، عامل الانتماء المشترك للجيش. إلا أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار تأثير العامل المفرق عامل الانتماء الاجتماعي. في المعنى الاجتماعي كانت القيادة العسكرية تنتمي إلى النخبة الحاكمة، لذا لم تستطع دعم المساعي البرجوازية الصغيرة للضباط الراديكاليين.

وثانياً، سجلت أحداث 23 شباط/فبراير في الأدبيات العلمية والاجتماعية كـ «محاولة انقلاب عسكري». إلا أن الأحداث ترينا، أن الأمر كان مختلفاً. في الجوهر- حسب د. سيحان - «لم تعتبر أحداث 23 شباط/فبراير محاولة انقلابية معدة مسبقاً» (274، ص199). وكما رأينا فإن جميع أنواع السخط والتذمر المتولد في جناح الضباط بعد الانتخابات من سلوك البرلمان والأحزاب السياسية صبت جميعها في «وثيقة 9 شباط/فبراير». وفي الأيام اللاحقة جرى صراع في اتحاد القوات المسلحة بين تيارين كان موضوعه الوثيقة: وقف أحد التيارين مع ضرورة تحقيق بنودها، أما الآخر. فكان ضد ذلك. وهنا لا يجوز أن نتغاضى عن «الوجه الثالث المؤثر» - حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت اينونو. أما الأحزاب السياسية الأخرى فإنها لم تكن تمتلك تراكم من الخبرة ولا القوة اللازمة للتأثير بشكل حاسم على الأحداث. وفي هذا المجال كان أكثر المدافعين قوة عن «الديمقراطية» من صفوف الشخصيات المدنية هو عصمت اينونو، لا سيما أنه كان يحتل منصب رئيس الوزراء. وفي مجرى اجتماعات الضباط في أنقرة واسطانبول وتلك التي عقدت في هيئة الأركان برز دور أعضاء «العصبة» ونشطاء القوات المسلحة (ط. آيدمر ود. سيحان ون. أونصالان وغيرهم)، الذين وقفوا بحزم ضد الأحزاب السياسية وعصمت اينونو شخصياً، ونشطوا في الجيش لتأمين الدعم اللازم لهم فيه. يشير أو. ايركانلي إلى أن المنظم الرئيس لهذه التحضيرات

كان د. سيحان، الذي عمل مع «الأربعة عشر» وأعد تربة للانقلاب القادم تحت قيادتهم (197، ص189).

أصبح قادة حزب الشعب الجمهوري بالتعاون مع القيادة العسكرية، يبحثون عن أساليب لتحييد أنشطة هذه المجموعة النشيطة من الضباط. جاءت اللحظة المناسبة لذلك، مع ازدياد حدة الصراع حول «وثيقة 9 شباط/فبراير». إذ قرر اينونو استخدام حصانه المخلص، مجموعة ضباط القوى الجوية بزعامة عرفان طانسيل. وبهذه الطريقة أمن اينونو شيئاً هاماً جداً وهو الانشقاق في الجيش، أي أبعد الضربة التي كانت ستوجه إليه ووجهها إلى مجموعة أخرى من العسكريين. إلى جانب ذلك تشكلت إمكانية جر «العصبة» إلى تصرفات، أصبحت مبرراً لاضطهادها واستخدام العنف ضدها. وتم تنفيذ ذلك بالفعل. يذكر ط. آيدمر ذلك بصراحة: «إن المنظمين الحقيقيين لأحداث 21-22 شباط/فبراير هم ضباط القوى الجوية بزعامة عرفان طانسيل، ومجموعة السيناتورات مدى الحياة "الذين كانوا في خدمة حزب الشعب الجمهوري»، وجماعة الملهمين الروحيين، عصمت اينونو وسواه من قادة الحزب" (284، ص133). ويشير د. سيحان إلى أنه وبغض النظر عن الخلافات في القوات المسلحة لم تكن هناك نيات لدى «العصبة» لاتخاذ إجراءات انفرادية. إلا أن عصمت اينونو والحكومة قررا التخلص من المزاحمين، لذا ثوّروا عليهم أنصارهم في الجيش. وفي هذا المعترك، وجهت أكبر الضربات ضد المشاركين في انقلاب 27 أيار/مايو - «عصبة العقداء»، الذين كانوا يشكلون «العمود الفقري» لاتحاد القوات المسلحة (274، ص 188-189)[3]. بهذا الشكل، بدأت أحداث 22 شباط/فبراير لا بمحاولة انقلاب قام بها الراديكاليون، بل من الاجراءات التعسفية ضدهم، التي اتخذتها القيادة العسكرية والسياسيون. وفي الصحافة البرجوازية، صورت الأحداث على أنها صراع بين «أنصار الديمقراطية» وأنصار الديكتاتورية العسكرية.

تشكلت من المسرّحين من الجيش بعد أحداث 22 شباط/فبراير، مجموعة «22 شباط/فبراير». أما النشاط السياسي اللاحق في الجيش فكان يصدر إما عن هذه المجموعة أو عن «مجموعة الأربعة عشر» أو عنهنَّ مجتمعتين. بعد عدة أشهر من إبعاد أعضاء المجموعة عن البلاد، تمكنوا من

إقامة صلات مع أصدقائهم في تركيا. فمنذ نيسان/ابريل 1961 أصبحوا يصدرون نشرة، تعكس وجهة نظرهم حول الأحداث الجارية في تركيا وكانوا يركزون فيها على مجرى الصراع السياسي في الجيش. في النشرة رقم 5 المؤرخة في 15 تموز/يوليو عام 1961 أشير، على سبيل المثال، إلى أن القيادة العسكرية حاولت إثارة الفرقة في صفوف المجموعة محاولة تعيين بعض أعضائها كسفراء في الخارج، وبعضهم كسيناتورات مدى الحياة. «كان قرارنا واضحاً ـ نحن نعلم أن الضباط الصغار في اتحاد القوات المسلحة يقفون معنا وينتظروننا» (197، ص 184–185، 427، ص 17–18/10/1961). وكانت المهمة الرئيسة التي وضعتها المجموعة نصب عينيها هي العودة السريعة إلى البلاد والانخراط في النشاط السياسي.

في أيلول/سبتمبر، عقدت المجموعة أول اجتماع لها في بيرن، ناقشت فيه الأوضاع في تركيا ومهام المجموعة بهذا الخصوص. وجرت محاولة لتشكيل تنظيم كانت غير ناجحة: إذ لم يستطع أعضاء المجموعة اختيار زعيم لهم. اقترح كل من ن. يسين، ر. بايكال وم. اوزداغ ترشيح أ. توركش، أما ش. سيوجي، م. كاران وم. كيوسي أوغلو فاقترحوا ترشيح أو. كابيباي. أما مواقف ي. سولمازيور ود. تاشير وم. كابلان فكانت غير محددة (274، ص 150-151).

في نهاية 1961، زادت شعبية مجموعة «الأربعة عشر» بين صفوف الضباط الصغار من الراديكاليين الجدد. لذا أقدم مجلس الوحدة الوطنية، الذي كان مجبراً على التصرف حيال هذه الحقيقة، على الاعلان عن تصريح بتوقيع جمال جورسيل بعد الانتخابات البرلمانية مباشرة، جاء فيه تقدير عال لنشاط مجموعة «الأربعة عشر» في المجلس، مشيراً إلى أنه كان هناك بعّض "الاختلاف في تقييم الطرق الواجب اتباعها لتحقيق الديمقراطية". يكتب أو. ايركانلي قائلاً إن هذا التصريح صدر «بضغط من أعضاء اتحاد القوات المسلحة الشباب» (197، ص 185-186، 274، ص153).

بعد ذلك مباشرة، طرحت مجموعة «الأربعة عشر» أمام مجلس الوحدة الوطنية مسألة ضرورة عودتها إلى الوطن. لكن مجلس الوحدة

الوطنية الذي لم يكن يتمتع بالصلاحيات اللازمة لاتخاذ قرار بهذا الشأن، حوَّل هذه المسألة إلى اتحاد القوات المسلحة، الذي أجاب عنه جودت صوناي. في 21 تشرين الأول/أوكتوبر اجتمعت المجموعة كاملة تقريباً في بروكسل لمناقشة هذه الاجابة، التي ورد فيها أن الأوضاع في تركيا معقدة، "غالبية الضباط لا تعترف بنتائج الانتخابات وتعد نفسها للعمل، وتعتبركم قادتها الحقيقيين، وتطلب منكم العودة إلى البلاد". ونظراً لذلك اقترح جودت صوناي التريث في العودة، إذ « قد تؤدي هذه العودة الآن إلى حدوث تعقيدات جديدة » (197، ص187). من جهة، كانت القيادة ضد عودة « الأربعة عشر»، ومن ناحية أخرى لم توافق « عصبة العقداء » على عودتهم، إذ أنها كانت تريد قيادة الأحداث بنفسها. لاحقاً، كتب أو. ايركانلي بهذا الصدد: « أقدمنا على ارتكاب خطأ آخر، عندما كنا نصغي إلى هذه الاستدراجات ولم نصر على العودة. نحن جنبنا أنفسنا من إمكانية زعامة الحركة وتنفيذ الانقلاب ومتابعة قضية 27 أيار/مايو» (197، ص187). نقل جودت صوناي إلى المجموعة الشروط التالية: عدم إصدار أية تصريحات، عدم الاقدام على التأثير على الجيش، عدم عقد أية اجتماعات. كما أهملت القيادة العسكرية طلباً تقدمت به المجموعة يدور حول ضرورة حضور ممثلين من قبلها جلسة المجلس المنتخب حديثاً. أثناء الاجتماع في بروكسل طرحت من جديد مسألة اختيار زعيم للمجموعة، الأمر الذي تبعه صراع من جديد بين أنصار أو. كابيباي وأ. توركش، ولم يتوصلوا إلى أية نتيجة (197، ص 186-187، 274، ص 153-155).

في 30 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1961 عقد كل من أو. كابيباي وأو. ايركانلي ون. يسين وم. كابلان وي. سولمازيور مؤتمراً صحفياً في باريس، خارقين بذلك شروط جودت صوناي، طرحوا فيه البنود التالية:

« 1. نتيجة لأخطاء ارتكبت بعد 13 كانون الأول/ديسمبر 1960، تم تقديم موعد الانتخابات؛

2. إن المجلس المشكل ليس أهلاً لحل مشكلات تركيا؛

3. تنتظر البلاد أحداث جسام، لأن الجيش والمثقفين ساخطون؛

4. لا يمكن حل مشكلات البلاد من خلال الديمقراطية السياسية، وقبل أن تنفذ الاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية تكون الديمقراطية بلا جدوى؛

5. تؤكد الأحداث عدالة مطالبنا القاضية بتمديد سلطة مجلس الوحدة الوطنية لأربع سنوات أخرى؛

6. هناك أعداد كبيرة في الجيش وفي أوساط المثقفين تشاطرنا وجهات النظر» (197، ص 186-187، 427، 31/10/1961). أثار هذا التصريح فرحاً في أوساط الراديكاليين الجدد، وغضب القيادة العسكرية.

عقد الاجتماع الثاني لمجموعة «الأربعة عشر» في حزيران/يونيو 1962 في بروكسل. وطرح في هذا الاجتماع مسألتان: من سيصبح زعيماً لهذه المجموعة وما هي الأعمال الواجب القيام بها إثر العودة إلى تركيا؟ ولم يتمخض هذا الاجتماع عن أجوبة على ذلك أيضاً. وفوق ذلك، وُجد أن شقة الخلافات بينهم قد زادت، خلال سنتين من الابعاد. وفي نهاية المطاف اتخذ قرار بحل المجموعة. ولاحقاً أصبح كل عضو يبحث عن طريقه السياسي (197، ص 190-191، 427، 30/7/1962).

في النصف الثاني من عام 1962 عقدت في كل من أنقرة واسطانبول عدة اجتماعات أطلق عليها اجتماعات تنسيقية، نوقشت فيها قضايا البلد وطرق تطويره. ساهم في هذه الاجتماعات بروفيسورات جامعيين، وبرلمانيون وسيناتورات وصحفيون وضباط وأعضاء سابقون في مجلس الوحدة الوطنية وأعضاء «مجموعة الأربعة عشر»[4] العائدين إلى تركيا، وأعضاء «مجموعة 22 شباط/فبراير» (197، ص 192–193). بهذا الشكل حصلت التوجهات التي ظهرت بعد 27 أيار/مايو الداعية إلى إقامة صلات قربى بين الضباط وشرائح المثقفين، حصلت في هذه المرحلة على تطور لاحق. أما الخصلة المميزة لمرحلة 1962- 1963 فانحصرت في تطور الحركة الراديكالية في الجيش بالاتصال ليس مع المثقفين فحسب، بل مع الضباط القدامى («مجموعة الأربعة عشر» و«مجموعة 22 شباط/فبراير»). وفوق ذلك أخذت هاتان المجموعتان زمام المبادرة والقيادة.

كانت «الاجتماعات التنسيقية» فقط لتبادل الآراء، لذا لم تتوصل إلى قرارات معينة. ففيها نوقشت خطط تعاضد قوى مناصري النظام العسكري، وتشكيل تجمعات مناسبة أو حتى أحزاب، واستمالة البروفيسورات إلى هذه الحركة والصحفيين وأعضاء البرلمان أيضاً وتوسيع دائرة الحملات ضد عصمت اينونو في الصحافة وفي صفوف الجماهير وفي الأحزاب، بما فيها حزب الشعب الجمهوري، وعزل عصمت اينونو عن السلطة واستبداله برئيس وزراء آخر (208، ص91–96، 284، ص192–196). وهنا بدا أن العسكريين أو الراديكاليين العسكريين السابقين من جهة، والتيارات اليسارية المنوه عنها أعلاه من جهة أخرى، بدا أنهم التقوا وتوحدوا في كتلة عسكرية ـ مدنية من المثقفين.

في كانون الأول/ديسمبر 1962، نشرت الصحافة خبراً عن تسريح 11 ضابطاً وجنرالاً من الجيش من أعضاء اتحاد القوات المسلحة. صرح عصمت اينونو أن الضباط المسرحين كانوا ممن قاموا بواجباتهم على أحسن وجه، قبل وبعد الانتخابات البرلمانية، إلا «أنهم ضخموا ما قدموه كثيراً وأخذوا يشكلون تكتلاً وينتقدون القيادة». وبدوره اتهم قائد القوى الجوية عرفان طانسيل أعضاء من مجلس الوحدة الوطنية السابقين، سيناتوران مدى الحياة، م. عطاكلي وخ. تونتتشكانات بأنهما هما «اللذان أصدرا الأوامر لضباط القوى الجوية» (208، ص101–102، 427، 25–12–1962). تقدم لنا هذه التصريحات الصحفية إدراكاً مفاده أن «الطيارين» في مجلس الوحدة الوطنية وضباط القوى الجوية، الذين كانوا من المخلصين لحزب الشعب الجمهوري وقدموا خدمات كبيرة لعصمت اينونو في أحداث 22 شباط/فبراير، أصبحوا الآن يفكرون بخطط خاصة بهم وتشكيل «عصبة» لهم في القوى الجوية، ترأسها لاحقاً م. عطاكلي وخ. تونتتشكانات. برزت هذه الخطط من جراء تأثير الحركة العسكرية ـ المدنية البيروقراطية ضد النظام البرلماني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1962 زادت فاعلية «مجموعة الأحد عشر»، وسمعت إشاعات عن قيامها بالاعداد لانقلاب، الأمر الذي كان سبباً للتسريحات المشار إليها سابقاً.

ومثل هذا النشاط في القوى الجوية لم يكن ضرورياً لا للقيادة ولا لعصمت اينونو، لذا قاما بالتخلص السريع من مناصريهم القدماء، الذين أصبحوا يشكلون خطراً عليهما.

انشطرت «مجموعة الأربعة عشر» في تركيا إلى مجموعتين. إحداهما تجمعت حول أ. كابيباي وأ. ايركانلي، والأخرى - حول أ. توركش. بهذا الشكل، وفي عامي 1962و1963 نشطت مجموعتان على قاعدة «مجموعة الأربعة عشر» السابقة؛ «مجموعة الأحد عشر» و«مجموعة 22 شباط/فبراير». سعت كل مجموعة من هاتين المجموعتين إلى تشكيل دعم لها في الجيش وتأمين مساندة الوحدات العسكرية. بعد أحداث 22 شباط/فبراير وحتى محاولة انقلاب 21 أيار/مايو 1963، أشادت هاتان المجموعتان فيما بينهما علاقات وتباحثتا في إمكانية العمل المشترك، إلا أن المباحثات كانت تصل إلى طرق مسدودة. وانحصر أحد أسباب الفشل في عدم إمكانية الاتفاق على زعيم للحركة الموحدة.

أما ط. آيدمر، فعندما فكر بالاعداد لانقلاب عسكري، أخذ يبحث عن دعم ضمن مجموعات أخرى من الراديكاليين، إلا أنها كانت تنظر إلى أفكاره القاضية بضرورة القيام بالانقلاب بأسرع وقت ممكن، نظرة شك وارتياب (208، ص119-122). وإلى ذلك الوقت، كانت كل مجموعة تسعى للعمل بمعزل عن الأخرى. وكانت «مجموعة الأحد عشر» أكثر المجموعات ضعفاً. لدرجة أنها لم تذهب أبعد من إقامة بعض العلاقات مع بضع ضباط من القوى الجوية. وإذا أردنا الحديث عن «مجموعة الأربعة عشر» السابقة، فإننا نستطيع القول أن العديد من أعضائها كانوا في هذه المرحلة في طور البحث عن مكان لهم في ساحة الصراع السياسي. إلا أن النشاط الفعال الذي كان يقوم به أ. توركش ومناصروه، كان انطلاقاً من إدراكهم ضرورة تشكيل تنظيم سياسي. لذا كانت مجموعة أ. توركش تحمل في ثناياها العنصر التنظيمي وعنصر المؤامرة العسكرية. فكما أشير في محصلة التهم في قضية المشاركين في عصيان 21 أيار/مايو، نرى أن كتلة أ. توركش اقترحت إما الانضمام إلى حزب ما، أو تشكيل «تجمع

سياسي » والاعلان عن تأسيسه في 27 أيار/مايو 1963. ووفقاً لمقدار استمالة الجماهير لهذا التجمع في المستقبل يستطيع أن يتحول إلى حزب. وعلى التوازي مع ذلك، أدار المتآمر القديم أ. توركش نشاطاً سرياً في الجيش. تركزت قيادة هذا النشاط في هيئة الأركان، وكان من نشطائه م. أوزدوغ، م. كابلان ، ن. يسين، ر. بايكال، ف. اكواونلو وي. سولمازيور. أما شكل هذا النشاط في الجيش فكان خلوياً، تضم كل خلية 10 أشخاص غالبتهم من الضباط الصغار. شكلت مثل هذه الخلايا في أنقرة وسواها من المدن. وباشرت مجموعة أ. توركش أيضاً الاعداد والتوسع في الجيش وخارجه وأخذت تصدر نشرات دورية تعرض فيها آراءها (284، ص280-283). لهذا لم يعلن أ. توركش عن خطط معينة للاعداد للانقلاب أو عن مدد محددة، وكان واضحاً أن مركز الثقل يميل عنده إلى أشكال النشاطات السياسية.

أما الأمور في « مجموعة 22 شباط/فبراير» فكانت مختلفة، فهي تحت زعامة ط. آيدمر، كانت تعد بفاعلية للانقلاب. اتخذت المجموعة أسلوب « الصنارة » (كل عضو في هذه الوحدة العسكرية أو تلك يختار ضباطاً موثوقين ويشكل منهم خلية، تحصل على مهمة محددة في يوم العملية). ومن أجوبة ط. آيدمر ذاته في مجرى محاكمته إثر انقلاب 21 أيار/مايو ووثائق المحاكمات يتضح لنا أن المجموعة تمكنت من تشكيل قاعدة جيدة في الجيش. وأمنت هذه المجموعة دعم كلية أنقرة العسكرية وكتيبة دبابات كلية الدروع، وفوج مشاة ووحدات مدفعية تابعة للفرقة 28، ووحدات حراسة هيئة الأركان، وفوج الحرس الجمهوري، ووحدات الجندرمة وكليتها أيضاً، وكتيبة حراسة المستودعات العسكرية المركزية، والكلية البحرية العسكرية في اسطانبول، ومجموعة من ضباط القوى الجوية (208، ص234، 284، ص273-275).

انتمى ط. آيدمر إلى الضباط الراديكاليين الذين أعدوا لانقلاب 27 أيار/مايو، وبشكل عام كان يشاركهم وجهات النظر بشأن طبيعة مشكلات البلد وطرق تطويره. ففي بعض أحاديثه قبل 21 أيار/مايو 1963، أكد آيدمر على

أن الهدف الرئيس للمجموعة: القيام بالتنفيذ السريع للاصلاحات الناضجة في « تعاضد تام مع الشعب » عن طريق التخلص من « امتيازات الأشخاص والمجموعات ». وقف آيدمر مع الاعتراف بحقوق العمال وتحقيقها. ومع « اشتراكهم الفعلي في الهيئات التشريعية والتنفيذية » ومع تشكيل اتحادات نقابية ودعمها، ومع الاصلاح الزراعي كشرط رئيس لا بد منه للنهوض السريع، ومع توزيع الأراضي على الفلاحين، ومع تخطيط عمليات القروض وتوزيعها بشكل عادل باشراف الدولة. كما وقف آيدمر أيضاً مع ضرورة أن تصبح الأفضلية لقطاع الدولةوضرورة رفع مستوى معيشة الشغيلة. كما أكد على علاقته السلبية بفكرة الدخول في عداد حزب ما أو تشكيل حزب خاص (284، ص186-188، 208).

وفي معرض دفاعه عن نفسه في المحكمة، قال آيدمر إن تركيا تعيش في ظل مشكلات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية جدية، لا يمكن حلها من خلال أطر النظام البرلماني. تمول الأحزاب السياسية في تركيا من قبل كبار الرأسماليين وا لملاك الزراعيين، الأمر الذي يعيق إقامة انتخابات حرة حقيقية. فالمرشحون يتاجرون بسلطتهم، في الوقت الذي فيه تتهاوى آلية الدولة الاقتصادية. وفي معرض الصراع من أجل نيل الأصوات تغش الأحزاب السياسية الشعب بوعود فارغة وتستخدمه لتحقيق مآربها. ومثل هذا النظام المهترىء المسمى « ديمقراطي » لا يستطيع إدارة البلاد.

ستتعرض البلاد قريباً إلى أزمة اقتصادية، وستتزايد فيها معدلات البطالة. ولم تتشكل إلى الآن ظروف ملائمة لتنفيذ الخطة الخمسية. والسلطة الحالية لا تستطيع حل مسألة أطواق الفقر، التي تشكل خطراً على المدن الكبيرة. ويئن الشعب تحت عبء الضرائب، بينما الأقلية السعيدة ـ الرأسماليون ـ يزداون ثراءً. وفي الظروف الحالية من غير الممكن حل مسألة الأكراد. وفي البلاد لا يوجد تأمين على حياة المواطنين وشرفهم ومسكنهم وممتلكاتهم. الناس يتسلحون لتأمين أمنهم الخاص، كما تتطور التيارات المتطرفة نمواً.

الحكومة ضعيفة وغير موثوق بها. وهذا العجوز عصمت اينونو يجر البلاد إلى حافة الهاوية ويثير الذعر في صفوف الشعب من خطورة النظام العسكري. في الوقت الذي يدافع فيه نظامه الديمقراطي عن مصالح مجموعة معينة. في مثل هذه الظروف لا يمكننا إنقاذ تركيا إلا عن طريق انقلاب عسكري (208، ص247-249).

بهذا الشكل اعتبرت « مجموعة 22 شباط/فبراير» أكثر المجموعات التي تابعت قضية الضباط الراديكاليين الذين أعدوا لانقلاب 27 أيار/مايو والذين وقفوا ضد الحزب الديمقراطي وضد حزب الشعب الجمهوري. وباختلافها عن مجموعات الضباط الراديكاليين القديمة العاملة بين عامي 1962، 1963 والتي كانت تفكر بشكل أو بآخر بالطرق المشروعة للعمل السياسي والتي أعطت مكانها للنظام التعددي، ظل ط. آيدمر، كما عهدناه سابقاً، يعتبر أن الانقلاب العسكري والإطاحة بسلطة الأحزاب البرجوازية هو الطريق الوحيد لتحقيق برنامجه. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتعرض هذه المجموعة أكثر من سواها، من مجموعات الضباط الراديكاليين، لحملة نقد واسعة من قبل حزب الشعب الجمهوري، كحزب رئيس في الائتلاف الحكومي. وأكثر ما أثار غضب الراديكاليين هو المحاولات النشيطة التي قام بها حزب الشعب الجمهوري لشق صفوف جناح الضباط وأيضاً استخدام الجيش كسلاح في الصراع ضد حزب العدالة الذي باشر بتجميع قواه وترتيب صفوفه. وكل هذا كان يقوم به حزب الشعب الجمهوري لتحقيق مصالحه السياسية.

وكما جرى الحديث آنفاً، استخدم عصمت اينونو مجموعة ضباط القوى الجوية، بزعامة عرفان طانسيل، في الصراع ضد أعدائه السياسيين في الجيش - « عصبة العقداء ». وظلت القوى الجوية على ولائها الكامل لعصمت اينونو، حتى بعد تسريح أحد عشر ضابطاً من ضباطها. ونتيجة لسخطه على ما جرى في القوى الجوية، أقدم عصمت اينونو عبر نائب رئيس هيئة الأركان ممدوح طاغماش (الذي تجدر الإشارة إلى أنه كان نشيطاً ضد

« العصبة » إبان أحداث 22 شباط/فبراير)، أقدم على محاولة تشكيل مجموعة ضباط في القوات البرية تابعة لحزب الشعب الجمهوري (208، ص218).

أما فيما يتعلق باستخدام الجيش ضد حزب العدالة، فقد نشط بهذا الخصوص تنظيم أطلق عليه اسم الجيش الوطني الثوري. وتسميته هذه كان يجب أن تثير الذعر والتحفز في أوساط أجهزة الأمن، إلا أن هذا التنظيم لم يكن له أية صلة واقعية بـ « المتطرفين اليساريين ». كان أعضاؤه من الضباط والطلاب ورجال الشرطة وموظفي الدولة. تشكل هذا التنظيم تحت رعاية حزب الشعب الجمهوري ونشط على التوازي مع نشاط التنظيم الشبيبي التابع للحزب. قاد هذا التنظيم بصورة مباشرة بعض الأشخاص المقربين من الحزب وبعض أعضاء مجلس الوحدة الوطنية السابقين، لا سيما أكرم أجي نور[5].

في 22 آذار/مارس 1963 أطلقت الحكومة سراح جلال بايار من السجن. واستغل حزب العدالة هذه الواقعة لتنظيم اجتماعات ومظاهرات، لعرض مدى تأثير هذا الحزب بين الجماهير. ورداً على ذلك قام حزب الشعب الجمهوري بتسيير مظاهرة شارك فيها الشباب والضباط الموالين للحزب من خلال الجيش الوطني الثوري. حاول حزب الشعب الجمهوري أن يشكل هالة قوة « ديمقراطية » لنفسه، تقف ضد الرجعية بزعامة حزب العدالة، وكان اينونو في هذه الهالة حبيب الشعب والجيش وزعيمهما (129، ص259، 208، ص218-221، 427، 25/3/1963). أما الراديكاليون فقد انتابهم الاضطراب، حينما رأوا أن جزءاً من الضباط الصغار يشارك حزب الشعب الجمهوري لعبته السياسية.

أما « مجموعة 22 شباط/فبراير»، فبعد أن تأكدت من أنها لا تستطيع إقامة أية اتفاقات مع مجموعات الراديكاليين الأخرى، وأنها أصبحت تعتريها العزلة بالتدريج، تسرعت في الاعداد للانقلاب. في نيسان/ابريل 1963، تفاقمت الأوضاع السياسية في البلاد.

في 28 نيسان/ابريل عقدت عدة اجتماعات طلابية بمناسبة ذكرى مظاهرات نيسان/أبريل 1960 الطلابية. خطب بعض الأعضاء القدامى

لمجلس الوحدة الوطنية في هذه الاجتماعات ووجهوا نقداً لاذعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في البلاد، ولسياسة الحكومة وسلوك الأحزاب السياسية في المجلس.

اعتبرت مجموعة ط. آيدمر أن الوقت مناسب لتفعيل الأعمال المتعلقة بالاعداد للانقلاب. وهكذا حصل جميع الضباط الذين سيشاركون في العملية على تعليمات مناسبة. في 20 أيار/مايو انتهت مرحلة الاعداد للانقلاب. وفي مساء هذا اليوم وصل أعضاء المجموعة برئاسة ف. قيورجان إلى كلية المدرعات ورفعوا درجة الاستعداد في كتيبة الدبابات. وتوجهت مجموعة من الدبابات إلى هيئة الاذاعة وسيطرت عليها. بعد منتصف الليل أُذيع خبر كان معداً مسبقاً،جاء فيه: «استولت القوات المسلحة التركية باسم الأمة على السلطة، لأن المجلس والحكومة وصلا بالبلاد إلى مأزق سياسي واقتصادي». وقع هذا البيان عن القوات المسلحة التركية ط. آيدمر. وكان قصده في ذلك أن يصبح في واجهة الأحداث، على الرغم من عدم ضرورة ذلك. أدرك كل من سمع البيان أن الحديث هنا لا يدور عن القوات المسلحة التركية، بل عن محاولة دورية أخرى لـ ط. آيدمر، الأمر الذي قلل من احتمالات النجاح.

بعد البلاغ الذي بثته الإذاعة، حضر آيدمر إلى كلية أنقرة العسكرية، التي كانت في قبضة مناصريه. وُزعت فصائل طلاب الضباط علىمختلف أحياء المدينة، لا سيما المجاورة منها لوزارة الدفاع وبعض الوزارات الأخرى. جرى تبادل لإطلاق النار مع قوات أنقرة العسكرية. ظهر أول القتلى والجرحى. وفي هذه الأثناء انتقلت السيطرة على الإذاعة إلى القوات الحكومية، وبعدها من جديد احتُلت من قبل مناصري آيدمر، الذين بثوا «البلاغ رقم 2». بعد ذلك انقطع البث من الإذاعة. وسرعان ما وجه جودت صوناي خطاباً من الإذاعة مباشرة، صرح فيه بأن «الجيش كاملاً يدعم الحكومة، وسوف تعاقب زمرة المتآمرين بزعامة طلعت». وحسبما ذكر آيدمر: «بعدها، على الرغم من أننا لم نواجه أية مقاومة، لم يمسك الضباط بزمام الأمور وأقدموا على مغادرة دباباتهم وسراياهم وأخذوا يولون

الأدبار» (284، ص255). وبدأت مجموعة طلاب الضباط الموزعة على أحياء المدينة تعود إلى الكلية، التي ما أن حل الصباح حتى أصبحت مطوقة بالقوات الحكومية. حلقت طائرات القوى الجوية في الفضاء، وقصفت الكلية والشوارع المجاورة بالرشاشات، الأمر الذي أدى إلى سقوط ضحايا من كلا الطرفين.

بعد القصف الجوي ابتعدت قوات الحكومة عن الكلية. استغل آيدمر الأمر وغادر الكلية ولجأ إلى بيت أحد أصدقائه، حيث اعتقلته الشرطة. وبحلول الساعة الثامنة صباحاً من 21 أيار/مايو كانت المؤامرة قد انتهت وقضي عليها. وفي اسطانبول أقدم مناصرو آيدمر من الضباط بقيادة أو. دينيزوج. كيرجا على محاولة غير موفقة لاحتلال مقر أركان الجيش الأول ومبنى الإذاعة، وانتهت العملية في اسطانبول عند هذا الحد. في أنقرة كانت محصلة القصف الجوي وإطلاق النار المتبادل هي مقتل 8 وجرح 26 من الضباط والجنود. ومن بين عداد الجرحى كان مدير كلية أنقرة العسكرية الجنرال ك. يسينغين (208، ص163-172، 284، ص255-260).

في 21 أيار/مايو اعتقل جميع المشاركين في المؤامرة. وفي اليوم ذاته تم اعتقال د. سيحان، ن. أونصالان، ت. توركش، ح. مينيتش وأعضاء مجموعاتهم «بدافع الحيطة والأمان». بعد القضاء على المؤامرة في أنقرة واسطانبول وإزمير، أُعلنت الأحكام العرفية (208، ص173). وفي خطاب لعصمت اينونو في 22 أيار/مايو أمام المجلس، بقي مخلصاً لمبدأه القاضي بنعت أعدائه السياسيين بأنهم «أعداء الديمقراطية»، ووصف المؤامرة بأنها «عصيان رجعي عسكري موجه ضد النظام الديمقراطي» (129، ص262، 208، ص173-174). في هذه المرة، لم تنو الحكومة التسامح مع المشاركين في العصيان. حيث قُدموا جميعهم للمثول أمام محاكم عسكرية، باشرت أعمالها اعتباراً من 7 حزيران/يونيو، وأنهتها في 27 آب/أغسطس. حكم على طلعت آيدمر وستة من رفاقه بالاعدام. من بين هذه الأحكام الستة حكمان بالاعدام على طلعت آيدمر وفتحي قيورجان، تمت المصادقة عليهما من قبل البرلمان والرئيس ونفذا إثر ذلك. وحكم على 15

بالسجن مدى الحياة، وعلى 37 بمدد سجن مختلفة. وواجه 1459 طالب ضابط من كلية أنقرة العسكرية المحاكم، حكم على 66 منهم بمدد سجن مختلفة، أما ما تبقى منهم فطردوا من الكلية (208، ص190-192، 284، ص319-324).

كان الفشل متوقعاً لمحاولة 21 أيار/مايو 1963 بسبب الظروف التي كانت تمر فيها البلاد. فإذا أجرينا مقارنة بين هذه المحاولة وانقلاب 27 أيار/مايو، نقول أنه في عام 1963 لم تكن تسود البلاد تلك الظروف التي تصدح باشمئزاز عام من سلوك حزب برجوازي واحد هو الحزب الديمقراطي، والتي كانت سائدة في عام 1960. آنذاك لاقى الانقلاب ارتياحاً كبيراً لدى غالبية أبناء الشعب ودعماً من قبل غالبية الضباط لأنه كان عبارة عن تطور منطقي للأمور للخروج من الأزمة المستفحلة في النظام.

في مثل هذا الجو، كان من الصعوبة بمكان انتظار أن تلقى مثل هذه المحاولة، حتى لو أنها كانت جيدة الاعداد، قبولاً جماهيرياً عاماً ودعماً وانتشاراً في الجيش. فإذا حكمنا على الأمور انطلاقاً من أقوال طلعت آيدمر، نجد أنه أدرك جيداً أن الديمقراطية البرجوازية تعبر عن مصالح وامتيازات نخب المجتمع، أي في الجوهر هي معادية للديمقراطية ولا يمكن لها أن تدافع عن مصالح الشغيلة. أحياناً كانوا يطلقون على طلعت آيدمر في تركيا لقب «الاشتراكي» لدرجة أن بعض من كان يشاطره في وجهات النظر من مجموعة ت. توركش قالوا إنه «انطلاقاً من وجهات نظره ليس قومياً بل هو شيوعي» (284، ص208). وفي حقيقة الأمر كان طلعت آيدمر وكثير من الضباط عبارة عن برجوازيين صغار راديكاليين وقد يكون عصمت اينونو محقاً حينما أطلق عليهم في خطابه أنهم عبارة عن عصاة برجوازيين صغار يقفون ضد النظام البرجوازي.

لم يستطع طلعت آيدمر أن يقيّم التغييرات حق تقييمها، تلك التي حصلت في الحياة الاجتماعية - السياسية بعد 27 أيار/مايو. فإذا كانت الحركة اليسارية في تركيا في الخمسينات غير موجودة على أرض الواقع، فإنها مع وصول عام 1963 تطورت تطوراً كبيراً. وعشية انقلاب 27 أيار/مايو، كان الضباط الراديكاليون هم القوة الثورية الوحيدة، القادرة على إزاحة النخبة الحاكمة عن السلطة. بينما في الستينات ارتسم طريق

أكثر فاعلية من ذلك هو التعاون والعمل المشترك مع التنظيمات اليسارية التقدمية. إلا أن آيدمر، وكما صرح شخصياً، اعتبر أن الوسيلة الفعالة الوحيدة للنجاح في تحقيق أهدافه هي الانقلاب العسكري.

كان سوء حظ هذه المؤامرة منحصراً في حقيقة أن العدو الرئيس الذي تصدى لها كان حزب الشعب الجمهوري، هذا الحزب الذي استطاع أن يمد جذوراً قوية في جناح الضباط، فعصمت اينونو كزعيم لهذا الحزب وكرئيس لمجلس الوزراء عمل بالاشتراك مع القيادة العسكرية واستخدم دعمها المطلق. تابع حزب الشعب الجمهوري استخدام الدعاية التي يقول فيها بأنه حصن الديمقراطية. لذا فإن تصريحات آيدمر بهذا الخصوص كانت غير مفهومة لبعض الناس، وبعضهم أخذها على أنها عبارة عن محاولات لاغتيال الديمقراطية.

بعد محاولة انقلاب 21 أيار/مايو والعقوبات القاسية التي تعرض لها المشاركون فيها، ذهبت الحركة الراديكالية في الجيش إلى الجزر، ولم تجر بعدها في الستينات أية محاولات تآمرية أخرى في الجيش من قبل الضباط الراديكاليين، على الرغم من بقاء مؤيدين كثر لهم في الجيش، ومنهم من سار على نفس الطريق. وكان ما تميزت به حركة الضباط الراديكاليين بالمقارنة مع الخمسينات، أنها كانت تعمل تحت تأثير حركة اليسار التركي وبالتعاون معها. آنفاً تم الحديث كثيراً عن علاقات كانت حركة اليسار التركية تشيدها مع الضباط. أنتجت هذه العلاقات ثمارها. فمن وقت إلى آخر أخذ يُسمع صداها. أحياناً كانت تظهر أخبار عن مساهمة الضباط الشباب في هذا النشاط أو ذاك، من نشاطات حركة اليسار. على سبيل المثال، في شباط/فبراير 1971 أعلنت الصحف عن تسريح خمسة عسكريين « بسبب قيامهم بالدعاية للأفكار اليسارية،واشتراكهم بمظاهرات يسارية ». صرح المسرحون للصحفيين بأنهم « من الآن فصاعداً سيرتدون زي العمال الذي يرتدونه في المصانع وذلك الزي الذي يرتديه الفلاحون في الحقول » (425، 26/2/1971).

استدعى انتشار الأفكار اليسارية في الجيش، دائماً، ذعراً حقيقياً خاصاً في القيادة. ففي شباط/فبراير 1971 أعد للضباط منهاج محاضرات تحت تسمية « مشكلات البلاد والشيوعية » (198، ص97). في عام 1969 وزع منشور في الجيش بأمر من رئيس هيئة الأركان تحت اسم « الثقافة والضباط »، كان هدفه منحصراً في عزل الجيش عن « الأيديولوجيات الضارة »، والشيوعية منها في المقام الأول وأيضاً عن « التطرف القومي »، « الأصولية الدينية والنزعات الانفصالية الكردية ». حاول هذا المنشور إقناع الضباط بأن هدفهم الرئيس: هو حماية النظام الديمقراطي البرجوازي من جميع أعدائه، من « الشيوعيين والاشتراكيين » من اليسار، ومن « القوميين المتطرفين » أنصار الديكتاتورية من اليمين، حتى لو كانت الأخيرة تركز نشاطاتها ضد الشيوعية. فـ « النزعة القومية المتطرفة » ضارة أيضاً ـ كما أكد المنشور ـ لأنها تقف ضد سياسة الأحلاف التي أقيمت لتخدم الأمن القومي (232، ص15-7، 21-33).

في تموز/يوليو 1966 حصلت حملة كبيرة في المجلس ضد ح. تونتشكانات (السيناتور مدى الحياة)، في معرضها تم إفشاء سر الرسائل الموقعة منه والمرسلة إلى السفارة الأمريكية عن طريق شخصيات بارزة من حزب العدالة. وفي الرسائل تم التأكيد بشكل خاص على أن الجيش يبقى العامل الرئيس في الحياة السياسية وأن « الضباط ـ الاصلاحيين » يشكلون خطراً كبيراً على النظام (142، ص411، 427، 15/7/1966).

سعى المحافظون ممثلين بالقيادة العسكرية حسب امكانياتهم إلى دعم النهج « الديمقراطي الموجه »، ومتابعة التأثير على الصراع السياسي. وهكذا في تشرين الثاني/نوفمبر 1964 تقدم جودت صوناي إلى المجلس بتحذير كان سببه إطلاق نعت « الباعة » على القيادة العسكرية وذلك في مؤتمر حزب العدالة الذي عقد في تشرين الأول/أوكتوبر عام 1964. وطبعاً كان الحزب يقصد بهذا النعت هو طريقة دعم هذه القيادة لحزب الشعب الجمهوري. حذر جودت صوناي من مغبة التهجم على الجيش (129، ص282). وفي آذار/مارس 1966 تحادثت مجموعة الوحدة الوطنية (أعضاء

سابقون في مجلس الوحدة الوطنية - سيناتورات مدى الحياة)، تحادثت مع سليمان ديميريل وكلفته بإجراء استفتاء عام «تجنب الحملة الموجهة ضد 27 أيار/مايو» (427، 19/3/1966).

إلا أن القيادة العسكرية ذهبت للمصالحة مع حزب العدالة، الذي قدم إلى السلطة إثر انتخابات 1965 البرلمانية. بعد ذلك أصبحت تتحقق "الديمقراطية الموجهة" في ظل ظروف مختلفة بعض الشيء. وأقدم حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، الذي كان سابقاً يتباهى بهيمنته على الجيش، أقدما على فتح أبوابهما أمام الجنرالات والضباط المحالين على المعاش. وعلى سبيل المثال، في آذار/مارس 1965 انتسب إلى حزب العدالة قائد القوات البرية السابق الجنرال جلال ألكوش، وقيّمت الصحافة ذلك على أنه بداية لتصالح حزب العدالة مع الجنرالات (427، 11/3/1965). ومع وصول حزب العدالة إلى السلطة توسعت آفاق إمكانياته في هذا المجال. وما أن حان آذار/مارس 1966 حتى دخل قانون جديد حيز التنفيذ «حول ملاكات الجيش»، ونظر في الشكاوى المقدمة من جناح الضباط بشأن المشكلة السكنية (129، ص303).

في النصف الثاني من الستينات بقي جزء من القيادة العسكرية مناصراً لحزب الشعب الجمهوري، أما الجزء الآخر منها فعقدت صلات مع حزب العدالة، وأصبحت بهذه الدرجة أو تلك مؤيدة له. أما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بانقلاب 27 أيار/مايو والدفاع عن «شرعيته» فالقيادة بعد أن أخذت بعين الاعتبار المزاج السائد في الجيش، قررت السير على خط خاص بها.

وهكذا بعد محاولة انقلاب 21 أيار/مايو 1963، تابعت حركة الراديكاليين في الجيش وجودها، لكنها انسحبت من الحياة السياسية الفوقية. أما القيادة العسكرية فكانت تنشط بالتعاون مع الحزبين السياسيين القويين ولم تتنازل عن مراقبتها للصراع السياسي وتطور الأحداث في البلاد.

الفصل الرابع

التناقضات في أوساط الطبقة الحاكمة وانعكاس ذلك على أنشطة الأحزاب البرجوازية

اعتبرت التناقضات في أوساط الطبقة الحاكمة البرجوازية عاملاً كبير الأهمية ومؤثراً على تفاقم الوضع السياسي حتى نهاية الستينات. فقد مر النصف الثاني من الخمسينات، كما يقولون، في دائرة صراع محتدم بين الأحزاب السياسية من أجل السلطة، حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي. وكان الفشل الذريع في انتخابات عام 1954 البرلمانية عبارة عن « صدمة » عنيفة لحزب الشعب الجمهوري. حيث أدركت الشخصيات الأبعد نظراً في الحزب، أن ظاهرة الهيمنة الطويلة الأمد على السلطة قد رحلت دون عودة، بسبب قدوم مزاحم سياسي جاد إلى الساحة تمثل في الحزب الديمقراطي، وأنه يجب البحث عن طرق وأساليب فاعلة للصراع ضده، والبحث أيضاً عن مكان ودور في النظام التعددي.

أوضحت الاعدادات لانتخابات 1957 البرلمانية الدورية، الاتجاه الذي تسير عليه هذه التنقيبات. وبقيام هذا الحزب بإعادة حيوية الشباب إليه، أخذت تتشكل الفتوة في قاعدته الانتخابية. وأدخل الحزب في حملته الانتخابية شعارات مثل « حرية الكلمة والصحافة والاجتماعات! » و« استقلال الإذاعة والجامعات! »، و« للعمال الحق بالاضراب وعقد الاتفاقات التعاونية! »، و« للشغيلة الحق في تأسيس النقابات! » و« للفلاحين تسهيلات في تسديد القروض والديون والضرائب! »، و« تأمين مشاركة العمال في إدارة مؤسسات الدولة! » (159، ص307-308).

شكلت طبيعة حزب الشعب الجمهوري وبرنامجه مقدمات لمثل هذا النهج. ظهر هذا الحزب على مجذاف نجاحات حركة التحرر الوطنية 1918-1923، كحزب « وطني عام ». إذ أكد كمال أتاتورك في معرض توجهاته

في تأسيس حزب سياسي. على أن هذا الحزب يجب أن يتأسس على المبادىء القومية (223، ص307-308). وتوضحت هذه المبادىء في مساعي حزب الشعب الجمهوري القاضية بـ « خدمة الشعب »، تأمين « المساواة بين جميع المواطنين »، و« تطوير جميع الشرائح الاجتماعية والمهنية في جو من الانسجام »، والاخلاص لـ « المثل الديمقراطية »، هذا ما كان يؤكد عليه برنامج الحزب (333، ص57-59).

قرر هذا الحزب تطوير هذه الأفكار واستخدامها في صراعه ضد النهج البراغماتي للحزب الديمقراطي، الذي كان عن سابق رصد وتصميم يعبر عن مصالح القطاع الخاص. وهكذا تم رسم أسس النهج المستقبلي الجديد لحزب الشعب الجمهوري، الذي أسس في منتصف الستينات.

وكما أوضحنا من قبل فقد استخدمت قيادة حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت اينونو، تلك الأوضاع المتشكلة نتيجة للانقلاب استخداماً عظيماً لتصب في مصالح الحزب. في الوقت الذي تم فيه عزل مزاحمه عن الحلبة السياسية. إلا أنه ومع العلم أن حزب الشعب الجمهوري كان قد انتصر في انتخابات 1961، فقد تبين أن هذا الانتصار غير مقنع. فسرعان ما ظهر من بين الأحزاب البرجوازية مزاحم جديد آخر هو حزب العدالة. وفي مجرى صراعه ضد هذا الحزب، قرر حزب الشعب الجمهوري تطوير شعاراته « الوطنية » و« الديمقراطية »، التي كان قد رفعها في نهاية الخمسينات. نشطت هذه الأعمال في الفترة التي كانت على أبواب انتخابات 1965. ففي شباط/فبراير 1965 صرحت قيادة حزب الشعب الجمهوري بأن الحزب قرر التحرر من النهج المتذبذب « عندما كانت أحد القدمين في اليسار والأخرى في اليمين » وأنه سوف يسعى لامتلاك « نهج اشتراكي راديكالي، وبالأصح - وجه اشتراكي - ديمقراطي ». أشير في هذا التصريح إلى أن الحزب « بالمقارنة مع التطرفين اليساري واليميني يقع في الوسط، لكن في جزئه اليساري » (159، ص387).

إبان الحملة الانتخابية، ظهر حزب الشعب الجمهوري ببرنامج تضمن وعود كثيرة وواسعة في تطبيق العديد من الاجراءات التي ستؤدي إلى تحسين ظروف الشغيلة. ففي خطاب له في مدينة سامسون، أبرز

عصمت اينونو رأياً قال فيه: « إن نهج يسار الوسط - هو النهج الوحيد الذي لا يذهب بالبلاد إلى الشيوعية أو إلى الفاشية » (159، ص393-394).

وهكذا، لم يصبح نهج حزب الشعب الجمهوري مرسوماً فحسب، بل اتخذ تسمية محددة، « يسار الوسط ». ويبدا هذا النهج يتأسس تحت تأثير التطور الرأسمالي وكنتيجة لاحتدام الصراع الطبقي والسياسي. وبعد انقلاب 27 أيار/مايو، سرعان ما رأى حزب الشعب الجمهوري حزباً جديداً وقف إلى يمينه وهو حزب العدالة، الذي كان برنامجه يعبر عن مصالح القطاع الخاص، ويتزايد تأثيره على الساحة السياسية من يوم إلى آخر. وإلى يساره اكتشف حزب الشعب الجمهوري أن هناك حزباً آخر هو حزب العمل، الذي كسب إلى جانبه أصوات البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة. هذه الشرائح الاجتماعية التي بدأ حزب الشعب الجمهوري يهتم بها منذ النصف الثاني من الخمسينات، انزلقت اليوم عن دائرة تأثيره. لذا أصبحت، ومنذ بداية الستينات، تُطرح مسألة دور ومكان حزب الشعب الجمهوري في النظام التعددي. وأصبح هذا السؤال من الأسئلة الدائمة الطرح إن كان في هيئات الحزب المركزية أو المناطقية (159، ص389).

نظراً لذلك، قررت زعامة الحزب تفعيل نشاط الحزب السياسي بهدف استمالة جماهير الشعب العامل، مستخدمة الترسانة الأيديولوجية وخبرة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوربية. وهذا هو بولنت أجويد الذي بدأ يبرز في زعامة الحزب منذ الخمسينات يكتب قائلاً: « تشكل نهج الحزب تحت تأثير الحركة الاجتماعية الديمقراطية في الدول الغربية الديمقراطية » (194، ص27، 32). وبالنسبة إلى حزب كحزب الشعب الجمهوري المدعوم من قبل جزء من البرجوازية تبين أن مثل هذا النهج هو نهج مخاتل، مادام يحافظ على الطبيعة البرجوازية لذاته، في الوقت الذي يفتح إمكانية استمالة جماهير الشغيلة إليه للحد من تأثير الأحزاب الاشتراكية عليها وإعاقة تطور الحركة العمالية وتوجيهها باتجاهات إصلاحية اجتماعية. كما لم يُخفِ زعماء الحزب نهج « يسار الوسط » الذي

لم يسمح بتوطيد دعائم النظام القائم فحسب، بل و« القضاء على أخطار الشيوعية » . كما يشير عصمت اينونو (159، ص394).

لم تجلب انتخابات 1965 النصر لحزب الشعب الجمهوري. حيث بلغ عدد مقاعده في المجلس الوطني 143، مقارنة مع 173 في المجلس السابق. أما حزب العدالة فارتفع عدد ممثليه من 158 إلى 240 (319، ص129). وانخفضت شعبية حزب الشعب الجمهوري بسبب، أولاً؛ نهجه الذي سار عليه في الحكومات الائتلافية بين عامي 1961-1965، الأمر الذي أوقع ناخبيه في خيبة أمل عميقة، وثانياً؛ لأن نهج « يسار الوسط » كان لا يزال غير مفهوم حتى عند الكثير من أعضاء الحزب، غير متحدثين عن جماهير الناخبين بشكل عام.

حفر النهج الجديد للحزب طريقه في خضم صراع صعب. ولم يتوان أعداء هذا الحزب، لا سيما حزب العدالة عن التصريح بأن حزب الشعب الجمهوري أصبح حزباً « يسارياً » بل حتى « ماركسياً »، الأمر الذي أدخل الرعب في نفوس أعداد كبيرة من الناخبين وجعلهم يبتعدون عنه، لا سيما الفلاحين منهم. كما تشكلت داخل الحزب معارضة قوية لنهج « يسار الوسط » (بزعامة طرحان. فيضي أوغلو)، تلك المعارضة التي اعتبرت هذا النهج متطرفاً جداً. نظراً لذلك، جاهد عصمت اينونو للتوضيح بأن هذا النهج الجديد لا يغير من طبيعة الحزب وهو مؤسس على مبادىء الحزب السابقة(*). بيد أنه في عام 1967 انسحب من الحزب 48 عضواً من ممثليه في المجلس بحجة عدم توافقهم مع هذا المنهج الجديد.

إلا أن الصراع لم ينته عند ذلك. استمرت المعارضة الداخلية للنهج الجديد، الأمر الذي أدى إلى ولادة جو مشحون داخل حزب الشعب الجمهوري. وهكذا وصل الحزب إلى مرحلة الانتخابات البرلمانية اللاحقة ضعيفاً بسبب الصراع الداخلي الذي كان يعاني منه، وحصل على 143 مقعداً (319، ص129)، حيث لم يحسّن وضعه في المجلس الوطني إلا قليلاً. لكن برنامجه الانتخابي أصبح أكثر إغواءً لجماهير الشغيلة، لا سيما وعوده للفلاحين، التي كانت ذات طبيعة واسعة ومحددة في آن معاً.

نتيجة الانتخابات، وصل إلى البرلمان مجموعة من الشخصيات الشابة، كانت تدعم النهج الجديد بقوة، أبرزها بولنت أجويد الذي أصبحت شعبيته تشكل خطراً على عصمت اينونو، الذي تحول إلى دعم المعارضة المتشكلة لاحقاً لنهج « يسار الوسط » بزعامة كمال ساتير.

في عام 1971، نشب صراع داخلي عنيف في صفوف حزب الشعب الجمهوري بين أنصار وأعداء النهج الجديد. بيد أن هذا النهج أصبح قوياً وهو الذي رفع مقدار حظوظ حزب الشعب الجمهوري في النجاح، الأمر الذي أدى إلى احتدام الصراع من أجل السلطة مع المزاحم الرئيس ـ حزب العدالة.

تأسس حزب العدالة في شباط/فبراير 1961، من بين تلك الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد انقلاب 1960، وبدا هذا الحزب كوريث فعلي للحزب الديمقراطي، الذي طاله الحظر. وسرعان ما تمكن هذا الحزب من تشكيل فروع حزبية له في مختلف مناطق البلاد. وعلى أية حال، كان تنفيذ هذا الأمر ليس صعباً، حيث انحصر الأمر بتبديل لافتات مقرات الحزب الديمقراطي السابق. ودخل حزب العدالة إلى انتخابات 1961 تحت شعار "الاعفاء عن المحكوم عليهم في جزيرة ياصي آضا!". نال الحزب 34,6٪ من أصوات الناخبين، وعلى 158 مقعداً في المجلس الوطني و71 مقعداً في مجلس الشيوخ، وكان الحزب يلقى الدعم من الأعضاء السابقين للحزب الديمقراطي.

حدد برنامج الحزب في مادته الأولى هدف الحزب: « الوصول بالأمة التركية إلى مستوى الحضارة الغربية »، و« تحويل الأمة التركية إلى عضو متطور في العالم الحر». وجاء في المادة الثانية: « نحن نعتبر أن النظام الديمقراطي بالمعنى الغربي هو الأكثر تقدمية والأكثر ملاءمة للمجتمع » (128، ص3).

وحسب وجهة نظر الحزب فإن الأرباح المتولدة عن المبادرة الفردية تعتبر "عملاً مقدساً، لا يخضع للمساءلة والنقد". كما اعترف البرنامج بالدور الهام للدولة في النهوض الاقتصادي، إلا أنه أكد على أن ملكية الدولة يجب أن « لا تتجاوز طريق » المبادرات الخاصة وأن لا تعيقها (128، ص9). « يجب أن يكون نظام الضرائب وسيلة من وسائل دعم المبادرة

الخاصة». كما نحا الحزب إلى استخدام مبادىء التخطيط الاقتصادي، بالشكل الذي لا يعاق فيه القطاع الخاص، وأن يتضمن إجراءات داعمة له (128، ص11-13).

أكد البرنامج على ضرورة تغيير التناسب القائم بين القطاعين الصناعي والزراعي لمصلحة الأول، وأشار، بهذا الصدد، إلى مجموعة من الاجراءات المحددة التي تساهم في تسريع التصنيع. وتلخص مفهوم الحزب لـ«الاصلاحات الزراعية» في رفع سوية الامداد السلعي والمردودية الاقتصادية وتحسين أعمال الزراعة وتطوير أساليب الري ... إلخ. وتطرق جزء من الاصلاحات إلى توزيع الأراضي على الفلاحين غير المالكين، بشكل رئيس على حساب أراضي الدولة البور "ضمن أبعاد وشروط محددة" (128، ص13-17، 19-20).

تضمن البرنامج العديد من العبارات الديماغوجية منطلقة من روحانية الحزب الديمقراطي، على سبيل المثال: «التعليم لكل مواطن»، «لكل قرية - مدرسة»، «لكل أسرة - منزل».

كما اعترف البرنامج بوجود مشكلات عمالية، وبحقوق العمال في تشكيل النقابات وفي عقد اتفاقيات تعاونية، في الوقت الذي كان فيه يحد من نشاطات نقابات العمال ليحصرها ضمن أطر اقتصادية ضيقة. ودعا أيضاً إلى الانسجام بين العمال وأصحاب العمل. كما أشار البرنامج إلى ضرورة تأمين بعض حقوق العمال الزراعيين ودعم المالكين الصغار في المدينة والريف (128، ص15، 21، 27-28، 30-32).

أشار البرنامج إلى عدم تدخل الجيش في السياسة، في الوقت الذي نظر في اتخاذ إجراءات لتحسين المستوى الحياتي لعناصره البشرية. أما الهدف الرئيس في السياسة الخارجية فكان "تقوية التعاضد مع العالم الحر في جميع المجالات" (128، ص36-37).

كما نرى، كان الهدف الرئيس للبرنامج - تأمين أكثر الظروف ملاءمة للقطاع الخاص، الذي كان يشكل الدعامة الأولى لحزب العدالة. وظلت القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب هي البرجوازية الصغيرة، لا سيما الفلاحية منها. وللمحافظة على دعمها للحزب، استخدم حزب العدالة

ذات الطرق التي كان يستخدمها سلفه الحزب الديمقراطي، لاعباً على مشاعر حب الملكية والمحافظة عليها عند المالكين الصغار، واعداً إياهم بإمكانيات تطويرها وبالاستخدام الحر للثمرات التي سيجنونها منها "الجنة الرأسمالية". أصبحت هذه الأساليب ذات فاعلية كبيرة. حيث حصل حزب العدالة في الانتخابات البرلمانية لعام 1965 على 52,9٪ من أصوات الناخبين وعلى 240 مقعداً من مقاعد المجلس الوطني. وفي عام 1969 صوت لصالح حزب العدالة 46,5٪ من الناخبين، وحصل على 256 مقعداً (390، ص158-161). خولت هذه النتائج حزب العدالة أن يستولي على السلطة منفرداً في الفترة الواقعة بين 1965 و12 آذار/مارس 1971.

كان نهج حزب الشعب الجمهوري محسوباً أيضاً لاستمالة البرجوازية الصغيرة. لذا فمنذ التصديق عليه من الحزب حتى نهاية الستينات ارتفعت حدة الصراع بين هذين الحزبين البرجوازيين لاستمالة جماهير البرجوازية الصغيرة، وكان كل حزب يستخدم أساليبه الخاصة لذلك. وأثناء ذلك كانت زعامات كلا الحزبين تدرك بأنه انطلاقاً من مجرى الصراع الجاري فيما بينهما لاستمالة البرجوازية الصغيرة تتوقف نتائج الانتخابات، وبالتالي مسألة السلطة.

تحددت المزاحمة بين الحزبين الآنفي الذكر بعامل هام آخر. كان حزب الشعب الجمهوري ومنذ مرحلة حركة التحرر الوطني قاعدة للبيروقراطيتين المدنية والعسكرية. وكان أحد المبادىء الرئيسة لحزب الشعب الجمهوري هو الأتاتوركية الأصيلة. نهج توطيد قيام قطاع الدولة، الذي كان الحزب يربط به التطور الاقتصادي. أما الحزب الديمقراطي ولاحقاً حزب العدالة فكانا على العكس تماماً، فهما لم يحيِّدا ضرورة قطاع الدولة مبدئياً (قطاع رأسمالية الدولة)، إلا أنهما حاولا الحد منه، موسعان من إمكانيات الملكيات الرأسمالية الخاصة. وهنا، أولاً: دار صراع حول طرق التطور الرأسمالي اللاحق، وثانياً: حول مصير شرائح البرجوازية البيروقراطية، التي كان قطاع الدولة بالنسبة لها "قاعدة اقتصادية غير مباشرة ومجالاً لنشاطاتها" (49، المجلد الأول، ص329).

لقد كانت البيروقراطية تقف بحزم مع نهج حزب الشعب الجمهوري. وهناك بعض العلماء والمؤلفين الأتراك أمثال م. صانجير، أي. ايرواوغلو، اسماعيل جيم وسواهم، كانوا يعطون صفة إطلاقية على هذه اللحظة، معتبرين أن صراع حزب الشعب الجمهوري ضد الحزب الديمقراطي ولاحقاً ضد حزب العدالة كصراع البيروقراطية ضد البرجوازية (134، ص98-99، 198، ص157-200، 272، ص116-117). وهنا نلاحظ تضخيماً لدور البيروقراطية، وإنقاصاً من شأن عدوتها البرجوازية. لكن مبدئياً كانت مصالح النخب البيروقراطية تتطابق مع مصالح البرجوازية ولم تكن متعارضة معها، إذ كانتا مرتبطتين بتطور النظام الرأسمالي. وفي هذه الحالة، اختارت البرجوازية البيروقراطية من الأحزاب البرجوازية ذلك الحزب الذي كان أكثر تعبيراً عن مصالحها. لا أكثر ولا أقل.

وهناك بعض أصحاب رأي الاطلاقية لدور البيروقراطية والذين يلخصون مجمل الصراع السياسي في صراع بين البيروقراطية والبرجوازية، هؤلاء ينظرون إلى البيروقراطية كشيء موحد متكامل. وهذا هو إ. جيم يكتب قائلاً: إنه « بعد عام 1965 أصبحت بعض الشرائح الاجتماعية كالموظفين والمثقفين تفقد مواقعها بالتدريج، تلك المواقع التي حصلت عليها بعد انقلاب 27 أيار/مايو 1960 » وإن « المرحلة التي قدمت بعد 1965 كانت مرحلة نضال البرجوازية الصغيرة من أجل المحافظة على حقوقها ». ويؤكد المؤلف ثانية على ـ « عودة الصراع القديم على السلطة بين البيروقراطية والبرجوازية » (174، ص99). وهنا نلاحظ ضياعاً فاقعاً للنظر. الخلط بين نخبة البيروقراطية، التي تعتبر الجزء الرئيس من النخبة الحاكمة وتلك التي تتوحد بمصالح وأهداف مبدئية مع الطبقة الحاكمة ـ البرجوازية (لهذا من الأحقية بمكان تسمية هذا الجزء من البيروقراطية ـ البيروقراطية البرجوازية)، وجماهير الموظفين الصغار والمثقفين الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية أخرى ـ البرجوازية الصغيرة، والتي تناضل مع هذه الطبقة ضد الرأسمالية الكبيرة الصاعدة. وبهذا الخصوص، كان فلاديمير إليتش لينين دقيقاً حينما أشار إلى أنه على التوازي مع "إزاحة"

البرجوازية الصغيرة في مجرى صعود الرأسمالية في الزراعة والصناعة « تجري ولادة وتطوير ..... شريحة جديدة من البرجوازية الصغيرة، شريحة المثقفين، التي تصبح حياتها أكثر صعوبة في المجتمع البرجوازي والتي تبدأ تنظر إلى المجتمع نظرة المنتج الصغير» (2، ص213-214).

بهذا الشكل يكون من الحق من وجهة نظرنا، الحديث عن منحيين للصراع « البيروقراطية ضد البرجوازية ». في الأول يدور الحديث عن صراع جزء من النخبة المستغلة من أجل تأمين مواقع أفضل داخل هذه النخبة، وفي المنحى الثاني، صراع شرائح إجتماعية مستغلة من أجل مصالحها الحياتية.

عكس الصراع الذي دار بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة هذا التناقض الهام داخل البرجوازية (وليس الوحيد). ففي الخمسينات حقق حزب العدالة في الحياة مصالح مالكي الأرض الكبار الذين باشروا السير أو كانوا سائرين على الطريق الرأسمالي، وأيضاً البرجوازية التجارية. في الستينات سعى حزب العدالة كوريث للحزب الديمقراطي، سعى لتوحيد جميع مجموعات البرجوازية تحت جناحه، إن كان في برنامجه أم في إجراءاته الفعلية، لا سيما بعد وصوله إلى السلطة عام 1965، العام الذي اكتشفت فيه توجهات لتأمين مواقع للرأسمالية الصناعية. انعكس هذا لا سيما في تشكيل ظروف ملائمة لجريان الرأسمال في الصناعة، على سبيل المثال، عن طريق نقله من الزراعة إلى الصناعة عبر رفع الضرائب على مالكي الأراضي. أدت السياسة الضريبية لحزب العدالة أيضاً إلى بعض الانتقاص من مصالح البرجوازية الصغيرة والمساهمين (119، ص73-74، ص114-115، 198، ص208-211، 368، ص29).

انعكست هذه التناقضات على صراع الأجنحة داخل حزب العدالة. ففي نهاية الستينات تشكل داخل الحزب تجمع عبر عن عدم رضاء شريحتين رئيستين من الأشراف التقليديين: مالكي الأرض الكبار وتجار الأناضول، وذلك لأن مصالحهم أصبحت في المقام الثاني عند سليمان ديميريل[7]. أطلق على هذا التكتل « مجموعة الواحد والأربعين »، وتزعمه سعد الدين بيلقيش، الذي ركز نقده على زعيم حزب العدالة.

سرعان ما انضم إلى هذه المجموعة رئيس المجلس الوطني فروح بوزبيليس من حزب العدالة. في كانون الأول/ديسمبر 1970 وعلى قاعدة « مجموعة الواحد والأربعين » تم تأسيس الحزب الديمقراطي[8]، انتخب أميناً عاماً له فروح بوزبيليس ونائبان له هماس. بيلقيتش وأدهم مندريس (ابن رئيس الوزراء السابق عدنان مندريس) (272، ص373-376، 294، ص342-344).

تضمن برنامج الحزب الجديد عدة إجراءات تقضي بتقليص الرأسمال الصناعي المتمركز في المدن الكبيرة (تقليص الضرائب والقروض وسواها). وبالمقابل دعا البرنامج إلى دعم كبار المزارعين (بما فيها رفع دعم الدولة عن تأمين الآلات الزراعية وتأمين القروض). وبهدف الحصول على دعم المالكين الزراعيين والمدينيين الصغار تضمن البرنامج توجهات لتحسين أوضاعهم على حساب الحد من الرأسمال الصناعي الكبير، وأيضاً أعطي اهتمام كبير للدين « النهوض الروحي » (272، ص377-381).

حدد زعيم الحزب الديمقراطي فروح بوزبيليس نهج الحزب بـ « يمين الوسط ». ورأى أيضاً وجوب إدخال إصلاحات إلى النظام الضريبي "التوزيع الأكثر عدلاً للقروض". وعلى ما يبدو، روعي تأمين قروض للمزارعين الكبار (169، ص28-29، 79-80).

نرى في وجهات نظر فروح بوزبيليس معاداة واضحة للشيوعية وللاتحاد السوفييتي، الأمر الذي كان معبراً عنه بصورة أكثر وضوحاً، مما كانت عليه عند قيادة حزب العدالة. ظهر زعيم الحزب الديمقراطي كمناصر شديد لحلف الناتو ولانضمام تركيا "للسوق المشتركة" (169، ص89-90، 99-103).

وبشكل عام، لم يتضمن برنامج الحزب الديمقراطي المنبثق عن حزب العدالة أية اختلافات جوهرية عن برنامج الحزب الأخير، فيما عدا أمر واحد: طالب الحزب الديمقراطي بالعودة إلى نهج الحزب الديمقراطي في الخمسينات وإلى الدعم القوي لمالكي الأراضي الكبار. وعبر زعماء الحزب الديمقراطي عن استيائهم لأن زعامة حزب العدالة لم تؤمن التطبيق الكامل لنهج حزبهم الديمقراطي. لذا وجه قادة الحزب الديمقراطي

الجديد، الذي انضم إليه شخصيات من الحزب الديمقراطي القديم، نقداً شخصياً لسليمان ديميريل، وأكدوا في العديد من المرات أن قيادتهم على أتم الاستعداد للتعاضد مع حزب العدالة « لكن بدون ديميريل ». وولّد هذا الوضع احتداداً في الصراع بين الحزبين بين عامي 1970 و1972.

لنتحدث أيضاً عن تناقض آخر في صفوف الطبقة البرجوازية - بين الرأسمال التجاري والصناعي المتمركز في المدن الكبيرة (اسطانبول، أنقرة، إزمير) والذي له علاقات وثيقة مع الغرب من جهة، والبرجوازية الصناعية التجارية الضعيفة والمتمركزة في إقليم الأناضول من جهة أخرى، أي البرجوازية المركزية من جهة والشرقية من جهة أخرى. إذ أدت الاجراءات التي مركزت الرأسمال في الستينات وجعلته مهيمناً، إلى الضغط على برجوازية الأناضول، إلى درجة تهديد وجودها. حتى أدرك المالك الأناضولي وجوب توطيد دعائمه ومواقعه والسعي للحصول على دعم الدولة بالقروض والمشاركة في التجارة الخارجية. وفي الوقت ذاته، رأى أن الأموال التي تجمعها الدولة عبر البنوك تذهب إلى جيوب المالكين المدينيين الكبار، وأن هؤلاء شددوا قبضاتهم على مجريات التجارة الخارجية (85، ص166-174، ص117). وتبين أن سياسة حزب العدالة في الستينات التي ذهبت بعيداً في دعم الرأسمالية الصناعية، لم تكن لصالح جميع الصناعيين، وثمار هذه السياسات لم تصل إلى جماهير المالكين الصغار والمتوسطين في الأناضول. والأنكى من ذلك، أنه نتيجة لمركزة الرأسمال وتقوية ضغطه تزايد عدد المؤسسات الصغيرة الآيلة إلى الإفلاس.

في هذا الجو السياسي، خدم هذا التناقض ظاهرة ظهور تيار ضمن حزب العدالة، حاول التعبير عن مصالح مالكي الأناضول، موجهاً النقد لزعامة حزب العدالة بسبب إهمالها. فنجم الدين أربكان الذي عين في منصب الأمين العام لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية بقرار من قيادة الحزب، خطب مراراً ناقداً منهج هذا التنظيم الاقتصادي الهام. إذ صرح، على سبيل المثال، بأن ميكانيزمه الاقتصادي يعمل لصالح الرأسمال التجاري الكبير في المدن الكبيرة، الذي يقتطع لنفسه النصيب الأكبر من منح الاستيراد، بينما "يشعر تاجر الأناضول بأنه يسير حافياً".

وأكد نجم الدين أرباكان على أن « اتحاد المجالس يعمل كهيئة كومبرادورية - ماسونية للأقلية »، وأن « هذه المنظمة الاقتصادية القوية تقع تحت السيطرة الكاملة لكومبرادورية التجار والرأسمالية الصناعية »، التي لا ترغب في تطوير أوضاع ملاك الأناضول وتريد أن تمسك بجميع خيوط الإدارة في قبضتها (272، ص365).

أعلن نجم الدين أرباكان عن ضرورة تمثيل تجار الأناضول وصناعييه في اتحاد المجالس هذا وبأن تصبح هذه المنظمة مدافعاً عن مصالحهم. ومن الطبيعي، ألا تلاقي مثل هذه التصريحات الصادرة عن نجم الدين أرباكان ارتياحاً في قيادة حزب العدالة، التي كانت تمثل « كومبرادورية الرأسمالية الكبيرة » التي نقدها أرباكان.

كانت الأحداث اللاحقة مثالاً صالحاً لانعكاس صراع التكتلات داخل البرجوازية في المجال السياسي. فقد أقدمت قيادة حزب العدالة (كحزب حاكم) على عزل نجم الدين أرباكان عن منصبه كأمين عام لاتحاد المجالس. وعندما حاول الأخير أن يورد اسمه فيما بعد في لائحة المرشحين عن الحزب في الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ في حزيران/يونيو 1968، رفض طلبه وباءت محاولته بالفشل (129، 347، 294، ص337/338). عندها قرر أرباكان ترشيح نفسه في انتخابات أيار/مايو 1969 التي جرت لانتخاب أمين عام لاتحاد المجالس، وكانت خطاباته التي دعم فيها رجال الأعمال في الأناضول سبباً في الحصول على دعم واسع في هذه الانتخابات، وانتهت بانتخابه لهذا المنصب، الأمر الذي أثار حفيظة دوائر البرجوازية الكبيرة، لا سيما المتمركزة في اسطانبول وإزمير، وفي دوائر الحكومة أيضاً التي لم تعترف بنتائج الانتخابات وأبعدت نجم الدين أرباكان عن هذا المنصب بمساعدة الشرطة (56، ص259، 212، ص122، 294، 338).

في أيلول/سبتمبر 1969 وقف أرباكان من جديد، ناقداً سياسة سليمان ديميريل (427، 3/9/1969). وفي انتخابات 1969 البرلمانية رشح أرباكان نفسه كمستقل وانتخب عضواً في البرلمان عن منطقة قونيه. وبعد الانتخابات مباشرة صرح أرباكان عن توجهه لتأسيس حزب جديد

« مؤسس على الاسلام » (414، 30/10/1969)، وفي كانون الثاني/يناير 1970 أسس حزب النظام الوطني.

أعطى برنامج الحزب الجديد اهتماماً خاصاً لحرية المعتقد وإقامة الطقوس الدينية، والتعليم الديني وأشار إلى أن « الحزب يقف ضد استخدام مبدأ العلمانية كوسيلة للضغط على الدين والمؤمنين » (333، ص397/399).

وفي مجال الاقتصاد، أعار الحزب اهتماماً لـ « التقيد بالأخلاق وبالروح الوطنية » و« دعم الأرباح القانونية » والصراع ضد « الأيديولوجيا الرأسمالية المادية ». وأكد البرنامج أنه يجب على الدولة لا دعم « مجموعة ضيقة من الملاك، كما يُعمل به الآن، بل جميع الملكيات في البلاد » (333، ص413-416).

كما اعترف البرنامج بضرورة دعم « أخلاق التجارة »، والحد من البرجوازية التجارية الكبيرة، « التوزيع العادل للقروض في كامل البلاد » (333، ص418-422).

تميز برنامج الحزب في مجال السياسة الخارجية بالرغبة في توطيد العلاقات مع الدول « التي تعتبر قريبة من تركيا تاريخياً وثقافياً »، وبتوجهات لـ « الدفاع عن حقوق الأتراك في الخارج » (333، ص431-432).

وهناك العديد من المبادئ، لا سيما المتعلقة بالاقتصاد، والتي كان فيها البرنامج لا يختلف كثيراً عن برنامج حزب العدالة. وبشكل عام بينت هذه المبادئ أن الحزب يحتل موقعاً في صفوف اليمين والأحزاب البرجوازية المحافظة.

والخاصية الرئيسة التي تميز بها الحزب الذي أسسه أرباكان، والتي ظهرت جلياً في البرنامج، هي ضرورة « رفع المستوى الأخلاقي للمجتمع ». وتحت هذا العنوان وضع في الاعتبار إنهاض العامل الديني في جميع المجالات.

رفع الحزب ضرورة مواجهة « القيم الرأسمالية اللاأخلاقية » باستخدام قيم الاسلام الأخلاقية وبهذا الشكل أصبحت مصالح

البرجوازية الأناضولية «الوطنية» في الجهة النقيضة من مصالح رأسمالية المدن الكبيرة «الكومبرادورية».

وسرعان ما جذب الحزب بعد تأسيسه مباشرة أعداداً كبيرة من ملاك الأناضول، الذين توقفوا عن دعمهم لحزب العدالة. وأصبحت القاعدة الجماهيرية للحزب في نماء مستمر وسريع. وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأ أرباكان يحرك فكرة توطيد التعاون الاقتصادي والسياسي لتركيا مع الدول الاسلامية في مواجهة الحلف مع "الغرب" و"السوق المشتركة". وفي نيسان/ابريل 1970 صرح أرباكان بأنه إذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً في "السوق المشتركة" ستتحول إلى مستعمرة، لذا يجب القيام بتأسيس سوق مشتركة لدول الشرق (129، ص387). وعلى التوازي مع ذلك، صدرت عنه تصريحات موجهة ضد مبدأ العلمنة. وفي كانون الثاني/يناير 1971 انعقد المؤتمر الأول للحزب، انتخب فيه نجم الدين أرباكان أميناً عاماً (129، ص396، 406). وكان هذا المؤتمر هو المؤتمر الأول والأخير للحزب. ففي 5 آذار/مارس 1971 جرم المدعي العام للحزب بخرق قانون الأحزاب، الذي يقضي بالالتزام بمبدأ العلمانية وفي 20 آذار/مارس 1971 قررت المحكمة الدستورية حظر نشاطات الحزب (294، ص338).

في الستينات، ظهر تيار آخر جديد في الطبقة الحاكمة، الذي تشكل سياسياً في حزب الفلاحين الجمهوري الوطني. قفز هذا الحزب سوية مع حزب الشعب الجمهوري أعقاب انقلاب 27 أيار/مايو العسكري، الذي ميز "الجمهورية الأولى" عن "الجمهورية الثانية". وهذا الحزب الذي لم يحصل على دعم يذكر لا من ملاك الأراضي الكبار ولا من جماهير الفلاحين، لم يصبح حزباً فاعلاً. رغم أنه حصل في انتخابات 1961 على 14٪ من أصوات الناخبين وعلى 54 مقعداً في المجلس الوطني وعلى 16 مقعداً في مجلس الشيوخ. إلا أن حزب حزب العدالة أخذ يهيمن بسرعة على الساحة السياسية، الأمر الذي جعل حزب الفلاحين الجمهوري الوطني لا يحصل في انتخابات 1965 إلى على 2٪ من الأصوات وعلى 11 مقعداً في المجلس الوطني (319، ص129، 131، 390، ص158).

ترافق هبوط تأثير حزب الفلاحين الجمهوري الوطني هذا بخلافات في قياداته وبشكل عام عانى هذا الحزب من أزمة حادة في منتصف الستينات. تزامن هذا مع عودة «مجموعة الأربعة عشر» إلى تركيا ومباشرتها البحث عن دور ومكان في الحلبة السياسية. وكما جرى الحديث سابقاً، كان أعضاء هذه المجموعة ينظرون بسلبية إلى طرق النشاط السري والمشاركة في المؤامرات ... إلخ. «توصلنا إلى نتيجة - يقول أي. ايركانلي - بأن الطريق الوحيد للتأثير على مصير البلاد ليصبح مفيداً - هو إيجاد مكان في نظام الأحزاب السياسية» (١٩٧، ص231-232).

كان أسلوب أعضاء المجموعة في مختلف الأحزاب شاهداً على التحول في أفكارهم السياسية، وعمق الخلافات فيما بينهم، التي كانت في البداية غير ملحوظة. انتسب كل من أو. ايركانلي وأو. كابيباي وي. سولمازير في أيار/مايو ١٩٦٥ إلى حزب الشعب الجمهوري (185، 1965/5/8). من جهة كان هذا أمر فيه الكثير من التناقض الظاهري، لأنهم وقفوا سابقاً ضد نهج هذا الحزب وبحزم، وقالوا إن انقلاب 27 أيار/مايو لم يقم لتسليم السلطة لحزب الشعب الجمهوري. ومن جهة أخرى، أدى التذبذب في السلوك داخل مجلس الوحدة الوطنية والبحث المستمر عن اتفاقات مع المحافظين داخل المجلس، «الراديكالية المتذبذبة»، أدت جميعها إلى توجههم إلى هذا الحزب. يكتب أو. ايركانلي قائلاً: «إذا تحدثنا عن المجال السياسي أقول إنني كنت على يسار توركش» (١٩٧، ص231). لكن هذه اليسارية أودت به إلى أن يصبح برجوازياً إصلاحياً حقيقياً. لم يستطع الراديكاليون السابقون الثلاثة الذين انتسبوا إلى حزب الشعب الجمهوري، احتلال مواقع مؤثرة. وكان هدف الحزب من قبول هؤلاء الأعضاء الراديكاليين والضباط السابقين هو امتلاك رأسمال سياسي فحسب[٦].

في أيار/مايو ١٩٦٥ انتسب م. كاران إلى حزب العمل التركي لأن قيادة هذا الحزب صرحت حينها بـ «ضرورة توطيد علاقات الحزب مع 27

أيار/مايو» (427، 28-1965/5/29). وتطور الوعي اليساري لهذا الراديكالي في اتجاه آخر.

لم يبد أ. توركش بعد عودته إلى تركيا في نهاية شباط/فبراير 1963، توجهاً للانتساب إلى أي حزب. في شباط/فبراير 1963، وقبل عودة أ. توركش، ظهر في حزب العدالة تيار بزعامة غ. ايليا أوغلو، عبر عن رغبته في دعوة توركش إلى الحزب. أشارت حينها الصحافة إلى أنه يوجد في حزب العدالة أصدقاء لتوركش، ينوون جعله زعيماً للحزب. وفي 8 شباط/فبراير عقدت جلسة لمجلس قيادة حزب العدالة، ناقشت هذه المسألة. جرى في هذا الاجتماع توجيه نقد لاذع لأمين الحزب العام آنذاك ر. غيوميو شبال. بهذا الشكل كان أنصار أ. توركش يهيئون تربة مناسبة لاجراء تغيير في القيادة. أدى هذا الأمر إلى حدوث هالة من الاضطراب في قيادة حزب العدالة. إلا أن الحملة التي شنت لدعم أ. توركش بقيت في الأوساط الدنيا والوسطى من كوادر الحزب، أما الزعامة التي كانت مرتبطة بالرأسمالية الكبيرة ذات الأهواء الغربية فلم يناسبها نهج أ. توركش، لذا وقفت ضد دعوته للانتساب إلى الحزب (129، ص258-260، 208، ص107-108).

في عام 1964 بوشر بإجراء اتصالات بين أ.توركش ومجموعته من حزب الفلاحين الوطني الجمهوري. وفي نهاية شباط/فبراير 1964، شارك أ. توركش وستون من مناصريه في مؤتمر الحزب (427، 23-1964/2/24). وفي 31 آذار/مارس نشرت الصحف خبراً عن انتساب أ. توركش وم. أوزداق ور. بايكال وأ. ايرود. طاشير إلى حزب الفلاحين الوطني الجمهوري. في هذه الحالة، لم يكن هذا الحزب هو الذي حدد النتيجة النهائية لتطور وجهات نظر مجموعة الراديكاليين السياسية هذه، ولم تكن هذه الوجهات مرت من تحت إشراف الحزب. فالحزب هنا لعب دور غطاء مسدى على أيديولوجية واستراتيجية مجموعة أ. توركش. وهذا الحزب، كما أشرنا سابقاً، لم يستطع أن يحدد وجهاً سياسياً ما ولا أن يجد قاعدة جماهيرية. وهذا الحزب أيضاً يهمنا لأنه بعد انتساب مجموعة أ. توركش إليه اصبح

يمتلك توجهاً محدداً في الطبقة الحاكمة، الذي اعتبر أنه من المفيد للنظام الحاكم أن يقيم « نظاماً حازماً ».

ظهرت وطنية أ. توركش المتطرفة منذ الأربعينات ـ الخمسينات، التي نقلته من البرجوازية الصغيرة الراديكالية إلى الحلقات الرجعية من البرجوازية. ولم تكن صدفة رغبتهم في دعوة توركش إلى حزب العدالة: يبدو أن قسماً معيناً منهم كان يرى فيه « رجلهم ». ويعتبر هذا المثال واحداً من أمثلة عديدة تشير إلى الاختلال في توازن أيديولوجيا البرجوازية الصغيرة، وميولها إلى « السرحان » و« المواقف المتطرفة ».

في 19 حزيران/يونيو 1965 انتسب إلى حزب الفلاحين الوطني الجمهوري م. كالبان وف. أكوأونلو وش. ساوجي ن. يسين. وفي 23 حزيران/يونيو انضم إليهم م. قيزيل أوغلو، الذي كان إلى آخر لحظة متذبذباً وعبر عن رغبة في الانتساب إلى حزب العمل التركي (129، ص292). (هذا شاهد آخر على عدم ثبات الوعي السياسي للراديكاليين). بهذا الشكل، توزع الأعضاء الأربعة عشر الراديكاليون السابقون في مجلس الوحدة الوطنية بين الأحزاب. تسعة منهم ذهبوا مع أ. توركش وانتسبوا إلى حزب الفلاحين الوطني الجمهوري.

في شباط/فبراير 1965، انعقد مؤتمر حزب الفلاحين الوطني الجمهوري، الذي انتخب أ. أوقوز أميناً عاماً له. وبعد ذلك مباشرة، دعت مجموعة أ. توركش إلى اجتماع طارىء لإعادة النظر في خط الحزب. وانعقد المؤتمر في حزيران/يونيو 1965 وانتخب أ. توركش أميناً عاماً له. فوضع الحزب برنامجاً جديداً، تضمن تشكيل « نظام جديد للدولة ».

مرت المرحلة التي سبقت انتخابات 1969 البرلمانية في البحث عن طرق لتفعيل نشاط الحزب. في هذه المرحلة بدأ الحزب القيام بعمل نشيط بين الشباب. ففي تموز/يوليو 1968 صرح ر. بايكال بأن حزب الفلاحين الوطني الجمهوري لديه نيات في تشكيل معسكر وفصائل "كومندوس"، لتحويل الشباب إلى قوة حقيقية" (427، 15/7/1968). من الواضح أن قسماً من الراديكاليين السابقين الذين انتسبوا إلى حزب الفلاحين الوطني

الجمهوري، كان يمتلك توجهاً غامضاً لنشاط الحزب، وعندما أوضح البرنامج الجديد والسلوك الفعلي هذا التوجه، سيطرت عليهم خيبة من الأمل. في عام 1968 انسحب كل من م. كابلان وش. سايورجي وم. قيزيل أوغلوون. يسين من الحزب (129، ص354).

في شباط/فبراير 1969 انعقد مؤتمر دوري لحزب الفلاحين الوطني الجمهوري، الذي اتخذ قراراً بتغيير اسم الحزب ليصبح حزب الحركة القومية (129، ص362-363). وانتخب أ. توركش ثانية لزعامة الحزب. وصل هذا الحزب إلى انتخابات 1969 في وضع لم يكن مشهوراً فيه للناخبين، كما في السابق، وحصل على 3٪ من أصواتهم ومقعداً واحداً في المجلس (انتخب أ. توركش عن أنقرة) (294، ص310—313، 390، ص158-161). أما التوسع في نشاط هذا الحزب الجديد فكان تأثيره لاحقاً في السبعينات، التي احتل فيها مكاناً مرموقاً وقوي تأثيره.

بشكل عام عنى تشكيل العديد من الأحزاب السياسية في الستينات شيئاً واحداً، هو زيادة حدة التناقضات ضمن الطبقة الحاكمة.

الباب الثالث

انطلاقة الجيش السياسية في 2 آذار/مارس 1971

و

«المرحلة الانتقالية» 1971 - 1973



الفصل الأول

تفاقم الأزمة في البلاد بين عامي 1970 و 1971 واستفتاء 12 آذار / مارس

كانت الطبيعة الموضوعية للرأسمالية السائرة على طريق التطور، من جهة، وبعض التوسعات في الحقوق الديمقراطية، من جهة أخرى، في الستينات مقدمات لنهوض نضال الشغيلة من أجل حقوقهم، الأمر الذي أدى إلى تطور سريع متفاقم في حركة اليسار وظهور تيارات مختلفة في الطبقة الحاكمة وزيادة حدة الصراع بينها. وما أن حلت نهاية الستينات حتى برزت العوامل الرئيسة للحياة الاجتماعية ـ السياسية بشكل جلي: ارتفعت فاعلية الحركة الجماهيرية، نشطت وتمايزت التيارات اليسارية، وزادت حدة الصراع في الحلبة السياسية بين المجموعات البرجوازية.

فيما بين عامي 1970 و1971 وصلت الأوضاع في البلاد إلى حافة الهاوية واشتدت التناقضات عملياً في مختلف الاتجاهات. وقبل أي شيء آخر، عُبر عن ذلك في تردي الوضع الاقتصادي في البلاد. وفي هذا المجال، كما تشير الصحافة التركية، أصبح عام 1970 أسوأ عام من أعوام العقد الأخيرة. ارتفعت نسب التضخم. وابتداءً من عام 1969 أصبح معدل التضخم النقدي سنوياً 20,7٪. ولم يحافظ العجز التجاري على نفسه وإنما تفاقم سنوياً. ففي عام 1969 بلغ العجز في الميزان التجاري 264 مليون دولار، وفي عام 1970 ـ 360 مليون دولار، وفي عام 1971 ـ وصل إلى 494 مليون دولار. وبمحاولة الدولة لحل مسألة تمويل الاستيراد وموافقة أسعار السلع التصديرية المحلية مع العالمية لكي تخفض ميزانيات إعانة السلع

المصدرة، قامت الدولة في آب/أغسطس 1970 بخفض قيمة الليرة إلى 66,6٪ (ارتفع سعر تصريف الدولار من 9 ليرة إلى 15) (177، ص104، 114-115، 315، ص32-33، 321، ص11-13).

إلا أن هذا التعويم الجوهري لليرة التركية لم يحسن الأوضاع. حيث لم تترافق الزيادة في الكتلة النقدية الموضوعة في التداول مع ازدياد حقيقي في الانتاج، الأمر الذي كان من الطبيعي أن يؤدي إلى زيادة الأسعار، لا سيما بعد تعويم عام 1970.

يشير الباحث التركي إلدير كوتش إلى الفترة الواقعة بين عامي 1970 و1973 بأنها كانت من إحدى المراحل التي انخفض فيها المستوى المعيشي لجماهير الشغيلة انخفاضاً شديداً. فهذه السنوات كما يقول إلدير: تميزت بالارتباط الشديد لتركيا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة معدلات التضخم (228، ص14-15). وأدى تفاقم الأزمات الاقتصادية إلى ارتفاع الأسعار وغلاء شديد في المعيشة. وإليكم كيف ظهرت حركة مؤشرات غلاء المعيشة في أنقرة واسطانبول فيما بين عامي 1966 و1971 (1963=100) (177، ص124).

السنة	أنقرة	اسطانبول
1966	113,5	113,6
1967	120,6	129,6
1968	125,6	137,6
1969	132,7	144,2
1970	148,3	155,6
1971	180,7	185,2

نرى من الجدول السابق أن مؤشرات غلاء المعيشة ارتفعت بشكل حدي بين عامي 1970 و1971. في الوقت الذي راوحت فيه أجور الشغيلة في مكانها عملياً أو أنها انخفضت قليلاً. والمعطيات التالية ترينا حركة أجور

العمال في قطاع الدولة والقطاع الخاص (الأجر اليومي المتوسط بالليرة، معبراً عنه حسب أسعار 1963) (228، ص151).

السنة	قطاع الدولة	القطاع الخاص
1968	22,23	19,06
1969	23,57	21,30
1970	24,89	21,20
1971	23,98	19,61

لم تتغير كثيراً أوضاع جماهير موظفي الدولة عن أوضاع العمال. حيث انخفضت رواتبهم الحقيقية أيضاً. بلغ الأجر اليومي المتوسط للموظف في عام 1970 - 31,43 ليرة، في 1971 - 26,41 ليرة، وفي عام 1972 - 22,88 ليرة (228، ص152). وكما نرى فإن مستوى حياة الموظف المتوسط لم يختلف عن مستوى حياة العامل.

ازداد في البلاد الاختلال في التوازن بين المعدلات الانتاجية للقوة العاملة ونمو الاقتصاد، كما ارتفعت نسبة البطالة. فيما بين عامي 1955-1970 ارتفعت أعداد القوة العاملة في المتوسط بمقدار 450 ألف إنسان في السنة، أما الاقتصاد فلم يستطع أن يستوعب سوى 175 ألف إنسان (85، ص129). بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام 1970 ، 2009 ألف، وذلك حسب الاحصائيات الرسمية (205، ص76). وتفاقمت عملية التحضر المديني، وبدأت أفواج كبيرة من الأرياف تهاجر إلى المدن، باحثة عن عمل. ولم يجد الكثير منهم ما بحثوا عنه، فانضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل. وترافق التحضر المديني بالنمو السريع للضواحي الفقيرة وبيوت الصفيح، التي أصبحت مع الزمن تُؤوي جزءاً هاماً من سكان المدن الكبيرة.

وهكذا تشكلت ظروف أسوأ بكثير مما كانت سائدة في نهاية الخمسينات. تفاقمت في البلاد المشكلات الاقتصادية وساءت أوضاع جماهير الشغيلة إلى درجة لا يحسد عليها. وبهذا تم وضع حد لتشابه

الظروف. وما أن حلت نهاية الخمسينات حتى أصبح مضمون الحياة السياسية تحت ظلال الصعوبات الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشة للشغيلة صراعاً مريراً على اختطاف السلطة بين الحزبين الرئيسين . الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري. وفي نهاية الستينات أصبح فحوى الحياة الاجتماعية . السياسية محدداً ليس بعامل واحد، بل بعدة عوامل. أما أكثرها أهمية، فكان ذلك الذي لم يؤثر في الخمسينات، أو لم يكن موجوداً أصلا، وهو نهضة الحركة الجماهيرية للشغيلة، التي نمت بالتدريج وبلغت ذروتها في عام 1970. كما أشير سابقاً، تميز عام 1970 بأكبر نسبة مئوية من الاضرابات العمالية (بالمقارنة مع أية سنة من العقد الجاري). وحوفظ على هذه الأبعاد القوية للحركة العمالية في بداية 1971، وتميزت في الفترة الواقعة بين 1970 وبداية 1971 بتغييرات نوعية في طبيعتها. لم يكن هناك سوى 11٪ من احتجاجات العمال، مختلفة الأشكال، تطالب بزيادة الأجور وغيرها من المطالب الاقتصادية مقابل (64٪ في عام 1969). في الوقت الذي رفعت 29٪ من الاحتجاجات مطالب كحرية الانتخابات في اتحادات نقابات العمال وإعادة المسرحين إلى أعمالهم مقابل (9٪ في عام 1969). هذا، دون أدنى مجال للشك، يعتبر مؤشراً على توطيد التعاضد الطبقي في صفوف العمال.

اعتبر 59٪ من احتجاجات عام 1970 العمالية، غير شرعية، أي أنها كانت قد حُظرت من السلطات. في عام 1969، كانت حصة هذا النوع من الاحتجاجات 21٪. وفي الأعوام السابقة كانت هذه الحصة أقل من ذلك بكثير. وبهذا الشكل، فمن جهة زادت مقاومة البروليتاريا للتشريعات المعادية للديمقراطية، وللعمال وللارهاب وللضغوط التي كانت تتعرض لها من قبل الطبقة الحاكمة، التي كانت واضحة بجلاء في عام 1970. ومن جهة أخرى، خروج العديد من أشكال الاحتجاجات العمالية عن أطر «الشرعية» التي كانت تواجه بالعنف المتنامي من قبل السلطات. إذ استخدم البوليس أو الجيش أو كليهما، للقمع ضد كل احتجاج من خمسة احتجاجات عمالية في عام 1970، أي 20٪ من احتجاجات العمال

جوبهت باستخدام القوة من طرف السلطات، بينما في عام 1969 بلغت هذه النسبة 11٪ (472، 1971، العدد1، ص104-105).

وكان فرض الأحكام العرفية التي طبقت بعد انتفاضة 15–16 تموز/يوليو العمالية، الأول من نوعه في تاريخ الجمهورية التركية، وهي الحادثة، أيضاً، الأولى من نوعها التي أجبرت فيها الحركة العمالية السلطات على اتخاذ إجراءات طارئة. في عام 1970 نشطت الاحتجاجات العمالية بصورة واضحة وذلك في تلك المنشآت الصناعية، التي كانت تهيمن عليها كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على تصاعد هيمنة هذه الكونفيدرالية التقدمية. وكانت الاحتجاجات التي قادتها هذه الكونفيدرالية تحمل طبيعة عسكرية، جرت تحت شعارات سياسية، الأمر الذي كان يترافق عادة باستخدام العنف والارهاب من قبل السلطات (472، 1971، العدد1، ص105).

بشكل عام زادت نشاطات الحركة العمالية في عام 1970 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية وانخفاض مستوى معيشة الشغيلة، وازدياد حدة الصراع السياسي ونمو نشاط التنظيمات اليسارية السياسية والعمالية، الأمر الذي يشير إلى زيادة حدة التناقض بين العمل ورأس المال. أوضح لنا مجرى الأحداث أن الحكومة لم تستطع أن تحل مسألة "تقليص" أو تحجيم الحركة العمالية المتعاظمة النمو، الأمر الذي ولّد جزعاً وخوفاً شديدين في الأوساط الحاكمة.

في الباب السابق، كنا قد تحدثنا عن تطور الحركة الفلاحية في النصف الثاني من الستينات. إلا أنها وصلت إلى أكبر أبعادها وحدّتها فيما بين 1970 وبداية 1971. وهذه هي الأرقام تتحدث عن النمو المتسارع في الحركة الفلاحية: في عام 1967 سجلت 10 احتجاجات فلاحية، وفي عام 1968 — 13 احتجاجاً، في عام 1969 — 27 احتجاجاً، في عام 1970 — 78 احتجاجاً، وكان 60٪ منها تقريباً مرتبطاً بالاستيلاء على أراضي، أما ما بقي منها فكانت عبارة عن احتجاجات صدرت عن مالكين صغار على ظروف السوق، وجشع الموزعين والسماسرة والتجار وسياسات الحكومة

(472، 1971، العدد1، ص106). بهذا الشكل، قام أغلب الاحتجاجات على عاتق فقراء الفلاحين أو المدقعين فقراً منهم، الذين كانوا شديدي المعاناة من جراء مشكلات الأرض. بيد أنه نشطت أيضاً حركة متوسطي المنتجين الزراعيين مطالبين بأنصافهم من الاستغلال المسلط عليهم من قبل السماسرة والتجار والمرابين.

في حركة الفلاحين في عام 1970، لوحظت ظاهرة كالتي سادت في الحركة العمالية أيضاً ـ تفعيل أشكال وطرق الاحتجاجات، ضد ارتفاع وتيرة استخدام السلطة للعنف. اتصفت المواكب والمؤتمرات الفلاحية في عام 1970 بطابع نشيط للغاية، وانتهت أكثر من نصف عددها باشتباكات مع العسكر والجندرمة أو بهجمات عسكرية على رجال الاقطاعيين. كما ترافق الاستيلاء على الأراضي، عادة، بقتال عنيف مع رجال الجندرمة والوحدات العسكرية (472، 1971، العدد1، ص107).

مبدئياً كان يبدو نمو الديناميكية السياسية لجيش المنتجين الزراعيين الصغار الكبير العدد، منطلقاً من تأثير بقايا تناقضات المرحلة الاقطاعية و"بصورة رئيسة" كذلك من الضغوط التي زادت حدة من قبل الرأسمالية التي كانت في طور النمو.

وهنا يجب الإشارة خصوصاً إلى نهوض الحركة الفلاحية، في عام 1970 في المناطق الشرقية والشرقية الجنوبية من البلاد، التي اتخذت شكل استيلاء الفلاحين على الأراضي من الآغاوات المحليين شكلاً رئيساً لنشاطها. أما الجانب الاجتماعي هنا فاختلط بالنضال الوطني للأكراد من أجل نيل حقوقهم القومية. يشيري. كوتش إلى أنه بعد مرحلة الهدوء النسبي التي سادت منذ 1938، باشرت الحركة الكردية، من جديد، العمل[1]. وتحت قيادة التنظيمات الكردية اليسارية أقيمت المؤتمرات والمظاهرات في مناطق سلفان، ديار بكر، سيفيريك، باتمان، تونجلي، أغري، حلفان وسواها.

ورداً على ذلك، وابتداءً من ربيع 1970 زادت السلطات من عملياتها العسكرية الخاصة في هذه المناطق، حيث تعرضت أعداد كبيرة من القرى

إلى عمليات تفتيش ترافقت بصدامات مع السكان، نتج عنها سقوط قتلى وجرحى (228، ص116-117).

أما فيما يتعلق بالفلاحين فقد نتج من جراء التضخم وتعويم الليرة ارتفاع للأسعار وانخفاض في مستويات معيشتهم، كما نتجت فيما بين 1970 وبداية 1971 قفزة إضافية في تطور حركة البرجوازية الصغيرة المدينية وشرائح المثقفين. سارت هذه الحركة على شكل مؤتمرات ومواكب ومقاطعة من قبل المالكين الصغار (أصحاب المخازن الصغيرة والسائقين وسواهم)، والمعلمين والبروفيسورات والموظفين الحكوميين والعمال الفنيين والمهندسين والعاملين في مجال الصحة وصولاً حتى رجال الشرطة (172، 1971، العدد1، ص109).

في عام 1970 تابعت حركة الشبيبة نشاطها بفاعلية أيضا. فمن جهة ظهرت توجهات واضحة لمساهمة حركة الطلاب في المظاهرات والاحتجاجات العمالية والفلاحية، وبشكل خاص، ساهم الطلاب في العديد من المؤتمرات والمواكب التي كان يقيمها الفلاحون. ومن جهة أخرى، فالسلطة حينما أدركت خطر هذه التوجهات لجأت إلى منع الطلاب من القيام بأي احتجاج أو عمل داخل الجامعات. ساعد هذا الأمر في تشكيل مجموعات رجعية من الطلاب كانت تنظم عراكات وهجمات مسلحة داخل معاهد التعليم العالي، لكي تعيق الطلاب اليساريين من "الخروج إلى الشوارع" للمساهمة في تظاهرات الشغيلة. وبرز انشقاق الطلاب إلى حركتين يسارية ويمينية في عام 1970. وفي هذا الاطار تميزت حركة الطلاب اليسارية بجماهيرية واسعة، أما اليمينية ـ فباستخدام أساليب أعمال العنف.

على التوازي مع ذلك، برز في عام 1970 في حركة اليسار الشبيبية توجه سلبي للانتقال إلى استخدام أساليب الارهاب أثناء المظاهرات الجماهيرية، حيث بلغ التصاعد الأعظمي بين عامي 1968 و1969، في المظاهرات الجماهيرية المعادية للامبريالية ولأمريكا، إذ أقدمت مجموعات مسلحة من الشباب بالهجوم على المباني التابعة للمؤسسات

الأمريكيـة ... إلخ. وفي عـام 1970 تضمنـت ربـع المظـاهرات الشـبيبية في طياتها أعمـالاً إرهابية باستخدام الأسلحة (170، ص339-340، 472، 1971، العدد1، ص108).

فالشباب الذي يتميز بالتسرع، والذي كان يرغب في مباشرة النضال من أجل العدالة، تبين أنه مستعد لاستخدام مختلف أساليب التطرف التي استخدمتها حركة اليسار التركية والعالمية. وهذا ما يتوافق مع جذور الشباب البرجوازية الصغيرة بغالبيتها، التي كانت تتشكل من الطلاب. لهذا جرت في تركيا في الفترة الواقعة بين 1970 وبداية 1971 أحداث عنف متطرفة وأعمال إرهابية. وهذه الأعمال كانت سبباً رئيساً لقيام النخب العسكرية بالتدخل في السياسة. وهنا يشير بعض الباحثين الأتراك، بما فيهم اسماعيل جيم إلى أن الأعمال المتطرفة للشباب لعبت، في نهاية المطاف، دوراً كبيراً في انتقال النخبة العسكرية إلى التدخل في الأحداث. ويضيف اسماعيل جيم قائلاً إنه في نهاية الستينات انتشرت في صفوف حركة الشباب أعداد كبيرة من العملاء، كانت غايتها ليس فقط تجميع معلومات عن هذه الحركة، بل دفعها لكي "لا تكون خادمة للبرجوازية" والتسلح والقيام بأعمال عنف غير شرعية (174، ص106-107).

وهكذا، في الفترة الواقعة بين 1970 وبداية 1971 وصلت الحركة الجماهيرية في تركيا، لا سيما حركة الطبقة العاملة إلى أعظم نهوض لها، وكانت الدوائر الحاكمة منشغلة أشد الانشغال في البحث عن وسائل فعالة ضد هذه الحركة.

وإذا حكمنا بمجمل ذلك، لم تكن مذكرة 12 آذار/مارس التي قدمتها القيادة العسكرية، مسبقة التخطيط وعملاً معداً بشكل مسبق. حيث تبين أن الأوضاع التي سادت في هذه المرحلة كانت عصية على التحكم بها من قبل حكومة سليمان ديميريل، الأمر الذي أجبر النخبة الحاكمة، بما فيها القيادة العسكرية على التفكير بإيجاد مخرج من الأزمة المستفحلة[2].

وصولاً حتى ذلك اليوم الذي قبلت فيه المذكرة، تتابعت الاضرابات والاحتجاجات العمالية المختلفة الأشكال والانتفاضات الفلاحية في

مناطق مختلفة من البلاد، ترافقت جميعها بصدامات عنيفة مسلحة مع الشرطة ووحدات الجيش. وعبرت مظاهرات الطلاب عن أكثر المظاهر الخارجية وضوحاً لاحتداد طبيعة الأوضاع. ذكرتنا هذه الأوضاع بأحداث نيسان/ابريل ـ أيار/مايو لعام 1960، بفرق أنه في هذه الحالة كان « الصراع الأيديولوجي » يعبر عن نفسه باشكال صدامات مسلحة بين مجموعات الطلاب اليسارية واليمينية، ترافقت مع أعداد كبيرة من الضحايا. وكما أخبرتنا الصحافة وصل الارهاب ووصلت الصدامات المسلحة في معاهد التعليم العالي إلى حالة من أكثر الحالات سخونة في نهاية شباط/فبراير 1971 (129، ص108).

استغلت المعارضة ذلك وسعت لهز موقع الحزب الحاكم، متهمة إياه بالوقوف موقف المتفرج أمام أحداث الارهاب والقتل. أقدم عصمت اينونو على نقد أعمال العنف الارهابية واتهام حزب العدالة بانه « ليس قادراً على إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصاديةوالاجتماعية » (185، 29/11/1970). في كانون الثاني، قدم نجم الدين أرباكان، في الخطاب الذي ألقاه في اجتماع لإحدى منظمات حزب النظام الوطني في سامسون، نقداً لاذعاً لكلا الحزبين، حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، معلناً أنهما لا يعبران عن المصالح الوطنية وهما « يعتبران سلاحاً للصهيونية العالمية ». ودعا نجم الدين أرباكان جميع المؤمنين « الاتحاد تحت الشعارات الاسلامية التي يرفعها حزب النظام الوطني » (491، 5/1/1971). وفي خطابات أخرى نقد مبدأ العلمانية. وتوسعت أنشطة حزب النظام الوطني تحت ظلال التنشيط الذي حصل في البلاد في الفترة الواقعة بين 1970 وبداية 1971 للتيارات الاسلامية وشيخ تتْجان وسليمانج (129، ص396، 427، 29/1/1971، 457، 26/1/1971).

كما كان يقف زعيم حزب الحركة القومية أ. توركش ناقداً الحكومة، متهماً إياها بأنها سبب الأوضاع السائدة وطلب من رئيس الجمهورية اتخاذ الاجراءات المناسبة (129، ص403).

أما حزب العدالة ذاته فكان يعيش في إحدى مراحله الصعبة. ففي عام 1970 بالذات انشقت عنه مجموعة معارضة من أعضاء البرلمان، وشكلت الحزب الديمقراطي. وكاد حزب العدالة أن يفقد موقع الأغلبية في البرلمان. ففي مطلع كانون الثاني/يناير أخبرتنا الصحافة عن انتقال 1500 عضو من حزب العدالة إلى صفوف الحزب الديمقراطي (129، ص404). وانخفضت "أسهم" حزب العدالة في الدوائر السياسية كثيراً. وفي معرض تحليل الوضع السياسي الداخلي، صدر تحليل هام في عدد شباط/فبراير 1971 عن إحدى المجلات التركية المحافظة أُشير فيه إلى أن حزب العدالة الذي جاء كإحدى «الثمار الرئيسة للديمقراطية» وهو حزب البيزنيس الكبير، بدأ يفقد السيطرة على زمام الأمور، وبشكل خاص أخذت مجالس اتحاد الصناعيين والتجار والغرف التجارية والصناعية تبتعد عن حزب العدالة، ناقدة إياه، وبدأت أيضاً تسحب الآمال التي علقتها عليه. «أما الاحتمالات الممكنة لتطور الأحداث، تشير المجلة إلى أن دوائر رجال العمال ستميل إلى مصلحة نظام أكثر احتراماً» (429، 1971، العدد41، ص22-23). وعن "احتمالات المستقبل" كتبت هذه المجلة في كانون الثاني/يناير 1971 عن تطور حركة اليسار، التي بغض النظر عن تهميشها فإنها "تثير الخوف"، وأيضاً عن تطور الحركة العمالية، المعبر عنها بأحداث 15-16 حزيران/يونيو، التي بدأت في اسطانبول ويمكن لنا أن نعتبرها كتمرين للثورة» (424، 1971، العدد 40، ص30).

عرضت الأحكام العرفية التي طبقت في اسطانبول نتيجة أحداث 15-16 حزيران/يونيو، للرأسماليين رجحان قوة "الديمقراطية المقننة". وتوصل البيزنيس الكبير، بشكل رئيس، من جراء تطور الحركتين اليسارية والعمالية، إلى قناعة مفادها أن "دستور 1961 سمح بالحريات السياسية إلى درجة تفوق ما كانت تسمح به ظروف تركيا الاجتماعية ـ الاقتصادية". لم يكن المجتمع التركي معداً ـ حسب رأي ممثلي الرأسمالية ـ لمثل هذا الدستور، الذي كان «باذخاً». كان يجب الحد من الحريات التي قدّمها، إذ كان يستخدمها من كان يريد «خرق الهدوء الاجتماعي» (368،

ص30). ومثل هذا الرأي وصل إلى مسامع العسكريين. وكانت دوائر رجال الأعمال تحتاج إلى وضع سياسي مستقر، لم يكن حزب العدالة قادراً على تأمينه، لهذا كان من الطبيعي لهم، أن يفكروا بنظام مُهاب، وهذا الدور أُسدي إلى النخبة العسكرية، التي دعيت لمباشرة العمل.

في 22 كانون الثاني/يناير عقد مجلس الأمن القومي اجتماعاً برئاسة جودت صوناي، استمر 8,5 ساعة. بعد الاجتماع صرح السكرتير العام للمجلس، جنرال الجيش أي. ألتكاي بأنه «يجري الاعداد لقوانين جديدة ضرورية، تحول دون حدوث أحداث تخرق النظام العام» (457، 23/1/1971). نستنتج من تصريحات جودت صوناي السابقة ومن هذا الخبر الآنف الذكر، أن الأمل لا يزال معقوداً على حكومة سليمان ديميريل وإجراءاتها لحفظ النظام. أكد زعيم حزب العدالة بالذات أن حفظ النظام والتوصل إلى سلام اجتماعي من خلال دستور 1961 غير ممكن، لأن الدستور لا يتوافق مع ظروف الواقع التركي، ولأنه يتضمن منح حريات فائضة عن اللزوم. لهذا يجب إدخال تعديلات إليه وتقليص الحريات الديمقراطية، وأيضاً اتخاذ عدد من القرارات، التي تؤمن إيقاف «أعمال العنف والارهاب» (184، 1970، العدد1127/31، ص4). لاقى هذا البرنامج دعماً كبيراً من قبل جودت صوناي وسواه من جنرالات الجيش. في 23 شباط/فبراير عقدت جلسة أخرى لمجلس الأمن القومي، نوقشت فيها الاجراءات القانونية الهادفة إلى دعم النظام واستقراره (129، ص408).

لاقى الدعم المقدم للحكومة من قبل جودت صوناي ورئيس هيئة الأركان جنرال الجيش ممدوح طاقماش، نقداً من اليسار ومن اليمين. فمن اليمين وقف ضد ذلك أولئك الذين كانوا مع التخلص من هذه الحكومة التي أصابها الشلل، والمباشرة باتخاذ خطوات حازمة للقضاء على حركتي اليسار والعمال و«سيادة النظام» في البلاد. وكان البيزنيس الكبير مع هذا الرأي. أما في اليسار فوقفت القوى التقدمية تنقد النظام، معتبرة إياه رجعياً واحتجت ضد مشاريع القوانين المعادية للديمقراطية. وكان أكثر المواقف صراحة التي اتخذتها الأحزاب الشرعية، هو موقف حزب العمل

التركي. فمنذ بداية كانون الثاني، وبعد اللقاء الذي تم بين جودت صوناي وب. بوران، صرح الحزب بأن « رئيس الجمهورية يسعى للحصول على دعم المعارضة لتأمين الامكانية لديميريل لتطبيق قوانين رجعية وإقامة حكم فاشيستي » (414، 9/1/1971).

بغض النظر عن المحاولات التي وردت سابقاً والتي كانت تسعى إلى توطيد موقع حكومة سليمان ديميريل، استمرت أوضاع البلاد في تدهور مستمر، وفي كانون الأول/ديسمبر أوردت جريدة "الجمهورية" أقوالاً لبعض السيناتورات مفادها أن « الأزمة الاجتماعية والسياسية في البلاد أوصلت النظام إلى خطر داهم » وأن « هناك احتمال لانقلاب جديد » (427، 11/12/1970). كما كتبت هذه الجريدة أيضاً في كانون الثاني/يناير قائلة إن النظام الديمقراطي اليوم لا يعمل، والأحزاب لا تنفذ واجباتها (427، 17/1/1970). وهكذا، كان هناك أزمة وتطور خطير للأوضاع يؤثران على النظام من جهة، ومن جهة أخرى. عدم قدرة النظام التعددي الذاتية على تجاوز الأزمة. وبهذا الشكل، تكون الأساس لتدخل العسكريين في حياة البلاد السياسية.

باختلافها عن الحركة الجماهيرية، كانت نشاطات قوى اليسار ونضال الأحزاب البرجوازية، قد جعلت تأثير العامل العسكري في حياة تركيا السياسية بعد محاولة انقلاب 1963 يتقهقر إلى المقام الأخير. ووضعت أحداث 22 شباط/فبراير 1962 نهاية للتوحيد الاصطناعي بين الراديكاليين والقيادة العسكرية، اللذين كانا يعملان تحت ظلال اتحاد القوات المسلحة. وتابعت قيادة الجيش في فترة الستينات، بالقدر الذي تستطيعه، سياسة « الديمقراطية الموجهة ». أما الحركة الراديكالية في الجيش، بعد 21 أيار/مايو 1963 والعنف الذي تعرضت له لاحقاً، فقد تراجعت عن سطح الحياة السياسية. وفيما يخص الراديكاليين السابقين - المساهمين بانقلاب 27 أيار/مايو، فإنهم، كما أشير سابقاً، كيفوا أنفسهم بهذا الشكل أو ذاك مع الديمقراطية البرجوازية.

إلا أن تفاقم الأوضاع في البلاد، في نهاية الستينات جر الضباط القدامى إلى النشاط السياسي، أي أولئك الضباط الذين ساهموا في انقلاب 27 أيار/مايو، وتبعهم الضباط العاملون وقيادة الجيش. وعلى الأثر أخذت تتشكل مجموعات معارضة مختلفة، كانت نشاطاتها لا تذكرنا قطعاً بالعمل السري، الذي سبق انقلاب 27 أيار/مايو. فالأوضاع هنا سرعان ما أخذت تذكرنا بأحداث 1962-1963. حيث حملت هذه المجموعة طبيعة مختلطة ـ ففيها نشط ضباط موجودون على رأس عملهم وضباط متقاعدون وطلاب ضباط من الكلية العسكرية وشرائح من المثقفين.

تشكلت إحدى هذه المجموعات حول جمال مادان أوغلو[3]، دخل في عدادها زميل سابق له في آخر مجلس للوحدة الوطنية أو. ككسال. وهناك مجموعتان تشكلتا حول أعضاء « مجموعة الأربعة عشر»، الذين انتسبوا إلى حزب الشعب الجمهوري ـ أو. كابيباي وي. سولمازير. وكلاهما على الرغم من أنهما انتسبا إلى حزب سياسي، بقيا من المناصرين لحل المشكلات السياسية بطرق راديكالية. وفي هذا الخصوص يعتبر تصريح بولنت أجويد معبراً، ذلك التصريح الذي تقدم به في المؤتمر العشرين لحزب الشعب الجمهوري في حزيران/يونيو 1970، حينما وقف أجويد ضد اقتراح أو. كابيباي الداعي للوحدة مع الشخصيات اليسارية، بما فيهم أنصار الدور الطليعي للمثقفين العسكريين والمدنيين. صرح بولنت أجويد في المؤتمر قائلاً: « يفرقنا عن أو. كابيباي خلاف مبدئي واحد. يقول كابيباي أنه إذا كان من الضروري إدخال أي تعديل للدستور، فإنه سيأتي نظام آخر» (مقتطفات من « 223، ص362 »). ومن هنا يبدو واضحاً أن كلاً من كابيباي وي. سولمازير نويا استخدام طريق العنف للاطاحة بحكومة حزب العدالة، وللحفاظ على الدستور وتطبيق الاصلاحات التي تضمنها. ودخل في عداد مجموعة أو. كابيباي، ن. يسين، الذي التحق منذ البداية بـ أ. توركش وبعدها انسحب من حزبه. ودخل في عداد مجموعة سولمازير بعض من الضباط ومثقفي اليسار (120، ص141-142، 197، ص164-165). كما ظهرت بعض المجموعات من الضباط، كانت سرية الطابع، ترى ضرورة الاطاحة بحكومة سليمان ديميريل عن طريق انقلاب عسكري.

جرى تعاضد معين بين مختلف المجموعات نتيجة الاتصالات والمباحثات التي جرت بين ممثليها. وكما جرى الحديث سابقاً، بحث تيار المثقفين اليساري بزعامة د. أوجي أوغلو بحثاً حثيثاً عن اتصالات مع الجيش وتسنى لهذا التيار الاتحاد مع مجموعة ج. مادان أوغلو ومجموعة من الضباط كانت تخدم في الأكاديمية العسكرية في اسطانبول (197، ص164-165). كانت هذه المجموعة العسكرية - المدنية المتعاضدة تنوي القيام بانقلاب عسكري «لصالح جماهير الشغيلة»، ولاحقاً تشكيل مجلس ثوري من ممثلي شرائح المثقفين المدنيين والعسكريين وتشكيل حكومة وهيئة تشريعية، مشابهة، بتركيبتها إلى حد ما، للمجلس التأسيسي المشكل بعد انقلاب 1960 الحكومي. كما حدا هذه المجموعة هدف تأسيس حزب سياسي جماهيري (120، 142-143).

وإذا حاكمنا الأمور انطلاقاً من فحوى هذا البرنامج، نرى أنه تمت إعادة الروح لخطط الراديكاليين الذين خططوا لانقلاب 27 أيار/مايو وأيضاً لجنرالات الانقلابات العسكرية ذات الطبيعة البرجوازية الصغيرة في بلدان أخرى. ووضعت الخطط المحددة من قبل مثقفين مدنيين، إذ من الصعوبة أن يُتصور ج. مادان أوغلو - المناصر الموثوق لعصمت اينونو في بداية الستينات والمنظم الرئيس لإبعاد الراديكاليين عن مجلس الوحدة الوطنية - في دور برجوازي صغير راديكالي. كانت مجموعة ي. سولمازير قريبة من المجموعة الآنفة الذكر بتوجهاتها وخططها (277، ص234).

اعتقدت مجموعة الراديكاليين في صفوف الضباط بضرورة الانقلاب العسكري بهدف الاطاحة بحكومة حزب العدالة وتحقيق إصلاحات مستقبلية. فالعديد منهم كانوا يقفون في ذات الموقف الذي وقفه الراديكاليون في مجلس الوحدة الوطنية، أي أنهم اعترفوا بأن الديكتاتورية العسكرية هي الطريق الأمثل والوحيد الذي يمكن من تأمين القيام بالاصلاحات لصالح جماهير الشغيلة. إلا أنه باختلاف هذه المرحلة عن مرحلة الاعداد لانقلاب 27 أيار/مايو، لم يخطط لأية مبادرات. في هذا المنحى، كان الجو متوافقاً مع ذلك الذي تشكل في مرحلة نشاطات اتحاد

القوات المسلحة. فجميع التوجهات والخطط التي ظهرت في مجموعة الضباط كانت مرتبطة بقيادة الجيش ولم يبتدع الضباط أية أعمال ولم ينفذوا إلا تلك التي كانوا "يؤمرون بها". أدى هذا الموقف في بداية الستينات إلى وصول خطط الضباط الراديكاليين إلى طريق مسدود.

بيد أنه في عام 1970 بدأ النشاط يتصاعد في جناح الضباط، لا سيما في القوات البرية. حيث شكل هناك تنظيم أطلق عليه « قوة الجيش الثورية ». ففي آذار/مارس وباسم هذا التنظيم وزعت مناشير، ورد فيها خبر مفاده أن « هناك مجموعة منظمة في قوات تركيا العسكرية هي على أتم الاستعداد للانتقال إلى العمل، لمتابعة الثورة الكمالية » (198، ص97، 445، 15/6/1980). أصبحت مجموعات الضباط اليساريين تعبر عن ذاتها في القوى الجوية أيضاً، حيث اعتمدوا هناك في هذا النشاط على قائد القوى الجوية آنذاك جنرال الجيش محسن باطلور. كانت مجموعات الضباط في القوات البرية وفي القوى الجوية تقيم اتصالات مع المثقفين اليساريين . د. أوجي أوغلو، ف. بايكورك وسواهما، وأيضاً مع مجموعة أو. كابيباي (226، ص158).

أخذت المجموعات المتواجدة في القوات البرية والقوى الجوية تتعاون فيما بينها وشكلت هيئة تنسيق . « المجلس الثوري ». أنتجت المجموعات اليسارية مشروع دستور جديد لتركيا، تضمن القيام، بعد نجاح الانقلاب، بتشكيل مجلس دولة مؤلف من 40 عضواً ومجلس آخر على أساس تعاوني ومجلس وزراء (من ممثلي التنظيمات النقابية). مُهر هذا المشروع بتواقيع العديد من ضباط وجنرالات القوات البرية والقوى الجوية. كما أشير في هذا المشروع إلى ترشيح ف. غورليير لمنصب رئاسة الجمهورية وم. باطلور[1] لمنصب رئيس مجلس الوزراء، وهما من جنرالات الجيش (227، ص157، 445، 15/6/1980).

على التوازي مع تنشيط أفعال المجموعات الراديكالية، كان الجيش يُخترق بأفكار يسارية تدريجياً. وهذا النشاط وذلك الاختراق دقا ناقوس الخطر في القيادة. وفي آب/أغسطس 1970 أثار رئيس هيئة الأركان م.

طاغماش، في رسالة خاصة، اهتمام سليمان ديميريل إلى ضرورة تقليل انجرار الجيش إلى الاهتمام بالأحداث السياسية. وفي كانون الأول/ديسمبر 1970 قام قائد القوات البرية ف. غورلير بإثارة انتباه من يحيط به إلى أن انتشار الأيديولوجيات "المتطرفة" في الجيش « قد يؤدي إلى الابتعاد عن مبادىء أتاتورك ». وخلال عام 1971، أقدم كل من ف. غورلير وم. باطور على تحذير الرئيس مراراً من مغبة تسييس الجيش (198، ص70-71، 215، 49-50). بهذا الشكل وفي هذا المجال ذكرتنا أحداث هذه المرحلة بتلك التي سادت بين عامي 1961 و1962. فكما كان في السابق ضمن أطر اتحاد القوات المسلحة والآن في جناح الضباط، بدأت الضغوط تتزايد من الأسفل. فالضباط توقعوا من قادتهم أن يصدروا أمراً للقيام بالانقلاب. كان هذا الوضع مريحاً للقيادة، لأنها دائماً كانت على علم بالأمزجة التي كانت سائدة في سلك الضباط. بيد أنه كان يجب على قيادة الجيش اتخاذ إجراءات ما: إما إعطاء التصديق والموافقة على تنفيذ الانقلاب الذي كان يعد له وتتزعمه، أو اتخاذ إجراءات للحيلولة دون حصوله.

كانت الخصلة المميزة لهذه الخطة هي غياب الرأي الواحد في قيادة الجيش. وكان هذا مرتبطاً، إلى حد بعيد، بالصراع الذي كان يجري بين الحزبين الكبيرين من أجل السيطرة على الجيش والعمل على أن يشغل مناصرو كل منهما المناصب المفتاحية فيه. اختلفت هذه الخطة عن بداية الستينات في أن عصمت اينونو لم يكن مهيمناً سياسياً على الجنرالات. بينما استطاعت زعامة حزب العدالة أن تعمل الشيء الكثير في هذا الاتجاه، بعد أن أخذت بعين الاعتبار تجربة الحزب الديمقراطي الحزينة في هذا المجال. وفي نهاية الستينات كان سليمان ديميريل معتمداً على رجله رئيس هيئة الأركان م. طاغماش. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد أيضاً على رئيس الجمهورية جودت صوناي، الذي كان له أنصار كثيرون في الجيش. وجودت صوناي بدوره، كما جرى الحديث آنفاً، كان دائم الدعم لسليمان ديميريل وراضياً عنه (215، ص38-39، 278، ص234).

في النصف الثاني من الستينات أصبح م. باطور من أنشط السياسيين في الجيش. فمنذ نهاية الأربعينات عندما دار صراع عنيف بين

حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، كان م. باطور من عداد الضباط الشباب وبرتبة نقيب، وكان يراقب الصراع السياسي الدائر في البلاد باهتمام شديد. لعب العقيد باطور في 27 أيار/مايو دوراً هاماً في عملية اعتقال مندريس، التي نفذتها مجموعة من ضباط القوى الجوية. وفي عام 1961 أصبح باطور جنرالاً وفيما بين عامي 1962 و1963 احتل منصباً مرموقاً في القوى الجوية، عندما قضوا بقيادة ع. طانسيل على انتفاضة الجيش ضد عصمت اينونو. وبعد ذلك مباشرة أوفد ع. طانسيل م. باطور في دورة تدريبية طويلة إلى الخارج خشية من اتساع نفوذهم. بعد خروج ع. طانسيل على المعاش عاد باطور إلى تركيا وعين في منصب مدير إدارة التوجيه في هيئة الأركان.

بعد وصول حزب العدالة إلى السلطة، تلقى وزير الدفاع أ. طوبال أوغلو المعين حديثاً في هذا المنصب، مهمة بضرورة تقوية قاعدة حزب العدالة في صفوف الجنرالات (215، ص29-31). اعتبر طوبال أوغلو أن باطور كان غاضباً من إيفاده السابق إلى الخارج، لذا حاول استمالته إلى صف حزب العدالة، واعداً إياه بالصعود السريع في المناصب. أما م. باطور فأبدى تحفظاً ولم يتعجل في الافصاح عن ارتباطاته السياسية. وسرعان ما عين قائداً للقوى الجوية، وهنا تبين أن زعامة حزب العدالة أخطأت في ذلك. كانت قاعدة حزب الشعب الجمهوري في القوى الجوية وطيدة، وكانت ميول م. باطور متجهة إلى ذلك الحزب (277، ص234). والأنكى من ذلك يمكننا القول إنه كان في صف مجموعة عصمت اينونو - ك. ساتير، لأنه في هذه المرحلة كان يدور صراع بين مجموعة عصمت اينونو - ك. ساتير، من جهة، ومجموعة بولنت أجويد، من جهة أخرى.

باحتلاله هذا المنصب الهام، حاول م. باطور التأثير على القيادة العسكرية لتقف إلى جانب حزب الشعب الجمهوري. وقوي تأثير باطور لما لقيه من استجابة بين ضباط وجنرالات القوى الجوية. كتب الصحفيون عن وجود ما سمي «عصبة باطور» (215، ص33-34، 42). وفي آب/أغسطس 1970 أحيل على المعاش قائد القوى البرية الجنرال س. قاراقوش. وكلفت

قيادة حزب العدالة جنرال الجيش ك. آتالاي، الذي كان يشغل منصب قائد الجيش الأول والحاكم العسكري في اسطانبول، بهذا المنصب، إذ كان مقرباً من حزب العدالة، وعبر عن اجتهاد كبير أثناء قمع مظاهرات 15-16 حزيران/يونيو 1970، التي قام بها العمال، ودعم رئيس الجمهورية هذا الترشيح.

إلا أن «عصبة باطور» تقدمت بمرشحها - الجنرال ف. قيورلير الذي أعلن انطلاقاً من القناعات السياسية أنه كان مؤمناً بأن «جميع المصائب والفوضى نجمت عن عدم تطبيق الدستور» (215، ص41). وكان هذا هو رأي حزب الشعب الجمهوري بالذات. وهذا الحزب الذي كان يعتبر الدستور كطفل له، اعتبر أن الطريق الوحيد للخروج من الأزمة هو تأمين تطبيق الحريات البرجوازية الديمقراطية التي تضمنها الدستور وتنفيذ الاصلاحات الواردة فيه.

في خضم الأوضاع المتشكلة في منتصف عام 1970، إذ لم تكن زعامة حزب العدالة متأكدة من دعم الجيش للحزب، لم تستطع الاصرار على تعيين مرشحها، لذا لم يبق على سليمان ديميريل عمل أي شيء سوى التظاهر بالرضا والموافقة على تعيين ف. غيورلير في منصب قائد القوى البرية. ووطد هذا التعيين كثيراً من مواقع حزب الشعب الجمهوري في الجيش: فالآن يمثل خطه شخصيتان ذائعتا الصيت والسمعة هما م. باطور وف. قيورلير.

وهكذا كان يحيا في الجيش في منتصف 1970 ثلاثة تيارات. أحد هذه التيارات عبر عنه عدد من مجموعات الضباط الراديكاليين (مجموعات جمال مادان أوغلو وعرفان سولمازيور وسواهم)، كانت تشيد اتصالات مع التيارات اليسارية بزعامة دوغان أوجي أوغلو. ومبدئياً تابع هذا التيار التوجه الذي سارت عليه المجموعة الراديكالية في مجلس الوحدة الوطنية، وكان يحمل طابعاً برجوازياً صغيراً راديكالياً (أو إصلاحياً).

عبرت عن التيار الثاني «عصبة» م. باطور - ف. قيورلير. وعكس هذا التيار مواقف حزب الشعب الجمهوري وعصمت اينونو بالذات. وانحصر فحوى هذا الموقف بأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع المتأزمة السائدة،

فيجب العمل على تعميقها بصب نقد لاذع على حزب العدالة والاطاحة بحكومة سليمان ديميريل ـ أو إرغامه على تقديم استقالته باستخدام ضغط الجيش أو أنه يصبح لا بد من التدخل العسكري، كما حصل في عام 1960، مرة أخرى للقيام بإزالة المنافس الرئيس عن الحلبة السياسية بمساعدة الجيش. وبهذا تتم الحيلولة دون تغيير دستور 1961 وإدخال تعديلات معادية للديمقراطية فيه. وعلى التوازي مع ذلك كان عصمت اينونو يخطط بأنه في حالة حصول تدخل عسكري، سيتمكن حزبه أن يصل إلى السلطة بعد مرحلة يسود فيها « نظام انتقالي ».

هذا ما كان يتطابق مع برامج حزب الشعب الجمهوري، لا سيما ذلك النهج الجديد الذي وضعه والذي انحصر في حل مسائل البلاد وتوطيد النظام القائم وكبح لجام الحركتين العمالية واليسارية ضمن طرق الاصلاح الاجتماعي.

أما التيار الثالث والأخير فكان من اختصاص « عصبة » جودت صوناي ـ ممدوح طاقماش. ساند هذا التيار خط حزب العدالة القاضي بإدخال تعديلات على دستور 1961 بخصوص الحد من الحريات وإصدار بعض القوانين ذات الصبغة الرجعية، موجهة للقضاء على الحركتين العمالية واليسارية، وممارسة العنف والتنكيل بهما. كما استخدم هذا التيار كل ما أتيح له من إمكانيات ووسائل لدعم حكومة سليمان ديميريل.

حدد تناسب قوى هذه التيارات الثلاث طبيعة ونتائج التدخل العسكري الجديد في الحياة السياسية.

في عام 1970 كان النشاط السياسي لقائد القوى الجوية محسن باطور كبيراً ومؤثراً. فسليمان ديميريل حينما صادق على تعيين هذا الجنرال لم يكن يدري كم من الصفعات سيكيلها له. فمنذ بداية 1970 أعد محسن باطور وثيقة كبيرة الحجم عن الوضع السائد في البلاد وقدمها للتداول والنقاش بين مجموعة من كبار ضباط وجنرالات القوى الجوية. لاقت هذه الوثيقة موافقة عامة. في كانون الثاني/يناير 1970 تلا الجنرال محسن باطور هذه الوثيقة بصورة مفاجئة وذلك في اجتماع عقده مجلس

الأمـن القومـي الـذي أداره جـودت صونـاي وحضـره سـليمان ديمـيريل. تضمنـت هـذه الوثيقـة شـرحاً لأهـم المشـكلات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسية السائدة في البلاد. وأشير في هذه الوثيقة إلى ضرورة إعادة الـروح للاقتصـاد، وبشـكل عـام وإلى العديـد مـن المسـائل (الاقـدام علـى إدخـال إصلاحـات علـى الدسـتور، الفسـاد، عـدم القـدرة علـى إيقـاف الفوضـى، الانخفـاض الكبـير في مسـتوى الموظفـين والضبـاط المعيشـي ... إلخ). كمـا قدمت هذه الوثيقة نقداً لاذعاً لسياسات الحكومة (215، ص17-18، 35-37).

كان مثل هذا الوضع ليس عادياً بالنسبة لمجلس الأمن القومي. وكما جرت العادة كان يتكلم فيه الشخصيات المدنية، أما العسكريون فكانوا يلتزمون الصمت غالباً (215، ص18)، فأتى الجنرال محسن باطور، وخرق هذه العادة. وعلمت الصحافة بأنباء وثيقة محسن باطور. وحاول سليمان ديميريل أن يموّه انطباعه وصرح للصحفيين بأن مجلس الأمن القومي ما هو إلا مجلس استشـاري، حيـث كـل واحـد فيـه يستطيع أن يـدلي برأيـه. وسليمان ديميريل حقاً لم يعر أي اهتمام لمجلس الأمن القومي في الواقع ولا حتـى لكـل مـا كـان يقـال فيـه (215، ص18). لهـذا كـانت علاقـة سـليمان ديميريل بمجلس الأمن القومي كانت تثير امتعاضاً في الدوائر العسكرية.

في 21 حزيران/يونيو وجه محسن باطور رسالة إلى سليمان ديميريل، ركز فيها على آرائـه الناقدة للوضـع السـائد في البـلاد. وأخـيراً، في كـانون الأول/ديسمبر أعد محسن بـاطور مذكـرة أخـرى، وجههـا في هـذه المـرة إلى جودت صوناي، كانت قد حصلت على التصديق المسبق من ف. غيولير، تم التأكيد فيها على أن عدم الارتياح والتوتر السياسي وصلا في الجيش إلى أوجهما وأن تطور الأحداث في البلاد سيهدد مصير النظام. ويشير معد هذه المذكرة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة واقترح لتنفيـذ هـذا الأمـر عقـد اجتماع برئاسة رئيس الجمهورية وبمشاركة أعضاء مجلس الأمن القومي، وزعماء الأحزاب السياسية (129، ص402، 215، ص23، 46-47). أثـارت هـذه المذكرة الرعب في قلب الرئيس، الذي لم يخبر سليمان ديميريل بمضمونها، بل أخذ يشيد علاقات مع الجنرالات وقام بعدة جولات على الوحدات العسكرية لهذا الغرض، وللاستيضاح عن الأمزجة السائدة في الجيش.

في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 1971، كما ذكرنا سابقاً، تم عقد اجتماعين لمجلس الأمن القومي، في مجراهما حاول كل من جودت صوناي وممدوح طاقماش البحث عن أساليب للمحافظة على الحالة الراهنة وإطالة عمر حكومة سليمان ديميريل. وفي اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد في كانون الثاني/يناير 1971 أخبر ممدوح طاقماش سليمان ديميريل بأن مستوى التوتر السياسي في الجيش نتيجة للأوضاع السيئة السائدة في البلاد وصل إلى أعلى درجة له، ويجب على رئيس الوزراء اتخاذ إجراءات ما للقضاء على الفوضى لكي تعود حالة التوازن والاستقرار إلى البلاد، إذ «لم يبق لدى الجيش أية درجة من الصبر» (129، ص408، 215، ص49-50). حينها، أدرك سليمان ديميريل أن التربة أخذت تنهار من تحت قدميه. وعلى الرغم من أنه (والمحيطين به، بما فيهم ي. س. تشاغليا نغيل) حاول حتى النهاية تصوير الأمر كأن الجيش يدعم حكومة حزب العدالة، إلا أنه أدرك أيضاً أن الوقت قد حان للتدخل العسكري.

إلى ذلك الوقت، كان النشاط السياسي في الجيش يتصاعد، حيث تكررت اجتماعات الضباط وارتفع الضغط من أسفل على الضباط الراديكاليين. ونظراً لذلك، انتقل مركز النشاط السياسي العسكري، في الفترة الواقعة بين أواخر شباط/فبراير وبداية آذار/مارس، من مجلس الأمن القومي إلى هيئة الأركان، حيث كانت هناك لا تنقطع الاجتماعات والمشاورات بين كبار الضباط «لم يكن النور ينطفىء في نوافذ رئاسة هيئة الأركان حتى الصباح ـ هذا ما لاحظه المؤرخ التركي محمد كمال» (215، ص52). وفي هذه المرحلة، كان الجنرالات، على ما يبدو، واثقين من أنه لا مناص من تدخل عسكري. إلا أنه كان من المهم أن يقرروا الأهداف التي سيضعونها نصب أعينهم وبأي صورة يجب تجسيدها، إلى أين وكيف يجب توجيه مبادرة جناح الضباط، الذي ينتظر «الأمر».

في هذه الأثناء، جرى أمر مميز أثر على تناسب قوى التيارات الثلاثة في الجيش، وهو الاتحاد بين «عصبة» محسن باطور ـ فاروق قيورلير

وجودت صوناي. ممدوح طاقماش ضد التيار الثالث، على الرغم من أن كل تيار تابع العمل من أجل أهدافه الخاصة. انحصر معنى هذا الاتحاد في: يجب إبعاد الخطر المحدق على النظام من التيار البرجوازي الراديكالي الصغير، وبعدها الانتقال إلى حل مسألة «التفاصيل» حول هذا النظام.

في 3 آذار/مارس اجتمع في رئاسة أركان القوى الجوية 300 ضابط وجنرال ألقى بهم ممدوح طاقماش خطاباً، تلخص في مسألتين. الأولى، أكد ممدوح طاقماش تأكيداً جازماً على أن القيادة العسكرية تهتم بالأوضاع المتأزمة السائدة في البلاد اهتماماً كبيراً وهي تبحث عن مخرج من هذه الأزمة (ضمن أطر الدستور والنظام الديمقراطي). وثانياً، كرر مراراً نصيحة للضباط بعدم التدخل في الأحداث والقيام بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من القيادات العليا (427، 4/3/1971). بهذا الشكل حاول رئيس هيئة الأركان عدم إمرار أية أعمال مبادرة من قبل الضباط وبدا أنه لم يفقد الأمل بإمكانية تجاوز قيام انقلاب عسكري.

في هذا المجال نرى أن تعليق صحيفة «ديفريم» التي كانت تنطق بلسان مجموعة دوغان أوجي أوغلو كان معبراً حين قالت أن الفكرة الرئيسة التي سعى إليها ممدوح طاقماش هو الإيحاء إلى مئات الضباط المجتمعين بضرورة تجنب تدخل الجيش. وهذا يعني ـ كما تشير الصحيفة ـ أن رئيس الأركان رأى أنه يجب إبقاء السلطة في أيدي السياسيين "التعاونيين"، الذين يمارسون لعبة الديمقراطية. وإن المسألة الرئيسة التي تقف أمام تركيا الآن هي مسألة القيادة ـ الأغوات والكومبرادور أو الشعب ـ وإلى أي صف سينحاز الجيش (431، 9/3/1971).

كانت الخطوة القادمة التي اتخذتها القيادة هي في 11 آذار/مارس، حينما استدعت المجلس العسكري الأعلى للاجتماع. ولم يكن هناك أدنى شك بأن طبيعة هذه الجلسة كانت طبيعة طارئة، استدعتها ظروف خاصة. وفي 8 آذار/مارس جمع ممدوح طاقماش في هيئة الأركان قادة صنوف القوات المسلحة وقادة الجيوش للتباحث في المسائل التي ستعرض على جلسة المجلس العسكري الأعلى. أما الصحافة فبحديثها عن الاجتماع

الطارئ للمجلس، قالت إن المسألة التي ستثار في هذه الجلسة تنحصر في علاقة الجيش بالأحزاب السياسية ضمن جو القلق الذي يسود في صفوف الرتب الدنيا من الضباط. وأشير أيضاً إلى أنه في جلسة 11 آذار/مارس سيحضر عسكريون فقط، ولن يدع إليها رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني، كما جرت عليه العادة (427، 9/3/1971، 447، 1974، العدد1، ص4).

كان يكمن وراء الأخبار الصحفية القصيرة والمقتضبة عن الاجتماعات المتكررة لضباط الجيش الكبار في بداية آذار/مارس، نشاط محموم في دوائر الجيش وصراع عنيف داخله. فمن جهة، كان يجب الحيلولة دون تدخل الراديكاليين. ومن جهة أخرى، إيجاد حل لمصير حكومة سليمان ديميريل. فقد حاول مناصرو حزب العدالة إنقاذه. أما أنصار حزب الشعب الجمهوري فكانوا مصرين على الاطاحة به. كانت «عصبة» باطور- غيورلير تمتلك خطة عمل، وإذا كان غيورلير لا يزال متذبذباً ويفكر في وجهة النظر التي يجب عليه دعمها، فإن باطور كان يقف موقفاً حازماً يقضي بضرورة الاطاحة بالحكومة (215، ص52-53، 227، ص158).

أخذ ممدوح طاقماش جميع هذه العوامل بعين الاعتبار عندما غير موعد اجتماع المجلس العسكري الأعلى وجعله في 10 آذار/مارس بدلاً من 11 منه. وانعقدت هذه الجلسة برئاسة طاقماش، وكان الحضور موسعاً، أكثر من المعتاد: فبالإضافة إلى القيادات العسكرية حضرها قادة الوحدات من مختلف مناطق البلاد، وبلغ العدد الاجمالي حوالي 200 شخص.

ناقشت الجلسة أوضاع البلاد، بما فيها نشاطات المجموعات المتطرفة وارتفاع فاعلية أنشطة الحركة الكردية وأيضاً الأمزجة السائدة في الوحدات العسكرية. وفي الجلسة، تصادمت وجهات النظر الراديكالية والمحافظة حول مسألة السلطة. ووقف عدد من الضباط ينتقدون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والبرلمان «الذي لا يقوم بمهامه» والأحزاب السياسية، التي «تشغل نفسها بنزاعات لا ثمار منها». بهذا الشكل تم التأسيس لفكرة مفادها ضرورة انتزاع الجيش للسلطة وتتويج قيادة عسكرية. أما المحافظون فاكتفوا بالاشارة إلى عدم مقدرة الحكومة

السيطرة على الأوضاع في البلاد، لذا من المفيد أن يجري عزلها. أشار ممدوح طاقماش في الكلمة التي ألقاها إلى ضرورة إبعاد الجيش عن « التأثيرات السياسية الخطيرة » وأكد على ضرورة « أن يبقى الجيش ملتزماً بأوامر القيادة » أيضاً، وأنه « لا يمكن أن تحل أزمات البلاد إلا من خلال الدستور والنظام الديمقراطي » (427، 11، 18/3/1971).

في 11 آذار/مارس تابع المجلس العسكري الأعلى اجتماعاته برئاسة ممدوح طاقماش، لكن بشكل مصغر - حضر هذه الجلسة قيادة الجيش فقط. وأصبح واضحاً نتيجة اجتماع الأمس المزاج الذي يسود بين الضباط. واتخذت قيادة الجيش عدة إجراءات، بما فيها تعزيز مراقبة الوحدات العسكرية، لا سيما في أنقرة، التي يتوقع أن تصدر المبادرة منها، والحيلولة دون تمكن الراديكاليين من التصرف بصورة مستقلة. في مثل هذا الجو، لم تستطع لا مجموعة مادان أوغلو ولا سواها من المجموعات الراديكالية أن تظهر نفسها في الأحداث المتعلقة بـ 12 آذار/مارس. وبدعوتهم الضباط إلى عدم التصرف دون أوامر مرة أخرى، تمكن الجنرالات من اتخاذ قرار نهائي كأنه يعبر عن إرادة الجيش بأكمله. نتج هذا القرار نتيجة لصراع وجهات نظر أنصار حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري وكان فحواه توجيه مذكرة إلى رئيس الجمهورية.

في 12 آذار/مارس، وبطلب من القيادة تمت إذاعة نص هذه المذكرة عبر الإذاعة، وفي الوقت ذاته سلم هذا النص لرئيس الجمهورية ورئيسي كل من المجلسين. نصت المذكرة على الآتي: « 1- أدت السياسات التي اتبعها البرلمان والحكومة إلى إيصال البلاد إلى وضع تسوده الفوضى وتوقع نشوب حرب أهلية وإخلال في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. كما أنهما حطما إرادة المجتمع في الوصول إلى مستوى عال من التحضر، الذي وعدنا به أتاتورك، فهما لم يحققا الاصلاحات التي جاء بها الدستور، الأمر الذي أدى إلى وقوع الجمهورية التركية في مخاطر جدية.

2- نرى أنه من الضرورة بمكان تشكيل حكومة قوية ضمن القواعد الديمقراطية، تكون قادرة على الحصول على ثقة الشعب في القضاء على

مشاعر الحزن واليأس المتولدة من جراء الوضع الصعب الذي وصلت إليه الأمة التركية، لا سيما القوات المسلحة التي تعتبر الابن المخلص لها، وأن تقوم بالقضاء على الفوضى السائدة بوسائل تترفع عن الحزبية وتكون مقبولة من كلا المجلسين، وأن تأخذ على عاتقها تطبيق إصلاحات ذات روح أتاتوركية، التي تضمنها الدستور، وأن تلجأ أيضاً إلى اتخاذ قرارات ثورية.

3- إذا لم تتحقق المطالب الآنفة الذكر، سوف تلجأ القوات المسلحة التركية إلى القيام بالمهمة الموكلة إليها والتي تتفق مع روح القانون للدفاع عن الجمهورية التركية وحمايتها، وستأخذ على عاتقها بمسؤولية عالية مهمة قيادة البلاد » (427، 13/3/1971).

كتبت هذه المذكرة من قبل رئيس هيئة الأركان وقادة صنوف القوات المسلحة الثلاثة. ولم يكن رئيس الوزراء حاضراً على تسليم المذكرة، الذي حاول مراراً التحدث بالهاتف مع جودت صوناي في 12 آذار/مارس، إلا أن الجواب كان يصله بأن رئيس الجمهورية "مشغول". ولم يعلم سليمان ديميريل عن المذكرة سوى بعد أن أذيعت من الإذاعة.

أخبرتنا صحيفة "الجمهورية" في 13 آذار/مارس بأن « الانذار النهائي لقيادة الجيش سوف يقدم إلى المجلس في جلسته القادمة ». وفي معناها كانت هذه الوثيقة عبارة عن إنذار نهائي يطالب بتشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي يعني استقالة حكومة سليمان ديميريل الحالية. وكخيار طرح موضوع استيلاء الجيش على السلطة، أي الاطاحة بالحكومة. وفي ذات اليوم أي في 12 آذار/مارس دعا سليمان ديميريل إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء، اتخذ فيها قرارٌ بتقديم الحكومة لاستقالتها.

في الأيام القليلة اللاحقة على تقديم المذكرة، سادت الجاهزية القتالية العالية في الوحدات العسكرية، ففي أنقرة اتخذت إجراءات قصوى لحماية هيئة الأركان ومقرات صنوف القوات وسواها من المواقع الهامة. كان هذا الأمر متعلقاً بأخبار مفادها أن هناك نشاطات محمومة في الجيش للقيام بانقلاب عسكري لأنه لا المذكرة ولا استقالة الحكومة حدّا من التململ الذي ساد بعض الوحدات.

أخبرتنا صحف 17-18 آذار/مارس بأنه تجري هناك تسريحات من الجيش وتنقلات، طالت أكثر من 100 ضابط. وعُلل ذلك رسمياً « بعدم إطاعة الأوامر وقلة الانضباط ». إلا أن الصحافة أشارت إلى أن هذه الاجراءات طالت أولئك الضباط الذين لم يقبلوا الحلول الوسط، وكانوا مع إشادة نظام عسكري طويل المدى (427، 17/3/1971).

كتبت صحيفة « الجمهورية » في 18 آذار/مارس تعليقاً مفاده أن التنقلات التي طالت مجموعة من الضباط كانت عبارة عن ضربة وجهت إلى الراديكاليين، الذين كانوا يعدون أنفسهم للانطلاق « أرادوا تنفيذ الانقلاب في 27 أيار/مايو بصورة أكثر تنظيماً وحنكة »(427،18/3/1971). كما أشارت مجلة « إلكييه » إلى أن « معظم المسرحين من الجيش بعد 12 آذار/مارس كانوا من الضباط الراديكاليين اليساريين » (447، 1974، العدد1، ص5).

في العديد من الوثائق، أشير إلى الاعداد للانقلاب وحدد التاريخ بأنه 8-9 آذار/مارس. كما تم تشكيل « لجنة » درست موضوع القيادة بعد الانقلاب. إلا أن جودت صوناي وممدوح طاقماش أصبحا على علم بخطة الانقلاب وبأسماء الذين سيشاركون فيه، لذا استطاعا الحيلولة دون حدوثه (427، 18/3/1971، 445، 15/6/1980، 447، 1974، العدد1، ص5). وهذا هو ب. بوران يشير في معرض تحليله لطبيعة أحداث 12 آذار/مارس قائلاً إن البيروقراطية المدنية ـ العسكرية التي أرادت انتزاع السلطة وتحقيق « نظام ثوري لإعادة البناء » في الجيش رفعت من فاعلية التيار الراديكالي. فيما بين 9-15 آذار/مارس تحولت الحركة إلى « اليسار» لكن في 12 آذار/مارس استبدل الطرق إلى « اليمين »، وفي 15 آذار/مارس بدأت عملية التقليم في الجيش (495، 1977، العدد3).

في تموز/يوليو 1971 اتخذت قيادة الحكم العرفي في أنقرة قراراً يقضي باعتقال سيناتورين من ملاك رئيس الجمهورية وهما جمال مادان أوغلو وعثمان كيكسال، ووجهت إليهما تهمة « تشكيل تجمع سري » وخلعت عنهما الحصانة البرلمانية. إلا أنه في آب/أغسطس أزالت المحكمة

الدستورية هذه التهمة عن عثمان كيكسال. أما جمال مادان أوغلو فبعد أن أمضى عدة أشهر رهن الاعتقال، تم إطلاق سراحه. وفي 21 تموز/يوليو تم اعتقال عرفان سولمازيور عضو مجلس الوحدة الوطنية السابق، وأيضاً دوغان أوجي أوغلو وي. صويصال وأ. أويمين ـ زعماء حركة المثقفين المدنيين ـ العسكريين (197، ص166، 198، ص23—26، 447، 1974، العدد1، ص12).

كان البرجوازيون الصغار الراديكاليون نشطاء في مجموعة جمال مادان أوغلو وفي « عصبة » محسن باطور. فاروق قيورلير. فهم الذين أعدوا للانقلاب ونظروا إليه باعتباره الوسيلة الفعالة الوحيدة لإخراج البلاد من المأزق، كما فكروا بخطط الاجراءات اللاحقة للانقلاب. ووطد الراديكاليون من هذه المجموعة أو تلك العلاقات فيما بينهم (120، ص149). إلا أن مصيبتهم المشتركة كانت في أنهم، أولاً؛ لم يكن لديهم تنظيم موحد قوي وزعامة نشيطة، وثانياً؛ (ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على « العصبة »)، صبوا آمالهم على زعامة باطور ـ قيورلير وانتظروا "الأوامر" منهما. وكون الأخيران غريبين عن أهداف الراديكاليين، فقد وضعا هذه الحركة تحت سيطرتهما، وفي نهاية المطاف لم يصدرا "الأوامر" المنتظرة، لكنهما وحدا جهودهما مع جودت صوناي وممدوح طاقماش في اتخاذ الحيطة من حركة اليسار وحاولوا تدميرها[5].

بهذا الشكل، كان انقلاب 27 أيار/مايو قد أعد ونفذ من قبل الراديكاليين بشكل رئيس، وبعده تقاسموا السلطة بعضاً من الزمن مع المحافظين وأثروا إلى درجة معينة على السياستين الخارجية والداخلية. وبالنتيجة فإن العمل السياسي لقيادة الجيش في 12 آذار/مارس، لم يجر الاعداد له بمشاركة الراديكاليين فحسب، بل أنه كان موجهاً ضدهم، حيث كان أحد أهدافه تصفيتهم سياسياً.

نظراً لذلك، يمكننا القول أن الدروس المستقاة من انقلاب 27 أيار/مايو 1960 تشير إلى أنه جذب إلى ذاته ليس فقط الضباط البرجوازيين الراديكاليين الصغار، بل والزعامة العسكرية البيروقراطية، التي

وضعت نصب عينيها السيطرة على الأنشطة السياسية للضباط، واستخدام مبدأ "الأوامر" الذي خضع له الضباط لمصالحها.

كان الاعداد لانقلاب آذار/مارس 1971 هو العمل الأخير الذي قام به الضباط الراديكاليون بهدف إيصال العمل الذي بوشر فيه في 27 أيار/مايو 1960 إلى نهايته المنشودة. فهم جميعاً، فيما عدا الكتلة "المبادرة" في أحداث 21 آذار/مارس 1963، انطلقوا من مبدأ "الأوامر" وانتهوا إلى الفشل. إن الضباط الراديكاليين في تركيا باختلافهم عن زملائهم في العديد من بلدان الشرق، لا سيما العربية منها، حيث كانت مثل هذه الأعمال تلقى نجاحاً، لم يستطيعوا أن يتعاضدوا وأن ينظموا قواهم. كانت مقاومة الديكتاتورية العسكرية البرجوازية الصغيرة لهذه المحاولات قوية جداً، حيث استطاعت الاتحاد مع الرأسمال الكبير ومع البيروقراطية المدنية والأحزاب السياسية في البلاد.

الفصل الثاني

سياسات الحكومات فوق الأحزاب

وهكذا، تبقى تياران من الثلاث تيارات التي نشطت في الجيش قبل موعد المذكرة. أحدهما دعم موقف حزب الشعب الجمهوري، والآخر حزب العدالة. وحددت العلاقات المتبادلة والصراع بين هذين التيارين مجرى وطبيعة الأحداث في مرحلة سيطرة الحكومات فوق الأحزاب (1971-1973)، التي مرت تحت الهيمنة المباشرة للجيش.

بعد المذكرة مباشرة، وقف العديد من التنظيمات الاجتماعية والنقابات موقفاً داعماً لهذه الحكومات. فهناك 15 من التنظيمات اليسارية - اتحاد نقابات المعلمين الأتراك، تجمع المحامين الراديكاليين، نقابة المعيدين الجامعيين، مجلس المهندسين المعماريين، التجمع القضائي التركي وسواها - وقفت إلى جانب مضمون المذكرة، حيث جميعها نشرت تصريحاً مشتركاً، أشارت فيه إلى أن البلاد كانت تدار بنظام برلماني رجعي وقع تحت سيطرة الامبريالية وأنصارها الداخليين. والبلاد يمكن أن تخرج من المأزق الذي هي فيه فقط عبر إجراءات طوارئ، «خلال سياسة خارجية مستقلة على أساس روح أتاتورك واصلاحات جذرية لصالح الشعب العامل» (427، 14/3/1971).

هذه هي الأمزجة التي سادت إثر فعل 12 آذار/مارس السياسي. فالمجتمع افترض أنه حينما يطالب العسكريون باستقالة الحكومة فإنهم بذلك يعبرون عن موقف سلبي تجاه سياسات حزب العدالة. نظراً لذلك، من المنطقي أن لا يسمح الجيش بأي تعديلات رجعية على الدستور وأن

يقوم بتنفيذ الاصلاحات. بهذا المعنى تتطابق المذكرة مع روحية انقلاب 27 أيار/مايو. وهكذا انتظر الناس تحسيناً في مستويات المعيشة وظروفها.

قدمت استقالة الحكومة الرجعية بحد ذاتها سبباً لمثل مجريات الأفكار هذه. فالكثيرون توقعوا أن الجيش سيقدم على القضاء على البرلمان بعد ما صنعه بالحكومة، إلا أنهم وقعوا بخيبة أمل. والأنكى من ذلك، أن المذكرة تضمنت الاعداد "لاجراءات ضرورية" بشأن البرلمان، الذي غالبية أعضائه تنتمي إلى حزب العدالة. وتبين أن الناس حلّقوا بعيداً في توقعاتهم، ولم يلاحظوا أن الرجال الذين كان يمكن لهم أن ينفذوا ما أمِلوا به كانوا قد أزيحوا عن الحلبة السياسية من قبل قيادة الجيش.

في 18 آذار/مارس، وبعد مشاورات مديدة بين «الأربعة الكبار» والأحزاب السياسية، كلّف الرئيس ن. ايريم وهو عضو في حزب الشعب الجمهوري بتشكيل الحكومة (مقترحاً عليه الانسحاب من الحزب). كان هذا الترشيح غير متوقع، إذ توقع الجميع ترشيح إما عسكري قديم أو أية شخصية غير حزبية على أقل تقدير. ويبدو أن ترشيح ن. ايريم برز نتيجة لـ "وضوح" العلاقة بين الرئيس والزعامة العسكرية، من جهة، والحزبين السياسيين الكبيرين . من جهة أخرى.

كان سليمان ديميريل منزعجاً لإجباره على تقديم استقالته. ففي رسالة الاستقالة صرح أنه «لا يمكن أن تتفق المذكرة مع الدستور من وجهة نظر شرعية الدولة» (427، 14/3/1971). إلى جانب ذلك كان واضحاً لسليمان ديميريل أنه بما أن الجنرالات ينوون «احترام المجلس وتكليفه بمناقشة الاجراءات اللاحقة»، فإن أية حكومة «فوق الأحزاب» ستصبح تحت سيطرة المجلس. وبما أن الغالبية في كلا المجلسين يملكها حزب العدالة، فإنه سيستطيع السيطرة على سياسات الحكومة. لذا صرح حزب العدالة تصريحاً دعم فيه الحكومة بغض النظر عن مساهمته فيها أم لا (427، 17/3/1971).

أما الأمور مع حزب الشعب الجمهوري فكانت أكثر تعقيداً. وكما جرى الحديث أعلاه، كان يدور هناك صراع بين مجموعتي عصمت اينونو

وبولنت أجويد. حددت الخلافات الناشبة بين هاتين المجموعتين وجهتي نظرهما حول المذكرة والأحداث اللاحقة لها. فحتى صدور المذكرة كان موقف عصمت اينونو من الدستور الذي كان الملهم الروحي له، موقفاً واضحاً. فقد صرح زعيم حزب الشعب الجمهوري وقياداته الأخرى أن الدستور يعتبر مقدساً وكل الويل لمن يجرؤ على المساس به (227، ص162).

في 15 آذار/مارس ألقى عصمت اينونو كلمة في الاجتماع المشترك لمجموعات حزب الشعب الجمهوري البرلمانية قال فيها أنه يجب على الحزب أن يتوجه إلى التطبيق السريع للديمقراطية وإحراز الانتصار في الانتخابات البرلمانية القادمة، بذلك الشكل الذي يتمكن فيه من الوصول إلى السلطة وتنفيذ الاصلاحات المتضمنة في الدستور. نظراً لذلك، تقدم حزب الشعب الجمهوري باقتراح لرئيس الجمهورية لتشكيل حكومة انتقالية، تنحصر مهمتها في الاتي: أ) إعادة النظام في البلاد، ب) إجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن والعودة إلى الديمقراطية. ومثل هذه الحكومة قد تكون «حكومة ائتلافية بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري برئاسة شخصية غير حزبية» (159، ص190–192). في هذه المرحلة سمح عصمت اينونو لنفسه بنقد العسكريين وأشار إلى عدم ديمقراطية النظام.

إلا أن موقف عصمت اينونو تغير في اليوم الثاني مباشرة. كان هذا مرتبطاً بحقيقة قيام القيادة في 15 آذار/مارس عبر عضو في حزب الشعب الجمهوري هو العقيد المتقاعد س. كوتشاش بإقامة صلة مع عصمت اينونو وإعلامه عن طبيعة التسريحات والتنقلات في الجيش، كما تشاور معه في إمكانيات التعاون. وفي 16 آذار/مارس صرح عصمت اينونو بأنه «اتخذ قراراً يقضي بدعم الحكومة، التي تحمل مهمة رئيسة وهي القضاء على التيارات المتطرفة». ولم يجر الحديث هنا عن الاسراع في إجراء الانتخابات البرلمانية (159، ص192-193، 223، ص271-273).

وكما نرى، ابتعد عصمت اينونو عن فكرة تشكيل حكومة انتقالية لفترة زمنية قصيرة للتحضير للانتخابات. نظراً لذلك كتب حكمت بيللي

المؤرخ المشهور لتاريخ حزب الشعب الجمهوري، مبيناً الآتي: « بهذا الشكل تشكل في تركيا اتحاد اجتماعي ـ سياسي من شخصيات نافذة، ابتداءً من الجنرالات ـ أصحاب المذكرة، وصولاً إلى رجال الأعمال، ومن رئيس الجمهورية وصولاً حتى عصمت اينونو. كان هذا الاتحاد قادراً على تعيين وإزاحة الحكومة والقضاء على الحقوق الديمقراطية وحريات المواطنين وتصفية الدستور، معتبراً إياه عبارة عن "تزويق" » (159، ص493-492).

وهكذا توقف عصمت اينونو عن دعم دستوره وعن أن يكون داعية لتوسيع أطر البرجوازية الديمقراطية. كان هذا تطوراً طبيعياً ومنطقياً لموقفه الذي بدأ في البروز في نهاية الستينات عندما وقف في وجه "أوامر" أجويد. وبدأ يعتبر أن نهج « يسار الوسط » ابتعد كثيراً إلى اليسار وأنه تحذوه رغبة أكيدة في التخلص من هذا النوسان، ومن مجموعة أجويد أيضاً، كما جاءت الأحداث التي دارت في خضم المذكرة لتسارع في هذا الاتجاه.

من الواضح أن الـ « 24 ساعة » السرية لا تعني شيئاً سوى أولاً؛ مجموعة من الاجراءات للقضاء على التيارات الراديكالية في الجيش، وثانياً؛ الوصول إلى اتفاق بين جودت صوناي والقيادة العسكرية وعصمت اينونو. فقد أخبر جودت صوناي وممدوح طاقماش اينونو عن حقيقة الأوضاع في الجيش وصراع التيارات بين صفوف الضباط وعن « الخطورة الكامنة من اليساريين »، التي قضي عليها. وبالضبط كما كان بعد انقلاب 27 أيار/مايو حينما أخبر جمال جورسيل عصمت اينونو عن جوهر الأحداث الجارية والخطط المقترحة. وكمن الفارق في أن جمال جورسيل اقترح العمل ضمن اتحاد مع حزب الشعب الجمهوري وعلى المنوال الذي يريده، أما جودت صوناي وممدوح طاقماش فاقترحا العمل على نهج حزب العدالة. وكان يلزمهما الحصول من عصمت اينونو على الموافقة بأن يقوم هو وحزبه بدعم هذا النهج، أو في أسوأ الحالات ألا يقف حجر عثرة في طريقه، وألا يتعجل في المطالبة بالانتخابات.

وإذا حكمنا على الأمور انطلاقاً من تصريحات عصمت اينونو في 16 آذار/مارس، نجد أن صوناي وطاقماش توصلا إلى ذلك. وأصبحت المهمة

أكثر سهولة لأن نهج صوناي ـ طاقماش المقترح تطابق مع توجهات عصمت اينونو القاضية إلى تحريك حزب الشعب الجمهوري إلى اليمين قليلاً. إلى جانب ذلك، أراد عصمت اينونو استخدام هذا التحريك واتحاده مع الجنرالات للإطاحة ببولنت أجويد ومناصريه. ويمكننا افتراض أنه من أجل التساهل مع "سهولة انقياد" اينونو تقرر تعيين ن. ايريم في منصب رئاسة الوزراء، الذي كان عضواً في حزب الشعب الجمهوري.

كان هذا المرشح مناسباً لكلا الطرفين. على الرغم من أن ن. ايريم وقف كما وقف عصمت اينونو من قبل موقفاً مدافعاً عن دستور 1961. وكان العسكريون تحدوهم الرغبة في أن يقنعوه أو يتركوه وشأنه (كما عصمت اينونو أيضاً) لاتخاذ النهج المناسب له، إذ أن ن. ايريم كان مشهوراً كواحد من أكثر شخصيات حزب الشعب الجمهوري يمينية ومحافظة. ناسب هذا الوضع عصمت اينونو فيما يتعلق بخططه حول النهج المستقبلي للحزب والصراع ضد بولنت أجويد. وفي 18 آذار/مارس أعطى موافقته على ترشيح ن. ايريم.

أما في صفوف مناصري نهج « يسار الوسط » فكان الأمر مختلفاً جداً. إذ كانوا يراقبون بحذر شديد نشاط الجنرالات. فمنذ آب/أغسطس 1970 قال بولنت أجويد في إحدى خطبه: « هناك إمكانية في تركيا لحدوث تدخل عسكري، إلا أن هذا التدخل سيصبح خادماً لمصالح الشرائح المهيمنة » (مقتطفات من "174، ص147").

بعد تقديم المذكرة مباشرة، صرح بولنت أجويد قائلاً: « أصبحت دلائل التدخل العسكري الأولى في تركيا مطابقة للنموذج الاغريقي لكن بصورة أدق وأكثر دهاءً، لأنه ظهر هناك بوادر لترسيخ مؤسسات ديمقراطية. فكما في اليونان، اعتبر التدخل العسكري ضربة وجهت إلى المواقع اليسارية، التي كانت تسير إلى النصر في الانتخابات القادمة » (427، 1971/3/22).

في 21 آذار/مارس عقد اجتماع مشترك لمجموعات حزب الشعب الجمهوري البرلمانية، إذ كانت الغالبية في صف مجموعة ك.ساتين، واتخذ

الاجتماع قراراً باقتراح من عصمت اينونو يقضي بعدم المشاركة في حكومة ن. ايريم (427، 22/3/1971). وكمؤشر للاحتجاج على ذلك قدم بولنت أجويد استقالته من منصب السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري، مؤكداً بشكل أساسي على أن المذكرة لم تكن موجهة ضد سياسة حزب العدالة على أنه لن يؤمن بما يدعى بالكمون "الاصلاحي" ناهيك عن "الديمقراطي" للحكومة المشكلة (223، ص275). واعتبر ومجموعته أن تعيين ن. ايريم ما هو إلا مظهر محدد لاتحاد جناح حزب الشعب الجمهوري اليميني مع الجنرالات، ومحاولة لإحداث انشقاق في الحزب وبالتالي القضاء على نهج « يسار الوسط ».

وفي 24 آذار/مارس أعلن عن تركيبة حكومة « فوق الأحزاب » برئاسة ن. ايريم، وفي 7 نيسان/ابريل حصلت الأخيرة على مصادقة المجلس[6]. دخل في الوزارة المشكلة 24 وزيراً، 9 من بينهم كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية (5. حزب العدالة، 3 ـ حزب الشعب الجمهوري، 1 ـ حزب الثقة الوطني)، وواحد من ممثلي مجموعة الوحدة الوطنية، و14 ـ غير حزبيين، كان أكثرهم من التكنوقراط (390، ص104-105، 427، 25/3/1971)، بعضهم كان من أشد مناصري الاصلاحات الجذرية وتدعيم الاستقلالية السياسية والاقتصادية للبلاد، وفي بعض الأوقات كان يقف موقف الناقد من حكومة حزب العدالة.

استقبل التكنوقراطيون بحماس خبر تعيينهم وباشروا بإعداد أنفسهم لإجراء الاصلاحات. وبتكليف من الحكومة قدمت هيئة تخطيط الدولة تقريراً عن « الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة في البلاد وعن المشكلات التي تحتاج إلى حلول جذرية »، وأشير إلى إجراءات جدية لتحسين التخطيط الاقتصادي، وتنشيط جهاز الدولة والمؤسسات الاقتصادية الحكومية. كما أشار التقرير إلى اتخاذ عدد من الاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية (427، 2/4/1971).

انعكست بنود التقرير على برنامج الحكومة، الذي أخذ بعين الاعتبار تنفيذ الاجراءات التالية: في الاصلاح الزراعي، التعليم الوطني، المالية،

النظام القضائي، مؤسسات الدولة، الطاقة والمصادر الطبيعية. ونظرت مسائل الاصلاح الزراعي في اتخاذ قرار حدد بموجبه مساحة الملكيات العظمى للأرض وتسهيلات في القروض الممنوحة للفلاحين وإعادة النظر بسياسات شراء المنتوج لتصب في مصالح الأخيرين.

في مجال التعليم الوطني، اقترح فصل التعليم الديني عن الدولة، وتحسين الأوضاع المعيشية للبروفيسورات والمدرسين والتوسع في إعداد الكوادر الفنية والاعداد للانتقال إلى تطبيق التعليم الالزامي حتى الصف الثامن وتخفيض أسعار الكتب المدرسية وتحسين إعداد المعلمين والتخطيط للأبحاث العلمية . الفنيةوالتوسع فيها.

نظر الاصلاح المالي في تعديل ضرائب الدخل والقضاء على ظاهرة التملص من دفعها، ورفع مستوى الضرائب على الدخول العالية في الزراعة، وتوسيع الامتيازات الضريبية للعمال والموظفين وتحسين أوضاع المتقاعدين وتحديث نظام التأمين وتقليص الانفاقات الحكومية.

في مجال القضاء، اقترح البرنامج ضرورة إعادة تنظيم الجهاز القضائي بهدف التقيد التام بالمبادىء العلمانية وإخماد « النزعات التخريبية والانفصالية المدعومة من الخارج » والفوضى والارهاب. وفي فصل خاص تم الاشارة إلى إجراءات من أجل « تأمين الاستقرار والأمن للدولة وللأمة بشكل كامل ». كما قدمت اقتراحات لتحديث القوانين الخاصة بالجمعيات وبالتجمعات والمظاهرات والاجتماعات والاضرابات والتسريحات التعسفية وخطط للتوسع في قوات الأمن وتحديثها.

تضمنت بنود إصلاح مؤسسات الدولة على تحديث وتأمين الاقتصادية في مشاريع الدولةالاقتصادية وتحسين شروط التسليف لها: وإعادة جميع المهام التي تخص التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الخارجية، التي أعطيت سابقاً للقطاع الخاص، إلى الدولة.

وفي مجال الطاقة والموارد الطبيعية، نظر البرنامج في خطط مستقبلية لسياسة جديدة ودعمها على أساس استخدام المصادر الوطنية، والقيام بأعمال الكشف عن النفط واستخراجه بصورة تتوافق مع الدستور، وتأميم

تجارة الجملة لمشتقات النفط، وتأميم استخراج وتوزيع الفحم واستخراج المواد الأولية الاستراتيجية، وسيطرة الدولة على استكشاف المواد الأولية وتصديرها (474، 8/4/1971، العدد 13803، ص14-19).

بهذا الشكل، عكس البرنامج طلبين اثنين مما تقدمت به المذكرة ـ الصراع ضد "الفوضى والارهاب" وتحقيق اصلاحات تتوافق مع الدستور. حُرِّرَ العديد من مواد البرنامج من قبل البيروقراط، بما فيها المتعلقة بإعادة تنظيم قطاع الدولة، وتأميم استكشاف واستخراج المواد الأولية وسواها، تلك التي لم تدخلها أية حكومة تركية سابقة في برامجها. ومن هذه الناحية، تبين أن حكومة ن. ايريم كانت أكثر تقدمية مما سبقها.

أدت التصريحات المفعمة بروح الاصلاحات المتناسقة مع روح بنود البرنامج، التي كان يطلقها الجنرالات، إلى دخول المجتمع في حلبات جدية من النقاش حول مستقبل هذه الاصلاحات. كما أقدم بعض العلماء والشخصيات الاجتماعية على بث تصريحات مفادها أن النظام العسكري يعمل ضمن "روح اجتماعية وطنية"، «من خلال حكومة تقف فوق الأحزاب»، والتي تستطيع خلق أكثر الظروف ملاءمة لتنفيذ الاصلاحات، أكثر من الأحزاب البرجوازية. وآخرون عارضوا ذلك، بحجة أن برلماناً تملكه أغلبية تابعة لحزب العدالة، لا يسمح بتنفيذ مثل هذه الاصلاحات (427، 29/3/1971).

لاقى ذلك الجزء من البرنامج المتعلق بالصراع ضد «الفوضى والتيارات المتطرفة» دعماً من جنرالات كلا الحزبين الرئيسين ـ حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري (هنا يدور الحديث عن الجناح اليميني، الذي وقف في هذه المرحلة إلى جانب القيادة). ومثل هذه الاجراءات كانت أيضاً مثار اهتمام الرأسمالية الكبيرة. أما الجزء الآخر من البرنامج المتعلق بالاصلاحات فكان متناقضاً مع نهج حزب العدالة والجنرالات المقربين منه. كما استخدم لهذا الغرض دعم حزب الشعب الجمهوري والمقربين منه من الجنرالات (محسن باطور على سبيل المثال).

وبالنتيجة لم يكن البرنامج، بل توازن القوى هو الذي حدد محتوى وتوجه النشاط الفعلي لحكومة ن. ايريم. فمجموعة صوناي. طاقماش التي أصبحت بعد المذكرة هي المسيطر الفعلي على الأوضاع في البلاد، بدأت تزيد الضغوط بهدف تأمين تطبيق رسالتها المتطابقة مع نهج حزب العدالة. استخدمت قيادة هذا الحزب مع سليمان ديميريل الأغلبية في البرلمان لبسط الهيمنة والرفع من سوية السيطرة على الحكومة. أما حزب الشعب الجمهوري الذي كانت الخلافات الداخلية تعج فيه فلم يكن يملك من القوى التي تستطيع الوقوف ضد ذلك. فمنذ 24 نيسان/ابريل أعلنت الحكومة باقتراح من مجلس الأمن القومي الأحكام العرفية في 11 ولاية (بشكل رئيس في المناطق الصناعية الكبرى وفي عدد من المناطق الشرقية)، بعد ذلك تم فرض حظر النشاط على العديد من التنظيمات الطلابية، وأغلق عدد من الصحف والمجلات اليسارية.

وفي أيار/مايو أقدمت السلطات على منع عدد من الاضرابات في عدد من المدن. واتخذ النظام قراراً يقضي بفرض الأحكام العرفية، ويقضي أيضاً باعتبار حزب العمل من الأحزاب المعادية للدستور (198، ص18). كما شددت السلطات العسكرية من الرقابة على الصحافة ومنعت إقامة الاجتماعات والمؤتمرات دون إذن رسمي. وبوشرت الاعتقالات الجماعية. في 19 أيار/مايو بلغ عدد المعتقلين في عدد من المدن 430 شخصاً، من ضمنهم بعض العلماء مثل ت. ن. طوناي وم. صويصال وسواهم، وفي 20 أيار/مايو تم اعتقال 350 شخصية من شخصيات التنظيمات اليسارية، وفيما بين 26 و30 أيار/مايو اعتقل في أنقرة 88 شخصاً، بما فيهم السكرتير العام لحزب العمل التركي ب. بوران. وفي 20 تموز/يوليو وبقرار من المحكمة الدستورية تم حل حزب العمل بتهمة « دعم النزعات الانفصالية الكردية » (198، ص18-23).

في الوقت نفسه أقدمت السلطات العسكرية على منع نشاطات بعض التنظيمات اليمينية، على سبيل المثال "مشاعل المثل العليا" وعدد من المراكز الصحفية اليمينية. بهذا الشكل كانت السلطات تهدف إلى

إبراز ذاتها على أنها ضد كلا التطرفين اليساري واليميني. إلا أن الضربة عملياً كانت موجهة ضد الحركة اليسارية والشخصيات والتنظيمات التقدمية. وأوضحت الشهور الأولى التي مرت بعد تاريخ المذكرة أن البلاد أصبحت تعج بالارهاب اليميني. صرح ن. ايريم في خطاب وجهه بمناسبة العيد الوطني "23 نيسان/ابريل" قائلاً إن السلطة ستضرب « بيد من حديد رؤوس أولئك المشاركين بالأعمال التخريبية » (447، 1974، العدد1، ص11)[7]. وبالفعل أقدمت الحكومة على تنفيذ عمليات هجومية واسعة ضد القوى الديمقراطية.

وبشكل لا يقل حيوية حاول العسكريون إدخال تعديلات هادفة على الدستور. دافع ن. ايريم وعصمت اينونو سابقاً عن دستور 1961، وتابعا اتخاذ هذا الموقف لبعض الوقت بعد تعيين الأول رئيساً للحكومة. وفي 10 نيسان/ابريل صرح ن. ايريم بأنه قبل هذا الترشيح بهدف تأمين الالتزام بالدستور، ولا ينوي التقدم باقتراح لتغييره. إلا أن الضغط الموجه من مجموعة جودت صوناي - ممدوح طاقماش أجبر ايريم على تغيير موقفه. وفي 2 أيار/مايو أصبح يتحدث بطريقة أخرى مختلفة تماماً، وبشكل خاص عن أن دستور 1961 يعتبر "ليبرالياً متطرفاً" إذا قورن بدساتير عدد من الدول الأوربية. وتركيا لا يمكن أن تسمح لنفسها بمثل هذا "التميز"، لذا من الضرورة بمكان اتخاذ إجراءات تحول دون "إساءة استخدام الحقوق والحريات"، ومن أجل ذلك يجب تغيير الدستور (174، 196-197). بهذا الشكل أصبح عضو الأمس في حزب الشعب الجمهوري، فيما يتعلق بهذه المسألة المبدئية، يقف في صف حزب العدالة.

ورداً على هذا النوع من التصريحات التي أدلى بها ن. ايريم، دار في الصحافة جدل كبير، جرت خلاله مناقشات في الدوائر اليمينية لاثبات ضرورة تغيير الدستور، والحد من الحريات الشخصية بهدف الصراع ضد الفوضى و"أعمال الشيوعيين التخريبية" (457، 6/11، 1971/6/26). أما الشخصيات والتنظيمات اليسارية، مثل، اتحاد المعلمين فقد وقفت في صف الدستور، مؤكدة على أنه "مكسب كبير من مكاسب 27 أيار/مايو" (491، 6/7/1971).

أعلـن سـليمان ديمـيريل في خطابـه الـذي ألقـاه في البرلمـان في 28 حزيران/يونيـو، أن « الخبرة المستقاة مـن حيـاة دستور 1961 البالغـة عقـداً من الأعوام، تشير إلى ضرورة تغييره ». أما زعيم حزب العدالة فكان قد حدد هدف هذا التغيير ـ بأن « توطيد النظام الديمقراطي واستقراره »، يتـم في الحالة التي تكون فيها الحقوق والحريات الديمقراطية غير مستخدمة مـن أجـل « القيـام بنشـاطات تخريبيـة ونشـر أيديولوجيـات ضـارة » (248، ص33-35، 41). وهكذا تحدد هدف تغيير الدستور بصورة دقيقة جداً: لكي يصبـح "النظـام الديمقراطي" مستقراً وراسخاً، يجـب أن تكـون الحقـوق والحريات الديمقراطية مفتوحة للطبقة الحاكمة ومقننة لممثلي الشغيلة.

في الوقـت نفسـه أكـد مجلـس القيـادة المركـزي لحـزب الشـعب الجمهوري (حيـث الغالبيـة كـانت تنـاصر بولنـت أجويـد)، أكـد علـى أن الدسـتور لم يكـن سـبباً للفوضـى والأزمـة في البـلاد، بـل يجـب مكافحـة الفوضى، وليس تغيير الدستور. كما طـالب عصمت اينونـو اتخـاذ موقـف حـاسم ضـد تغيـير الدسـتور. إلا أن عصمـت اينونـو صـرح بوجـوب إدخـال تغييرات فيه (198، ص22، 457، 20/6/1971).

طالبت القيـادة العسكرية وحـزب العدالـة مـن الأحـزاب البرجوازيـة الممثلـة في البرلمـان أن تكـون موحـدة فيمـا يتعلـق بمسألة تغيير الدسـتور، وأقدم كل من عصمت اينونو ون. ايريم على بـذل مساع كبيرة مـن أجـل تحقيـق هـذه الوحـدة. كـانت الدفعـة الأولى "الصغيرة" مـن التغيـيرات قـد صودق عليهـا مـن قبـل البرلمـان في 30 حزيـران/يونيـو 1971 (القـانون رقـم 1421). تطرقـت هـذه الدفعـة الأولى إلى مـادتين فقـط. ففـي المـادة 56، تم التطرق إلى نية الحكومة بتقديم مساعدة مالية للأحزاب السياسية، التي تحصل على 5٪ في مجرى الانتخابـات العامـة، أو إذا تمكنـت مـن تشـكيل مجموعة برلمانية في المجلس الوطني. والتغيير الثاني مس "المادة 82"، حيث أمن من خلاله النواب زيادة في مخصصاتهم المعاشية وبعض الامتيازات الأخرى (250، ص77-89).

في 21 أيلول/سبتمبر 1971 صادق البرلمان على سلسلة كبيرة من التغييرات على مواد الدستور (القانون رقم 1488)، التي من خلالها تم إدخال تعديلات على فقرة «الحقوق والحريات الرئيسة»، وجاء فيها أن «الحقوق والحريات يجددها القانون بهدف حماية وحدة البلاد والأمة والجمهورية والأمن القومي والنظام العام». فالفقرة السابقة القاضية بأنه لا يجوز مصادرة الصحف والمجلات إلا بقرار من المحكمة، تم تغييرها لتصبح على الشكل الآتي: («في الحالات الطارئة يسمح للسلطات الإدارية باتخاذ مثل هذا القرار»). وعلى التوازي مع ذلك وسع جدول الحالات، التي تقدم أساساً لإغلاق الصحف والمجلات، كما أدخل تحديد جوهري على حريات استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية، وأيضاً على حرية الاجتماعات. كما أضيفت مادة تقضي بصلاحية الهيئات القضائية والادارية في منع أنشطة التنظيمات الاجتماعية. كما قلصت الفقرات الجديدة من التغييرات من حقوق تشكيل النقابات.

وفي الفصل المتعلق بمؤسسات الجمهورية الرئيسة أدخلت مواد تقول أن البرلمان في حالات معينة يمتلك صلاحية تخويل مجلس الوزراء باتخاذ قرارات لها قوة القوانين. كما ارتفع مستوى صلاحيات مجلس الأمن القومي: هو أي المجلس «يقدم لمجلس الوزراء التقييمات المبدئية الضرورية فيما يتعلق بالأمن القومي، ويؤمن توجيه النشاطات» (سابقاً تضمن النص على "التعاون" بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي في هذه المناحي).

أدخلت تعديلات أيضاً على مبادىء السلطة الإدارية، لا سيما في تقليص صلاحيات الهيئات القضائية في السيطرة عليها. كما حظر على موظفي الدولة تأسيس نقابات خاصة بهم. وأدخلت تغييرات جوهرية على الإدارة الذاتية للجامعات التي يجب عليها أن «لا تقف مانعاً في طريق حملات الاعتقالات والبحث عن المجرمين في حرم الجامعات». فالجامعات تحقق الإدارة الذاتية «تحت رقابة وسيطرة الدولة».

أدخلت مواد إلى الدستور تقضي بأن إنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون محصور بالدولة فقط، التي تحدد صلاحيات وواجبات إدارة

الاذاعة والتلفزيون وتؤمن البرامج التي تتناسب مع «الأمن القومي والأخلاق الاجتماعية العامة».

كما مددت فترة تطبيق الأحكام العرفية وأصبحت شهرين بدلاً من شهر واحد. وأشير إلى أسباب جديدة لفرض الأحكام العرفية: «الخطر الخارجي أو الداخلي على سلامة البلاد والأمة. النشاطات الجماعية التي تستخدم العنف، الموجهة إلى القضاء على النظام الديمقراطي البرجوازي المستقل أو الحقوق والحريات الرئيسة».

أما في مجال نظام القضاء فتم تحديد النظام الأساسي للقضاء العسكري. كما تم وضع نظام أساسي دقيق لهيئة النيابة العامة، وطرق تشكيل وصلاحيات مجلس القضاء الأعلى. وبصورة أكثر دقة وضعت المبادىء المتعلقة بالنيابة العسكرية العامة والمحاكم العسكرية.

أما التعامل مع المحكمة الدستورية فأصبح فقط من حق الأحزاب السياسية التي تمتلك مجموعات برلمانية في المجلس أو تلك التي حصلت على 10٪ من أصوات الناخبين الفعلية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. بينما كانت مبادىء الدستور السابقة تعطي هذا الحق لجميع الأحزاب، التي لها أعضاء في البرلمان.

تضمن نص الدستور على 9 مواد مؤقتة (12-20)، ارتبطت بتأجيل الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ من 1971 إلى 1973، الذي طالبت به مذكرة 12 آذار/مارس وبتحديد أشكال ومراحل تنفيذ التغييرات المدخلة على الدستور، لا سيما تلك القاضية بحل نقابات موظفي قطاع الدولة (250، ص142-59).

بهذا الشكل، نحا جوهر التغييرات المدخلة على الدستور، قبل أي شيء آخر، إلى الحد الجوهري من الحقوق والحريات، التي تضمنها دستور 1961. كما برزت توجهات للتوسع في حقوق مؤسسات السلطة التنفيذية. وانطلاقاً من خبرة أعوام الستينات، التي كان فيها رئيس الوزراء في أحيان كثيرة يقدم على إهمال مجلس الأمن القومي، نجح العسكريون في محاولتهم لتقوية دور هذا المجلس، وبالتالي الرفع من سوية تأثيره على الحياة السياسية.

كما تقلصت صلاحيات هيئات القضاء في السيطرة على السلطة التنفيذية. وتحقق لجم كبير في الحد من أسلوب الإدارة الذاتية للجامعات. وشددت سيطرة الدولة على وسائل الاعلام الجماهيري. وأدخلت إلى الدستور تعديلات وسعت من صلاحيات المحاكم العرفية.

وكانت الأعداد الكبيرة من التغييرات المدخلة على نظام الهيئة القضائية، موجهة بشكل كامل لتأمين مصالح النظام القائم وتسهيل أنشطته.

بهذا الشكل، فإن ما لم يستطع عمله حزب العدالة في الستينات، استطاعت القيادة العسكرية تحقيقه. هذا هو أحد الأهداف الرئيسة لمذكرة 12 آذار/مارس، هو إجبار الأحزاب السياسية والبرلمان على إدخال تعديلات رجعية على الدستور. وكان هذا الاجبار بصورة رئيسة موجهاً إلى حزب الشعب الجمهوري، لأن حزب العدالة كان دائماً يحث على إدخال مثل هذه التعديلات.

أما بالنسبة للاصلاحات الموعود بها في البرنامج، فقد سارت الأمور بخصوصها بصورة مختلفة تماماً. فهنا اصطدمت الحكومة، لا سيما وزراء التكنوقراط، بمقاومة كبيرة إن كان من البرلمان أم من خارجه. حيث أدت توجهات مجموعة وزراء التكنوقراط في رفع سوية دور قطاع الدولة في الاقتصاد وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحد من دعم القطاع الخاص وتنفيذ إصلاح زراعي، أدت جميعها إلى انتشار الامتعاض والمقاومة من قبل الرأسمالية التجارية ـ الصناعية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي. وزادت حدية هذا الامتعاض، لا سيما بعد التصريحات التي أخذ يطلقها التكنوقراط. فهذا هو وزير الطاقة والموارد الطبيعية ي. طوبال أوغلو يصرح في نيسان/ابريل بأنه « في مجال النفط سوف تطبق سياسة وطنية، وسوف تحرر الموارد الطبيعية من الهيمنة الأجنبية ». في 14 نيسان/ابريل صرح أ. قرة عثمان أوغلو، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، قائلاً في مؤتمر صحفي بأنه من الضرورة بمكان إدخال ما أسماه بالضرائب التصاعدية على الملكيات الزراعية وفرضها على الدخول الزراعية، وتحرير الملاك الصغار منها. ويتابع قائلاً فيما يتعلق

بالاصلاح الزراعي: يجب ألا ينظر فقط في نزع الأراضي من الملاك الكبار وتوزيعها على من لا يملكون أرضاً من الفلاحين، بل تمكين الأخيرين أيضاً من استثمار الأراضي التي ستصبح ضمن ملكياتهم (427، 15/4/1971).

في تموز/يوليو، قدم ملاك الأراضي الكبار مذكرة، ضمنوها مواقفاً ضد الاصلاحات. وفي 2 آب/أغسطس أخبرتنا الصحف عن تشكيل تجمع لصناعيي ورجال أعمال تركيا، دخل في عداده أكبر رجال الأعمال في البلاد، كوجي كوتش، نجاة ازاجيباشي، صاكيب صبانجي وسواهم. أشير في هذا الخبر إلى أن هذا التجمع يعتبر أن «الملكية الخاصة الحرة هي الأساس للحياة الاقتصادية وضماناً للاقتصاد الديمقراطي». وبشكل عام ذكر الخبر بالدور الاجتماعي - الاقتصادي الهام للرأسمالية الخاصة ودعا إلى عدم الاضرار بقواعد البيزنيس الخاص والتجارة الحرة (56، ص267، 447، 1974، العدد1، ص13-15). ويمكن النظر إلى تشكيل هذا التجمع كشاهد على النمو المتسارع لقوة الرأسمال الكبير وقراره في الوقوف ضد تقليص دوره. وفي أيلول/سبتمبر دخل اتحاد مجالس تركيا في حملة ناقدة وجهت ضد وزراء التكنوقراط وسياساتهم الاقتصادية.

في مثل هذا الجو، وقف قادة صنوف القوات المسلحة داعمين البنود الخاصة بالاصلاحات التي تضمنتها المذكرة. وصرح ف. غيورلير في خضم ذلك: «لن نصبر على المناورات والالتفافات الدائرة حول الاصلاحات»، أما م. باطور فحاول أيضاً تهديد الرأسمالية الكبيرة مصرحاً: «نحن ضد المجموعات الرجعية النرجسية، التي تجمع الأرباح وتعيق تطور تركيا» (447، 1971، العدد1، ص19).

ورداً على ذلك صرحت زعامة حزب العدالة معلنة أن مثل هذه الاحتجاجات تعتبر «ضربة قاسية موجهة إلى الديمقراطية وحقوق البرلمان»، واتخذت قراراً بسحب وزراء الحزب من الحكومة. في 26 تشرين الأول/أوكتوبر قدم ن. ايريم استقالة حكومته. إلا أن مجلس الأمن القومي وقف ضد هذه الاستقالة. وأبدى كل من جودت صوناي وممدوح طاقماش ضغطاً قوياً على قيادة حزب العدالة وأجبراهما متجاوزين مقاومة

سليمان ديميريل على سحب قراره القاضي بسحب وزرائه من الحكومة. بهذا الشكل انتهت محاولة ديميريل الأولى، في صراعه ضد الجنرالات، بالفشل.

في تشرين الثاني/نوفمبر قدم مشروع الاصلاح الزراعي للنقاش في لجان المجلس. يذكرنا هذا المشروع بالاحتجاجات الكبيرة التي قدمها كبار ملاك الأراضي وبالضجة التي دارت في الحلبة السياسية سابقاً داخل حزب العدالة، لا سيما داخل الحزب الديمقراطي. فوزير الزراعة في حكومة سليمان ديميريل السابقة ن. داقداش صرح أثناء المناقشة في لجنة البرلمان قائلاً: « إن هذا المشروع يحمل في تلابيبه طبيعة ماركسية - لينينية » (174، ص179-180). وكان مشروع الاصلاح الزراعي يحمل في مضمونه "سبباً لنهاية لا التكنوقراطيين فقط، بل والحكومة بشكل كامل" (259، ص172). أما قره عثمان أوغلو فصرح بصدد ذلك قائلاً: إن هذا المشروع سيدفن من قبل اللجنة، ورفض المشاركة في عملها. في الوقت ذاته بدأت الرأسمالية الكبيرة توجه هجماتها ضد مشروع القانون المتعلق بالنفط (447، 1974، العدد1، ص20).

وفي هكذا ظروف قدم أحد عشر وزيراً من الوزراء التكنوقراط، الذين اعتبروا من المبادرين لمشروع الاصلاحات استقالاتهم، وأشاروا في 3 كانون الأول/ديسمبر 1971[8]. في مضمون كتاب الاستقالة إلى أن سلسلة الاصلاحات المقترحة من قبلهم تعتبر أقل الاجراءات التي تستطيع التسريع بتطور تركيا الاقتصادي. وتابعوا قائلين إن الجنرالات الذين شكلوا الحكومة ووضعوا نصب عينيها تحقيق الاصلاحات لم يؤمنوا الظروف المناسبة لذلك. وعلى العكس تماماً، كان حزب العدالة يمتلك إمكانيات خلال المجلس للتأثير على الحكومة إلى درجة التوصل إلى إقالتها. مرر أصحاب هذا التصريح رأياً مفاده أنه من أجل تنفيذ إصلاحات جوهرية وجدية يجب أن تكون هناك قيادة قوية ذات سيطرة، ومثل هؤلاء مدّعو الديمقراطية في البرلمان ليس لهم إلا إعاقة تنفيذ هذه الاصلاحات. إن محاولات تحقيق إصلاحات تصب في الصالح الوطني تصادمت بمقاومة مباشرة وغير المباشرة من قبل الدوائر المغرضة

والرجعيين وحزب العدالة،كما أدت الاجراءات المتعلقة بالأحكام العرفية إلى إثارة الذعر في المجتمعين التركي والعالمي (427، 4/12/1971، 447، 1974، العدد1، ص27-28).

تبع استقالة وزراء التكنوقراط استقالة أول حكومة فوق حزبية، رأسها ن. ايريم، التي أوليناها أهمية خاصة لأنه عند هذه المرحلة جرى صراع رئيس بين اتجاهين، كانا يقفان خلف المذكرة، لا سيما الجزء المتعلق منها بالاصلاحات. الاتجاه البرجوازي - الاصلاحي، الممثل بحزب الشعب الجمهوري ومجموعات الجنرالات التي تقف في صفه والتكنوقراط وجزء من المجتمع، الذين لم يستطيعوا تحقيق خططهم، على الرغم من أن جزءاً من الطبقة الحاكمة (بشكل أساسي، الصناعيين والبرجوازية البيروقراطية) الذي كان يدعم حزب الشعب الجمهوري، كان يرى الضرورة في تنفيذ الاصلاحات. ففي المجلس رفع التكنوقراط مشاريع للاصلاحات دعمها حزب الشعب الجمهوري وحزب العمل (عضوان) وحزب الوحدة (8 أعضاء). أما حزب العدالة والجنرالات الداعمون لموقفه فقد عارضوا هذه المشاريع. وفي المجلس، وقفت ضد الاصلاحات الأحزاب اليمينية ـ الديمقراطي، حزب الثقة، الوطني، وحزب تركيا الجديدة، جميعها عكست مواقف الرأسمالية ذات التوجهات الغربية وكبار ملاك الأراضي، واستطاعت أن تؤمن الأغلبية في المجلس.

لاحقاً وصف سليمان ديميريل (في خطابه أمام المؤتمر السابع لحزب العدالة، الذي عقد في تشرين الأول/أوكتوبر 1974) مجموعة وزراء التكنوقراط في حكومة ن. ايريم الأولى قائلاً: « ساد أعتقاد بين صفوف جزء من أعضاء الحكومة بأن هدف الاصلاحات يجب أن يكون تعميم أفكار أتاتورك والتقيد بمبادئه. حمل هؤلاء الناس إلى الحكومة أفكار "يون"، "سوسياليست كولتيور" و"ديفريم" (الطبعات الأولى من الصحف اليسارية في الستينات - المؤلف). وتابع ديميريل: « والأمر الغريب هو أن الحاملين الرئيسيين لهذه الأفكار في مرحلة الأحكام العرفية كانوا قد حوكموا بتهمة نشر الفوضى، من جهة، ومن جهة أخرى، سعى الناس

الذين يشاطرونهم هذه الآراء، لتشكيل حكومة وتطبيق الاصلاحات ... ومن الطبيعي أن نتحول إلى العمل ضد هذه الحكومة والوقوف في وجه إجراءاتها » (497، 24/10/1974).

وفي 11 كانون الأول/ديسمبر شكل ن. ايريم مجلس وزرائه الثاني اللاحزبي[9]. فمن بين 24 حقيبة وزارية أعطيت 7 لحزب العدالة و4 لحزب الشعب الجمهوري وواحدة لحزب الثقة الوطني. وانخفض عدد الوزراء اللاحزبيين من 14 إلى 12، تم اختيارهم بحيث لا يكون في عدادهم أي إصلاحي نشيط. في مجلس الوزراء الجديد، ألغيت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، الأمر الذي كان مرتبطاً برفض محاولات تفعيل سيطرة الدولة على هذا المجال.

كان برنامج حكومة ن. ايريم الثانية الذي صودق عليه في 22 كانون الأول/ديسمبر 1971، مختلفاً تماماً عن برنامج حكومته السابقة. رغم أن البرنامج تحدث عن ضرورة الاصلاحات الزراعية وإدخال تغييرات على نظام التعليم، « إعادة النظر بنظام الضرائب »، « ضبط التجارة الخارجية » ... إلخ، لكن البرنامج لم يتضمن أي إجراءات محددة ولا أي التزامات بخصوص ذلك. ومن موقع الأفضلية لتطوير قطاع الدولة أشار البرنامج إلى « خلق ظروف مناسبة للملكيات الخاصة » و« دعم القطاع الخاص ». كما تضمن البرنامج اتخاذ إجراءات لاستمالة الرأسمال الأجنبي، في الوقت الذي كان البرنامج السابق ينظر في الحد منه وتقزيمه. ففي الوقت الذي كان فيه الاصلاحيون التكنوقراطيون يوجهون نقداً إلى السلطات العسكرية بسبب الاضطهاد الذي توجهه إلى القوى اليسارية، فإن البرنامج الجديد قدر عالياً هذه الاجراءات ودعا إلى تعديل الدستور فيما يتلاءم مع ذلك. وكان ما تميز به البرنامج الجديد أنه لم يضع الاصلاحات في المقام الأول، بل « تكريس التفاهم المشترك والتعاون مع البرلمان »، الذي يعيق إقامة الاصلاحات (427، 17/12/1971).

بشكل عام، يمكننا القول أن البرنامج الجديد كوى جميع « الزوايا الحادة »، التي أثارت ضجة وإنذاراً في دوائر الرأسمالية الكبيرة والاقطاعيين. وهكذا استقبلت استقالات وزراء التكنوقراط وبرنامج

الحكومة الجديدة برضا تام في عالم رجال الأعمال. وصادقت الدوائر اليمينية على استقالة الأحد عشر وزيراً من التكنوقراط، مشيرة إلى أنهم «يساريون ولا يؤمنون بالنظام الديمقراطي» (427، 6/12/1971). وفي مستهل كانون الثاني/يناير 1972 صرح رئيس اتحاد المجلسين ر. أونقور أن ن. ايريم «باختلافنا معه على حكومته الأولى فإنه الآن بحكومته الجديدة حصل على الثقة التامة». وإن البيزنيس الخاص سوف يدعم هذه الحكومة (447، 1974، العدد1، ص29).

على التوازي مع ذلك، استمرت حملة ملاحقة القوى اليسارية. وجرت محاكمات 88 عضواً من أعضاء مجموعة عرفان سولمازيور الراديكالية، وطولب في مجرى محاكماتهم بتنفيذ حكم الاعدام بحق سولمازير والعديد من أعضاء مجموعته. كما جرت محاكمات لقادة حزب العمل الممنوع (447، 4974، العدد1، ص29–30). وخلال العام الذي انصرم على تاريخ تقديم المذكرة تم إصدار أحكام مختلفة بحق 687 شخصاً واعتقال نحو خمسة آلاف شخص.

أما فيما يخص الاصلاحات فإن الأمر لم يتحرك بشأنها أبداً، حيث طوقتها الأحزاب اليمينية في المجلس. فقد صوتت قيادة حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل إلى جانب الثقة بحكومة ن. ايريم وبهذا الشكل عرضت "ولاءها" للمذكرة، وحاصرت أنشطة الحكومة وعملت ما أمكنها لإبعاد الجنرالات عن السياسة وتأمين عودة الحزب إلى السلطة. وتبين فيمل بعد أن ن. ايريم وحكومته فقدا دعم الغالبية في المجلس.

حاول سليمان ديميريل من خلال نشاطه في المجلس استعادة موقعه الذي فقده في 12 آذار/مارس. وفي 16 نيسان/ابريل 1972 قدم ن. ايريم استقالة حكومته محتجاً بغياب الدعم له من قبل البرلمان.

في منتصف أيار/مايو كلف رئيس الجمهورية فرات ميلين، وزير الدفاع في حكومة ن. ايريم والذي كان يقوم بمهام رئيس الوزراء وهو عضو في حزب الثقة الوطني، بتشكيل حكومة لاحزبية. في22 أيار/مايو صادق الرئيس على تشكيلة الوزارة الجديدية، التي دخل في عدادها 15 من ممثلي

الأحزاب الثلاثة (من حزب العدالة - 8، من حزب الشعب الجمهوري - 5، من حزب الثقة الوطني -2) و10 وزراء غير حزبيين (427، 23/5/1972)[10].

صرح رئيس الوزراء الجديد بأن المهمات الرئيسة لحكومته ستكون « مكافحة النشاطات التخريبية والفوضوية، وتنفيذ إصلاحات ذات روح أتاتوركية ». وأيضاً توطيد النظام البرلماني والاعداد لانتخابات عامة (427، 24/5/1972). وكان البند الأخير متوافقاً مع توجهات الحزبين الرئيسيين. وفي أيار/مايو 1972 تم انتخاب بولنت أجويدسكرتيراً عاماً لحزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي أدخل خلافات جديدة وشديدة بين نهجي حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، لا سيما أن كلاً من الحزبين سعى للانتخابات، آملا الانتصار فيها واستلام السلطة.

وفي خطابه الذي ألقاه في المجلس حول برنامج الحكومة، صرح فرات ميلين قائلاً: أن « الداعم الرئيس للحكومة سيكون المجلس. الممثل الشرعي الوحيد للشعب ». وأكد برنامج الحكومة على ضرورة « النضال المشترك للجيش وسلطات الحكم العرفي والشرطة ضد الشيوعية والأنشطة التخريبية ». ثم عدد البرنامج الاصلاحات ووصف طبيعتها، تلك التي جرى الحديث عنها في حكومة ن. ايريم، - اصلاحات في نظام القضاء، النظام الإداري، الاصلاح الزراعي، الاقتصادي، المالي والضريبي واصلاحات في مجال الطاقة واستخراج الموارد الطبيعية وفي نظام التعليم. كما نظر في الاعداد لمشروع خطة خمسية جديدة (414، 30/5/1972، 422، 30/5/1972). إلا أن التعابير الخاصة بالاصلاحات كانت عائمة وتفتقر إلى التحديد والتعيين وكانت أكثر ضبابية من مثيلاتها في برنامج وزارة ن. ايريم الثانية.

لاقت تشكيلة الحكومة وبرنامجها موافقة منقطعة النظير من الرأسمالية التركية الكبيرة. فهذه قيادة اتحاد المجلسين تصرح بأنها ترى البرنامج مناسباً وخالياً من الأخطاء، التي احتواها برنامج حكومة ن. ايريم الأولى (447، 1974، العدد1، ص32). ومن جهته أكد فرات ميلين في رسالة له وجهها إلى رئيس مجلس اتحاد التجار والصناعيين والبورصات التجارية، قائلاً: « إن المبادرة الحرة - هي ضمان للتطور الاقتصادي

والسلام الاجتماعي .... تعدكم حكومتي بالاستقرار والهدوء والأمن ويخطوات تشجيعية». وبالتالي تميزت أنشطة هذه الحكومة بعلاقات وطيدة مع الرأسمالية (174، ص322، 422، 30/5/1972).

أما فيما يتعلق بالاصلاحات فقد كتبت "الجمهورية" في نهاية أيار/مايو 1972 قائلة: «تسوح الجمل المتعلقة بالاصلاحات من برنامج حكومة إلى أخرى. وهذا الأمر يعتبر مؤشراً على أنه خلال 15 شهراً اللاحقة لـ 12 آذار/مارس، لم تتم المباشرة بتطبيق أي من هذه الاصلاحات. فحكومتا ايريم لم تستطيعا تنفيذ واحد منها. لذا فإن الاصلاحات حتى من منطلق عددي لم تتناقص، ولم يتقلص حجمها في برنامج حكومة ميلين» (427، 31/5/1972). وفي مرحلة سلطة هذه الحكومة استمرت هذه الاصلاحات في التواجد على الأوراق فقط، الأمر الذي كان يتناسب مع سيطرة الأغلبية اليمينية على البرلمان. فأثناء مناقشة مشروع قوانين الاصلاحات البرلمانية المشكلة لذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 1972، خصوصاً المتعلقة منها بالطاقة والموارد الطبيعية، وقف ممثل حزب العدالة بحزم ضد التأميم، مؤسساً رفضه على أن هناك مصالح كثيرة للقطاع الخاص ستتضرر من جراء التأميم الشامل لانتاج النفط، الأمر الذي لا يتوافق مع مبادىء "السوق المشتركة" (427، 51/11/1972).

ترافق تربع حكومة فرات ميلين على السلطة بحملات اضطهاد وإرهاب واسعة ضد الحركتين اليسارية والعمالية. واستمرت في مختلف المدن الاعتقالات الجماعية وعقدت محاكمات، كان المتهمون فيها شخصيات من تنظيمات يسارية. وفي تشرين الأول/أوكتوبر حكمت المحكمة العرفية في أنقرة على مجموعة قيادة حزب العمل التركي، من ضمنهم ب. بوران بالسجن 15 عاماً لكل منهم (422، 18/10/1972). كما استمرت الاعتقالات في صفوف المثقفين التقدميين ـ من الكتاب، والصحفيين والنقابيين.

كما شنت حملة كبيرة ضد اليساريين المتطرفين. في تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت محاكمة قادة "ديف - غينتش"، المتهمين بـ« القيام بنشاطات تخريبية مسلحة » (427، 14/11/1972).

في اسطانبول تم حل إحدى المحاكم العرفية، لأن قائد الأحكام العرفية الجنرال ف. يتوريون كان قد توصل إلى قناعة مفادها أن هذه المحكمة أبدت بعض "المرونة" أثناء بحثها في التهم الموجهة لمجموعة نشطاء فرع اسطانبول للتنظيم اليساري المتطرف « جيش التحرير الشعبي التركي ». وأخبرتنا الصحافة بأنه تم اعتقال ثلاث فتيات لأنهن وضعن باقات من الزهور على ضريح أولاش بارداتش فقط، الذي اغتالته الشرطة وكان ممن ينتمون إلى صفوف اليسار المتطرف. وخلال مرحلة حكومة فرات ميلين بالذات تم إعدام ثلاث من الشخصيات ذات الشهرة الواسعة بسبب انتمائهم إلى جيش التحرير الشعبي التركي وهم: دينيز غيزميتش، يوسف أصلان وحسين عنان (174، ص242-244).

يعرفنا اسماعيل جيم على بعض وثائق قيادة الحكم العرفي في أضنة، التي عارضت تسجيل فرع نقابة عمال النسيج اليسارية المستقلة، التي كانت تضم نحو 18 ألف عامل، لأن أرباب العمل في المنطقة عارضوا ذلك، كما تم إبعاد قادتها النقابيين من أضنة. والأنكى من ذلك هو منع القيادة العسكرية في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 1972، النقابات من إصدار أية دوريات أو تصريحات قد يكون فيها إضرار بمصالح أصحاب العمل (174، ص259،263). ومن الواضح بمكان أن مثل هذه الاجراءات كانت قادرة على الحد من قدرة العمال على الدفاع عن حقوقهم عبر النقابات.

صرح فرات ميلين، بعد أن أصبح رئيساً لمجلس الوزراء مباشرة، قائلاً: « هناك احتمال إدخال تعديلات على الدستور » (174، ص223). وبالفعل كان مشروع التعديلات جاهزاً ومصدقاً من قبل البرلمان في 15 آذار/مارس 1973 تضمنت « السلسلة الثالثة » من التعديلات (القانون رقم 1699) المواد التالية:

في فصل « الحقوق والواجبات الرئيسة » في المادة 30، تمدد فترة الاعتقال الاحترازي « في ظروف الأحكام العرفية، وذلك في حالة الخرق العام للقانون »، إلى 15 يوماً، بينما دستور 1961 قد حددها بـ 24 ساعة في جميع الحالات. وفي سلسلة التعديلات المتخذة في أيلول/سبتمبر 1971، مددت هذه الفترة في حالات « الخرق العام للقانون » إلى 7 أيام، إلا أنه تبين أن ذلك غير كافٍ.

في المادة 58 (وأيضاً في المادة 148، من الفصل المتعلق بمؤسسات الدولة الرئيسية)، نجد فقرة تقول أن الصلاحية في حظر نشاط الأحزاب السياسية تعود إلى المحكمة الدستورية، وهي المخولة الوحيدة بإصدار قرار بذلك.

في الفصل المتعلق بـ « مؤسسات الدولة الرئيسية » وفي المادة 136 نجد بنداً متعلقاً بتشكيل محاكم أمن الدولة، التي يدخل في عداد صلاحياتها النظر في القضايا « المتعلقة بأمن الدولة وتلك الموجهة ضد الجمهورية ». كما تم تحديد هياكل ونظم تشكيل هذه المحاكم، التي حدد فترة صلاحياتها بثلاث سنوات. أما المادة 138 فبسَّطت من نظام تشكيل المحاكم العسكرية.

في فصل « القرارات المؤقتة »، أدخل مادتان مؤقتتان (21، 22). فالمادة 21 نصت على أنه بعد نزع الأحكام العرفية، يجب على المحاكم العسكرية أن تحتفظ بصلاحياتها وأن تتابع أنشطتها حتى تنهي القضايا المعلقة. أما المادة 22 فنصت على تقديم إعانات مالية من قبل الدولة فقط لتلك الأحزاب السياسية، التي استطاعت المحافظة على مجموعاتها البرلمانية حتى تاريخ 30 آذار/مارس 1973 (250، ص68-142).

بشكل عام نرى، مما ورد آنفاً، الطبيعة المعادية للديمقراطية لهذه التعديلات الجديدة على الدستور، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل محاكم أمن الدولة، التي شكلت لتصبح سلاحاً احتياطياً وإضافياً في قبضة النخبة الحاكمة في مجرى صراعها للمحافظة على النظام وتوطيد دعائمه.

وبالنتيجة تم في الفترة الواقعة بين عامي 1971 و1973 إدخال تعديلات على 58 من أصل 157 مادة تضمنها الدستور. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن التعديلات الرئيسية اتخذت في عام 1971 وتطرقت إلى 30٪ من مواد الدستور، لذا أصبح بعض الكتاب الأتراك يستخدمون تعبير « دستور 1971 ».

في آب/أغسطس 1972 أحيل رئيس هيئة الأركان الجنرال ممدوح طاقماش إلى المعاش. ونظراً لذلك فقد دار صراع حول المرشح الجديد لهذا المنصب. يحمل هذا الصراع أهمية خاصة لأن عام 1973 كان عام انتهاء فترة صلاحيات رئيس الجمهورية، الأمر الذي كان سيؤثر على تحديد المرشح الجديد للرئاسة. دار الصراع بين تيارين، تحدثنا عنهما آنفاً. كان مرشح الاتجاه الممثل بمجموعة محسن باطور- فاروق قيورلير والدوائر السياسية الواقعة في صفها هو فاروق قيورلير طبعاً، لأنه كان يشغل منصب قائد القوات البرية، الذي جرت العادة على أن يكون هو المرشح لمنصب رئيس هيئة الأركان. عن الاتجاه الثاني المقرب من حزب العدالة رشح قائدا الجيشين الجنرال سميح سنجر وفائق تيورون (215، ص76).

كان النظام المعمول به في الجيش التركي يقضي بإحالة ممدوح طاقماش على المعاش في أيلول/سبتمبر 1972، إلا أنه وفي هذه الحالة لم يستطع فاروق قيورلير أن يُرشح لهذا المنصب لأن فترة خدمته الفعلية وصلت إلى نهايتها في منصب قائد القوات البرية، وكان البديل الأكثر احتمالاً هو سميح سنجر. لذا تم تأمين إحالة ممدوح طاقماش على المعاش قبل الموعد المحدد. أبدى باطور ضغطاً على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وأيضاً حاول عرض عضلاته بقيامه بتنفيذ تحليق لبعض أسراب الطائرات القتالية في سماء أنقرة في الموعد المحدد لمناقشة قرار الترشيح (215، ص76-77). نتيجة لذلك تم تعيين فاروق قيورلير رئيساً لهيئة الأركان. وبهذا الشكل انتهت هذه الجولة من صراع حزب العدالة ضد الجنرالات الحاقدين عليه، في غير صالحه.

في آذار/مارس 1973 انتهت فترة صلاحيات رئيس الجمهورية، إلا أن الحملة لإعادة انتخابه كانت قد بدأت قبل ذلك بكثير. في كانون الثاني/يناير أعلم فرات ميلين سليمان ديميريل بأنه يوجد لدى قيادة الجيش مشروع تمديد خدمة جودت صوناي وفاروق قيورلير لفترة 3 سنوات، يجري بعدها اختيار فاروق قيورلير لرئاسة الجمهورية (215، ص93-95، 227، ص165-166).

خلف هذه الخطة كانت تكمن فكرة تمديد سيطرة القيادة العسكرية على الحياة السياسية وأن تتم المحافظة على الطبيعة "الفوق حزبية" للحكومة. أجاب سليمان ديميريل بأنه يقف موقفاً قاطعاً ضد هذه الخطة وأن مسألة انتخاب الرئيس لا يحلها إلا البرلمان. أكد سليمان ديميريل على موقفه هذا في الخطاب الذي ألقاه أمام مجموعات حزب العدالة البرلمانية في 25 كانون الثاني/يناير عام 1973 (227، ص166-167). كان موقف زعيم حزب العدالة هذا مفهوماً. فهو بصورة استعراضية أكد على « إخلاصه للديمقراطية » وعلى ضرورة أن تحل مسألة انتخاب الرئيس في البرلمان حصراً. وبالتحديد جعل مستمعيه يدركون أنه يعني أن حزبه لن يسمح لأحد ما ولا للجنرالات بحل هذه المسألة، وأشار إلى أن حزبه لا يزال يمتلك الأغلبية في البرلمان.

في شباط/فبراير أقدمت القيادة العسكرية على مناقشة مسألة الرئيس القادم، وذلك مع قادة الأحزاب السياسية. إلا أن ديميريل وبغض النظر عن طلب فاروق قيورلير، رفض الاجتماع بالجنرالات (227، ص167-168). وكان نموذج فعل فاروق قيورلير وأنصاره، حينما طلبوا من سليمان ديميريل الاجتماع به، كان يشير إلى أنهم كانوا يفتقرون إلى دعمه، الأمر الذي يشير إلى ضعف مواقعهم والحد من حظهم في النجاح. أما فيما يخص سليمان ديميريل فكان قد سمح لنفسه أن يبقى مستقلاً، لأنه كما يبدو كان يولي اهتماماً للدعم الذي سيقدمه له ف. يتوريون وسواه من الجنرالات.

في 28 شباط/فبراير دعي سليمان ديميريل إلى القصر الجمهوري للقاء الرئيس. وهناك أعلمه جودت صوناي بأنه إذا لم يتم تمديد فترة رئاسته فإن القيادة العسكرية ترغب في ترشيح فاروق قيورلير لهذا المنصب. ورداً على ذلك صرح سليمان ديميريل بأن حزب العدالة لن يصوت لغيورلير لأن الحزب لا يريد أن يصبح منصب رئيس هيئة الأركان « الدرجة الأخيرة التقليدية من السلم الذي يوصل إلى الرئاسة ». وهذا « يجلب ضرراً على الديمقراطية وسوف يجر الجيش إلى السياسة » (227، ص168-170).

ونحن بدورنا نفترض أنه يكمن خلف هذه الكلمات العالية أمران: عدم الرغبة في وصول جنرال غير محسوب على حزب العدالة إلى منصب الرئاسة، والحقد العميق الذي يعتلج في صدر سليمان ديميريل بسبب إزاحته عن السلطة في 12 آذار/مارس 1971. ويؤكد الأمر الثاني الحديث الذي أدلى به ديميريل للصحافيين بأن فاروق قيورلير أوفد إلى طرفه موفداً آخر طالباً اللقاء به. ولكن ديميريل لم يوافق على ذلك، إلا أنه أبلغه بأن الجواب سوف يسمعه في نشرة الأخبار المسائية الأخيرة (فيها كان قد أذيع خبر عن دخول عدد من الجنرالات إلى حزب العدالة) (215، ص82). بهذا استطاع ديميريل أن يزيل الامتهان الذي لحق به في 12 آذار/مارس 1971، عندما علم عن المذكرة عن طريق نشرة الأخبار الاذاعية.

إلا أن فاروق قيورلير كان متفائلاً. في 5 آذار/مارس 1973 أحيل على المعاش من منصب رئيس هيئة الأركان، لكي يتسنى له ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة[11]. في 13 آذار/مارس وفي الاجتماع المشترك لمجلسي البرلمان بدأت أول جولة تصويت. وكما كان متوقعاً لم يحصل قيورلير على الكمية اللازمة من الأصوات، والأنكى من ذلك أنه في اجتماع عقد للحزبين ـ العدالة والديمقراطي حضره مؤيدوهم من القيادة العسكرية طرح ترشيح مرشحين من قبلهم هما ـ الجنرال المتقاعد ت. عريب أونور وفروح بوزبيليس. في 13 آذار/مارس أقدمت زعامة حزب الشعب الجمهوري البرلمانية بإصرار من بولنت أجويد، على اتخاذ قرار يقضي بعدم المشاركة بالتصويت. بهذا الشكل يكون كلا الحزبين المؤثرين قد وقفا ضد ترشيح فاروق قيورلير. لاحقاً فسر بولنت أجويد اتخاذه لهذا الوقف بأن حزب الشعب الجمهوري لم يكنّ كراهية ضد قيورلير، لكن الحزب أراد انتخاب الرئيس بأسلوب ديمقراطي، أي دون ضغط من الجيش (223، ص343-347).

ونظراً لسير الأمور بهذا الشكل، ظهر عند الكثيرين الخوف من مغبة رد فعل الجيش. ساد في أنقرة جو مشحون ودارت إشاعات عن احتمال وقوع انقلاب عسكري واضطهادات توجه إلى زعامة حزب العدالة. إلا أنه

وحسب ما أدلى به الصحافيون نقل الجنرال ف. يتوريون إلى زعامة حزب العدالة رسالة جاء فيها: «تشبثوا بمواقفكم، لا تصوتوا لصالح قيورلير، لن ينهض الجيش لدعمه» (215، ص91-92). وحسب بعض المعطيات كان الجنرال الذي عين في منصب رئيس هيئة الأركان سميح سنجر وقائد القوات البرية شريف أكنحي، من المخلصين لحزب العدالة ولم ينويا الوقوف في صف فاروق قيورلير (227، ص170-171). بهذا الشكل بينت التعيينات الجديدة أن حزب العدالة في هذه المرحلة بالمقارنة مع حزب الشعب الجمهوري، العائم في خضم بحر من التناقضات والصراعات، كان يتصرف بصورة أكثر نجاعةً في الصراع من أجل السيطرة على النخبة العسكرية. وجميع هذا يؤكد بأن سليمان ديميريل أخذ يتحدى الجيش، مستنداً إلى الدعم الفعال الذي يتلقاه من جنرالات ذوي سلطة وهيمنة وذلك من أجل تحقيق نهجه القاضي بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد 1973 وإعادة ترتيب مواقف الحزب.

لم تنته أعمال التصويت الجارية في البرلمان والتي امتدت حتى نيسان/ابريل، إلى نتيجة تذكر. وفي 6 نيسان/ابريل فقط وفي مجرى الجولة الخامسة عشرة من الجلسات التي خصصت للتصويت على الترشيح للرئاسة تم انتخاب الأدميرال المتقاعد فخري كاروتورك، الذي اتفق كلا الحزبين على ترشيحه والجنرالات معهم أيضاً. وبعد انتخاب رئيس الجمهورية، قدمت حكومة فرات ميلين استقالتها. أما زعامة حزب العدالة فهي في مجرى استعراضها لسطوة الحزب أثناء الانتخابات الرئاسية، قررت توطيد هذا النجاح أثناء تشكيل الحكومة الجديدة، التي كلف بها نعيم طالو.

تشكلت الحكومة من 13 وزيراً من حزب العدالة و6 وزراء من حزب الثقة الجمهوري[12] و5 وزراء لا حزبيين، كان إثنان منهما من المقربين من حزب العدالة، وثلاثة من حزب الثقة الجمهوري[13] (422، 16-17/4/1973). كما نرى فإن حزب العدالة وطد دعائمه داخل مجلس الوزراء. وبهذا توافق مع خطط ديميريل، الذي بقي في الظل في مرحلة ما قبل الانتخابات.

قررت قيادة حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجويد عدم الاشتراك في الحكومة التي شكلها نعيم طالو. وأشارت صحف الحزب إلى أن نعيم طالو الذي كان يشغل منصب وزير المالية في حكومة فرات ميلين « أوضح عن نفسه بأنه خادم للرأسمال الكبير، وساهم في زيادة ثروات التجار ورجال الصناعة في الوقت الذي كان فيه ينشط بصورة تتناقض مع مصالح الشغيلة » (422، 14/4/1973).

عكس برنامج حكومة نعيم طالو، كما نرى من تركيبتها، مصالح الرأسمالية الكبيرة الخاصة بصورة كاملة. فقد أقدمت على « التخلص من الحواجز البيروقراطية » التي كانت تحول دون توسيع أنشطة القطاع الخاص والدعم المتعدد الوجوه للمبادرات الخاصة، وتطوير قطاع الدولة بذلك الشكل الذي لا يعيق فيه مصالح القطاع الخاص. كما قدمت اقتراحات من أجل دعم الملكيات الرأسمالية الأجنبية. وتطرق البرنامج إلى الانتهاء من التحضير لعدد من المشاريع الاصلاحية. وتميز البرنامج بهدفين: « إجراءات لمكافحة الفوضى والأنشطة التخريبية » والاعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية، لدرجة أنه تم تحديد تاريخ 14 تشرين الأول/أوكتوبر 1973 موعداً لها.

أشار البرنامج إلى أن حكومة نعيم طالو باختلافها عن سابقاتها ليست حكومة لاحزبية، بل حكومة ائتلافية (422، 21/4/1973). في ذات الوقت أشير فيه إلى الحد من السيطرة العسكرية والمباشرة بالانتقال إلى "الديمقراطية".

لم ينتظر أحد من حكومة نعيم طالو أية اصلاحات جدية، حيث لم يبق سوى عدة أشهر لانتهاء ولايتها، ونظر إليها على أنها الفترة الأخيرة من المرحلة الانتقالية (1971-1973). وخلال هذه الفترة تم سن قوانين تخص بعض الاصلاحات، لكنها لم تكن مطلقاً تلك الاصلاحات، التي خطط لها التكنوقراط في حكومة ن. ايريم الأولى. ففي حزيران/يونيو صدر قانون يخص الجامعات، الذي حد جوهرياً من استقلاليتها (سماه حزب الشعب الجمهوري بـ "الفاشي") (447، 1974، العدد1، ص41). وفي

حزيران/يونيو أيضاً صدر قانون يخص الأراضي الزراعية والاصلاح الزراعي، إلا أنه وبعد كل التعديلات التي أدخلت عليه، فكان عملياً فاقداً طبيعته الاصلاحية، ولم يستطع أن يحل تلك المسائل المتعلقة بالفلاحين قليلي وعديمي الملكية (85، ص202-206).

في الوقت نفسه تابعت الحكومة حملتها ضد قوى اليسار. ففي تموز/يوليو دخل قانون محاكم أمن الدولة قيد التنفيذ. وتتابعت المحاكمات الجماعية. لكن حكومة حزب العدالة وحزب الثقة الجمهوري وهي تعد للانتخابات كان يجب عليها التوقف عن تنفيذ الاجراءات الطارئة. وبوشر في بعض الولايات رفع الأحكام العرفية بالتدريج. وفي 26 أيلول/سبتمبر 1973 توقف تطبيق الأحكام العرفية بشكل كامل. ومنذ أيلول/سبتمبر أصبحت جميع الأنشطة السياسية في تركيا تصب في الاعداد للانتخابات. أما القيادة العسكرية التي لم يبق فيها أية شخصية من أولئك الذين أعدوا المذكرة[14]، مكثت في الظل، سانحة للأحزاب السياسية إدارة حملاتها الانتخابية.

السنة	الراتب الشهري المتوسط للعامل بعد انتزاع الضرائب. ليرة	مؤشر 1963=100	مؤشر ارتفاع الأسعار 1963=100	الراتب الحقيقي ليرة في اليوم	مؤشر الراتب الحقيقي 1963=100
1969	797	160,4	144,2	18,42	111,2
1970	865	174	155,6	18,52	111,8
1971	943	189,7	185,2	16,96	102,4
1972	1034	208	213,7	16,12	97,3
1973	1228	247	243,6	16,80	101,4

الجدول رقم 1

انخفاض الراتب الحقيقي في الفترة الواقعة بين عامي 1969 و1973

يجدر هنا أن نتطرق إلى بعض مميزات "المرحلة الانتقالية" بشكل عام. أولاً: كان هناك توجه واضح ضد الحركة العمالية. كانت الأحكام العرفية التي بوشر بتطبيقها ابتداءً من نيسان/ابريل 1971، تعم المناطق التي احتوت على 90٪ من صناعة البلاد. كما حُظرت الاضرابات في بعض الولايات، وفي بعضها. كان لا يسمح لها إلا بإذن خاص من القيادة، التي لم تعطه كما جرت العادة. وبهذا الشكل نستطيع القول أنه تم تطبيق حظر كامل على حركة الاضرابات، حيث فقد العمال أكثر الوسائل أهمية في صراعهم في سبيل حقوقهم. ومثل هذا الأمر كان مريحاً لأرباب العمل ومفرحاً أيضاً في آن. فهم بمعرفتهم أن العمال لا يستطيعون الاضراب عن العمل، فإنهم وكما أشارت قيادة تورك - ايش في 25 آب/أغسطس 1972، توقفوا ببساطة عن المشاركة في المباحثات التي كانت تجري حول عقد اتفاقيات تعاونية (174، ص209). وإذا أخذنا بعين الاعتبار تصاعد الضرائب وارتفاع الأسعار، نستطيع القول أن هذا انعكس في انخفاض مستويات معيشة العمال. وعن انخفاض الأجور الحقيقية يمكن العودة إلى الجدول رقم 1 (189، ص90).

كما نرى من الجدول فإن أدنى مستوى للأجر الحقيقي وصل في عام 1972، ذلك العام الذي وصلت فيه حملة الحكومة ضد حركة العمال أوجها. وفي الوقت نفسه جرى تقليص نشاطات النقابات، الأمر الذي اشارت إليه الأمثلة الواردة سابقاً. وعملياً انقطعت مختلف أنواع الاجتماعات والمؤتمرات النقابية والعمالية ومنعت دوريات النقابات من الصدور، لا سيما اليسارية منها.

انعكست المرحلة الانتقالية سلبياً ليس فقط على العمال، بل وعلى شرائح الشغيلة الأخرى. فانخفضت الرواتب الحقيقية لجماهير الشغيلة. كما جمدت أسعار السلع الزراعية، الأمر الذي أحدث أضراراً كبيرة للفلاحين، المنتجين الزراعيين الصغار.

وكما أشير في العديد من المرات، كان الاضطهاد الجماعي ضد قوى اليسار والذي بوشر به بحجة شن حملات ضد "التيارات المتطرفة"، كان

هو الخصلة المميزة للمرحلة الانتقالية. كما جرت محاكمات واسعة بحق قيادة حزب العمل التركي وشخصيات تقدمية أخرى، وتم اعتقال أو التحفظ على العديد من الكتاب ورجال الفن والصحفيين. فمحكمة أنقرة العرفية الثالثة فقط اتخذت قرارات بحظر 138 نشرة يسارية. وأخبرتنا الصحافة بأن السلطات العسكرية كانت قد منعت بث حوالي 30 أغنية شعبية، والتي اعتُقد أنها "تحرض الشعب على الانتفاضة" (174، ص259).

كما امتدت الاضطهادات لتنال تنظيمات اليسار المتطرف. وكان هناك سباق محموم بين المحاكم حول أيها تصدر أحكاماً بالاعدام أكثر من غيرها. ففي المحاكمة التي تمت بشأن قضية ماهر تشايان، طالب المدعي العام إصدار 13 حكماً بالاعدام في قضية دينيز قيزميش ـ الثمانية عشرة (174، ص241).

في الدوريات الصحفية التي صدرت في تركيا بعد عام 1973، يمكننا العثور على مواد كثيرة تشير إلى أسماء ومعطيات تدل على طبيعة الأنشطة المستخدمة في ظروف النظام العسكري والموجهة ضد المعتقلين السياسيين، الذين كانوا يتشكلون غالباً من الشباب والفتيات بأعمار تتراوح بين 20-25 سنة. كما أظهرت الأجهزة الخاصة التي تشكلت من أجل مكافحة الارهاب السياسي حدوداً عالية من القسوة، والتي أطلق عليها في الصحافة "مكتب التصفيات" (174، ص244-253، 215، ص229-288).

أدى العنف والاضطهاد المسلط على الحركتين العمالية واليسارية إلى خلق ظروف ملائمة للتوسع في نشاطات الرأسماليات الكبيرة. من هذه الناحية، كان نظام "المرحلة الانتقالية" الذي كان يعمل بسيطرة تامة من قبل النخبة العسكرية، يحقق مطالب أرباب العمل، ليس فقط "بفرض النظام" في البلاد عن طريق استخدام العنف ضد الطبقة العاملة ونقاباتها والتنظيمات اليسارية، بل وبتقليص قدرات الحركتين اليسارية والعمالية عن طريق إدخال تعديلات على القوانين. أشار اسماعيل جيم إلى أن « مرحلة 12 آذار/مارس شكلت للرأسمال إمكانيات كبيرة وواسعة لزيادة أرباحه » (174، ص176).

ومن وجهة نظر بعض المجموعات الحاكمة ومصالحها، نستطيع أن نميز في نشاط الحكومات في "المرحلة الانتقالية" بين مرحلتين: مرحلة وزارة ن. ايريم الأولى ومرحلة الوزارات الأخرى.

كان البرنامج الاصلاحي الذي قدمه تكنوقراط وزارة ن. ايريم، برنامجاً راديكالياً. فما هي المصالح التي عبر عنها؟ إذا أخذنا بالاعتبار ارتفاع دور الدولة وسيطرتها في مختلف القطاعات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وبعض التقييدات للبيزبيس الخاص، نجد أن البرنامج كان يعبر عن مصالح البرجوازية الصغيرة، الأمر الذي أثار حفيظة الطبقة الحاكمة. فكان البرنامج قد تضمن تضخيم دور الدولة وتوطيد دعائم قطاعاتها، يعني توطيد دعائم البيروقراطية البرجوازية، الأمر الذي أثار حفيظة القطاع الخاص.

تطابق العديد من مبادىء البرنامج مع مطالب البرجوازية الصناعية. ويشهد على ذلك خطاب رئيس مجلس صناعة اسطانبول اي. سويسال، الذي نشر في صحيفة "ميليت". تصريحاً أشار فيه إلى أن الحلقات الصناعية تدعم إصلاح نظام التعليم في تحسين إعداد الكوادر الفنية، ورفع مستوى الانتاجية في قطاع الزراعة وتنشيط رأسمالية الدولة في الصناعات الخفيفة والثقيلة وصناعة التعدين وتحصيل الضرائب على الدخول الزراعية، وإعادة تأهيل الأجهزة البيروقراطية بهدف رفع سوية فاعليتها (457، 1971/3/21). أما الرأسماليات المالية والتجارية والزراعية فكانت على النقيض من الرأسمالية الصناعية. وأصبح واضحاً بشكل عام من هي الشرائح التي وقفت ضد إصلاحات التكنوقراطيين في حكومة ن. ايريم.

أما في مرحلة وزارة ن. ايريم الثانية ووزارات فرات ميلين ون. طالو فكان مركز الثقل يميل لخدمة مصالح القطاع الخاص بشكل واضح. ففي هذه المرحلة الثانية، دار الصراع حول الأفضليات في تحقيق المصالح لهذا التكتل أو ذاك من تكتلات الرأسمالية الخاصة. وأقدمت البرجوازية الصناعية التي لم تكن راضية عن سياسات حكومة حزب العدالة، على المطالبة بعد 12 آذار/مارس بالتوسع في السوق الحرة، وتخفيض الفوائد

على القروض ودعم القطاع الصناعي عن طريق تحويل الرساميل إليه على حساب القطاعات الأخرى وتخفيض الضرائب.

كما صدر مشروع قانون السوق الرأسمالية، إلا أن الصناعيين انتقدوه بسبب "ضعف فاعليته". آثار ف. بيركير، أحد كبار مسؤولي البنوك، اهتمام حكومة ميلين قائلاً: أن "السوق الرأسمالية شرط غير لازم لتأمينات الملكيات الخاصة وحمايتها، المنتظرة من الخطة الخمسية الثالثة"، وأن "مشروع القانون الذي يبحث في لجنة البرلمان حول السوق الرأسمالية موجه ليس فقط لدعم الرأسمالية، بقدر ما هو موجه لإحكام السيطرة عليها". أشار حينها الاختصاصيون، إلى أن مشروع القانون هذا "يحمي مصالح البنوك وأصحابها" (174، ص201).

لم تلق مطالب الصناعيين الداعية إلى تخفيض الفوائد على القروض أية استجابة. ونظراً لذلك آكد اي. صويصال قائلاً: « تبلغ فوائد القروض 18.5٪. وستصل نشاطات القطاع الرأسمالي الخاص في مثل هذه الظروف وفي جو المزاحمة الذي سيسود في السوق، إلى الانتحار الذاتي » (مقتطفات من "174، ص202"). لكن البنوك أصرت على مواقفها[15].

حاول الصناعيون بكل ما أوتوا من قوة الحصول من حكومة "المرحلة الانتقالية" على إجراءات داعمة ومشجعة لأرباب العمل. وفي هذا الصدد صرح معاون رئيس المجلس الصناعي في اسطانبول ن. قيزين بأنه يجب على حكومة فيليت ميلين في المقام الأول، أن توجه اهتمامها إلى دعم أرباب العمل الصناعيين والبضائع الصناعية من أجل التصدير. ذهبت وزارات المرحلة الانتقالية، ن. ايريم ولا سيما فرات ميلين ون. طالو في هذه المسألة إلى لقاء مع الصناعيين واتخذت عدة تدابير، تؤمن الاستخدام الواسع للوسائط المتوفرة في جعبة الدولة (174، ص204-205).

وفي مجال مصالح الرأسمالية الصناعية كان هناك الاصلاح الزراعي وتحديد مستويات أسعار المواد الأولية الزراعية. وسمحت طبيعة قانون الاصلاح الزراعي الذي أصدرته حكومة نعيم طالو بالتأكيد على أن الاقطاعيين قد دافعوا عن مصالحهم. أما النضال من أجل سياسات

التسعير فقد حصل على نجاحات متغيرة. فقد جمدت حكومة فرات ميلين أسعار شراء المواد الزراعية الأولية، الأمر الذي كان مقبولاً من الصناعيين ومنتقداً، في الوقت نفسه من جهة المنتجين الزراعيين، الذين قاوموه مقاومة شديدة. أجبرت هذه الأوضاع المستجدة حكومة ن. طالو على التراجع عن هذه السياسة.

وبشكل عام، يمكننا القول أنه في "المرحلة الانتقالية" لم ينتهج خط واضح لدعم مصالح هذه الفئة من البرجوازية أم تلك، وهكذا استمر الصراع بين الكتل البرجوازية. كما ويجدر القول أنه في عام 1971 حدث توطيد، إلى حد ما، لمواقع البرجوازية البيروقراطية، وفي مرحلة ما بين 1971 و1973 حققت بعض المطالب الجوهرية للرأسمالية الصناعية.

في "المرحلة الانتقالية" وفي ظروف الاضطهاد الموجه ضد الحركتين اليسارية والعمالية، الأمر الذي شكل ظروفاً موائمة لأنشطة الرأسمال الكبير، ظهرت مساع بارزة من قبل بعض الكتل البرجوازية للحصول على أفضلية في تأمين مصالحها الخاصة، من خلال النشاط الذي صبته في البرلمان. وهنا تجدر الاشارة إلى أحقية فلاديمير إليتش لينين حينما كتب قائلاً: « إن ممثلي المؤسسات يخلقون في الدول الرأسمالية أشكالاً مميزة لهم من التأثير على سلطة الدولة » (5، ص366).

انطبعت "المرحلة الانتقالية" بطبيعة عسكرة البلاد. وعبر عن ذلك بتوطيد دعائم النخبة العسكرية في نظام مؤسسات الدولة، الأمر الذي كان مشرعاً له في الدستور، وأيضاً في هيمنة العسكريين على أجهزة الدولة. فبعد تقديم المذكرة مباشرة تم تعيين الجنرال م. أوغيون في منصب المدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون، بعد أن مُنح صلاحيات واسعة. كما تسلم الجنرال شفيق ايرنصو منصب رئيس جامعة الشرق الأوسط الفنية، التي كانت تشكل بؤرة توتر للسلطات، يخلقها الطلبة اليساريون. وهذا هو الجنرال المتقاعد ف. ايرتيم يحصل على منصب مسؤول في مجلس القضاء الأعلى، كانت مهمته الفصل في قضايا الخلاف بين العمال وأرباب العمل (174، ص150-151). هذه هي فقط بعض الأمثلة لاستيلاء العسكر على مناصب إدارية هامة بعد 12 آذار/مارس.

في الوقت نفسه، جرى تقارب بين النخبة العسكرية والبيزنيس الخاص الكبير. كانت الصحف، عادة، تخبرنا عن لقاءات وحفلات يقيمها أرباب العمل الكبار على شرف قادة الحكم العرفي في هذه المدينة أو تلك. كان الجنرالات الذين يخرجون إلى المعاش يستدعون لشغل مناصب كبيرة في الشركات الخاصة. فهذا ممدوح طاقماش يشغل منصباً كبيراً في إدارة أكبر البنوك الخاصة، بعد إحالته على المعاش من منصب رئيس هيئة الأركان. أما حاكم إزمير العرفي الأدميرال ج. سيوير فقد استدعي بعد إحالته على المعاش ليشغل منصب المستشار الأول لمديري شركة "كارا ميورسيل" التي تمتلك أكبر السوبرماركات ضخامة. كما قدم القطاع الخاص في معرض تقديمه آيات الشكر للجنرالات على سياساتهم "اليمينية"، قدم مبالغ طائلة لخزينة تطوير القوات الجوية والبحرية (174، ص158-257، 153). وأخذت أنشطة الجمعية التعاونية العسكرية ترفع من وتائرها، لا سيما في مجال التملك وذلك بعد 12 آذار/مارس. وجميع هذه الأمور كانت عبارة عن مؤشرات للتقارب بين النخبة العسكرية البيروقراطية والرأسمالية الكبيرة، الأمر الذي كان منطلقاً من طبيعة المجتمعات الشرقية التي تسير على طريق التطور الرأسمالي.

إلا أن النخبة العسكرية بعد أن وطدت دعائمها، بعد 12 آذار/مارس، أخذت تعير اهتماماً بالغاً لتطوير الجيش. فحسب المعطيات التي يوردها اسماعيل جيم نجد أنه في عام 1971 رفعت تركيا من ميزانيتها العسكرية بنسبة 30٪، في الوقت الذي لم تبلغ هذه النسبة في دول الناتو في المتوسط 2٪. وبعد 12 آذار/مارس وضع « برنامج إعادة تنظيم القوات المسلحة »، تضمن تمويل وزارة الدفاع خلال عقد من الزمان بمبلغ قدره 16 مليار ليرة وذلك لشراء الطائرات وسواها من المعدات العسكرية الحديثة بشكل رئيس. ومن خلال أطر هذا البرنامج تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمركية لشراء طائرات "فانتوم" بمبلغ قدره 3 مليارات ليرة (174، ص182-185).

وهكذا نستطيع القول أن عملية الجيش السياسية التي قام بها في 12 آذار/مارس اختلفت اختلافاً جوهرياً عن انقلاب 27 أيار/مايو لعام 1960

الحكومي. ويعبر هذا الاختلاف، قبل أي شيء آخر، بالأسباب التي دعت الجيش للتدخل السياسي. كان السبب المباشر لـ 27 أيار/مايو هو الخروقات الكبيرة والفجة للحريات البرجوازية الديمقراطية "قواعد اللعبة" في نظام البرجوازية الليبرالي، تلك الخروقات التي قام بها الحزب الديمقراطي على أرضية الصراع المحتدم مع مزاحمه حزب الشعب الجمهوري. أما الأسباب الرئيسة لـ 12 آذار/مارس فكمنت في تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتطور حركة العمال ونضال جميع شرائح الشغيلة من أجل نيل حقوقها وتفعيل أنشطة التيارات السياسية اليسارية، وعدم استقرار الأوضاع السياسية الداخلية وعدم أهلية نظام الأحزاب البرجوازية وبالتحديد حزب العدالة على حل جميع هذه المشكلات.

وهناك أسباب مختلفة ساهمت في تحديد طبيعة ونتائج 27 أيار/مايو و12 آذار/مارس. كانت نتيجة انقلاب 27 أيار/مايو هي بعث الديمقراطية في الحياة الاجتماعية ـ السياسية، واتخاذ بعض التدابير الاجتماعية والاقتصادية لصالح الشغيلة ودستور 1961 - الأكثر ديمقراطية في تاريخ الجمهورية التركية. أما نتيجة 12 آذار/مارس فكانت تدمير الحركتين العمالية والنقابية، والاضطهاد الواسع ضد قوى اليسار، "إصلاحات" لصالح النخب الحاكمة ـ النخبة العسكرية ـ المدنية البيروقراطية، والرأسمالية الكبيرة، وكبار ملاك الأراضي - وسلسلة من التعديلات الرجعية على دستور 1961، التي قلصت من الحريات البرجوازية الديمقراطية.

الباب الرابع

الصراع السياسي في السبعينات.
أزمة جديدة للنظام التعددي.



الفصل الأول

نهضة الحركة الجماهيرية

في عام 1973 جرت الانتخابات البرلمانية، التي وضعت نهاية للمرحلة الانتقالية، والعودة إلى « النظام الديمقراطي الطبيعي ». فالجيش بعد تقزيمه لامكانيات الحركة اليسارية والعمالية وتحطيمه لليساريين وإدخاله تعديلات رجعية على الدستور « عاد هذا الجيش إلى ثكناته »، لكي يراقب من هناك تطور الأحداث، وكيف ستكون عليه سياسة الحكومة في النظام التعددي.

إلا أن الحركات الاجتماعية والصراع السياسي بين عامي 1974-1980 ارتفعت وتائرها كثيراً إذا ما قورنت بما جرى في الستينات. أما حركة الشغيلة التي خمد تطورها في ظروف إجراءات الطوارىء التي طبقت بين عامي 1971-1973 فإنها عادت لتستجمع قواها في ظروف الديمقراطية البرجوازية المحدودة.

في السبعينات تتابع التطور المتصاعد للرأسمالية، لا سيما في قطاع الصناعة، الأمر الذي ترافق بتزايد كبير لأعداد جماهير البروليتاريا، ورفع سوية استغلالها، وهذا، دون أدنى مجال للشك، ولّد تنشيطاً لحركتها في صراعها في سبيل حقوقها.

وسمت مرحلة السبعينات بأنها مرحلة انخفاض مستويات معيشة الطبقة العاملة. وكانت الضرائب تتصاعد بشكل مستمر (انظر 189، 89). ونتيجة لذلك وعلى الرغم من ارتفاع الأجور والرواتب، إلا أن الجزء اليسير منها كان يبقى تحت تصرف العامل. وكانت زيادة أسعار السلع تسبق كل زيادة في الرواتب والأجور (189، ص90).

عبر عن تفعيل الحركة العمالية بالاضرابات، قبل أي شيء آخر، التي كانت تقوم إما لأسباب سياسية أو اقتصادية. في أيلول/سبتمبر 1976 أعلن عدد من الآلاف من العمال ـ أعضاء اتحادات نقابات العمال الثورية، الاضراب، احتجاجاً على تمديد صلاحيات محاكم أمن الدولة (390، ص30). وفي كانون الأول/ديسمبر 1975 اتخذت إجراءات حولت بموجبها نحو 400 ألف عامل إلى درجة مستخدمين، من قبل حكومة الوحدة الوطنية(1)، مستخدمة الصلاحيات التي خولها بها الدستور القاضية بمنع تنظيمات المستخدمين من النشاط، الأمر الذي جعل العمال يفقدون حقوقهم في تشكيل النقابات. وأدى هذا إلى حدوث موجة كبيرة من الاضرابات في البلاد عامة (429، 13/2/1976، العدد1، ص4).

السنة	الراتب الشهري المتوسط للعامل بعد اقتطاع الضرائب. ليرة	مؤشر 1963=100	مؤشر ارتفاع الأسعار 1963=100	الراتب الحقيقى ليرة فى اليوم	مؤشر الراتب الحقيقى 1963=100
1974	1491	300	301,8	16,47	99,4
1975	1173	356,7	365,8	16,15	97,5
1976	2246	451,8	429,6	17,43	105,2
1977	2759	555	541,3	16,99	102,5
1978	3648	734	876,3	13,88	83,8

الجدول رقم (2)
ارتفاع الأسعار والأجرة الحقيقية.

نشرت مجلة « يورت ودنيا » الناطقة باسم حزب العمل التركي تحليلاً لطبيعة الحركة العمالية حسب معطيات 1976. فكان متوسط فترات استمرار الاضرابات هو 94 يوماً، إذ زادت بمعدل 3 مرات على مؤشرات الفترة الواقعة بين عامي 1963 و1970. فمن جهة أشار هذا إلى

تنامي قوة وقرارية البروليتاريا، ومن جهة أخرى إلى المقاومة العنيفة من قبل الرأسمال.

فمن بين 233 احتجاجاً عمالياً في عام 1976، كان 83 (35٪) منها لأسباب تضامنية مع العمال المسرحين تعسفياً و(المطالبة بإعادتهم إلى أعمالهم)، وبحرية الانتخابات في النقابات أو الحق في تشكيلها، و64 احتجاجاً (28٪) منها ذات طابع اقتصادي. كانت كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية هي المهيمنة على 125 احتجاجاً عاماً (53٪) من 233 و44 احتجاجاً (19٪) كان تحت هيمنة تورك ـ ايش. (495، 1977، العدد2، ص242، 248). في عام 1979 كانت كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية هي المنظمة لـ 209 احتجاجاً من بين 425 احتجاجات، شارك فيها 76479 عاملاً وساهم فيها 98 منها لـ "تورك. ايش" 46137 عاملاً (189، ص131-132).

بهذا الشكل أصبحت ظاهرة تسييس الحركة العمالية في السبعينات هي الخصلة الهامة لها. ولم يكن دور كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية في هذا التطور من الحركة دوراً ضعيفاً. وأصبحت ظاهرة الانتشار السريع لتأثير هذه الكونفيدرالية صفة لازمت الحركة العمالية في السبعينات. وكما أشير في هذه الوثائق التي تعود إلى شهر حزيران/يونيو 1980 والتي تخص مؤتمر الهيئة القيادية للكونفيدرالية "بغض النظر عن جميع العوائق، أخذت قوة الكونفيدرالية تنمو يوماً بعد يوم، وأخذت أعداد متزايدة من العمال النقابيين تضع نفسها تحت سقفها، كما أخذت النقابات المستقلة تناضل في صف واحد مع الكونفيدرالية (189، ص303، 495، 1977، العدد2، ص240-241). أشارت الصحيفة الناطقة باسم حزب العمل التركي "شرق باشاك" إلى أن العمال يتوجهون إلى الكونفيدرالية لا لأنها تستطيع حماية مصالحهم الاقتصادية بصورة أفضل، بل لأنهم « يعتبرون هذه الكونفيدرالية عبارة عن اتحاد نقابات ذي طبيعة اشتراكية » (429، 1/3/1976، العدد2، ص7).

في تموز/يوليو 1975، على سبيل المثال، دعت الكونفيدرالية إلى النضال من أجل إيقاف العمل بالاتفاقية الثنائية، الموقعة بين أمريكا وتركيا (492، 12/7/1975). في حزيران/يونيو 1978، أقامت الكونفيدرالية احتفالاً بمناسبة الذكرى السنوية لأحداث 15-16 حزيران/يونيو 1970. شارك في هذا الاحتفال نحو 5 آلاف عامل ونشيط نقابي. في 31 آذار/مارس 1979 نظمت الكونفيدرالية في مرسين اجتماعاً جماهيرياً للتعاضد مع العمال المضربين في مصانع بناء السفن، كما نظمت الكونفيدرالية اجتماعات جماهيرية في 26 كانون الثاني/يناير 1980 في إزمير، وفي 9 شباط/فبراير- في أنقرة، وفي 22 شباط/فبراير في أورضو، وفي 22 آذار/مارس في ازميت. وجميع هذه الاجتماعات الجماهيرية انعقدت تحت شعارات النضال للحيلولة دون النيل من حقوق العمال، وارتفاع تكاليف المعيشة، والتسريحات التعسفية للعمال، والتعسف والسلوك غير الديمقراطي للسلطات وضد الخطر الفاشي (189، ص319، 326-327).

كما نمت حركة الاضرابات في نهاية السبعينات. وكانت لوحتها الديناميكية حسب معطيات الكونفيدرالية كما يلي: (189، ص191).

السنة	عدد الاضرابات	عدد المساهمين في الاضرابات
1977	116	31765
1978	184	27208
1979	269	41187

في عام 1980، تجلت الحركة العمالية تجلياً عالياً. فحتى نهاية أيار/مايو وصل عدد الاضرابات إلى 388 بمشاركة نحو 54 ألف عامل، أي أكثر من مجموع الذين أضربوا في جميع إضرابات العام السابق (189، ص130-131). أما حسب المعطيات الحكومية الرسمية الواضحة التخفيض فكان مجموع عدد المضربين حتى 12 أيلول/سبتمبر 1980 84832 عاملاً (204، ص44). بهذا الشكل وصلت حركة العمال قمة نشاطاتها في عام 1980، وذلك عشية الانقلاب العسكري.

في السبعينات حافظت المشكلات المتعلقة بجماهير الفلاحين على حدتها وتفاقمها. ولم يكن قانون الاصلاح الزراعي الصادر في عام 1973، قادراً على حل هذه المشكلات. فالاصلاح كان يطبق على شكل تجارب في ولاية واحدة هي أورفه. فهناك خطط لتوزيع 3863 ألف دونم من الأراضي على الفلاحين قليلي ومعدمي الملكية (أراضي أميرية ومستولى عليها من كبار الملاك). إلا أنه فيما بين عامي 1973 و1977 لم يوزع سوى 230 ألف دونم من هذه الخطة على 1218 أسرة فلاحية. وكانت هذه الدونمات من الأرض عصية على الزراعة وصعبة الاستصلاح. إلى جانب أن هذا التوزيع خلق امتعاضاً شديداً عند ملاك الأراضي الكبار مما جعلهم يسلطون ضغوطات سياسية واقتصادية على الحكومة. كما ولّد مشكلات جديدة (189، ص70—71، 495، 1977، العدد2، ص235). وهكذا تفاقمت المسألة الزراعية. فإذا كان في عام 1950 عدد الملاك الذين يمتلكون مساحة أقل من 50 دونماً شكل 62٪ من عدد عموم المالكين، فإن هذه النسبة زادت في عام 1973 لتصل إلى 71٪. إلى جانب ذلك، تابعت مسألة القروض حدتها وكساد السلع وزاد عدد المرابين والوسطاء ... إلخ.

أما في صفوف جماهير المنتجين الزراعيين الصغار وحتى ضمن شرائح البرجوازية المدينية الصغيرة فساد امتعاض من الاستعباد الذي يسلطه عليهم الرأسمال، مما جعلهم يبادرون إلى الاحتجاج بأساليب مختلفة. إلا أن شرائح الشغيلة هذه كانت تفتقر إلى التنظيم العالي ولم تستطع أن تخلق وسائل نضال فاعلة ضد الرأسمالية. أخبرتنا صحافة اليسار عن مظاهرات الاحتجاج الفلاحية وعن المؤتمرات، لكنها أشارت إلى أنها لم تكن شبيهة بتلك التي جرت بين عامي 1968 و1971. ففي الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية، حيث كان الاستعباد الاجتماعي متحداً مع الاستعباد القومي، شكل الفلاحون فصائل مسلحة وتوجهوا إلى الجبال، وفي مناطق مختلفة عديدة دارت اشتباكات مسلحة مع الشرطة والوحدات العسكرية (189، ص70-71، 495، 1977، العدد2، ص235).

تميزت مرحلة السبعينات بارتفاع سوية نضال شرائح المثقفين للمطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية، وانطبق هذا الأمر على فئات مختلفة من الشرائح الوسطى، التي تعمل بالأجرة والتي تشكل من حيث العدد قوة هائلة. فعلى سبيل المثال، في عام 1970 شكل المستخدمون 23٪ من بين جميع العاملين بأسلوب الأجرة (189، ص82). فهذه الفئات كانت مع العمال مهتمة جداً بارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الرواتب الحقيقية وغيرها من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية.

وكما جرى الحديث آنفاً، فإن التعديلات التي أدخلت على دستور 1961 أفقدت الفئات الاجتماعية المذكورة حقها في تشكيل نقابات خاصة بها، الأمر الذي عقد من إمكانيات نضالها من أجل مصالحها. ونظراً لذلك ذهب المعلمون وجميع العاملين في المجالات الهندسية الفنية والطبية إلى طرق استخدام التنظيمات المهنية العامة لتعاضد القوى والدفاع عن المصالح المشتركة. في السبعينات أبدت تجمعات المعلمين التركية والمستخدمين الأتراك والفنيين الأتراك، جميعها نشاطاً عالياً. وكان تجمع المعلمين الأتراك الأكثر تأثيراً وشعبية، حيث وحد حوالي 40٪ من معلمي تركيا.

وقفت هذه التجمعات المذكورة إلى جانب إعادة حقوق المستخدمين وتشكيل النقابات وتحسين ظروف العمل والمعيشة لمختلف شرائح المجتمع (495، 1977، العدد2، ص252-255). لكن كانت هناك ناحية أخرى لنشاطاتها - النضال ضد الرجعية والهيمنة الامبريالية على تركيا، ضد الأخطار الفاشية الداهمة، ومن أجل جعل الحياة الاجتماعية السياسية ذات طبيعة ديمقراطية. وقفت التنظيمات النقابية التقدمية لا سيما تجمع المعلمين الأتراك في نضالها، سواء الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، إلى جانب كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية. حيث كانت تعقد مؤتمرات شبه دورية للتعاضد مع العمال المضربين. كما كانت تقدم كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية على دعم تجمع المعلمين الأتراك، وسواه من التنظيمات المهنية دائماً وتؤيد مطالبها من أجل حقها في إنشاء نقاباتها ونيل حقوق من تمثلهم (495، 1977، العدد2، ص250-251).

أدى تزايد نشاط تجمع المعلمين وسواه من المنظمات الاجتماعية التقدمية إلى حدوث قلق في الأوساط الرجعية. وأخذت السلطات تستخدم ضدهم طرق العنف الذي كانت تقوم به عن طريق تنظيمات فاشية رجعية. ففي 15 شباط/فبراير 1975 وعندما أقام تجمع المعلمين الأتراك اجتماعات جماهيرية ومؤتمرات في مدن مختلفة من البلاد بسماح من السلطات للدفاع عن الديمقراطية وحقوق العمال الاجتماعية - الاقتصادية، أقدمت مجموعات مسلحة من الرجعيين على الهجوم على المشاركين في هذه الاجتماعات، لا سيما على نشطاء التجمع وذلك في مدن موش، ملاطيه، طوقات، أديامانيه وأفونه. ونتيجة لذلك جرح العشرات من الناس وقتل عدد آخر (492، 10-20 /2/1975).

كما تابعت الحركة الشبيبية نموها. فحسب معطيات إحصاء 1975 وجد في تركيا 5777 ألف شاب تراوحت أعمارهم بين 12 و25 عاماً العدد الذي كان يشكل 36٪ من السكان البالغين (189، ص98). ولّدت الحياة في ظروف المجتمع الرأسمالي التابع وبقايا العلاقات الاقطاعية، لهذا الجيش الهائل من الشباب مشكلات كثيرة وحادة. فمن خلال الأعمال التي كانوا يقومون بها، كان الشباب حتى الأطفال يتعرضون لشتى أنواع الاستغلال والتمييز في الأجور وصعوبات في تحصيل التعليم المهني اللازم وعدم توفر الضمان في العمل، وكانوا الأكثر تعرضاً للأمراض المهنية، والاصابات أثناء العمل. وكان الشباب يشكلون نسبة نحو 50٪ من العاطلين عن العمل (نحو 5 مليون إنسان) (189، ص99-100).

كما تعرض ذلك الجزء من الشباب المنحدر من الشرائح الفقيرة، والذي تسنى له الوصول إلى المعاهد التعليمية الوسطى والعليا، لمشكلات حادة: صعوبات اقتصادية، تمييز اجتماعي، صعوبات في مجالات الحصول على العمل ... إلخ. فكما كان عليه الحال في الستينات لم يكترث الشباب المتعلم بالمشكلات الخاصة بل كان ينظر بعين الاهتمام الأكبر إلى تطور الأحداث في البلاد، المتعلق بالسياسة الخارجية.

ويمكننا أن نقدم المئات من الأمثلة على سلوك الشباب اليساري الديمقراطي، الذي كان يشكل الثقل الأقوى في حركة الشباب في

السبعينات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1974 أضرب طلاب أنقرة عن التعليم احتجاجاً على زيارة كيسنجر لتركيا (سكرتير دولة في الولايات المتحدة). وحينها أوقف 30 ألف طالب في اسطانبول دراستهم مطالبين برفع معدل المعونات المالية وتحسين الطعام والتوسع في عمران السكن الطلابي (497، 9-13 /11/1974). وفي آذار/مارس 1975 عقد مؤتمر في أنقرة ساهم فيه 10 آلاف طالب، تحت شعار تركيا الديمقراطية المستقلة (492، 30/3/1975). وفي كانون الأول/ديسمبر من ذات العام أضرب آلاف الطلاب في اسطانبول عن الدراسة احتجاجاً على الارهاب اليميني (390، ص29). في تشرين الأول/أوكتوبر 1979 أقامت الشبيبة التقدمية في اسطانبول مظاهرة، حمل المشاركون فيها لافتات كتب عليها: «لا للناتو!»، «لا لسباق التسلح!»، «تسقط الامبريالية وأمريكا!» (468، 31/10/1979).

كانت حركة الشباب الديمقراطية تحمل طابعاً جماهيرياً. وكانت تضم تيارات مختلفة، تميل إلى مختلف أنواع التنظيمات اليسارية، إلا أنها جميعاً اتفقت على رفع شعارات ذات طبيعة مميزة، متعلقة بعملية التعليم وأيضاً توسيع الديمقراطية وتحجيم الرجعية والنضال ضد الهيمنة الامبريالية.

وكما كان الأمر عليه عند المثقفين بصورة عامة، كانت حركة الطلاب في السبعينات متميزة بقيامها على توطيد تعاضدها مع حركة العمال. ففي آذار/مارس 1978، عندما أقدم بعض الفاشيين الشباب على قتل 7 طلاب من جامعة اسطانبول، خرج في تشييع جنازاتهم أعداد هائلة من العمال المنضوين تحت لواء كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية إلى جانب طلاب الجامعة (189، ص141).

وبالنظر إلى ذلك يجب التوقف عند إحدى الخصال الهامة للحركة الجماهيرية في السبعينات، التي لم تبرز بشكل واضح في العقد الماضي. والحديث يدور هنا عن تنامي التعاضد بين مختلف شرائح الشغيلة، الأمر الذي انعكس في نضالاتهم المشتركة. ففي شباط/فبراير 1975 عقد اجتماع في مدينة غازي عينتاب احتجاجاً على التفعيل

الحاصل في نشاطات الرجعية وأخطار الفاشية. نظم هذا الاجتماع عشرون من التنظيمات النقابية والاجتماعية. ففي مظاهرة الاحتجاج على الخطر الفاشي، التي خرجت في ملاطيه ساهم فيها 9 آلاف إنسان من أعضاء عدد من النقابات والتنظيمات الاجتماعية (492، 3-2 /2/1975).

عبر الشغيلة عن تضامنهم في احتفالات الأول من أيار/مايو عام 1978. ففي اسطانبول اشترك في مظاهرة الأول من أيار/مايو 300 ألف شخص: عمال، فلاحون، مستخدمون، مهندسون، أطباء، فنيون، رجال ثقافة، بروفيسورات وطلاب ومعلمون. كان عدد التنظيمات التي ساهمت في التظاهرة 64 تنظيماً: نقابات، أحزاب سياسية وتنظيمات اجتماعية عامة (189، ص150-152). وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1978 عقد اجتماع في أنقرة لممثلي 33 تنظيماً - نقابات، تجمعات مهنية وشبيبية وسواها من التنظيمات الاجتماعية. كان هدف الاجتماع الاعداد لـ «قاعدة ديمقراطية» و«توحيد جميع القوى التقدمية والديمقراطية والتنظيمات الوطنية والقوى المعادية للفاشية والامبريالية والجبهة الاحتكارية». تم إعداد مشروع لهذا التفاهم وقدم في كانون الأول/ديسمبر للنقاش أمام المشاركين في الاجتماع. ويا للأسف فإن الأمر لم يسر أبعد من ذلك: فلم يتحقق هذا التعاضد والتفاهم على أرض الواقع (189، ص202-203).

وهكذا في السبعينات ظهرت عملياً وحدة نشاطات عفوية بين مختلف مجموعات الشغيلة والتنظيمات التي كانت تمثلها - النقابات، التنظيمات المهنية والشبيبية والتعاونية وبعض الأحزاب اليسارية. وكانت هذه التنظيمات تمتلك أسساً سياسة مختلفة، إلا أنها كانت تجمعها أهداف مشتركة. وكان الدافع الرئيس لهذه الوحدة السعي للحيلولة دون توسيع دائرة العلاقة مع الامبريالية العالمية ونمو قوى الرجعية في البلاد والنضال لتحسين ظروف الحياة والعمل وضد هيمنة الاحتكارات والضغوط التي توجهها ومن أجل تحييد الخطر على السلام والأمن.

كانت هذه الاحتجاجات الجماعية تولد فزعاً وذعراً شديدين في أوساط النخبة الحاكمة. فالأحكام العرفية التي فرضت في نهاية 1978 على

13 ولاية بسبب أعمال اليمين المتطرف في مدينة كاهامان مرعش، لم تستخدم ضد الارهاب بقدر ما استخدمت في الصراع ضد الحركة الجماهيرية. منعت السلطات القيام بمظاهرات جماهيرية سلمية بما فيها الاحتفالات بأعياد الأول من أيار/مايو في عامي 1979 و1980. وكان مع منع القيام بهذه الاحتفلات منظمات كمنظمة الرأسماليين الكبار واتحاد الصناعيين والتجار والمجلس الزراعي وكونفيدرالية نقابات أرباب العمل. وفي 30 نيسان/ابريل 1980 أقدمت سلطات الأمن على تفتيش مقر كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية واعتقلت بعض الشخصيات القيادية بما فيهم الأمين العام أ. باشتورك (189، ص222-223، 286-287).

وعلى التوازي مع النمو المضطرد لحركة الشغيلة، تميزت الأوضاع السياسية في تركيا في الستينات والسبعينات بانتشار النشاطات الفوضوية الارهابية، إلى درجة ان أبعادها في السبعينات فاقت مستواها في العقد الذي سبق. لنتطرق إلى بعض الأمثلة. في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1974 في أنقرة (في جامعة الشرق الأوسط الفنية وفي جامعة خاجيتيبه) وفي إزمير (في جامعة ايجه) حدثت صدامات بين الطلاب باستخدام الأسلحة النارية.وصل عدد الجرحى نتيجتها إلى 30 (479، 9، 28/11/1974). وفي الشهر ذاته حدثت عملية سطو على بنك الأعمال في مدينة جيهان، أعلن جيش التحرير الوطني التركي على عاتقه المسؤولية عن ذلك (479، 9/11/1974). وفي أثناء احتفالات الأول من أيار/مايو عام 1977 ونتيجة الاستفزاز العسكري قتل 38 شخصاً وجرح 90 في ساحة تقسيم في اسطانبول. حاولت الصحافة اليمينية اتهام المتطرفين اليساريين بهذه الأعمال. كتب الصحفي بيدين فائق في الجريدة اليمينية "صون حوادث" قائلاً: «إن المجزرة الدموية التي حصلت في الفاتح من أيار/مايو هي عمل من أعمال اليسار واليسار فقط!». إلا أن ممثلي الأحزاب والتنظيمات اليسارية أعلنوا أن مثل هذه الاتهامات تهدف إلى إسدال الستار على المرتكبين الحقيقيين لهذه الجرائم - الرجعية الداخلية والخارجية والرأسمالية الكبيرة، الذين كما صرح الأمين العام لكونفيدرالية

اتحادات النقابات الثورية م. كاراج، جزءوا من وحدة الطبقة العاملة وجميع القوى الديمقراطية (427، 5/5/1977، 471، 2-3 /5/1977).

في نيسان/ابريل 1978 قُتل فيند أوغلو، ممثل رئيس المجلس البلدي لمدينة ملاطيه، ذي المنشأ الكردي، وكان هذا العمل من أعمال اليمين الاستفزازية الموجهة للاخلال بالنظام وإثارة الشعب الكردي ضد قوى اليسار. ونتيجة لذلك سادت اضطرابات استمرت ثلاثة أيام خرج فيها أنصار فيند أوغلو ودمروا مئات المحلات التجارية ومقرات اتحاد المعلمين الأتراك وحزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي نتج عنه استشهاد عدد من نشطاء اتحاد الشبيبة التقدمي (176، ص219، 479، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1978، العدد33 - 34، ص18-19). حاولت الرجعية استخدام هذه الأحداث بذلك الشكل الذي تثير فيه المشكلات والعراقيل أمام من كان على رأس السلطة آنذاك وهو بولنت أجويد وقطع صلات الحركة الكردية مع القوى التقدمية في البلاد.

في كانون الأول/ديسمبر 1978 استخدم المتطرفون اليمينيون في مدينة كرمان مرعش حدث تأبين ثلاثة من المعلمين اليمينيين الأعضاء في اتحاد معلمي تركيا، كان أحدهما سني والآخر علوي، استخدموا هذا الحدث لتنظيم هجوم على الجنازة وقتلوا عدداً من المشاركين فيها، الأمر الذي أدى إلى إخلال كبير في النظام. واستمر هذا الشغب أربعة أيام متتالية، ونتج عنه موت 105 أشخاص وجرح 1000. ولم يعد النظام إلا بعد أن انتشرت قوات عسكرية كبيرة في المدينة. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر أعلنت حكومة بولنت أجويد الأحكام العرفية في 13 ولاية. أشارت الصحافة اليسارية إلى أن هذه الأحداث كان يحدوها هدف إثارة الصراع بين السنة والعلويين وزعزعة الأوضاع في البلاد (176، ص229، 479، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير 1979، العدد42 - 43، ص9). ورد في صحيفة "حرييت" فيما يتعلق بذلك قول مفاده أن حياة السلم والأخوة بين العلويين والسنة مهددة. حيث أوردت أقوال فلاحي بعض قرى ولاية تشوروم بأن العلويين منذ قديم الزمان يعيشون بسلام وأمن مع السنة، أما الآن فأصبحت

بوادر الكراهية تسود بينهم، وباشر هؤلاء وأولئك التسلح وهم الآن ينتظرون بجزع شديد عودة أحداث كرمان مرعش (445، 11/6/1980).

نشر الكتاب السنوي لصحيفة "الجمهورية" لعام 1978 معطيات منتخبة عن ضحايا الارهاب خلال عام. فخلال هذا العام لم يمر يوم واحد دون جريمة قتل سياسية: ففي تشرين الأول/أوكتوبر، على سبيل المثال، قتل 80 شخصاً، وفي تشرين الثاني/نوفمبر- 74، وفي كانون الأول/ديسمبر- 222 (176، ص224-230).

ونظراً لذلك جميعه أشارت الصحافة التركية قائلة إن مسألة تأمين الأمن الحياتي للمواطن أصبحت من أكثر المسائل استعصاء. والانذار هنا لا ينبع من عدد الضحايا السياسيين فحسب، بل عن الكميات الكبيرة من الأسلحة والأعداد الكبيرة من الارهابيين أيضاً. فخلال 8 أشهر من عام 1978 صادرت الدولة 16 ألف قطعة سلاح ناري. إلا أن هذا، كما أوردت صحيفة "ميلييت"، يبدو هو الجزء الأصغر من الكميات الكبيرة التي يملكها الارهابيون (457، 4/10/1978).

في عام 1980 أعلمتنا الصحافة بالاعلان عما سمي بالمناطق المحررة في بعض الولايات. وكانت هذه المناطق تقع غالباً في ضواحي المدن أو النائية عنها، والتي شكل فيها ما يسمى بـ « مجالس المقاومة ». نشرت مجلة "يانكي" مقابلة صحفية مع أحد نشطاء هذه المجالس. صرح هذا النشيط قائلاً إن الانتخابات البرلمانية ما هي إلا « خداع للشعب موجه من قبل الطغمة المالية والقوى الامبريالية »، لذا أرى أن المخرج الوحيد يكمن في الامتناع عن التصويت لصالح الأحزاب السياسية و« تشكيل سلطة شعبية ثورية ». أما هدف "مجالس المقاومة" فهو الدفاع عن السكان من الارهاب و« تنظيمه من أجل خوض نضال ثوري » (487، 9-15 /6/1980، العدد 480، ص6). ينبع من هذه العبارات نفس ثوري صادر عن طليعة شبيبية وسعي لـ « إنهاض الجماهير المتخلفة واستمالتها للنضال خلف هذه المجالس ».

أجبرت هذه المستويات من الارهاب والتخريب بولنت أجويد للاعتراف صيف عام 1980 بأنه « في عدد من مناطق البلاد تجري حرب

أهلية » (487، 9-15 /6/1980، العدد 480، ص3). وهذا هو العالم التركي ك. بولوط أوغلو، معتمداً على معطيات الادارة العامة للأمن، يورد جدولاً لضحايا الارهاب السياسي في تركيا في السبعينات (170، ص333).

السنة	عدد القتلى السياسيين
1970	17
1971	17
1972	17
1973	15
1974	3
1975	26
1976	82
1977	239
1978	831
1979 (حتى 17 كانون الأول)	1150

في عام 1980 وصولاً حتى الانقلاب العسكري تواصل الارهاب السياسي بوتائر عالية. فخلال يوم واحد (16 حزيران/يونيو) وقعت في مناطق مختلفة من البلاد 17 عملية اغتيال سياسي (الدورية السنوية "القاعدة" 1970، 1972) (452، 17/6/1980). وخلال الثلاثة أسابيع الأولى من آب/أغسطس 1980 تم اعتقال 301 ارهابي ومخرب في منطقة اسطانبول من قبل سلطات الحكم العرفي، وذلك بتهمة القيام بجرائم سياسية واعتداءات مسلحة على رجال الشرطة وأعمال سطو واستخدام المتفجرات وسرقة النقود من رجال الأعمال وامتلاك غير شرعي للأسلحة ... إلخ. ومن بينهم هناك 218 كانوا ينتمون إلى تنظيمات يسارية متطرفة، و83 لتنظيمات يمينية متطرفة. وكانت التركيبة الاجتماعية للمعتقلين: 84 ـ عاملاً، و76 ـ شخصاً ليس لهم عمل محدد، و66 ـ شخصاً ذوي مهن حرة، و38

ـ طلاب معاهد، و28 ـ من طلاب المدارس المتوسطة، و7 ـ مستخدمين، وربتي بيت (442، 24/8/1980).

وبعد الانقلاب العسكري، أعلنت الصحف عن اعتقال 260 إرهابياً ومخرباً في اسطانبول، وجهت لهم ذات التهم السابقة. ومن بينهم 202 ينتمون إل تنظيمات يسارية متطرفة و58 لتنظيمات يمينية متطرفة. وحسب التركيبة الاجتماعية: 88- من ممثلي المهن الحرة، 77- عاملاً، 34- شخصاً ليس لهم عمل محدد، 34- مستخدماً، 14- طلاب معاهد، 11- من طلاب المدارس المتوسطة، وربتي بيت (445، 10/11/1980).

بهذا الشكل نرى أن التركيبتين الاجتماعيتين للمجموعتين السابقتين متشابهتان. وبشكل عام يقدم لنا هذا تصوراً عن الشرائح الاجتماعية المغذية لهذا الارهاب، وهي المثقفون، الطلاب والشبيبة العمالية وشرائح متذبذبة (وهؤلاء الأخيرون كما نعتقد« الأشخاص الذين لا يملكون عملاً محدداً » شكلوا الجزء الرئيس).

الفصل الثاني
الحركة اليسارية في السبعينات

أعاقت الاضطهادات القاسية الموجهة ضد حركة اليسار بعد مذكرة 12 آذار/مارس، هذه الحركة إلا أنها لم تستطع إيقافها. وينطبق هذا الأمر على حركة الجماهير، حيث أنها بعد نهاية «المرحلة الانتقالية» أصبحت من جديد تتطور وتستعيد قواها. وأدى النشاط المتنامي لنضال الشغيلة وفي مقدمتها الحركة العمالية من أجل نيل حقوقها، إلى تشكيل تيارات سياسية يسارية وتوطيدها، التي بدورها أبدت تأثيراً واضحاً على نهوض حركة الجماهير.

فإذا كانت حركة اليسار الشرعية في الستينات تسير في طور تثبيت الأقدام، فإنها في السبعينات أخذت تأخذ أشكالاً تنظيمية. ففي الستينات تشكل حزب العمل فقط. أما الاتجاهات الأخرى من حركة اليسار الشرعية فكانت عبارة عن مجموعات، تمركزت حول هذه الدورية الصحفية أو تلك. في السبعينات تأسست عدة أحزاب يسارية. وكانت الظروف المناسبة لذلك هو وصول حكومة بولنت أجويد إلى السلطة في كانون الثاني/يناير عام 1974، وذلك النهج الذي اتخذه لجعل الحياة الاجتماعية - السياسية ديمقراطية، والعفو السياسي الواسع الذي نفذ بمبادرة من أجويد ربيع 1974.

وأصبحت الظاهرة الأكثر أهمية في حركة اليسار في السبعينات هو حزب العمل التركي، الذي تأسس في نيسان/ابريل 1975. وكان الاعلان عن تأسيسه موقعاً من قبل 50 شخصية، كانت غالبيتهم من أولئك المنتسبين

لكونفيدرالية اتحادات النقابات الثورية (492، 1/5/1975، 494، ص333)، وانتخب حينها ب. بوران أميناً عاماً لهذا الحزب.

أعلن في النظام الداخلي لهذا الحزب أنه يعتبر «تنظيماً سياسياً اجتماعياً»، وأن القرن العشرين ـ هو قرن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وأنه في النصف الثاني من القرن العشرين وفي ظروف معينة تبدو هناك إمكانيات لتحقيق مثل هذا الانتقال بالطرق السلمية، وعلى أساس هذه الحقيقة العلمية يصبح هدف حزب العمل «تأمين انتقال السلطة إلى قبضة الطبقة العاملة وحلفائها ـ شرائح الشغيلة، وبعد ذلك من الممكن الانتقال إلى بناء الاشتراكية». ويبدو أنه في مثل هذه الظروف المرتبطة فيها تركيا بالامبريالية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، أن النضال اللاحق من أجل الاشتراكية يجب أن يتضمن صراعاً ضد الامبريالية والفاشية من أجل الاستقلال والديمقراطية (326، ص61-62).

يؤكد برنامج الحزب على أن الصراع من أجل الاستقلال والديمقراطية للوطن التركي يعتبر بالنسبة لحزب العمل التركي، ليس أكثر المهام إلحاحاً، بل هو مرحلة من مراحل الصراع من أجل الاشتراكية. ويتضمن البرنامج مهمات محددة وأهدافاً لهذه المرحلة. وقبل أي شيء آخر، إلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية المبرمة مع الامبريالية، وفي المقام الأول تلك الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتصفية القواعد الأجنبية، والانسحاب من حلفي الناتو والسيناتو ومن «السوق الأوروبية المشتركة»، وإبرام اتفاقيات صداقة وعدم اعتداء مع جميع دول الجوار.

كما تضمن البرنامج إلغاء جميع التعديلات اللاديمقراطية التي أدخلت إلى الدستور بعد عام 1971، والتأمين الحقيقي لجميع الحقوق والحريات الديمقراطية، وإغلاق محاكم أمن الدولة، وإلغاء جميع التقييدات المدخلة على حرية الاضراب ومنع التسريح التعسفي. كما نظر البرنامج في الاجراءات التي يجب اتخاذها من أجل «تحسين الظروف

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحياة الطبقة العاملة وسائر الشغيلة» (326، ص38-45). رأى حزب العمل التركي أن الطرق للوصول إلى جميع هذه الأهداف ينحصر في تأمين التعاضد والوحدة لنشاطات جميع القوى الديمقراطية المعادية للامبريالية.

أكد البرنامج على أن تحقيق هذه المهام سيرفع من سوية وعي الجماهير وسيفتح الطريق إلى الاشتراكية. وفي مرحلة بناء الاشتراكية، بعد وصول حزب العمل التركي إلى السلطة، رأى البرنامج ضرورة تأميم وسائل الانتاج الكبيرة وإعادة بناء قطاع الدولة لكي يصبح اشتراكياً، أي نقله من تحت تأثير البرجوازية ليصبح تحت سيطرة الطبقة العاملة وحلفائها. أما المؤسسات التي ستبقى ملكيتها للقطاع الخاص بعد هذه التحولات فيجب أن تعمل ضمن الخطة العامة لتطور المجتمع الاجتماعي – الاقتصادي (326، ص46-50).

يشير البرنامج إلى ضرورة مركزة تخطيط تطور الاقتصاد، ليس فقط بما يخص مؤسسات الدولة، بل أيضاً فيما يخص مؤسسات القطاع الخاص. كما نظر البرنامج في إعادة تنظيم قطاع الانتاج الزراعي بهدف رفع سوية إنتاجيته. وبهذا الخصوص تم التأكيد على حل المسألة الزراعية لا عن طريق توزيع الأراضي على الفلاحين، بل عن طريق بناء التعاونيات والمزارع الحكومية مع أخذ مصالح جماهير الفلاحين بعين الاعتبار (326، ص50-58).

اختلف هذا البرنامج اختلافاً جوهرياً عن برنامج حزب العمل التركي في الستينات. فهو الآن لا يحمل طبيعة البرجوازية الصغيرة. حتى أن بنود الاصلاحات في البرنامج الجديد فيما يخص الديمقراطية والمعاداة للامبريالية حملت طبيعة أكثر قرارية عما كان عليه برنامج الستينات، غير متحدثين عن التحولات الاشتراكية. كما تجدر الاشارة إلى الجوانب السلبية للبرنامج، على سبيل المثال، عدم الكفاية في استنباط أشكال وطرق النشاطات بين جماهير العمال، وبعض التجريد في عرض التحولات الاشتراكية. في برنامج حزب العمل التركي الصادر في عام 1975، نشعر

ببعض التبسيط في تحديد دور ومهام الطبقة العاملة، وعلى العكس من ذلك كان الأمر فيما يتعلق بالبرجوازية الصغيرة. وبشكل عام يشير برنامج حزب العمل التركي في السبعينات إلى أن هذا الحزب في تقييمه لمستوى تطور تركيا وتموضع القوى الطبقية وتحديد المهام الآنية والمستقبلية، وقف في صف الاشتراكية العلمية.

وخلال تسعة أشهر من تأسيس حزب العمل التركي أصبح يمتلك فروعاً خاصة به في 30 ولاية، أصبح يمارس نشاطاته فيها (429، 13/2/1976، العدد1، ص2). نشرت صحيفة "شرق باشاك" معلومات عن تركيبة حزب العمل التركي جاء فيها: العمال - 49٪، الحرفيون والتجار الصغار والفلاحون - 10٪، المثقفون - 37٪، سواهم - 4٪ (429، 1/5/1976، العدد6، ص10).

بعد استلامها السلطة في آذار/مارس 1975، شنت حكومة الوحدة الوطنية بزعامة سليمان ديميريل حملة واسعة ضد حزب العمل التركي. وتشير تصريحات قيادة الحزب المنشورة في أيار/مايو 1975 إلى أنه منذ لحظة وصول حكومة الوحدة الوطنية إلى السلطة في البلاد زادت التصرفات الفاشية قوة، وارتفعت وتائر الضغط على القوى الديمقراطية ونشط الاضطهاد الموجه بأوامر عليا. وفي الحقيقة، في كانون الأول/ديسمبر 1975 تم اغتيال عضوين من حزب العمل التركي، وفي أنقرة وسيدي شهير وقرق خان نفذت اعتداءات على أعضاء الحزب في المعتقلات. ففي التصريح الذي أدلت به القيادة المركزية لحزب العمل التركي في 3 آب/أغسطس1975 أشير إلى أن حكومة الوحدة الوطنية لا تقدم على حل المسائل الداخلية ولا الخارجية للبلاد (429، 13/2/1976، العدد3، ص7، 1/3/1976، العدد2، ص1-3). وفي أيار/مايو 1977 وقف السكرتير العام لحزب العمل التركي نهاد سارغين موقفاً انتقادياً ضد سياسة الوحدة الوطنية المناصرة لأمريكا «التي تتناقض مع الاستقلال الوطني» (427، 12/5/1977).

في شباط/فبراير 1977 عقد المؤتمر الأول لحزب العمل التركي، حيث أشارت قراراته إلى ضرورة النضال ضد التوسع الفاشي وتوسيع تطبيق

الديمقراطية ومن أجل نيل الحريات السياسية، بما فيها تشكيل ظروف موائمة لتمكين الحزب الشيوعي من النشاط العلني وإلغاء جميع القيود التي تحول دون تشكيل النقابات والقيام بالاضرابات. ولتحقيق هذه المطالب، أكد في قرارات المؤتمر على أنه يجب على جميع القوى الديمقراطية مباشرة النضال ضمن أطر اتحاد واسع وأعمال مشتركة موحدة (323، ص242-250). في أيار/مايو 1977 صرح ب. بوران بأنه يقع على عاتق الأحزاب الاشتراكية مهمتان رئيستان: مباشرة العمل الجاد في صفوف الجماهير، لا سيما بين صفوف الطبقة العاملة، وتوطيد وحدة العمال مع «جميع الأحزاب الديمقراطية التقدمية، التي تمتلك قاعدة جماهيرية». وخلال ذلك يؤكد ب. بوران على ضرورة وحدة النضال مع التنظيمات التي تمتلك قاعدة جماهيرية، وبما أن الحزب الاشتراكي وحزب العمل الاشتراكي (انظر لاحقاً) لا يملكان هذه القاعدة، فإن «اتحاد من 3 - 4 زعماء ضمن خطة اشتراكية لا يقدم أي شيء» (127، 28/5/1977)

أما فيما يخص حزب الشعب الجمهوري فإن حزب العمل التركي بقي حتى عام 1977 ميالاً لدعمه. ومثل هذا الدعم احتل مكانه في الانتخابات الفرعية لمجلس الشيوخ التي جرت في تشرين الأول/أوكتوبر عام 1975، حيث كان هدف الحزب عدم تشتيت أصوات اليسار وتأمين النجاح لحزب اجتماعي - ديمقراطي.

في عام 1977 أجرت قيادة حزب العمل التركي محادثات بشأن تشكيل «قاعدة مشتركة» للتفاهم مع حزب الشعب الجمهوري، لكن الأخير رفض هذا الاقتراح. بعد ذلك بدأ حزب العمل التركي حملة انتقادات ضد حزب الشعب الجمهوري، معلناً أن زعامته تنحرف إلى اليمين وتحمل طابعاً معادياً للشيوعية وهي ميالة أيضاً للاتفاق مع الرأسمالية الكبيرة ومع الامبريالية. وللعدالة يجدر أن نقول أن حزب العمل التركي حتى عام 1977 كان يدعم نهج حزب الشعب الجمهوري الذي كان متوجها لترسيخ الديمقراطية، والذي كان دائما يؤكد على الطابع الاصلاحي الاجتماعي. ففي الانتخابات البرلمانية لعام 1977، قرر حزب العمل التركي العمل

منفرداً وحاول أن يكون «ممثلاً للطبقة العاملة في البرلمان» (427، 1977/5/28).

ففي حملته الانتخابية وجه حزب العمل التركي نقداً لاذعاً لممثلي الجبهة الوطنية، وفي الوقت ذاته أكد على الطبيعة البرجوازية لحزب الشعب الجمهوري. كما صب نقداً لاذعاً أيضاً على مساهمة تركيا في حلف الناتو وسياستها الموجهة للانصياع للامبريالية الأمريكية. ورفع حزب العمل التركي شعار الديمقراطية وندد بالرجعية ودعا إلى الحد من توسع الرأسمالية الكبيرة والاقطاعية وإلى تحسين ظروف حياة الشغيلة (322، ص3—12، 427، 5—23 /5/1977). إلا أنه لم تحمل انتخابات 5 حزيران/يونيو لعام 1977 النجاح لحزب العمل التركي. حيث حصل فقط على 20,5 ألف صوت (0,1٪) ولم يؤمن لنفسه مقعداً واحداً في البرلمان. في عام 1979 اشترك الحزب أيضاً في الانتخابات الفرعية لمجلس الشيوخ، وبالنتيجة استطاع تجميع 33,7 ألف صوت (0,71٪) (390، ص159-163).

على التوازي مع حزب العمل التركي، احتل حزب العمل الاشتراكي التركي الذي أسس في حزيران/يونيو 1974 دوراً واضحاً في الحركة اليسارية. وكان الأمين العام المنتخب له هو أحمد كاتشمان، أما السكرتير العام فهو- يالتشن يوسف أوغلو. ومن بين مؤسسيه كانت هناك شخصيات لعبت دوراً هاماً في حزب العمل التركي في الستينات، إلا أنه لم يكن هناك أي تعاقب، كما يؤكد أحمد كاتشمان. لوحظ وجود بعض التعاقب في هذا الحزب، أثناء الفترة التي تزعمته فيها إحدى شخصيات الحركة اليسارية المشهورة وهو حكمت قيفلجملي، الذي أسس في عام 1954 حزب الوطن، الذي منع عام 1957 من قبل السلطات (85، ص74، 294، ص330، 427، 14 /3/1975).

كان برنامج حزب العمل الاشتراكي التركي الذي صودق عليه في المؤتمر الأول للحزب الذي انعقد في الفترة الواقعة بين 21-27 آذار/مارس 1976، مشابهاً لبرنامج حزب العمل التركي، عرّف فيه هذا العصر بأنه عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، الذي افتتحته ثورة أكتوبر في

روسـيا (330، ص3-4). ورد في البرنـامج أن التنـاقض الرئيـس للرأسماليـة (بين الطابع العام للانتاج والملكية الخاصة لوسائله)، لا يمكن له أن يؤدي إلا إلى وصول الطبقـة العاملـة إلى السلطة وإقامـة الاقتصـاد الاشـتراكي الموجه. فالطبقـة العاملـة هي طليعة العمليـة الثورية وأكثر قواها ثباتـاً وصرامة. ويجب على هـذه الطبقـة أن تمتلك تنظيمهـا السياسـي الخـاص المستقل عن باقي الطبقات والشرائح الاجتماعية وأيديولوجياتها، ويجب عليها أيضاً تحديد خطها السياسي بذاتها (330، ص8-10).

إن محدودية الديمقراطية البرجوازية في تركيا، الفاشية والشوفينية البرجوازيتين وميلها إلى استخدام الأساليب الفاشية، يجعل النضال من أجل الديمقراطية من الضرورات الأكثر إلحاحاً. وفي ظروف التعاضد الوطيد بين النخبة الحاكمة والامبريالية وتداخل مصالحهما، يصبح عنده النضال في سبيل الديمقراطية جزءاً لا ينفصل عن النضال من أجل الاستقلال.

يجب على جميع أنصار الاستقلال والديمقراطية والحرية الاتحاد في جبهة شعبية للنضال من أجل إقامة «سلطة شعبية ديمقراطية» بزعامة البروليتاريا. وفي الطريق للوصول إلى هـذه السلطة يدعم الحزب كافة أشكال النضال الموجهة ضد الامبريالية والحكومات الرجعية. إلا أن الحزب يناضل بمسؤولية عالية ضد جميع الانحرافات والتيارات التي تهدف إلى إخضاع الطبقة العاملة لمصالح البرجوازية. ويناضل «بلا هوادة ضد الماوية، التي برزت كانحراف، وتحولت بعده إلى عدو للطبقة العاملة» (330، ص10-13).

حدد البرنامج هدف ومهام «السلطة الشعبية الديمقراطية». ودخل ضمن الأهداف السياسية القضاء على جميع الاتفاقيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية التي تربط البلاد بالامبريالية. كما تطرق البرنامج إلى ديمقراطية الدستور ونظامي القضاء والانتخابات وحظر «التنظيمات الفاشية والعنصرية وسواها من التنظيمات الرجعية».

وأدخل ضمن المهام الاقتصادية لـ «السلطة الشعبية الديمقراطية» تأميم جميع المؤسسات الكبيرة وإخضاعها لسلطة الشعب، بما فيها

البنوك ومؤسسات التأمين، وإدخال التخطيط المركزي إليها، وتوزيع الأراضي مجاناً على الفلاحين المعوزين و« دعم الانتقال إلى مبدأ الزراعة التعاونية ».

أما في المجال الاجتماعي فتطرق البرنامج إلى القضاء على ظاهرة البطالة، وإدخال نظام المعالجة الطبية المجانية وتأسيس نظام حكومي للتأمين الاجتماعي وتحسين ظروف السكن وديمقراطية التعليم والثقافة والفنون والرياضة (330، ص13-23).

لوحظ في برنامج حزب العمل الاشتراكي التركي هيمنة واسعة لأفكار حكمت جيملي. انعكس هذا في الحديث عن بعض الانعزال في الطبقة العاملة وطليعتها (الحزب) عن بقية شرائح الشغيلة، وعن المثالب الحاصلة في حل مسألة العلاقة بأنصار الطبقة العاملة وسياسة التعامل معهم. إلا أنه، وعلى التوازي مع ذلك، وضع البرنامج تحليلاً علمياً اشتراكياً لتطور الرأسمالية والنضال الطبقي في تركيا مؤسساً على نظرية الاشتراكية العلمية. أخذ حزب العمل الاشتراكي التركي « اللحظة العقلانية »من مفاهيم حكمت قيفلجملي.

كان برنامج الحزب أكثر تركيزاً وتفصيلاً، إذا ما قورن ببرامج الأحزاب اليسارية الأخرى، حيث أبرز دور الطبقة العاملة في الخريطة الاجتماعية للبلاد ومهامها ودورها في النضال في سبيل التحولات الديمقراطية الاشتراكية. حدد البرنامج بدقة متناهية الجوانب السلبية للتطرف اليساري والفوضوية، لا سيما التيار الماوي منها.

وهذا الأمر الأخير لاقى تأييداً وتطوراً في مواقف قادة الحزب. فعلى سبيل المثال، أكد عمر شراف أوغلو عضو القيادة المركزية لحزب العمل الاشتراكي التركي قائلاً: « لا تعتبر الماوية يسارية فحسب، بل إنها عبارة عن تيار ديمقراطي وحتى ليبرالي، إذ أن منحاها الرئيس هو معاداة السوفييت والشيوعية. إن الماوية ومجموعاتها المحلية يدعمون الناتو في الصراع ضد المنظومة الاشتراكية » (277، ص24-25). وكان قد تم دحض النقد الحاد للماوية على أنها « أداة للامبريالية الأمريكية » في المؤتمر

الثاني للحزب، المنعقد في الفترة الواقعة ما بين 25-23 كانون الأول/ديسمبر 1978 (329، ص55-54).

حتى عام 1976 كان حزب العمل الاشتراكي التركي يمتلك منظمات محلية في 18 ولاية، وفي العام 1978 أصبح عدد الولايات التي ينشط فيها تنظيمياً 36 ولاية و220 منطقة. أما التركيبة الاجتماعية لأعضاء الحزب فكانت على الوجه التالي: عمال - 45,1٪، فلاحون - 3,3٪، طلاب - 21,3٪، ممثلو البرجوازية المدينية الصغيرة - 24,3٪، وسواهم 6٪ (329، ص74-73).

كان حزب العمل الاشتراكي يوجه نقداً لحزب الشعب الجمهوري، مشيراً إلى طبيعته البرجوازية ومساعيه للتقرب من الرأسمالية الكبيرة. ففي الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ في تشرين الأول/أوكتوبر عام 1975، دعا حزب العمل الاشتراكي جميع أحزاب اليسار إلى التعاضد، إلى جانب وقوفه ضد دعم مرشحي حزب الشعب الجمهوري (492، 16/8، 16/9/1975). وقبل انتخابات 1977 البرلمانية تغير موقف حزب العمل الاشتراكي من حزب الشعب الجمهوري، حيث صرحت قيادة الأول داعية إلى دعم «المرشحين التقدميين» لحزب الشعب الجمهوري (427، 22/5/1977).

نادى حزب العمل الاشتراكي التركي في العديد من المرات إلى وحدة أعمال الأحزاب اليسارية. وبمثل هذه التصريحات والدعوات ظهرت قيادة الحزب في آب/أغسطس1979، مؤكدة على ضرورة تأمين وحدة القوى والأعمال في مجرى انتخابات مجلس الشيوخ. لكنه، لم يتم التوصل إلى هذه الوحدة المنشودة، حيث ساهمت بعض الأحزاب اليسارية في هذه الانتخابات بصورة منفردة، كل حسب ما ارتآه دون تشاور أحدهما مع الآخر. نال حزب العمل الاشتراكي فيها 62,1 ألف صوت (1,31٪) (390، ص163).

لعب حزب العمل الاشتراكي دوراً كبيراً في مقاومة الأحزاب اليسارية لأنشطة حكومات الجبهة الوطنية الرجعية، وإرهاب التنظيمات اليمينية المتطرفة وفي الصراع للحيلولة دون عزل السكان الأكراد. وظهر نقد

السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية لحكومة الوحدة الوطنية وتوسع النشاطات الفاشية في البلاد، ظهر بشكل جلي في وثائق ومواد المؤتمر الثاني لحزب العمل الاشتراكي (329، ص36-38). كان نتيجة هذا النقد الموجه من قبل الحزب، بروز ردات فعل قوية من جانب السلطات. فمنذ أيار/مايو 1975 نظمت محاكم خاصة لمحاكمة مجموعة من أعضاء الحزب بتهمة نقدهم للجبهة الوطنية، بأنها تنتمي لدولة الامبريالية الأمريكية (492، 1975/5/4).

في أيار/مايو 1975، أسس الحزب الاشتراكي، الذي سمي لاحقاً الحزب الاشتراكي الثوري[2]، الذي انتخب أحمد علي عايبار أميناً عاماً له، وجنان بيشاكشي ـ سكرتيراً عاماً، والأخير هو رئيس اتحاد نقابات (أسيس ـ ايش)، التي تدخل في عداد (كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال الثورية). وكان من بين مؤسسي الحزب، عمال وبعض الشخصيات النقابية المشهورة، الداخلة في عداد الكونفيدرالية، وصغار رجال الأعمال وفلاحون ومثقفون (46، ص162، 294، ص332، 492، 1977/5/31).

أشير في برنامج الحزب إلى أن الأخير يعتبر تنظيماً للطبقة العاملة، يناضل مع صفوف الفلاحين والشبيبة العمالية والمثقفين الثوريين، الذين حولهم جميعاً تنضوي جماهير الشغيلة. ووضع الحزب نصب عينيه هدف «الوصول إلى السلطة، باستخدام الطرق الشرعية». وكان البرنامج يطمح استراتيجياً إلى «بناء اشتراكية ديمقراطية مستقلة آخذاً بعين الاعتبار التركيبة الاجتماعية الاقتصادية والعرقية لتركيا». وفي هذا المجال اعترف البرنامج بمبادىء اشتراكية منها تأميم وسائل الانتاج، خلق بناء فوقي اشتراكي، يكون الدور القائد فيه للبروليتاريا والاقتصاد المخطط (280، ص13-16، 30).

وضع برنامج ـ الحد الأدنى نصب عينيه هدفاً مفاده ضرورة تأمين النهوض السريع والمتناسق لتركيا عن طريق الانتقال إلى الطريق اللارأسمالي للتطور. نظر هذا البرنامج في مرحلتين ـ البقاء في المعارضة

ومن ثم الانتقال إلى السلطة. في المعارضة يجب على الحزب أن يدير حملة إعلامية واسعة ضد الرأسمالية والامبريالية، وأن تكون الحملة موجهة لدعم الابتعاد عن الأحلاف والاستقلالية في السياسة الخارجية وتوضيح جوهر خطورة الفاشية للجماهير وتنظيم النضال ضد القوى الرجعية (280، ص30-50). بعد الانتقال إلى السلطة يجدر المباشرة بتأميم جميع وسائل الانتاج الكبيرة والنقل والاتصالات والبنوك ومؤسسات التأمين، ووضع التجارة الخارجية تحت الرقابة المباشرة للدولة والقضاء السريع على التوزيع غير العادل للأراضي الزراعية.

كما تحدث البرنامج عن أساليب حل المشكلات الاجتماعية ــ الاقتصادية للسكان. كما طرحت مسألة تشكيل آلية عمل جديدة للحكومة لتأمين التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنهج وديمقراطية مؤسسات التعليم. ونُظر في إلغاء جميع القوانين غير الديمقراطية والقضاء على التمييز القومي والديني. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فأُشير إلى ضرورة الانسحاب من حلف الناتو وإلغاء جميع الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتلك المعقودة مع «السوق المشتركة». كما تم التأكيد على النظرة السلبية للحزب إلى جميع الاتفاقيات العسكرية مع «القوى العظمى»، وعلى ضرورة انتهاج «سياسة خارجية مستقلة تماماً» (280، ص50-68).

بهذا الشكل، لم يعلن الحزب الاشتراكي الثوري إلا عن برنامج ـ الحد الأعلى ـ إقامة المجتمع الاشتراكي. ولم يكن هناك أية نقاط في برنامج الحزب الاشتراكي الثوري تختلف عن مضمون برنامج حزب العمل. أما فيما يخص برنامج الحد الأدنى، فإن بعض فصوله تطابقت مع مثيلاتها في برنامج حزب العمل، لا سيما تلك المتعلقة بالمرحلة الأولى. وبخصوص ذلك نرى أنه بشكل عام ظهر برنامج الحد الأدنى للحزب الاشتراكي الثوري أقل راديكالية بكثير من نظيره لحزب العمل، حيث العديد من بنوده كان مصاغاً صياغة غير محدودة، وبعض الفصول لم تكن مشغولة بشكل جيد وينطبق هذا الأمر على برنامج عمل الطبقة العاملة. وفي بعض

المسائل كانت مواقف الحزب قريبة من مواقف النهج الاجتماعي ـ الديمقراطي لحزب الشعب الجمهوري. أكد البرنامج على إخلاص الحزب للطرق "السلمية" في النضال وتقيده بالتشريعات البرجوازية ولـ «الاشتراكة الديمقراطية التركية». كل هذا، يسمح بالحديث عن الطبيعة البرجوازية الصغيرة لهذا الحزب. وهذا مفهوم تماماً، إذ أن قاعدته انطلقت من أنصار م. أ. عايبار، الذين أظهروا أنفسهم في حزب العمل التركي في الستينات كبرجوازيين اشتراكيين، لذا كانوا يتعرضون للنقد من قبل اليسار لا سيما من قبل مجموعة س. آرن ـ ب. بوران.

بعد انشقاق حزب العمل التركي في عام 1970، شكلت هذه المجموعة اتحاد المستقلين الاشتراكيين الأتراك، الذي اعترف بالأسس النظرية للاشتراكية، إلا أنه رفض تجربة الاتحاد السوفييتي وسواه من الدول الاشتراكية، ووقف مع النموذج التركي المستقل لبناء الاشتراكية (277، ص103-107). وهذه المبادىء هي التي حددت طبيعة برنامج الحزب الاشتراكي الثوري.

في النصف الثاني من السبعينات وقف الحزب الاشتراكي الثوري ناقداً إجراءات الجبهة الوطنية وإرهاب القوى اليمينية. ففي العديد من المرات وقف الحزب ناقداً الامبريالية الأمريكية وفي صف إلغاء الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة ومع الانسحاب من حلف الناتو و"السوق المشتركة". وأكد قادة الحزب الاشتراكي الثوري على ضرورة النضال المشترك لجميع قوى اليسار ضد الرجعية، كما وقفوا مع مبدأ التعاون مع حزب الشعب الجمهوري ونقدوا هذا الحزب من جهة علاقته السلبية بهذا المبدأ. صرح م. أ. عايبار، على سبيل المثال، قائلاً: «يجب على حزب الشعب الجمهوري التخلص من فكرة الهيمنة على اليسار» (427، 1/8/1977). كما شارك هذا الحزب بالانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ في عام 1979، ونال فيها 33,5 ألف صوت (0,71٪) (390، ص163).

في كانون الثاني/يناير عام 1975 تم تأسيس حزب الوطن في مدينة اسطانبول. وكان من بين مؤسسيه زوجة المتوفى ح. قيفلجملي ـ أمينة

قيفلجملي، وعريف سيمشيك وأحمد جانسيص أوغلو أيضاً، الشخصيات النشيطة التي شكلت في عام 1954 حزباً بهذه التسمية، كنا قد تحدثنا عنه سابقاً (294، ص330-331، 338، ص14). وهذه كانت عبارة عن محاولة من المناصرين التقليديين لـ ح. قيفلجملي في إعادة إحياء حزب الوطن في الخمسينات. وكان النظام الداخلي وبرنامج الحزبين متماثلين. سعى مؤسسو الحزب إلى تأسيس إرث روحي لـ ح. قيفلجملي.

تلخصت عقيدة هذا الحزب بالآتي: يقوم الشعب التركي بزعامة الطبقة العاملة منذ منتصف الخمسينات بـ «المرحلة النضالية الوطنية التحررية الثانية ضد الاستعباد والاستغلال المسلطين عليه من قبل الطغمة الرأسمالية المالية والرأسمالية التجارية الاحتكارية». والقوة الرئيسة في هذا النضال ـ «الطبقة العاملة ـ المثقفون البروليتاريون»، أما القوى الاحتياطية فهي باقي الشرائح «غير المنظمة» للشعب التركي. والمهام الرئيسة هي: 1) تشكيل حزب للطبقة العاملة، الذي سيقوم بقيادة العمل وتوجيهه؛ 2) تشكيل "جبهة وطنية تحررية" واحدة، يجب أن يدخل في عدادها القوى الرئيسة والقوى الاحتياطية من شرائح الشعب (277، ص97-99).

أشار برنامج الحزب الصادر في عام 1975 إلى العديد من المهام في المجالات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية. في المجال السياسي، على سبيل المثال، تشكيل برلمان "وطني تحرري" من مجلس واحد، «إلغاء جميع القوانين المتعارضة مع الديمقراطية، وإلغاء التعقيدات القانونية لتشكيل النقابات والمنظمات الاجتماعية، وتطوير التعاونيات، ودمقرطة نظام التعليم ومجالس السلطة المحلية» (338، ص17-31). أما في المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي فأعلن البرنامج «الحرب المقدسة ضد البطالة»، ونظر في إجراءات لرفع سوية معيشة الشغيلة، ورفع وتائر تطوير الصناعة، وحل المشكلات الاجتماعية الرئيسة للعمال والفلاحين، وتنفيذ إصلاح زراعي لصالح الفلاحين (338، ص32-64).

غطت مبادىء حزب الوطن إلى درجة كبيرة جميع نظريات الثورة الوطنية الديمقراطية. وفي كلا الحالتين دار الحديث عن النضال ضد

ارتباط الرأسمالية المحلية بالغرب، وعن سلسلة من الاجراءات الهادفة إلى دمقرطة المجتمع وتحسين أوضاع الشغيلة والقضاء على بقايا العلاقات الاقطاعية. إلى جانب ذلك، كان بينهما اختلاف جوهري. إذ اعتبر أنصار الثورة الوطنية الديمقراطية أن البرجوازية التركية لا تزال تحافظ على بعض الكمون التقدمي وأن «الثورة الوطنية الديمقراطية» يجب عليها أن تقيم اتحاداً واسعاً للقوى بمشاركة جزء من البرجوازية، وطبعاً هذا الجزء يتمثل بالبرجوازية الصغيرة (انظر "340، ص166-177").
أما ح. قيفلجملي وأنصاره فعلى العكس، فقد اعترفوا بالجوهر بقوة محركة وحيدة في النضال من أجل الديمقراطية، وضد بقايا العلاقات الاقطاعية، هذه القوة هي الطبقة العاملة وطليعتها «المثقفون البروليتاريون». أما بقية شرائح الشغيلة فنعتت بالمؤخرة «الاحتياط المتخلف». لم يتحدثوا في برنامج الحزب عن اتحاد مع الشريحة المثقفة العسكرية ـ المدنية، بل عن النضال ضدها لأنها "قوة رجعية، معادية للديمقراطية" (338، ص17-20). إن الحذر في العلاقة مع البرجوازية الصغيرة وشريحة المثقفين العسكريين والمدنيين، التي أشارت نظريات الاشتراكية العلمية إلى ضرورة الاتحاد معها، عُبر عنها في تقييمات ح. قيفلجملي بالتيارات التي تحيط بمجلة "يون" ونشاطات الراديكاليين العسكريين البرجوازيين الصغار في الستينات، الأمر الذي جرى الحديث عنه سابقاً.
لم يطرح برنامج حزب الوطن مسألة الطريق اللارأسمالي للتطور وبالتالي التحولات الاشتراكية. في هذه الحالة، تكون تصريحات البرنامج عن البروليتاريا على أنها "القوة الرئيسة"، لا تحمل سوى طبيعة إعلامية. فالنضال من أجل التحولات لصالح جماهير الشغيلة فصل عن هذه الجماهير وأصبح من اختصاص "المثقفين البروليتاريين المتنورين". وهنا يجدر التذكير بموقف الحزب الشيوعي التركي، الذي وقف إلى جانب تشكيل جبهة واسعة من القوى للنضال من أجل عدم التبعية والديمقراطية، يدخل في عدادها جزء من البرجوازية، غير المرتبط بالاحتكارات العالمية والتي لها مصالح في تدعيم استقلالية البلاد. كما

تجدر الاشارة الى انتقاد الحزب الشيوعي للمدخل «اليساري المتطرف» الذي يتلخص في المساعي لتضييق تركيبة المجموعات الاجتماعية ـ المساهمة في هذه الجبهة (296، ص38-40، 43-45، 297، ص16).

في مجرى الاعداد لانتخابات 1977 البرلمانية، صرحت قيادة حزب الوطن أن الحزب يدعم مرشحي حزب العمل التركي في مدينة اسطانبول، أما في باقي الولايات فهو يدعم مرشحي حزب الشعب الجمهوري. فسر هذا الموقف على الشكل التالي: يدعم الحزب الاشتراكيين في اسطانبول، إذ أنهم يمتلكون حظوظاً للنصر، أما في باقي الولايات فهم لايمتلكونها، لهذا دعا الحزب الى دعم مرشحي حزب الشعب الجمهوري هناك، لكي لاتذهب الاصوات هدراً ولكي لاتصب المياه في طواحين الاحزاب الرجعية ـ اعضاء الجبهة الوطنية (427، 24/5/1977).

في شباط/فبراير 1975 تم تأسيس حزب الشغيلة، الذي أصبح امينه العام مهري بيلي، الأمر الذي كان يعني ظهور تيار «ثوري وطني ديمقراطي»، وبشكل أدق كان هذا التيار متجمهراً بزعامة مهري بيللي حول مجلة «سوسياليست آيدين ليك» (294،ص331، 340، ص19، 492، 14/2/1975).

في نظام هذا الحزب الذي أعيد تشكيله من جديد، أشير إلى أن هذا الحزب (حزب الشغيلة) عبارة عن تنظيم سياسي للطبقة العاملة، ويُعتبر طليعتها. يؤمن الحزب بأن الاشتراكية فقط هي التي ستجلب السعادة لشعب تركيا. إلا أنه في الظروف الحالية يقع على عاتق تركيا "مهمة ثورية وهي النضال من أجل الاستقلال في المجالات السياسية، الاقتصادية وسواها ومن أجل الديمقراطية أيضاً". إن تحقيق الاستقلال والديمقراطية سيخلق للعمال والفلاحين وشرائح الشغيلة الأخرى ظروفاً ملائمة للنضال الاقتصادي والسياسي. يضع حزب الشغيلة على عاتقه مهمة تحشيد جماهير الشغيلة للنضال من أجل الاستقلال والديمقراطية «تحت القيادة الديمقراطية للطبقة العاملة» (46، ص160—161، 492، 14/2/1975).

نرى من بنود النظام الداخلي التي تم التطرق إليها أن مبادىء الثورة الديمقراطية الوطنية لم تتعرض لأي تغيير. فيمكن تحقيق الثورة الاشتراكية في تركيا فقط بعد أن تستطيع جميع القوى الوطنية الديمقراطية بزعامة الطبقة العاملة من خلال نضال دؤوب، القضاء على هيمنة "العوامل الثلاثة": الامبريالية، البرجوازية المحلية المتعاونة معها والاقطاعيين ـ المستعبدين.

إن التناقض الرئيس، الذي يجب على القوى الوطنية ـ الديمقراطية بزعامة الطبقة العاملة القضاء عليه ـ هو التناقض بين الأمة، من جهة، والامبريالية (الأمريكية بشكل خاص)، وتعاون البرجوازية المحلية معها من جهة أخرى. ويجب تجاوز هذه المرحلة قبل الانتقال إلى طريق الثورة الاشتراكية.

في المجتمع التركي، حيث تهيمن رأسمالية تابعة، يصبح التناقض بين العمل والرأسمال هو التناقض الرئيس، لكنه يقع في « المرتبة الثانية ». وإن المهمة الرئيسة ليومنا هذا ـ الحصول على الاستقلالية، ووضع نهاية للوضع الاستعبادي في تركيا ضمن نظام رأسمالي سلمي، وأيضاً تحرير الفلاحين من الاستعباد الاقطاعي والقضاء على المؤسسات اللاديمقراطية (46، ص161، 277، ص241-242).

تأسست هذه المبادىء على أقوال مهري بيللي عن جوهر ومهام الثورة الوطنية الديمقراطية ـ تأمين الاستقلال الوطني والقضاء على بقايا العلاقات الاقطاعية، ليس فقط في الاقتصاد، بل وفي الثقافة وتشكيل ظروف لتطور غير معاق في الأمة التركية، من أجل الثورة الاشتراكية (154، ص221-222، 259-260، 340، ص170-171).

لأول مرة أشير في نظريات الثورة الوطنية الديمقراطية في السبعينات إلى دور الطبقة العاملة. فإذا كان في الستينات تحدث بعض مؤدلجي هذه الثورة مباشرة عن الدور القائد للبرجوازية الصغيرة (شريحة المثقفين العسكريين والمدنيين)، فإنه اليوم يتم إبراز الدور القيادي للطبقة العاملة غير القابل للاستبدال.

صرح مصطفى لوطفو كيجي، عضو القيادة المركزية لحزب الشغيلة ومؤسس مجلة "ايمكشي"، الناطقة الرسمية باسم الحزب، على سبيل المثال، قائلاً إن تطور الأحداث يزيدنا قناعة بعدم إمكانية نجاح أية حركة لصالح الشعب دون المساهمة الفعالة للطبقة العاملة. إلى جانب احتفاظ الوطنيين الديمقراطيين بمحاباة تقليدية للبيروقراطية العسكرية - المدنية. يشير مصطفى لوطفو كيجي إلى أن الأخيرة « في ظروف تركيا تعتبر القوة الديمقراطية الأهم، التي لا يجوز إهمالها كحليف للبروليتاريا » (277، ص40-41).

تنحصر مهمة « البروليتاريين الثوريين »، حسب مصطفى كيجي، في الاستخدام المبدع لنظرية الاشتراكية العلمية بشكل موائم لظروف تركيا. ولا يعترف حزب الشغيلة بصوابية في الاحلال الكامل لأي نموذج من نماذج التطور الاشتراكي وإلغاء الأخرى. ومن الضروري دراستها واستخدامها بصورة مبدعة، في الوقت الذي فيه يجب أن لا ننسى بأن الضربة الرئيسة يجب أن توجه ضد الامبريالية الأميركية وحلفائها. « صرح مصطفى لوطفو كيجي: نسمي هذا النموذج بنموذج هوشي مينه » (277، ص45). ويشير مهري بيللي إلى ضرورة التقيد بمبدأ أتاتورك القاضي بالحفاظ على علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي ورعايتها. إلا أنه وعلى التوازي مع ذلك، يؤكد على أنه يجب على تركيا أن تختط طريقها الأصلي الذاتي للتطور الاشتراكي، غير مسلحة بأي من النماذج « البكينية، الهافانية أو الموسكوفية » (154، ص67-69). سعى حزب الشغيلة إلى أن يبدو على مسافات متساوية من النموذجين "الصيني" و"السوفييتي"، إلا أن تلك الظروف التي كان فيها قادة الحزب مسلحين بمصطلحات « الثوريين البروليتاريين » جعلتهم يعتبرون أن الحليف الخارجي الرئيس هو حركات التحرر الوطني. وأخذوا يكيلون النقد إلى "التحريفيين" وإلى الحزب الشيوعي التركي، الأمر الذي اعتبر مؤشراً على تأثير المفاهيم الماوية عليهم[3].

لا يجوز هنا أن لا نتكلم عن ظاهرة التطرف اليساري، التي تعتبر من الظواهر السلبية - لأشكال التعبير عن الجو السياسي الاحتجاجي

العشوائي للبرجوازية الصغيرة، التي تميزت بانتشار واسع في تركيا السبعينات.

اليسارية أو اليسار المتطرف يتقوعد بشكل رئيس في حنايا أيديولوجيا البرجوازية الصغيرة، وهو ينبع بصورة دائمة من ظواهر الاحتجاج العشوائية، ولا يعترف بدور الطبقة العاملة أو أنه لا يستوعبه. وهذا ما أشار إليه بحذاقة فلاديمير إليتش لينين، عندما شرح الطبيعة الحقيقية للانتهازية، في شكلها المتطرف يسارياً. أشار لينين إلى أن« عمليات الاغتيال السياسية الفردية لا تحمل أي شيء عام مع أعمال العنف التي تقوم بها ثورة الشعب، وأنه يجري استمالة شريحة المثقفين الثورية إلى أعمال الارهاب (لأمد طويل أم لبرهة من الزمن)، دون هذه الشريحة تحديداً، أولئك الذين لا يؤمنون في قابلية البروليتاريا للحياة وقوتها وبالنضال الطبقي البروليتاري » (2أ، ص130).

إن الانحراف الأكبر للادراك والتعبير في الأنشطة الموائمة لأيديولوجيا البرجوازية الصغيرة، ظهر لدى الشبيبة المتعلمة والشريحة المثقفة، الأمر الذي امتلك مكاناً في تركيا. وبدا أن جزءاً من الشبيبة العاملة والمتذبذبين ساهما في الأنشطة اليسارية المتطرفة. وهذا هو حزب العمل الاشتراكي التركي في معرض تقييمه لنزعة المغامرة اليسارية، يشير إلى أن تربته المغذية انحدرت من الشرائح الوسطى والشباب (329، ص40). كما أكد الحزب الشيوعي التركي أن الارهاب ـ هو عبارة عن نظرية وأنشطة عمل البرجوازية الصغيرة، التي فقدت الايمان بالمستقبل (296، ص50).

يتميز البرجوازيون الراديكاليون الصغار بشكل عام بأنهم لا يرون أو لا يرغبون رؤية القوة الرئيسة للتحولات الاجتماعية، الأمر الذي يجعلهم يضخمون كثيراً من دورهم الخاص. إلا أنه إذا كان يجري الحديث عن هذا الأمر في الستينات بشكل مباشر، فإنه في السبعينات كان أحياناً يغطى بإشارات إلى الدور القيادي للطبقة العاملة بمصطلحات شيوعية (103، ص83،82). وكان هذا الانطباع سائداً في تركيا أيضاً. يمكننا أن نتذكر، في هذا المجال، أنصار نظرية الدور القيادي للبيروقراطية العسكرية ـ المدنية،

أو الدور الطليعي للطلاب في سنوات الستينات، الذين لم ينكروا رفضهم للدور الطليعي للطبقة العاملة وحزبها في العملية الثورية. إلا أنه في نهاية الستينات ومستهل السبعينات ظهرت تنظيمات يسارويه حملت تسميات وشعارات "ثورية" طنانة.

وتجدر الإشارة هنا إلى تقييمات بعض زعماء ونشطاء التنظيمات اليسارية الأكثر تطرفاً الناتجة عن استقصاءات للرأي قامت بها الدورية التركية "ماي" في عام 1976 بشكل خاص إذ برزت تصريحات أحد النشيطين في حزب التحرير الوطني ـ جبهة تركيا، الذي تأسس انطلاقاً من مجموعة انبثقت من التنظيم الشبيبي اليساري ديف ـ غينش، ـ عمر غيوفين. ولد الأخير في عام 1948، وفي السبعينات ساهم في حركة شباب اليسار وتعرض عدة مرات للاعتقال من جراء مشاركته في "أعمال" يسارية. بعد 12 آذار/مارس حكم عليه بالسجن لمدة 12 سنة وأطلق سراحه إثر صدور عفو عام. وفي معرض تقييمه لـ « البرجوازيين والبرجوازيين الصغار الثوريين » و« التحريفيين » يطلق عمر غيوفين على الثوريين البروليتاريين صفة القوة الحقيقية الثورية: تنحصر مهمتهم بزعامة الجماهير الشعبية التي فقدت القيادة والتنظيم ـ العمال، الفلاحين الفقراء، جميع الشغيلة ـ وتسليحها ببرنامج « ثوري بروليتاري » للنضال « ضد القوتين العظميين وحلفائها الرجعيين داخل البلاد ». ويجب أن يكون هذا النضال « مؤسس على قاعدة ماركسية ـ لينينية واحترام خبرة الحزب الشيوعي التركي وحزب العمل الألباني » (227، ص203-225).

يعرض لنا مبادىء برنامج حزب العمل الفلاحي الثوري التركي أحد قادته ـ غيون زيليلي. الذي ولد في عام 1946 وفي الستينات كان عضواً في حزب العمل تحت قيادة دوغو بيرينتشيك في المجلس القيادي المركزي للتنظيم الشبيبي ـ فيدرالية نوادي الفكر. في عام 1970 طرد من حزب العمل التركي وانضم إلى مجموعة شكلت حول مجلة « بروليتير ديفريمجي آيدين ليك ». اعتقل غيون زيليلي في حزيران/يونيو 1971 لمدة ثلاث سنوات بتهمة الانتساب إلى الحزب المذكور، وأفرج عنه إثر عفو عام.

« إنني من أنصار خط الثوريين البروليتاريين »، - صرح غيون زيليلي. ولاحقاً يتوسع في الحديث عن نظرية « الصراع بين القوتين العظميين للسيطرة على العالم »، وفي مجرى ذلك، يعتبر أن الخطر الرئيس على شعوب العالم يأتي من قبل « الامبريالية الاشتراكية ». ويتابع قائلاً إن « الامبرياليين الاشتراكيين »يزاحمون الامبريالية الأمريكية في تركيا، وحكومة الجبهة الوطنية تساهم في هذا الأمر. وفي مثل هذه الظروف يدور نضال جماهير الشعب. وتنحصر مهمة « الثوريين البروليتاريين » في توطيد وحدتهم « وتوضيح معنى التحريفية للجماهير الواسعة والقيام بنضال ثوري ضدها ». وفي الوقت الذي يجري فيه النضال ضد « التحريفية »، من الضروري، كما يقول زيليلي، القيام بنضال ضد الفاشية. يجب على « البروليتاريين الثوريين » توطيد الصلات بالجماهير واستمالة الفلاحين بوعود تنفيذ إصلاح زراعي، وتنظيم النضال ضد الاقطاعيين، وتأمين اتحاد بين العمال والفلاحين، وإنهاض العمال من أجل النضال ضد التحريفية وسلطة الجبهة الوطنية. ويقع عاتق إيجاد طريق النضال من أجل الاستقلال الوطني وقلب سلطة الجبهة الوطنية على « انتفاضة شاملة للشغيلة »، التي يقع الحمل الأثقل فيها على عاتق العمال. وفي الوقت ذاته يؤكد زيليلي على أن القوة الثورية الرئيسة هي « نضال العالم الثالث »، والتي يجب الاعتماد عليها. ويستطرد زيليلي قائلاً: « فقدت البروليتاريا العالمية القائد العظيم ماو، ويجب على جميع الثوار أن يحذوا حذوه » (277، ص265-276).

يحدثنا سامي سارة عن المنطلقات الرئيسة لما يسمى بالحزب الشيوعي التركي. كان سامي سارة أحد أعضاء مجموعة انتمت إلى هذا التنظيم والتي حوكمت بعد 12 آذار/مارس عام 1971. استشهد العديد من أعضاء وقيادة هذه المجموعة في مناوشات مع قوى الأمن بعد 12 آذار/مارس. أما سامي سارة فاعتقل في نيسان/ابريل 1973 وحكم عليه بالسجن المؤبد، وخفضت مدة الحكم إلى 24 عاماً بعد صدور العفو العام.

أما جوهر محاكمات سامي سارة الفكرية فيعود إلى نظرية « القوتين العظميين » ذاتها والصراع الجاري بينهما للهيمنة على العالم، بما فيها

تركيا، التي يقوم فيها نظام « ديكتاتورية الجبهة الوطنية الفاشية ». والمهمة الرئيسة لهذا التنظيم تنحصر في تشكيل جبهة معادية للفاشية، يدخل في عدادها الطبقة العاملة وجميع شرائح الشغيلة وجزء من البرجوازية التي تقف ضد الفاشية. وأساس هذه الجبهة ـ اتحاد العمال والفلاحين. والمهمة الرئيسة للثوريين « تطوير حركة الجماهير وقيادتها ووضع أهداف صحيحة نصب أعينها في صراعها ضد هيمنة القوتين العظميين وحلفائهما داخل البلاد، بما فيهم التحريفيين ». وجميع هذه المنطلقات لا تختلف كثيراً عن منطلقات التنظيمات الأخرى، التي جرى الحديث عنها سابقاً. إلا أن سامي سارة يطلق على حزب التحرر الوطني ـ جبهة تركيا تسمية « التيار البرجوازي الصغير »، وعلى الحزب العمالي الفلاحي الثوري التركي ـ « النادي البرجوازي » (227، ص256-277).

إن الشخصيات اليسارية المتطرفة التي تطرقنا إليها أعلاه والعديد من منظريها هم في غالبيتهم من الشباب الذين يتمتعون بحماس عال وكانوا قد تعرضوا لاضطهاد كبير، مر عبر جنرالات قساة[1]. إلا أنهم جميعاً يتميزون بخصال المجموعات الماوية العائدة للسبعينات: ضمن غطاء دعائي عن الدور الطليعي للطبقة العاملة والمساعي الطليعية أيضاً لـ « البروليتاريين الثوريين » للعمل ضمن الجماهير وقيادتها، وعلاقات تحدوها الشكوك حول دور حركة العمال العالمية والمنظومة الاشتراكية واتهامها جميعاً بـ « التحريفية »، والمعاداة للسوفييت، وإهمال دور وأهمية نقابات العمال، وعلاقات العداء المتبادلة بين هذه المجموعات، التي كل منها ادعت نفسها "الطليعة" للطبقة العاملة ولسائر شرائح الشغيلة.

بشكل عام، جرى تطور حركة التطرف اليساري التركي على أساس مما امتاز به التطور الاجتماعي ـ السياسي في البلاد، وفي الوقت ذاته تحت التأثير القوي لحركات التطرف اليسارية العالمية، الماوية وسواها من الأفكار الغربية البرجوازية الصغيرة "الماركوزية".

كانت هذه هي لوحة حركة اليسار الشرعية والنشاط اليساري المتطرف في تركيا في النصف الثاني من السبعينات. وكان يعني تشكيل

عدد من الأحزاب اليسارية الشرعية، خطوة إلى الأمام في التأسيس المنظم للتيارات اليسارية. إلا أن ذلك، كان على التوازي يعني توطيداً وتعميقاً للانقسامات والانشقاقات.

استوعبت جيمع الأحزاب اليسارية، دون استثناء، ضرورة الوحدة وتحدثت عنها ملياً. وجرت هناك محاولات لتحقيق هذه الوحدة. ففي آب/أغسطس1975 أخبرتنا الصحافة عن اجتماع تشاوري لممثلي حزب العمل الاشتراكي وحزب الشغيلة والحزب الاشتراكي وحزب وحدة تركيا(٥). وكان الموضوع الذي طرح في هذا الاجتماع هو محاولة الوصول إلى خط سياسي مشترك، لا سيما أثناء انتخابات مجلس الشيوخ لعام 1975. تم عقد الاجتماع بمبادرة دعا إليها حزب العمل الاشتراكي التركي، إذ أعلن المشاركون فيه بأن أحد الأهداف الملحة هو العمل المشترك ضد الجبهة الوطنية - القوة الرجعية الرئيسة في البلاد (492، 27/8/1975).

ثم صرح حزب الوحدة عن نيته اللاحقة للعمل بصورة مستقلة. أما حزب العمل التركي، فكما قيل، كان ينظر بصورة سلبية لأي وحدة مع أحزاب اليسار الأخرى. أما الأحزاب الثلاثة المتبقية فاتخذت قراراً يقضي بمتابعة الجهود لـ « تنظيم أعمال مشتركة ضد الامبريالية والرجعية ومن أجل الديمقراطية » وتشكيل مكتب استشاري دائم لهذا الغرض (85، ص75، 492، 4ـ5 /9/1975). ولاحقاً تسربت أخبار عن انعقاد عدة اجتماعات لهذا المكتب، إلا أنه لم يتم التوصل إلى وحدة حقيقية.

وهكذا تبين أن الأحزاب اليسارية ليست على جاهزية لانتاج قاعدة مشتركة تطبقها في انتخابات السبعينات البرلمانية، وتصرفت، كما جرى الحديث بصورة مستقلة، وكل منها يستخدم منفصلاً قواه الضعيفة. فعدد من هذه الأحزاب لم يستطع أن يقدم مرشحين خاصين به، لأنه حسب القانون كان يتطلب أن يكون الحزب على مستوى محدد من التنظيم. ساهمت أربعة أحزاب يسارية في انتخابات مجلس الشيوخ الفرعية التي دارت عام 1979 هي حزب العمل التركي، حزب الوحدة التركي، حزب العمل الاشتراكي والحزب الاشتراكي الثوري. حصلت هذه الأحزاب في

المجموع العام على 185147 صوتاً (3,91٪)، إلا أنه لم يفز أحد من مرشحيها بمقعد واحد في مجلس الشيوخ (390، ص163).

تميزت الأحزاب الاشتراكية بمطعن ورثته عن حركة اليسار في الستينات وهو أن صلاتها بالجماهير ونشاطها ضمنها كانت غير كافية. وبينت نتائج الانتخابات هذه الناحية: وبقيت المبادرة في حشد الجماهير سياسياً أثناء الانتخابات في قبضة الأحزاب البرجوازية. وأتت المبادرة لمزاحمة الأحزاب اليسارية في التأثير على الجماهير ومنظماته في السبعينات، من النهج الاجتماعي - الديمقراطي الذي قدمه حزب الشعب الجمهوري. كما حافظت الأحزاب اليسارية إلى حد كبير، على الطبيعة "المثقفاتية" وعلى نوادي "الجدل".

إلى جانب ذلك، يجب علينا أن لا نشير إلى التقدم في حركة اليسار الشرعية في السبعينات. حيث تشير لوحة التركيبة الاجتماعية لحزب العمل التركي والحزب الاشتراكي الثوري، التي أوردناها سابقاً، إلى أن الاهتمام والانجذاب لهذين الحزبين اللذين كانا أقرب إلى الاشتراكية العلمية بالمقارنة مع سواهما من الأحزاب اليسارية، وتشير إلى أنها لم تجذب المثقفين والطلاب فحسب، بل جذبت العمال أيضاً.

أما النجاح الجاد الذي توصلت إليه الأحزاب اليسارية فينحصر في أنها عملت سوية مع اتحادات النقابات التقدمية والمنظمات الاجتماعية على حشد الجماهير « خارج الانتخابات ». وفي هذا المجال نجد أن استنتاجات عالم السياسة التركي المشهور ايرغون اوزبودون هي استنتاجات جديرة بالاطلاع. ففي مجال بحثه عن علاقة التطور الاجتماعي - الاقتصادي في تركيا والتحول في تركيبة المجتمع التركي اجتماعياً مع مستوى نشاط الجماهير في الانتخابات، يصل هذا العالم إلى نتيجة تقول إنه في مرحلة الستينات والسبعينات حملت هذه العلاقة طبيعة متناسبة عكساً، أي إما أن تكون درجة مساهمة الجماهير في الانتخابات قد انخفضت، أو أنها بقيت على ذات المستوى. بينما نجد أن درجة مساهمة الناخبين في الانتخابات كانت أعلى في مناطق البلاد الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية (252، ص117-118، 196-197).

إلا أن هذه النتيجة، كما يؤكد ايرغون أوزيودون لا تتناقض مع القانونية العامة ـ العلاقة الطردية بين التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي ودرجة التحشيد الاجتماعي ـ السياسي للجماهير. فالأمر يفسر على أنه في المناطق المتخلفة ذات الغالبية السكانية الفلاحية التي لوحظ فيها مساهمة نشيطة في الانتخابات، كما يقول أوزيودون، « كانت النتيجة تتعلق بالشخصيات المحلية وتأثيرها على حشد الجماهير» (252، ص108). بكلمات أخرى، أجبرت النخبة المحلية ـ الأغوات، وفي الشرق الشيوخ، الفلاحين ليس فقط على الاشتراك في الانتخابات، بل والتصويت إلى جانب من رأته مناسباً لصالحها. أما في المناطق المتطورة صناعياً، لا سيما في المدن، حيث مستوى الوعي السياسي كان أعلى، فقد بدّل العديد من الناخبين توجهاتهم السياسية وابتعدوا عن الشخصيات التقليدية للأحزاب التي كانوا يؤيدونها، وأنه في مرحلة بحثهم عن مواقع وشخصيات جديدة فضّلوا عدم الاشتراك بصورة عامة في الانتخابات « مظهرين نشاطهم السياسي في المساهمة في الأعمال السياسية خارج أطر الانتخابات» (252، ص196).

بهذا ينهي أوزيودون تقييماته المفيدة، إلا أنه يمكننا متابعتها. أجبر تفاقم الاستغلال الرأسمالي والتناقضات الطبقية، بالفعل العديد من الناخبين الابتعاد عن دعم الأحزاب البرجوازية. وبقيت هناك نسبة تتراوح بين 20 و35٪ من المواطنين، الذين لم يساهموا في الانتخابات في مرحلة الستينات والسبعينات. وهذا القسم من السكان نفترض أنه كان أكثر جاهزية لاستقبال اليساريين والأفكار الاشتراكية، التي حددت خياره السياسي مجتمعة.

وفيما يخص حركة الشغيلة في سنوات السبعينات، كما أشرنا سابقاً، كانت تمتاز بعقد الاجتماعات الجماهيرية، والمظاهرات التي كانت تخرج تأييداً للعمال المضربين وسواها "من النشاطات السياسية خارج أطر الانتخابات". فالعديد من الشغيلة كان مستاءً من سياسة الأحزاب الرئيسة، لذا لم يشارك في الانتخابات، لكنه انضم إلى

النشاطات الجماهيرية، التي ساهمت بتنظيمها الأحزاب السياسية مساهمة فعالة، وفي هذا المعنى تم إحراز بعض النجاحات في التحشيد السياسي للجماهير.

في السبعينات ازداد "الوزن النوعي" لأفكار الاشتراكية العلمية ازدياداً ملحوظاً بين صفوف حركة اليسار التركي، والتي استطاعت بنجاح إزاحة أيديولوجيا البرجوازية الصغيرة من هذه الحركة. وكان هذا واضحاً لا سيما في برامج ونشاطات هذه الأحزاب كحزب العمل التركي والحزب الاشتراكي الثوري.

نظراً لذلك لا يجوز أن نهمل تنامي تأثير الحزب الشيوعي التركي الذي كان مضطراً للبقاء تحت الأرض. وهذا التأثير بان على نشاطات العديد من تنظيمات جماهير الشغيلة وعلى حركة الشبيبة. فقد كان المشاركون يخرجون في احتفالات الأول من أيار/مايو وسواه وهم يرفعون شعارات الحزب الشيوعي التركي مطالبين باصباغ الشرعية على نشاطه. ووصلت الحملة من أجل شرعية الحزب الشيوعي التركي في السبعينات إلى أبعاد واسعة، حيث دعمه في ذلك العديد من التنظيمات الجماهيرية والاشتراكيون، لا سيما حزب العمل التركي. إلا أن أحد الأحزاب البرجوازية المساهمة في الجبهة الوطنية كان يحول عائقاً دون ذلك.

إن نجاحات حركة اليسار، بغض النظر عن ضعفها النسبي وانقساماتها، كانت تقض مضاجع النخب الحاكمة، وأوصلتها إلى قناعة مفادها أن التغييرات التي أدخلت على دستور 1961 غير كافية للجم هذه الحركة.



الفصل الثالث

الاتجاهات الرئيسة لأنشطة الأحزاب السياسية البرجوازية والصراع الدائر بينها

جرت التغييرات الأكثر جدية في صفوف الأحـزاب البرجوازيـة في السبعينات، لا سيما في حزب الشعب الجمهوري. حيث شكلت مذكرة 12 آذار/مارس جواً جديداً، إذ اختلف حول تقييمه أنصار ومعارضي نهج "يسار الوسط" من هذا الحزب. نتيجة لذلك احتد الصراع بينهما احتداداً كبيراً. وكعلامة على الاحتجاج على مذكرة 12 آذار/مارس 1971 أقدمت مجموعات هذا الحزب البرلمانية باقتراح من عصمت اينونو، على اتخاذ قرار يقضي بمشاركة الحزب في الحكومة الفوق حزبية، الأمر الذي أرغم بولنت أجويد السكرتير العام للحزب على تقديم استقالته(6). وفي الوقت ذاته وقف عصمت اينونو، المعارض لنهج "يسار الوسط" بالتعاون مع القيادة العسكرية مع دعم الحكومة الفوق حزبية، أما بولنت أجويد وجناحه وأنصاره فأرادوا أن يرفض الحزب هذا التعاون وأن يبقى في المعارضة لنظام 12 آذار/مارس.

بعد استقالة بولنت أجويد عمم عصمت اينونو على منظمات الحزب تعميماً يخبرهم فيه أنه « تم وضع حد للخلافات الحزبية الداخلية » (223، ص286). إلا أن الصراع كان لا يزال في بداية احتدامه، إذ وقفت الغالبية من قيادة الحزب مع بولنت أجويد ـ في المجلس الحزبي ولجنة القيادة المركزية، حيث كان له العديد من الأنصار، أما في المناطق فكان يحظى بتأييد النساء والشباب.

كان بولنت أجويد ومجموعته ينتقدون السلطة العسكرية بصورة دائمة ويقفون ضد الاضطهاد الموجه إلى الشخصيات التقدمية، ووقفوا موقفاً حازماً ضد التغييرات التي أدخلت على دستور 1961. إلا أنه وبسبب من عدم تمكن بولنت أجويد من الحصول على غالبية الأصوات في مجموعات الحزب البرلمانية، لم يستطع أن يقف ضد التعديلات على الدستور التي نوقشت في البرلمان.

في نيسان/ابريل 1971 قدمت المعارضة الحزبية الداخلية لنهج "يسار الوسط" بزعامة ك. ساتير مطلباً تدعو فيه إلى عقد مؤتمر طارىء للحزب معللة طلبها هذا بضرورة « إعادة النظر بالنهج المغامر الذي يختطه الحزب » (223، ص304). ودعم عصمت اينونو هذه المبادرة آملاً إجراء تغيير لصالحه ولصالح هيئات الحزب القيادية.

افتتح مؤتمر الحزب الطارىء في 6 أيار/مايو 1972 في ظروف الأحكام العرفية وموجة من الأعمال الارهابية الجديدة، والقمع الجماعي السلطوي ضد الحركة اليسارية. صرح عصمت اينونو أثناء إلقائه كلمة في المؤتمر قائلاً إن هيئات قيادة حزب الشعب الجمهوري « الموجهة من الخارج » تسعى لتغيير طبيعة الحزب، لذا نحتاج إلى إعادة الانتخابات (223، ص317). كما تكلم في المؤتمر بولنت أجويد وغيره من أنصار النهج الجديد بتأكيدات على ضرورة هذا النهج للحزب.

أثناء التصويت حول مسألة الثقة بمجلس زعامة الحزب القديمة ساهم 1221 عضواً، من بينهم 709 صوت مع الثقة، و507 مع حجبها (223، ص328، 427، 8/5/1972). كان هذا عبارة عن انتصار للنهج الجديد. وفي 8 أيار/مايو خرج عصمت اينونو من منصب الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري، الذي احتله قرابة 34 عاماً[7]. وفي 14 أيار/مايو دعي إلى مؤتمر خاص لحزب الشعب الجمهوري لانتخاب أمين عام جديد، أعطت فيه الغالبية العظمى من الأعضاء أصواتها لصالح بولنت أجويد (427، 15/5/1972). وفي معرض خطابه أمام المؤتمر أكد الأخير على النهج الديمقراطي اليساري المشهور تحت تسمية "يسار الوسط" والمؤسس على

ظروف تركيا والمقيّم على ضوء الأفكار الاجتماعية ـ الديمقراطية المعاصرة، والذي سوف يتحقق ضمن توجهات مبادىء أتاتورك ذات "الست اتجاهات" وضمن أطر دستور 1961. وهذا النهج يمتلك هدف تأمين النهوض السريع للمجتمع في ظروف السلام الاجتماعي. ويبدأ النهوض انطلاقاً من الفلاحين ويضم العمال والتجار الصغار والحرفيين وكافة الشغيلة. والنهج الجديد يدحض الشيوعية والفاشية (223، ص331-332). وهنا نستطيع أن نقول إننا قدمنا كامل نهج حزب الشعب الجمهوري الجديد بصورة مختزلة.

في نهاية الستينات وبداية السبعينات قام بولنت أجويد بحملة واسعة من النشاط لتأسيس نهج "يسار الوسط" وخلق شعبية واسعة له. وهو في العديد من المرات التي كان يصدر فيها أعمال حول "يسار الوسط" وفي معرض تحديده لمكان النهج الجديد ضمن طيف التيارات السياسية التركية، كان يعترف جوهرياً بأن هذا النهج يسير على طريق تشكيل ظروف موائمة للتطور الرأسمالي المستقبلي، معتبراً أن هذه الظروف هي توطيد دعائم قطاع الدولة الرأسمالي، تخطيط الاقتصاد وتحسين ظروف جماهير الشغيلة ودعم المنتجين والمالكين الصغار عبر قطاع الدولة. وهذه السياسة، حسب وجهة نظره، ستساهم في « تقارب الطبقات » (194، ص17-19، 88، 96). يؤكد بولنت أجويد على "ثورية" النهج الجديد، آخذاً بعين الاعتبار الاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي يجب أن تؤمن بعض حقوق الشغيلة، والاستقلال الاقتصادي لتركيا (للحيلولة دون استغلال البلاد من الخارج) والحد من مواقع الرأسمالية الكبيرة (194، ص12، 48-49). ويقف النهج الجديد مع الديمقراطية ويناضل من أجلها. « إلى أي حد قد يذهب حزب الشعب الجمهوري يساراً في مساعيه هذه في الديمقراطية والاصلاح؟ » ـ يطرح بولنت أجويد ذاته هذا السؤال. ويجيب عنه قائلاً: « على أية حال، ليس بأبعد مما هي عليه البرجوازية الديمقراطية » (194، ص24). كما يؤكد بأن النهج الجديد لحزب الشعب الجمهوري ظهر للوجود تحت تأثير « الديمقراطية الاجتماعية الغربية

المعاصرة » ويعتبر الأكثر فاعلية من وسائل الحيلولة دون « خطر الشيوعية » (194، ص21، 32-33).

أعطى بولنت أجويد أهمية خاصة للدعاية للنهج الجديد لحزب الشعب الجمهوري في صفوف الشبيبة. ويثير هنا الانتباه إلى أن دستور 1961 ولّد مقدمة لتحقيق الاصلاحات "في جو من الحرية" وأن النهج الجديد لحزب الشعب الجمهوري بالذات يقف مع تنفيذ هذه الاصلاحات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدينامية العالية للشبيبة وميولها للأفكار اليسارية، أقدم بولنت أجويد على محاولات كثيفة لإدخال القناعة إليها بمضار الابتعاد عن الديمقراطية البرجوازية، و« السعي وراء الأعمال العسكرية وإقامة السلطة، بغير الاعتماد على الانتخابات العامة » (190، ص90–93). فهو بدعوته الشبيبة للسير خلف حزب الشعب الجمهوري يؤكد على أنه في تركيا باختلافها عن "بعض الدول ضعيفة التطور أو الدول المستعمرة" توجد ظروف لـ « تحقيق ثورة في ظروف سلمية وعلى الطريق الديمقراطي » (190، ص102).

فيما بين عامي 1972 و1973 صبت الجهود على تأمين القيام بانتخابات برلمانية مميزة والاعداد الجيد لها. شرح حزب الشعب الجمهوري أهدافه في الحملة الانتخابية في عمل كبير أطلق عليه اسم « إلى المستقبل المشرق ». تألف هذا العمل من أربعة فصول. في الفصل الأول تم عرض أسس السياسة الاقتصادية، بما فيها الاجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق نهضة في القطاع الزراعي وإجراء إصلاح زراعي لمصلحة الفلاحين وتطوير المناطق الشرقية وتسريع وتائر الصناعة ودعم المنتجين المتوسطين والصغار والحد من توسع الرأسمال الأجنبي الخاص، وإعادة تنظيم التجارتين الخارجية والداخلية لمصلحة الشعب، وتطوير التخطيط (130، ص21-113). وتضمن فصل الاجراءات الاجتماعية وعوداً في تحسين ظروف حياة العمال وكافة الشغيلة، بما فيها ظروف السكن، تحديث نظام التأمين، تطوير التعليم، الثقافة، الفن والرياضة. أما في مجال الدين فوعد حزب الشعب الجمهوري بالحرية الكاملة، تحسين الظروف المادية ورفع

السوية الاعدادية لخدمة الأديان وبناء المساجد في الريف (130، ص115-116). وتضمن الفصل السياسي إجراءات تهدف إلى توسيع الديمقراطية ومشاركة الشعب في هيئات السلطة المركزية والمحلية وتأمين الأمن للمواطنين و« القضاء العادل »، وتضمن وعوداً بإصدار عفو عام (130، ص167-213). ونظر الفصل المتعلق بالسياسة الخارجية باجراءات لدعم أمن البلاد والمساهمة في « منظمات الدفاع المشترك » على أسس متساوية وتأمين الأمن القومي وتوطيد السلام وإقامة مراقبة تركية على « قواعد ومواقع الدفاع المشترك » وتطوير علاقات الصداقة مع دول الجوار في المقام الأول ومع الدول النامية ودول عدم الانجياز والمساهمة المستقبلية في "السوق المشتركة" (130، ص215-227).

بشكل كلي، كانت حملة ما قبل الانتخابات مؤسسة على مبادىء النهج الجديد للحزب. وكانت هذه الحملة موجهة إلى تشكيل انطباع بأن هناك تجديد يجري في حزب الشعب الجمهوري، وتحويله من حزب للأغوات والأشراف والبيروقراطية إلى حزب « يعبر عن مصالح الجماهير الشعبية ». فهذه الحملة الانتخابية مضافاً إليها تلك التغييرات التي جرت في صفوف قيادة الحزب شكلا حافزاً رفع من اهتمام الناخبين بحزب الشعب الجمهوري. ففي الانتخابات التي جرت في 14 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1973 احتل هذا الحزب المكان الأول في عدد الناخبين (33,3٪)، وكانت هذه المرة الأولى منذ عام 1965، التي يتقدم فيها هذا الحزب على منافسه ـ حزب العدالة (29,8٪) (390، ص159)[8]. وعَنَت هذه النتيجة للانتخابات فيما تعنيه قدوم مرحلة جديدة من مراحل صعود حزب الشعب الجمهوري. وكان السبب الرئيس لهذا الصعود هو النهج الجديد الذي اختطه الحزب والذي أمن حشداً جماهيرياً. كما كانت هناك أسباب مساعدة أخرى. حيث أعطت الغالبية العظمى من مؤيدي حزب العمل المحظور أصواتها لحزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي فسِّر على أنه تأييد لخط الحزب "يسار الوسط". إلى جانب أنه بالنسبة لبعض الناخبين، لما أقدم عليه حزب العدالة من فرض للأحكام العرفية وموجات

الاضطهادات المستمرة وتعاونه المستمر مع القيادة العسكرية، كل هذا جعل الناخبين يبتعدون عنه. كما كان حزب الشعب الجمهوري الجديد قد وقف في صفوف معارضة النظام، الأمر الذي جلب له عطفاً كبيراً من الجماهير. أما نتائج انتخابات عام 1973 فكانت معبرة أشد التعبير عن الصراع على السلطة بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري.

أما ما كان يميز مرحلة السبعينات فكان عدم حصول أي من الأحزاب على أصوات كافية من أصوات الناخبين تؤهله لكي يحكم بحكومة مستقرة من حزب واحد، الأمر الذي عمق من حدة الصراع بين الأحزاب البرجوازية وشكل حالة من عدم الاستقرار في الحياة السياسية. وفقط في كانون الثاني /يناير عام 1974 تمكن بولنت أجويد من تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني. وفسر خلق مثل هذا الائتلاف إلى درجة عالية بالتصورات التالية: لم يستطع حزب الشعب الجمهوري تشكيل حكومة من حزب واحد أما حزب السلامة الوطني فكان راغباً الاشتراك في الائتلاف. إلى جانب آن كلا الحزبين كانا يتحدان بوجهات نظر واحدة حول بعض المسائل. إلا أنه ومنذ البداية الأولى بدأت الخلافات تشب في الائتلاف، لا سيما حول دور الدين في الحياة الاجتماعية ـ السياسية، وبالنتيجة استطاع الائتلاف الاستمرار على وجه الحياة حتى 18 أيلول/سبتمبر عام 1974. في أثناء ذلك، كان حزب العدالة يبذل جهوداً كبيرة للتأثير على الدوائر اليمينية في حزب السلامة الوطني لإعاقة نشاطات الائتلاف.

استطاع حزب الشعب الجمهوري أن يدخل العديد من النقاط في برنامج الحكومة، تلك التي كان قد نادى بها في حملته الانتخابية، الأمر الذي كان يشير إلى المقدار الكبير لتأثير نهج "يسار الوسط" في الحكومة. وهكذا تمكن حزب الشعب الجمهوري من أن يخلق شيئاً ما. وتنفيذاً لوعود الحملة الانتخابية تم رفع أسعار شراء الدولة لبعض السلع الزراعية، التبغ على سبيل المثال، كما وسعت شبكة التعاونيات، وجرى الحد من ارتباط الفلاحين بالوسطاء وتجار السوق السوداء (427، 10 /2/1974).

وسمح بزراعة خشخاش الحشيش التي منعت بعد 12 آذار/مارس عام 1971 بعد الضغط الذي مورس من أمريكا. وتمكن حزب الشعب الجمهوري على الرغم من مقاومة حزب السلامة الوطني، من إصدار عفو عن أولئك الأشخاص الذين شملتهم أحكام المادتين 141 و142 من قانون العقوبات بتهمة "الدعاية الشيوعية". كما اتخذت إجراءات فعالة ضد التنظيمات اليمينية المتطرفة، حيث حكم على العديد من أعضائها بفترات سجون مختلفة. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فصدحت هناك مطالب تنادي بأن تكون العلاقة مع الحلفاء الغربيين بصورة لا تتناقض مع المصالح القومية لتركيا.

إلا أن العقبات أخذت تنصب من قبل جناح حزب السلامة الوطني اليميني ومن حزب العدالة والرأسمالية الكبيرة، الذين كانوا جزعين من نوايا حزب الشعب الجمهوري بإعطاء امتيازات لجماهير المالكين الصغار، الأمر الذي حد من إمكانيات حزب الشعب الجمهوري. وهكذا قدم بولنت أجويد استقالة حكومته بهدف التوصل إلى إجراء انتخابات برلمانية قبل أوانها. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الشعبية التي استعادها حزب الشعب الجمهوري المستمدة من النهج الجديد وأيضاً العملية العسكرية الناجحة التي قام بها صيف 1974 في قبرص، كان هذا الحزب يأمل أن يحرز نصراً باهراً في الانتخابات. إلا أن حساباته لم تكن دقيقة: حيث استخدمت الأحزاب اليمينية واقعة استقالة الحكومة لكي تأتي إلى السلطة.

أدى العفو السياسي الشامل وبعض الاجراءات التي أقدم عليها حزب الشعب الجمهوري، أدت جميعها إلى كيل تهجمات شديدة عليه من اليمين ووصفه بـ « عميل للشيوعيين » ... إلخ. وفي مثل هذه الظروف أصبح حزب الشعب الجمهوري الذي لا يزال ذا طبيعة برجوازية، أصبح مجبراً على إعادة الاعتبار لذاته. ففي حزيران/يونيو عام 1974 أدخلت تعديلات على النظام الداخلي للحزب، بما فيها مادة تقول: « يعتبر حزب الشعب الجمهوري حزباً يسارياً ديمقراطياً » (223، ص409). وأيضاً تسمية النهج الجديد (التي استخدمها باكراً بولنت أجويد في خطبه) والتي تم

تثبيتها في وثائق المؤتمر الثاني والعشرين لحزب الشعب الجمهوري، المنعقد في 14 كانون الأول/ديسمبر عام 1974. أشار بولنت أجويد في خطابه أمام المؤتمر إلى أن النهج الديمقراطي اليساري مؤسس على "الديمقراطية الحرة"، وهذا النهج لا يؤكد على تأميم جميع وسائل الانتاج، ففي بلد نام كتركيا لا يحتاج إلى استخدام هذا الاجراء إلا جزئياً، «إلى الحد الذي فيه لا نخلق ظلاً على الديمقراطية الحرة» (159، ص619-627، 223، ص426). أما في خطاب آخر لبولنت أجويد فكان قد أكد على أن حزب الشعب الجمهوري لن يذهب ليقيم اتحاداً مع الأحزاب اليسارية أو أن يماثلها بالتصرفات، أما تلك الأحزاب التي وجهات نظرها "تخالف الديمقراطية"، فإن حزب الشعب الجمهوري يلتزم فقط بالاعتراف بحقها في الوجود (457، 10/3/1975).

كما وقف قادة حزب الشعب الجمهوري الجديد[9] الآخرين أيضاً ضد الاتهامات الموجهة إلى حزبهم والتي تنعته بأنه ذو ميول شيوعية. فهذا هو مُعمر آق صوي يكتب قائلاً إن هذه التهم الموجهة للنهج الديمقراطي اليساري للحزب أو إلى الديمقراطية الاشتراكية (كما استخدم اصطلاح «الديمقراطية الاجتماعية»[10])، والتي بدأت تنهمر وتتضخم نظراً لتوجهات حزب الشعب الجمهوري للانتساب إلى الاشتراكية الدولية، إنها جميعاً ليس لها أساس من الصحة. إن «الديمقراطية الاشتراكية» وتنظيمها العالمي - الاشتراكية الدولية - كما يؤكد آق صوي - ليس لها أية علاقة بالشيوعية أو بالاتحاد السوفييتي (132، ص58-59).

وهكذا وطد البرنامج الجديد للحزب المتخذ في تشرين الأول/أوكتوبر عام 1976 في المؤتمر الثالث والعشرين، بشكل نهائي وناجز الموقع الديمقراطي للنهج اليساري لهذا الحزب. وجوهر هذا النهج - تأمين التطور السريع والفعال بالاعتماد على الشعب وجو الحرية السائد، توسيع وتطبيق العدالة الاجتماعية وإعطاء الحريات الديمقراطية (179، ص5-6). كما أكد البرنامج أيضاً على أنه لا يجوز بأي ظروف كانت أن تصبح

استراتيجية الحزب متناقضة مع «الديمقراطية الحرة»، بل على العكس سوف يعمل على تطويرها وتوطيدها (179، ص33).

ففي فصل «الأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام الديمقراطي اليساري» نجد تأكيداً على أسبقية النهوض بالزراعة، كما نظر في تنفيذ إصلاح زراعي على مبدأ «الأرض لمن يعمل بها، والماء . للذي بحاجة إليه»، والدعم المتعدد الوجوه من قبل الدولة للمالك الصغير في الريف (179، ص69-70، 76-77). وتضمن الفصل أيضاً على إجراءات لدعم قطاع الدولة و«القطاع الشعبي» - منظومة مؤسسات على قاعدة استمالة ادخارات الشغيلة (179، ص88-89). كما وقف البرنامج مع تسريع التصنيع، والدعم المتعدد الوجوه، والتحديث لقطاع الدولة، ورفع مستوى معيشة العمال والتوسع في إعطائهم حقوقهم، وتطوير نظام الضمان الاجتماعي (179، ص53-54، 93-114).

وأكد فصل «وسائط ودور الاقتصاد» على الدور الرائد للدولة في تنظيم وتطوير الاقتصاد وتخطيطه، وعلى نية الحزب في مراقبة نشاطات القطاع الخاص الرأسمالي والحد منه. كما نظر في تغيير نظام الضرائب والقروض لصالح الشغيلة والدعم الواسع للحرفيين والتجار الصغار، لكنه لم ينس أيضاً الاجراءات الهادفة إلى تشجيع القطاع الرأسمالي الخاص (179، ص117-159).

كما وعد البرنامج بتحقيق توسع في الحريات الديمقراطية، بما فيها إلغاء التعديلات التي تتعارض مع الديمقراطية التي أدخلت على دستور 1961، وديمقراطية هيئات السلطة الإقليمية، وتأمين حقوق الشغيلة في المجالين السياسي والاجتماعي، وديمقراطية نظام القضاء وتأمين الأمن للمواطنين «في جو ديمقراطي» (179، ص221-262).

ركز البرنامج على دور تركيا في «الأمن المشترك» ضمن أطر الاتحاد مع الغرب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدعم المقدم لها منه، وشدد على أنه تبين أن «الأمن القومي لتركيا مرتبط بالعوامل الخارجية». ونظراً لذلك نبعت مهمة التوجه ضمن مبدأ تأمين الأمن القومي لا على أساس العوامل

الخارجية فحسب انطلاقاً من تنفيذ إجراءات مشتركة، بل على العوامل الداخلية، وذلك فيما يخص تطوير الصناعة العسكرية. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فتم التأكيد على المساعي القاضية بتوطيد السلام في المنطقة وفي العالم أجمع، « إلى جانب الاتفاقيات الموقعة سابقاً والتحالفات وعلاقات الصداقة القوية »، وتوطيد علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المجاورة ودول العالم النامي، والمطالبة باحترام حقوقها وسيادتها في علاقاتها مع الدول الكبرى وفي "الأحلاف القائمة" (179، ص263-267، 270-274).

كان هذا البرنامج جذاباً لجماهير الناخبين واعتبر قاعدة جيدة للتحضير للانتخابات البرلمانية. ففي الأيام الأولى من شهر نيسان/ابريل عام 1977 اتخذ المجلس قراراً، انطلاقاً من أصوات حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، لاجراء الانتخابات في 5 حزيران/يونيو عام 1977. وحتى تلك الآونة كان تناسب القوى في المجلس غير مستقر، الأمر الذي زاد من حدة الصراع بين الأحزاب البرجوازية والحكومات الائتلافية الأخيرة. ووصل حزب الشعب الجمهوري إلى هذه الانتخابات على موجة شعبيته، التي كانت تتصاعد من جراء النهج الجديد الذي اختطه وكان يأمل بالنجاح، لا سيما حينما نعلم أن حكومة الجبهة الوطنية التي مكثت في السلطة بين عامي 1975-1977، كانت مثار عدم الرضا في البلاد.

شن حزب الشعب الجمهوري حملته الانتخابية موجهاً نقداً لاذعاً لسياسة حكومة الجبهة الوطنية. فهذا هو بولنت أجويد في خطبه يشير إلى تدهور وضع الشغيلة في المدينة والريف وارتفاع مستوى الفوضى والارهاب والظواهر المتأزمة في الاقتصاد. وتحت هذه الظلال كان حزب الشعب الجمهوري يعرض برنامجه (178، ص3-10، 25-29، 31-35، 37-41).

في انتخابات 1977، حصل حزب الشعب الجمهوري على 41,4٪ من الأصوات، بمقدار 8,1٪ أكثر مما حصل عليه في انتخابات 1973. وكان أحد عوامل نجاح هذا الحزب هو الدعم الذي قدمته له بعض أحزاب اليسار. فالحزب الشيوعي التركي دعا أعضاءه إلى التصويت لصالح حزب الشعب

الجمهوري ـ ذلك الحزب الذي إذا وصل إلى السلطة سوف يتوسع في تطبيق الحريات الديمقراطية وسيقف ضد الخطر الفاشي الداهم (490، 1977، العدد5، ص463). وهكذا انتظر 6136 ألف ناخب صوتوا لصالح حزب الشعب الجمهوري تنفيذ وعوده الكاذبة.

وبغض النظر عن النجاح الذي أحرزه حزب الشعب الجمهوري، الذي جعله يزيد عدد ممثليه في المجلس الوطني من 185 إلى 213، فإن تناسب القوى في المجلس بقي غير مستقر. حيث زاد عدد ممثلي حزب العدالة أيضاً في المجلس (390، 159، 161). وبالنتيجة لم يشكل حزب الشعب الجمهوري الحكومة، بل أقدمت أحزاب الجبهة الوطنية (حزب العدالة، حزب الحركة الوطنية وحزب السلامة الوطني) على ذلك. وفي كانون الثاني/يناير عام 1978 فقط تمكن بولنت أجويد من تشكيل حكومة حزب الشعب الجمهوري بالائتلاف مع الحزب الديمقراطي وحزب السلامة الوطني ـ ومجموعة من الشخصيات المستقلة[11]. وكان هناك 22 وزيراً لحزب الشعب الجمهوري من أصل 35، الذين تشكلت منهم الوزارة (390، ص112).

مكثت هذه الحكومة الائتلافية في السلطة حتى تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1979. وكانت هذه المرحلة من إحدى المراحل الصعبة التي عاشها حزب الشعب الجمهوري. فهذه الحكومة كانت قد ورثت عن حكومة الجبهة الوطنية وضعاً صعباً، حيث الاقتصاد كان متدهوراً والأوضاع سيئة وسواد نقمة جماهيرية وانتشار موجة جديدة من النشاطات الفوضوية الارهابية، وكان من أحد أسباب ذلك أزمة الطاقة الدولية وأزمات البورصات العالمية. ومع ذلك تسنى لحكومة بولنت أجويد حل عدد من نزاعات العمل في المؤسسات الحكومية والتي أنهتها بعقد اتفاقيات تعاونية. كما أدخلت تعديلات على أسعار شراء الغلال الزراعية لصالح المنتجين الصغار، ورفعت رواتب وأجور المستخدمين وأمم عدد من الصناعات التعدينية، وتم خفض الأقساط الجامعية الطلابية (442، 1/1/1979).

ومع ذلك، فعندما أقدمت الصحافة على إعطاء تقييم عام لعام 1978، أشارت إلى أن الوضع الاقتصادي في البلاد ازداد سوءاً بصورة عامة. فقد توقف نمو الناتج القومي الاجمالي، وارتفعت حدة التضخم، وبغض النظر عن تخفيض قيمة العملة فإن مستوى الليرة تابع الهبوط، وارتفعت قيمة جزء المصروفات من الميزانية عما خطط له بمقدار 34 مليار ليرة. والعجز الذي كان مخططاً له أن لا يزيد عن26 مليار ليرة وصل إلى 50 ملياراً. ولم يتم خفض مقدار العجز إلا بالحد من المستوردات. إلا أن هذا السلوك حمل نتيجة سلبية أيضاً: فانخفض مقدار الانتاج الصناعي بمقدار 40٪، الأمر الذي جروراءه خفض مقدار الصادرات الصناعية وارتفاع معدلات البطالة. لذا أصبحت الحكومة مضطرة إلى أن تبحث في الغرب عن قروص وسلف جديدة، الأمر الذي رفع من سوية الديون الخارجية. لم تقدم الحكومة على تنفيذ إجراءات كالاصلاح الزراعي وإصلاح النظام الضريبي وتحسين ظروف حياة الشغيلة بما فيها السكنية وإصلاح نظام التأمين وسواها، ولم يتسن لها الحد من ارتفاع الأسعار (442، 1/1/1979، 475، 1/1/1979). وهكذا حافظت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على حدتها وصولاً إلى عام 1979 الذي وصل فيه معدل البطالة إلى 20٪، العامل الذي انضم إلى التضخم وارتفاع الأسعار، والأمر الذي أدى إلى تقليص الملكيات الرأسمالية الخاصة (475، 27/7/1979).

لم تتوصل حكومة بولنت أجويد إلى وسائل فاعلة ضد الفوضى والارهاب، لا سيما اليميني منه. ففي كانون الأول/ديسمبر عام 1978 أصبحت هذه الحكومة مضطرة، نظراً لذلك، إلى فرض الأحكام العرفية في عدد من الولايات، إلا أن هذا الاجراء تبين أنه غير كافٍ.

لم يغير حزب الشعب الجمهوري طبيعته البرجوازية، على الرغم من أنه تسلح بالنهج الديمقراطي اليساري. في الوقت ذاته الذي وضع الحزب نصب عينيه هدف التعبئة السياسية للجماهير، اقترح عدداً من التدابير التي تصب في خانة مصالح الشغيلة، ساعياً إلى جعل الرأسمالية جميلة في أنظارهم. هذا الأمر كان دائماً يضع الحزب في مواقع مزدوجة. « فحزب

الشعب الجمهوري، كما يصفه ممثلو الحزب الشيوعي التركي - يتطلع بإحدى عينيه باتجاه الرأسمالية، وبالعين الأخرى إلى العمال والفلاحين » (427، 18/5/1977). فهذا الحزب أثناء مكوثه في المعارضة ومديراً لحملته الانتخابية كان يهدف إلى أن يبقى جميلاً في عيون البرجوازية وفي نفس الوقت ثورياً بما فيه الكفاية في نظر الجماهير. وأيضاً وهو في السلطة كان يحاول أن يكون مقبولاً لهؤلاء ولأولئك.

من الطبيعي ألا يتمكن هذا الحزب من حصاد ذلك. حيث لاقى حزب الشعب الجمهوري نقداً وكان مثار عدم الرضا من اليمين واليسار على حدٍ سواء. فالرأسمالية الكبيرة المرتبطة مع الغرب كانت مشمئزة من بعض الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي قام بها وكانت أحياناً تنعته بـ "سند الشيوعيين". أما الأحزاب السياسية اليسارية والجماهير الواسعة فكانت خائبة الآمال من حقيقة أن حزب الشعب الجمهوري لا يقوم بتنفيذ برامجه ووعوده الانتخابية. وكان الناخب العادي غير راض بسبب أن هذا الحزب « لا يؤمن تنفيذ وعوده التي وعد بها عام 1977، بأنْ يفرض النظام العادل، ولم يقف موقفاً جدياً للحد من استغلال الشغيلة، ولم يستطع إيقاف الفوضى » (442، 9/10/1979).

تعقدت الأمور بذلك الشكل الذي جعل حزب العدالة يستخدم كافة إمكانياته وقدراته في الدوائر السياسية لإنزال "الفرقة في صفوف حكومة" بولنت أجويد وسحب البساط من تحت قدميها في المجلس. ونتيجة لذلك وفي نهاية 1978-1979 استقال ممثلو الحزب الديمقراطي وحزب السلامة الوطني وأربعة أعضاء مستقلون من الحكومة (390، ص112-113). وفي أواخر آب/أغسطس1979 كان حزب الشعب الجمهوري يسيطر على 218 عضواً من أعضاء البرلمان، بينما وقف إلى جانب حزب العدالة 220 عضواً (442، 22/9/1979). وأصبح معلوماً لدى المراقبين السياسيين أن أيام حكومة بولنت أجويد تقترب من نهاياتها. ففي 14 أكتوبر1979 جرت انتخابات تكميلية للمجلس الوطني وانتخابات جزئية لمجلس الشيوخ. وكانت النتيجة هي فوز حزب العدالة[12] في جميع الولايات الخمس التي جرت

فيها الانتخابات التكميلية للمجلس الوطني. أما الانتخابات الجزئية فجرت في 15ولاية، حصل فيها حزب الشعب الجمهوري على 29,14٪ من أصوات الناخبين، أما حزب العدالة فنال 46,83٪. ومن بين خمسين مقعداً في مجلس الشيوخ حصل حزب الشعب الجمهوري على 12، وحزب العدالة على 33 (390، ص163، 474، 8/11/1979، العدد 16803، ص9-25). ونتيجة لذلك قدم بولنت أجويد استقالة حكومته بتاريخ 16/ تشرين الأول/أوكتوبر.

كانت محصلة الفترة الواقعة بين عامي 1978-1979 التي قضاها حزب الشعب الجمهوري في السلطة، كانت تعني الفشل للنهج الديمقراطي اليساري، هذا النهج الذي تسلح به أقدم أحزاب تركيا السياسية ـ حزب الشعب الجمهوري وكان مقترحا من قبل الطبقة الحاكمة كطريق ممكن فعال لتأمين التطور المستقبلي الناجح للرأسمالية والوقوف في وجه تطور الحركة العمالية، حسب وجهة نظر حزب الشعب الجمهوري "الاشتراكية اللاديمقراطية". ومثل هذه الظاهرة تتصف بها البرجوازية بشكل عام كأحد خياراتها للحفاظ على السلطة وتوطيدها. وعلى هذا النهج تكون طريقة العمل ـ تحولات اجتماعية اقتصادية دون المساس بأسس الرأسمالية، أما الأداة السياسية ــ فهي الأحزاب الاصلاحية الجماهيرية ذات التوجه الديمقراطي الاجتماعي (52، ص44).

انعكس جميع ما ورد سابقاً من حقائق في تركيا من خلال سلوك حزب الشعب الجمهوري الجديد. وما هو مميز في هذه الحالة هو ليس أن هذا الحزب ذا «التوجه الاجتماعي الديمقراطي» كان نابعاً من الحركة العمالية، بل إن قاعدته انطلقت من الأرستقراطية العمالية، مثلما هو عليه الحال في الغرب. وهذه الأرستقراطية بزغت كطليعة سياسية لحركة التحرير الوطني[13].

أيد جزء من البرجوازية التركية اقتراحات وطروحات حزب الشعب الجمهوري كما دعم أفعاله. وكانت ب. بوران محقة حينما أشارت إلى أن جزءاً من البرجوازية حتى الكبيرة منها دعمت حزب الشعب الجمهوري،

إذ «كانت الأمور تسير بصورة سيئة، أما فيما يتعلق بفاعلية إجراءات الطوارىء القاسية فلم تكن تؤمن بجدواها» (165، ص1-5). إلا أن نهج حزب الشعب الجمهوري الديمقراطي اليساري في ظروف مجتمع ريفي مرتبط بالرأسمالية والذي تعيش فيه عناصر مختلفة الأطوار، كان قد استقبل بصعوبات كثيرة إذا ما قورن بنظرائه في الغرب، وهذه الصعوبات كانت نابعة من طبيعة المجتمع التركي.

أما الحزب الكبير الآخر- حزب العدالة ـ فكان يختلف عن حزب الشعب الجمهوري بأنه لم يتعرض في مرحلة السبعينات إلى مثل هذه التغييرات والتبدلات التي تعرض لها الحزب الأخير. فحزب العدالة وفي مجرى مساعيه لتأمين ظروف موائمة مثالية لتطوير الرأسمالية التركية، أقدم على الاستمرار في دعم نهجه البرجوازي المحافظ السابق وبقي معتمداً على الاقتصاد "الليبرالي" بالتوسع الكبير في الملكيات الرأسمالية الخاصة ودعمها. وأثناء ذلك وفي السبعينات تابع حزب العدالة وضع جل اهتمامه لتحقيق مصالح الرأسمالية الصناعية الكبيرة والاحتكارات الوطنية الصاعدة.

برز هذا النهج بروزاً ساطعاً في "المرحلة الانتقالية"، وكان مترافقاً بتعاون ناشط بين حزب العدالة والقيادة العسكرية بما لها من تأثير قوي على أنشطة حكومات تلك المرحلة، لا سيما في ما بين 1972-1973. ففي تلك المرحلة، كما يشيرون، كانت هناك ظروف موائمة للرأسمالية الكبيرة في ممارسة نشاطاتها، الصناعية في المقام الأول. كان حزب العدالة هو المرشد الروحي لاستخدام العنف ضد حركة اليسار وتقييد أنشطة حركة العمال وللتغييرات الرجعية في الدستور. «فديميريل ـ كما يشير عالم الاجتماع التركي أويا بايدار ـ افتخر بأنه خلال 4 سنوات تمكن من تغيير 60 مادة من مواد الدستور» (149، ص82).

وعلى التوازي مع ذلك، تجدر الاشارة إلى خصلتين هامتين من الخصال الاستراتيجية لحزب العدالة في السبعينات.فإلى جانب تمييزه للرأسمالية الصناعية والاحتكارات الوطنية، سعى هذا الحزب لكي يصبح

حزب الطبقة الحاكمة بشكل كامل، والمحافظة على التوازن بين مجموعات معينة في داخله وإيصال دائرة تأثيره، وصولاً حتى الرأسمالية التجارية وكبار ملاك الأراضي الزراعية. وبهذا المعنى اعتبرت زعامة حزب العدالة أن الحزب تصرف تصرفاً خاطئاً في بداية الستينات عندما طرد من صفوفه ممثلي الشريحتين السابقتي الذكر الذين خرجوا وشكلوا الحزب الديمقراطي. وكان نتيجة ذلك أن حصل الحزب الأخير في انتخابات 1973 على 11,9٪ من الأصوات (بشكل رئيس كانت عملياً تعتبر منتزعة من حزب العدالة) وعلى 45 مقعداً في المجلس الوطني (390، ص159-161).

وفي المساعي التي دارت لتعزيز الحزب الديمقراطي، خطب زعيمه ف. بوزبيليس في السبعينات مراراً مؤكداً على النهج "الأصيل"، "الديمقراطي اليميني" لحزبه. وكدليل على ذلك كان يدعو إلى إقامة الجمهورية البرجوازية، البرجوازية الوطنية وإلى "حرية التملك". الأمر الذي ترافق بنقد لاذع من قبل النهج الديمقراطي اليساري لحزب الشعب الجمهوري ناعتاً نهج الحزب الديمقراطي بأنه نهج "غير مفهوم ويتعارض كلياً مع الدستور"، ولم يقصر أيضاً بنقد سياسة حزب العدالة على أنها تسيء استخدام السلطة، محاولة تعزيز ثروات حفنة من الناس على حساب الدولة. وقف ف. بوزبيليس مع الدعم الكامل والمتعدد الوجوه لـ « حرية التملك الجماهيرية وإلى التنوير» (169، ص27-31، ص47-54).

بهذا الشكل انتزع الحزب الديمقراطي من حزب العدالة ليس فقط ناخبيه، بل بعضاً من شعاراته. ونظراً لذلك اتخذت قيادة حزب العدالة وسليمان ديميريل شخصياً إجراءات في السبعينات للحيلولة دون تأثير الحزب الديمقراطي والتي تبين أنها فعالة جداً[14]. ففي 9 آذار/مارس عام 1975 أخبرتنا الصحافة عن انسحاب 100 عضو من أعضاء الحزب الديمقراطي وانتسابهم إلى حزب العدالة (390، ص30). وفي 28 آذار/مارس أعلن 9 مرشحين من الحزب الديمقراطي بزعامة س. بيلقيتش عن انسحابهم من الحزب لكي « يساهموا في تجاوز الأزمة الحكومية ودعم

حكومة برئاسة عضو لا ينتمي إلى حزب الشعب الجمهوري » (336، ص203-206). وتبين أن هذا المرشح لم يكن سوى سليمان ديميريل، الذي شكل الحكومة في 31 آذار/مارس والذي كان بحاجة ماسة لدعم مثل هذه المجموعة. تابع حزب العدالة جهوده في هذا المجال لاحقاً وتوجت بحصول الحزب الديمقراطي في انتخابات 1977 على 1,9٪ من الأصوات، أما في انتخابات مجلس الشيوخ التي دارت عام 1979 فلم يستطع هذا الحزب المشاركة، وفي 4 آذار/مارس لعام 1980 أعلن الحزب عن حل نفسه (390، ص41، 159، 163).

أما الصفة الثانية المميزة لاستراتيجية حزب العدالة فكانت أنه في الوقت الذي عبر فيه عن مصالح الرأسمالية الكبيرة، كان يتابع نضاله في سبيل التأثير على جماهير الملاك الصغار الواسعة في المدينة والريف، منطلقاً من مبدأ أنها تشكل قاعدته الاجتماعية. وفي هذا المجال كان هذا الحزب يعمل بطرق مدروسة ومجربة من جهة، منذراً المالك الصغير من "الخطر الشيوعي" المتأتي من كافة قوى اليسار بما فيها حزب الشعب الجمهوري، ومن جهة أخرى ـ تأمين النمو والدعم للمبادرات الخاصة ووعوداً بالثراء.

إلا أن نتائج انتخابات 1973 أوضحت أن الأمور لم تصل إلى نتائج حسنة: إذ نال حزب العدالة على 29,8٪ من الأصوات مقابل 46,5٪ في عام 1969 (390، ص159)، فاقداً بذلك ثلث ناخبيه تقريباً[15].

وهذا هو ديميريل بالذات يشرح أسباب نتائج هذه الانتخابات قائلاً إن الحزب كان ضعيفاً نتيجة لصراعات داخلية (قاصداً تشكيل الحزب الديمقراطي)، بالإضافة إلى الأخطاء التي ارتكبت أثناء مجرى الحملة الانتخابية، لأن الناخب كان يعتبر أن حزب العدالة هو المسؤول عن تصرفات حكومة 1971-1973، وهكذا كان على الحزب «أن يدفع الحساب عن أخطاء غيره» (336، ص12-20). وفي حقيقة الأمر كان على هذا الحزب أن يدفع "الثمن"، إذ هو بالذات، كما نعلم، كان يشرف ويسيطر على نشاطات الحكومة، لا سيما بين عامي 1972-1973.

أبرز سليمان ديميريل سبباً آخر هاماً. حينما صرح بأن « المجتمع التركي يتحول من مجتمع ريفي إلى مجتمع مديني »، ونظراً لذلك « تغيرت الجوقة الموسيقية التي يعزف عليها الناخبون في المدن الكبرى » (336، ص18). وخلال مؤتمر صحفي لـ أ. ايبيكجي مع سليمان ديميريل، أكد الأخير بأن الحزب في الأناضول حصل على نتائج جيدة في الانتخابات، أما "المدن الكبرى فقد خانت حزب العدالة"، ففيها اصطدم الحزب بحقيقة أنه لم يكن عالي القرارية فيما يخص معالجة مشكلاتها (286، 134).

نورد هنا مقارنة معلوماتية بين الأصوات التي حصل عليها كل من حزبي العدالة والشعب الجمهوري في أربع ولايات ذات المدن الكبرى، و4 ولايات متخلفة اقتصادياً (286، ص200-267).

	مع حزب العدالة، ألف صوت		مع حزب الشعب الجمهوري، ألف صوت	
	1969	1973	1969	1973
اسطانبول	286,8	290,8	203,3	499
أنقرة	205,8	178,5	165,5	269
إزمير	206,2	199,9	136	224,3
أضنة	106,4	74,3	84,3	128
اغري	28,2	12,6	20,3	12,6
ايلازيغ	28,3	25,8	21,6	29,8
موش	6,4	6,6	10,4	12,2
سيرت	19,2	14,5	14	12,6

ونظراً للتزايد الكبير في عدد سكان المدن الكبيرة، لم يتزايد أعداد الناخبين الموالين لحزب العدالة، بل حتى في العديد من الحالات أخذ يتناقص. وعلى التوازي مع ذلك كانت نجاحات حزب الشعب الجمهوري

واضحة للعيان. أما في الولايات المتخلفة فإن موالاة الناخبن لكلا الحزبين لم تتغير جوهرياً. ففي عدد من الحالات تعرض كلا الحزبين لفقدان أصوات، الأمر الذي فسر بتوجه أصحاب هذه الأصوات إلى حزبي السلامة الوطني والثقة الجمهوري.

ومثل هذه الظاهرة المميزة للبلدان البرجوازية كان قد اشار إليها فلاديمير إليتش لينين قائلا: « يبدو أن هنالك تطابقاً صحيحاً بين تقدمية هذا الحزب (بالمعنى الاقتصادي والسياسي الواسع لهذا المفهوم: "التقدمية") ونمو قوة هذا الحزب في المدن وفي المناطق ذات الاكتضاض السكاني » (9، ص339).

واختار الناخب المديني أفضليته التي تصب لصالح نهج اليسار الديمقراطي لحزب الشعب الجمهوري، الذي لم يستطع حزب العدالة، في هذه الحالة، أن يعيقه. كما يشير بحق عالم الاجتماع التركي سعدون طانجو قائلاً إن زعامة حزب العدالة، لا سيما سليمان ديميريل تميزت بمستوى عال من البراغماتية وإجادة تقدير الظروف في حينها والمقدرة على إعادة توزيع القوى في المجلس بالاتجاه اللازم (286، ص142-147). إلا أنه بدلاً من ذلك لم تقدر زعامة حزب العدالة العوامل ذات التأثير البعيد المدى للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لتركيا، ونمو الحشد الاجتماعي للسكان والنمو الكمي السريع وارتفاع مستوى الوعي السياسي لسكان المدن. وهنا كانت استراتيجية وتكتيك حزب الشعب الجمهوري في الحشد السياسي للجماهير أكثر فاعلية وأثراً.

في مثل هذه الأحوال، كان على حزب العدالة أن يبحث عن سلاح يستطيع به التبارز مع حزب الشعب الجمهوري. إلا أنه قرر أن يعتمد على وحدة قوى اليمين. وفي الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1974 وفي معرض إشارة الأمين العام لحزب العدالة إلى الأزمة الحكومية المستعصية بعد انتخابات 1973 دعا « الأحزاب القومية » إلى الوحدة. ففي نص هذه الدعوة يؤكد على « اليوم كما ليس في يوم آخر أصبحت وحدة جهودنا ضرورية .... ففي وحدة الأحزاب القومية لن يقدم أحد على البحث عن دور

مميزله » (336، ص102-103). وفي 4 كانون الأول/ديسمبر حمل سليمان ديميريل هذا الاقتراح إلى المناقشة في مجموعات حزب العدالة البرلمانية وحصل على تأييدها (336، ص96-101). أما داخل حزب العدالة فكانت توجد تخوفات من مغبة ذلك وكان فحواها أنه بتشكيل مثل هذا الائتلاف سوف تستثار الجماهير وتقوم بشتى أنواع الاحتجاجات كالاضرابات والمظاهرات، إلا أن ديميريل استطاع أن يخمد هذه التخوفات. وكانت هذه التخوفات ليست دون أساس، إلا أن غياب وحدة قوى اليسار وعدم رغبة حزب الشعب الجمهوري بإشادة صلة معها، أعاقت قيام نشاطات ضد ائتلاف قوى اليمين وأحزابه.

انضم إلى دعوة حزب العدالة ثلاثة أحزاب هي حزب السلامة الوطني، وحزب الثقة الجمهوري وحزب الحركةالوطنية، التي تمتلك 48، 13 و3 نواب في المجلس على التسلسل. ونتيجة لذلك صدر إعلان مشترك عن هذه الأحزاب الأربعة المؤتلفة، تضمن تأكيداً على المبادىء العامة وهدف وحدة النشاطات: النضال ضد « جميع الأعمال التخريبية المكنة » الموجهة ضد « وحدة الأمة وسيادة الدولة »، وحماية « النظام الديمقرطي الحر» من « تطاول الشيوعية وسواها من التيارات التخريبية »، وحماية « حقوق الملكية، والأرباح الشرعية والأمن الاجتماعي » (336، ص104-106).

وهكذا وقف حزب العدالة ضد نجاحات النهج الديمقراطي اليساري لحزب الشعب الجمهوري بتوحيده لأحزاب اليمين، بهذا الاتحاد الذي حمل تسمية الجبهة الوطنية. ولم يتمكن حزب الشعب الجمهوري ولا أحزاب اليسار ولا التنظيمات الديمقراطية الجماهيرية بما فيها النقابات، التي تطلب منها منطق الأحداث ذلك، أن تعمل شيئاً ضد جبهة اليمين.

وفي خضم هذا الصراع من أجل السلطة وإمكانية تشكيل حكومة، تبين أن سلاحاً كالجبهة الوطنية كان كافياً وفعالاً. وعلى الرغم من أن حزب الشعب الجمهوري احتل المكان الأول بعدد أصوات الناخبين التي حصل عليها في انتخابات 1973 و1977 وبعدد المقاعد التي حصل عليها في المجلس، إلا أن تكتل أحزاب اليمين في الفترة الواقعة بين انتخابات 1973

البرلمانيـة وانقـلاب 12 آذار/مـارس 1980 العسـكري مكـث زمنـاً أكـبر في السلطة مما مكّنته حكومة بولنت أجويد الائتلافية.

وأثناء محاولة حزب العدالة حل مسألة السلطة، لم ينس النضال من أجل كسب الجماهير، إلا أن تأثيره عليها كان أقل من تأثير حزب الشعب الجمهوري. لكـن حـزب العدالـة هنـا لم يكتـف فقـط بعـدم تغيـير مبادئـه البرنامجية الرئيسة، بل لم يغير حتى من طبيعة تكتيكاته. حيـث أوضحـت حملته الانتخابيـة لعـام 1977 أنـه، كمـا كـان سـابقاً، وضـع نصـب عينيـه سياسة معاديـة للشيوعية ووعـود بـ « جنـة رأسماليـة نقيـة ». ففـي حملتـه الانتخابية رفع شعار « العربة تسير إلى الأمام » مع شعارات أخرى كـان ما يقارب نصفها محذراً من « خطر الشيوعية ». وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الحقد اليومي المتبادل أصبحت مشكلة تركيا هي الفوضوية، واعتقد حزب العدالة أنه هو الذي يمكن تركيا من الخروج من الكارثة، حيث يجب الوقوف ضد جميع قوى اليسار وهي « اليساريون ـ الشيوعيون وحزب الشعب الجمهوري، الذين يعتبرون مصدراً للفوضى ». « وإخلال النظام في البلاد ـ نتيجة لمؤامرة شيوعية، هدفها تمزيق تركيا (216، ص7-13). ولاحقاً جرى التأكيد على توجهات حزب العدالة لإحياء نشاطات القطاع الخاص، « خلق الوفرة » وتحسين أوضاع الشغيلة (216، ص20-24).

وكـان المضمـون الرئيـس لخطابـات زعمـاء حـزب العدالـة، في مجـرى الحملة الانتخابية، النقد الحاد للعدو الرئيس ـ حزب الشعب الجمهوري، النقد الذي كان مؤسساً على اتهامه بـ « إطلاق يد الشيوعيين »، وبأنه هو بالذات يسير على طريق « الاشتراكية » (127، ص6). كما تعرض النقد لحزب السلامة الوطني بأنه يعمل على « تخريب صفوف القوميين ويدعم حـزب الشعب الجمهوري » (127، ص6، 50، 52). أما الجانب الآخر من الخطابات فانحصر في وعود مفادها القضاء على الفوضى وحل المشكلات الاقتصادية.

وطدت نتائج انتخابات 1977 من وضع حزب العدالة قليلاً، حيث رفعت نسبة تمثيله في المجلس الوطني من 149 إلى 189 عضواً، بشكل رئيس على حسـاب انهيـار تأثـير الحـزب الديمقراطـي. أمـا حـزب الشـعب

الجمهوري فحصل على نجاحات أبهر في هذه الانتخابات، وبشكل عام لم تسر « عربة » حزب العدالة بعيداً. بل تابع تأثير حزب العدالة هبوطه في المدن، لا سيما الكبرى منها. ففي اسطانبول نال حزب العدالة في عام 1969 على 47،7٪ من الأصوات، وفي عام 1977 - 28٪، وفي أنقرة 42،2٪ و30٪ حسب الترتيب، وفي إزمير- 52،7٪ و39،6٪ (286، ص23). وعلى التوازي مع ذلك تزايد تأثير حزب الشعب الجمهوري. ففي المدينة لم تؤثر كثيراً على الناخب دعايات حزب العدالة عن « الخطر الشيوعي »، فالناخب هناك كان يفضل التصويت لصالح حزب الشعب الجمهوري. أما نتائج انتخابات مجلس الشيوخ الجزئية في عام 1979، فلا يمكن لنا أن نقول إنها كانت لصالح حزب العدالة، بل إنها كانت نتيجة لفشل سياسة حزب الشعب الجمهوري، عندما كان تقييم الناخبين ليس منطلقاً من برنامج ذلك الحزب، بل انطلق من فعله العملي.

فيما بين عامي 1973 و1980 استلم حزب العدالة السلطة ثلاث مرات: منذ آذار/مارس 1975 حتى حزيران/يونيو 1977 بالائتلاف مع حزب السلامة الوطني وحزب الثقة الجمهوري وحزب الحركة الوطنية، ومنذ تموز/يوليو 1977 حتى كانون الثاني/يناير 1978 بالائتلاف مع حزبي السلامة الوطني والحركة الوطنية ومنذ تشرين الأول/أوكتوبر 1979 حتى 12 آذار/مارس 1980 بدعم خارجي من حزبي الحركة الوطنية والسلامة الوطني. وفي هذه المراحل كان يقف أمام حزب العدالة وأحزاب اليمين المؤتلفة معه مشكلتان رئيستان، وهما اللتان اعترضتا حكومات بولنت أجويد: عدم الاستقرار السياسي المتنامي وتلك الأزمات المتفاقمة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. فحزب العدالة ليس فقط أنه لم يستطع حل هاتين المشكلتين، بل إن أفعاله، على سبيل المثال، دعم التطرف اليميني، أسهمت في زيادة تفاقمها.

في السبعينات لعب حزبان برجوازيان آخران، جزب السلامة الوطني وحزب الحركة الوطنية، دوراً مميزاً في الصراع السياسي. فكل حزب منهما مثل على الحلبة السياسية نهجاً معيناً، تشكلا ضمن البرجوازية ولقيا دعماً بين شرائح إجتماعية أخرى في المجتمع التركي.

بعد منع نشاطات حزب النظام الوطني في عام 1971 فإن نهجه وقادته « خلال عام من حياة الحزب تركوا جذوراً عميقة في الأناضول، وكان قد تمكن من تشكيل تنظيمات في المناطق ». وفي 12 تشرين الأول/أوكتوبر 1972 أعلن هذا الاتجاه عن تشكيل حزبه الخاص - حزب السلامة الوطني (492، ص339). عندها بقي نجم الدين أرباكان في الظل، أما الحزب فتزعمه سليمان عارف إيمري[10].

أكد الحزب الجديد في برنامجه على هدفه الرئيس - « النهوض بالسوية الروحية والمادية للأمة ». ومن أجل النهوض بالسوية الروحية للأمة، يجب على الأخيرة أن تتحد حول قيمها الروحية، وتأمين « السلام الداخلي » من خلال نظام ديمقراطي، دعم وتوطيد البدايات الروحية لأخلاق المجتمع، الابتعاد عن « تقليد » قيم الآخرين وبعث القيم التاريخية للأمة. أما هدف النهوض المادي فينحصر في إيصال البلاد إلى « مستوى حديث التطور ». ولهذا يجب تشجيع نشاطات القطاع الخاص و« الأرباح المشروعة ». وإن احترام الملكية الخاصة - أحد أهم مبادىء الحزب. وبغرض النهوض المادي اعتبر الحزب وجوب الابتعاد عن الهدر والربا والاستخدام السيء للسلطة، وتحقيق النهوض عن طريق زيادة وتائر التصنيع، وإيجاد نظام ضرائب بسيط وعادل، وخلق نظام لتأمين وتوزيع المدخرات والموارد المادية بالشكل الذي يؤمن النهوض الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري، كما يشير البرنامج، توحيد الأمة حول الأهداف المذكورة آنفاً (240، ص53).

وأشار البرنامج إلى ضرورة القضاء على بعض « القيود اللاديمقراطية في الحقوق والحريات »، تقليص عدد النواب، العودة إلى النظام البرلماني ذي المجلس الواحد وإيجاد نظام سلطة جمهوري، انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام وإدخال أسلوب الاستفتاء وتشكيل مؤسسات لـ « الملكيات الشعبية ».

وجرى صب اهتمام خاص من أجل القضاء على « التقييد من حريات الضمير من جانب واحد »، استخدام العنف كـ « أسلوب لضغط

قناعات على أخرى»، وأيضاً النضال ضد «أمراض كالاحتكار والمحسوبيات والربا»، وضد «الاستهتار في المجال الاقتصادي» (240، ص7-6).

كما أكد البرنامج على ضرورة حل النزاعات بين العمال وأصحاب العمل «لصالح كلا الطرفين وعدم إيصال الأمور إلى درجة الصراعات»، وإيجاد فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة، تأمين أجور «عادلة» للعمال وتشجيع امتلاكهم للسلطة في إدارة المؤسسات.

كما ميز البرنامج تشجيعه لقطاع الدولة في التوسع في مجالات الطاقة والمصادر الطبيعية، والتقليص من دور الرأسمال الأجنبي فيها، وتوجيه تيارات الهجرة إلى المناطق الصناعية الجديدة، والعمل من أجل تحسين ظروف المعيشة في الريف، تأسيس صناعات ثقيلة بما فيها الذرية والالكترونية والعسكرية وصناعة الطيران وسواها، تطوير العلاقات مع البلدان التي لتركيا علاقات تبادل صناعي، وتشجيع القطاع الحرفي والمؤسسات الصناعية الصغيرة، تطوير التجارة «دون الهدر أو السوق السوداء وبروحية الأخلاق والثقة».

كما نظر البرنامج أيضاً بضرورة النهوض بالقطاع الزراعي وإيجاد وسائل «على أساس وطني» هادفة للحيلولة دون تركيز أوتقزيم ملكية الأراضي الزراعية، وتوسيع إمكانيات التعليم الاقليمي وتحسين «الظروف المادية والروحية» لموظفي الروحانيات وتحديث النظم الصحية ودعم زيادة الولادات (240، ص19-8).

وأكد البرنامج على ضرورة تحديث الجيش، وخلق صناعات عسكرية، وتحديث التعليم العسكري، بما فيها إعداد الجيش للعمل ضد الفوضى والارهاب. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فتم التأكيد على «مبادىء الالتزام بالواجبات وبالتعامل على قدم المساواة»، وتوطيد العلاقات مع الجوار «التي تمتلك روابط تاريخية وثقافية مع تركيا»، و«حماية حقوق الأتراك في الخارج» (240، ص10-9، 13-14). بهذا الشكل نرى أن الخطوط الرئيسة لهذا البرنامج متطابقة تماماً مع الحزب السالف - حزب النظام الوطني.

لاحقاً كانت أحاديث نجم الدين أرباكان وآخرين من قيادات الحزب تعج افتخاراً بالبرنامج وبسياسات الحزب. أعار نجم الدين أرباكان اهتماماً خاصاً بتصنيع تركيا، لا سيما في مجال الصناعة الثقيلة، معتبراً أن هذه الخطوة ستكون الحاسمة في إبعاد تركيا عن تخلفها عن الغرب، وحل مسائل كالقضاء على البطالة والعجز التجاري الخارجي وزيادة الدخل القومي الاجمالي ودخل الفرد ورفع سوية الوضع المادي للسكان والقضاء على التمييز في تطوير أقاليم البلاد (353، ص2-4، 436، 3/5/1977، العدد 573، ص2-10).

وجه حزب السلامة الوطني النقد إلى الحزبين الرئيسين ـ حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، متهماً إياهما أنهما يسيران بتركيا نحو إخضاعها لمصالح الغرب، ويعملان على المحافظة على تخلفها ويزيدان من الاستغلال الذي تتعرض له الجماهير. كما أكد الأمين العام لحزب السلامة الوطني أو. أصيل تورك على أن حزبي الشعب الجمهوري والعدالة حولا تركيا إلى أداة عميلاء بأيدي الغرب وجعلا موقفها مرتبطاً وخائناً للاستقلال من قبل «السوق المشتركة»، وأهملا تطوير علاقات تركيا بـ «شقيقاتها الدول الاسلامية»، وجعلا دفاع تركيا مرتهناً بعوامل خارجية ومرتبطاً أشد الارتباط بحلف الناتو ولم يؤمنا لها أية حقوق متساوية في هذا الحلف (239، ص11-12، 31-32، 31-63).

في كانون الأول/ديسمبر عام 1980 وقف حزب السلامة الوطني ضد الاتفاقية الجديدة مع الولايات المتحدة بشأن الدفاع المشترك «لأن المجلس لم يبلغ عن مضمون هذه الاتفاقية، فقد تكون بعض المواد متعارضة مع المصالح الوطنية التركية وموجهة ضد العالم الاسلامي» (487، 21-27/1/1980، العدد 460، ص7، 9). ودعت قيادة حزب السلامة الوطني مراراً إلى إخراج تركيا من «السوق المشتركة» وإلى تشكيل «منظمة الأمم المتحدة للدول الاسلامية»، وتوطيد التعاون الاقتصادي فيما بينها للوقوف في وجه سياسات الغرب وضغوطاته الاقتصادية.

بشكل عام، كان واضحاً وجلياً بأن حزب السلامة الوطني وقف مبدئياً مع تطوير القاعدة الرأسمالية وبنائها السياسي الفوقي. البرجوازية الديمقراطية. وأثناء ذلك حوفظ على التوجهات التي تصون المصالح "القومية" لبرجوازية الأناضول ووضعها في مواجهة برجوازية المدن الكبرى المرتبطة بالغرب، والتي كانت بغالبيتها ذات أصول غير تركية. وجرى كالذي حدث في الستينات، حيث وقفت القيم الاسلامية ضد "الغرب المنحط" ونظر في إمكانية إعادة التوجه من الغرب إلى العالم الاسلامي فيما يخص السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية.

وعلى التوازي مع تعبيره عن مصالح برجوازية الأناضول، أخذ حزب السلامة الوطني يقوم بتشكيل قاعدة إجتماعية له. فالأمر انحصر في أنه مع تطور الرأسمالية وتمركز الرأسمال وتقوية الاحتكارات الوطنية، كان الضغط على المنتج الصغير يزداد، ذلك المرتبط بعلاقات الانتاج الرأسمالية وبتلك العلاقات الانتاجية التقليدية (الملكيات الفلاحية الصغيرة، التجار الصغار الحرفيين). واستميل المذكورون سابقاً إلى حزب السلامة الوطني اندفاعاً من عاملين - انتقاده للرأسمالية الكبيرة ورفع شعارات تدعو إلى العودة إلى الأخلاقيات الاسلامية والنضال ضد الربا وسواه. فإذا كان العمال، والمثقفون، الموظفون وجزء من البرجوازية الصغيرة، لا سيما في المدن الكبرى، جميعاً من دعامات حزب الشعب الجمهوري الجديد، فإن جماهير الملاك الصغار الأناضوليين الأكثر تخلفاً نحوا في تأييدهم إلى حزب السلامة الوطني وأخذوا يشكلون قاعدته الاجتماعية.

مستخدماً هذه العوامل والقاعدة التي شكل عليها حزب النظام الوطني، استطاع حزب السلامة الوطني أن ينظم نفسه بسرعة. وسرعان ما أصبح يمتلك منظمات مناطقية (إقليمية) في 67 ولاية ونال في انتخابات 1973 العامة 11,9٪ من الأصوات وأصبح يمتلك 48 مقعداً في المجلس (في عام 1977 حصل على 8,5٪ من الأصوات وعلى 24 مقعداً) (249، ص81، 390، ص159، 163). فيما بين عامي 1974 - 1979 ساهم حزب السلامة الوطني في حكومات بولنت أجويد وسليمان ديميريل الائتلافية. وهذا الأمر قدم لهذا

الحزب إمكانيات أوسع في الدعاية لبرنامجه وإيصال رجاله إلى أجهزة الدولة، وفي النهاية تنفيذ بعض الاجراءات بما يتوافق مع مبادىء برنامج الحزب، على سبيل المثال العفو عن أشخاص حوكموا بسبب «استخدامهم الدين لتحقيق أهداف سياسية» وتوسيع إمكانيات التعليم الديني. فيما بين عامي 1975 و1977 حصل الحزب على تمويل من الدولة لتنفيذ برنامجه التصنيعي من خلال تأسيس بنك الدولة للملكيات الصناعية والعمالية (262، ص90-91).

وهكذا فمن خلال قيام حزب السلامة الوطني بعكس الصراع في المجال السياسي بين أجزاء محددة من البرجوازية، اقترح خياره للتطور الرأسمالي، المؤسس على تقوية دور برجوازية الأناضول ومواجهة الغرب بالتعاضد الاسلامي. أدى هذا الأمر إلى التأثير على المواقع المرتبطة بالغرب من الرأسماليتين التجارية - الصناعية والمالية في المدن الكبيرة وأماط الحزب اللثام عن نفسه على أنه العدو القوي لها. الأمر الذي أدى إلى أن تقوم هذه الرأسماليات المتضررة بتسليط الجيش ضد هذا الحزب باعتباره عدواً لمبادىء أتاتورك (212، ص149-150). وحزب السلامة الوطني فعلياً لم ينكر مواقفه العدائية من العلمانية[17]. وهكذا وجد هذا الحزب عدواً ثانياً له وهو الجيش.

يصنف حزب السلامة الوطني في تركيا كحزب يميني، إلا أننا هنا نحتاج إلى شرط جوهري لذلك. إن التطور المعاصر للأحداث يزيدنا قناعة بأنه لا يجوز أن نطابق بين أية حركة مرتبطة بالدين والرجعية، فطبيعة هذه الحركة تحددها ظروف معينة وذلك المضمون الاجتماعي - السياسي المحدد. ففي التقرير الختامي للجنة المركزية في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي نجد هذه الإشارة: «تحت راية الاسلام قد ينشب نضال تحرري. هذا ما تشير إليه خبرة التاريخ بما فيه التاريخ القريب (18، ص13).

عكس حزب السلامة الوطني مصالح البرجوازية المحلية، التي كانت تحتاج لتوطيد مواقعها في صراعها ضد الهيمنة الامبريالية ووسطتها -

الرأسمالية المحلية "المتعاونة معها". لذا برزت في بنود برنامج حزب السلامة الوطني ومن خلال سلوكه، توجهات معادية للامبريالية، ونظراً لذلك أشير في تقرير المكتب السياسي للحزب الشيوعي التركي في اجتماع لجنته المركزية المنعقد في آب/أغسطس 1981، أشير إلى « أن هناك محاولات تدور في تركيا تحت غطاء الكمالية لإدارة صراع ضد التوجهات المعادية للامبريالية، البارزة في الدوائر الدينية. ولم تكن حملات العداء، التي شنتها الصحافة الامبريالية والدوائر المتعاونة معها، ضد حزب السلامة الوطني متأتية من أن هذا الحزب يمثل الرجعية، بل بسبب توجهات هذا الحزب المعادية للامبريالية » (296، ص49). ونحن نفترض أنه في إيران كما في تركيا تحمل الحركات، التي بزغت تحت راية الاسلام، تحمل توجهات معادية للامبريالية. إلا أنها في إيران برزت بشكل حركة معادية للامبريالية تحت زعامة آيات الله، أما في تركيا فعبر عنها بصورة مختلفة - بشكل توجهات ضمن أطر النظام التعددي.

كان حزب الحركة القومية ثاني الأحزاب الصغيرة، الذي برز في الحلبة السياسية بروزاً واضحاً في السبعينات. وكانت نشاطاته مؤسسة على قاعدة المبادىء الرئيسة التي أعلن عنها أ. توركش ومؤيدوه والمعبر عنها بشكل رئيس في البرنامج الجديد للحزب الصادر عام 1965.

كان البرنامج موجهاً لحل مشكلات البلاد الرئيسة. وهذه المشكلات، حسب وجهة نظر أ. توركش، كانت التالية: الأهم - الأزمة الأخلاقية التي تعاني منها الأمة، وسقوط القيم الدينية والوطنية، والمسألة الهامة الأخرى - أزمة السلطة، عدم قدرتها على اتخاذ القرارات وانخفاض شعبيتها. ويؤكد أ. توركش: « نجد في نظامنا الديمقراطي دوافع شخصية وحسابات مصلحية، ارتفعت فوق المصالح القومية، لذا تعاني ديمقراطيتنا مرضاً » (313، ص8-15، 41).

ما هي المقترحات لحل هذه المشكلات؟

في جميع مبادىء حزب الحركة القومية نجد منطلقات قومية تركية واعتبار أن الاسلام هو "منبع قوة الأمة التركية". الدعوة الاعلامية كان لها

معنىً آخر هو تأمين وحدة جميع الدول الاسلامية (312، ص21-23). بهذا الشكل نجد أن المنطلقات الفكرية المعرفة بشكل مختصر لحزب السلامة الوطني من الممكن التعبير عنها على صورة «الدعوتين الاسلامية والقومية»، أما لدى حزب الحركة القومية فالصورة «القومية ومن ثم الاسلامية».

صرح أ. توركش: «أتميز عن الماركسية والرأسمالية بقيامي بشق طريق ثالث، الذي سوف ينقذ تركيا». وعبر ذلك برزت المبادىء الرئيسة التالية ("الأشعة التسعة"): النزعة القومية ("كل شيء من أجل الأمة التركية")، المثل الأعلى (نهضة اللغة التركية)، الأخلاق (أمة متوطدة بصورة متوافقة مع روحانياتها وتقاليدها)، العلمانية (هي منطلق كافة الأفعال)، المنطلق الاجتماعي (المضمون الاقتصادي لهذا المبدأ - الاعتراف بالملكية الخاصة كأساس التوجهات الاقتصادية، ومبدأ الاقتصاد المختلط ومراقبة الدولة للنشاطات الاقتصادية، والجانب الاجتماعي - "العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، تشكيل مؤسسات للضمان الاجتماعي")، نهضة الريف (إقامة مجموعات من المؤسسات الزراعية، القضاء على الربا، تحسين نظام القروض وتطوير التعاونيات)، حرية وحقوق الفرد، التقدم (السعي الدؤوب من أجل التطوير حسب روحانيات الأمة)، الصناعة والتقدم الفني (313، ص24-25، 42-44، 312، ص38، 45-48).

حولت هذه المقدمات المبدئية في البرنامج على شكل ستة أنواع من الاصلاحات، مكلفة بتأمين «إعادة التنظيم الكامل والشامل للأمة والدولة». يقع على عاتق باب الاصلاح الإداري مهمة تأمين تنفيذ الدولة لواجباتها، «العقلانية في قيام الدولة بتنفيذ مهامها وإدارتها للبلاد». «الدولة كما يقول أ. توركش - إنها قبضة حديدية في قفازات مخملية». قوة الدول - تكمن في رئيس قوي. لهذا اقترح حزب الحركة القومية إقامة نظام رئاسي وبرلمان ذي مجلس واحد، تمثل فيه شرائح: العمال، والفلاحين، والمالكين الصغار (اسناف)، المستخدمين وممثلي الأعمال الحرة، ورجال الأعمال. وكل شريحة يتوجب عليها خلق تنظيم خاص بها. ويؤكد أن: «الحركة القومية هي رئيس واحد ومجلس واحد» (312،

ص79-93، 155، 333، ص192-193). بهذا الشكل تم التركيز على سلطة قوية واحدة في البرلمان، مؤسسة على أساس تعاوني.

تضمن البرنامج مجموعة واسعة من الاجراءات فيما يخص التعليم والروحانيات والحياة الثقافية للمجتمع. وطالب: بتحسين الاعداد الفني للكوادر، وتوجيه اهتمام خاص بالأدلجة وتعزيز التربية القومية للشباب، ورفع مستوى التعليم الديني وإعداد الكوادر الدينية، وتشديد مراقبة الدولة للمسرح والسينما والصحافة والتلفزة بما أنها وسائل تأثير أيديولوجي على الجماهير (333، 193-203).

أما في مجال الاصلاح الاجتماعي فطالب البرنامج بتشكيل نقابات مهنية، وتحسين ظروف السكن في الريف والمدينة، ومؤسسات العناية الصحية، وتشكيل منظومة ضمان اجتماعي حكومية واحدة، واتخاذ إجراءات للقضاء على البطالة وتأمين الحقوق الاجتماعية ـ السياسية للعمال وحمايتها. أمام هذا كله نجد في البرنامج كما في خطب أ. توركش رفضاً قاطعاً للتناقضات الطبقية ولمفهوم الصراع الطبقي، حيث يؤكد بأن الحزب سيبني اتحاداً تركياً عاماً (312، ص77، 94-98، 333، ص178-179، 220-221، 234-238).

وانحصر جوهر الاصلاح الزراعي في هجرة جزء من سكان الريف إلى المدن، والقضاء على بقايا العلاقات الاقطاعية وبناء مؤسسات إنتاج زراعي عالية المستوى (313، ص21-22، 55-56، 333، ص208-215).

وفي مجال التطوير الصناعي نُظر في تقوية الدور التنظيمي للدولة وتوطيد مواقع القطاع العام وإعادة تنظيم مؤسسات الطاقة الكهربائية، وخضوع المبادرة الخاصة «لصالح خطة النهوض الاقتصادي، ودعم المنتجين الصغار» (313، ص56-57، 333، ص223-226).

أما في مجال التجارة والمال فتم التأكيدعلى ضرورة "النهوض بالأخلاق" والنضال ضد الربا والسوق السوداء والمضاربة وجميع أنواع الغش، وتطوير هياكل وأنظمة التصدير، وإجراءات للقضاء على العجز في التجارة الخارجية، وتطوير التجارة مع بلدان الشرقين الأدنى والأوسط،

وإعـادة النظـر بقوانـين المالـيـة والضرائـب "لصـالح التطـور الوطـني" (312، ص83، 333، 226-229).

حملـت بنـود السياسـة الخـارجيـة في برنـامج حـزب الحركـة القوميـة طبيعـة تتصف ببعـض التنـاقض. أكـد البرنـامـج علـى ضـرورة « الاحـترام المتبادل بين الأحلاف » وفي الوقت ذاته أكد على أن تركيـا « ضد أي شكل من أشكال الامبريالية »، وأنها « تقـع خـارج جميـع الأحـلاف الامبرياليـة » وتدعـم « أعمـال التحـرر والتطـور للأمـم »، وأن الحـزب يسـعى إلى تطويـر العلاقات مع الدول المجاورة والاسلامية وأنه يأخذ جميع ما ورد ذكره آنفاً بعين الاعتبـار بالإضافـة إلى المصـالح القوميـة للبـلاد « سـوف يعيـد النظـر بجميع علاقات تركيا الخارجية » (333، ص207-208).

أما مفـاهيم أ. توركـش في السياسـة الخـارجيـة فتصـب في الآتـي: إنـه يوافق على انتساب تركيا إلى حلف الناتو ويدعم ذلك، لأنه يرى أن وجود تركيا داخل حلف الناتو عبارة عن وسيلة لحمايتها من « الخطر الشيوعي » وفي الوقـت ذاتـه وجـه نقـداً لاذعـاً إلى وضـع تركيـا في هـذا الحلـف واعتـبره مرتبطاً، لا سـيما وضـع الجيـش التركي تحـت قيـادة النـاتو، الأمـر الـذي يتنـاقض مع سيادة تركيا، وهذا ينطبق أيضاً على الاتفـاقيـات التي تربط تركيا بأمريكا. بهذا الصدد، صرح أ. توركش في العديد من المرات بوجـوب تطويـر العلاقـات مـع دول الجـوار، بمـا فيهـا الاتحـاد السـوفييتي وطـالب بإعـادة النظر في وضـع تركيـا ضمـن الحلـف الغربـي، لا سـيما الاتفـاقيـات والمعـاهدات الثنـائيـة، وتحسين علاقـات تركيـا مـع الـدول الناميـة، لا سـيما الاسلامية منها. كما أكد على أنه في المجال الاقتصادي « لا يجوز لتركيا أن تجعل ذاتها نصف مرتبطة »، وأن الطريق للقضاء على هذا الوضـع يـراه في التطوير الاقتصـادي وفي الاعتمـاد علـى المصـادر الذاتيـة وليـس علـى الدعـم الخارجي (313، ص37-39، 87، 114).

فإذا كانت وجهات نظـر أ. توركش في السياسـة الخـارجيـة في مرحلـة الستينات هي وجهات نظر منطلقة من توجهات « مجموعة الأربعة عشر » في مجلـس الوحـدة الوطنيـة، فإنهـا في السـبعينات أصبحـت ذات صبغـة

مهادنة للامبريالية، إذ أصبح عداءه في المقام الأول ينصب ضد الشيوعية. وأكد أ. توركش قائلا: « إن العدو الرئيس للقومية التركية هو الشيوعية » (312، ص54، 65).

بشكل عام نستطيع القول أن برنامج حزب الحركة القومية هو برنامج حزب برجوازي، يتوافق العديد من بنوده مع برنامج حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني. ومع الحزب الأخير نجد توافق الرغبة في رفع سوية دور الدين وعامل الوحدة الاسلامية. ويمكننا أن نميز بندين أصليين في برنامج حزب الحركة القومية، اللذان ميزاه عن بقية الأحزاب البرجوازية. هما، التركيز على العامل القومي وتقوية دور الدولة ومركزة السلطة.

فهذا هو م. سنجور، في معرض بحثه في بنود برنامج حزب الحركة القومية، يلاحظ بأن النموذج الذي استوحاه هذا الحزب هو النظام الفاشي وألمانيا الهتلرية، حيث تسلح بشعارات قومية و"اشتراكية"، ليحكم قبضته على قوى الانتاج وجماهير الشغيلة وإشادة هيمنة إمبريالية لخدمة مصالح البرجوازية التي يدافع عنها، وذلك في مجرى الصراع للاستحواذ على الأسواق والفائض والمصادر الطبيعية (271، ص148-149).
وهنا، في الحقيقة يوجد تطابق مع حزب الحركة القومية، الذي اتخذ ذات الشعارات في المعنى والتوجه. وسعى أيضاً إلى تقوية سلطة الدولة ومراقبتها لقوى الانتاج وتوحيد الشغيلة. إلا أن هدف هذا الحزب في حقيقته ليس هيمنة الرأسمالية، بل خلق ظروف للنطور السريع للرأسمالية الضعيفة في تركيا والمرتبطة بالغرب، وللوصول إلى امتلاك الاستقلال الاقتصادي. أما السلطة القوية فهي، حسب وجهة نظر حزب الحركة القومية، تسمح بتركيز المصادر المادية من أجل النهوض الاقتصادي والنضال بنجاح ضد أعداء الرأسمالية ـ الشيوعيين. أما النزعة القومية و"الاشتراكية" فهما يرفعان من الكمون الروحي وبحشدان الجماهير في الاتجاه المفيد لحزب الحركة القومية.

بهذا الشكل، نجد أنه أمامنا خيار آخر لتأمين التطور الرأسمالي لتركيا. فقسم من البرجوازية اعتبرته "السلطة القوية" وأنه الخيار الأمين، لهذا كان حزب الحركة القومية من دعاته. وبهذا الحزب كان مرتبطاً إلى درجة كبيرة الارهاب السياسي اليميني في السبعينات. وانحصر جوهره بأنه باستخدام الرأسمالية الكبيرة وتنظيماتها السياسية بإمكانياتها المالية وسواها تستطيع حشد قسم من البرجوازية الصغيرة وأشباه البروليتاريا والشبيبة في الصراع ضد حركة اليسار "الخطر الشيوعي". أما من جهة ممثلي الشرائح المشار إليها فإن المساهمة بأعمال التطرف كان شكلاً من أشكال التعبير الاحتجاجي العشوائي نتيجة التعبئة القومية الدوغمائية الغوغائية.

أما البرجوازية الصغيرة فقد صدر عنها ما يتناسب مع طبيعتها المتذبذبة بين مختلف الأيديولوجيات. من اليسارية حتى التطرف اليميني. وضمن دائرة الدعاية القومية تم حشد جزء كبير من شرائح أشباه البروليتاريا. وأدى التطور الرأسمالي في مجال الزراعة إلى استلاب الفلاحين ورفع من وتيرة تيارات الهجرة إلى المدن، الذي بدوره أدى إلى ولادة أحزمة الفقر حولها. ففي هذه الأحزمة، من جراء ظروف الفقر المدقع والبطالة والازدحام وعدم الاستقرار الحياتي، كان يسود الاضطراب الاجتماعي الذي كان ينتج عنه ـ أقصى حد من الاستقطابات السياسية المتطرفة. « ومن الواضح تماماً ـ كما يشير العالم التركي طانير تيمور ـ إن الرأسمالية الكبيرة تستخدم البرجوازية الصغيرة وأشباه البروليتاريا كقوة ضاربة ضد حركة اليسار، أما قوى الأمن فكانت تقف موقف المتفرج وأحياناً كانت تساهم في ضرب اليسار» (437، 1969/10/20، العدد13، ص4).

أما فيما يخص الشبيبة فإن حركتها في السبعينات امتلكت ذات الصفات التي تميزت بها في الستينات. فالشباب كان يراقب الأمور بشكل مباشر ويساهم في الصراع السياسي. وعكست حركة الشبيبة الاتجاهات الرئيسة في هذا الصراع. وخلال ذلك كان جزء من الشبيبة (الطلاب والعمال) يقع تحت تأثير وهيمنة الدعاية البرجوازية القومية.

تشكلت القاعدة الاجتماعية لحزب الحركة القومية بشكل أساسي من النزعة الشوفينية للبرجوازية الصغيرة. وكان لهذا الحزب شعبية واسعة في صفوف شبيبة الأمة. كان حزب الحركة القومية الحزب الوحيد، الذي يزداد تأثيره من انتخابات إلى أخرى. في عام 1973، حصل هذا الحزب على 3,4٪ من الأصوات وفي عام 1977 - 6,4٪، وفي الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ في عام 1979 -6,6٪ (390، ص159، 163).

أظهر حزب الحركة القومية نشاطاً بارزاً في الدعاية القومية في صفوف الشبيبة. ففي أوراق الاتهام الخاصة بقضية زعامة هذا الحزب المعدة في نيسان/ابريل 1981 من قبل محكمة الطوارىء العسكرية لمنطقة أنقرة، نجد إشارات تقول أن حزب الحركة القومية وسع من نشاطاته في صفوف الشباب بعد عام 1973 من خلال تنظيماته الشبيبية واتحاد الطلبة القومي، التي كان لها في السبعينات 569 شعبة وفتحت 65 مكتباً في مختلف مناطق البلاد (291، ص129-130). ولم يقف هذا الحزب عند حد النشاط الدعائي. فمنذ نهاية الستينات بدأ هذا الحزب بالاشتراك مع بعض تنظيمات الشباب اليمينية، ببناء معسكر للكوادر (291، ص605-606). وكان هدف هذا الاعداد العسكري الارهابي هو الصراع ضد حركة اليسار.

قدمت أوراق الاتهام هذه إحصاءً بـ 37 نشرة دورية لحزب الحركة القومية، صدرت في 14 مدينة تركية، وفي ألمانيا الغربية وقبرص أيضاً. فيما بين عامي 1979—1980 تم تشكيل 26 تنظيماً «مشاعل المثل العليا»، في صفوف مختلف شرائح المجتمع، من حرفيين وفلاحين وسواهم، كانت لها صلة بالحزب. وفي الخارج شكلت كونفيدرالية لما سمي بحلقات المثل العليا التركية، التي كان لها 129 حلقة في ألمانيا الغربية وبلجيكا وفرنسا وسواها من البلدان (291، ص129-139، 148-150). تطلب مثل هذا النشاط الواسع الانتشار (بما فيها معسكرات الاعداد العسكري)، وسائط وتمويلاً مادياً، كان يحصل عليه الحزب من "الصناعيين" التجار وسواهم من رجال الأعمال (291، ص389-392).

لاقى مثل هذا النشاط دعماً مادياً ومعنوياً من حزب العدالة أيضاً، الذي فضل كحزب برجوازي سياسي مخضرم أن يوجه الارهاب ضد حركة اليسار ليس بشكل مباشر، بل من خلال حزب الحركة القومية وكوادره. وليس صدفة، نظراً لذلك، أن تسمي صحافة اليسار أ. توركش «القائد العام للقوات الضاربة الداخلية للامبريالية» (418، 14/10/1969، العدد146، ص8). ومن بين شعارات حزب الحركة القومية التي رفعها في حملة 1977 الانتخابية نجد أن «حزب الشعب الجمهوري يدعم الشيوعية، حزب العدالة ليس ناضجاً، حزب السلامة الوطني يودعنا، أما حزب الحركة القومية - فهو الذي يدمر». وكما يشير ن. كيريش أوغلو فإن النزعة العدائية للشيوعية لدى حزب الحركة القومية تختلف عن مثيلاتها من النزعات لدى بقية الأحزاب البرجوازية بأن حزب الحركة القومية في مجرى صراعه ضد الشيوعية يعتبر أنه من الضروري «العمل الحاسم والحقيقي» (227، ص19، 442، 23/4/1977).

أما الرأسمالية الكومبرادورية فكانت تنظر إلى حزب الحركة القومية نظرة مزدوجة، فتارة كانت تدعمه وأخرى تخشى منه. تدعمه لأنه كان السلاح الفعال للاستخدام ضد الحركة الديمقراطية، وهذا ما قام به. أما خشيتها منه فكانت تنطلق من أن هذا الحزب بتوجهه لانشاء "سلطة قوية" كان يسعى إلى نيل الاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تخريب علاقات تركيا مع الغرب.

لاقى حزب الحركة القومية نقداً لاذعاً موجهاً إلى أساليبه الفاشية وذلك من قبل القوى التقدمية وأحزاب اليسار، الذين طالبوا بحل هذا الحزب، كما أنه لاقى نقداً يتهمه بالفاشية من قبل اليمين أيضاً. أما الرأسمالية الكومبرادورية فكانت توجه انتقاداتها إلى زعامته العسكرية متهمة الحزب بأنه يسعى للوصول إلى السلطة وتصفية أسس ديمقراطية أتاتورك.

أثناء اشتراكه في حكومات الجبهة الوطنية فيما بين عامي 1975-1978، استخدم حزب الحركة القومية موقعه هذا لتسريب أعضائه

إلى أجهزة الدولة. كما شن حزب الحركة القومية حملة دعائية في صفوف الجماهير وخلال ذلك، وكما تشير أوراق الاتهام الموجهة إليه في القضية الآنفة الذكر« تـزاوج العمل الحزبي العلني مع العمل السري في اختيار الكوادر وتنظيمها وتسليحها» (291، ص126).

لم يسرب حزب الحركة القومية زبانيته إلى أجهزة الدولة فحسب، بل في مختلف الوحدات والكليات العسكرية، الذين، إذا قيمنا الأمور حسب رسائلهم مع قيادة الحزب، كانوا يعدون لنشاطات عسكرية فعلية (291، ص314). وما أن هلت نهاية السبعينات حتى توسع النشاط السري لهذا الحزب. ففي مختلف المدن وتحت غطاء القيام بجلسات "استشارية" كانت تجري اجتماعات سرية، كان يحضرها قادة تنظيمات الشبيبة المحلية التابعة للحزب و« مشاعل المثل العليا». وفي الاجتماعات كان يتم بحث قضايا تأمين السلاح (291، ص510). بهذا الشكل، نرى أن حزب الحركة القومية باختلافه عن بقية الأحزاب لم يكتف باقتراح خياره لتطور البلاد اللاحق عن طريق الانتخابات، بل كان يعمل بنشاط لتحقيق هذا الخيار بالقوة.

وهكذا نجد أن الصراع بين الأحزاب البرجوازية انتشر في مستويين، في الأول ـ تتصادم مجموعات مختلفة من النخب الحاكمة في الصراع من أجل تحقيق المصالح الخاصة. وفي الثاني ـ دار صراع حول طريق التطور المستقبلي للنظام الرأسمالي.

في الستينات والسبعينات مَثُلَتْ هذه المناحي من الصراعات بين الأحزاب السياسية البرجوازية. إلا أنه وفي هذا المجال نجد اختلافات بين مرحلتي الستينات والسبعينات: ففي الستينات عكس الصراع الحزبي صراعاً بين مجموعات النخبة الحاكمة. وفي السبعينات تغير التوازن بين مستويي وجوانب الصراع ـ أصبحت السيطرة على الصراع من أجل الطريق المنتخب للتطور الرأسمالي. وطرحت حركة الطبقة العاملة من خلال نشاطاتها الواسعة وحركة شرائح الشغيلة الأخرى وأنشطة قوى اليسار والرأسمالية الوطنية، طرحت أمام الأحزاب البرجوازية في المقام

الأول، ضرورة البحث عن طرق للتطور الفعال للنظام السياسي. وتميز الصراع بين الأحزاب البرجوازية في السبعينات بأنه لا أحد من هذه الأحزاب (وهذا يعني لا أحد من مجموعات النخبة الحاكمة) يستطيع أن يصل إلى أفضلية في الهيمنة. ولم تجلب انتخابات 1973 و1977 البرلمانية أي حزب يتفوق على الأحزاب الأخرى بصورة جلية. وفيما بين عامي 1974 و1980 تواردت إلى السلطة سبع حكومات. وكانت كل حكومة تلجأ إلى المناورات السياسية والمؤامرات لكي تحافظ على هيمنتها السياسية. ولم تكن أي من الحكومات الائتلافية متوطدة الأركان لكي تحل أياً من المشكلات المتفاقمة في البلاد. وفي الواقع، تشكلت حالة تزاوج فيها الصراع الحاد بين الأحزاب البرجوازية وتفاقم مشكلات ومصاعب البلاد الاقتصادية وسواد جو من اللاإستقرار السياسي. وهكذا نضجت أزمة النظام التعددي اللاحقة.



الباب الخامس

انقلاب 12 أيلول/سبتمبر 1980 وأولى إجراءات مجلس الأمن القومي



الفصل الأول

ازدياد تفاقم الأوضاع في نهاية السبعينات وانقلاب 12 أيلول / سبتمبر

تابعت العوامل التي أدت إلى نضوج أزمة النظام التعددي في نهاية الستينات، تأثيرها في السبعينات بفارق أنه الآن (أي في السبعينات) أصبحت أكثر حدة. فقد أصبحت الحركة العمالية أشد فاعلية وأكثر جماهيرية، وقويت شدة تسييسها، كما برز دور النقابات التقدمية. وكلما كنا نقترب من نهاية السبعينات حتى أصبحت الأشكال المختلفة للاحتجاجات العمالية تزداد قوة وتتوسع أطراً، ونستطيع أن نقول أنها قد وصلت ذروتها في عام 1980.

كانت الصفة المميزة للحركة الجماهيرية في السبعينات هي في تشكيل النقابات المهنية، التي ساهمت في نشاطات وأفعال احتجاجات المستخدمين والمعلمين الجماعية وسواها من شرائح المجتمع بهدف حماية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بالديمقراطية، كما استمرت الحركة الشبيبية بالتطور، وتميزت في المطالبة بدمقرطة نظام التعليم والنضال ضد الرجعية وهيمنة الامبريالية.

إن أكثر الظواهر إقلاقاً للدوائر الحاكمة في حركة الشغيلة في السبعينات كان التعاضد بين العمال والشريحة المثقفة العاملة والبرجوازية الصغيرة والشبيبة. عبر عن هذه الظاهرة في الاحتجاجات الجماهيرية (المظاهرات) التي كانت تخرج في مختلف مدن البلاد، رافعة شعارات الديمقراطية والدفاع عن الحقوق وداعية إلى حل المشكلات الاقتصادية المستعصية.

كما أدت المظاهر الموضوعية التي رافقت تطور الرأسمالية في البلاد (زيادة استغلال الشغيلة، إفلاس المنتجين، نمو الشرائح المهمَّشة، الهجرات الجماعية للفلاحين إلى المدن وتشكيلهم أحياء فقيرة بيوتها من الصفيح حول المدن، انخفاض المستوى المعاشي للشغيلة وارتفاع معدلات البطالة)، كلها أدت إلى ارتفاع معدلات التوتر الاجتماعي في السبعينات.

فمن جهة، أدت إلى تنشيط نضال الشغيلة في سبيل حقوقها، ومن جهة أخرى - وجدت المخرج على شكل احتجاج غوغائي ذي طبيعة برجوازية صغيرة، كاستخدام أساليب الفوضى والارهاب.

أثناء ذلك، أسهم تطور التطرف اليساري في تركيا في خلق تربة ملائمة لاستقبال النظريات الثورية المتطرفة التي قذفتها الرياح إن كان أصلها من الشرق أم من الغرب، حيث كانت الظروف الاجتماعية السياسية موائمة لذلك. وكان التطرف اليميني مدعوماً دعماً قوياً من الرأسمالية عن طريق أحزابها السياسية، حزب العدالة وحزب الحركة القومية، إذ وجدا فيه سلاحاً فعالاً في الصراع ضد القوى الديمقراطية. وتبين أن شريحة البرجوازية الصغيرة كانت أكثر الشرائح انخراطاً في الأعمال المتطرفة، وانضم إليها أيضاً الشباب وأشباه البروليتاريا التي كانت تستوطن في أحزمة الفقر، وجزء من العمال الشباب، ممن كان ينقصهم الوعي الطبقي. وزادت مقاييس التطرف في السبعينات عما كانت عليه في الستينات ووصلت، لا سيما فيما بين عامي 1979 و1980، إلى أبعاد مخيفة. وأصبح عدد ضحايا الارهاب يقاس سنوياً لا بالعشرات، بل بالمئات والآلاف. وأصبحت التيارات والأعمال المتطرفة هي العامل المهم في اللااستقرار الذي كانت تعيشه البلاد.

وظهرت حركة اليسار لتشكل عاملاً مقلقاً آخراً للشريحة الحاكمة إلى جانب نضال الشغيلة. فحركة اليسار وبغض النظر عن تلك الاجراءات التي اتخذت ضدها بعد 12 آذار/مارس 1971، تابعت تطورها واستجماع قواها. وإن تشكيل عدد من الأحزاب السياسية اليسارية في منتصف السبعينات، عنى تبلور وعي يساري، بالإضافة إلى توطيد مواقع هذا

الوعي. وهكذا نستطيع القول أن الحركة اليسارية حصلت على نجاحات، التي انعكست في المساهمة النشيطة للأحزاب اليسارية في حشد الجماهير "خارج أطر الانتخابات"، أي في تنظيم مظاهرات وأشكال مختلفة من الاحتجاجات بالاشتراك مع النقابات اليسارية. وكانت الاشتراكية العلمية تحتل موقعاً مرموقاً في أيديولوجيا حركة اليسار، الأمر الذي أدى إلى انتشار تأثير الحزب الشيوعي التركي.

كان تطور نضال جماهير الشغيلة وحركة اليسار وانتشار التطرف تحت ظل أزمات وصعوبات اقتصادية مستعصية. وكما أشير في "التقرير الاقتصادي" لعام 1980، كان وضع الاقتصاد التركي في بداية 1980، وضعاً متأزماً. كانت الأعمال مشلولة. فبدلاً من سيادة الانتاج الطبيعي والتجارة الاعتيادية، سادت السوق السوداء والمضاربات والنقص في السلع والطوابير الطويلة. وفقدت العملة قيمتها. ومثل هذا الوضع لم يكن له شبيه حتى في أيام الحرب العالمية الثانية (204، ص1).

ما الذي يمكن أن يقدم على فعله النظام التعددي للقضاء على هذه الظواهر وما هي آلية الطبقة الحاكمة السياسية؟ كما رأينا، اقترحت الأحزاب البرجوازية عدداً من الخيارات لأشكال السلطة السياسية للبرجوازية لتحقيق مصالح التطور اللاحق للرأسمالية: من الاشتراكية الديمقراطية إلى الفاشية. إلا أن الصراع بين هذه الخيارات جرى في ظروف لم يكن فيها أي تكتل من تكتلات الشريحة الحاكمة ولا أي حزب، قادراً على تأمين غالبية مقررة. في السبعينات، كانت نشاطاتها تجري ضمن صراع عنيف على السلطة، خلف الكواليس وفي العلن بهدف تشكيل حكومات ائتلافية، تبين لاحقاً أنها ذات أعمار قصيرة وسرعان ما تُستبدل إحداها بالأخرى. كما تبين أيضاً أن مثل هذه الحكومات غير قادرة على حل المشكلات الاقتصادية أو تأمين الاستقرار السياسي.

كانت انتخابات 1980 الرئاسية مؤشراً لعدم فاعلية وقدرة البرلمان على الوقوف في وجه هذه المشكلات المستعصية، نظراً لما ساده من تناسب للقوى شديد التعقيد. تقدم حزب العدالة بمرشح شغل منصب نائب

الأمين العام للحزب س. بيلغيتش، ولم يكن الحزب يأمل كثيراً في انتخابه. أما حزب الشعب الجمهوري فكان مرشحه السيناتورم. باطور، الذي بدأ ينظر إليه الحزب نظرة مقربة بعد إحالته على المعاش. وكان حزب الشعب الجمهوري واضحاً: فقد قدم "مرشحه" وفي الوقت ذاته خرق التقاليد، لأن الأخير كان جنرالاً محالاً على التقاعد وله شعبية واسعة في الجيش يستطيع الاعتماد عليها. وبدأت الجولة الأولى للتصويت في 22 آذار/مارس 1980، لم ينتصر فيها أي من المرشحين.

في 6 نيسان/ابريل غادر فخري كارويتورك القصر الرئاسي (390، ص40)، قبل أن تنتهي الانتخابات. وحتى بداية أيار/مايو، دارت هناك 60 جولة انتخابية دون الوصول إلى نتيجة. فحسب رأي بعض المراقبين السياسيين، لم يكن من الممكن انتخاب رئيس للجمهورية دون الاتفاق بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري، ودون ذلك ستتحول العملية الانتخابية، كما أشارت إحدى الصحف التركية، إلى « حتوتة العجل الأبيض » (390، ص40، 487، 12 — 1980/5/18، العدد476، ص30). إلا أن حزب العدالة لم يفكر قط بمثل ذلك اتفاق. وأصبح السيناتوري. س. تشاغليانغيل رئيس مجلس الشيوخ، حسب الدستور، يقوم بتنفيذ مهام رئيس الجمهورية، الذي كان بمثابة اليد اليمنى لسليمان ديميريل. ومثل هذا الوضع كان مناسباً جداً لزعامة حزب العدالة. لذا أخذ يتقصد إعاقة الانتخابات الرئاسية. أما البرلمان، فحسب نظامه الداخلي، طالما هنالك انتخابات جارية، لا يجوز له أن ينشغل بأمور أخرى. وهذا ما كانت زعامة حزب العدالة ترغب فيه، لأنه لم تكن تريد أن يرفع إلى البرلمان سؤالاً بطرح الثقة بحكومة سليمان ديميريل. ففي ظروف يرفع فيها حزب السلامة الوطني طلباً بحجب الثقة عن حكومة سليمان ديميريل، قد يؤدي طرح مثل هذا الطلب إلى سقوطها. بهذا الشكل كان سليمان ديميريل يمدد حياة حكومته، معولاً على خلق تربة مناسبة لاتخاذ قرار بإجراء انتخابات غير دورية وخلق ظروف مناسبة لكي يقوم حزب العدالة بحكم البلاد. في أثناء ذلك وكما أشارت مجلة "يانكي" كانت الشخصيات

السياسية المسؤولة من حزب العدالة غير مكترثة بالشلل الذي ساد في الدولة، بل كان ما يهمها هو أن "سمعة المجلس آخذة بالانحطاط في نظر الشعب" (487، ص12، 18/5/1980، العدد476، ص3—4). وفي منتصف أيار/مايو لم يخجل سليمان ديميريل من التصريح بأنه: « بمثل هذا التكتيك والحسابات سنقوم بـ 200 جولة انتخابية أخرى، وهناك في قصر تشانكايا يقيم تشاغليانغيل، والأمور تسير على ما يرام » (487، 19—25 /5/1980، العدد477، ص4).

في نهاية أيار/مايو. بداية حزيران/يونيو، بدأت ترتسم ملامح اتفاق بين حزبي السلامة الوطني والشعب الجمهوري، ومجموعة الوحدة الوطنية لدعم ترشيح م. باطور، إلا أن حزب العدالة سرعان ما غير مرشحه س. بيلغيتش بجنرال متقاعد هو ف. تيورون، الذي سحب جزءاً من أصوات م. باطور. الأمر الذي جعل الانتخابات تصل إلى نفق مسدود مرة أخرى (487، 12-18 /5/1980، العدد476، ص3، 9-15 /6/1980، العدد 480، ص4-5).

أخبرتنا صحف 7 حزيران/يونيو أنه بعد 98 جولة انتخابية سحب م. باطور ترشيح نفسه نظراً لانتهاء فترة صلاحياته في مجلس الشيوخ (427، 7/6/1980). في 16 حزيران/يونيو، دارت الجولة 105، بعدها بدأ المرشحون يمارسون عادة التغيب عن جلسات الانتخابات (427، 17/6/1980).

ومثل هذه المسرحية لانتخابات رئاسية، دون أدنى مجال للشك، لم تكن لصالح آفاق الديمقراطية في تركيا، الأمر الذي كان يزيد من نضوج أفكار انقلاب عسكري لدى قيادات الجيش. وفي تموز/يوليو — آب/أغسطس، عاد البرلمان لممارسة نشاطاته، لكنه وبحالة الانشطار التي كان يعيشها بين الأحزاب لم يتمكن من حل أي مسألة هامة، بما فيها انتخاب الرئيس.

ظهرت بوادر القلق عند العسكريين على أوضاع البلاد المتردية والاهتمام بها، قبل الانتخابات الرئاسية بكثير. فمنذ شباط/فبراير 1977 قدم الجنرال ي. أوزايدين لي مذكرة إلى المجلس العسكري الأعلى، أشار فيها إلى الخلافات الحادة بين الأحزاب السياسية، لا سيما بين تلك

الداخلـة في حكومـة الجبهـة الوطنيـة الائتلافيـة. وفي آب/أغسـطس1979 أشـار رئيـس هيئـة الأركـان الجـنرال كنعـان ايفريـن[1] في رسـالة بعثهـا بمناسبة عيد النصر[2]، أشار فيها إلى اشمئزازه من ظاهرة الارهاب المنتشر (468، 27/8/1979). وقبيل الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ عام 1979، كتب م. باطور المقرب من الدوائر العسكرية، قائلاً إن أكثر الامتعاض الـذي يثـار لـدى العسـكريين هـو بسـبب مشـكلات البـلاد الداخليـة والصعوبـات الاقتصاديـة، والفوضـى، واللااسـتقرار في تناسـب القـوى في المجلس ويضيف: « وللأسف سوف يزداد تفاقم هذه المشكلات في المستقبل. والأمـر الـذي يحزننـا ويزعجنـا هـو أن الأحـزاب السياسـية أغرقـت نفسـها بالعراكـات، وإن زعاماتهـا تقـول الكثـير ولا تفعـل سـوى القليـل » (445، 5/9/1979).

إلا أن أشد الانذارات أتى في 2 كانون الثاني/يناير عام 1980. في هذا اليـوم سـلمت مجموعـة تتـألف مـن رئيـس هيئـة الأركـان وقـادة صنـوف القـوات المسـلحة والقـائد العـام لقـوات الجندرمـة، رسـالة إلى رئيـس الجمهورية فخري كاروتورك، تضمنت قولاً مفاده أن القوات المسلحة مضطـرة لتوجيـه نـداء إلى الهيئـات الدسـتورية في البـلاد لتتحمـل مسـؤولياتها، لا سيما الأحـزاب السياسـية، لكـي تنفـذ واجباتهـا وتتخـذ إجراءات « ضد الفوضى المتنامية والارهاب والانشقاقات وتأمين الوحدة الوطنيـة ». حمـل أصحـاب الرسـالة المسؤولية الكبرى عن الأوضاع السائدة في البـلاد، للأحـزاب السياسـية، التي تـتربع علـى قمـة السـلطة. كمـا أكـد أصحاب الرسالة أن القوات المسلحة التركية، تطالب بأن تضع الأحزاب السياسـية المصـالح الوطنيـة في المقـام الأول، وأن تقـوم بالاشـتراك مـع الهيئـات الدسـتورية للسـلطة باتخـاذ تدابـير ضـد الفوضـى، والارهـاب والانشقاقات (390، ص39).

كما نرى، إن هذه اللهجة، كما أطلقت عليها الصحافة المحلية، هي لهجـة "رسـالة تحذيريـة"، نستشـف منهـا روحـاً مـن القراريـة. في 3 كـانون الثـاني/ينـاير، نوقشـت هـذه الرسـالة في اجتمـاع مجلـس الـوزراء، بعدهـا

جرت لقاءات بين سليمان ديميريل وفخري كاروتورك وكنعان ايفرين، أعلن فيها سليمان ديميريل بأن البرلمان والحكومة سيتخذان تدابير لتأمين النظام والشرعية (445، 54 /1/ 1980).

ساد في تركيا، كما في الصحافة الغربية أيضاً انطباع مفاده بأن هناك تعاون بين سليمان ديميريل والقيادة العسكرية (436، 12 /1/ 1980). أثار هذا الانطباع حفيظة قوى اليسار التي بدأت تنتظر تكرار أحداث ما بعد 12 آذار/مارس 1971. إلا أن الحقيقة كانت تشير إلى عدم وجود مثل هذا التعاون. فالحكومة كما كانت سابقاً، لم تستطع إعادة النظام، أما الجيش فكان يتخذ موقع المراقب.

في 13 أيار/مايو 1980 صرح كنعان ايفرين بمناسبة التعقيدات التي كانت تلاحظ في الانتخابات الرئاسية، قائلاً إنه من وجهة نظره قد آن الأوان للأحزاب السياسية أن تصل إلى اتفاق وتنتخب رئيساً (390، ص41، 487، 19– 25 /5/ 1980، العدد447، ص4). وفي 16 أيار/مايو صرح كنعان ايفرين ثانية بأن الجيش مخلص لطريق أتاتورك ويراقب تطور الأحداث (390، ص41). وفي 24 آب/أغسطس أخبرتنا الصحف عن لقاء تم بين ك. ايفرين وسليمان ديميريل وبولنت أجويد (442، 24 /8/ 1980).

بعد انقلاب 12 أيلول/سبتمبر صرح كنعان ايفرين قائلاً: «إن القوات المسلحة التركية ومنذ ثمانية أشهر قدمت رسالة تحذيرية ملتزمة بذلك بالنظام الديمقراطي، عبرت في هذه الرسالة عن تخوفاتها بسبب عدم وجود محاولات لاتخاذ تدابير لتجاوز أزمة النظام وطرحت في هذه الرسالة مطالبها. إلى جانب ذلك، كان مجلس الأمن القومي المرتبط مباشرة بمسألة الأمن القومي، يقدم تحذيراته كل شهر، قائلاً فيها كل شيء يجدر قوله. ولكن للأسف مرت الأسابيع والأشهر ولم نر أية إجراءات». فبعض الهيئات الدستورية، كما يشير ايفرين – أبدت عدم مسؤولية، «وبما أن جميع التحذيرات لم تجدِ، لجأ الجيش إلى الوسيلة الأخيرة ...» (457، 17 /9/ 1980).

وهكذا، تعقدت الظروف عشية التدخل الدوري اللاحق للجيش بالحياة السياسية، حيث كانت الأوضاع شبيهة بتلك التي سادت قبيل

مذكرة 12 آذار/مارس 1971. إلا أن أحداث 1980 تتسم بالآتي: نهوض الحركتين اليسارية والجماهيرية، انفجار الفوضى والارهاب واحتداد الصراع السياسي بين الأحزاب البرجوازية. وكانت أسباب التدخل العسكري، بشكل عام، متطابقة مع الأسباب التي أجبرت القيادة على تقديم مذكرة 12 آذار/مارس. إن تطابق العناصر الأساسية للأوضاع في البلاد فيما بين عامي 1970 و1980 والأسباب التي استدعت التدخل العسكري في عامي 1971 و1980، كلها جميعاً أدت إلى تدخلين مماثلين للقيادة العسكرية للتأثير على الأوضاع وعلى هذه الأسباب.

في 12 أيلول/سبتمبر 1980 تم تنفيذ الانقلاب العسكري. ففي البيان رقم 1 الذي أذيع في هذا اليوم والموقع من قبل كنعان ايفرين، رئيس هيئة الأركان ورئيس مجلس الأمن القومي[3]، يشير إلى أن الهيئات الدستورية ومؤسسات السلطة والأحزاب السياسية كانت قد وصلت إلى حالة من التناقضات جعلتها مشلولة عن العمل ولم تتخذ التدابير والاجراءات اللازمة لانقاذ الدولة. نتيجة لذلك « نشطت المجموعات التخريبية والارهابية وأخذت نشاطاتها تتوسع ». كما خرقت الرجعية والأيديولوجيا الضارة نظام التعليم والإدارات ونظام القضاء وأجهزة الأمن ونقابات العمال والأحزاب السياسية وكل زاوية من زوايا البلاد، بحيث كادت أن توصل البلاد إلى حافة حرب أهلية. في مثل هذه الظروف أخذت القوات المسلحة على عاتقها التصدي لذلك ووضعت السلطة في قبضتها.

وفي ذات الخبر تم عرض هدف هذه العملية بـ « المحافظة على وحدة البلاد والأمة، والحيلولة دون حدوث حرب أهلية، وتثبيت الدولة وسلطتها، والقضاء على الأسباب التي حالت دون تطبيق النظام الديمقراطي ». وفي هذا النبأ أعلن عن حل الحكومة والبرلمان وإزالة الحصانة البرلمانية عن أعضائه كما أعلنت حالة الطوارىء في شتى أنحاء البلاد وأُغلقت الحدود أمام المغادرين. وفي البيان رقم 2 الذي مُهر بتوقيع مجلس الأمن القومي نجد فيه أمراً بتعيين حكام عرفيين للمناطق ونقل كافة السلطات إليهم.

في اليوم ذاته تم نشر ستة بيانات أخرى (3-8) بتوقيع كنعان ايفرين. تطرق البيان رقم 3 لتنظيم الإمداد وخدمة السكان. وفي البيان رقم

4 نجد أمراً بنقل السلطة كاملة إلى مجلس الأمن القومي برئاسة كنعان ايفرين رئيس هيئة الأركان، يساعده قادة صنوف الأسلحة الثلاثة والقائد العام لقوات الجندرمة[4]. وحدد البيان رقم 5 نظام عمل مؤسسات النقل والاتصالات، بما فيها التصريح عن الحفاظ على النظام القديم للمضائق بالنسبة للسفن الأجنبية.

أما البيان رقم 6 فكان مخصصاً للجيش. ففيه أكد كنعان ايفرين على أن الجيش انتزع السلطة وهو ملتزم بالنظام وبالانضباط. ولو أن الجيش لم يقم بذلك قبيل الأزمة، الناشبة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن « إرث أتاتورك كان قد تشبع بأيديولوجيات ضارة ». ووضع رئيس مجلس الأمن القومي على عاتق الجيش مسؤولية « النضال ضد الأيديولوجيات الشيوعية، والفاشية، والدينية المتطرفة » ودعاه (أي الجيش) إلى التقيد بالانضباط العسكري وبالصرامة والوثوقية ضد الأخطار وأعمال التحريض.

أما البيان رقم 7 فحدَّ من نشاطات الأحزاب السياسية ووضع مبانيها وممتلكاتها تحت حراسة ومراقبة السلطات العسكرية « بهدف تأمين النظام العام ». كما منعت نشاطات اتحادات نقابات كونفيدرالية العمال اليسارية واتحاد النقابات الذي يتعاطف مع حزب الحركة الوطنية، وجميع النقابات التي تنتمي إليه. وأعلن أن رؤساء هذه الاتحادات تم « وضعهم تحت حراسة القوات المسلحة ». كما تم منع نشاطات المؤسسات الاجتماعية. وأقدم البيان 8 على إيقاف جميع التنقلات في كوادر الجيش ومؤسسات الدولة (445، 12/9/1980).

بوشر بإذاعة أول بيانات مجلس الأمن القومي منذ الرابعة صباحاً، وخلال يوم 12 أيلول/سبتمبر تمكنت القوات المسلحة من فرض سلطتها على كامل البلاد. ففي أنقرة وسواها من مدن البلاد انتشرت في الشوارع وحدات عسكرية من مختلف صنوف الأسلحة، بما فيها الدبابات. وكانت القوات التي عملت في أنقرة قد جلبت من مناطق بعيدة. فعلى ما يبدو أخذت القيادة من خبرة سالفة، عندما نشط الضباط الراديكاليون في وحدات منطقة أنقرة العسكرية.

إلا أنـه لم يكـن هنـاك خطـر حقيقـي مـن الضبـاط البرجوازيين الراديكاليين الصغار عشية الانقلاب، عكس ما كـانت عليه الأمور في 12 آذار/مارس، بغض النظر عن حقيقة أن التوجهات التي كانت سائدة في الستينات لتوحيد العسكريين الراديكـاليين مـع مثقفـي اليسار، كـانت تتطور في السبعينات تطوراً ملحوظاً. توقفت التيـارات الراديكاليـة في الجيش عن أن تظهر نفسها مستقلة، كأني بها قد انغمست داخل التيار العام لحركة اليسار. وخلال ذلك كان الضبـاط يظهرون اهتماماً بمختلف تيارات هذه الحركة، بما فيها تلك اليسارية المتطرفة.

ومن وقت إلى آخر كانت هذه الأخبار تتسرب إلى الصحافـة. ففي نيسان/أبريل 1971، على سبيل المثال، أعلن وزير الدفاع الوطني ف. ميلين أنه تم، في اسطانبول، اعتقال مجموعة من الضباط المتقاعدين وعدد من طـلاب ضبـاط الكليـات العسكرية. وكـانت الاجـراءات بشـأن هـذه الاعتقالات تدور سرياً، حيث عزت القيادة العسكرية أثناءها من تدابير الأمن في كل من أنقرة واسطانبول (427، 10/4/1971). وعزت الصحافة حصولها على هذه الأخبار إلى شخصيات مطلعة، وكتبت قائلة إن نحو عدة مئات من ضباط وصف ضباط وطلاب ضباط الكليات العسكرية انضووا في تنظيم جيش التحرير الوطني التركي المتطرف يسارياً، الذي اخترق القوات المسلحة في العمق، لا سيما الكليات العسكرية منها (427، 11/4/1971). أما هيئة الأركان فنفت هذه الأخبـار وأعلنت أن الحديث يدور عن علاقة مجموعة صغيرة من طلاب ضباط الكليات العسكرية مع ديف - غينيتش (427، 12/4/1971).

في ربيع 1973، جرت محاكمة مجموعة تتألف من 256 شخصاً، بتهمة الانتماء إلى أكثر التنظيمات يسارية، حزب التحرير الوطني - جبهة تركيا، وذلك في محكمة الطوارىء في أنقرة. كان في عداد هذه المجموعة، طلاب، عمال، مثقفون وأيضاً 73 ضابطاً من القوى الجوية و7 ضباط من القوات البرية و3 ضبـاط مـن القـوى البحريـة و26 طـالب ضـابط. اتهمـت هـذه المجموعة بالقيام بنشاطات موجهة إلى العمل في سبيل « هيمنة طبقة إجتماعية واحدة » (422، 17/4/1973).

في كانون الثاني/يناير 1974 أخبرتنا جريدة "الجمهورية" عن محاكمة دارت حول قضية سميت بقضية الـ 33 ضابطاً، صدرت فيها أحكام تتراوح بين 6 و12 عاماً سجناً بتهمة تشكيل تنظيم سري تحت اسم منظمة الضباط الثوريين في القوات البرية. وفي ورقة الحكم أشارت المحكمة إلى أن « هذه المنظمة وضعت نصب عينيها هدف تغيير النظام القائم بنظام آخر تهيمن عليه طبقة اجتماعية واحدة ». كما كان للمنظمة اتصالات وعلاقات مع حزب العمل الفلاحي الثوري التركي اليساري المتطرف. حكم على جميع أعضاء هذه المجموعة حسب المادة 141 من قانون العقوبات ("الدعاية الشيوعية") والمادة الموافقة لها من قانون العقوبات العسكري (427، 29/1/1974). وسليمان ديميريل في معرض خطابه الذي ألقاه في تشرين الأول/أوكتوبر عام 1974 في المؤتمر السابع لحزب العدالة، أبدى اهتماماً خاصاً بمجريات هذه المحاكمة، مشيراً إلى خطورة تسييس الضباط الصغار. كما أورد مؤشراً لهذه التهم مفاده بأن مجموعة طلاب ضباط كليتي "كوله لي" و"حربية" درست الأفكار الاشتراكية وأخذت تنشرها (497، 28/10/1974).

بعد انقلاب 12 أيلول/سبتمبر، نُشر في حزيران/يونيو 1982 خبر مفاده أن مجموعة من ضباط وطلاب ضباط الكليات العسكرية « لم يشر إلى عددهم » تم تسريحهم من الجيش نظراً « لعلاقتهم بتنظيمات محظورة »، كما تم اعتقال بعض منهم (390، ص73).

يشير عدد من المراقبين السياسيين إلى أن العملية المتعلقة بتنفيذ انقلاب 12 أيلول/سبتمبر كانت تجري بدقة وتنسيق متناهيين، الأمر الذي يشير إلى الإعداد المسبق لها. ولم تكن القيادة تنتظر إلا الوقت المناسب لتنفيذ هذه العملية، الذي تم اختياره بدقة وحصافة، بمعنى تطابقه مع تاريخ 11 أيلول/سبتمبر، التاريخ الذي بوشر فيه بإجراء مناورات عسكرية ضمن حلف الناتو. وكغطاء لهذه العملية نفذت بعض التنقلات في تموضع القوات العسكرية اللازمة للتنفيذ (487، 22—28/9/1980، العدد495، ص8-9، 5-9 /10/1980، العدد496، ص6-7).

في 16 أيلول/سبتمبر ظهر كنعان ايفرين رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس الدولة معاً، ظهر على الملأ بتصريح وصف فيه أسباب وأهداف الانقلاب العسكري. ومن بين الأسباب التي عرضها والتي أجبرت القيادة العسكرية على اتخاذ قرار الانقلاب: أولاً، أفضلية النظام الديمقراطي بالحقوق التي يؤمنها والحريات التي يطلقها، والتي استخدمت للانقضاض عليه واستبداله بنظام آخر. أما النظام الديمقراطي ذاته فلم يكن يمتلك القوانين المناسبة لكي يدافع عن نفسه ويحميها من الارهاب والفوضى. ثانياً، أن مجموعة المؤسسات المرتكزة على أهداف أتاتورك الديمقراطية، لم تستطع أن تقف ضد المحاولات السرية والمكشوفة الهادفة إلى تحطيمها وتقويضها. ثالثاً، الضعف في نظام إعداد الكوادر، التي كانت ستستطيع حماية النظام الديمقراطي التركي. فبدلاً من الكمالية التي انتشرت في نظام التعليم، ابتداءً من المدرسة الابتدائية وصولاً حتى الجامعة سادت "الأفكار اليسارية واليمينية والرجعية" و"نشرت مدرسيها وبروفيسوراتها، الذين كانوا يحصلون على مرتبات من جعبة الدولة، في كل مكان" (457، 17/9/1980).

يتحدث هذا الشرح للأسباب عن طبيعة تدابير السلطات العسكرية اللاحقة: تقليص الحريات الديمقراطية، تأمين استقرار المؤسسات البرجوازية الديمقراطية وهيمنة مبادىء الأيديولوجيا ـ الكمالية البرجوازية القومية.

كان قد أشير في التصريح إلى أن « الآلاف من التنظيمات الاجتماعية كانت قد خرجت من أطر أهدافها المعلنة وأدارت صراعاً ضد الديمقراطية ». وهكذا سلم العمال الأتراك الرايات الحمراء، واستخدموا في الصراع ضد الديمقراطية، لكن تبين أن العمال انشطروا إلى تيارات عدة مختلفة. كما استشرى العداء بين التنظيمات الدينية.

ونتيجة لهذا كله « حادت الديمقراطية عن سكة قطارها ». ولم تبد المؤسسات الدستورية ولا الأحزاب السياسية أية أهلية ولم تظهر وعياً كافياً للوقوف في وجه ذلك. وفي مثل هكذا ظروف ـ يشير كنعان ايفرين ـ إلى أن « حركة الجيش أتت لإنقاذ الجمهورية ».

أبرز كنعان ايفرين أهدافاً للانقلاب هي التالية:

- الحفاظ على الوحدة الوطنية.
- القضاء على الفوضى والارهاب وتأمين الأمن لحياة المواطنين والحفاظ على سلامة ممتلكاتهم.
- النهوض بهيبة الدولة.
- تأمين السلام الاجتماعي والتفاهم الوطني المتبادل.
- خلق نظام جمهوري علماني حقيقي.
- بعد تنفيذ الاصلاحات الدستورية، إشادة نظام مدني (457، 17/9/1980).

يقوم مجلس الأمن القومي، كما يشير كنعان ايفرين، بـ « القضاء على التشويش الذي أعاق إلى الآن العمل الطبيعي للنظام الديمقراطي، بذلك الشكل الذي لا يخلق فيه في المستقبل ضرورات أخرى لتدخل مشابه ». كما عدد ك. ايفرين بعض التدابير الأخرى في هذا الاتجاه: تغيير الدستور أو تبديل بعض مواده، تغيير قانوني الأحزاب والانتخابات، اللذين « أوصلانا إلى الوضع الراهن »، « القضاء على الفوضى في مؤسسات التعليم وفي النقابات »، تغيير نظام الانتخابات الرئاسية (457، 17/9/1980).

في 12 أيلول/سبتمبر تم الاعلان عن تركيبة الحكومة برئاسة قائد القوى البحرية الأسبق الأدميرال المتقاعد بولنت أولوسو[6]. حملت هذه الحكومة طبيعة مترفعة عن الأحزاب، وشكلت من 25 وزيراً. وإذا درسنا التركيبة الوزارية سوف نميز ثلاث وقائع. تعيين المستشار الاقتصادي الأسبق لسليمان ديميريل نائباً لرئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية، ـ تورغوت أوزال وتعيين الدبلوماسي المخضرم ي. توركمن وزيراً للخارجية، الأمر الذي يشير إلى أن الجيش لا يزال يحاول الاستيلاء على زمام الأمور والتعاقب في هذه المجالات. كما أن إدخال عدد من الوزراء اللاحزبيين من التكنوقراط المخضرمين، يجب أن يشير إلى الطبيعة الفوق حزبية للحكومة، وفي الوقت ذاته أهليتها للاعداد لاجراءات، كان قد نادى بها العسكريون وتنفيذها أيضاً. في النهاية، كان من المتطلب

"سيادة النظام" في كوادر الجهاز الإداري وفي العديد من الوزارات والتخلص من "العناصر المتطرفة"، وإقامة صراع ضد استغلال السلطة، لذا كلف العديد من الجنرالات بشغل مناصب وزارية.

في 27 أيلول/سبتمبر قدم بولنت أولوسو برنامج حكومته للتصديق عليه من قبل مجلس الأمن القومي، الذي صادق عليه في 30 من الشهر ذاته (390، ص46). تضمن البرنامج المهام التالية: كيفية الاعداد لدستور جديد، إعادة تنظيم المجالات السياسية والإدارة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إعادة النظر بقانون مستخدمي الدولة وتقليص أطقم أجهزة الدولة. ونظر البرنامج في سن قوانين جديدة لحالة الطوارىء أو إدخال تعديلات عليها، ولقوات الجندرمة وتنظيم أجهزة الأمن، وحقوق وواجبات الشرطة، وفي التنظيمات الاجتماعية والمظاهرات والاجتماعات، ومكافحة التهريب، لا سيما تهريب الأسلحة والذخائر الحربية، وتشكيل إدارة جديدة للأمن لحماية البنوك والمؤسسات الخاصة.

كانت مهمة تغيير الدستور من إحدى المهام الأكثر أهمية التي طرحها برنامج الحكومة. حيث توقف البرنامج ملياً عند هذه النقطة والتأسيس لها. وأشير إلى أنه "كما تشير إليه الأحداث"، تبين أن الدستور غير كاف "لتأمين سلامة ووحدة الدولة والنظام والأمن للمواطنين"، وأن مبادئه "غير ملائمة لما تتميز به تركيا" و"بهذا تترَكْ الدولة التركية دون حماية أمام أعدائها". إن دستور 1961 ـ كما يشير البرنامج ـ كان معداً بنيات طيبة، إلا أن هذه النيّات تحولت إلى درع لحماية العناصر المخربة".

وبهدف النضال الفعال ضد الفوضى والارهاب وتأمين التوازن السياسي، أشار البرنامج إلى ضرورة تغيير قانون الأحزاب وقانون الانتخابات ونظام القضاء الخاص بالأمن وقانون العقوبات التركي وعدد من القوانين الخاصة بنظام القضاء المدني وذلك "حسب الظروف المستجدة في البلاد".

أما في الفصل المتعلق بالاقتصاد والمال فأشير إلى أن الحكومة ستتابع تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي المقدم في 24 كانون

الثاني /يناير عام 1980، عندها ستقوم بتنفيذالتدابير المضافة إلى البرنامج والمكملة له والمتعلقة بنظام الضرائب وتأمين "الاستقرار والأمن في مجال العمل"، تلك التدابير التي لم يكن من الممكن تطبيقها قبل 12 أيلول/سبتمبر نظراً لما كانت البلاد تعاني منه من عدم استقرار سياسي. كما ستقوم الحكومة بحل المسائل المتعلقة بقواعد اقتصاد السوق وستدعم "المبادرات الخاصة المفيدة" وستقاوم الاحتكار وستدعم قطاع الدولة الاقتصادي وستؤمن التمويل اللازم له. وننظر في تغيير نظام الضرائب بأهداف "فرضها بالتساوي على جميع الدخول، تخفيض الأعباء الضريبية على الأشخاص، الذين يعملون بالأجرة"، وأيضاً التطوير اللاحق للتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة ومع المنظمات الاقتصادية المالية الدولية (حسب برنامج الاستقرار الذي قدم في 24 كانون الثاني /يناير).

كما أشير إلى ضرورة حماية الملكيات الرأسمالية في مجالي الصناعة والطاقة ودعمها، واستخدام "الامكانيات الخارجية" للكشف عن احتياطات النفط والفحم الحجري. ونظر في الاعداد لقوانين إصلاحية في مجالي الأرض والزراعة "باستخدام خبرة السبعينات". ولتأمين "السلم الدائم في مجال العمل"، دعا البرنامج إلى الاعتراف بضرورة إدخال تعديلات على القوانين الناظمة للاتفاقيات الجماعية والتعاونية وللاضرابات والتسريحات التعسفية وللنقابات ولأنظمة العمل بشكل عام. كما أشار البرنامج إلى وجوب أن يعم التأمين الاجتماعي "العمال الزراعيين".

أما في مجال التعليم، فرأى البرنامج أن الأهم تعميم مبادىء "أتاتورك القومية" على سائر البلاد وقطاعاتها، وتربية الجيل الجديد بروح المبادىء الأتاتوركية، لا على "الأيديولوجيات الأجنبية"، والعزل التام للمعلمين والمدرسين ونقاباتهم المهنية عن السياسة. ويجب إدخال تعديلات مناسبة على قوانين التعليم الوطني والجامعات، وعلى أنظمة مجمعات السكن الطلابي للحيلولة دون اختراق "التيارات المتطرفة".

نظر البرنامج في التدابير التي تعمل على الاسراع في تحديث القوات المسلحة. وفي مجال السياسة الخارجية ـ التقيد بكافة الاتفاقيات

والمعاهدات وتطوير العلاقة بحلف الناتو وجميع أعضائه "بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية"، ومواصلة التكامل مع السوق الأوربية المشتركة، التعاون مع المجلس الأوربي وسواه من "منظمات الدول الديمقراطية". وفي الوقت ذاته أشير إلى وجوب توطيد التعاون والعلاقات مع الدول الاسلامية، و"مواصلة الدعم الفعال لقضية الشعب الفلسطيني العادلة" (427، 28/9/1980).

بعد عدة أيام من الانقلاب، تم تشكيل لجنة من الحقوقيين العسكريين للعمل على سن مواد "النظام الداخلي" لمجلس الأمن القومي (457، 17/9/1980). وتم التصديق على مواد هذا النظام من قبل مجلس الأمن القومي في 25 أيلول/سبتمبر. تضمن النظام 24 مادة، وزعت على 12 باباً. حدد الباب الأول تشكيلة مجلس الأمن القومي، أما الثاني والثالث والرابع فحددت حقوق وواجبات السكرتير العام للمجلس وطريقة التصويت والاقتراع ضمنه وأيضاً نظام عقد جلساته. وفي حالات الضرورة يقوم السكرتير العام بتشكيل لجنة من الاختصاصيين لبحث هذه المقترحات أو تلك ومشاريع القوانين وإعداد التقارير اللازمة وتقديمها إلى المجلس ومجلس الوزراء. ومن واجبات السكرتير العام وضع جدول أعمال المجلس، الذي يمكن أن يعدل باقتراحات تقدم من أعضائه بعد التصويت عليها.

تضمن الباب الخامس قاعدة هامة تقول أن مشروعية المبادرة تعود إلى أعضاء مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء، كما حدد فيه طريقة مناقشة مشاريع القوانين. أما البابان السادس والسابع فحددا أسلوب التصويت على المسائل المطروحة وكتابة محاضر الجلسات.

تضمن الباب الثامن مبدأ يقول إن مجلس الأمن القومي ينظر في برنامج الحكومة ويصادق عليه عن طريق التصويت، ولا يعتبر البرنامج نافذاً إلا إذا حاز على أغلبية بسيطة من الأصوات، حينما تكون الجلسة منعقدة بكامل الأعضاء. وحسب الباب التاسع، يقوم مجلس الأمن القومي بمراقبة عمل الحكومة، كما يمكنه أن يتخذ قراراً بحل الحكومة كاملة أو جزئياً وذلك بعد الاقتراع على ذلك.

حدد البابان العاشر والحادي عشر نظام متابعة أعمال ونشاطات الوزراء في حالة الضرورة وأيضاً أعمال الأجهزة الادارية المركزية، بحيث أن تكون هذه المتابعة بإشراف السكرتير العام لمجلس الأمن القومي. أما الباب الثاني عشر فيقول إن على مجلس الأمن القومي أن يؤمن الالتزام "بالنظام الداخلي" ومن صلاحياته أن يدخل عليه التعديلات التي يرتئيها (475، 1980/9/29).

إلى جانب ذلك، أصدر مجلس الأمن القومي في نهاية تشرين الأول/أوكتوبر القانون رقم /2324/، الذي اختص بالدستور، الذي بموجبه حافظ دستور 1961 على صلاحياته مع الأخذ بعين الاعتبار جميع القوانين والقرارات والبيانات التي يصدرها مجلس الأمن القومي حتى المصادقة على الدستور الجديد. في الفاتح من كانون الأول/ديسمبر 1980 صرح السكرتير العام لمجلس الأمن القومي حيدر صالطيق قائلاً إن مجلس الأمن القومي يبقي لنفسه الصلاحية في تغيير أية مادة أو مواد من الدستور واستخدامه وسواه من القوانين "حسب مصالح الأمة وأهدافها" (427، 1980/11/2).

وإذا حاولنا التطرق إلى تقييم المرحلة الأولى من نشاطات القيادة العسكرية بعد الانقلاب، يمكننا أن نقول أنها بالشكل وبالعلاقة مع مؤسسات البرجوازيةالديمقراطية، كانت هذه القيادة تذكرنا كثيراً بالقيادة العسكرية التي قدمت بعد 27 أيار/مايو. وكان الاختلاف منحصراً بأن مجلس الوحدة الوطنية كان عبارة عن هيئة جماعية مؤلفة من عشرات الضباط، أما مجلس الأمن القومي فكان محصوراً بالنخبة العسكرية العليا. وأول تصريح لرئيس مجلس الأمن القومي يشير، حسب وجهة نظرنا، إلى أن المهام والتوجهات المبدئية للعمل كانت محددة ومدروسة بصورة أكثر دقة وحصافة مما كان عليه الأمر بعد انقلاب 27 أيار/مايو. فأفكار الضباط الذين أعدوا لانقلاب 27 أيار/مايو، كانت أكثر عمومية وبعيدة النظر، إلا أنهم كانوا يفتقرون للوحدة ولبرنامج عمل دقيق ومحدد. أما من نفذوا انقلاب 12 أيلول/سبتمبر من القيادة العسكرية

فكانوا قد حددوا مسبقاً أهدافهم الرئيسة، ولم تكن بينهم اختلافات جوهرية حول طبيعة هذه الأهداف.

وهذا ما تم تأكيده في برنامج حكومة ب. ألوصوا المترفعة عن الأحزاب. فجوهرياً كانت هذه الحكومة تعبيراً تفصيلياً عن أهداف الانقلاب الرئيسة، تلك التي وردت في تصريحات رئيس مجلس الأمن القومي كنعان ايفرين. والتدابير التي نظر فيها البرنامج تركزت في ثلاثة توجهات رئيسية: استقرار الوضع الداخلي، حل بعض المسائل الاجتماعية الاقتصادية، مجموعة من الاجراءات في مجال التشريع، موجهة إلى تأمين العمل المستقر للمؤسسات السياسية للبرجوازية.

امتلك انقلابا 27 أيار/مايو و12 أيلول/سبتمبر، من وجهة نظر تنظيم السلطة العسكرية، امتلكا تشابهاً شكلانياً محدوداً. فجوهرياً ومنذ البدايات الأولى لهما كانا مختلفين. ومن هذا المنطلق نقول أن جوهر انقلاب 12 أيلول/سبتمبر كان بتوجهاته متطابقاً مع المذكرة التي قدمت في 12 آذار/مارس. وإذا عدنا إلى مقارنة تطور الأحداث في الستينات والسبعينات، عندها نستطيع أن نقول أن تشابه الظروف قد أدى إلى تشابه الأهداف بين الانقلابين، فكلاهما اتخذ شكلاً عسكرياً إلا أنهما طُبعا بأشكال مختلفة.

الفصل الثاني

بعض جوانب نشاطات القيادة العسكرية

منذ الساعات الأولى للانقلاب، ركزت القيادة العسكرية جهودها على الصراع ضد الفوضى. فمنذ ساعات فجر 12 أيلول/سبتمبر باشرت باعتقال المتطرفين من ضواحي اسطانبول الفقيرة وسواها من المدن الكبرى. وبدأت الوحدات العسكرية التطهير متنقلة من حي إلى آخر، لدرجة أنها لم توفر أي منزل فيها. وخلال هذه العملية تم اعتقال مجموعة كبيرة من المتطرفين (390، ص45، 471، 13/9/1980). استمرت عمليات الارهاب بعد الانقلاب، إذ أخبرتنا الصحافة عن معارك قام بها إرهابيون ضد الجيش والشرطة في مناطق مختلفة من البلاد، إلا أن الاجراءات ضد الارهاب كانت تزداد قسوة وتأخذ طابعاً جماعياً، الأمر الذي جعلها تحصد الثمار. فإذا كان قد بلغ عدد ضحايا أعمال الارهاب في البلاد في الفترة الواقعة بين 12 و31 آب/أغسطس 1980، 184 ضحية، فقد انخفض العدد إلى 50 في الفترة ذاتها من شهر أيلول/سبتمبر. صرح ب. أولوصو في الفاتح من تشرين الأول/أوكتوبر بأن الحكومة تنوي التوسع في مكافحة الفوضى والارهاب (457، 2/10/1980).

في 8 تشرين الأول/أوكتوبر تم إعدام ن. أضالي وهو من المتطرفين اليساريين وكان يبلغ من العمر 24 عاماً، وم. بيحليفان أوغلو وهو من متطرفي اليمين وله من العمر 22 عاماً. وحكم على 51 إرهابياً بالاعدام أيضاً (442، 9/10/1980). وفي 12 تشرين الأول/أوكتوبر، فرضت السلطات منع التجول بحجة أنها ستقوم في هذا اليوم بإعادة إحصاء السكان.

واستخدمت قوات الأمن هذه الحجة لتقوم بعمليات اعتقال من تشتبه بأنهم من الارهابيين في كل من اسطانبول، وأنقرة، وسواهما من المدن (457، 13/10/1980). وخلال شهري أيلول/سبتمبر. تشرين الأول/أوكتوبر كانت الصحف، كل يوم تقريباً ـ تخبرنا عن صدامات بين قوى الأمن والمتطرفين، الأمر الذي كان ينتج عنه مزيد من الاعتقالات. فخلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/أوكتوبر تم اعتقال 210 من المتطرفين في اسطانبول لوحدها، أما في أنقرة فبلغ هذا العدد 599، وجميعهم ممن يشتبه بهم في ممارسة الارهاب (427، 2-3 /11/1980). وفي مستهل كانون الأول/ديسمبر أدخل مجلس الأمن القومي تعديلات على قانون الطوارىء، التي بموجبها عدلت فترة السجن الاحترازي في حالة "الخرق الجماعي للقانون" من 30 يوماً إلى 90 (427، 8/11/1980).

وخلال شهرين بعد الانقلاب، كما أخبرتنا الصحافة، اعتقلت قوات الأمن 7945 شخصاً متهمين بالقيام بأعمال إرهابية. وللمقارنة يمكننا التذكير بأنه في نفس المرحلة من عام 1979 لم يتم اعتقال سوى 170 متطرفاً. أعطت مثل هذه الحملة المكثفة ضد الارهاب نتائجها. فإذا كان في الفترة الواقعة بين 12 أيلول/سبتمبر و12 تشرين الأول/أوكتوبر 1979 بلغ عدد ضحايا الارهاب 201 قتيلاً و258 جريحاً، فإنه في الفترة ذاتها من عام 1980 أصبح الرقم 59 (51 إرهابياً و8 رجال من الشرطة) و22 على التسلسل. ونتيجة للعمليات ضد الارهاب تمت مصادرة 3031 مسدساً و300 بندقية آلية و132 ألف طلقة. وأخبرتنا الصحف أن السكان كانوا يقدمون الدعم لسلطات الأمن في صراعها ضد الارهاب والفوضى. فحسب معطيات مجلس الأمن القومي، سلم السكان حوالي 160140 وحدة نارية و540 ألف طلقة وذلك التزاماً منهم بقوانين الأحكام العرفية الجديدة. وكما قالت صحيفة "ميليت": إن هذه الأسلحة والذخائر تكفي لتسليح جيوش بعض بلدان أوروبا (547، 13/11/1980).

في تشرين الثاني/نوفمبر 1980 صرح وزير العدل ج. منتيش أنه نظراً للعدد الهائل من المعتقلين، قدمت الوزارة اقتراحاً بوجوب النظر في

القضايا الصغيرة المتعلقة بالفوضى دون العودة إلى المحاكم، نظراً لأنه كان قد تراكم منها أكثر من 100 ألف قضية. وفي عام 1981، عرض ج. منتيش، خططاً لإدخال 21 سجناً جديداً للعمل، تستوعب بمجملها 6600 سجيناً (457، 9/11/1980). وخلال عام 1980 ظهرت بشكل متكرر في الصحافة أخبار عن حالات تعذيب للمعتقلين السياسيين، تسبب بعضها بالقتل. وبهدف التعمية على ذلك صرحت السلطات العسكرية في كانون الثاني/يناير 1981 عن اعتقال 13 من رجال الأمن وملاحقتهم قضائياً (445، 11/11/1980، 457، 25/1/1981).

أشارت الصحافة في معرض تحليلها لنتائج مكوث مجلس الأمن القومي في السلطة خلال نصف السنة الأولى، إلى أنه من أكثر نجاحاته كانت النتائج التي توصل إليها في مكافحة الفوضى. فلأول مرة منذ ست سنوات وخلال أسبوع واحد (2-9 آذار/مارس 1981) لم يحصل في تركيا أية عملية اغتيال سياسية. في أيار/مايو 1981 أخبرتنا السلطات العسكرية أنه بعد 12 أيلول/سبتمبر تم اعتقال 46 ألف شخص متهمين بالارهاب. وفي 6 حزيران/يونيو 1981 صرح رئيس مجلس الوزراء ب. أولوصو في مؤتمر صحفي أنه بعد 12 أيلول/سبتمبر تمكنت السلطات من الاستيلاء على 633724 وحدة سلاح من ضمنها صواريخ ومضادات وقذائف بازوكا (390، ص56).

ونظراً للعدد الهائل من الأسلحة المكتشفة في حوزة الارهابيين ولدى السكان، صادق مجلس الأمن القومي في حزيران/يونيو 1981 على إدخال تعديلات إلى القانون المتعلق بالسلاح الناري وامتلاكه، وزادت الرقابة من قبل السلطات على تطبيقه. كما تم رفع مستوى العقوبات (حتى 90 عاماً سجناً) «لمن يعمل على نقل واستخدام المدافع ومضادات الدروع والرشاشات» (390، ص69، 457، 24/6/1981).

وعلى التوازي مع اعتقال الارهابيين وحجز الأسلحة أقدمت السلطات العسكرية على اعتقال العديد من أعضاء عصابات المافيا الذين يعملون بتجارة السلاح. حيث كانت الأسلحة تصل من مصانعها عبر الأتراك المقيمين في أوروبا، الذين كانوا ينقلونها إلى مركزين رئيسيين من

مراكز "مافيا الأسلحة" في تركيا، يقعان في اسطانبول وسامسون. ومن هذين المركزين كانت الأسلحة توزع إلى مراكز فرعية في مدن أضابازاري،زنغولداك، غيرصون، آماسيا وسواها من المدن. ومن هذه المراكز الفرعية كانت توزع على المستهلكين - المنظمات المتطرفة اليسارية واليمينية (ديف - يول، ديف - صول، تجمع الشبيبة الأيديولوجي وسواها) (445، 1982/8/16).

وعلى التوازي مع الحملات التي كان تشن ضد الفوضى، كانت قوات الأمن تزداد توطداً وقوة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1980 صرح وزير الداخلية س. تشيتينير بأنه سوف يقام بعملية إعادة تنظيم لمديريات الشرطة «لأهداف، منها القضاء على الفساد والمحاباة السياسية والمحسوبيات وتدعيم الانضباط». وكان الوزير يؤكد على مبعوثيه إلى الأقاليم بضرورة التأكيد على «الاعداد العقائدي والروح المعنوية» لأطقم أجهزة الأمن وعلى ضرورة «النضال المتفاني ضد الفساد والمحاباة». كما قصدت عملية إعادة التنظيم الاعداد الجيد لكوادر أجهزة الأمن ودعم قدراتها النارية (445، 1980/11/24). وفي كانون الثاني/يناير 1981 أدخل إلى العمل مركز متطور لتجميع المعلومات في وزارة الداخلية (لجمع المعلومات عن الجرائم المرتكبة وعن الأشخاص الملاحقين). وفي أيلول/سبتمبر 1981 ورد خبر مفاده أنه خلال المرحلة التي مضت على افتتاح هذا المركز، تمكن الأخير من جمع المعلومات عن 172852 "شخصاً مشتبهاً بهم"، وبفضل هذا المركز تم اعتقال 42740 شخصاً (445، 1981/9/25).

بهذا الشكل، وخلال سنة ونصف تمت السيطرة على موجة الارهاب. ونظراً لذلك كان مبرراً للسلطات العسكرية أن ترخي من شدة قبضتها. ففي أيلول/سبتمبر 1981 أقدم مجلس الأمن القومي على اتخاذ قرار يقضي بتخفيف مدة الاعتقال الاحترازي من 90 يوماً إلى 45 (475، 1981/9/5). إلا أن الحملة ضد المتطرفين استمرت. وكانت اعتقالات جديدة تجري، إن كان في صفوف الارهابيين اليساريين أو اليمينيين.

في الوقت ذاته، وردت أخبار عن المباشرة بمحاكمة ممثلي "التيارات المتطرفة". ففي أنقرة، على سبيل المثال، بوشر في آذار/مارس 1981 بمحاكمة 126 شخصاً من أعضاء التنظيمات اليسارية المتطرفة، متهمين بتنفيذ عمليات اغتيال (بما فيهم بعض من رجال البوليس) وبأعمال مسلحة وبالامداد المالي (445، 13/3/1981). وفي نهاية 1980 تم اعتقال 25 من نشطاء حزب العمل الفلاحي التركي وكان من عدادهم أمينه العام دوغو بيرينتشيك(7)، وفي 15 حزيران/يونيو 1981 بدأت محاكمتهم (390، ص64، 457، 23/6/1981). في إزمير، بوشر في آب/أغسطس بمحاكمة 97 عضواً من أعضاء تنظيم محلي يطلق عليه اسم ديف. ايول. طلاب وعمال، طالب المدعي العام بإنزال عقوبة الاعدام بـ 25 منهم (471، 1/9/1981). وفي أيلول/سبتمبر مَثُلَ أما المحكمة 94 عضواً ينتمون لهذا التنظيم في مدينة اسكيشهير، حكم فيها على 23 بالاعدام. في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1981 مثل أمام المحكمة في أرضروم 800 عضواً من أعضاء ديف - ايول، طالب المدعي العام بإعدام 120 منهم. وفي آذار/مارس 1982 بوشر بمحاكمة 428 عضواً من أعضاء ديف ـ صول وذلك في اسطانبول، واتهم 148 منهم بقتل 99 شخصاً، وطولب أثناء المحاكمة بفرض عقوبة الاعدام بحقهم. كما مثل في مانيس أمام المحكمة العرفية 12 من المتطرفين اليمينيين، وفي إزمير- 34 إرهابياً يمينياً من أعضاء تجمع الشبيبة الأيديولوجية (427، 23/9/1981، 475، 23/9/1981). أما فيما يخص قضية حزب الحركة القومية وتلك التنظيمات المتطرفة التي تساندها - تجمع الشبيبة الأيديولوجية، وتجمع "مشاعل المثل الأعلى" وسواها - فقد تم اعتقالهم في الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول/أوكتوبر 1980 ونيسان/ ابريل 1981 بلغ عددهم حينما مثلوا أمام المحكمة 587 شخصاً، إلى جانب أن البحث كان يجري عن 141 آخرين (291، ص2-117، 934).

تشير هذه الحقائق الدورية التي كانت تخلقها السلطة العسكرية على أرض الواقع، إلى أن السلطة كانت تولي موضوع مكافحة الفوضى والارهاب اهتماماً يقع في المقام الأول. ونستطيع أن نقول أن هذه المسألة

قد تم حلها في عام 1980. إذ تم في هذا العام اعتقال الكم الأساسي من المتطرفين وما تبقى منهم كانوا قد فروا من تركيا. أما السكان فكانوا مرتاحين لهذه الاجراءات ولانتشار جو من الطمأنينة والاستقرار في البلاد، لذا كانوا يؤيدون ويدعمون تدابير السلطة العسكرية بهذا الخصوص.

إلا أن السلطات العسكرية كانت قلقة من مغبة فرار بعض المتطرفين إلى خارج تركيا. ففي أيار/مايو 1981 صرح ك. ايفرين إثر المحاولة التي قام بها م. أ. اغجي لاغتيال البابا أيون بول الثاني، بأن الدول الأوروبية رفضت تسليم الارهابيين الأتراك بما فيهم م. أ. أغجي للسلطات التركية، وهي الآن تعاني وسوف تعاني من جراء أعمال هؤلاء الارهابيين (390، ص55). وهذا هو كنعان ايفرين ثانية وفي معرض خطابه في 19 أيلول/سبتمبر 1981، أمام رؤساء أركان دول حلف الناتو، يشير إلى أنه لو أن الدول الأوروبية لم تستقبل الارهابيين الأتراك - أعضاء التنظيمات السرية لكان من السهولة بمكان "القضاء على الارهاب الدولي" (445، 1980/9/20).

يشير المراقبون السياسيون الأجانب إلى أنه بغض النظر عن الملاحقات والحملات التي شنتها السلطات العسكرية ضد "التيارات المتطرفة" بشقيها، إلا أن عدد المعتقلين من الجناح اليساري لهذا التطرف كان أكبر مما هو في صفوف اليميني، لأن أيديولوجيا اليسار المتطرف لاقت قبولاً كبيراً وكانت أكثر انتشاراً، لا سيما في صفوف الشباب. وباختلافها عن أحداث 1971-1973، كانت حملة ملاحقة اليساريين غير المرتبطين بالفوضى والارهاب أخف قوة (461، 1981/6/8). إلا أنه يمكننا أن نصادق على هذا القول انطلاقاً من أحداث الأشهر الأولى فقط بعد الانقلاب، الوقت الذي صبت فيه السلطات العسكرية جهودها باتجاه تصفية المتطرفين والصراع ضد الفوضى. وعلى التوازي مع ذلك بدأت بالتدريج تتصاعد الحملة ضد القوى الديمقراطية في البلاد. وهذه هي مجلة "نيوزويك" تورد كلمة لأحد شخصيات اليسار التركي، الذي صرح قائلاً، إن هناك ثلث يساريي تركيا يقبع في السجون وثلث آخر مهاجر خارج

البلاد والثلث المتبقي يتمتع بحريته، إلا أنه لا يمارس أي نشاط سياسي (464، 6/4/1981). في الواقع، تم بعد الانقلاب اعتقال العديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية، في حين أن عدداً آخر منهم كان مضطراً للفرار إلى خارج البلاد.

وخلال فترة 1981-1982 أخبرتنا الصحافة تكراراً عن اعتقالات في صفوف المعلمين، الصحفيين وشخصيات اجتماعية تقدمية مرموقة وبروفيسورات بتهم الانتماء للحزب الشيوعي وتقديمهم للمحاكمات. ففي 15 شباط/فبراير 1982 افتتحت في أنقرة جلسات محاكمة مجموعة تتألف من 205 أشخاص بتهم الانتماء للحزب الشيوعي (390، ص64).

في شباط/فبراير 1982 تم اعتقال أو. أبايدين وعدد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية. نشطاء تجمع أنصار السلام (390، ص64). وفي 15 نيسان/ابريل بوشر بمحاكمة مجموعة قيادة حزب العمل (390، ص67). وفي أيار/مايو افتتحت محاكمة نشطاء تجمع أنصار السلام ووجهت إليهم تهم القيام بـ "أعمال تخريبية". وفي كانون الأول/ديسمبر 1982 وجه الادعاء العسكري العام في اسطانبول تهماً مشابهة في القيام بـ "أعمال تخريبية" ضد أمانة اتحاد كتاب تركيا.

أما السياسة الاقتصادية فتغيرت في تلك المجالات، حيث كان مجلس الأمن القومي يرتأي ذلك. وكان نابضها هو "برنامج الاستقرار" الذي أخرجته إلى الوجود إدارة سليمان ديميريل الذي بوشر بتطبيقه في 24 كانون الثاني/يناير 1980. وكانت بنود البرنامج تتلخص في الآتي:

1. تدابير تهدف إلى تشجيع دخول العملة الصعبة إلى البلاد، بما فيها تعويم الليرة التركية، والقضاء على الصعوبات التي تعترض استيراد البضائع اللازمة لانتاج الصادرات، وتدابير إضافية تشجيعية للمصدرين والصناعيين وسواهم.

2. تدابير تخص إعادة نظام التسعير، بما فيها تشكيل لجان لمراقبة الأسعار، وإعطاء الحرية لقطاع الدولة الاقتصادي في تحديد الأسعار، وزيادة أسعار المواد الكمالية زيادة حادة.

3. إجراءات تخص مجال توزيع الدخول، ومراقبة الأرباح، وإعادة النظر بأحجام الضرائب وتوزيعها.
4. إجراءات تتعلق بالرأسمال الأجنبي، بما فيها تغيير القانون رقم 6224 (تشجيع الرأسمال الأجنبي) بهدف خلق ظروف أكثر موائمة لعمل هذا الرأسمال وعدد آخر من التدابير في هذا الاتجاه.
5. إجراءات إدارية: تقليص الروتين في إجراءات التصدير، تأسيس عدد من الهيئات في قطاع الدولة تهدف إلى تشجيع الرأسمال الأجنبي، والتصدير والملكيات الرأسمالية.
6. إجراءات تشريعية: التراجع عن قانون تأميم المناجم والمكامن الطبيعية والقضاء على الاحتكار الحكومي لانتاج السجائر، وإعادة النظر بالنظام الضريبي وإصدار قرارات لتشجيع التصدير والملكيات الرأسمالية (392، ص36-37).

صبت جميع هذه التدابير باتجاه خلق اقتصاد أكثر ليبرالية عن طريق تقليص مراقبة الدولة للأسعار وتشجيع أكبر للقطاع الخاص - المحلي منه والأجنبي، ورفع أسعار المواد الكمالية.

فحسب تصريحات المسؤولين فقد وضع البرنامج لتأمين مقاومة التضخم "الانفلاشي"، وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الانتاج القومي ورفع الانتاجية وإعطاء طبيعة أكثر انفتاحاً للاقتصاد (392، ص37). وفي معرض وصفه للبرنامج أكد تورغوت أوزال أنه بشكل كامل يجب عليه أن يعد الظروف الملائمة للانتقال إلى اقتصاد "السوق الحرة" (457، 22/9/1981). أما الاقتصاديون فقد قيموا إجراءات البرنامج كانتقال من نهج "الاستيراد الاقتصادي المعوق" الذي تميزت به مرحلة الخمسينيات إلى السبعينيات إلى نهج جديد لتركيا هو نهج "التصدير المنهج".

وهكذا، اتخذت القيادة العسكرية قراراً لمتابعة تحقيق "برنامج التوازن". وبين هذا وذاك كانت نتائج تطبيق هذا البرنامج التي ظهرت في نهاية عام 1980، تستدعي انتقادات كثيرة. فمعدل النمو الاقتصادي انخفض بالمقارنة مع عام 1979 إلى 0,7٪، وانخفض نمو الناتج القومي إلى

2,2٪، أما الصناعة فكانت تعمل بنصف طاقاتها، وانخفض مقدار استخراج الفحم والمعادن السوداء وإنتاج النسيج والسكر بالمقارنة مع عام 1979. كما انخفض الانتاج الزراعي. أما التضخم فعلى الرغم من أنه انخفضت مستوياته إلا أنه استمر بالحياة (204، ص64، 240، 427، 4/11/1980).

نتيجة لهذا النهج الجديد، ارتفعت الفوائد على القروض. فمنذ 1 تموز/يوليو 1980 أزيلت التحديدات على نسب الفوائد إن كانت للمودعين أو للمقترضين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أعداد المودعين وفي الوقت ذاته انخفاض الطلب على القروض، الأمر الذي أدى إلى استقرار سعر صرف الليرة. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1980 ارتفعت نسب فوائد البنوك إلى 47٪، أما فوائد القروض القصيرة الأمد فارتفعت لتصل إلى 52-69٪. فما هي النتائج التي ترتبت على ذلك؟ ارتفع حجم الايداعات فعلياً. إلا أن الطلب على القروض لم ينخفض، بل ارتفع أيضاً. وهكذا تغيرت في البنوك هيكلية الزبائن. وأصبحت القروض بهذه المستويات من الفوائد غير مربحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فالأخيرة لم تصمد في المزاحمة وخرجت من السوق. حاولت البنوك التوصل إلى "اتفاق جنتلمان" وتحديد سقف للفوائد، إلا أنه في ظروف الاقتصاد الليبرالي لم يتسن لها ذلك (204، ص231-233، 427، 4/11/1980، 445، 10/10/1980، 457، 14/10/1980).

بهذا الشكل، فما كاد يمضي عام 1980 حتى اكتشفت الجوانب السلبية لبرنامج التوازن والاستقرار. ومع ذلك استمر مجلس الأمن القومي يتسلح بهذا البرنامج ويتابع تنفيذه. ففي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1980 وفي معرض الخطاب الذي ألقاه رئيس الدولة كنعان ايفرين في أحد المؤتمرات التي عقدت في مدينة اسكيشهير، أعلن أن الطريق الوحيد للخروج من الصعوبات الاقتصادية يكمن في تخفيض الاستهلاك والحد من التبذير، لا سيما أن الاسلام يعتبر التبذير خطيئة: إنتاج أكثر، بيع أكثر (457، 20/11/1980).

في 12 و26 تشرين الأول/أوكتوبر تم تعويم سعر صرف الليرة، الأمر الذي رفع قيمة الدولار بالنسبة لها من 80 إلى 84,7. وفي آذار/مارس 1981،

صادق مجلس الأمن القومي على تعديلات أدخلت إلى نظام الضرائب، حيث تم إدخال شرائح ذوي الدخول المحدودة المعفاة من الضرائب، كما قلصت الضرائب على المتقاعدين وعلى شرائح جديدة في قائمة واسعة من السكان ممن يحصلون على قوتهم بجهودهم الخاصة - بحدود من 60 إلى 40٪، ورفعت الضرائب على الملكيات الرأسمالية الصناعية والتجار (457، 1980/10/2، 1981/3/12).

وهذا هو تورغوت أوزال في معرض شرحه لنتائج عمل حكومة ب. أولوصو خلال عام واحد، يشير في آب/أغسطس 1981 قائلاً: « عُمل الكثير من أجل التشكيل الحر للأسعار حسب قانون السوق »، فمؤسسات الدولة لها الصلاحية التامة في تحديد أسعار سلعها، إلا أنها إلى الآن لا تستطيع انتاجها بتكاليف أقل من قيمها الحقيقية، والقطاع الخاص أيضاً لا يخضع للرقابة في تحديد أسعار منتجاته. أصبح النهج السياسي أكثر مرونة مما كان عليه في عام 1980: فمنذ الفاتح من أيار/مايو 1981 أصبحت تصدر نشرة يومية يحدد فيها سعر صرف الليرة بالنسبة للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هذا التعديل اليومي كان يقرره البنك المركزي، إلا أن هذه الخطوة، كما يشير أوزال، كانت خطوة مهمة في الطريق إلى تحقيق التعويم الحر لليرة التركية ». نتيجة لذلك وخلال الفترة من أيار/مايو 1981 حتى أيار/مايو 1982 انخفضت قيمة الليرة بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 47,8٪ (390، ص68). أما سياسة الفوائد الحرة، حسب وجهة نظر تورغوت أوزال، فكانت « ناجحة جداً: أصبحت معدلات الايداعات تتصاعد بوتائر سريعة ».

انخفض معدل التضخم السنوي من 100 إلى 35٪. كما تم القضاء على الكساد الذي كانت تعانيه سلع كثيرة. وانخفضت وتائر ارتفاع الأسعار. وخلال سبعة أشهر من عام 1981 ارتفعت الصادرات بنسبة 55٪، الأمر الذي كان يعد نجاحاً كبيراً بالنسبة لتركيا. بلغت قيمة الصادرات خلال سبعة أشهر 4 مليار دولار، بينما كان المخطط خلال عام 1981 هو 3,5 مليار دولار، وكانت هذه المرة هي الأولى التي تزيد فيها قيمة الصادرات الصناعية

عن الزراعية. كما ارتفع نتيجة لذلك ارتفاعاً جوهرياً حجم الأموال التي يرسلها الأتراك العاملون في الخارج بالعملات الصعبة. كل هذا جميعه ساهم في خفض العجز بالعملات الصعبة. ففي عام 1981، لأول مرة بعد سنتين من تدني معدلات الانتاج، ارتفع الحجم العام للانتاج وأيضاً الدخل القومي (457، 11/4/1981، 457، 22/9/1981).

إلا أن الدور الجوهري في الوصول إلى هذه النجاحات الاقتصادية، لم يكن مصدره البرنامج، بقدر ما كان متأتياً من تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الشرقين الأوسط والأدنى. فأولاً، وسّعت تركيا من حجم أعمال مقاولاتها في هذه البلدان، حيث بلغت قيمتها الكلية في آب/أغسطس عام 1981 حوالي 7 مليار دولار، بينما كانت 4 مليار دولار في نهاية عام 1980 و1,5 مليار دولار في بداية عام 1980. وفي أعمال المقاولات هذه بلغ عدد الأتراك العاملين فيها في عام 1981 حوالي 210 ألف (عامل وفني ومهندس). وثانياً، إن تطور العلاقات مع هذه البلدان والتوسع في أعمال المقاولات أديا إلى المساهمة في التوسع في الصادرات التركية. في عام 1981 تضاعفت الصادرات إلى هذه البلدان ثلاث مرات بالمقارنة مع عام 1980، وفاقت الصادرات إلى دول "السوق المشتركة"، خصوصاً الصادرات إلى ليبيا والعربية السعودية وسوريا ولبنان في عام 1981. وثالثاً، أدى هذا جميعه إلى ظهور منابع جديدة للعملات الصعبة، بلغ حجمها في عام 1981 حوالي 600 مليون دولار (457، 23/6/1981، 457، 23/9/1981).

لم تستطع الجوانب الايجابية لتطبيق برنامج التوازن والاستقرار بين عامي 1980-1981، التعمية على جوانبه السلبية. فحسب تأكيدات الاقتصاديين وتورغوت أوزال ذاته لم يتم القضاء على أسباب التضخم، حيث كانت في أي لحظة تستطيع التصاعد من جديد. فعلى التوازي مع الارتفاع العام بسوية الانتاج، حافظت بعض القطاعات على ركودها، على سبيل المثال مصانع تجميع السيارات، صناعة النسيج وبناء المساكن.

تابعت حكومة ب. أولوصو نهج إدارة سليمان ديميريل بخفض المعونات الحكومية لانتاج الأسمدة الكيميائية ورفع اسعارها (في

أيلول/سبتمبر 1980 بنسبة 30-40٪). وبدلاً من ذلك أخذت الدولة بتقديم معونات تغطي نسبياً ارتفاع الأسعار هذه، وذلك للحيلولة دون عودة التضخم. ونتيجة لارتفاع أسعار الأسمدة الكيميائية ارتفعت أسعار السلع الزراعية ـ القمح، القطن والشوندر السكري وغيرها (475، 23/9/1981). وبشكل عام، في هذه الحالة وفي سواها من الحالات كانت النتائج السيئة تقع على عاتق صغار المنتجين.

وإذا حكمنا من خلال وثائق الصحافة التركية وتصريحات أوزال نفسه، فإننا نجد أن البرنامج لم يحمل معه التوازن والاستقرار والخير لجيوش الشغيلة الذين يقتاتون من جهدهم ـ العمال والمستخدمين، على الرغم من اتخاذ بعض الاجراءات لتحقيق هذه الأحلام. لذا كان كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يدعوان الشعب للتحلي بـ «التقشف والاقتصاد في النفقات». أكد ب. أولوصو في صيف 1981 أننا «بحاجة إلى 4-5 سنوات لجعل الاقتصاد يقف على قدميه، ذلك الاقتصاد الذي كان قاب قوسين أو أدنى من التدمير» (445، 4/8/1981، 457، 23/6/1981).كما دعا تورغوت أوزال في عام 1981 العمال والمستخدمين إلى "الصبر من سنتين إلى ثلاث سنوات أخرى"، حتى يستطيعوا تلمس الأفضل (475، 23/9/1981).

لم يستطع برنامج التوازن والاستقرار من حل المشكلات التي كان يعاني منها قطاع الدولة. إذ بقي الكثير من قطاعات الدولة الاقتصادية، كما يشير خ. جيلوف على سبيل المثال، محافظاً على "هياكل غير جيدة" ولم يتحرر من التكاليف المرتفعة لمنتجاته والخدمات التي يقدمها، ولم يكن مستعداً للمزاحمة في ظروف "السوق الحرة الداخلية والخارجية" (457، 24/6/1981). والذي حصل هو إقدام حكومة ب. أولوصو، كما الحكومات السابقة، على استخدام قطاع الدولة كـ "احتياطي" لاستيعاب جزء من العاطلين عن العمل. فحسب بعض الاحصائيات التي نشرت 1980 استوعبت قطاعات الدولة الاقتصادية 24 ألف مستخدم و37 ألف عامل، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح هذه القطاعات خاسرة اقتصادياً. ويؤكد

بعض الاقتصاديين الأتراك أنه كان أجدى اقتصادياً لو أقدمت الدولة على تخصيص رواتب للعاطلين عن العمل بدلاً من استيعابهم في قطاعات الدولة (457، 28/1، 24/6/1981).

وعلى التوازي مع ذلك أقدم القطاع الخاص، بعد صدور برنامج 24 كانون الثاني/يناير، على تقديم مطالبه: القضاء على "امتيازات" قطاع الدولة، قروض إضافية من الدولة، إخضاع القطاع العام لـ "قواعد اللعبة" مع القطاع الخاص، أي نظام اقتصاد السوق، تخفيض الضرائب على القروض، متابعة "ليبرالية" التصدير (457، 24/6، 7/9/1981).

وفي الوقت الذي منعت فيه السلطات العسكرية الاضراب عن العمل، أقدمت على منع أرباب العمل من القيام بتسريحات تعسفية للعمال. حاول القطاع الخاص التعامل مع ذلك بالاقدام على رفع الأسعار، معللاً ذلك بسبب الكلفة التي تضاف عليه باستخدامه لعمال "فائضين عن الحاجة" (487، 29/9 - 5/10/ 1980، العدد 496، ص23). وهكذا لم تستطع الحكومة الجديدة ضمن أطر برنامج التوازن والاستقرار أن تحل مشكلة البطالة المتفاقمة في البلاد. ففي أيلول/سبتمبر 1981 أخبرتنا الصحافة أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 2340 ألفاً وكل يوم يضاف إلى هذا الجيش 510 أشخاص، وتجدر الاشارة إلى أن البطالة ارتفعت في صفوف الاختصاصيين وحاملي المؤهلات العليا أيضاً. وفي القطاع الزراعي كان هناك 60٪ من العمال الزراعيين يعانون من البطالة الجزئية "الفصلية" (475، 29/9/1981).

تعلق ارتفاع معدلات البطالة ببرنامج التوازن والاستقرار، لا سيما بإطلاق حرية الفوائد على الودائع المالية. فهذه وتلك تابعت الارتفاع والنمو. ففي النصف الثاني من عام 1981 وصلت فوائد القروض إلى 80-120٪. نتيجة لذلك أغلقت المئات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأفلست، الأمر الذي رفع من سوية البطالة (457، 23/6/1981، 475، 22/9/1981).

سبّب الارتفاع العالي للفوائد على الايداعات والقروض خلق مداخيل لا تعتمد على العمل، وأدى إلى حصول عملية إعادة تشكيل في شرائح

المجتمع، وإلى أنواع مختلفة من الاختلاسات وصعوبات في تسيير أعمال البنوك. وكان أسطع مثال يشير إلى هذه الحالة هو ما حصل مع جعفر أوزدين المشهور باسم كاستيلي وهو أحد أصحاب البنوك. كان جعفر يعطي فوائد عالية على الايداعات، الأمر الذي جعله يستحوذ على عدد كبير من الايداعات، بما فيها إيداعات 220 ألف عامل تركي يعملون في الخارج، نتيجة لذلك أعلن بنك كاستيلي (جعفر) إفلاسه في عام 1982، أما جعفر ذاته فقد فر إلى خارج البلاد. أدت هذه الحادثة إلى إثارة الذعر في كامل النظام البنكي التركي، وكان هذا مؤشراً إلى سوء التنظيم الذي أدخل إلى البنوك نتيجة لتطبيق معدلات فوائد عالية وغير طبيعية، الأمر الذي جعل تورغوت أوزال مضطراً للبرهنة على أن إفلاس كاستيلي لا يعني قطعاً إفلاس برنامج 24 كانون الثاني/يناير، وأن البنك المركزي خصص 7 مليار ليرة لانقاذ بقية البنوك .....إلخ (457، 25/6/1981).

بهذا الشكل، كشف عن العديد من المثالب في برنامج التوازن والاستقرار. وفي مجرى تنفيذ هذا البرنامج كان يجري صراع مستمر بين توجهين: السعي خلف "الاقتصاد الحر" وضرورة المحافظة على إشراف الدولة على الاقتصاد وتطوره. كان البرنامج من انتاج إدارة سليمان ديميريل ونتج ليس تلبية لحاجات تطوير الاقتصاد الوطني بقدر ما صدر عن ضرورة تحقيق مصالح ومتطلبات المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية. فخلال أكثر من عامين ـ من شباط/فبراير 1977 حتى نهاية 1979 ـ لم تحول تركيا تحويلات بالعملة الصعبة لحساب القروض الخارجية (475، 23/9/1981). أدى هذا الأمر إلى إثارة الخوف في نفوس المقرضين الأجانب، الأمر الذي جعلهم يقدمون على فرض توصيات اقتصادية من جهتهم، كانت تهدف إلى جعل تركيا قادرة من جديد على دفع أقساط القروض، وهذه التوصيات دخلت في أساس برنامج 24 كانون الثاني/يناير.

بهذا المعنى، نستطيع القول أن البرنامج حقق هذا الهدف ـ حيث أعيد العمل على تسديد أقساط القروض والديون. وهذا هو تورغوت أوزال يؤكد في نهاية عام 1981 قائلاً إن تركيا ونتيجة لتنفيذ البرنامج بعد 12

أيلول/سبتمبر ولارتفاع حجم الانتاج والتصدير وإيداعات العاملين في الخارج «استطاعت تركيا إعادة تسديد ديونها وارتفع مستوى الاهتمام بها من قبل البنوك الأجنبية» (475، 23/9/1981).

كانت المؤسسات المالية كالبنك الدولي وسواه راضية على مجرى تطبيق البرنامج واقترحت المتابعة بتطبيقه لاحقاً بفعالية عالية (427، 22/9/1981، 457، 12/3/1981). واعتبر البنك الدولي أنه من الضروري «تنشيط تحقيق البرنامج والتوسع في تطبيقه»، بما فيه «تعويم» سعر صرف الليرة والسعي لزيادة معدلات التصدير واستقبال العملات الصعبة من العمال الأتراك في الخارج، و« مراقبة الرواتب والأجور»، ومتابعة سياسة الفوائد البنكية الحرة، والسعي خلف الاقتصاد «الانفتاحي» (427، 22/9/1981). وبالمبادلة صادق الغرب على تأجيل دفع بعض الديون وإعطاء قروض وديون جديدة، معمقاً بذلك أزمة ديون تركيا الخارجية.

في عام 1982 تابعت خطط التطوير الاقتصادي الاعتماد على مبادىء برنامج التوازن والاستقرار. حيث تابعت الحكومة بذل جهودها لتأمين زيادة الانتاج وقدمت دعماً وتشجيعاً للمنتجين الصغار والتجار لتأمين زيادة في التصدير. ففي آذار/مارس 1982، على سبيل المثال، وكما أخبرتنا الصحافة ارتفعت الصادرات بنسبة 47٪ بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 1981. وكما حصل في الماضي، أبدى المقرضون الغربيون ارتياحاً لذلك. وفي أيار/مايو صرح ممثلو البنك الدولي عن نيتهم في تقديم قرض بحجم 304,5 مليون دولار لـ "دعم برنامج التوازن والاستقرار الاقتصادي". وعلى التوازي مع ذلك استمرت سياسة تجميد الرواتب والأجور للعمال. في 1 حزيران/يونيو أقدم تورغوت أوزال على رفض مطالب تورك - ايش في رفع الحد الأدنى للأجور ووجه اللوم لهذه النقابات (390، ص72-73). بهذا الشكل، من جهة لم يقدم برنامج التوازن والاستقرار على حل العديد من المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية لتركيا، ومن جهة أخرى - رفع من سوية ارتباطها المالي والاقتصادي بالغرب. ولم يقم برنامج التوازن والاستقرار بتحسين أوضاع جماهير الشغيلة، بل على العكس، دعاها إلى

« ربط الأحزمة على البطون ». وفي الوقت ذاته هدف البرنامج إلى حلب جميع الامكانيات الكامنة في الاقتصاد الوطني لتسديد القروض والديون الخارجية، ودخل البرنامج في العديد من الحالات في تناقض مع مصالح الرأسمالية المحلية، التي من جهتها أخذت تكيل الانتقادات له. كل هذا بالمحصلة بالإضافة إلى إفلاس كاستيلي أدى إلى استقالة الملهم الروحي للبرنامج تورغوت أوزال وذلك في 14 تموز/يوليو 1982 (390، ص103)[8].

لكن استقالة تورغوت أوزال لم تعن نهاية البرنامج، إذ بقيت الاعدادات للخطة الحكومية ومؤشرات خطة التطوير الاقتصادي لعام 1983 والمنشورة في آب/أغسطس 1982، بقيت قائمة على مبادىء برنامج التوازن والاستقرار. ولوحظ في الخطة العمل على زيادة الانتاج بنسبة (6٪) وخفض وتائر التضخم (حتى 23٪)، واللبرلة المستقبلية للاستيراد، وزيادة التصدير عن طريق إجراءات تشجيعية وتبسيط الاجراءات البيروقراطية (445، 16/8/1982).

في المجال الاجتماعي، أعار مجلس الأمن القومي اهتماماً خاصاً للسياسة المتعلقة بالعمال، وكانت هذه السياسة تتمتع بدرجة عالية من المرونة. فمن جهة، كان مجلس الأمن القومي ينوي وضع حواجز وعقبات أمام إمكانيات التطور في حركة العمال، لا سيما اتحادها مع الأيديولوجيا الشيوعية، منوهاً أن هذا الهدف كان من الأهداف الرئيسة الأولى للانقلاب، ومن جهة أخرى، لم تكتف القيادة العسكرية بالاعتراف بالطبقة العاملة على انها جزء أساسي في المجتمع، بل إنها ذهبت أيضاً لتحقيق مطالبها النقابية ضمن أطر "السلم الاجتماعي". عبر ك. ايفرين في الخطاب الذي ألقاه في 16 أيلول/سبتمبر 1980، عن امتعاضه من « سقوط العمال في قبضة الرايات الحمراء »، وكبديل لذلك أشار إلى ضرورة « إعادة النظر بالعلاقة بين العمل والرأسمال انطلاقاً من روح تأمين حقوق العامل واحترام حقوق صاحب العمل » (457، 17/9/1980).

قامت السلطات العسكرية مقلدة السياسة التي اتبعت بعد 12 آذار/مارس بالضغط على حركة العمال. وأشارت الصحافة الأجنبية، كما

التركية أيضاً إلى أنه بعد الانقلاب العسكري مباشرة توقفت حركة إضرابات العمال كأنك «لامستها بعصا سحرية» (487، 28/9/ـ 5/10/1980، العدد496، ص7). انحصر الأمر بأنه فور حدوث الانقلاب اتخذ مجلس الأمن القومي قراراً يقضي بمنع الاضرابات والتسريحات التعسفية. بعد صدور هذا القرار عاد العمال المضربون عن العمل، إلى أعمالهم، الذين بلغ عددهم 52 ألفاً (من بينهم 47 ألفاً كانوا من أعضاء كونفيدرالية اتحادات نقابات العمال التركية و5 آلاف من أعضاء تورك ـ ايش). أثناء ذلك أعلمتنا الصحافة أن السلطات العسكرية أسهمت في إعادة عجلة العمل في المؤسسات والشركات والمصانع، التي كان عمالها في حالة إضراب، كما حاولت ترضية العمال بتلبية بعض مطالبهم، وأعادت إلى العمل بعض العمال المسرحين، كما اتخذت تدابير أخرى. ففي معمل النسيج (نيداش) بالقرب من أضنة، على سبيل المثال، أقدمت السلطات العسكرية على اعتقال العمال الذين لم يوقفوا إضرابهم بعد صدور القرار (487، 29/9 ـ 5/10/1980، العدد 496، ص23).

وعلى التوازي مع ذلك فمنذ 12 أيلول/سبتمبر، كما جرى الحديث سابقاً، اتخذ مجلس الأمن القومي قراراً يقضي بحصر نشاطات اتحادات النقابات المقربة من حزب الحركة القومية وكونفيدرالية اتحادات النقابات الديمقراطية وأيضاً اتحاد هاك ـ ايش[9]. كما تم التحفظ في البنوك على الأرصدة المالية لهذه الاتحادات (390، ص45، 487، 29/9/ـ 5/10/1980، العدد 496، ص23). وحسب البلاغ رقم 7 المذاع في 12 أيلول/سبتمبر فرض «احتجاز تحت الحراسة»، طال قادة هذه الاتحادات. والضربة الرئيسة خلال ذلك وجهت ضد كونفيدرالية اتحادات النقابات الديمقراطية. فبعد الانقلاب مباشرة تم اعتقال المئات من نشطاء هذه الكونفيدرالية، بما فيهم أمينها العام أ. باشتورك وسكرتيرها العام ف. ايشيكلار.

أثارت المحاكمة التي باشرت أعمالها بأمر صدر عن السلطات العسكرية والتي أخذت تنظر بقضية قادة الكونفيدرالية السابقة الذكر،

نقمة كبيرة لدى الرأي العام العالمي. اتهم هؤلاء القادة بتنظيم إضرابات وتجمعات واحتفالات بمناسبة عيد العمال العالمي محظورة قانونياً. إن حظر حركة الاضرابات ومنع نشاطات اتحادات النقابات التقدمية، أدى كما حصل في السبعينات، إلى عدم تمكن العمال من الدفاع عن حقوقهم وظلوا تحت رحمة عقود العمل الجماعية المجحفة. وأيضاً، كما كان عليه الأمر في السبعينات، أدى هذا جميعه إلى خلق ظروف ملائمة لزيادة أرباح الرأسمالية. وأشارت الصحافة الأجنبية إلى أن الفترة التي تلت 12 أيلول/سبتمبر أصبحت فترة "ذهبية" لرجال الأعمال (404، 12—18/2/1982، العدد7، ص11).

إلا أنه هنا ظهر الجانب الآخر من سياسة مجلس الأمن القومي فيما يتعلق بالعمال. فعلى التوازي مع تدابير القمع المتخذة فيما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أوكتوبر، أعلن كل من وزير العمل ت. ايسينير ووزير الضمان الاجتماعي س. شيدي، أنهما يضمنا « عدم جمود أجور العمال، سيرتفع الحد الأدنى للأجور، وسوف تدخل تحديثات على نظام عقود العمل الجماعية، وسوف تصان حقوق العمال » (487، 29/9/-5/10/1980، العدد 496، ص23). وواقعاً، منذ الأول من أيار/مايو 1981 ارتفع الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 10 آلاف ليرة. إلا أن المقترح الذي تقدمت به كونفيدرالية تورك. ايش في السابع من أيار/مايو عام 1982، والقاضي برفع الحد الأدنى للأجور، كان قد أهمل من قبل الحكومة. صرح تورغوت أوزال قائلاً إن هذا الحد الأدنى سيبقى دون تغيير لمدة عامين (390، ص54، 69).

في 17 أيلول/سبتمبر عام 1981، نُشر مرسوم لمجلس الأمن القومي، يأمر بموجبه أصحاب العمل برفع رواتب العمال، الذين انتهت عقود عملهم الجماعية بنسبة 70٪. ويعتبر تصريح عامل صباغة بمناسبة ذلك والذي نُشر في مجلة "يانكي" والذي قال فيه: « إن رب العمل اقترح علينا خلال العامين القادمين زيادة بالرواتب قدرها 200٪، ونحن كنا مصرين على نسبة 235٪. والآن نباشر العمل بارتفاع قدره 70٪ »، يعتبر هذا التصريح ذا معنى (487، 29/9 - 5/10/1980، العدد 496، ص23).

لاقـت عمليـة توقيـع عقـود جماعيـة جديـدة في الشـركات صعوبـات كبيرة، حيث أقدمت السلطات العسكرية على إيقاف المفاوضات المتعلقة بهـا. بعـد 12 أيلـول/سـبتمبر، بقـي في قطـاع الدولـة وفي شـركات القطـاع الخاص حوالي 350 ألف عامل دون عقود جديدة. حينها صرحت الحكومة أن جميـع التشـريعات الخاصـة بـالعمل، بمـا فيهـا قـانون العمـل وقـانون النقابـات وقـانون عقـود العمـل الجماعيـة والاضرابـات والتسـريحات التعسفية، جميعها سوف يعاد النظر بها. أما حالياً فتحل جميع قضايا العمـال، بمـا فيهـا عقـود العمـل الجديـدة علـى قـاعدة قـانون الطـوارىء والاضافـات التي أدخلـت عليـه (427، 29/11/1980، 445، 11/11/1980). وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 1980، صرح وزير العمل ت. ايسينير أنه لا يـزال الحظر مفروضاً على الاضرابات والتسريحات التعسفية، أما توقيع عقود عمل جديدة فتدخل ضمن صلاحيات مجلس التحكيم، الذي سيقوم بذلك «آخذاً بعين الاعتبار الظروف السائدة، والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الـتي تخيـم علـى البـلاد، بالإضافـة إلى الظـروف الخاصـة بكـل شـركة». وأضـاف وزيـر الصناعـة ش. كاجاتويتشـو إلى هـذا قـائلاً إنـه «يجـب علـى العمـال وأربـاب العمـل أن يـأخذوا بعـين الاعتبـار احتياجـات البـلاد وأن يتركوا مصالحهم في المقام الثاني» (457، 26/12/1980).

أوضحـت أحـداث 1981- 1982 أن «الاتفاقيـات المفروضـة مـن فـوق» والتي تخص العمل، أخذت حقوق العمال بعين الاعتبار، حيث رفعت من الأجور والرواتب وسواها. إلا أن مصالح العمال في الظروف التي لا يحق لهم فيها النضال من أجل حقوقهم، تبين أنها منقوصة جداً. فقد لاقت العديد مـن عقـود العمـل الجديـدة الـتي صـدرت عـن الهيئـة العليـا الاستشـارية، معارضـات وامتعاضـات شـديدة. وهكذا، ففـي أيلـول/سـبتمبر 1981 احتـج اتحـاد نقابـات ايـول - ايش وثلاثـة اتحـادات أخرى - أعضـاء كونفيدراليـة تورك - ايش، احتجت ضد عقود العمل، مؤكدة على أنها تنتقص من حقوق العمـال (427، 22/9/1981). لكـن هـذا الاحتجـاج وسـواه كـان حسـب قـرارات الإدارة العسـكرية يخضـع لاسـتمزاج رأي الهيئـة الاستشـارية العليـا. وفي هـذه

الحالة كانت مصالح العمال بالذات، لا أرباب العمل، تدفع إلى درجة الاهتمام الثانوية. وهكذا كان أرباب العمل يحصلون على إمكانيات في زيادة الأرباح والدخول. وإلى جانب ذلك، تجدر الاشارة إلى أن الادارة العسكرية بقيامها بمحاصرة مصالح العمال محاصرة جوهرية، كانت تقدم بعض الشيء بالضغط على القطاع الخاص بهدف زيادة الانتاج وتأمين تنفيذ برنامج التوازن والاستقرار، ودفع الديون الخارجية.

فيما بين عامي 1981-1982، حافظ مجلس الأمن القومي على منع أرباب العمل من تسريح العمال. وهذا العمل لم يكن يهدف إلى الحد من البطالة، التي كانت بدون ذلك تتصاعد، ولا التخفيف من غضب العمال (457، 1981/6/23). إن منع تسريح العمال، كما صرح رئيس الحكومة في معرض خطابه صيف 1982 في مدينة زنغولداك، هذا المنع يؤكد على أننا «لسنا ضد حقوق العمال». وأشار أيضاً إلى أنه يجري البحث عن إمكانيات رفع الحد الأدنى للأجور، الذي هو الآن تحت مستوى الحياة الدنيا. إلا أن ك. ايفرين صرح بدلاً من ذلك قائلاً إنه سوف يجري تقليص بعض حقوق العمال وهذا التقليص موجه ضد أعداء «سيادة تركيا ومبادىء أتاتورك» (457، 1982/6/25). بهذا الشكل تم التصديق والتأكيد على الخط الرئيس للقيادة العسكرية فيما يتعلق بمسألة العمل - تأمين "السلم الاجتماعي" عن طريق الاعاقة الاجبارية لحركة العمل، وفي نفس الوقت تلبية بعض حاجات العمال الاجتماعية. كما اتخذت إجراءات لتحسين أوضاع شرائح الشغيلة الأخرى، على سبيل المثال، الملاك الصغار في عام 1981 اتخذت الحكومة قراراً يقضي برفع أجور المستخدمين اعتباراً من 1 آذار/مارس 1982 (445، 1981/9/25).

ومن بين نشاطات مجلس الأمن القومي، تميزت مساعيه لتوطيد أوضاع الجيش في الجهاز الاداري للدولة. وكان المجلس يقوم بتنفيذ أعماله عبر السكرتير العام، الذي كانت نشاطاته تمر عبر أربعة اتجاهات: مسألة الكوادر والأمن، جمع المعلومات ووسائل الاعلام الجماهيرية، العلاقة مع السلطات التنفيذية ورئاسة هيئة الأركان، لجان من الاختصاصيين تقوم

بإعداد التقارير والبحوث ومشاريع القوانين (457، 12/3/1981). كان مجلس الأمن القومي يقوم بأعماله من خلال السكرتير العام وأيضاً الادارة الثانية التي شكلت في تشرين الأول/أوكتوبر 1980 ووضعت تحت إشرافه والمؤلفة من عسكريين فقط (457، 14/10/1980). كما كان هذا المجلس يراقب ويشرف على مجالات أعمال الحكومة ويديرها، وفي الوقت ذاته كان يقيم الاتصال مع الجيش لكي لا يفقد الأخير الاحساس بـ "نبضه".

كما تم إجراء تطهير شامل في الوزارات والهيئات الادارية المركزية والمناطقية وأعيد تنظيمها. بعد 12 أيلول/سبتمبر أصبحت الصحافة تخبرنا بصورة متكررة عن تسريحات تتم في صفوف موظفي أجهزة الدولة. وما أن حلت نهاية 1982 حتى كان قد سرح قرابة 10 آلاف موظف من أجهزة الدولة، بشكل رئيس بسبب «الاشتراك في الصراع الأيديولوجي والقيام بأعمال فوضوية».

في نهاية أيلول/سبتمبر 1980، صادق مجلس الأمن القومي على المواد المؤقتة التي أدخلت إلى القانون الخاص بالمجالس البلدية وإلى القانون المتعلق بإدارة الولايات، التي بموجبها تم حل جميع المجالس البلدية المنتخبة - المجالس البلدية المحلية ومجالس الولايات (475، 30/9/1980). فيما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أوكتوبر 1980 تم تعيين 47 محافظاً جديداً، كان العديد منهم من الجنرالات المحالة على المعاش (457، 9/11/1980). وفي الأيام الأولى بعد الانقلاب تم تعيين ي. ج. أكانصيل وس. أوندور، الأول محافظاً لاسطانبول والآخر لأنقرة (390، ص54). في تشرين الثاني/نوفمبر، أخبرتنا الصحافة عن تعيينات جديدة لرؤساء المجالس البلدية، كانت غالبيتهم من العسكريين أو ممن كانوا عسكريين (457، 10/11/1980).

بشكل عام، كان مجلس الأمن القومي يسعى لتطهير أجهزة الدولة من العناصر "المتطرفة"، وإحلال أشخاص موثوق بهم مكانهم. وأعير اهتمام خاص إلى هيئات السلطة في الولايات، كي لا تبرز في المستقبل ظاهرة «تقدم فيها التيارات المتطرفة اليسارية واليمينية، عندما لا تمتلك

إمكانية أن تصل إلى السلطة على نطاق كامل البلاد، أن تتمركز أحياناً في مناطق محددة وتصبح لديها القدرة على قيادة الهيئات المحلية المنتخبة» (457، 1981/9/23).

ومن خلال خطاب ألقاه رئيس الحكومة في 16 أيلول/سبتمبر أصبح واضحاً مقدار تخوف العسكريين من انتشار أفكار "التمرد" في نظام التعليم. وهذا كان من بين الأسباب الثلاثة الرئيسة للانقلاب. ففي رسالة وجهها كنعان ايفرين بمناسبة افتتاح العام الدراسي 1980/1981، قال: «إن إحدى مهامكم الرئيسة ـ تربية وتعليم الشباب انطلاقاً من روح الاخلاص للاصلاحات وأفكار كمال أتاتورك» (457، 1980/11/4). وفي أيلول، صرح ح. ساقلام وزير التعليم الوطني في حكومة ب. أولوصو، قائلاً أنه «ليس هناك مكان في جهاز التعليم الوطني لأولئك الأشخاص الذين يحملون أيديولوجيات ضارة أو لمن يعمل في السياسة» (457، 1980/9/24).

وحسب تعليمات الادارة العسكرية باشرت وزارة التعليم الوطني بـ "تطهير" كامل جهاز التعليم في الجامعات والمدارس. كما أخبرتنا الصحافة الأجنبية عن تقييدات كثيرة أدخلت إلى المعاهد التعليمية من قبل الوزارة وعن «فقدان الجامعات لاستقلاليتها» (440، 1981/9/17، 478، 1981/3/23). وفي الوقت ذاته تم الاعداد لاجراءات تقضي بإعادة بناء النظام التعليمي والاعداد لمناهج جديدة، موجهة بصورة رئيسة لتأمين «التربية انطلاقاً من روح التعصب القومي» (445، 1980/10/10). كما اتخذ قرار بإلزامية التعليم الديني في المدارس الابتدائية والمتوسطة (427، 1981/9/8، 457، 1981/6/23).

وهكذا، كان النشاط الرئيس للادارة العسكرية منصباً في مجال تشديد الرقابة على الجامعات وسواها من المعاهد التعليمية، وملاحقة النشاطات الفوضوية بين الطلاب، وتأمين هيمنة مبادىء الأيديولوجيا البرجوازية القومية (الكمالية)، ومحاولة تحديث نظام إعداد الكوادر الوطنية.

أبدى مجلس الأمن القومي اهتماماً جاداً لوسائل الاعلام الجماهيرية. ففي هذا المجال وسواه من المجالات، كانت سياسة

العسكريين مرنة بما فيه الكفاية. في 12 أيلول/سبتمبر صرحت القيادة العسكرية بأنها ستخلق ظروفاً لـ "عمل صحافي حر". ولاحقاً تم التأكيد على هذا الأمر في تصريحات أخرى لمجلس الأمن القومي (457، 1980/9/20، 471، 13/10/1980). وبدلاً من ذلك، تم تعيين جنرالات محالة على المعاش في مناصب مسؤولة في الاعلام، كمدير الراديو والتلفزيون ووكالة إعلام الأناضول، والمدير العام لإدراة الاعلام (478، 1981/3/23). ولدى مكتب السكرتير العام لمجلس الأمن القومي تم تعيين عسكريين كضباط ارتباط مع الصحافة (487، 1980/9/20، العدد496، ص15). ولم تَجِدْ الادارة العسكرية عن تعتيم أهمية نظام الاعلام الجماهيري، لذا سعت لإقامة مراقبة "ليست حشَريَّة، بل صارمة" على نشاطاته. وكان محرماً على مؤسسات الدولة إرسالَ أية أخبار أو معلومات إلى الصحافة بصورة مباشرة، كما كان على الصحافة أن لا تسلك سوى الطريق الرسمي للحصول على المعلومات والأخبار (478، 1981/3/23). وكان ممنوعاً التعليق على مجرى المحاكمات العسكرية، ولا يسمح إلا بنشر نتائج المحاكمات أو الأحكام الصادرة. ولم يكن لتصريح القيادة العسكرية معنيين حينما صرحت قائلة أنها لا تتحمل نقد النظام « تحت ذريعة إعلام الناس ». وهناك، حيث لم تكن تؤتي أكلها النصائح للصحافة، كانت تستخدم أساليب الردع. ففي تشرين الثاني/نوفمبر تم إغلاق أكبر صحيفة في البلاد "جمهورية" لمدة عشرة أيام وذلك « لإثارة القلق في الرأي العام » (457، 1980/11/12، 390، ص48). وفي تشرين الأول/أوكتوبر أغلقت صحيفة "ترجمان" لمدة أسبوع وهي أكبر صحيفة يمينية في البلاد بسبب نقدها لقرارات مجلس الأمن القومي المتعلقة بحظر نشاطات الأحزاب السياسية. وفي كانون الأول/ديسمبر حكم على أحد مؤسسي هذه الصحيفة بتسعة أشهر سجناً (390، ص60-62). بهذا الشكل، تزاوج الحفاظ على الحرية النسبية للصحافة مع المراقبة الصارمة.

ففي يوم الانقلاب بالذات استدعي ممثلو السلك الدبلوماسي المقيمين في أنقرة، إلى وزارة الخارجية، وأبلغهم ي. توركمين السكرتير العام

لوزارة الخارجية بأنه لن تجري أية تعديلات على سياسة تركيا الخارجية وأن تركيا سوف تحافظ على إخلاصها للاتفاقيات والمعاهدات المعقودة سابقاً. وأثناء ذلك أبلغ سفراء الدول الغربية الكبرى بأن « تركيا تعير اهتماماً خاصاً لعلاقتها بحلف الناتو»، إلا أن تركيا تنتظر من هذا الاتحاد دعماً مماثلاً لإخلاصها له (471، 13/9/1980). وأشار كنعان ايفرين في تصريح له في 16 أيلول/سبتمبر إلى أن تركيا « ستتابع تنفيذ واجباتها والتزاماتها بجميع المعاهدات، على أساس العلاقات المتكافئة، والتي تعتبر طرفاً فيها »، وستتابع المحافظة على علاقاتها بحلف الناتو وبمجلس الاقتصاد الأوربي وبالاتحاد الأوربي، وسوف تسعى لتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الدول الغربية الأخرى. والاهتمام الخاص، كما يؤكد رئيس الحكومة، سوف يعطى إلى تطوير علاقات الصداقة والأخوة مع الدول الاسلامية. « من بين جيراننا ـ صرح كنعان ايفرين ـ يحتل الاتحاد السوفييتي مكانةً مميزةً، كدولة تتحمل مسؤولية عالية للحفاظ على السلام والأمن في العالم أجمع » (457، 17/9/1980).

طبعاً، لاقت التصريحات التي تقول بعدم تغيير النهج في السياسة الخارجية قبولاً وارتياحاً في الغرب. كما حصل الانقلاب العسكري والقيادة الجديدة على دعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الاعلام الأجنبي والتركي تكرر ورود الأخبار التي تقول أن أمريكا كانت على علم مسبق بالانقلاب العسكري وقدمت موافقتها المسبقة له، على الرغم من أن القيادة العسكرية تنكر هذه التأكيدات إنكاراً مطلقاً (459، 1981، العدد2، 487، 29/9 ـ 5/10/1980، العدد496، ص6-7). وعلى ضوء الأوضاع السياسية الداخلية التي سادت في المنطقة، كان للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة كبيرة في استقرار الأوضاع في تركيا ورفع سوية ثباتها كعضو في حلف الناتو، الأمر الذي كان يؤمن مصالح الحلف في خاصرته الجنوبية الشرقية. فالولايات المتحدة، كما تشير الصحافة الأجنبية، بتأييدها للانقلاب انطلقت في ذلك من ثقتها بأنه من بين العسكريين الأتراك في القيادة « ليس هناك شخصية كالقذافي مثلاً » (467، 20/10/1980).

في الفاتح من شباط/فبراير 1981 دخلت حيز التنفيذ معاهدة الدفاع المشترك وملحقاتها (كانت قد أبرمت من قبل الحكومة) الموقعة في آذار/مارس 1980 بين الولايات المتحدة وتركيا. فهذه المعاهدة، المعقودة لمدة خمس سنوات، نظرت في التعاون الاقتصادي و"الدفاع المشترك" ضمن أطر حلف الناتو، لا سيما بخصوص إمداد أمريكا لتركيا بمعدات عسكرية وتنظيم الانتاج المشترك وتبادل الملكيات الرأسمالية. قدمت هذه المعاهدة لأمريكا الحق باستخدام منشآت الجيش التركي «للدفاع المشترك ضمن أطر وأهداف حلف الناتو». أما المعاهدات الملحقة فعددت هذه "المنشآت والمواقع"، أي القواعد العسكرية[10]، التي لأمريكا الحق باستخدامها والتمركز فيها في تركيا. كما اتفق الطرفان على الاستخدام المشترك للمعلومات التي يتم الحصول عليها عبر محطات الرادار والوسائل الأخرى. وأعارت المعاهدة اهتماماً خاصاً للمساعدة العسكرية الأمريكية بهدف تحديث الجيش التركي (427، 2/2/1981، 457، 17/9/1980، 2/2/1981). مكثت هذه المعاهدة طويلاً قبل 12 أيلول/سبتمبر في كواليس البرلمان، حيث كانت تلاقي رفضاً من عدد كبير من النواب.

في أيلول/سبتمبر 1981، أشار هيوب، سفير أمريكا الجديد في تركيا، إلى أنه تم تذليل العقبات التي تواجه العلاقات بين أمربكا وتركيا، وهي اليوم "ممتازة". كما قدر هذا السفير عالياً سلوك الادارة العسكرية وأكد أن المساعدة الأمريكية لتركيا تحتل المنزلة الثالثة من حيث الحجم (481، 8/9/1981). ونظراً لهذا جميعه، أشير في الصحافة الأجنبية إلى أن علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية ـ « أفضل مما كانت عليه خلال العقد الأخير» (444، 9/1/1982).

وهذا هو سفير أمريكا السابق في تركيا ر. كومير يبدي، في تصريح له لمجلة "يانكي"، استغراباً من التخوفات المثارة في الغرب بخصوص مصير الديمقراطية التركية. ويبدو في الغرب، كما يشير السفير ذاته، أنهم لا يعلمون أن العسكريين في تركيا يقومون بحماية الديمقراطية، حيث قضوا على الفوضى وأنعشوا الاقتصاد (487، 22ـ28 /6/1981، العدد 534،

ص10-11). وفي هذا التصريح نجد انعكاساً لوجهة النظر الأمريكية حول الانقلاب، الذي يجب عليه توطيد دعائم ومواقع حلف الناتو في المنطقة.

أما التخوفات بخصوص الديمقراطية فكان يتم البوح بها في أوروبا بصورة رئيسية، وفي هذا اختلفت ردات الفعل على الانقلاب في أوروبا الغربية عنها في أمريكا. ففي صحافة أوروبا الغربية، في العديد من المرات، "تعالت الصيحات" خوفاً على الديمقراطية في تركيا. فهذه هي "الفايننشال تايمز"، على سبيل المثال، تكتب قائلة إن التدابير القاسية للعسكريين تثير عدم الاطمئنان في الغرب (440، 17/11/1981).

وفي معرض تحليل أ. بيراند، مؤسس صحيفة "ميليت" لعلاقات تركيا مع دول أوربا الغربية بعد الانقلاب، يشير إلى أن الضغط على تركيا أخذ يتصاعد عبر خيوط اتحادات النقابات الدولية والهيئات البرلمانية الأوروبية وبعض برلمانات دول أخرى (457، 11/9/1981). وفي الواقع فإن تركيا، في الفترة الواقعة بين 1980 و1982، كانت تخضع للاتهامات بسبب "نظامها اللاديمقراطي" في مختلف هيئات مجلس الوحدة الأوروبية، وأيضاً من جهة بعض الشخصيات الاجتماعية والسياسية الأوروبية البارزة. ففي مؤتمر الاتحاد الأوروبي، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1980 في ستراسبورغ، وُجه نقد لاذع للنظام العسكري من جهة مجموعة نواب اليسار في الاتحاد. كما قدمت اقتراحات أيضاً تطالب بقطع علاقات السوق المشتركة بتركيا نظراً لـ « خروقاتها للديمقراطية » (457، 20/11/1980). كما صدح نقد مماثل في مؤتمر الاتحاد الأوربي في بداية 1982.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1980، زار ل. فيلير مائير عضو البوندستاغ عن الحزب الاجتماعي - الديمقراطي في ألمانيا الغربية، تركيا « لدراسة الأوضاع فيها ». وإلى جانب لقاءاته مع الشخصيات الرسمية، لا سيما مع ي. توركمين وزير الخارجية، أجرى لقاءً استعراضياً مع بولنت أجويد (427، 4/11/1980، 457، 12/11/1980).

أثار هذا جميعه الامتعاض في أوساط القيادة العسكرية. ففي شباط/فبراير 1982 وكردة فعل على النقد المتكرر الموجه لتركيا من الاتحاد

الأوروبي، صرح العسكريون أنهم يودون «الانتهاء من التدخلات الأجنبية في شؤون تركيا» بشكل حاسم. وأقدمت قيادة الأحكام العرفية على منع نشر أية أنباء انتقادية ترد من الخارج وصرحت بأن دعوة أي وفد أجنبي أو أي ممثلين لا تجوز إلا بموافقتها (390، ص64).

يجب أن يقال أن النقد في أوروبا صدر بصورة رئيسة عن شخصيات اجتماعية وبرلمانية. وكما أشار أ. بيراند، السابق ذكره، فإنه على المستويات الحكومية في أوروبا الغربية «استقبلت القيادة العسكرية باحتفاء واهتمام وتفهم» (457، 11/9/1981). وفي مقابلة لصحيفة "ميليت" أجراها ي. توركمين في أيلول/سبتمبر 1981، وفي معرض حديثه عن نتائج سياسة مجلس الأمن القومي الخارجية خلال عام، صرح قائلاً: «بلغ مستوى علاقاتنا بالولايات المتحدة الأمريكية مستوىً، نستطيع أن نقول عنه أنه مرضيٌ تماماً، ولا تشوبه شائبة». كما سارت علاقاتنا مع حلفائنا الآخرين من حلف الناتو سيراً طبيعياً، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار «التقديرات الخاطئة والانتقادات» من بعض الهيئات البرلمانية (457، 10/9/1981).

وبصرف النظر عن التصريحات التي نوهت بالعلاقات الجيدة مع أمريكا، فإنها لم تمر دون صعوبات مبدئية، التي دار صراع حولها تردد أثره في الصحافة. أرادت أمريكا أن يقدم النظام العسكري دون تردد على تأمين مصالحها في المنطقة، لكي «تشارك تركيا، كما أشار م. صويصال، في تأمين مصالح الغرب في الشرق الأوسط» (457، 4/10/1981). في تشرين الثاني/نوفمبر 1980 وبمناسبة زيارة رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية الجنرال د. جونس، أوردت صحيفة "ميليت" تصريحات الاختصاصيين العسكريين الأمريكيين المنشورة في صحيفة "نيوزويك" القائلة: إن تركيا تعتبر الموقع المثالي لنشر نقاط استناد للقوات الأمريكية ولانتشارها السريع (457، 12/11/1980).

في حزيران/يونيو 1981 عبرت "ميليت" عن المطالب الأمريكية على الشكل الآتي: يجب على تركيا أن تساند أمريكا «في الدفاع عن الخليج

العربي»، وفي حال نشوب نزاعات داخل حلف الناتو، يجب عليها أن تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، يجب على تركيا وعي الخطر الداهم من الاتحاد السوفييتي وأن تتحدث عنه بصوت مسموع وأن تحد من تطور العلاقات معه. ونظراً لذلك، تتابع الصحيفة قولها، أنه لكي تقوم تركيا بتنفيذ هذه المطالب، يجب عليها تخريب علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي التي مر عليها عقدان من الزمان، وأيضاً أن تقوم بذات الفعل مع الدول المجاورة (457، 23/6/1981).

هناك أساس للافتراض بأنه في ظروف المراقبة الشديدة للصحافة، بعد 12 أيلول/سبتمبر، إما أن تكون هذه الأقوال مصادق عليها أو بإيعاز من القيادة العسكرية. وكان مجلس الأمن القومي، برعاية تامة، يتعامل مع مسألة حدود التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نهاية 1980، أبلغ ي. توركمين وزير الدفاع الأمريكي براون أن تركيا لن تقدم على أي تعاون عسكري مع أمريكا خارج أطر حلف الناتو (457، 12/12/1980). وهذا الشرط كان داخلاً ضمن معاهدة الدفاع المشترك مع أمريكا. وخلال مرحلة 1981-1982 حافظت القيادة العسكرية على شعار تحديد التعاون مع أمريكا ضمن أطر حلف الناتو.

وتركيا في معرض رفضها أن تكون راعية للمصالح الأمريكية في المنطقة، في نفس الوقت كانت مضطرة لاستجداء مساعدات عسكرية واقتصادية جديدة من أمريكا. فهل كانت الصحافة تستطيع الاستمرار طويلاً وبنجاح في مثل هذه الظروف، بطرح مسألة معارضة الضغوط الموجهة من أمريكا؟ (457، 12/12/1980، 23/6/1981).

وعلى التوازي مع المساعي التي كانت تبذل للحد من التعاون العسكري مع أمريكا والمحافظة على المستوى الحاصل في علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفييتي، كان مجلس الأمن القومي يدير خطاً حصيفاً لتطوير العلاقات والتعاون مع الدول الاسلامية. ففي أيلول/سبتمبر 1981، صرح ي. توركمين قائلاً إن تركيا، خلال العام المنصرم، حققت نجاحات هامة في الشرق الأوسط: ارتقت العلاقات

والاتصالات مع العديد من دول الشرق الأوسط، وفي المستقبل سوف تصل إلى مقاييس كبيرة (457، 10/9/1981). وفي أيار/مايو 1982، أكد رئيس الدولة كنعان ايفرين على أن تركيا ـ هي جزء لا يتجزأ من العالم الاسلامي، كما انتقد سياسة إسرائيل في الشرق الأوسط (390، ص71). وفيما بين عامي 1980 و1982 وصلت علاقات تركيا مع الدول الاسلامية إلى أرفع مستوى لها على مختلف المستويات وفي جميع المجالات. وفي الفترة الواقعة بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 1980 تم توقيع معاهدتي تبادل ثقافي مع الصومال والجزائر. وفي حزيران/يونيو 1981 قام كل من وزير خارجية سوريا ووزير العدل الباكستاني، بزيارة تركيا بدعوات رسمية. وفي هذه الفترة، جرت مباحثات لعقد تعاون عسكري مع ليبيا، من ضمنها إعداد طيارين لسلاح الجو الليبي في تركيا. وفي آذار/مارس 1982 زار رئيس جمهورية باكستان ضياء الحق تركيا، يرافقه وفد رسمي. كما كانت تجري مباحثات مع الكويت على مستوى رؤساء الدولتين. وفي الوقت الذي كانت فيه تتوسع علاقات تركيا مع العالم الاسلامي انحدرت (في كانون الأول/ديسمبر 1980) علاقات تركيا الدبلوماسية مع إسرائيل إلى الحضيض (حتى مستوى سكرتاريا) (390، ص48، 56-57، 64-65، 457، 23/6/1981).

أولت تركيا اهتماماً خاصاً لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاسلامية. حيث أن النهج الغربي الذي انتهج في الخمسينات لم يسبب تراجعاً سياسياً لتركيا بل أدى إلى تراجع اقتصادي أيضاً، اللذين لمستهما، لا سيما في مرحلة أزمة الطاقة وغلاء أسعار النفط. ولم يهل شهر تشرين الأول/أكتوبر 1980 حتى كان بنك التطوير الاسلامي قد صادق على تقديم قرض لتركيا بقيمة 25 مليون دولار، كما وقعت معاهدة تعاون اقتصادي مع الصومال، ومعاهدة تقضي بفتح ثلاثة فروع لبنك القروض التجارية الذي تملكه أكبر ثلاث دول منتجة للنفط (390، ص48، 457، 7/11/1980). وفي هذه الأثناء، وقعت اتفاقية مع السعودية تقضي بتزويد الأخيرة تركيا بالنفط (457، 13/11/1980). وفي أيلول/سبتمبر 1981

صادقت الكويت على منح تركيا قرض قيمته 50-100 مليون دولار لشراء النفط (433، 10/9/1981). كما ارتفعت وتائر التعامل التجاري مع بلدان الشرقين الأوسط والأدنى ارتفاعاً ملحوظاً.

كل هذا يشير إلى وعي تركيا لآفاق مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة. لكن مساعي تركيا في تطوير علاقاتها مع الدول الاسلامية ودعم الدول العربية في صراعها مع إسرائيل، أدت إلى الحد من ارتباط تركيا العسكري - السياسي بالولايات المتحدة الأمركية وبحلف الناتو.

في 12 ايلول/سبتمبر، كما أشير من قبل، حُظِرت في تركيا نشاطات الأحزاب السياسية. وفي البداية، مس هذا القرار شكلياً، جميع الأحزاب، إلا أنه لاحقاً جرى التلاعب به من طرف القيادة العسكرية. في صبيحة 12 أيلول/سبتمبر شُنت حملة على مقرات الأحزاب السياسية الرئيسة الأربعة في أنقرة (كان قادتها في هذه الأثناء يقبعون "تحت حراسة القوات المسلحة") وتم تفتيشها تفتيشاً دقيقاً وشمعت أبوابها بالشمع الأحمر، وأثناء ذلك كان مقر قيادة حزب الحركة القومية منذ ليلة البارحة مطوقاً بالدبابات (هناك تم اكتشاف كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات) (487، 22-28/9/1980، العدد 495، ص12).

وفي تصريح لرئيس الدولة كنعان ايفرين في 16 أيلول/سبتمبر، أشار إلى أن «الأحزاب السياسية أبدت اهمالاً واقتفت أثر الخلافات والصراعات الحزبية الداخلية ولم تتخذ إزاء ذلك الاجراءات الضرورية» (457، 17/9/1980). ومثل هذا النوع من التصريحات يدل إلى أنه لا يجب على القادة السياسيين أن يأملوا أية علاقات طيبة من القيادة العسكرية.

في 12 تشرين الأول/أوكتوبر، أطلق سراح سليمان ديميريل وبولنت أجويد وأعيدا إلى أنقرة من منطقة قريبة من غيلي بولو، حيث "كانا تحت الحراسة" (390، ص46). فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وجه إلى الأخيرين عدد من التهم الثانوية. وبهذا توقفت ملاحقة سليمان ديميريل لأنه تصرف بشكل مؤدب مع السلطات العسكرية ولم يعط أية تصريحات ذات طابع سياسي. أما بولنت أجويد،

الذي ترك منصب الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري في 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1980 وعاد إلى النشاط الصحفي فقد كانت تصرفاته أقل تحفظاً. في تشرين الأول/أوكتوبر 1981، أعطى الأخير تصريحاً لصحفيين أجانب، أعلن فيه أن هذا الحكم القاضي بزجه 4 أشهر في السجن صدر عن محكمة عسكرية. وفي نيسان/ابريل 1982، أعيد اعتقال بولنت أجويد بسبب نشره مقالة في صحيفة نرويجية، وأفرج عنه في بداية حزيران/يونيو (390، ص67-68، 73). وفي أيلول/سبتمبر 1982 حكم على بولنت أجويد بالسجن 87 يوماً بتهمة تقديم تصريحات سياسية (427، 1982/7/26، 457، 1982/9/7). أثارت الملاحقات المستمرة لزعيم حزب الشعب الجمهوري السابق موجة من الانتقادات صُبت على القيادة العسكرية، صدرت عن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا. ومع ذلك، شنت السلطات العسكرية في عام 1982 حملة جديدة في ملاحقة قادة حزب الشعب الجمهوري وممثليه في البرلمان، كما طالت هذه الحملة منظماته النسائية والشبيبية. بشكل عام، كما نرى، نجد أن حزب الشعب الجمهوري الديمقراطي اليساري لاقى اضطهاداً وضغطاً من الادارة العسكرية، يفوقان ما تعرض له حزب العدالة المحافظ.

أما فيما يتعلق بحزبي السلامة الوطني والحركة القومية فكانت الاجراءات المتخذة ضدهما تفوق بما لا يقاس تلك الاجراءات المتخذة ضد حزبي العدالة والشعب الجمهوري. حيث عاد كل من نجم الدين أربكان وأ. توركش إلى أنقرة قادمين من منطقة من ضواحي إزمير حيث كانا "تحت حراسة الجيش"، وذلك قبل الزعماء الآخرين بقليل، إلا أنهما بخلاف الآخرين لم يعودا إلى منازلهما، بل عادا إلى سجن ماماك (390، ص46). وفي نهاية نيسان/ابريل 1981 باشرت المحكمة العرفية في أنقرة محاكمة نجم الدين أرباكان مع 34 شخصية من حزبه (390، ص55). وكانت التهم الموجهة إليهم منحصرة في استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية.

وكما أشير سابقاً، فقد سبب الانتقاد الذي وجهه حزب السلامة الوطني لمبادىء العلمانية رفضاً حاداً من قبل القيادة العسكرية. ارتفعت

وتيرة هذا النقد في عام 1980، وإلى جانب قيام حزب السلامة الوطني برفع وتائر نشاطاته إلى حد قيامه بأعمال فعلية للدفاع عن الاسلام. وتشير الصحافة إلى قيام فرع من فروع حزب السلامة الوطني في 6 أيلول/سبتمبر عام 1980، الذي كان شديد التنظيم، قيامه بعقد حشد جماهيري ضم حوالي 50 ألف شخص من مناصري الاسلام، أدى إلى إثارة ذعر وجزع العسكريين، الأمر الذي أعطى دفعة قوية باتجاه الانقلاب (487، 29/9 - 5/10/1980، العدد496، ص6).

في العديد من المرات، أشارت الصحافة التركية والأجنبية أيضاً إلى حقيقة وجود مجموعة غير كبيرة من البيروقراطيين - أنصار العلمانية في تركيا، كانت تقف في وجه الجماهير الواسعة من المؤمنين في صفوف السكان، الأمر الذي يجب التطرق إليه (487، 29/9/ــ 5/10/1981، العدد496، ص9). ويبدو أنه لم يكن هناك موقف موحد لدى العسكريين من العلمانية. والواقعة التالية تنير بعضاً من هذا الجانب: توجهت رئاسة محكمة الطوارىء في اسطانبول إلى المحكمة الدستورية بطلب يقضي بتغيير المادة 163 من قانون العقوبات (استخدام الدين لأهداف سياسية) باعتبارها منافية للدستور. وأسس هذا الطلب على حقيقة مفادها أن «الدعوة الالحادية لا تعتبر خطيئة» في تركيا، في الوقت الذي كانت فيه «الدعوة للتقيد بالشريعة الاسلامية تعتبر من الذنوب التي يعاقب عليها القانون»، الأمر الذي يعتبر إجحافاً بحق الدين (457، 4/11/1980). إلا أن المحكمة الدستورية أجلت البت بطلب العسكريين، ومع ذلك تعتبر هذه الواقعة من الوقائع الجديرة بالتسجيل.

أما فيما يتعلق بحزب الحركة القومية، فإنه بعد الانقلاب مباشرة شنت حملة تفتيش في مقراته، صودرت فيها كمية كبيرة من الوثائق والمناشير الدعائية بالاضافة إلى أسلحة وأجهزة تفجير وتم اعتقال زعامة الحزب وزعامات شتى التنظيمات التي لها علاقة به. وفي نهاية نيسان/ أبريل 1981 بوشرت في أنقرة محاكمة 587 شخصاً من نشطاء الحزب على رأسهم أ. توركش (390، ص55). وفي أيلول/سبتمبر تمت

المصادقة على لائحة الاتهامات. من بينها أشير إلى «محاولات قلب النظام بالقوة بهدف إشادة سلطة فردية تتنافى مع الدستور» و«تشكيل تنظيم مسلح لتأمين قيام سلطة فردية في تركيا». كما أشير في لائحة الاتهامات بشكل مباشر إلى العلاقة الأيديولوجية الوطيدة بين حزب الحركة القومية مع الفاشيتين الايطالية والألمانية (291، ص1، 119-120). طالب الحاكم العسكري بتطبيق عقوبة الاعدام بحق 220 من المتهمين، بما فيهم أ. توركش، وبأحكام سجن مختلفة (من عام إلى 36 عاماً) بحق الـ 367 المتهمين الآخرين (442، 10/9/1981).

تفسر التدابير القاسية التي اتخذتها السلطات العسكرية بحق الحزبين البرجوازيين ـ الحركة القومية والسلامة الوطني، تفسر لأنهما تطاولا على الإرث الفكري السياسي لأتاتورك ـ مبدأ العلمانية والديمقراطية البرجوازية، الذي كانت القيادة العسكرية تدافع عنه بحماسة عالية. إلى جانب ذلك، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة مفادها أن سلوك هذا الحزب أو ذاك بمختلف مستوياته أصبح يشكل خطراً على مصالح ومواقع الرأسمالية ذات النزعة الغربية في تركيا.

تم الافراج عن قسم من المعتقلين الأعضاء في البرلمان، وذلك في الأيام الأولى بعد الانقلاب مباشرة. وما أن حلت بداية تشرين الثاني/نوفمبر حتى لم يبق رهن الاعتقال سوى 17 من ممثلي حزب الحركة القومية في البرلمان و12 من ممثلي حزب السلامة الوطني و4 من ممثلي حزب الشعب الجمهوري والسيناتور مدى الحياة أ. ايلديز (427، 8/11/1980). أما بقية أعضاء البرلمان (في 12 أيلول/سبتمبر بلغ عددهم 185 سيناتوراً و442 عضواً في المجلس الوطني) فجرى تجريدهم من جميع الحقوق والمكتسبات البرلمانية وأصبحوا، كما تشير صحيفة "حريت" «يبحثون عن عمل». إلى جانب ذلك، أقدمت السلطات العسكرية على مطالبتهم برواتب شهري تشرين الأول/أوكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وجميع الأموال التي تقاضوها خلال هذه الفترة، والتي بلغت مجتمعة 75240 ألف ليرة (445، 10/10/1980).

بعد الانقلاب أكدت القيادة العسكرية في العديد من المرات على أن الأحزاب السياسية غير محظورة، إلا أن نشاطاتها متوقفة مؤقتاً. هكذا وفي نيسان/ ابريل 1981 أشار رئيس الدولة كنعان ايفرين إلى أن مجلس الأمن القومي أوقف مؤقتاً نشاطات الأحزاب ولا ينفي إمكانية أن يعود حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة إلى الحياة السياسية من جديد (464، 6/4/1981). إلا أنه وفي 16 تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1981 أصدر مجلس الأمن القومي قانوناً، غيرمرتقب من قبل المجتمع، يقضي بحل جميع الأحزاب السياسية (390، ص60). نظراً لذلك صرح رئيس الدولة بأن هذا القرار لم يكن قد اتخذ لو أن قيادات الأحزاب لم تحاول توجيه ضغوط على الادارة العسكرية مستخدمة مختلف التنظيمات العائدة لدول أخرى، والتي أعلموها عن المشكلات القائمة في تركيا وبدأت تبحث من خلال ذلك، عن الدعم عندها. وأمل رئيس الدولة بأن لا تجبر الأحزاب السياسية الجديدة الجيش للقيام بانقلاب عسكري من جديد.

وفي مواجهة هذا كله، طلبت القيادة العسكرية، في العديد من المرات، من الشخصيات السياسية التوقف عن إصدار أية تصريحات أو تقييمات. في 2 حزيران/ يونيو 1981، اتخذ مجلس الأمن القومي القانون رقم 52، الذي يقضي بمنع جميع النشاطات السياسية ودعا السياسيين لكي لا يخرقوا هذا القانون. وفي الوقت نفسه أقدم القادة العسكريون على إطلاق تصريحات حازمة ومتكررة بأنهم عازمون على منع الزعماء السياسيين القدماء من المشاركة في إدارة البلاد. لا سيما ذلك الحديث الذي أدلى به رئيس الدولة في اجتماعات عامة عُقدت في مدن قونيه وأماسيه في كانون الثاني/يناير وفي حزيران/ يونيو 1981 (477، 16/1/1981، 390، ص56-60). كما استولت الدولة على جميع ممتلكات الأحزاب في عام 1982.

بعد 12 أيلول/ سبتمبر مباشرة، صرحت القيادة العسكرية عن نياتها الحازمة في إشادة مؤسسات البرجوازية الديمقراطية، وأكدت على ذلك عدة مرات. ويبدو أن القيادة العسكرية كانت تفكر بالأساليب والسبل في نقل السلطة إلى الأحزاب السياسية وتبحث عنها. ففي مؤتمر صحفي عقد في 1

تشرين الثاني /نوفمبر 1980 أطلعنا السكرتير العام لمجلس الأمن القومي ح. سالطيق على برنامج مجلس الأمن القومي الذي يهتم بـ «الانتقال إلى النظام الديمقراطي». وتضمن البرنامج 8 مراحل:

1) تأمين الظروف الأولية لتشكيل المجلس التأسيسي.

2) إصدار قانون يتعلق بتركيبة وحقوق وواجبات المجلس التأسيسي.

3) تشكيل المجلس التأسيسي والاعداد لدستور جديد بحيث يكون أول عمل للمجلس.

4) إصدار قانون يخص الاستفتاء حول الدستور الجديد وتنفيذ هذا الاستفتاء.

5) الاعداد لسن قوانين تتعلق بالأحزاب السياسية والانتخابات، بشكل لا تتعارض فيه مع الدستور الجديد بعد التصديق عليه، ومن ثم القيام بتصديقها من قبل المجلس التشريعي.

6) مباشرة النشاطات الحزبية مع الأخذ بعين الاعتبار الزمن اللازم لتأسيس الأحزاب التي يجب ألا تتعارض مع الدستور الجديد وتلك القوانين الصادرة والمتعلقة بها.

7) القيام بانتخابات عامة تتوافق مع القانون الجديد وتشكيل البرلمان ومباشرة أعماله.

8) حل المجلس التأسيسي ومجلس الأمن القومي، وبهذا تكون البلاد قد عادت إلى «الحياة الديمقراطية السياسية الطبيعية» (427، 1980/11/2).

يؤكد ح. سالطيق، بشكل خاص، على أن مجلس الأمن القومي لم يكن ينوي الاعلان، بصورة مسبقة، عن المهل الزمنية لتحقيق مراحل الانتقال إلى النظام البرلماني. إلا أن هذا الأمر بالذات كان مادة اهتمام من قبل السياسيين المعزولين عن السلطة، الذين باستخدامهم قلق المنظمات البرلمانية والاجتماعية الأوروبية بشأن «ابتعاد تركيا عن الديمقراطية»، عملوا من خلال هذه المنظمات على تحريض الصحافة الأوروبية لمطالبة

القيادة العسكرية بشتى السبل بتنفيذ البرنامج الذي أصدرته، كما أقدم هؤلاء السياسيون بأنفسهم على المطالبة بإعادة الحياة للبرجوازية الديمقراطية. إلى جانب ذلك، بعد أن شعر السياسيون بأن مجلس الأمن القومي لا يريد أن يعيدهم إلى ممارسة السياسة، أقدموا على الاحتجاج على ذلك، باحثين عن دعم لهم في الغرب. إلا أن هذا السلوك أثار اشمئزاز الادارة العسكرية. وهذا هو كنعان ايفرين في معرض لقائه بتجمع الصحافيين في أنقرة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1980، هذا هو يعلن: «في المدة الأخيرة، شنت الصحافة حملة تحت شعار "متى سنعود إلى الديمقراطية". وما هو سيء - أنه في مجرى هذه الحملة كانت تصلنا ضغوطات من الخارج. وكأن هذه المنظمة الأوروبية أو تلك تستفسر عن المهل الزمنية للعودة إلى الديمقراطية. فإذا أرادوا أن يجبرونا للتحدث عن هذا الأمر عن طريق ممارسة الضغوط من الخارج، فإن هذا الفعل سيؤدي إلى ردود عكسية .... » (457، 19/12/1980). وهذا ما حصل. فقد تم تجميد الحياة السياسية وحُظِرت الأحزاب.

في 29 حزيران/يونيو 1981 أصدر مجلس الأمن القومي القانون رقم 2485، الذي حُدد بموجبه نظام تشكيل المجلس التأسيسي وتاريخ دعوته للانعقاد - تشرين الأول/أوكتوبر 1981. فحسب هذا القانون، يتألف المجلس التأسيسي من مجلس الأمن القومي، الذي ينفذ دور "المجلس الأعلى"، والمجلس الدستوري، الذي يتشكل من 160 عضواً. وضع مجلس الأمن القومي القواعد التي يجري حسبها اختيار المرشحين واختيار أعضاء المجلس الدستوري. ضم أعضاء المجلس الدستوري "افضل الشخصيات التي تخدم في مؤسسات الدولة أو في القطاع الخاص، الذين يتمتعون بالمعارف والخبرات للعمل ضمن لجان المجلس، ويمتازون بالاخلاص والتفاني» وسواها من الخصال. كما كان يتوجب عليهم الالتزام بمبدأ التمثيل العادل لمختلف المجموعات المهنية والأخذ بعين الاعتبار احتياجات لجان المجلس (457، 8/9/1981).

تم تعيين 40 عضواً من أعضاء المجلس الدستوري من قبل مجلس الأمن القومي. أما بقية الأعضاء والبالغ عددهم 120 فتم اختيارهم من بين 360 مرشحاً لاحزبياً، وكانوا من مرشحي محافظي جميع الولايات (457، 23/9/1981). بهذا الشكل، تبين أن كامل أعضاء المجلس الدستوري جرى تعيينه من قبل القيادة العسكرية. حتى أن تسميته تقول على أنه فقط عبارة عن هيئة دستورية تعمل لدى مجلس الأمن القومي، وجميع مشاريع القوانين التي كان يعدها، كانت تخضع للنظر والتصديق عليها من قبل مجلس الأمن القومي.

في 15 تشرين الأول/ أوكتوبر 1981 تم الاعلان عن تركيبة المجلس الدستوري، وفي 23 من الشهر ذاته، عقد الأخير أول اجتماع له. أشار كنعان ايفرين إلى أن المهمة الرئيسة لهذا المجلس هي الاعداد للانتقال إلى الديمقراطية. وتم اختيار س. ايرماك، السيناتور ورئيس الوزراء السابق، رئيساً لهذا المجلس.

وفي 25 كانون الأول/ديسمبر تم تشكيل لجنة الدستور لاعداد مشروع الدستور، والتي باشرت أعمالها فوراً (390، ص60-61). في نهاية 1981 - بداية 1982، بدأت هذه اللجنة بتنفيذ أعمالها باستشارة رجال القضاء والمحاماة والجامعات وبعض الشخصيات السياسية المشهورة، بما فيهم الرؤساء السابقين - ج. بياروف. كوروتورك. وتجدر الاشارة إلى أن مناقشة الدستور الجديد كانت قد جرت في وقت سابق. فمنذ نهاية 1980، بوشر تبادل الآراء في الصحافة حول هذه المسألة. ونفترض أن العديد من الآراء حول هذا الموضوع تم التوصل إليها نتيجة لمناقشات دارت بين القادة العسكريين والعلماء المشهورين وتحت تأثير التصورات التي كان يقدمها العسكريون.

فمنذ أيلول/سبتمبر 1980 صرح العالمان التركيان المشهوران أنور ضياء كارال وآيدين يالتشين، عن موقفهما المؤيد لتغيير دستور 1961 (487، 22-28 /9/1980، العدد495، ص10-11). بشكل عام، كانت التصورات التي نشرت في الصحافة حول الدستور كالتالي: من الضرورة إعادة النظر في العلاقة بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية باتجاه الحد من

صلاحيات البرلمان، وإضعاف سلطة الهيئات القضائية والتشريعية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية. كما جرى الحديث عن ضرورة تقوية دور الرئيس وتوسيع صلاحياته وتغيير نظام انتخابه، والانتقال إلى برلمان من مجلس واحد، أما مهام المجلس الأعلى فيجب نقلها جزئياً إلى مجلس استشاري يخضع لرئيس الجمهورية. وفي العديد من المرات تم التصريح عن ضرورة الحد من الحريات الديمقراطية البرجوازية بواسطة « السلطتين التشريعية والتنفيذية » بـ « هدف المحافظة على وحدة وسلامة الأمة والدولة ».

إن كل هذه الآراء التي تم التحدث عنها فيما بين عامي 1980 و1981 لاقت انعكاساً في مشروع الدستور الجديد المعد في عام 1982. أنهت لجنة الدستور أعمالها في النصف الثاني من تموز/يوليو 1982 وسلمت مشروع الدستور للمجلس الدستوري. وفي 4 آب / أغسطس باشر المجلس مناقشة مشروع الدستور. انعكست هذه المناقشة في الصحافة وخضعت إلى مختلف أنواع التعليقات. في مجرى ذلك، كان هناك دعم للمشروع، على سبيل المثال من قبل أ. يالتشين، الذي أكد على أن « الدستور الجديد بتقليصه للحريات الديمقراطية يقضي على الامكانيات التي يملكها اليسار للاستيلاء على السلطة » (489، 25/7/1982). كما كانت هناك مقالات انتقادية بخصوص توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية والسلطات التنفيذية بشكل عام والحد من الحريات البرجوازية (457، 4/9/1982، 489، 16/8/1982).

في نهاية أيلول/سبتمبر 1982 انتهى المجلس الدستوري من مناقشة مشروع الدستور، وأقدم على تسليمه، مع الاضافات والتعديلات والتصحيحات، إلى مجلس الأمن القومي للنظر فيه. وفي 18 تشرين الأول/أوكتوبر 1982 صادق مجلس الأمن القومي على مشروع الدستور بالقانون رقم 2709 الذي تضمن النص النهائي الناجز للدستور. في نهاية تشرين الأول/أوكتوبر أوقف مجلس الأمن القومي الجدل حول الدستور. أما رئيس الجمهورية كنعان ايفرين فقد قام بجولة طويلة في البلاد، ملقياً الخطب في شتى المدن لتوضيح الدستور الجديد وإقناع الشخصيات السياسية السابقة. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 1982، جرى الاستفتاء على

الدستور. شارك في هذا الاستفتاء 88,5٪ من الناخبين. وصوت 17017 ألف ناخب لصالح الدستور الجديد، و1623 ألف ـ ضده.

يتألف الدستور من مقدمة و7 أجزاء، تتضمن 177 مادة (وأيضاً 16 مادة مؤقتة). يتميز الدستور الجديد عن دستور 1961 (بما فيها التغييرات والاضافات المدخلة عليه بعد 12 آذار/مارس 1971). بالآتي:

أسست مقدمة الدستور لضرورة « حركة 12 أيلول/سبتمبر»، التي قامت بسبب ظروف « أعمال التخريب والارهاب التي وضعت البلاد على شفا هاوية الحرب الأهلية ». كما أفردت المقدمة مبادىء الدستور ومنطلقاته، لا سيما في الحفاظ على سلامة الدولة والأمة التركية والقومية والعلمانية وعدم السماح بتدخل "المشاعر الدينية" في أعمال الدولة وفي السياسة والتوصل إلى "الانسجام والأخوة" داخل الأمة (316، ص3-5).

يؤكد الجزء الأول من الدستور (المبادىء الرئيسة) على النظام العام، المبادىء القومية وعلى سلامة ووحدة الأمة والدولة (316، ص5-8).

ويقوم الجزء الثاني بتعريف الحقوق الرئيسة والواجبات. فيؤكد هنا على أن الحقوق والحريات، لا يمكن استخدامها لأهداف إشادة ديكتاتورية شخص واحد أو مجموعة،ولا هيمنة طبقة واحدة على الطبقات الأخرى، أو إلى إقامة دولة على أسس دينية. وبطريقة مصطنعة وغير مباشرة تم التأكيد في هذا الجزء على النظرة السلبية لا إلى الأحزاب اليسارية فحسب، بل إلى أحزاب بعينها كحزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية.

أدخل الدستور تحديدات عدة على حقوق المواطنين في الحرية والأمن (بهدف القضاء على "الاخلال بالنظام" واستخدام الأسلحة وسواها)، وأيضاً على حرية الكلمة، واستخدام وسائل الاعلام الجماهيرية، وعلى حرية الصحافة والاجتماعات.

يقرر الدستور أن « التعليم الديني ـ الروحي سيقع تحت سيطرة ومراقبة الدولة ». وإن تدريس الدين في المدرستين الابتدائية والمتوسطة يدخل في عداد المواد التدريسية الاجبارية.

لا يجوز أن تمارس مختلف أنواع الحلقات والتجمعات، المشكلة حسب الدستور، النشاط السياسي، ولا أن تشيد علاقات مع الأحزاب السياسية أو أن تنشط لأهداف سياسية مع النقابات.

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وواجبات الدستور في تقوية دور الدولة في هيئات النظام التعليمي ومراقبته، فإن أنشطة شتى المعاهد التعليمية محددة فقط لأهداف تعليمية وبحثية. وفيما يتعلق باللغة الوطنية، فتم التأكيد على استخدام اللغة التركية فقط.

وفيما يتعلق بالحفاظ على سلامة البيئة، فقد تمت الاشارة إلى وضع جميع شواطئ الأنهار والبحيرات وسواحل البحار تحت سيطرة ومراقبة الدولة. كما أشير إلى منع تجزئة الأراضي الموزعة من الدولة على معدومي الملكية وصغارها من الفلاحين، وتم التأكيد على دور الدولة في مراقبة الاستخدام الصحيح للأراضي، وفي تحديد الأسعار الشرائية "العادلة" للسلع في مجال الزراعة.

وتم التأكيد على دور الدولة في التوصل إلى "علاقات يسودها السلام" بين العمال وأرباب العمل. أما ما هو أساسي وجديد فيما يخص النقابات فهو منعها من ممارسة النشاطات السياسية، أو العمل بالاشتراك مع الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية. كما تم وضع نظام للرقابة المالية للدولة على النقابات.

وتضمن الدستور الحق في التسريح التعسفي، الذي لم يرد في دستور 1961، مع العلم أنه نظر فيه في بعض القوانين الخاصة بذلك. ونجد في نص الدستور تعداداً للتغييرات والحالات التي ينتزع فيها الحق بالاضرابات، بما فيها منع القيام بالاضرابات التي تخدم "أهدافاً سياسية"، وإضرابات التعاضد والاضرابات العامة الشاملة، ومنع أيضاً الاعتصام بأمكنة العمل والقيام بإبطاء وتائر العمل وغيرها من أساليب المقاومة. وفي حالة منع القيام بالاضرابات عن العمل أو تأجيلها، يقع على عاتق هيئة التحكيم العليا القيام بحل النزاعات الناشبة بين العمال وأرباب العمل.

في الوقت ذاته، وضع الدستور المسؤولية على الدولة في تنظيم التأمين الاجتماعي، وتخطيط العمل وتطوير نظام التأمين الصحي وبناء المساكن المناسبة. ولأول مرة نص الدستور على حق السكن للمواطنين.

كما أدخل فصلاً جديداً نص على مسؤولية الدولة في تنظيم التربية الأيديولوجية (الفكرية) للشباب بروحية مبادىء أتاتورك وعدم التسامح مع التيارات «التي تهدف إلى خرق وحدة الأمة والقضاء على الدولة». والدولة مسؤولة أيضاً عن «صيانة أخلاق الشباب».

وأدخلت أيضاً مادة تحدد دور الدولة في تأمين الحقوق الاجتماعية للعمال الأتراك في الخارج . التي تعتبر من المشكلات الجدية.

وتضمن الدستور مبادىء جديدة بخصوص تشكيل الأحزاب السياسية ونشاطاتها. حيث يجب ألا تتناقض البرامج والأنظمة الداخلية للأحزاب مع مبادىء تكامل ووحدة الأمة والدولة، الجمهورية الديمقراطية الدنيوية، أو أن تنحو إلى هدف إشادة ديكتاتورية طبقة أو مجموعة ما أيضاً. كما منع أن تتضمن الأحزاب منظمات نسائية أو شبيبية أو سواها، وأن تتعاون الأحزاب مع النقابات والتجمعات والتعاونيات أو المؤسسات المالية. ووضعت مسؤولية الرقابة على البرامج والأنظمة الداخلية للأحزاب على عاتق المدعي العام. وفي حالة منع نشاطات أي حزب، يفقد قادة هذا الحزب الحق في تشكيل حزب جديد. كما منع على المعلمين وطلاب المعاهد العلمية الانتساب إلى الأحزاب. وألغيت المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة عن التأمين المادي للأحزاب (316، ص8-42). بهذا الشكل تم سن تقييدات جدية على نشاطات الأحزاب السياسية، وتقوية النشاط الرقابي للدولة عليها. كما تم تطوير البنود المتعلقة بالأحزاب من خلال قانون سنّه مجلس الأمن القومي في ربيع 1983.

أما الجزء الثالث من الدستور فتخصص بالهيئات الرئيسة للجمهورية. حيث تم إدخال نظام برلماني ذي مجلس واحد: يتشكل البرلمان من 400 عضو وينتخب لمدة خمس سنوات بدلاً من 4 سنوات، ووضعت تقييدات جديدة لانتخاب أعضائه (إساءة استخدام السلطة،

الاشتراك في "أعمال أيديولوجية أو إرهابية أو العلاقة غير المباشرة بها"، كما لا يمكن أن ينتخب للبرلمان مدرسو المعاهد التعليمية وموظفو الدولة: ولكي يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات يجب عليهم الاستقالة من الوظيفة).

وتم إدخال تقييدات على الحصانة البرلمانية. فإذا انسحب أحد الأعضاء من حزب ما وانتقل إلى حزب آخر، دون أسباب وجيهة، أو أنه تغيب بشكل متكرر عن حضور الجلسات، يقوم البرلمان بالتصويت لنزع العضوية البرلمانية عنه. ويطبق الفصل من البرلمان على أولئك أعضاء الأحزاب التي تحل بقرار من المحكمة الدستورية. ومن الواضح أن مثل هذه الاجراءات موجهة لتأمين الانسياب الفعال لنشاطات النظام التعددي لتصب في مصالح الدولة البرجوازية.

كما تم تغيير نظام انتخاب رئيس الجمهورية، حيث خصص لإجراء هذا الانتخاب زمن قدره 30 يوماً. وإذا لم يتمكن البرلمان خلال هذه المهلة من انتخاب رئيس الجمهورية، فيجري حل البرلمان وتحديد موعد آخر لإجراء انتخابات برلمانية جديدة. ونص الدستور على إعطاء صلاحيات واسعة جداً لرئيس الجمهورية. ففي المجال التشريعي أعطي الرئيس الحق، في حالة الضرورة، في طلب انعقاد البرلمان، والقيام بإجراء استفتاء عام حول أي مشروع قانون هام يتعلق بتغيير الدستور، وإثارة قضايا تهدف إلى تغيير القوانين في المحكمة الدستورية، واتخاذ القرار بإجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني التركي العام. أما فيما يتعلق بمجال السلطة التنفيذية فللرئيس الحق بالاستدعاء لعقد جلسات لمجلس الوزراء والتشاور معه، والاعلان عن تطبيق الأحكام العرفية واتخاذ قرارات لها قوة القوانين، وتعيين أعضاء ورئيس مجلس الرقابة الحكومي[12] وتوجيه أعماله، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي (انظر لاحقاً) ورؤساء الجامعات. وفي نظام القضاء ـ تعيين ربع أعضاء مجلس الدولة[13]، من بين عدد من أعضاء المحكمة الدستورية المرشحين لهذه المناصب، وتعيين المدعي العام للجمهورية ومعاونيه، وأعضاء محكمة النقض، وأعضاء المحكمة الادارية

العسكرية العليا، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى. ونشير هنا إلى أنه حسب دستور 1961، لم يساهم الرئيس في تشكيل هيئات القضاء الأعلى.

زاد الدستور من صلاحيات مجلس الأمن القومي. حيث أصبح جدول أعمال جلساته يحدد من قبل رئيس الجمهورية على أساس المقترحات التي يقدمها رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان. كما تم التوسع في صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بشأن فرض الأحكام العرفية.

كما رفعت درجات المركزية في أعمال السلطات المحلية. أما الادارة الذاتية للجامعات فانحصرت بما يخص "الادارة الذاتية العلمية". وأكد الدستور على أن « حرية الأبحاث العلمية » لا تعني « قطعاً الحرية للجامعات في العمل ضد تكامل وسلامة الأمة والدولة ». وتخضع الجامعات لرقابة الدولة، التي « تؤمن الحفاظ على الأمن ». كما تم التصديق على إنشاء مجلس التعليم العالي، الذي تنحصر مهمته في « تخطيط وتنظيم رئاسة ومراقبة نشاطات معاهد التعليم العالي ». كما نظر في تشكيل المجمعات الثقافية، اللغوية والتاريخية الأتاتوركية لدى مجلس الوزراء، الأمر الذي يعكس التوجهات في تضخيم دور الدولة في المجال الأيديولوجي والفكري.

كما تقيم الدولة رقابة إدارية ومالية على التجمعات المهنية التي تمنع من التعاون مع الأحزاب والنقابات. وأعطي الحق للسلطات المحلية بإغلاق أي تجمع إذا كانت نشاطاته تشكل "خطراً على مصالح الدولة".

وفي نظام الهيئات القضائية تم تقليص صلاحيات المحكمة الدستورية: حيث لا يحق للجامعات وللمحاكم الأخرى وللأحزاب السياسية الصغيرة التعامل المباشر معها. كما رفع من درجة مراقبة السلطة التنفيذية على الهيئات القضائية (316، ص11044).

يتعلق الجزء الرابع من الدستور بالأوضاع الاقتصادية والمالية. فهنا تم التأكيد على مسؤولية الدولة في التخطيط والتنظيم "بهدف خلق تطور منسجم للصناعة والزراعة". كما حددت مهام التخطيط: رفع مستوى الانتاج، ثبات الأسعار، توازن الحسابات التجارية الخارجية، تشجيع

الملكيات الرأسمالية وتأمين عمالتها وسواها من الأمور. وفي مجال مسؤوليات الدولة فقد تم إدخال تأمين النشاط "الصحيح والمنسجم" للأنظمة المالية والمصرفية"، وسوق رأس المال، ومجالات التجارة والخدمات، وأيضاً "التحذير من الاحتكار، لا سيما للأسواق".

وتم إدخال بنود أخرى تقضي بلزوم دعم الدولة للتجار الصغار والحرفيين، وتطوير التعاونيات الانتاجية والتوزيعية. بشكل عام، وكما نرى فإنه بالنسبة للجزء المتعلق بالاقتصاد والمال فقد انطبع هناك تضخيم لدور الدولة في بعض مجالات الاقتصاد والنشاط الاجتماعي (316، ص111-118).

اختص الجزء السادس من الدستور في مواد ذات طبيعة انتقالية مؤقتة. حيث كان يشار من خلالها إلى أن تصديق الدستور في مجرى الاستفتاء يعني في الوقت ذاته امتلاك رئيس مجلس الأمن القومي صلاحيات رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات. بهذا الشكل أصبح كنعان ايفرين في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1982 رئيساً للجمهورية.

وهكذا أصبح رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الأمن القومي حتى دعوة المجلس الوطني التركي العام للاجتماع. فبعد استدعاء الأخير للاجتماع سيتم تحويل مجلس الأمن القومي إلى المجلس الرئاسي لمدة ست سنوات، الذي ستصبح مهمته منحصرة في النظر في مشاريع القوانين التي تتعلق بمسائل الدولة الهامة.

أما قادة الأحزاب السياسية المحظورة فقد تم منعهم من تشكيل أحزاب جديدة لمدة عشر سنوات لاحقة على تاريخ الاستفتاء ومن الانتساب لأحزاب ومن التقدم للترشيح في أي انتخابات، وذلك حسب القانون رقم 2533 الصادر في 16 تشرين الأول/أوكتوبر 1981.

تقر المواد المؤقتة أيضاً أن نشاط مجلس الأمن القومي والحكومة المشكلة من قبله والمجلس الاستشاري، لا تخضع جميعها للنقد أو المناقشة أو السؤال. والأشخاص الذين لا يشاركون في الاستفتاء حول الدستور، سوف يفقدون الحق في المشاركة في أي انتخابات أخرى ولمدة 5 سنوات (316، ص120-129).

أما الجزء السابع من الدستور فيقر بأن البنود المتعلقة، بالاضرابات والتسريحات التعسفية والأحزاب السياسية والسلطات المحلية وسواها، يجب أن تصبح سارية المفعول بعد تصديق القوانين المتعلقة بذلك مباشرة (316، ص129-132).

وهكذا انطبع الدستور الجديد بالمقارنة مع دستور 1961 بتقييدات جوهرية للحريات والحقوق البرجوازية. في الوقت الذي تم فيه التوسع في صلاحيات الرئيس والسلطة التنفيذية بشكل عام. ينعكس هذا الأمر في إضعاف المراقبة على أنشطة السلطات التنفيذية، في الوقت الذي تم فيه الحد من صلاحيات هيئات القضاء ورفع سوية مراقبتها من قبل السلطة التنفيذية.

أما المواد الجديدة الخاصة بالأحزاب السياسية فانطلقت من مساعي القيادة العسكرية لاستقصاء الخبرة من الصراعات بين الأحزاب الناشبة في الستينات والسبعينات، وزيادة درجة مراقبة الدولة على الأحزاب وتقليص حريتها وتأمين النشاط الآمن المستقبلي للنظام التعددي،

رفع الدستور من سوية دور الدولة عملياً في مختلف المجالات - في الاقتصاد، السيطرة على المشكلات الاجتماعية والفكر ونظام التعليم وتربية الشباب. كما تم التأكيد على الاخلاص لمبدأ العلمانية. إلا أنه في الوقت ذاته تم إدخال التعليم الالزامي للدين الاسلامي في المدرستين الابتدائية والمتوسطة، الأمر الذي خلق قاعدة لرفع سوية تأثير العامل الديني في المستقبل في الحياة الاجتماعية - السياسية.

وتم التقليص من حقوق الطبقة العاملة بصورة جوهرية، وانسحب هذا الأمر على الاتحادات النقابية العمالية أيضاً. إلى جانب ذلك، خصصت العديد من المواد لتأمين السلام الاجتماعي بين العمل ورأس المال في ظروف تنشيط الدعاية للمذهب الكمالي (البرجوازية القومية) وتأمين الهيمنة التامة له في المجال الفكري. أما مواد الدستور التي تنظر في تنفيذ بعض الاجراءات الاجتماعية لصالح الفلاحين والبرجوازية المدينية الصغيرة والعمال، فيجب أن تستوعب من خلال مجمل التوجهات

القاضية بتأمين السلم الاجتماعي وتوطيد مواقع الفكر البرجوازي، وبشكل خاص النظام القائم.

وهكذا فإن العديد من مواد الدستور (توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية) الذي ينتخب تقليدياً في تركيا من النخبة العسكرية، وتضخيم دور مجلس الأمن القومي في نظام المؤسسات البرجوازية السياسية، وتشكيل المجلس الرئاسي وسواها)، أدت جميعها إلى تضخيم تأثير الجيش في الحياة السياسية.

هذا هو الدستور الذي دخلت فيه الجمهورية التركية على عتبة التاريخ الجديد، الذي وإلى حد كبير أثر على تشكيل ظروف أنشطة المؤسسات السياسية البرجوازية وعلى تطور الصراع السياسي.

الخاتمة



يبين الصراع السياسي في تركيا، في المرحلة الممتدة بين الخمسينات والثمانينات، أن الجيش إلى جانب تأثير الأحزاب السياسية العاملة ضمن أطر البرجوازية الليبرالية، ساهم مساهمة كبيرة كقوة سياسية. فخلال هذه المرحلة الطويلة حدد التغير في الهيكلية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع التركي حقيقة مفادها أن كل واحد من هذين العاملين الرئيسين في الصراع السياسي - النظام التعددي والجيش - خضع لتبدلات، كما تغيرت طبيعة العلاقات المتبادلة بينهما.

أثناء ذلك، لوحظت مراحل هذا التأثير المتبادل، ورسمت طريقة سنّة محددة في تبادلهما للسلطة. تعتبر مرحلة الخمسينيات المرحلة الأولى لـ "الشراكة" السياسية وفي الوقت ذاته المواجهة بين النظام التعددي والجيش، وأتى لاحقاً انقلاب 27 أيار/مايو 1960 الحكومي و"النظام الانتقالي" الأول - مرحلة سلطة مجلس الوحدة الوطنية.

انطبعت نشاطات النظام التعددي (عملياً نظام ثنائي الأحزاب) في الخمسينات بأنها على ظلال المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية الحادة في البلاد، ارتفعت درجات غضب شرائح الشغيلة من سياسة الحكومة، ودار صراع عنيف من أجل السلطة بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري، الذي في مجراه استخدم هذان الحزبان الكبيران كلاهما جميع الوسائل والامكانيات التي بحوزتهما.

في مجرى ذلك، باستخدام الحزب الديمقراطي لصلاحياته كحزب حاكم، ذهب بعيداً بالخرق الفاضح لتلك الحريات البرجوازية، التي كانت تطبق في تركيا. وانعكس هذا الأمر في الحد من حريات الصحافة البرجوازية المعارضة وإغلاق العديد من الصحف واعتقال الصحفيين، الذين وقفوا إلى جانب حزب الشعب الجمهوري. فالحزب الديمقراطي

المتجاوز للقانون حد من نشاطات المعارضة حتى في البرلمان، وفي نهاية الخمسينات استخدم بشكل واسع السلطات المحلية والشرطة والجيش للحد من نشاطات حزب الشعب الجمهوري. ووصلت "قمة" اختراق الحزب الديمقراطي للقانون فيما يتعلق بالحريات البرجوازية بتشكيله ما سمي بـ "لجنة الملاحقة"، التي أعطاها صلاحيات واسعة بهدف الضغط على المعارضة السياسية.

أثار هذا جميعه امتعاضاً عميقاً في أوساط المثقفين والطلاب والضباط. فحزب الشعب الجمهوري معتمداً على مكانته "كحزب أسسه أتاتورك" وعلى مدى تأثيره في أوساط البيروقراطية العسكرية ـ المدنية والشبيبة، استخدم هذا الامتعاض لتحقيق هدفه في إزاحة الحزب الديمقراطي عن السلطة.

وما أن حلت نهاية الخمسينات وكنتيجة للسياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي والصراع المحتدم، من أجل السلطة، بين الحزبين الكبيرين، نضجت أزمة إقتصادية وسياسية، وأظهرت الحكومة عدم مقدرة في السيطرة على الأوضاع في البلاد وفي تأمين استقرار للنظام.

في مثل هذه الظروف، وتحت تأثير العوامل الداخلية والخارجية، نضج في جناح الضباط التفكير بانقلاب ضد حكومة الحزب الديمقراطي. وكان هناك تياران في صفوف المشاركين، ووجهتا نظر من أجل إخراج البلاد من الأزمة. إحداهما قدمت من قبل البرجوازيين الراديكاليين الصغار الذين كأمثالهم في العديد من دول الشرق، بما فيها الدول العربية، أرادوا تشكيل نظام عسكري مديد لكي يجري بواسطته إعادة بناء الحياة اجتماعياً واقتصادياً بالشكل الذي يصب في مصلحة البرجوازية الصغيرة، وفي الوقت ذاته، إزاحة الرأسمالية الكبيرة الموالية للغرب عن مواقعها. أما وجهة النظر الأخرى فكانت محافظة ـ انحصرت في تأمين الوصول إلى السلطة لصالح حزب الشعب الجمهوري وتحقيق الاستقرار السياسي للبلاد.

بعد التنفيذ الناجح لانقلاب 27 أيار/مايو على أرضية موجة الاستياء الجماهيري من الحزب الديمقراطي، ارتفعت حدة الصراع بين

ممثلي الاتجاهين في مجلس الوحدة الوطنية. حيث أثار البرجوازيون الراديكاليون الصغار بتصريحاتهم ونشاطاتهم فيما يتعلق بالسياستين الداخلية والخارجية، أثاروا استياء وقلق وعداوة أنصار حزب الشعب الجمهوري والشريحة الحاكمة وحلفاء تركيا من الدول الغربية. وللصراع ضد مثل هؤلاء الأعداء، لم يستطع الراديكاليون تجميع قواهم وتشكيل قاعدة جماهيرية حولهم، الأمر الذي جعلهم يحصدون الفشل.

أما حزب الشعب الجمهوري فهو باتحاده مع الجنرالات، متذكراً الخروقات التي مست الحريات البرجوازية في الخمسينات، رأى أن الطريق لقيام نظام تعددي مستقر ومتوازن هو في التأسيس لقواعد دستورية متينة منطلقة من الليبرالية السياسية والديمقراطية البرجوازية وفي التوسع الجوهري في تطبيقهما. وهذا ما انعكس في دستور 1961، الذي يعتبر من أهم نتائج انقلاب 27 أيار/مايو الحكومي.

تجلت المرحلة الثانية للتعاون المشترك والصراع بين هذين العاملين - الأحزاب السياسية والجيش في مرحلة الستينات، في مذكرة القيادة العسكرية المقدمة في 12 آذار/ مارس 1971 و"النظام الانتقالي" فيما بين عامي 1971- 1973. أدى التطور الكثيف للرأسمالية التركية في الستينات إلى تعميق الفروقات الطبقية في المجتمع التركي واحتداد التناقضات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية لجماهير الشغيلة ـ الطبقة العاملة، البرجوازية الصغيرة والشرائح المنضوية تحت عباءتها.

وكنتيجة لذلك نشط نضال الشغيلة من أجل نيل حقوقهم. كما تعرضت حركة العمال لتغييرات كمية وكيفية حادة. حيث ارتفعت أعداد الطبقة العاملة وتوطدت، وتطور وعي تنظيماتها السياسي. كما اكتسبت الاضرابات وسواها من مظاهر احتجاج الطبقة العاملة، طبيعة جماهيرية وأصبحت تشكل مصدر قلق كبير للسلطات. وفي الستينات، نشطت أيضاً جماهير الفلاحين سياسياً. وسرعان ما تحولت مظاهر احتجاج الفلاحين على شيطان الملاك الكبار والمرابين والمحتكرين والوسطاء، إلى مظاهر مسلحة، اشتبك فيها الفلاحون مع رجال الجندرمة والوحدات العسكرية،

وأصبحت هذه الظاهرة من الظواهر البارزة في حركة الجماهير. وقدم التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة، دفعة جديدة لتطور حركة البرجوازية الصغيرة المدينية والمستخدمين وشريحة المثقفين العاملة، التي جرت على شكل مؤتمرات ومقاطعات ومواكب حداد صامتة. كما تطورت حركة الشبيبة تطوراً كبيراً، التي انحصرت شعاراتها في معاداة الامبريالية والرجعية والمطالبة بالديمقراطية. بشكل عام، نشير إلى أن مرحلة الستينات هي المرحلة التي كانت فيها حركة العمال في أوج نشاطها وتطورها.

إن دستور 1961 الذي وسع جوهرياً من الحريات البرجوازية الديمقراطية، خلق جواً موائماً، ليس فقط لتطوير نضال الشغيلة في سبيل حقوقها، بل ولحركة اليسار أيضاً. وتبين أن الستينات هي عبارة عن عقد من الزمان "انفجاري" في تطور حركة اليسار وصحافته. فحركة اليسار في هذه المرحلة، عانت من أمراض النمو السرطاني، الأمر الذي جعلها تمتاز بجوانب سلبية كثيرة. فكان أن انشقت وتشظت إلى مجموعات وعصبات. أما تنظيمياً فلم تستطع سوى تشكيل حزب العمل، إلا أن الأخير خرَّ صريع الخلافات والصراعات الداخلية. وبشكل كامل، نستطيع القول إن مجمل حركة اليسار وقعت في دائرة الجدل والانتقادات التي صبت عليها من المثقفين الذين يهتمون بمسائل الاشتراكية النظرية. كما أثرت الأفكار والنظريات البرجوازية الصغيرة تأثيراً بارزاً وقوياً على اليساريين. فمن جهة، نبع هذا الشيء من عدم حصول "العمل" على التقييم المناسب له من قبل الجماهير، ومن جهة أخرى - في الانشغال بأعمال الارهاب والفوضى. ومع ذلك، توصلت حركة اليسار إلى نجاحات باهرة، إذ أصبحت عاملاً هاماً في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد.

لم يؤد تطور الرأسمالية إلى احتدام التناقضات بين العمل ورأس المال ومشكلات الشرائح الاجتماعية، المرتبطة بالعلاقات الماقبل رأسمالية، لم يؤد إلى ذلك فحسب، بل أيضاً إلى التفاوت والتباين داخل الطبقة الحاكمة ـ البرجوازية وإلى احتداد الصراع بين كتلها، لا سيما بين

البرجوازيتين الزراعية والتجارية من جهة والبرجوازية الصناعية من جهة أخرى، بين الرأسمالية المتمركزة في المدن الكبيرة المرتبطة بالرأسمالية الغربية وتلك "الريفية" الأناضولية وسواها. وهذا الأمر كان يؤثر على النظام التعددي وينعكس على الصراع المحتدم بين التيارات الداخلية في الأحزاب السياسية وبين هذه الأحزاب.

في الستينات استمر النشاط السياسي في الجيش أيضاً. فالبرجوازيون الصغار الراديكاليون لم يفقدوا الأمل في إزاحة الأحزاب السياسية وانتزاع السلطة، ولهذا الغرض أقدموا على عدة محاولات فاشلة. إلا أنه بعد محاولة انقلاب 21 أيار/مايو 1963، اختفت حركة الراديكاليين من على سطح الصراع السياسي. وقيادة الجيش لم تتراجع عن مبدأ "الديمقراطية الموجهة"، فهي بتعاونها مع الحزبين الرئيسين ـ الشعب الجمهوري والعدالة، سعت إلى السيطرة على مجرى الصراع السياسي وتطور الأحداث.

وما أن حلت نهاية الستينات حتى أصبحنا نرى اللوحة الآتية: ارتفعت درجة احتداد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. كما أن حكومة حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل والبرلمان، الذي يسيطر عليه ممثلو الأحزاب البرجوازية، كانا مشبعين بالصراعات حول المصالح، وكانا أيضاً عاجزين عن معالجة هذه المشكلات وعن التصدي لنضال الشغيلة المتنامي، لا سيما الطبقة العاملة وأيضاً حركة اليسار. في مثل هكذا ظروف تقدمت منظمات الرأسمالية الكبيرة الذائعة الصيت، اتحاد مجالس التجارة والصناعة ومجالسها الفرعية ودعت إلى إقامة "نظام صارم" وكأنها تستدعي بذلك القيادة العسكرية إلى التدخل. واستكمالاً لهذا كله فقد نشطت مجموعات من الضباط الراديكاليين، الذين بإشادتهم العلاقات مع مثقفي اليسار- أنصار الدور الطليعي للبيروقراطية المدنية ـ العسكرية، باشروا بالتدبير لخطط تقضي بانتزاع السلطة.

أملى هذا الواقع على الجنرالات الأهداف التالية: « فرض النظام » على اقتصاد الفوضى، اتخاذ إجراءات سريعة ضد الحركة الجماهيرية وحركة اليسار، الحيلولة دون تدخل الراديكاليين المدنيين ـ العسكريين.

إن القيادة العسكرية بمطالبتها، من خلال مذكرة 12 آذار/مارس، باستقالة حكومة حزب العدالة، فإنها اختارت بذلك شكلاً غير مباشر للتدخل في السياسة ـ عبر« حكومة فوق الأحزاب ». وبالشكل، كان هذا الفعل العسكري يختلف جوهرياً عن انقلاب 27 أيار/مايو. كمن الاختلاف في جوهر هذين التدخلين السياسيين للجيش. فإذا كان انقلاب 27 أيار/مايو قد حُضّر وأُعِدَّ من قبل الضباط الراديكاليين، فإن مذكرة 12 آذار/مارس كانت موجهة للحيلولة دون تدخلهم المحتمل. بينما أقدم مجلس الوحدة الوطنية، لا سيما قبل طرد الراديكاليين منه، على تنفيذ عدد من الاجراءات الجوهرية في المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي، صبت في مصالح الشغيلة، لا سيما في مصالح البرجوازية الصغيرة، كما ذهب إلى الاعتراف الجزئي بحقوق العمال. أما النظام الذي قام بعد 12 آذار/مارس فقد قام "بفرض النظام" في المجال الاقتصادي، محققاً في "المرحلة الانتقالية" 1971-1973، إجراءات تصب في مصالح الطبقة الحاكمة بشكل كامل، أو في مصالح هذه الكتلة منها أو تلك. واتخذت إجراءات صارمة ضد حركة العمال والشخصيات والتنظيمات اليسارية.

بعد 27 أيار/مايو رأى مجلس الوحدة الوطنية بالتعاون مع حزب الشعب الجمهوري، رأياً أن الطريق الوحيد لتوطيد النظام التعددي غير المستقر هو في التوسع في إعطاء الحريات البرجوازية، الأمر الذي انعكس في دستور 1961. أما بعد 12 آذار/مارس فالقيادة العسكرية بالتعاون مع حزب العدالة بشكل رئيس، لم تستطع حل مسائل الاستقرار للنظام التعددي الذي فقد توازنه مجدداً في الستينات، وكذلك الصراع ضد حركتي اليسار والعمال. ورأت أن الطريق إلى ذلك يتحقق عبر الحد من الحريات البرجوازية، الأمر الذي انعكس في التغييرات التي أدخلت على دستور 1961. فقد تبين أنها جوهرية لدرجة أنهم أطلقوا على هذه التعديلات تسمية دستور 1971. بهذا نرى أن أهداف وأعمال 12 آذار/مارس كانت تقف على النقيض من مثيلاتها لدى 27 أيار/مايو.

كانت مرحلة السبعينات هي الطور الثالث من التأثير المشترك والمتبادل بين الأحزاب السياسية والجيش، و"النظام الانتقالي" الذي نتج عنه.

كرر تطور أحداث السبعينات في هذه الصور أو النماذج، اللوحة التي كانت سائدة في الستينات.

وبغض النظر عن التعديلات التي أدخلها النموذج الجديد للدستور في التقليص من الحريات البرجوازية والقوانين التي صدرت بهذا الشأن، فإنه بعد انتخابات 1973 البرلمانية التي كانت تعني نهاية "النظام الانتقالي"، عادت من جديد حركة العمال في شحذ وتجميع قواها. وبالمقارنة مع الستينات أصبحت هذه الحركة أكثر جماهيرية، كما تطور الوعي السياسي للطبقة العاملة ونشطت اتحادات نقابات العمال التقدمية. وكان تنشيط مظاهر الاحتجاجات العمالية وحركة الاضرابات، في تزايد مطرد، حيث بلغ الذروة في عام 1980.

كما أبدت التجمعات المهنية التقدمية للمستخدمين نشاطاً سياسياً فعالاً، لا سيما المعلمين وبعض أصحاب المهن الأخرى، الذين أسهموا في تنظيم المظاهرات الجماهيرية، التي كانت تطالب بحقوق العمال وبالديمقراطية. وأصبح تعاضد العمال مع مختلف شرائح الشغيلة ـ المثقفين العاملين، المستخدمين، البرجوازية الصغيرة والشبيبة أيضاً، أصبح هذا التعاضد من المعالم البارزة لمرحلة الستينات. وانعكس في المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات والاضرابات الجماعية المشتركة.

إن تعاظم وتائر الاستغلال الناتجة عن التطور اللاحق للرأسمالية، وإفلاس الملاك الصغار في المدينة والريف وزيادة حدة التوتر الاجتماعي، جميعها وجدت انعكاساً ليس فقط على تنشيط نضال الشغيلة في سبيل حقوقها، بل على أشكال الاحتجاج البرجوازي الصغير العشوائي، كما في النشاطات التخريبية ـ الارهابية. وجدت هذه النشاطات مكاناً لها في الستينات، إلا أنها في السبعينات أخذت طابعاً واسعاً، حيث أصبحت تترافق بالاغتيالات السياسية الجماعية واعتبرت حينها من أهم عوامل عدم الاستقرار في البلاد. وبالرغم من أساليب الاضطهاد، التي نفذت بعد

12 آذار/مارس، ضد حركة اليسار، فإنها تابعت النمو والتطور. وهي على الرغم من عدم تجاوزها النواحي السلبية كالانشقاقات وعدم كفاية القاعدة الجماهيرية، فإن أحزاب اليسار في السبعينات حصلت على نجاحات معينة في تنظيم حملات جماهيرية وأشكال مختلفة من احتجاجات الشغيلة بالعمل المشترك مع الاتحادات النقابية التقدمية والمنظمات الاجتماعية. كما احتلت الاشتراكية العلمية مكاناً بارزاً في فكر حركة اليسار، واستطاعت أن تزيح الأفكار البرجوازية الصغيرة.

وعلى التوازي مع ذلك، اختلت الآلة السياسية للطبقة الحاكمة في نهاية السبعينات. واقترحت الأحزاب السياسية الرئيسة - حزب الشعب الجمهوري، حزب العدالة، حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية، في السبعينات، عدة أشكال للسلطة السياسية للبرجوازية - ابتداءً من الاشتراكية الديمقراطية وصولاً إلى الفاشية. وكل حزب منها كان يلقى دعماً من هذه الكتلة أو تلك من الطبقة الحاكمة، إلا أنه لم يستطع تأمين القوة المقررة. ودارت نشاطات الأحزاب السياسية في خضم صراع مرير على السلطة، وبذل جهود دائمة لتشكيل ائتلافات حكومية، تبين لاحقاً أنها غير فاعلة، الأمر الذي جعلها تتناوب الأدوار، وبهذا أصبحت من أحد عوامل تعميق الأزمة في البلاد وعدم الاستقرار. أما البرلمان فهو في مجرى هذا الصراع المحتدم بين الأحزاب والكتل السياسية تبين أنه غير قادر على النظر في المشكلات التي تعترض البلاد أو حلها.

نتيجة لذلك، تبين أن القيادة العسكرية، في نهاية السبعينات، وقفت وجهاً لوجه أمام أزمات كتلك التي كانت سائدة عشية 12 آذار/مارس. إذ وقعت البلاد في خضم أزمة اقتصادية عميقة. كما تطورت حركة العمال تطوراً صاعقاً، إلى جانب نضال الشرائح الأخرى من الشغيلة في سبيل نيل حقوقها، كما نشطت حركة اليسار. وهكذا وصل نظام المؤسسات البرجوازية الديمقراطية مرة أخرى إلى وضع مشلول، وتبين أنه لا يستطيع إعادة دورة الحياة المستقرة لنفسه. وانحصر الاختلاف في الأوضاع التي سادت عشية 12 آذار/مارس بأن العسكريين الراديكاليين لم يظهروا كقوة

سياسية مستقلة - وتشير بعض المؤشرات بأنهم تشرذموا بين جميع هذه التيارات من يسارها إلى يمينها - أجل وقسم كبير منهم أصبح يساهم في أعمال التخريب والارهاب.

في مثل هذا الجو، أقدمت القيادة العسكرية على تنفيذ انقلاب 12 أيلول/سبتمبر 1980. ذكّرنا هذا الانقلاب شكلياً بانقلاب 27 أيار/مايو، إلا أن مضمونه كان يتماثل مع الأفعال التي نفذت بعد 12 آذار/مارس. وفي كلتا الحالتين كانت الأزمات المتشابهة تستدعي أهدافاً متماثلة وأيضاً أساليب مشابهة لتحقيقها. كانت أفعال ما بعد 12 أيلول/سبتمبر الصادرة من قبل مجلس الأمن القومي والحكومات اللاحزبية، كانت موجهة لحل المشكلات الاقتصادية بهدف خلق نظام مستقر والصراع ضد الفوضى والارهاب، اللذين استشريا في حلبة الصراع مع قوى اليسار، ويضاف إلى ذلك التقييدات القاسية التي فرضت على نشاطات النقابات والعمال، بما فيها حظر الاضرابات العمالية.

وكان منطق البحث الجاري حول الدستور ينحصر في التالي: بما أن التقييدات للحريات البرجوازية المدخلة إلى الدستور بعد 12 آذار/مارس لم تؤت أكلها ولم تؤثر على "الأيديولوجيا الضارة"، فيجدر أن يتم تقييد نشاطات حركة العمال واليسار في الدستور الجديد، الأمر الذي تم بالفعل.

بعد 12 أيلول/سبتمبر، باختلافها عن ما بعد 27 أيار/مايو و12 آذار/مارس لم تقدم القيادة العسكرية على الاعتماد على أي حزب بل تم حظر جميع الأحزاب السياسية. وقررت القيادة بعد إصدارها للدستور الجديد وعدد من القوانين الجديدة أيضاً، قررت تنفيذ تغييرات جذرية على نظام المؤسسات البرجوازية السياسية، وتحقيق "إصلاح شامل" لهذا النظام، وذلك لتجنب تكرار الأزمات التي نشبت في نهاية الستينات والسبعينات.

تشير الأحداث الجارية فيما بين الخمسينات والثمانينات إلى أنها باختلافها عن مثيلاتها في البلدان الرأسمالية المتطورة، كانت المؤسسات السياسية في بلد كتركيا غير قادرة على التعامل مع الأزمات الاجتماعية -

الاقتصادية والسياسية الناشبة في نظامها الرأسمالي. وفي كل مرة كان الجيش يتدخل لـ "المساعدة"، منقذاً النظام ومدخلاً "إصلاحات" على النظام التعددي معيداً إليه الحياة. بهذا الشكل، تم إنتاج نموذج تركي خاص لنشاط الجيش السياسي.

لم يستطع "الاصلاح"، الذي تم تنفيذه بعد 12 أيلول/سبتمبر، على المؤسسات السياسية البرجوازية أن يخلص البلاد من التناقضات والأزمات التي تترافق مع الرأسمالية، ولا أن يقضي على أنشطة مقاومة طيف واسع من الكتل الاجتماعية، التي وجهت ضد البرجوازية الكبيرة - عميلة مصالح الامبريالية العالمية. هذا وسوف تستمر هذه العوامل بالتأثير على مستقبل الأحداث في تركيا في المستقبل.

الهوامش

الباب الأول

(1) ديونار سيحان. ولد في عام 1917 في مدينة اسطانبول من أسرة محامي. في عام 1939 تخرج من كلية كوله لي العسكرية وأصبح ضابطاً. في عام 1950 درس في إحدى كليات المدفعية في أمريكا. في عام 1957 تخرج من الأكاديمية العسكرية في اسطانبول. وكان أحد المبادرين (في منتصف الخمسينات) لتشكيل مجموعات سرية في الجيش للاعداد لانقلاب. في بداية 1960 أوفد إلى أمريكا للعمل ضمن الملحقية العسكرية التركية فيها. بعد انقلاب 27 أيار/مايو استدعي من قبل مجلس الوحدة الوطنية إلى أنقرة وساهم مساهمة نشطة في أعمال هذا المجلس، حيث كان واحداً من قادة عملية تصفية كوادر الضباط وتشكيل نظام التخطيط الحكومي والتجمع العسكري للتعاون المشترك. انتسب إلى كتلة الراديكاليين في مجلس الوحدة الوطنية وفي نهاية 1960 تم إيفاده مجدداً إلى الخارج. عمل في المثليات الدبلوماسية في روما وبيرن، وفي كانون الثاني/يناير 1962 عاد إلى تركيا، حيث ساهم مساهمة فعالة في محاولة انقلاب شباط/فبراير 1962، الأمر الذي أدى إلى طرده من الجيش (274، ص206-207).

(2) محمود مقال، فقير بايكورت ـ كاتبان تركيان تقدميان، عكست أدبياتهما واقع الريف التركي المعاصر.

(3) أورهان ايركانلي. ولد عام 1924 في مدينة كيرشيهير. في عام 1944 تخرج من كلية المدرعات وأصبح ضابطاً. خضع لدورة تدريبية في إحدى كليات المدرعات في أمريكا، ولدورات تدريبية في ألمانيا الغربية. في عام 1957 تخرج من الأكاديمية العسكرية في اسطانبول وعين فيها مدرباً، بعدها عين قائداً لكتيبة في لواء المدرعات الثالث

المتمركز في منطقة داوود باشا (اسطانبول). هو من المشاركين في المجموعات العسكرية السرية المشكلة في منتصف الخمسينات، كما ساهم مساهمة فعالة في الاعداد لانقلاب 27 أيار/مايو، وأمن دعم اللواء المدرع الثالث للانقلاب في اسطانبول. بعد 27 أيار/مايو، أصبح عضواً في مجلس الوحدة الوطنية. ومن ثم سكرتيره العام. أحد قادة مجموعة الراديكاليين في مجلس الوحدة الوطنية. بعد القضاء على هذه المجموعة أرسل للعمل في المثليات الدبلوماسية التركية في المكسيك وكندا واليونان. في عام 1964، عاد إلى تركيا وترك الخدمة في الدولة. في عام 1965، انتسب إلى حزب الشعب الجمهوري، وفي ذات العام انتخب عضواً في البرلمان عن مدينة اسطانبول في لائحة هذا الحزب. انتخب كعضو في المجلس القيادي لحزب الشعب الجمهوري. في عام 1969 انسحب من حزب الشعب الجمهوري واستخدم صلاحياته للاحتجاج ضد دعم عصمت اينونو للعفو الذي نادى به بما يخص زعامة الحزب الديمقراطي السابقة، كما انتقد انقلاب 27 أيار/مايو وذلك بالتعاون مع ج. بيار (197، ص406-405، 231-236).

(4) سعدي كوتشاش . ولد عام 1919 في مدينة ايرمينيك (أو قونيه). في عام 1940 تخرج من الكلية العسكرية وأصبح ضابطاً. في عام 1950 تخرج من الأكاديمية العسكرية. ساهم بفعالية عالية في نشاطات المجموعات السرية في الجيش في منتصف الخمسينات وفي الاعداد لانقلاب 27 أيار/مايو. في نهاية 1961 أحيل على التقاعد برتبة عقيد وفي عام 1962 عين سيناتوراً مرشحاً من قبل رئيس الجمهورية. في عام 1969 انتخب عضواً في البرلمان عن مدينة قونيه. اشترك في أول حكومة لاحزبية (كنائب لرئيس مجلس الوزراء) ترأسها ن. ايريم، تلك الحكومة التي شكلت بعد استفتاء 12 آذار/مارس 1971. وكعضو في جماعة "الأحد عشر" نادى بالاصلاحات وانسحب من الحكومة واعتزل الحياة السياسية (229).

(5) طلعت آيدمر- ولد عام 1914 في مدينة سيوجيوت (او بليوجيك) من أسرة عسكري. تخرج من الكلية العسكرية (كوليلي)، بعدها أنهى دورة في كلية المدفعية وفي عام 1939 تخرج برتبة ضابط. في عام 1954 تخرج من الأكاديمية العسكرية، وفي عام 1957 تلقى دورة تدريبية في فرنسا. كان من المشاركين النشيطين في المجموعات السرية في الجيش، التي شكلت في منتصف الخمسينات. ومنذ تموز/يوليو 1959 حتى آب/أغسطس 1960 خدم برتبة مقدم في لواء تركي كان يقاتل في كوريا الجنوبية.

وعندما عاد إلى أنقرة رُفع إلى رتبة عقيد وفي أيلول/سبتمبر عين مديراً لكلية أنقرة العسكرية. في 22 شباط/فبراير 1962، معتمداً على هذه الكلية قام بمحاولة انقلاب فاشلة، الأمر الذي جعلهم يفصلونه من الجيش. في 21 أيار/مايو 1963، مستخدماً شعبيته الواسعة في الكلية العسكرية، كرر محاولة الانقلاب، لذا تم إعدامه رمياً بالرصاص على أساس الحكم الذي صدر بحقه (284، ص63).

(6) تم انتخاب ف. بيلين أثناء مجرى الانتخابات البرلمانية كعضو في البرلمان عن الحزب الديمقراطي، على أثرها عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في حكومة أ. مندريس. إلا أنه وخلال عدة أشهر نشب خلاف بينه وبين الحزب الديمقراطي، الأمر الذي جعله يحال على المعاش، وصب على الأثر نقداً عنيفاً ضد الحزب الديمقراطي وأخذ يتصل بمجموعات الجيش السرية، التي كانت تعد لانقلاب ضد حكومة الحزب الديمقراطي (206، ص24-26، 229، ص350).

(7) بعد انقلاب 12 أيلول/سبتمبر 1980 العسكري كان جنرال الجيش نجدت يوروق حاكماً عرفياً لاسطانبول، وبعدها . سكرتيراً عاماً لمجلس الوحدة الوطنية.

(8) إلى جانب اعتقال المقدم ف. قيوفينتورك وس. كوشجو ذاته تم اعتقال كل من العقيدين ي. باروت ون. أشكون والرواد أ. ديلكيليتش وأ. أورال وأ. تان والنقيبين ك. أوزفيرات وج. صابونجو. كما تعرض للاعتقال الضابط المتقاعد ج. عيليريم المساهم في مؤامرة الأربعينات ضد حزب الشعب الجمهوري. والأمر المهم أن هؤلاء بعد فشلهم في التوسط لدى عصمت اينونو، توجهوا للبحث لهم عن دعم لدى حزب العدالة. وهكذا حاول ف. قيوفينتورك استمالة وزير الدفاع السابق شيم ليرغين إلى الانقلاب وذلك لما عرف عنه من توجهات مماثلة. وبوساطة أ. تشيليك أوغلو سعى قيوفينتورك لمقابلة الوزير وتحدث إليه عن استياء الضباط فيما يخص الأوضاع السائدة في الجيش وفي البلاد واقترح عليه قيادة الانقلاب. وفي اليوم الثاني تم اعتقال ف. غيوفينتورك (206، ص63-67، 85-87).

(9) كانت محاولات استخدام الجيش فيما بين عامي (1959–1960) ذائعة الصيت، تلك المحاولات التي وجهت ضد عصمت اينونو وسواه من قادة حزب الشعب الجمهوري في أوشاق ومانيس وتورغوتلو وإزمير وقيصرة وأشيلخيصار بهدف إعاقتهم عن القيام بالحملة الانتخابية (206، ص133-135، 45، ص39-41).

(10) تضمنت الرسالة مقترحات من 13 بنداً، بما فيها استقالة رئيس الجمهورية (الذي، كما أشارت الرسالة، يصدر منه كل الشر)، وإعادة التنظيم الجزئي لمجلس الوزراء وإعفاء أولئك الوزراء الذين اشتهروا بإساءة استخدام السلطة، إعفاء المحافظين وقادة الشرطة في اسطانبول وأنقرة ورئيس المحاكم العرفية في أنقرة من مناصبهم، إلغاء القوانين المتعلقة بلجنة الملاحقة، الافراج عن المعتقلين في مجرى الأحداث الأخيرة، لا سيما الصحفيين والطلاب، إلغاء جميع القوانين التي تتعارض مع الديمقراطية، حل المشكلات المتعلقة بالجيش، إيقاف استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية والصراع ضد السوق السوداء. وشدد جمال جورسيل على عدم أحقية استخدام الجيش (واستخدام إجراءات صارمة) ضد مظاهرات الطلاب وأشار إلى أن المقترحات التي قدمها مقترحات (ضرورية للخروج من هذا الوضع المستعصي، والذي تبين أن البلاد والدولة والحزب الديمقراطي تعيش فيه).

فحسب بعض المعطيات، فإن البند رقم /1/ تعرض إلى مقترح لترشيح أ. مندريس لمنصب رئيس الجمهورية. ومثل هذه المعلومات انطلقت من أ. توركش، الذي أملى عليه جمال جورسيل نص الرسالة والذي يدعي أنه احتفظ بنسخة منها. نقل وزير الدفاع الرسالة إلى أ. مندريس، إلا أن ج. بايار لم يكن مطلعاً عليها (45، ص84-85، 144 ص44 4494، 206، ص150-151).

(11) كانت المقترحات مضافاً إليها الانقلاب معدة من قبل عدة جنرالات، لا سيما فخري أوزديليك وجودت صوناي. اللذين لم يعترفا بالمقترحات لاحقاً، إلا أنهما لم يبلغا شيئاً فيما يتعلق بالانقلاب ضد الحكومة (206، ص152-162).

(12) بإدخالهم لهذا البند، كان الضباط بتصرفاتهم هذه ينوون القضاء على تأثير الاقطاعيين الأكراد والشيوخ في شرق البلاد. وفي الوقت ذاته، توجيه ضربة ضد حركة الأكراد التي تناضل في سبيل حقوقها الوطنية. وبعد انقلاب 27 أيار/مايو 1960 تم تهجير قسم كبير من السكان الأكراد إلى المناطق الغربية من البلاد.

(13) وضع جمال جورسيل تحت الرقابة في مدينة إزمير. لهذا وعندما علم المتآمرون عن ذلك، خلال الأشخاص الموالين لهم في أجهزة الأمن، تجنبوا التواصل معه. وحسب بعض المعلومات التقى أ. توركش بجمال جورسيل في ازمير، الأمر الذي جعل الأول يوضع تحت الرقابة. إلا أن توركش ذاته نفى هذه المعلومة (206، ص160-162).

(14) كان الاعلان رقم 27 الصادر عن مجلس الوحدة الوطنية بخصوص تشكيل الحكومة، قد نشر بتوقيع جمال جورسيل في "الجريدة الرسمية" بتاريخ 30 أيار/مايو. وجاءت تشكيلة الحكومة على الشكل التالي:

رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني	جنرال الجيش جمال جورسيل
وزير دولة	أميل آرتوس
وزير دولة	شفيق عنان
وزير العدل	عبد الله غيوزيوبوك
وزير الداخلية	الجنرال محرم إحسان قيزيل أوغلو
وزير المالية	أكرم علي جان (من 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1960 - كميل كورداش)
وزير التربية	البروفيسور فهمي ياووظ
وزير الشؤون الاجتماعية	دانيش كابيور
وزير التجارة	جهاد ايرين
وزير الصحة والتأمين الاجتماعي	البروفيسور نصرت كاراسو
وزير الجمارك والاحتكارات	فتحي أشكين
وزير الزراعة	فيريدون أوستون
وزير النقل والاتصالات	الجنرال صدقي أولاي
وزير العمل	البروفيسور جهيد طالاس
وزير الصناعة	مختار أولوير
وزير الاعلام والسياحة	زيوختو طرخان
وزير الاسكان	أورحان كوياط

في 9 حزيران/يونيو 1960 نقل جمال جورسيل صلاحياته كوزير للدفاع الوطني إلى جنرال الجيش فخري أوزديليك. وفي 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1960 أصبح الجنرال المتقاعد حسين أتامان وزيراً للدفاع الوطني، أما فخري أوزديليك فأصبح وزير دولة

وناﺋﺒﺎً لرئيس مجلس الوزراء. في مثل هذه التركيبة (المشار إليها والمعدلة لاحقاً) مارس مجلس الوزراء أعماله اعتباراً من 30 أيار/مايو 1960 حتى 4 شباط/فبراير 1961 (317، ص465-466). كان يبدو أن إدخال فخري أوزديليك إلى تركيبة الوزارة بهدف توطيد دعائم مجموعة الضباط المحافظين.

(15) في 11 حزيران/يونيو انتخب لعضوية اللجنة بالتصويت السري، عن مجموعة أنقرة، المساهمون في الانقلاب التالية أسماؤهم: أي. أجي نور، س. كارمان، س. كوتشوك، س. أوكان وأ. توركش؛ وعن مجموعة اسطانبول: أو. ايركانلي، أو. كاييباي، وأ. ايلدين. وحددت اللجنة الشروط التالية لاختيار أعضاء المجلس: المساهمة في الاعداد للانقلاب، المساهمة في تنفيذ الانقلاب، الخصال الشخصية. وبما أنه شكل المجلس خلال فترة أسبوعين فقط، فإن هذا الأمر جعلهم يختارون هؤلاء الضباط من أولئك الذين لم يكن لهم علاقة مباشرة في الاعداد وتنفيذ الانقلاب. والجدير بالاعتبار، على سبيل المثال، أنه قد أدخل إلى مجلس الوحدة الوطنية ف. أوزديليك، الذي رفض المساهمة في الانقلاب.

(16) تشكيلة مجلس الوحدة الوطنية:

الاسم	الرتبة العسكرية	التولد	مكان الولادة
جمال جورسيل	جنرال الجيش	1895	أرضروم
أكرم أجي نور	عقيد	1916	طوكات
فضيل أكويونكو	مقدم	1914	أوزمات
رأفت آق صوي أوغلو	مقدم (منذ عام 1961 أصبح عقيداً)	1921	اسطانبول
مجيب أتالاي	عقيد سلاح جو (منذ آب/أغسطس 1961 أصبح جنرالاً)	1919	أرضروم
رفعت بايكال	نقيب	1926	إزمير
عرفان باشتوق	جنرال	1908	وان

صبحي قيورسويتراك	رائد (منذ آب/أغسطس 1960 أصبح مقدماً)	1925	أنقرة
أحمد ايلديز	مقدم (منذ آب/أغسطس 1961 أصبح عقيداً)	1921	سيورمين (ولاية طرابزون)
أورهان كابيباي	مقدم	1918	اسطانبول
قدري كابلان	رائد	1922	اسطانبول
مصطفى كابلان	مقدم	1923	اسطانبول
صبحي كارمان	مقدم (منذ آب/أغسطس 1961 أصبح عقيداً)	1922	بايبورت (ولاية غيوميوشان)
مظفر كاران	رائد	1917	اسطانبول
كاميل كارافيلي أوغلو	نقيب (منذ آب/أغسطس 1961 أصبح رائداً)	1927	اسطانبول
عثمان كيكسال	عقيد	1916	ايديرين
منير كيسي أوغلو	عقيد بحري	1923	سقاريا
فكرت كويتاك	عقيد	1915	أنقرة
سامي كوتشوك	عقيد	1919	أنقرة
جمال مادان أوغلو	جنرال	1907	إيشمه (ولاية أوشاك
سيزاي أوكان	مقدم (منذ آب/أغسطس 1960 أصبح عقيداً)	1917	اسطانبول
مظفر أوزداك	نقيب	1933	قيصرة
فخري أوزديليك	جنرال جيش	1898	بورصه

محمد أورغيونيش	رائد (منذ آب/أغسطس 1961 أصبح مقدماً)	1921	اسطانبول
صلاح الدين أورزقور	رائد بحري (منذ آب/أغسطس 1961، أصبح مقدماً)	1925	اسطانبول
شكران أورزكاي	رائد	1925	أناضول
عرفان سولمازيور	نقيب	1925	غونن (ولاية باليكسير)
شفيق سويوجي	رائد	1924	سيواز
ديوندار تاشير	رائد	1925	عينتاب
حيدر تونتشكانات	عقيد جوي	1921	باندرما
الب اصلان توركش	عقيد	1917	قبرص
صدقي أولاي	جنرال	1907	إزمير
إيمان الله تشيلبي	رائد جوي (منذ آب/أغسطس 1961 أصبح مقدماً)	1926	يالوفا (ولاية اسطانبول)
أحمد اير	نقيب جندرمة	1927	آق جصار (ولاية مانيسا)
أورهان ايركانلي	رائد	1924	كيرشيهير
وهبي ايرسو	رائد (منذ آب/أغسطس 1960 مقدماً، ومنذ آب/أغسطس 1961 عقيداً)	1918	ارضينجان
نعمان يسين	نقيب	1929	كيفا (ولاية جنة قلعة)

مظفر يور داكليور	عقيد	1915	اسطانبول

وهكذا يكون قد دخل 5 جنرالات في عداد مجلس الوحدة الوطنية و8 عقداء و7 مقدمين و12 رائداً و6 نقباء. وكان 37 من أعضاء المجلس من ممثلي القوات البرية و3 من القوى الجوية و2 من القوى البحرية و1 من قوات الجندرمة و32 من أعضاء المجلس كانوا يحملون تعليماً عسكرياً عالياً (تخرجوا من الأكاديمية العسكرية). وكانت غالبية أعضاء المجلس (الضباط) منحدرين من عائلات عسكرية أو موظفين أو مالكين صغار (195، ص196—199، 197، ص18—22، 274، ص82—83، 206، ص298—301، 400، ص118-121، 474، 1960/6/14).

(17) تم تشكيل اللجان التالية داخل مجلس الوحدة الوطنية:

1) لجنة الأمن (الدفاع، الشؤون الداخلية، السياسة الخارجية، النقل والاتصالات)، دخل في عدادها: ف. أكيونلو، م. عطااكلي، ا. اين، أو. كابيباي، ك. كابلان، س. كارامان، م. كيوسي أوغلو، جمال مادان أوغلو، ف. أوزديليك، س. أولاي، م. يورداكليور.

2)اللجنة الاقتصادية (المالية، الصناعة، التجارة، الزراعة، الجمارك والاحتكارات)، دخل في عدادها: ر. آق صوي أوغلو، ي. باشتوغ، ر. بايكال، و. ايرسو، ك. كارافيلي أوغلو، أوكوكسال، ف. كويتاك، ش. أوزكاي، ش. سيوجي، د. طاشير.

3) لجنة الشؤون الاجتماعية (وسائل الاعلام الجماهيري، السياحة، التعليم الوطني، الصحة والتأمين الاجتماعي، العمل، القضاء)، دخل في عدادها: ن. يسين، س. غيوسوتيرك، س. كيوتشيوك، م. كابلان، م. كاران، م. أوزغيونيش، م. أوزداغ، ي. سولمازير، أ. توركش وأ. ايلدين.

4) لجنة شؤون الأعمال العامة والاسكان، دخل في عدادها: اي. تشيلبي، أو. أورغيور، ح. تونتشكانات.

5) السكرتاريا: أي. آلجينور، أو. ايركانلي، س. أوكان.

أما خارج مجلس الوحدة الوطنية ولغرض "دراسة المسائل والبحث بها" فقد تم تشكيل لجان اختصاصية: لجنة شؤون الأعمال العامة والاسكان لجنة متخصصة

بالمسائل الأمنية، لجنة البحث والتقصي، لجنة الاقتصاد، لجنة الشؤون الاجتماعية. وجميع هذه اللجان تشكلت من العسكريين والتكنوقراط.

تم تشكيل لجان مجلس الوحدة الوطنية في نهاية حزيران/يونيو 1960، أما اللجان الاختصاصية فشكلت في نهاية تموز/يوليو وذلك قبيل دعوة المجلس التأسيسي للاجتماع، إلا أنه وبعد إبعاد مجموعة الراديكاليين من مجلس الوحدة الوطنية، توقفت أعمال هذه اللجان عملياً. أقدم أعضاء مجلس الوحدة الوطنية، لا سيما الراديكاليون منهم على تجاوز مجلس الوزراء. وكان أعضاء المجلس (أو لجان المجلس) تقوم بدراسة المقترحات ومشاريع القوانين في اللجان الاختصاصية، ومن ثم كانوا يصادقون عليها في اجتماعات المجلس الدورية، دون مرورها عبر مجلس الوزراء. وحسب شهادة أو. ايركانلي، كان للجنة الاختصاصيين دور كبير في تحضير العديد من القرارات والقوانين الحكومية الهامة.

بعد التشكيل الرسمي لمجلس الوحدة الوطنية، أخذ نشاطه يصبح أكثر تنظيماً، لا سيما بعد توزيع أعضائه على اللجان وتشكيل اللجان الاختصاصية، وبدأت تتصف بطبيعة الانتظام. في نهاية تموز/يوليو، غير مجلس الوحدة الوطنية مقره، حيث انتقل من مقر مجلس الوزراء إلى مقر خاص به، الأمر الذي مكنه من تشغيل كوادره الفنية، التي كانت سابقاً دون عمل يذكر. في أيار/مايو - آب/أغسطس، لم يتم تدوين سوى بعض جلسات مجلس الوحدة الوطنية، أما منذ أيلول/سبتمبر فأصبح التدوين يجري بصورة دائمة (197، ص26-28، 206، ص309-310).

(18) أخبرتنا الصحافة، على سبيل المثال، بأن مجلس الوحدة الوطنية حول المساجد إلى ثكنات ومنع تلاوة القرآن وإقامة الصلوات (427، 3/8/1960).

(19) وصل نورستيد إلى أنقرة في 25 أيلول/سبتمبر، الأمر الذي يؤكد الشائعة التي كانت متداولة بأنه ساهم في عملية التصفيات في الجيش.

(20) شكل الضباط المسرحون ما سمي بتجمع الضباط الثوريين المتقاعدين للدفاع عن مصالحهم. أحياناً، كان هذا التجمع يدلي بتصريحات ذات طابع سياسي. والعديد من الضباط المسرحين كانوا يميلون إلى حزب العدالة، الذي كان ر. غيوميوشبال أمينه العام.

(21) يعني هنا حادثة استخدام السلطات للجيش والشرطة ضد حزب الشعب الجمهوري.

(22) فيما بين 6-7 أيلول/سبتمبر 1955، قامت مظاهرات معادية لليونان في اسطانبول وأنقرة وإزمير.

(23) "الجبهة الوطنية"، شكلت في عام 1958 بمبادرة من عدنان مندريس. كان الحزب الديمقراطي يدعو للانتساب إلى هذا التنظيم، يدعو الموظفين والمثقفين، لكي يعلنوا خلاله ولاءهم للحكومة. وفي الريف كانت زعامة الحزب الديمقراطي تسجل الفلاحين في "الجبهة الوطنية"، دون موافقتهم أو إعلامهم. نوت زعامة الحزب الديمقراطي بتشكيلها للجبهة الوطنية استعراض تماسك الأمة حول الحزب، واستخدام هذا الأمر في صراعها ضد المعارضة.

(24) على سبيل المثال، اتهم جمال بايار بحصوله على كلب هدية من ملك أفغانستان. وإجباره إحدى مؤسسات الدولة على شرائه بثمن عال، وأيضاً بشرائه لفيلا مريحة في اسطانبول دفع ثمنها من أموال الدولة، وفي اشتراكه مع رئيس المجلس في أعمال تجارية غير شرعية. أما رئيس المجلس ر. كورالتان فكان متهماً بأنه استدعى فتاة جميلة من ألمانيا الغربية لتقيم عنده كـ "ممرضة" خاصة. وكما أخبرتنا الصحافة فإنهم حينما ذهبوا لاعتقاله إثر انقلاب 27 أيار/مايو، انتزعوه من حضن هذه المرضة. أما ضد أ. مندريس فرفعت تهم، منها أنه أمر بقتل طفل ولد نتيجة علاقة غرامية له مع إحدى مطربات تركيا الشهيرات، وأنه استخدم أموال الدولة للترفيه عن نفسه (171، ص71، 97-98، 127-136، 400، ص32-33، 427، 17/6/1960).

(25) في تشرين الثاني/نوفمبر 1960، تم طرد أ. توركش مع الضباط الراديكاليين من مجلس الوحدة الوطنية وأرسل إلى دلهي كمستشار في السفارة التركية.

(26) في الفترة الواقعة ما بين 27 آب/أغسطس و10 أيلول/سبتمبر، جرت التغييرات التالية في الحكومة: عزل ش. عنان عن منصب وزير الدولة وعين بدلاً منه خيري مومجو أوغلو، واستبدل وزير العدل بـ أ. آرتوس الذي كان وزير دولة، أدخل هذا المنصب حديثاً وعين فيه نصير زيتين أوغلو، وأصبح البروفيسور بدر الدين تونجلي وزيراً للثقافة، والبروفيسور م. غيولدوغان وزيراً للشؤون العامة، ومحمد بايدور وزيراً للتجارة، والبروفيسور رقيب أوينور وزيراً للصحة والتأمين الاجتماعي، والبروفيسور عثمان طوسون وزيراً للزراعة، ور. بيشيرليور وزيراً للعمل، وشهاب كوجا طوبتشو وزيراً للصناعة، والبروفيسور فهمي ياووظ وزيراً للاسكان (317، ص465-466).

(27) تسلم الجنرالات جمال جورسيل وف. أورديليك وس. أولاي مناصب وزارية: أصبح أ. توركش مستشاراً لرئيس الوزراء، وجمال مادان أوغلو- قائداً لمنطقة أنقرة العسكرية، وي. باشتوت- محافظاً لأنقرة، ر. بايكال- رئيساً لمكتب رئيس الوزراء. أما أو. كوكسال فبقي قائداً للواء الحراسة بالإضافة إلى رئاسته لمكتب رئيس الجمهورية. وأ. ايلديز- المدير العام لوكالة الاعلام. وبالنتيجة حصل 9 من أعضاء مجلس الوحدة الوطنية على مناصب خارج المجلس (274، ص88-89).

(28) توفي أحد الجنرالات، العضو في مجلس الوحدة الوطنية (ي. باشتوت) إثر حادث سيارة.

(29) دخل في عداد اللجنة التي شكلت في 27 أيار/مايو 1960 وكانت تحت رئاسة أمين جامعة اسطانبول صديق سامي أونار البروفيسورات ناجي شينصوي، حفظي وليد أوغلو، حسين نائل طوبال، طارق زفير طوناي والمعيد عصمت غيرتيلي. ولاحقاً أدخل في عداد اللجنة علماء آخرون- رجال قانون. كان هناك تياران يتصارعان في اللجنة. أحدهما كان يمثله س. س. أونار ون. شينصوي وح. و. وليد أوغلو وح. ن. طوبال، الذين كانوا فكرياً ينتمون إلى عداد الراديكاليين في مجلس الوحدة الوطنية، وكانوا يسعون لتأمين مركزية السلطة والحد من دور الأحزاب السياسية المستقبلي. أما ت. ن. طوناي وي. غيرتيلي فكانا على الضد يسعيان لتأمين دور مهم للأحزاب السياسية. كان الأخيران من المقربين من حزب الشعب الجمهوري، حيث عكسا مواقفه وعملياً كانا من رجاله في اللجنة. في نهاية آب/أغسطس صرح س. س. أونار في جلسة من جلسات مجلس الوحدة الوطنية (غاب عنها جمال جورسيل) أن ت. ن. طوناي وي. غيرتيلي (يعملان حسب أوامر حزب الشعب الجمهوري) وطالب بإبعادهما عن اللجنة. قوبل هذا الطلب بموافقة الراديكاليين، الأمر الذي جعل المجلس يتخذ هذا القرار. قدمت لجنة س. س. أونار مشروع الدستور أمام المجلس (17 تشرين الأول/أوكتوبر 1960) (195، ص189-190، 206، ص253-254، 378-380).

(30) أبدى د. سيحان في مرحلة ارتفاع حدة الخلافات في مجلس الوحدة الوطنية، نشاطاً سياسياً ملحوظاً، وكان هو المبادر لبعث روح القرارية في صفوف الراديكاليين وذلك من أجل القيام بالاصلاحات. وحسب بعض المعلومات، كان من أنصار إزاحة المتطرفين يميناً من مجلس الوحدة الوطنية. لكن ومثل هذا النشاط أظهره

العقيد الجوي حليم مينتيش، الذي دعم "مجموعة الطيارين" في مجلس الوحدة الوطنية، وكان ضابط ارتباط لها مع وحدات القوى الجوية (206، ص437-435).

(31) في هذا المنصب، ركز أ. توركش السلطات في يديه وعملياً كان يعيق جمال جورسيل في أعماله كرئيس للوزراء. هذا الأمر أدى إلى إثارة القلق في صفوف المحافظين في مجلس الوحدة الوطنية وفي صفوف زعامة حزب الشعب الجمهوري، الذين بدؤوا المساعي لإزاحة أ. توركش عن هذا المنصب (206، ص388-386، 431-429).

(32) في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الوحدة الوطنية "ملحقاً لقانون التقاعد"، الذي بموجبه اعتبر 14 عضواً من أعضاء مجلس الوحدة الوطنية مسرحين من الجيش. وتم تخصيص رواتب تقاعدية كأنهم خدموا مدة 25 عاماً في الجيش، بغض النظر عن مدة خدماتهم الفعلية فيه، وأيضاً تسلموا تعويضاً يقدر برواتب سنتين. في 17 تشرين الثاني/نوفمبر أعلمتنا وزارة الخارجية عن تعيين هؤلاء الضباط المسرحين كدبلوماسيين في سفاراتها الخارجية. وهكذا تم إبعاد الشخصيات التالية من تركيبة مجلس الوحدة الوطنية: المقدم ف. آكويونلو (عين في كابول)، النقيب ن بايكال (في تل أبيب)، المقدم أو. كابيباي (بروكسيل)، المقدم م. كابلان (ليشبونة)، الرائد م. كاران (أوسلو)، الرائد البحري م. قيزيل أوغلو (استوكهولم)، النقيب م. أوزداغ (طوكيو)، النقيب ي. سولمازير (لاهاي)، الرائد ش. سويوجي (كوبنهاجن)، الرائد د. طاشير (الرباط)، المقدم أ. توركش (دلهي)، النقيب أ. اير (طرابلس)، الرائد أو. ايركانلي (المكسيك)، النقيب ن. يسين (مدريد). وهكذا دخل في عداد مجموعة "الأربعة عشر" عقيد واحد، 3 مقدمين، 5 رواد و5 نقباء (197، ص158، 474، 17/11/1960، العدد 10657 و1/12/1960، العدد 10669).

(33) في المدونات التاريخية التركية، تسمى المرحلة من إعلان الجمهورية حتى انقلاب 1960، بالجمهورية الأولى.

(34) نظراً لذلك، شكل جمال جورسيل في 5 كانون الثاني/يناير وزارة جديدة:

رئيس الوزراء	جمال جورسيل
وزير دولة ونائب رئيس مجلس الوزراء	م. إحسان قيزيل أوغلو (7/2/1961) ف. أوزديليك (3/3/1961)

وزير دولة	خيري مومجو أوغلو
	البروفيسور عدنان ايرزي (1961/8/26)
وزير دولة	نصير زيتين أوغلو
وزير دولة	صدقى أولاي (1961/3/3)
وزير العدل	أكرم طوزيمين
	كمال تورك أوغلو (1961/8/17)
وزير الدفاع الوطنى	مظفر آلان كوش
وزير الداخلية	م. إحسان قيزيل أوغلو
	نصير زيتين أوغلو (1961/11/7)
وزير الخارجية	سليم صابور
وزير المالية	كمال كورداش
وزير التعليم الوطنى	طورحان فيضى أوغلو
وزير الشؤون الاجتماعية	مقبل غيوكدوغان
وزير التجارة	محمد بايدور
وزير الصحة والتأمين الاجتماعى	رقيب أوينور
وزير الجمارك والاحتكارات	فتحى أشكين
وزير الزراعة	عثمان طوسون
وزير النقل والاتصالات	أورهان ميرسينلى
وزير العمل	أحمد تحتاكيليتش
	جهيد طالاس (1961/3/3)
وزير الصناعة	شهاب كوجاتوبتشو
	إحسان سوياك (1961/4/29)
وزير الاعلام والسياحة	جمعة بابان
	ساهير كوروتلو أوغلو (1961/4/29)
وزير الاسكان	فهمى ياووز
	ريوشتو أوزال (1961/11/8)

لم تقدم هذه الوزارة برنامجاً جديداً وبقيت تمارس أعمالها، بالتغييرات المشار إليها، حتى 28 تشرين الأول/أوكتوبر 1961 (317، ص483-487).

الباب الثاني

(1) بسبب هذا الخطاب، خضع م. بيللي إلى ملاحقة قضائية وحكم عليه بـ 5 سنوات يقضيها في السجن وبـ 3 سنوات إبعاد حسب المادة 142 من قانون العقوبات ("الدعاية الشيوعية"). ولم تتراجع المحكمة عن حكمها إلا بعد تدخلات قوية من الرأي العام وشخصيات اجتماعية مهمة (154، ص24-25).

(2) في تشرين الأول/أوكتوبر 1966 تم تشكيل حزب وحدة تركيا. إلا أنه في أسس تأسيس هذا الحزب لم تكن هناك المصالح الطبقية للشغيلة، بقدر ما كان على أساس تكتل علوي للتعاضد والتعبير عن مصالح العلويين في الخريطة السياسية (294، ص335-337).

(3) ذهبت نشاطات اتحاد القوات المسلحة، كتنظيم موحد، هباءً وذلك حتى عام 1962.

(4) وما أن حلت نهاية شهر شباط/فبراير 1963 حتى عاد جميع أعضاء "مجموعة الأربعة عشر" إلى البلاد. وكان أ. توركش آخر من عاد وذلك في 23 شباط/فبراير. وما أن وطئت قدمه الأراضي التركية حتى أدلى بتصريح قال فيه بأن انقلاب 27 أيار/مايو لم يكن من أجل "استقدام حزب معارض إلى السلطة" (208، ص102، 107).

(5) في تشرين الثاني/نوفمبر 1967 طالبت حكومة حزب العدالة نزع الحصانة البرلمانية عن خمسة من السيناتورات مدى الحياة - أي. آلجونين م. عطاا كلي، س. أوكان، ش. أوزلوي وس. كارامان، واتهمتهم بإقامة صلات مع الجيش الوطني الثوري (129، ص337).

(6) في المرحلة التي أعقبت انتخابات 1965 البرلمانية، زادت حدة التناقضات الحزبية الداخلية حول النهج الجديد. الأمر الذي ساهم بمباشرة عصمت اينونو التراجع التدريجي عن هذا النهج. ووصل الأمر إلى درجة، كما يشير الباحث التركي حكمت بيليا، أنه عشية انتخابات مجلس الشيوخ الجزئية التي دارت صيف 1966، لم يقدم أحد من زعامة حزب الشعب الجمهوري، سوى بولنت أجويد، على استخدام مصطلح "يسار الوسط". وأصبح بولنت أجويد الهدف الرئيس للهجوم من قبل أعداء النهج الجديد، وفي

الوقت ذاته، المنظم الرئيس للصراع من أجل توطيد دعائم هذا النهج (159، ص405-404).

(7) عبر عن مصالح المزارعين الكبار الذين أصبحوا يستخدمون الأشكال الرأسمالية في الزراعة، عُبر عنها لا من قبل الكتلة المشار إليها داخل حزب العدالة فحسب، بل من قبل الحزب المشكل في شباط/فبراير 1961 والذي يدعى "حزب تركيا الجديدة". أتى هذا الحزب لكي يرث الحزب الديمقراطي، إلا أنه لم تكلل نشاطاته بالنجاح (272، ص363-359).

(8) بالتركي يسمون الحزب الديمقراطي الذي يعود إلى الخمسينات ب "ديمقراط بارتي" بينما الحزب الديمقراطي المؤسس عام 1970، فحصل على تسمية "ديمقراتيك بارتي".

(9) المحافظون. أعداء النهج الجديد داخل حزب الشعب الجمهوري، هم الذين احتجوا ضد قبول "ثلاثة من اليساريين من مجموعة الأربعة عشر" في الحزب، معلنين أن هذا الأمر سيعني "انزلاق الحزب يساراً" (129، ص290).

الباب الثالث

(1) "الهدوء النسبي". يبدو أنه كان سائداً بعد القضاء على انتفاضات الأكراد في الثلاثينات.

(2) يتحدث بعض المؤلفين الأتراك عن العوامل الخارجية، المؤثرة على فعل الجيش السياسي الصادر عنه في 12 آذار/مارس. على سبيل المثال، يفترض اسماعيل جيم أنه في مرحلة مكوث حزب العدالة في السلطة بين عامي 1965 و1971، جرت تغييرات كبيرة في سياسة تركيا الخارجية. عبر عنها بذهاب تركيا بعيداً في تقليص التواجد الأمريكي، كما ساهمت في الصراع الشرق أوسطي ضد أمركيا وفي دعم الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية، كما وطدت أيضاً دعائم التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية. وكل هذا جميعه، يفترض اسماعيل جيم، أجبر الولايات المتحدة على النظر إلى حكومات سليمان ديميريل فيما بين عامي 1965-1971، بأنها حكومات خطيرة وغير موثوق بها أمريكياً. وكان النهج في سياسات حكومات سليمان ديميريل الخارجية، كما يؤكد اسماعيل جيم، هو بالذات ما أقلق أمريكا وحلف الناتو

واعتبر سبباً في إقدام وكالة المخابرات الأمريكية بالتدخل في أحداث تركيا، الأمر الذي ساهم في الاطاحة بحكومة سليمان ديميريل وقدوم النخبة العسكرية.

وفي معرض برهانه على تحليلاته هذه، يعتمد اسماعيل جيم على مقابلة أجراها مع إحسان صبري الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في حكومات سليمان ديميريل. جرت المقابلة في شباط/فبراير 1974، حيث صرح إحسان صبري في مجرى المقابلة قائلاً إن وكالة المخابرات المركزية لعبت دوراً هاماً في الاعداد لـ 12 آذار، لأن أمريكا لم تكن راضية عن عدد من الخطوات، قد كانت اتخذتها حكومات حزب العدالة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية (174، ص11-72).

ونحن بدورنا نعتبر أنه من غير الممكن المصادقة على هذا الرأي وهذه التأكيدات التي قدمها اسماعيل جيم، مع العلم أننا نقول أنه يمكن لزعامة حزب العدالة أن تستخدم مثل هذه الأفكار لتبرر عزلها عن السلطة من قبل القيادة العسكرية في عام 1971، ومن أجل رفع سوية سمعتها السياسية. بالفعل، جرت هناك تغييرات جوهرية في سياسة تركيا الخارجية في الستينات، الأمر الذي جرى التحدث عنه في الباب الأول من هذا الكتاب. فبعد انقلاب 27 أيار/مايو 1960، أعاد مجلس الوحدة الوطنية النظر بعدد من جوانب السياسات، ليس فقط الداخلية، بل والخارجية أيضاً. وابتعد عن سياسات حزب العدالة الخارجية التي كانت تسير خلف أمريكا وهي مغمضة العينين، ونهج نهجاً يرمي إلى إضعاف علاقة تركيا بأمريكا وبحلف الناتو والحد من التدخلات الأمريكية في شؤون تركيا (أي ضمن أطر تلك الامكانيات المقزمة، في ظروف استمرار عضوية تركيا في حلف الناتو وعلاقاتها العسكرية - السياسية بأمريكا). ومجلس الوحدة الوطنية بانتهاجه نهجاً سياسياً أكثر استقلالية عن أمريكا وحلف الناتو، ذهب في الوقت ذاته إلى تطوير علاقاته مع الدول النامية في مختلف المجالات، راغباً في إعادة الثقة والدعم لتركيا من قبل هذه البلدان، اللذين كانت قد فقدتهما في الخمسينات. وأعير اهتمام خاص بتطور العلاقات مع البلدان الاسلامية. وهذا جميعه لم يباشر به بعد وصول حزب العدالة إلى السلطة عام 1965، بل بعد انقلاب 27 أيار/مايو مباشرة. وكان التغيير في مجرى السياسة الخارجية مشروطاً من الخارج بالرغبة في إزالة حدة التوتر، تلك الإزالة التي كان الاتحاد السوفييتي وسواه من الدول الاشتراكية يطالبون بها في مرحلة الخمسينات والستينات. أما الأسباب الداخلية لذلك فكانت موضوعية،

حيث نضجت ضرورة رفض (الاملاءات إن كانت في السياسة الداخلية أم الخارجية) والابتعاد عن التوجه الأحادي النظرة الذي يحصر البصر والبصيرة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وتطوير التعاون والعلاقات مع الدول النامية والاشتراكية. ومثل هذا النهج كان متوافقاً مع المصالح الوطنية للبلاد وأصبح ضرورة موضوعية يجدر أن يحذو حذوها أي كان على سدة السلطة، إن كان حزب الشعب الجمهوري أم حزب العدالة أو القيادة العسكرية، التي قدمت بعد 12 آذار/مارس 1971 وبعد 12 أيلول/سبتمبر 1980. وعبر عن هذا النهج بالتعاون المتعدد الجوانب مع الدول النامية والاسلامية ودول الجوار، لا سيما الاتحاد السوفييتي. وعلى التوازي مع ذلك، وقفت تركيا، في الستينات والسبعينات، لتدعم الدول العربية في صراعها ضد إسرائيل وعبرت عن موقفها هذا بوضوح تام في الأمم المتحدة، كما دخلت في العديد من المنظمات الاسلامية العالمية، وتوقفت عن دعم الولايات المتحدة في تدخلاتها في النزاعات الاقليمية. وهي في متابعتها التعاون العسكري - السياسي مع الولايات المتحدة واستمرارها في الانتساب لحلف الناتو، كانت تركيا تتابع هذا بإدخال تعديلات مستمرة عليه مراعية بذلك علاقة حسن الجوار مع الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي نعتبره من إحدى نجاحات السياسة السوفييتية الخارجية. بهذا الشكل لا نجد أي أساس هنا لتبجح أي طرف، لا سيما سليمان ديميريل بأنه هو الذي أرسى هذا النهج الجديد، وأن الأخير كان السبب في عزله مع حزبه عن السلطة سنة 1971.

(3) يشير أو. ايركانلي، في مذكراته، بكراهية إلى التحولات في مصير ج. مادان أوغلو في الستينات. فهو يصف الأخير كأحد آخر الجنرالات "من النمط العثماني"، غامزاً إلى قصر أفقه السياسي. وخلال 10 سنوات بعد انقلاب 27 أيار/مايو، يخبرنا أو. ايركانلي، بأن ج. مادان أوغلو انتقل من الجناح السياسي اليميني إلى الجناح اليساري، والنتيجة أنه اعتقل بعد عام 1971 بتهمة المساهمة في "تنظيم سري يهدف القيام بانقلاب يساري". بهذا الشكل أصبح الباشا "الذي قام بحركة 27 أيار/مايو والذي أبعد رفاقه خارج البلاد" أصبح ثورياً. فالباشا، كما يشير أو. ايركانلي، في مرحلة الاعداد للانقلاب وبعد تنفيذه كان مع أشد المتحمسين لوجهة النظر الآتية: نحن، أي الجيش، لا يجوز أن نمارس السياسة، إذ أننا لسنا معدين لذلك، ومهمتنا - إزاحة حزب العدالة، واستدعاء عصمت باشا، نقل السلطة إليه والابتعاد جانباً. إلا أن مادان أوغلو ذاته لم

ينو الابتعاد جانباً، إذ، كما يقول ايركانلي، كان موعوداً بمنصب رفيع في الجيش. ففي اجتماع لمجلس الوحدة الوطنية، تحدث فيه ضابط برتبة نقيب من الراديكاليين، عندما كانت تناقش الاصلاحات، هبَّ مادان أوغلو واقفاً وصرخ قائلاً إنه آن الأوان للتوقف عن ممارسة أعمال ليست من شأننا، ويجب نقل السلطة إلى حزب الشعب الجمهوري والانسحاب. أما النقيب الذي كان يتحدث فقاطع الباشا قائلاً: « يجب التقيد بقواعد المجلس، نحن هنا لسنا في ثكنة عسكرية، بل في مجلس ثوري. أنتم أيها الباشا تستطيعون الانسحاب وليكن الآن، ولا أحد هنا يتمسك بكم. لكن، هل تعلمون أننا لسنا من صبية عصمت باشا لكي ننفذ الانقلاب لنسلمه السلطة. لا تعود السلطة إلا إلى مجلس الوحدة الوطنية كممثل للجيش. بادىء ذي بدء، سوف ننفذ الاصلاحات، وبعدها سنجري الانتخابات ». أما الباشا فلم ينس هذه الاهانة ولم يتسامح مع الراديكاليين بشأنها.

بعد انتخابات 1961 البرلمانية، انسحب مادان أوغلو من الحلبة السياسية ومكث بعض الوقت في الظل. إلا أنه وفي انتخابات 1965 رشح نفسه في اسطانبول بشكل مستقل، إلا أنه لم يدخل البرلمان. وبعد مرور بعض الزمن، أشاد مادان أوغلو روابط مع بعض الدوائر النشيطة والذائعة الصيت، التي كان من مصلحتها إقامة علاقات مع جناح الضباط. وبعد أن قبل اقتراح جمال جورسيل بتعيينه سيناتوراً (من حصة الرئيس)، أصبح مادان أوغلو دائم الدفاع في البرلمان عن الأفكار البرجوازية الصغيرة الاشتراكية (197، ص159-166).

(4) بلغ النشاط السري لكلا الجنرالين، قبيل مذكرة 12 آذار/مارس، أبعاداً كبيرة، وكانا يمارسان هذا النشاط تحت اسمين مستعارين هما سليم - بيا وياوون - بيا. كما أبدى الأدميرال كمال كاياجان دعماً هاماً لهذا النشاط. وفي مكانه التذكير بأن ف. غيورليرولك. كاياجان كانا من عداد الضباط، الذين وقعوا على "بروتوكول 21 تشرين الأول/أوكتوبر 1961" (انظر الباب الثاني) (227، ص154، 284، ص106-107).

(5) يورد المستترك البلغاري ج. خاكوف معلومات مفيدة عن الدور الجوهري للتحذير من حركة الراديكاليين، الدور الذي لعبه قائد قسم التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأركان الجنرال عاطف ايرتشيكان: في 7 آذار/مارس 1971 حضر الأخير لقاءً لمجموعة الضباط الراديكاليين، ناقشوا فيه عملية الاعداد للانقلاب العسكري وتاريخ

تنفيذه، بعدها أبلغ الجنرال ايرتشيكان عن هذا الأمر. طاقماش (120، ص146-147).
ونظراً لذلك، أخبرتنا مجلة "ايكي" أنه في ليلة 8-9 آذار/مارس 1971 تم رمي قنبلة إلى منزل الجنرال أ. ايرتشيكان "الذي لعب الدور الرئيسي في التحذير من الانقلاب العسكري، الذي كان يعده الضباط الراديكاليون". وبتهمة القيام بمحاولة اغتيال هذا الجنرال، تم اعتقال السكرتير الثاني السابق لمنظمة ديف ـ غينتش، روحي كوتش والملازم أول البحري صارب قوراي. وبعد فشل مؤامرة الضباط الراديكاليين ومحاولة اغتيال الجنرال ايرتشيكان، بوشرت سلسلة من الأعمال الارهابية: السطو على البنوك، انفجار قنابل وسواها (198، ص15، 447، 1974، العدد1، ص10—11). إن الوقائع المذكورة - هي شاهد واحد على الروابط المختلفة، التي كانت قائمة في الفترة الواقعة بين نهاية الستينات وبداية السبعينات بين الشخصيات والتيارات اليسارية من جهة والضباط الراديكاليين من جهة ثانية.

(6) تركيبة أول حكومة لاحزبية التي ترأسها ن. ايريم: نائب رئيس الوزراء س. كوتشاش (حزب الشعب الجمهوري)، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والارشاد أ. قرة عثمان أوغلو (مستقل، موظف في هيئة تخطيط الدولة، وبعدها في البنك الدولي للارشاد والتطوير)، وزير دولة (للشؤون الدينية) - م. أوغيونيش (سيناتور مدى الحياة، عضو سابق في مجلس الوحدة الوطنية)، وزير دولة - د. كيتابلي (حزب العدالة)، وزير العدل - ي. ارار (حزب الشعب الجمهوري) وزير الدفاع الوطني ف. ميلين (حزي السلامة الوطني)، وزير الداخلية - ح. عمر أوغلو (مستقل)، وزير الخارجية - أو. أولجاي (مستقل، نائب السكرتير العام لحلف الناتو)، وزير المالية - س.ن. ايرقين (مستقل، مستشار سابق في وزارة المالية)، وزير التعليم الوطني - ش. أريول (مستقل)، وزير الشؤون الاجتماعية - ج. كاراكاش (حزب العدالة)، وزير الصناعة والتجارة - أ. تشيلينقي أوغلو (مستقل، موظف في هيئة تخطيط الدولة، وبعدها في البنك الدولي للارشاد والتطوير)، وزير الصحة والتأمين الاجتماعي - البروفيسورة ت. أكويل (مستقلة، أول امرأة تحتل منصب وزير في تركيا وهي بروفيسورة في كلية الطب في جامعة أنقرة)، وزير الزراعة - البروفيسور أو. ديكمين (مستقل)، وزير النقل والاتصالات ح. أريك (مستقل)، وزير العمل أ. ساو (مستقل)، وزير الطاقة والموارد الطبيعية ي. طوبال أوغلو (حزب الشعب الجمهوري، المدير العام السابق لشركة النفط المساهمة)، وزير الاعلام

والسياحة - اي. اكتشال (حزب العدالة)، وزير الاسكان س. بابيور أوغلو (مستقل)، وزير شؤون القرى - ج. آيكان (مستقل)، وزير الغابات - س. اينال (مستقل، بروفيسور كلية الغابات في جامعة أنقرة)، وزير الشباب والرياضة - س. ايرغون (حزب العدالة)، وزير التجارة الخارجية - أو. ديربيل (مستقل)، وزير الجمارك والاحتكارات - ح. أوزالب (حزب العدالة).

من المفيد هنا أن نطلع على تصريح سيزاي أوركونت الأدميرال المتقاعد، ذلك التصريح الذي نشر في صحيفة "جمهورية" يعلمنا فيه بأن ن. ايريم اقترح عليه الدخول في تركيبة الوزارة فوافق على ذلك، إلا أنه أصبح لاحقاً مضطراً للرفض "تحت ضغط إحدى الشخصيات الرفيعة المستوى"، بسبب ينحصر في أن الضباط الراديكاليين، الذين كانوا يعدون لانقلاب 1971، أدخلوه في عداد تركيبتهم الوزراية، التي لم يدخل في عدادها سوى "أشخاص من ذوي الميول الاشتراكية" (427، 1971/3/25).

(7) 23 نيسان/ابريل - يوم الطفل والاستقلال الوطني. في هذا اليوم من عام 1922 باشر المجلس الوطني العظيم التركي أعماله. على الأغلب، وأنه نظراً لمثل هذا التصريح الذي أدلى به ن. ايريم، أقدم الأخير والحكومات اللاحزبية على تنفيذ سلسلة من الاضطهادات ضد تنظيمات اليسار وشخصياته، التي حصلت في تركيا لاحقاً على تسمية "عملية المطارق".

(8) خرج على المعاش: سادي كوتشاش، آتالاي قرة عثمان أوغلو، محمد أوزغيونيش، حمدي عمر أوغلو، عثمان أولجاي، عطا الله ساو، شينانسي أريول، أوزير ديربيل، آيخان تشيلينيتق أوغلو، صلاح الدين بابيور، تيوركان آكويل (427، 1971/12/4).

(9) تركيبة وزارة ن. ايريم الثانية:

وزراء دولة – د. كيتابلي (حزب العدالة)، أ. ي. غيوغيوش (حزب الشعب الجمهوري)، ي. أوزتراك (مستقل)، وزير العدل - س. بيللي (مستقل، مستشار في وزارة الخارجية سابقاً)، وزير الدفاع الوطني - ف. ميلين (حزب السلامة الوطني)، وزير الداخلية - ف. كوبات (مستقل، مستشار سابق في وزارة الداخلية)، وزير الخارجية - ح. بايوكلين (مستقل، الممثل الدائم السابق لتركيا في مجلس الأمن)، وزير المالية - س. ن. ايرقين (مستقل)، وزير التعليم الوطني - ي. ي. آرار (حزب الشعب الجمهوري)، وزير

الشؤون الاجتماعية - م. أورتيكين (حزب الشعب الجمهوري)، وزير التجارة - ن. طالو (مستقل، مدير إدارة البنك المركزي)، وزير الصحة والتأمين الاجتماعي - ج. آيكان (مستقل)، وزير الجمارك والاحتكارات - ح. أوزالب (حزب العدالة)، وزير الزراعة - أو. ديكمين (مستقل)، وزير النقل والاتصالات - ر. دانيشمان (حزب العدالة)، وزير العمل - أ. ن. أوزونير (حزب الشعب الجمهوري)، وزير الصناعة والتكنولوجيا - م. ايريز (حزب العدالة)، وزير الطاقة والموارد الطبيعية - ن. ديفريس (مستقل)، وزير الاعلام والسياحة - اي. ي. آكتشال (حزب العدالة)، وزير الاسكان - س. بينغيول (مستقل)، وزير شؤون القرى - ن. سونمز (مستقل، رئيس كلية الزراعة في جامعة أنقرة)، وزير الغابات - س. اينال (مستقل)، وزير الشباب والرياضة - أ. كاراكيوتشوك (حزب العدالة) (427، 1971/12/12).

(10) تركيبة الحكومة اللاحزبية التي ترأسها ف. ميلين:

وزراء دولة - د. كينابلي (حزب العدالة)، ي. آرار (حزب الشعب الجمهوري)، ن. بايكار (مستقل، المستشار السابق لوزير المالية)، ي. أورتراك (مستقل)، وزير العدل - ف. ألب أصلان (حزب السلامة الوطني)، وزير الدفاع الوطني - م. إزمين (مستقل، سيناتور يمثل رئيس الجمهورية)، وزير الداخلية - ف. كوبات (مستقل)، وزير الخارجية - ح. بايوكلين (مستقل)، وزير المالية - ن. ميوزين أوغلو (مستقل، الممثل الدائم لتركيا في السوق المشتركة)، وزير التعليم الوطني - س. أوزبيك (مستقل، بروفيسور في كلية الزراعة في جامعة أنقرة)، وزير التجارة - ن. طالو (مستقل)، وزير الشؤون الاجتماعية - م. أورتيكين (حزب الشعب الجمهوري)، وزير الصحة والتأمين الاجتماعي - ك. ديمير (حزب الشعب الجمهوري)، وزير الجمارك والاحتكارات - ح. أوزالب (حزب العدالة)، وزير الزراعة - ي. كاراووز (حزب العدالة)، وزير النقل والاتصالات - ر. دانيشمان (حزب العدالة)، وزير العمل - أ. ن. أوزونير (حزب الشعب الجمهوري)، وزير الصناعة والتكنولوجيا - م. ايريز (حزب العدالة)، وزير الطاقة والموارد الطبيعية - ن. قيورمان أوغلو (حزب الشعب الجمهوري)، وزير السياحة والاعلام - أي. ي. أكتشال (حزب العدالة)، وزير الاسكان - ت. توكير (حزب العدالة)، وزير شؤون القرى - ن. سونمز (مستقل)، وزير الغابات - س. انيال (مستقل)، وزير الشباب والسياحة - أ. كاراكيوتشوك (حزب العدالة) (427، 1972/5/23).

بعد استقالة حكومة ن. ايريم، بادىء ذي بدء تم تكليف السيناتور سعاد خيري أورغويلو بتشكيل الوزارة. في منتصف أيار/مايو وبعد محادثات صعبة مع قادة الأحزاب السياسية، قام أورغيويل بتشكيل الوزارة، التي دخل في عدادها ـ 19 من ممثلي الأحزاب الأربعة (9 ـ حزب العدالة، 5 ـ حزب الشعب الجمهوري، 3 ـ الحزب الديمقراطي، 2 ـ حزب السلامة الوطني)، سيناتور واحد وأربعة مستقلين. وبصورة مفاجئة رفض جودت صوناي هذه التشكيلة معلناً أنها « لا تتفق مع مطالب المذكرة والظروف الحالية ». كما تحدثت الصحف عن أنه دخل في تشكيلة وزارة س. ح. أورغيوبل شخصيات معادية للموقعين على المذكرة (427، 14-15 /5/1972). ويمكننا هنا الافتراض أن حزب العدالة بقيامه برفع مستوى تأثيره على الحكومة "اللاحزبية" الجديدة، كان قلقاً من جراء إدخال ممثلين عن طريق الحزب الديمقراطي في عدادها، ومن إمكانيات الائتلاف المستقبلية فيها لممثلي الأحزاب الثلاثة الأخرى.

(11) حسب بعض المعطيات، في منصب رئيس هيئة الأركان الشاغر ـ م. باطور، إلا أنه لم يحصل على الدعم اللازم من قبل ف. غيورلير، لذا أحجم عن متابعة دعم الأخير لتسلم منصب رئيس الجمهورية. وهكذا تم تعيين سميح ساندجار في منصب رئيس هيئة الأركان (215، ص84، 227، ص170-171). ونعتقد أن زعامة حزب العدالة من جهتها كانت تعارض تعين م. باطور لأنه أحد مخرجي المذكرة وإضافة إلى مناصرته لحزب الشعب الجمهوري.

(12) تم تشكيل حزب الثقة الجمهوري في آذار/مارس 1973، نتيجة لاتحاد حزب الثقة الوطني والحزب الجمهوري، اللذين تأسسا من قبل بعض مجموعات كانت تنتسب لحزب الشعب الجمهوري، وكانت ميولها يمينية وانسحبت من الحزب فيما بين عامي 1967-1972 لعدم اتفاقها مع نهج "يسار الوسط". أصبح طرحان فيضي أوغلو هو الأمين العام لهذا الحزب، والذي كان يشغل منصب الأمين العام لحزب الثقة الوطني، أما رئيس المجلس الحزبي فأصبح ـ ك. ساتير، الأمين العام للحزب الجمهوري.

(13) تركيبة الوزارة الائتلافية التي ترأسها ن. طالو:

وزراء دولة ونواب رئيس الوزراء ـ ن. ايركمين (حزب العدالة)، وك. ساتير (حزب الثقة الجمهوري)، ووزراء دولة ـ ي. خ. تيكينيل (حزب العدالة) وي. أورترك (مستقل)، وزير العدل ـ ح. مومجو أوغلو (مستقل) وزير الدفاع الوطني ـ ي. ساندجار (حزب الثقة

الجمهوري)، وزير الداخلية م. أوزتيكين (مستقل)، وزير الخارجية ـ ح. بايولكين (مستقل)، وزير المالية ـ س. ت. مومجو أوغلو (حزب العدالة)، وزير التعليم الوطني ـ أو. دينقيز (حزب العدالة)، وزير الشؤون الاجتماعية ـ ن. أوك (حزب العدالة)، وزير التجارة ـ أ. تيوركيل (حزب العدالة)، وزير الصحة والتأمين الاجتماعي ـ و. طانير (حزب الثقة الجمهوري)، وزير الجمارك والاحتكارات ـ ف. تشيليك باش (حزب الثقة الجمهوري)، وزير الزراعة ـ أ. ن. طون (حزب العدالة)، وزير النقل والاتصالات ـ س. أوزبيك (مستقل)، وزير العمل ـ أ. ن. ايرضيم (حزب العدالة)، وزير الصناعة والتكنولوجيا ـ ن. بيار (حزب العدالة)، وزير الطاقة والموارد الطبيعية ـ ك. ديمير (حزب الثقة الجمهوري)، وزير السياحة ـ أ. ي. قرملي (حزب العدالة)، وزير الاسكان ـ ن. أوكتاي (حزب الثقة الجمهوري)، وزير شؤون القرى ـ أو. كيورميوم أوغلو (حزب العدالة)، وزير الغابات ـ ن. بينغيل (حزب العدالة)، وزير الشباب والرياضة ـ ج. دجوشكون (حزب العدالة) (422، 16/4/1973).

وحسب المعلومات المستقاة من الصحافة التركية، الصادرة بُعيد تشكيل هذه الوزارة أم بعد 12 آذار/مارس كان عدد الوزراء ـ الأعضاء في أي من الأحزاب أو المستقلين غير متطابق مع العدد نفسه للتشكيلات الوزارية في الاعلان الأولي لها. ونظن أن هذا انطلق من حقيقة مفادها أن المراقبين السياسيين، كانوا يعتبرون أن أي شخص مقرب من هذا الحزب أو ذاك ـ هو عضو فيه.

(14) في نهاية 1972، ونظراً لانتهاء فترة خدمته، خرج على المعاش قائد القوى البحرية ج. آيجي أوغلو، وفي آب/أغسطس 1973 ـ قائد القوى الجوية م. باطور.

(15) على التوازي مع "صراع" المصالح بين الرأسماليين الصناعي والبنكي، وفي ظروف "المرحلة الانتقالية" (1971-1973) الملائمة تابعت تأثيرها عملية أخرى ـ تداخل المصالح وارتفاع وتائر المزاحمة. (56، ص221-223، 174، ص203).

الباب الرابع

(1) الجبهة القومية ـ ائتلاف عدة أحزاب يمينية، شكلت فيما بين نهاية عام 1974 وبداية عام 1975 بمبادرة من حزب العدالة.

(2) التسمية التركية للحزب - ساسياليست ديفريم بارتيسي. ويمكن أن تترجم كـ "حزب الثورة الاشتراكية". وبشكل عام تعتبر كلمة "ديفريم" - محدثة في اللغة التركية، وحسب النص يمكن ترجمتها كـ "ثورة" وكـ "إصلاح".

(3) في أيار/مايو 1980 تم حظر نشاطات حزب الشغيلة التركي بقرار من المحكمة الدستورية (390، ص41).

(4) كونتر- غوريلا، أطلق عليها في الصحافة التركية تسمية الأجهزة الخاصة، والتي شكلت للصراع ضد النشاطات الفوضوية الارهابية. وعن الكيفية التي كانت الدوائر الحاكمة تتعامل فيها مع ذلك، نورد هنا كمثال تصريحاً أدلى به سليمان ديميريل: «كان من الواضح بمكان أن تنظيمات ديف - غينيتش الفوضوية وحزب العمال والفلاحين الثوري وسواهما، كانت جميعها تهدف إلى إقامة نظام شيوعي بدلاً من النظام الجمهوري القائم ... وقسم من الشباب تأثر بهذه الأفكار التخريبية .... تحدث الأشخاص المعتقلون من قبل سلطات حالة الطوارىء عن الأشخاص الذين وضعوهم على هذا الطريق التخريبي» (497، 1974/10/21).

(5) حزب وحدة تركيا - ركز، في السبعينات، اهتمامه على ضرورة تأمين الحريات الديمقراطية والعدالة والمساواة بين جميع المواطنين في المجالات السياسية والاقتصادية، وحرية ممارسة الطقوس الدينية ضمن القانون والنظام. وبما أن أغلبية العلويين في تركيا يتمثلون بالأكراد، فإنه ينظر إلى هذا الأمر كمحاولة لتأمين بعض الحقوق الوطنية الكردية ضمن أطر القوانين السائدة في الحياة السياسية. رفع حزب وحدة تركيا شعارات يسارية فيما يتعلق بعدد من قضايا السياستين الداخلية والخارجية، كما أقام روابط مع بعض الحلقات الاشتراكية في تركيا (61، ص208–212، 85، ص43-44، 272، ص340-343).

(6) بما أن أعداء النهج الجديد (وبولنت أجويد)، أخذوا يتمركزون باستمرار في المجموعات البرلمانية، أصبح بولنت أجويد الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري وتمكن من إدخال تعديلات على النظام الداخلي للحزب في مؤتمره الحادي والعشرين، التي بموجبها انتقل حق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتشكيل الحكومات والمساهمة فيها أو إقالتها أو الخروج منها كمجموعات برلمانية، انتقل إلى مجلس الحزب الأعلى، التي كانت الغالبية فيه تحت سيطرة بولنت أجويد (أنظر "223، ص339").

(7) أخذ المجلس الأعلى لحزب الشعب الجمهوري يستخدم صلاحياته ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1972. وفيما يتعلق بمناقشة المجلس لمشروع الخطة الخمسية الثالثة للتطوير لأعوام 1973-1977، صرح مجلس الحزب أن المشروع « يعمق من النظام غير العادل في توزيع الدخول، ويقتطع جملة المصاريف والنفقات من جيوب جماهير الشعب، لا سيما الفلاحين والعمال والمتقاعدين والتجار الصغار والحرفيين »، وأنه، أي المشروع، تحول إلى « وثيقة تعكس فلسفة حزب العدالة الاجتماعية والاقتصادية ». وانطلاقاً من ذلك وآخذين بعين الاعتبار أن « رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والحكومة لا يستمعون جميعاً إلى آراء حزب الشعب الجمهوري »،لذا اتخذ مجلس الحزب الأعلى قراراً يقضي بانسحاب الوزراء - الأعضاء في حزب الشعب الجمهوري - من التركيبة الوزارية لحكومة ف. ميلين. أقلق هذا القرار عصمت اينونو، الذي انسحب من حزب الشعب الجمهوري بعد مكوثه في عضويته حوالي 49 عاماً، وعلل هذا القرار بأنه « في هذا الجو السائد بعد 12 آذار/مارس، أخذت سياسات الحزب تنطبع بطباع خطرة ». سار على خطى عصمت اينونو مجموعة حزب الشعب الجمهوري البرلمانية. وهكذا أصبح مجمل من انسحب من الحزب على إثر المؤتمر الطارىء - 15 سيناتوراً و44 عضواً برلمانياً (85، ص36-37، 223، ص336-341، 272، ص389-391).

(8) تم تأكيد هذا النجاح في الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ التي دارت على التوازي مع الانتخابات البرلمانية وأيضاً في انتخابات السلطات المحلية التي جرت في 9 كانون الأول/ديسمبر عام 1973. ففي انتخابات مجلس الشيوخ الجزئية الجارية في 27 ولاية، حصل حزب الشعب الجمهوري على 33,6٪ من الأصوات وعلى 25 مقعداً في المجلس المذكور بالمقابل كان له 27,1٪ من الأصوات و13 مقعداً في انتخابات 1968. وهكذا ارتفع عدد سيناتورات الحزب عن الولايات السبع والعشرين من 4 في عام 1968 إلى 25. أما في الانتخابات المحلية فحصل حزب الشعب الجمهوري على 37,1٪ من الأصوات، بينما كانت هذه النسبة 27,9٪ في عام 1968 (223، ص367—371، 390، ص162-165).

(9) تقدم لنا التغييرات الجدية في برامج حزب الشعب الجمهوري نظراً لإقرار نهج "يسار الوسط" فيه، تقدم أساساً باعتباره أصبح حزباً جديداً بالمقارنة مع حزب الشعب الجمهوري في المرحلة الواقعة بن العشرينات والخمسينات. وهكذا تم تداول

مصطلح "حزب الشعب الجمهوري الجديد" حتى في الصحافة التركية وفي أغلب الأبحاث التركية (انظر، على سبيل المثال "272").

(10) كان زعماء حزب الشعب الجمهوري الجديد يستخدمون تعابير ومصطلحات أحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الأوربية ويقلدون ممارساتها (أنظر "108").

(11) في 14 حزيران/يونيو 1977، كلف رئيس الجمهورية بولنت أجويد بتشكيل الحكومة كزعيم للحزب، الذي حصل على أعلى عدد من المقاعد في البرلمان. وفي 21 حزيران/يونيو أعلن الأخير عن تشكيلته الوزارية، التي صادق عليها رئيس الجمهورية. أطلق على هذه الوزارة وزارة الأقلية، لأن حزب الشعب الجمهوري كان يمتلك أقل من نصف المقاعد في المجلس الوطني "البرلمان". ولاقت هذه الحكومة حملة واسعة من التأييد انطلقت من المنظمات الديمقراطية، اتحادات الحرفيين، التعاونيات الفلاحية وسواها، وذلك انطلاقاً من ترقباتها بأن تقدم على تنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها. إلا أنه ونظراً للجهود المبذولة من أحزاب اليمين بزعامة حزب العدالة لم تنل حكومة بولنت أجويد على الدعم الكافي، الأمر الذي أدى إلى تكليف سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة (159، ص697-700).

(12) تجدر الاشارة إلى أنه في الانتخابات التكميلية للمجلس الوطني لم تواتِ حزب الشعب الجمهوري الفرصة. لأنه في جميع الولايات الخمس، التي لهذا السبب أو ذاك، أجريت انتخابات تكميلية (إضافية) (عايدين موقلا، إضرن، مانيس وقونيه) كان تأثير حزب العدالة قوياً. ففي الانتخابات البرلمانية الثلاثة الآنفة (1969، 1973 و1977) كان حزب العدالة دائم الانتصار هناك، وكان يحرز المكان الأول بعدد الأصوات والأعضاء المنتخبين (286، ص200-267).

(13) نظراً لذلك، نجد في بعض الأبحاث التركية بحثاً لموضوع يتساءل حول المقدار الذي يعتبر فيه حزب الشعب الجمهوري من أحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية. من الواضح أنه لم يصبح اشتراكياً ديمقراطياً. لكن يمكن الاعتراف بأنه ببقائه عملياً في صفوف الأحزاب البرجوازية، استوعب حزب الشعب الجمهوري الجديد بعض صفات نموذجي الأحزاب السياسية: الاشتراكية ـ الديمقراطية الأوروبية وبعض أحزاب الدول النامية التي تسند للزعيم دوراً هاماً وأساسياً. في الواقع، استوعب حزب الشعب

الجمهوري من جهة الإرث الفكري السياسي للاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، كما أخذ يشيد علاقات طيبة مع أحزابها، وبالنتيجة تم قبوله في الأممية الاشتراكية. ومن جهة أخرى، كانت برامج الحزب تعج بالشعارات والتوجهات البرجوازية الصغيرة الشعبوية. في داخل الحزب، كان هناك تيار قوي مثله الشباب يقع إلى يسار بولنت أجويد. سعى هذا التيار إلى إعطاء الحزب الطابع البرجوازي الصغير. أما بولنت أجويد فكانت تبدو عليه معالم الكارزمية في الستينات والسبعينات، حيث كان بشجاعة يتوجه إلى الجماهير حيث كان من السهولة بمكان بالنسبة إليه إيجاد لغة مشتركة معها، أكثر مما كان يستطيع ذلك مع المؤسسات الحزبية، لأنه كانت تكمن هناك معارضة مستمرة للنهج الجديد. كانت المؤتمرات التي يقيمها الحزب برئاسة أجويد تلقى إقبالاً عظيماً من جماهير الشعب. كان العمال والفلاحون يسيرون وهم يرفعون شعارات "أملنا ـ أجويد!". إلا أن حزب الشعب الجمهوري لم يتحول إلى حزب برجوازي صغير، أو حزب للشغيلة ولم يقم بتنفيذ وعوده التي أعطاها للجماهير (انظر "428، 1980، العدد2، 368، 79، ص106-122).

(14) أبدى سليمان ديميريل اهتماماً خاصاً بهذه الاجراءات، لأن ف. بوزبيليس وجه نيرانه في نقده، لا سيما حينما كان يؤكد على أن الحزب الديمقراطي على أتم الاستعداد للتعاون مع حزب العدالة بعد أن يتخلى عن ديميريل.

(15) تأكد انخفاض تأثير حزب العدالة حتى في الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ وفي انتخابات هيئات السلطات المحلية التي جرت في عام 1973. ففي الأولى نال حزب العدالة 31٪ من الأصوات واحتل 22 مقعداً في مجلس الشيوخ، بينما في عام 1968 وعلى التسلسل - 49,9٪ و38. وفي الانتخابات الثانية صوت لصالحه 32,3٪ من الناخبين بينما في المقابل حصل في عام 1968 على 49,1٪ (390، ص163-164).

(16) بعد انتخابات 1973 البرلمانية، التي حصل فيها حزب السلامة الوطني على نجاحات باهرة، انتخب نجم الدين أرباكان الذي كان المتزعم العملي لحملة الانتخابات لصالح الحزب، في جلسة المجلس القيادي للحزب في 21 تشرين الأول/أوكتوبر 1973 أميناً عاماً لهذا الحزب (294، ص339).

(17) ما كان يميز خطب زعامة حزب السلامة الوطني في مجرى الحملة الانتخابية قبل انتخابات 1977، أنهم لم يذكروا أتاتورك (انظر239).

الباب الخامس

(1) عين جنرال الجيش كنعان ايفرين رئيساً لهيئة الأركان في 1 آذار/مارس 1978.

(2) عيد الاستقلال في 30 آب/أغسطس. في هذا اليوم من عام 1922 انتصر الجيش التركي في معرض الحرب التحريرية بزعامة مصطفى كمال، على جيوش التدخل في منطقة دوملو. بينار.

(3) التسمية التركية لإحدى الهيئات التنفيذية التي أسسها دستور 1961، حيث دخل في عدادها رئيس الوزراء، رئيس هيئة الأركان، بعض الوزراء وقادة صنوف مختلف الأسلحة. ميلي غيوفيليك كورولو. التسمية التركية لإحدى أجهزة السلطة العليا، المشكلة بعد انقلاب 12 أيلول/سبتمبر. ميلي غيوفيليك كونسين. إلا أنه في الترجمة الأجنبية لها، ليس هناك فرق بين الاثنتين وكل منهما يدعى. مجلس الأمن القومي.

(4) دخل في عداد مجلس الأمن القومي أربعة أعضاء: قائد القوى البرية، جنرال الجيش نور الدين ايرسين، قائد القوى الجوية، جنرال الجيش تحسين شاهينكايا، قائد القوى البحرية، الأدميرال نجاة طومر، قائد قوات الجندرمة، جنرال الجيش سيدات جلياسون. وعين جنرال الجيش حيدر صالطيق سكرتيراً عاماً لمجلس الأمن القومي (471، 1980/9/13).

(5) اتحاد النقابات، المدعومة من قبل حزب الحركة القومية.

(6) تركيبة حكومة ب. أولوصو اللاحزبية:

نائب رئيس الوزراء - بايكال نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون الاقتصاد - تورغوت أوزال (أحيل على التقاعد في 14 تموز/يوليو 1982، وأصبح هذا المنصب ملغياً، وعين كوزير دولة بدلاً من أوزال سرميت رفيق باسين)، وزراء دولة - إلهان أوزراك، محمد أوزغيونيش، ومحمد نعمت أوزداش، وزير العدل - جودت مينيتش، وزير الدفاع الوطني - خاليوك بايولكين، وزير الداخلية - صلاح الدين تشيتينيو، وزير الخارجية - ايلتير

تورکمن، وزیرا المالیة ـ کایا ایردیم (أحیل في 14 تموز/یولیو علی التقاعد وعین بدلاً عنه عدنان باسرکافا أوغلو)، وزیر التعلیم الوطني ـ حسن ساقلام، وزیر الشؤون الاجتماعیة ـ تحسین أونالب، وزیر التجارة ـ کمال جان تورك، وزیر الصحة ـ البروفیسور نجم الدین أیان أوغلو (أحیل علی التقاعد في 22 کانون الأول/دیسمبر وعین بدلاً عنه البروفیسور کایا کیلیتش أورغاي)، وزیر الجمارك والاحتکارات ریجاي بانورالب (أحیل علی التقاعد في 22 کانون الأول/دیسمبر 1981 وعین بدلاً منه البروفیسور علي بوزیر)، وزیر النقل والاتصالات نجمي أوزقور (بعد إحالته علی التقاعد قدم لیشغل منصبه في 2 آذار/مارس مصطفی آیسان، رئیس لجنة الموازنة والتخطیط للمجلس الاستشاري)، وزیر الزراعة والغابات ـ رجائي باتورالب، وزیر العمل ـ طورحان اینسین، وزیر الصناعة والتکنولوجیا ـ شهاب کوجات اویتشو (أحیل علی التقاعد في 22 کانون الأول/دیسمبر 1981 وعین بدلاً عنه محمد طورغوت)، وزیر الطاقة والموارد الطبیعیة ـ سر بلیولنت بیغیول (أحیل علی التقاعد في 22 کانون الأول/دیسمبر عام 1981 وعین مکانه فاخر الکیل)، وزیر شؤون القری ـ منیر رائف قیوني، وزیر السیاحة والاعلام ـ إلهان إیلیا أوغلو (أحیل علی التقاعد في 1 کانون الثاني/ینایر 1982، بعد أن ضمت وزارة السیاحة إلی وزارة الثقافة، أصبح إ. إیلیا أوغلو وزیراً للسیاحة والثقافة)، وزیر الثقافة ـ جهاد بابان (أحیل علی التقاعد في 10 کانون الأول/دیسمبر 1981)، وزیر الاسکان ـ شفیق طیوتن (أحیل علی التقاعد في 14 تموز/یولیو 1982، وعین بدلاً عنه أحمد صمصونلو)، وزیر الشباب والریاضة ـ وجدي أوزغیول، وزیر التأمین الاجتماعي ـ صدیق شیدي (390، ص102-103).

(7) تم تشکیل حزب العمال والفلاحین الترکي العلني في کانون الثاني/ینایر 1978. دخل في عداد زعامته غیون ضلیلي، حسن یالتشین وسواهما. نشعر من خلال برامج الحزب التأثیر القومي للأفکار الماویة: ظهر الحزب معلناً عن نفسه أنه ضد السوفییت، وناقداً القوی التقدمیة في البلاد متهماً إیاها بـ "التحریفیة". وکان یشحن الشباب للقیام بأعمال فوضویة (انظر "35، ص87-90").

(8) بعد استقالة تورغوت أوزال، لعب وزیر المالیة الجدید ـ أ. ب. کافا أوغلو دوراً بارزاً في سیاسة الحکومة الاقتصادیة (390، ص103).

(9) حق ـ ایش ـ اتحاد النقابات الموالیة لحزب السلامة الوطني.

(10) في ملحق الاتفاقية، جرى تعداد "مواقع القوات العسكرية التركية الخاضعة للاستخدام المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية". وهي: سينوب، بيرينتشليك، ابخيرليك، يامانلار "إزمير"، محموردا ق "سامون"، علي مدا ق "اسطانبول"، كيوردجيك "مالانيا"، بلباشي، كارغابورون (457، 1981/2/2).

(11) أصدر بولنت أجويد في كانون الأول/ديسمبر 1981 دورية أسبوعية تحت اسم "آرايش"، إلا أنها أغلقت في آذار/مارس 1982 بأمر من السلطات العسكرية بتهمة "نقد القيادة العسكرية".

(12) انحصرت مهام هيئة الدستور التأسيسية الجديدة في ـ مجلس الرقابة الحكومية التابع لرئيس الجمهورية ـ بمراقبة نشاطات أجهزة الدولة الادارية، ومؤسسات الدولة الاقتصادية والنقابات، والمؤسسات المسؤولة عن الميزانية (316، ص69).

(13) المرجع الأعلى للمحكمة الدستورية.

يبحث هذا الكتاب في أهم توجهات وميزات الصراع السياسي في تركيا منذ الخمسينات حتى مستهل الثمانينات. كما يحلل القاعدة الاجتماعية وبرامج وأنشطة الأحزاب البرجوازية واليسارية الشرعية في تلك المرحلة. وفي الوقت نفسه يبحث في النشاط السياسي للجيش التركي.



المراجــع

1. Маркс К. и Энгельс Ф. Манифест Коммунистической партии. М., 1962.
2. Ленин В. И. Les beaux esprits se rencontrent (По-русски примерно: свой своему поневоле брат).— Т. 7.
2а. Ленин В. И. Самодержавие и пролетариат.— Т. 9.
3. Ленин В. И. Избирательная кампания рабочей партии в Петербурге.— Т. 14.
4. Ленин В. И. Социал-демократия и избирательные соглашения.— Т. 14.
5. Ленин В. И. Капитализм и «парламент».— Т. 21.
6. Ленин В. И. Либерализм и демократия.— Т. 21.
7. Ленин В. И. Политические партии в России.— Т. 21.
8. Ленин В. И. В Австралии.— Т. 23.
9. Ленин В. И. Новейшие данные о партиях в Германии.— Т. 23.
10. Ленин В. И. Секретарю «лиги социалистической пропаганды».— Т. 27.
11. Ленин В. И. Государство и революция.— Т. 33.
12. Ленин В. И. Собрание партийных работников Москвы 27 ноября 1918 г.— Т. 37.
13. Ленин В. И. Ценные признания Питирима Сорокина.— Т. 37.
14. Ленин В. И. Выборы в Учредительное собрание и диктатура пролетариата.— Т. 40.
15. Ленин В. И. II Конгресс Коммунистического интернационала 19 июля — 7 августа 1920 г. Речь о парламентаризме 2 августа.— Т. 41.
16. Ленин В. И. Речь на Всероссийском съезде транспортных рабочих 27 марта 1921 г.— Т. 43.
17. Материалы XXV съезда КПСС. М., 1976.
18. Материалы XXVI съезда КПСС. М., 1982.
19. Международное Совещание коммунистических и рабочих партий. М., 1969.

* * *

20. Алибеков И. В. Государственный капитализм в Турции. М., 1966.
21. Белокреницкий В. Я. Мелкое производство в экономике Пакистана. М., 1972.
22. Беляев И. П., Примаков Е. М. Египет: время президента Насера. М., 1981.
23. Брутенц К. Н. Освободившиеся страны в 70-е годы. М., 1979.
24. Бурлацкий Ф. О дифференцированном анализе государственного аппарата.— Социально-политические сдвиги в странах развитого капитализма. М., 1971.
25. Вдовиченко Д. И. Борьба политических партий в Турции в 1944—1965 гг. М., 1967.
26. Вдовиченко Д. И. Национальная буржуазия Турции. М., 1962.
27. Великий Октябрь и Турция. Тб., 1982.
28. Виммер Э. Средние слои и революционное движение.— «Проблемы мира и социализма». 1979, № 11.
29. Восток: рубеж 80-х годов (Освободившиеся страны в современном мире). М., 1983.
30. Гасратян М. А. Турция в 1960—1963 годах. М., 1965.
31. Гасратян М., Моисеев П. Турция ждет перемен. М., 1963.

* Работы В. И. Ленина указаны по Полному собранию сочинений.

32. Гасратян М. А., Орешкова С. Ф., Петросян Ю. А. Очерки истории Турции. М., 1983.
33. Государство в странах капиталистической ориентации. М., 1982.
34. Гусейнов А. А. Профсоюзы в Турции. М., 1975.
35. Гусейнов А. А. Средства массовой информации в общественно-политической жизни Турции. М., 1981.
36. Гусейнов А. А., Прокопович А. И. Забастовочная борьба в Турции (1968—1970 гг.).— Вестник Московского университета. Востоковедение. 1971, № 2.
37. Дадашев Т. П. Просвещение в Турции в новейшее время. М., 1972.
38. Данилов В. И. Антиправительственные выступления в Турции накануне государственного переворота 27 мая 1960 г. — Краткие сообщения Ин-та народов Азии АН СССР. М., 1964, Вып. 77.
39. Данилов В. И. Армия и политика в современной Турции.— Турция: история, экономика. М., 1978.
40. Данилов В. И. Внутренние проблемы Турции и деятельность КНЕ в освещении журнала «Форум».— Проблемы современной Турции. М., 1963.
41. Данилов В. И. Городская мелкая буржуазия в Турции (некоторые социально-экономические проблемы).— Средние слои городского общества в странах Востока. М., 1975.
42. Данилов В. И. Новый курс Народно-республиканской партии Турции.— «Народы Азии и Африки». 1979, № 4.
43. Данилов В. И. О возрастании роли армии в политической жизни Турции.— Ленинизм, классы и классовая борьба в странах Востока. М., 1973.
44. Данилов В. И. О некоторых исторических предпосылках политических устремлений офицерства в современной Турции.— Проблемы истории Турции. М., 1978.
45. Данилов В. И. Средние слои в политической жизни современной Турции. М., 1968.
46. Данилов В. И., Корниенко Р. П. Политическое развитие и основные политические партии Турции.— Проблемы развития стран современного Ближнего и Среднего Востока. М., 1981.
47. Джиллов Х. Экономика Турции. М., 1971.
48. Длин Н. А. Специфика социально-экономического развития несоциалистических стран Азии. М., 1978.
49. Зарубежный Восток и современность. Т. 1—3. М., 1980.
50. Идеология современного национально-освободительного движения. М., 1966.
51. Иерусалимский В. О некоторых особенностях сознания рабочего класса Западной Германии.— Социально-политические сдвиги в странах развитого капитализма. М., 1971.
52. Капитализм на пороге новых потрясений.— «Проблемы мира и социализма». 1980, № 9.
53. Ким Г. Ф. От национального освобождения к социальному: социально-политические аспекты современных национально-освободительных революций. М., 1982.
54. Киреев Н. Г. Анкара. М., 1972.
55. Киреев Н. Г. Национальный и иностранный капитал во внешней торговле Турции. М., 1968.
56. Киреев Н. Г. Развитие капитализма в Турции. К критике теории «смешанной экономики». М., 1982.
57. Классовые союзы и политические блоки.— «Проблемы мира и социализма». 1980, № 10.
58. Классообразование на современном Востоке: проблемы и тенденции. М., 1978.
59. Классы и классовая борьба в развивающихся странах. М., 1967.
60. Комахидзе Н. В. Турецко-ливийские торгово-экономические отношения на современном этапе.— Известия АН ГрузССР. Тб., 1982, № 4.
61 Кондакчян Р. П. Турция: внутренняя политика и ислам. Ер., 1983.
62. Корниенко Р. П. Рабочее движение в Турции. 1918—1963 гг. М., 1965.

63. Крупный капитал и монополии стран Азии. М., 1970.
63а. Левин С. Ф. Государство и монополистическая буржуазия в Пакистане. М., 1983.
64. Левковский А. И. Мелкая буржуазия: облик и судьбы класса. М., 1978.
65. Левковский А. И. Социальная структура развивающихся стран (проблемы многоукладного, переходного общества). М., 1978.
66. Левковский А. И. Третий мир в современном мире. М., 1970.
67. Ли Вл. Ф. Социальная революция и власть в странах Востока. М., 1984.
68. Ли В. Ф. Средние городские слои в социальной структуре освободившихся стран Востока.— Средние слои городского общества в странах Востока. М., 1975.
69. Ликутов К. Г. Изменение политического курса Народно-республиканской партии Турции. Автореф. канд. дис. М., 1978.
70. Ломейко В. Левее истины. М., 1970.
71. Мирский Г. И. Армия и политика в странах Азии и Африки. М., 1970.
72. Мирский Г. И. «Третий мир»: общество, власть, армия. М., 1976.
73. Митра С., Мирский Г., Пахад Э. Государство и проблема выбора пути в развивающихся странах.— «Проблемы мира и социализма». 1982, № 3.
74. Моисеев П. П. Аграрные отношения в современной Турции. М., 1960.
75. Моисеев П. П. Аграрный строй современной Турции. М., 1970
75а. Моисеев П. П. Экономическая политика правительства Джемаля Гюрселя.— Проблемы современной Турции. М., 1963.
76. Научно-технический прогресс и занятость в развивающихся странах. М., 1977.
77. Национальная интеллигенция развивающихся стран Азии и Африки (Тезисы научного совещания). М., 1978.
78. Новейшая история Турции. М., 1968.
79. Общество, элита и бюрократия в развивающихся странах Востока. Кн. 1—2. М., 1974.
80. Осипов Ю. М. Развивающиеся страны: финансирование экономики и инфляция. М., 1978.
81. Пауперизм и люмпенство в «третьем мире» (Тезисы докладов межинститутской научной конференции). М., 1973.
82. Петросян Ю. А., Юсупов А. Р. Измир. М., 1973.
83. Плотников А. С. Об объективных основах союза рабочего класса с городскими средними слоями.— Средние слои городского общества в странах Востока. М., 1975.
84. Полвека мирного сотрудничества. М., 1973.
85. Политика и экономика современной Турции. М., 1977.
86. Политические сдвиги на Среднем Востоке: корни, факторы, тенденции.— «Проблемы мира и социализма». 1980, № 2.
87. Полонская Л. Р., Вафа А. Х. Восток: идеи и идеологи (критика буржуазных и мелкобуржуазных концепций «третьего пути» развития). М., 1982.
88. Попов С. И. Критика современной буржуазной социологии. М., 1970.
89. Поцхверия Б. М. Внешняя политика Турции после второй мировой войны. М., 1976.
90. Примаков Е. М. Восток после краха колониальной системы. М., 1982.
91. Примаков Е. М. Закон неравномерности развития и исторические судьбы освободившихся стран.— «Мировая экономика и международные отношения». 1980, № 12.
92. Проблемы накопления и экономического роста в развивающихся странах. Ч. 1—2. М., 1977.
93. Проблемы развития стран современного Ближнего и Среднего Востока. М., 1981.
94. Проблемы современной Турции. М., 1963.
95. Против империализма, за социальный прогресс.— «Проблемы мира и социализма». 1981, № 4.

96. Противоречивая эволюция.— «Проблемы мира и социализма». 1981, № 12.
97. Революционный процесс на Востоке. История и современность. М., 1982.
98. Революционный процесс: общее и особенное. М., 1981.
99. Революция и демократия.— «Проблемы мира и социализма». 1979, № 9.
100. Розалиев Ю. Н. Классы и классовая борьба в Турции (буржуазия и пролетариат). М., 1966.
101. Розалиев Ю. Н. Особенности развития капитализма в Турции. М., 1962.
102. Розалиев Ю. Н. Экономическая история Турецкой Республики. М., 1980.
103. Ройш Ю. «Левый» радикализм: от «ультрасовременности» к конформизму и обратно.— «Проблемы мира и социализма». 1979, № 6.
104. Севортян Р. Э. Армия в политическом режиме стран современного Востока. М., 1973.
105. Севортян Р. Э. О политической роли офицерства в странах современного Востока.— Средние слои городского общества в странах Востока. М., 1975.
106. Сертель С. Переворот 27 мая 1960 г. и вторая республика в Турции.— «Народы Азии и Африки». 1966, № 2.
107. Симония Н. А. Страны Востока: пути развития. М., 1975.
108. Сказки для взрослых про демократию.— «Проблемы мира и социализма». 1980, № 2.
109. Современный национализм и общественное развитие зарубежного Востока. М., 1978.
110. Средние (городские) слои в развивающихся странах Азии и Африки. Ч. 1—2. М., 1972.
111. СССР и Турция. 1917—1979. М., 1981.
112. Старченков Г. И. Проблемы занятости и миграции населения в Турции. М., 1975.
113. Старченков Г. И. Трудовые ресурсы Турции. М., 1981.
114. Тенденции развития освободившихся стран Востока.— «Проблемы мира и социализма». 1982, № 1.
115. Турецкая Республика (справочник). М., 1975.
115а. Турецкая Республика в 60—70-е годы. Вопросы общественно-политического развития. М., 1984.
116. Турция: история, экономика, политика. М., 1984.
117. Ульяновский Р. А. Современные проблемы Азии и Африки. Политика, экономика. М., 1978.
118. Уразова Е. И. Налоги и экономический рост развивающихся стран. М., 1981.
119. Уразова Е. И. Турция: проблемы финансирования экономического развития. М., 1974.
119а. Федоров В. А. Армия и политический режим в Таиланде (1945—1980). М., 1982.
120. Хаков Дж. Политическата борба в Турции. 1960—1971. София, 1979.
121. Черников И. Ф. В интересах мира и добрососедства. Киев, 1977.
122. Чешков М. А. Критика представлений о правящих группах развивающихся стран. М., 1979.
123. Шамсутдинов А. М. Национально-освободительная борьба в Турции 1918—1923 гг. М., 1966.
123а. Шерковина Р. И. Политические партии и политическая борьба в Пакистане. М., 1983.
124. Широков Г. К. Колонии и зависимые страны: проблемы исторического различия.— «Народы Азии и Африки». 1983, № 3.
125. Шлыков В. И. Политическая борьба в Турции в начале 1970-х годов.— Вестник Московского университета. Востоковедение. № 2—1977.
125а. Экономическое развитие современной Турции. М., 1983.

* * *

126. Abadan N. Türk üniversite öğrencilerile genç işçilerin siyasal eğilimleri.— Ankara üniv. siyasal bilgiler fak. dergisi. 1971, Cilt 26, mart, № 1.

127. Adalet partisi 1977 genel seçimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
128. Adalet partisi. Program ve tüzük. Ankara, 1969.
129. Ahmad, Feroz ve Bedia Turgay. Türkiyede çok partili politikanın açıklamalı kronolojisi (1945—1971). Ankara, 1976.
130. Ak günlere. Cumhuriyet halk partisi 1973 seçim bildirgesi. Ankara, [б. г.].
131. Aközer H. Işçi hareketi ve sınıf sendikacılığı.— «Yurt ve dünya». 1977, № 2.
132. Aksoy M. Sosyalist enternasyonal ve CHP. 2-ci basım. Istanbul, 1977.
133. Aksoy S. Anayasa ön tasarısı ve toprak reformu.— «Forum». 1960, № 159.
134. Akşit B. Türkiyede azgelişmiş kapitalism» ve köylere girişi. Ankara, 1967.
135. Altan Ç. Atatürk'ün sosyal görüşleri. Istanbul, 1965.
136. Altan Ç. Onlar uyanırken. Türk sosyalistlerinin el kitabı. Istanbul, 1967.
137. Amerikalı, Fransız, Rus gözüyle 1960 Türk ihtilâli. Istanbul, 1967.
138. Arzık N. Menderes'i ipe götürenler. Ankara, 1966.
139. Atatürk devrimleri, I. milletlerarası simpozyomu bildirileri (10—14 aralık 1973, Istanbul). Istanbul, 1975.
140. Atatürk, din ve laiklık. Istanbul, 1968.
141. Atay F. R. Atatürk ne idi? Istanbul, 1968.
142. Avcıoğlu D. Türkiye'nin düzeni (dün—bugün—yarın). 2-ci baskı. Ankara, 1969.
143. Aydemir Ş. S. Ihtilâlin mantığı ve 27 mayıs ihtilâli. Istanbul, 1973.
144. Aydemir Ş. S. Ikinci adam. III Cilt. 2-ci baskı. Istanbul, 1975.
145. Aydemir Ş. S. Menderes'in dramı. Istanbul, 1969.
146. Aysan M. A. Atatürk'ün ekonomi politikası. Istanbul, 1980.
147. Bank-Sen IV. Genel Kurul calışma raporu. 13—16 şubat 1979. [Б. м., б. г.].
148. Başgil A. F. 27 mayıs ihtilâli ve sebepleri. Istanbul, 1966.
149. Baydar Oya. Partiler ve sınıfsal yapıları.— «Ilke». 1974, № 1.
150. Bekâta H. O. Birinci cumhuriyet biterken. Ankara, 1960.
151. Bekâta H. O. Dağların ardı. Ankara, 1965.
152. Bekâta H. O. Dıs politika ve Türkiye. Ankara, 1975.
153. Bekâta H. O. Turkiye'nin bugünkü gorünüşü. Ankara, 1969.
154. Belli M. Yazılar, 1965—1970. Ankara, 1970.
155. Berkes N. Iki yüz yıldır neden bocalıyoruz? Istanbul, 1965.
156. Berksan N. Tarafsız konuşuyor. Istanbul, 1960.
157. Beşikçi I. Doğu Anadolu'nun düzeni. 2-ci baskı. Istanbul; 1970.
158. Beşikçi I. Doğuda değişim ve yapısal sorunlar. Ankara, 1969.
159. Bilâ H. CHP tarihi (1919—1979). Ankara, 1979.
160. Bilen I. Çetin savaş. 2-ci baskı. Istanbul, 1978.
161. Bilgin I. Türkiye'de sağ ve sol akımlar ve tatbikatı, [б. м.], 1969.
162. 1970 Türkiye ekonomisi istatistik rakamları ile. Istanbul, 1971.
163. 1976 Raporu.— «Yurt ve dünya». 1977, № 2.
164. Bolay S. H. Türkiyede ruhçu ve maddeci görüşün mücadelesi. Istanbul, 1967.
165. Boran B. CHP'de neler oluyor.— «Çark başak», 01.07.1976, № 10.
166. Boran B. MC iktidarı ve partiler.— «Çark başak», 16.11.1976, № 19.
167. Boran B. 15—16 haziran işçi sınıfı eylemi.— «Çark başak», 16.06.1976, № 9.
168. Boran B. Türkiye ve sosyalizm sorunları. Istanbul, 1968.
169. Bozbeyli F. Demokratik sağ. Istanbul, 1976.
170. Bulutoğlu K. Bunalım ve çıkış. Ankara, 1980.
171. Bürün V. Kansız ihtilâl. Ankara, 1960.
172. Büyük kurtuluş 27 mayıs devriminin açıklaması. Istanbul, 1960.
173. Cem I. 12 Mart. I Cilt (Yazılar). Istanbul, 1973.
174. Cem I. Tarih açısından 12 mart. II Cilt. Istanbul, 1977.
175. Cem I. Türkiye'de geri kalmışlığın tarihi. 2-ci baskı. Istanbul, 1971.
176. Cumhuriyet 1978. Istanbul, 1979.
177. Cumhuriyet dönemi Türkiye ekonomisi. 1923—1978. Istanbul, 1980.
178. Cumhuriyet halk partisi 1977 genel seçimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
179. Cumhuriyet halk partisi programı. Ankara, 1976
180. Cumhuriyet halk partisi. Tüzük. Ankara, 1976.

181. Cumhuriyet halk partisi programı ve seçimlerin teknik hazırlıkları ile ilgili bilgiler. [Б м., б. г.].
182. Cumhuriyetçi güven partisi 1977 genel seçimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
183. Çambel L. Türkiye 27 mayıs ihtilâlinden sonra Atatürk yolunda.— «Forum». 1961, № 174.
184. Çamlı İ. Dünya, Amerika, Türkiye. İstanbul, 1966.
185. Çandar C. 1969 haziranı ve devrimci gençlik hareketi.— «Aydınlık sosyalist dergi». 1969, № 9.
186. Danilov V. I. Cumhuriyet halk partisinin yeni doğrultusu.— «Çağ», İstanbul, 1980, № 2.
187. Demirel S. Siyasi istikrar ve topyekûn kalkınma. İstanbul, 1975.
188. Demokratik parti 1977 genel seçimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
189. DİSK 7. Genel kurul çalışma raporu. İstanbul, 1980.
190. Ecevit B. Atatürk ve devrimcilik. İstanbul, [б. г.].
191. Ecevit B. Bu düzen değişmelidir. 4-cü basım. İstanbul, 1975.
192. Ecevit B. CHP' nin vardığı dönemeç.— «Akis». 1966, № 629.
193. Ecevit B. Demokratik solda temel kavramlar ve sorunlar. Ankara, [б. г.].
194. Ecevit B. Ortanın solu. 7-ci basım. İstanbul, 1975.
195. Elevli A. Hürriyet için 27 mayıs 1960 Devrimi. Ankara, 1960.
196. Erdemir S. Milli birliğe doğru. Cilt 1. Ankara, 1961.
197. Erkanlı O. Anılar... sorunlar... sorumlular. İstanbul, 1972.
198. Eroğlu E. Sınıflar açısından 12 mart: 12 mart devam ediyor mu? İstanbul, 1974.
199. Gencer A. İ. Hürriyet savaşı. İstanbul, 1961.
200. Gevgilili A. Türkiye de 1971 rejimi. İstanbul, 1973.
201. Gevgilili A. Yükseliş ve düşüş. İstanbul, 1981.
202. Güneş T., Kongar E., Perinçek D. Atatürk'ün bugünkü önemi. İstanbul, 1980.
203. İktisadi kalkınmanın sosyal meseleleri. İstanbul, 1964.
204. İktisadi rapor. Ankara, 1981.
205. İktisadi rapor. Ankara, 1971.
206. İpekçi A., Coşar Ö. S. İhtilâlin iç yüzü. Birinci cilt. İstanbul, 1965.
207. İpekçi A. Liderler diyor ki. İstanbul, 1969.
208. İsen C. K. 22 şubat — 21 mayıs. Geliyorum diyen ihtilâl. İstanbul, 1964.
209. Karaca K. Milliyetçi Türkiye. Ankara, 1971.
210. Karal E. Z. 27 mayıs inkılâbının sebepleri ve oluşu. İstanbul, 1960.
211. Kardam A. CHP nedir? Ne değildir? Ankara, 1976.
212. Karib Z. Kıbrıs meselesi, beynelmilel güçler ve yıktırılan CHP—MSP hükûmeti. İstanbul, 1975.
213. Karpat K. Türk demokrasi tarihi. İstanbul, 1967.
214. Kaynar R. Üniversiteye darbe. 147'ler mücadelesi. İstanbul, 1963.
215. Kemal Mehmet, 12 mart, öfkeli generaller ve işkence. İstanbul, 1976.
216. Kervan yürüyecektir. Adalet partisi 1977 seçim beyannamesi.
217. Kıvılcımlı H. Devrim zorlaması ve «devrimci» zortlaması. İstanbul, 1970.
218. Kıvılcımlı H. Genel olarak sosyal sınıflar ve partiler. İstanbul, 1974.
219. Kıvılcımlı H. Ortanın solu ve küçük üretmenlerimiz. İstanbul, 1976.
220. Kıvılcımlı H. Türkiye'de kapitalizmin gelişimi. İstanbul, 1974.
221. Kıvılcımlı H. Turkiye'de sınıflar ve politika.— «Aydınlık sosyalist dergi». 1969, № 5.
222. Kıvılcımlı H. 27 mayıs ve Yön hareketinin sınıfsal eleştirisi. İstanbul, 1970.
223. Kili S. 1960—1975 döneminde Cumhuriyet halk partisinde gelişmeler. İstanbul, 1976.
224. Kili S. Çayırhan. Bir Orta Anadolu köyünde toplumsal değişme ve siyasal davranış. İstanbul, 1978.
225. Kili S. Türk devrim tarihi. İstanbul, 1980.
226. Kirişçioğlu N. 12 mart (İnönü — Ecevit) ve 1960 tahkikat encümeni raporum. İstanbul, 1973.
227. Kirişçioğlu N. Partilerimiz ve liderleri. İstanbul, 1975.

228. Koç Y. Türkiye'de sınıf mücadelesinin gelişimi, 1923—1973. Ankara, 1973.
229. Koçaş S. Atatürk'tan 12 marta. 1 cilt. İstanbul, 1977.
230. Kongar E. İmparatorluktan günümüze Türkiye'nin toplumsal yapısı. 2-ci basım. İstanbul, 1978.
231. Kongar E. Toplumsal degişme kuramları ve Turkiye gerçeği. 2-ci basım. İstanbul, 1979.
232. Korkud A. Aydınlar ve subaylar. Ankara, 1969.
233. Köknel O. Türk toplumunda bugünün gençliği. İstanbul, 1970.
234. Küçük sanayı ve el sanatları. T. C. Başbakanlık Devlet Planlama Teşkilâtı. Ankara, 1969.
235. Küçük Y. Plânlama, kalkınma ve Türkiye. 3-cü basım. İstanbul, 1978.
236. Küçük Y. Türkiye üzerine tezler. 1908—1978. İstanbul, 1980.
237. Madanoğlu inkılâbı anlatıyor. Ankara, [б. г.].
238. Millet hizmetinde Adalet partisi. 1965—1971. AP Genel merkez yayınları. Ankara, 1972.
239. Milli şelâmet partisi 1977 genel seçimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
240. Milli şelâmet partisi. Program ve tüzük. Ankara, [б. г.].
241. Milliyetçi hareket partisi 1977 genel seşimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
242. Mumcu. U. Büyüklerimiz. 8-ci basım. İstanbul, 1979.
243. Mustafa Kemali anlamak. Haz. Kadıbeşeğil F. Ankara, 1981.
244. Müreffeh ve kuvvetli Turkiye için CKMP progamı. Ankara, [б. г.].
245. Naci F. Atatürk'ün temel görüşleri. 2-ci baskı. İstanbul, 1970.
246. Olaylarla türk dıs politikası (1919—1973). 3-cü baskı. Ankara, 1974.
247. 12 mart olayı.—«İlke». 1974, № 1.
248. Oniki mart ve sonrası. AP Genel merkezi yayınları. Ankara, 1972.
249. Onur N. Erbakan dosyası. İstanbul, 1975.
250. Osmanlı ve türk anayasaları. Haz. Kili, S. İstanbul, 1980.
251. Özbudun E. Siyasal partiler, Ankara, 1974.
252. Özbudun E. Türkiye'de sosyal degişme ve siyasal katılma. Ankara, 1975.
253. Özek Ç. Türkiye'de gerici akımlar. İstanbul, 1968.
254. Özgen H. Ekonomik sorunlarımız. Ankara, 1969.
255. Özgen H. Kalkınma ve sosyalizm. Ankara, 1966.
256. Özgen H. Tarımda sosyalizm. Ankara, 1964.
257. Özgen H. Türk sosyalizmi üzerine denemeler. Ankara, 1963.
258. Özgür O. Sanayileşme ve Turkiye. İstanbul, 1976.
259. Özgür O. Türkiye'de kapitalizmin gelişmesi. 2-ci baskı. İstanbul, 1975.
260. Pamukoğlu A. Türkiye'de demokrasi. İstanbul, 1961.
261. Perinçek D. TİP üyelerinin sınıf yapısı.—«Aydınlık sosyalist dergi». 1969, № 3.
262. Sağlam D. Devetçilik ilkesinin gelişmesi ve günümüzdeki sonuçları.—«Ekonomik yaklaşım». Cilt 2. Sayı 1. Ankara, 1981.
263. Sait H., Siyahkan N. Toprak reformu sorunu ve Urfa uygulaması.—«Yurt ve dünya». 1977, № 4.
264. Sander O. Türk-amerikan ilişkileri 1947—1964. Ankara, 1979.
265. Sargın N. Başarı Türkiye işçi Partisi hareketinindır. «Çark başak», 16.09.1976, № 15.
266. Savcı B. Hürriyetler uzerine düşünceler. Ankara, 1968.
267. Sayılgan A. Soldaki bitmeyen kavga. Ankara, 1970.
268. Sayılgan A. Yeni kavga (milli demokratik devrim nedir?). Ankara, 1970.
269. Selçuk İ. Milliyetçiliğin temelleri.—«Yön», 29.01.1965.
270. Sencer M. Türkiye'de köylülüğün maddi temelleri. İstanbul, 1971.
271. Sencer M. Türkiye'de sınıfsal yapı ve siyasal davranışlar. İstanbul, 1974.
272. Sencer M. Türkiye'de siyasal partilerin sosyal temelleri. İstanbul, 1974.
273. Sertel Y. Türkiye'de ilerici akımlar ve kalkınma davamız. İstanbul, 1967.
274. Seyhan D. Gölgedeki adam. İstanbul, 1966.
275. Silier Orhan. Seçimler, yeni durum, görevlerimiz.— «Yurt ve dünya». 1977, № 4.
276. Silier Orhan. «Ya Cumhuriyet halk partisi ya faşizm» mi? — «Yurt ve dünya». 1977, № 2.

277. Sol kendini anlatıyor. Haz. Behram N. Istanbul, 1977.
278. Sosyal siyaset konferansları. Istanbul üniversitesi yayınlarından № 1514. Istanbul, 1970.
279. Sosyalist mücadelede on yıl.— «Çark başak», 16.07.1976, № 11.
280. Sosyalist-parti programı. Istanbul, 1975.
281. S o y s a l M. Anayasanın anlamı. Istanbul, 1969.
282. S ü l k e r K. Türkiye'de işçi hareketleri. Istanbul, 1968.
283. Ş i ş m a n o v D. Türkiye işçi ve sosyalist hareketi. Istanbul, 1978.
284. Talat Aydemir'in hatıraları. Istanbul, 1968.
285. T a n i l l i S. Uygarlık tarihi. Istanbul, 1979.
286. T a n j u S. Tepedeki 4 adam. Istanbul, 1978.
287. T a n s e l S. 27 mayıs inkılâbını hazırlayan sebepler. Istanbul, 1960.
288. T a n s u Z. AP'deki kırmızı oyların nedenleri. Ankara, 1970.
289. T a r a y C. H. Atatürk ilkeleri ışığında Türkiye'de demokrasi ve sol. Istanbul, 1971.
290. T a y l a k M. Öğrenci hareketleri. Ankara, 1969.
291. T. C. Ankara, Çankırı, Kastamonu illeri sıkıyönetim komutanlığı askeri savcılığı. Iddianame (MHP ve ülkücü kuruluşlar). Ankara, 29 nisan 1981.
292. T. C. Başbakanlık Devlet planlama teşkilâtı. Esnaf ve sanatkârların sosyal ve ekonomik sorunları araştırması. Cilt 1—3. Ankara, 1971.
293. T e v e t o ğ l u F. Türkiye'de sosyalist ve komünist faaliyetler (1910—1960). Ankara, 1967.
294. T e z i ç E. Siyasi partiler (partilerin hukuki rejimi ve Türkiye'de partiler). Istanbul, 1976.
295. T i m u r T. CHP'deki evrim üzerine notlar.—«Ilke». 1974, № 1.
296. TKP MK Genel sekreteri I. Bilen yoldaşın MK Plenumu'nda okuduğu Politik büro raporu. Ağustos 1981. [Б. м.], 1981.
297. TKP MK Genel sekreteri I. Bilen yoldasın MK plenumunda okuduğu Politik büro raporu. Mayıs 1982. [Б. м.], 1982.
298. T o k e r M. Solda ve sagda vuruşanlar. 2-ci baskı. Ankara, 1971.
299. T o k i n F. H. Türk tarihinde siyasi partiler ve siyasi düşüncenin gelişmesi. 1839—1965. Istanbul, 1965.
300. T u n a O. Toplu iş sözleşmesi düzeninin iktisadi ve sosyal tesirleri. On araştırma raporu. Ankara, 1969.
301. T u n a O. Türkiye'de toplu iş sözleşmesi düzeninin iktisadi ve sosyal tesirleri. II kitap. Istanbul, 1970.
302. T u n a y a T. Z. Islâmcılık cereyanı. Istanbul, 1962.
303. T u n a y a T. Z. Türkiye' nin siyasi hayatında batılılaşma hareketleri. Istanbul, 1960.
304. T u r a n O. Turkiye'de komünizm kaynakları. Ankara, 1964.
305. T u r h a n M. Toprak reformu ve köy kalkınması. Istanbul, 1964.
306. T u r h a n M. Üniversite problemi. Istanbul, 1967.
307. T ü r k I. Türk toplumunda sosyal sınıflar. Istanbul, 1970.
308. Türk-Iş 10. Genel kuruluna sunulan çalışma raporu. Ankara, 1976.
309. Türk köyünde modernleşme eğilimleri araştırması. Ankara, 1970.
310. Türk ve dünya meşhurları. Cemal Gürsel. Ankara, 1961.
311. T ü r k e ş A. Milli doktrin. Dokuz ışık. Istanbul, 1974.
312. T ü r k e ş A. Temel görüşler..4-cü baskı. Istanbul, 1969.
313. T ü r k e ş A. Türkiye'nin meseleleri. Istanbul, 1969.
314. Türkiye birlik partisi 1977 genel seçimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
315. Türkiye Cumhuriyet Merkez bankası A. Ş. 1970 yılı raporu. Ankara, 1971.
316. Türkiye Cumhuriyeti Anayasası. Istanbul, 1982.
317. Türkiye Cumhuriyeti hükûmetleri ve programları. Haz. Öztürk K. Istanbul, 1968.
318. Türkiye istatistik cep yıllığı. DIE. Ankara, 1982.
319. Türkiye istatistik yıllığı. Ankara, 1981.
320. Türkiye istatistik yıllığı. Ankara, 1970.
321. Türkiye Iş bankası. Yıllık rapor 1970. Ankara..
322. Türkiye işçi partisi 1977 genel seçimi radyo konuşmaları. Ankara, 1977.
323. Türkiye işçi partisi. I büyük kongre tutanaği. 26—28 şubat 1977. Ankara.

324. Türkiye işçi partisi genel merkezi. Sayı 71/110. Genelge. Ankara, 3 şubat 1971.
325. Türkiye işçi partisi parlamentoda 1965—1969.—«Yurt ve dünya». 1977, № 2.
326. Türkiye işçi partisi programı ve tüzüğü. Istanbul, 1975.
327. Türkiye işçi partisi radyo konuşmaları. Yurt sorunları ve çözüm yolu. Ankara, 1964.
328. Türkiye komünist partisi Merkez komitesi plenumu. Mayıs 1980. [Б. м.], 1980.
329. Türkiye sosyalist işçi partisi. 2. Kongre. Genel yönetim kuluru raporu. Istanbul, 1978.
330. Türkiye sosyalist işçi partisi. Program. Istanbul, 1977.
331. Türkiye'de siyasi partilerin ekonomik ve sosyal görüşleri—belgeler. Kalkınma ve planlama. Ikinci kitap—birinci cilt. Haz. Bozbeyli F. Istanbul, 1969.
332. Türkiye'de siyasi partilerin ekonomik ve sosyal görüşleri—belgeler. Kalkınma ve planlama. Ikinci kitap—üçüncü cilt. Haz. Bozbeyli F. Istanbul, 1970.
333. Türkiye'de siyasi partilerin ekonomik ve sosyal görüşleri—belgeler. Parti programları. Birinci kitap — birinci cilt. Haz. Bozbeyli F. Istanbul, 1970.
334. Turkiye'nin ekonomik göstergeleri 1965—1969. Türkiye Iş bankası A. Ş. Ankara, [б. г.].
335. Tütengil C. O. Türkiye'de köy sorunu. Istanbul, [б. г.].
336. Ufuk ve çizgi. Milliyetçi bütünleşme hedefindeki kırıksız cizgide Demirel belgeseli. Olaylar, seçimler, buhranlar. Istanbul, 1976.
337. Ülken H. Z. Siyasi partiler ve sosyalizm. Istanbul, 1963.
338. Vatan partisi tüzüğü, programı, tarihçesi. Istanbul, 1975.
339. Yaşa M. Iktisadi meselelerimiz. Istanbul, 1966.
340. Yetkin Ç. Turkiye'de soldaki bölünmeler (1960—1970). Istanbul, 1970.
341. 27 mayıs 1960 Türk inkılâbı. Ankara, 1960.
342. Yücel H. Hürriyet gene hürriyet. Ankara, 1960.

* * *

343. Abadan-Unat N., Yücekök A. N. Religious Pluralism in Turkey.— Turkish Yearbook of International Relations. 1969—1970. Ankara, 1973, 10.
344. Abdel-Malek A. Egypt: Military Society. The Army Regime, the Left and Social Change under Nasser. N. Y., 1968.
345. Aspects of Modern Turkey. Ed. by Hale W. M. L., 1976.
346. Atatürk: Founder of a Modern State (ed. by A. Kazancigil, E. Özbudun). L., 1981.
347. Bahrampour F. Turkey: Political and Social Transformation. N. Y., 1967.
348. Caucig F. Turkei etabliert die zweite Republik.— «Aussenpolitik». 1960, № 8.
349. Danilov V. I. Activisation of the Middle Classes in Social and Political Life of Turkey.—«Mid. East. A Middle East North Afr. Rev». Wash., 1969, № 4.
350. Danilov V. I. Le caractère du coup d'Etat du 27 mai 1960 en Turquie.— «Etudes balkaniques». 1966, № 5.
351. Dodd C. H. Politics and Government in Turkey. Manchester Univ. Press., 1969.
352. Ellis H. Challenge in the Middle East. N. Y., 1960.
353. Erbakan N. Heavy Industry in Turkey. [Б. м.], 1976.
354. Ergil D. Class Conflict and Turkish Tranformation (1950—1975).— «Studia Islamica». P., 1975, № 41.
355. Foreign Policy of Turkey at the United Nations: Between the Years 1966—1972. Ed. by Söylemez Y. Vol. 1. Ankara, 1973.
356. Gutteridge W. The Political Role of African Armed Forces.— «Afr. Affairs». Vol. 66, № 263. L., 1967.
357. Haddad G. M. Revolutions and Military Rule in the Middle East: The Northern Tier. N. Y., 1965.
358. Halpern M. The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa. Princeton, New Jersey, 1965.

359. Harris R. Independence and after: Revolution in Underdeveloped Countries. L., 1962.
360. Horowitz D. L. Coup Theories and Officers Motives. Princeton, New Jersey, 1980.
361. Hurewitz J. C. Middle East Politics: The Military Dimension. N. Y., 1969.
362. Janowitz M. Military in the Political Development of New Nations. Chicago, 1965.
363. Janowitz M. Military Institutions and Coercion in the Developing Nations. Chicago, 1977.
364. Karpat K. One or Two Party Systems in Asia.— Turkish Yearbook of International Relations. 1963. Ankara, 1965, 4.
365. Karpat K. Recent Political Developments in Turkey and Their Social Background.— «Intern. Affairs». 1962, № 2.
366. Karpat K. Social Change and Politics in Turkey. Leyden, 1973.
367. Karpat K. Socialism and the Labor Party of Turkey.— «Middle East J.». Wash., Spring 1967, vol. 21, № 2.
368. Keyder C. Political Economy of Turkish Democracy.— «New Left Rev.». May—June 1979, № 115.
369. Kışlalı A. T. Forces politiques dans la Turquie moderne. Ankara, 1968.
370. Kili S. Turkish Revolution — the Developed and the Developing Countries. Istanbul, 1981.
371. Laipson E. Turkey and U. S. Interests. Wash., 1980.
372. Landau J. Radical Politics in Modern Turkey. Leyden, 1974.
373. Lewis B. The Emergence of Modern Turkey. L., 1961.
374. Mehden F. R. Politics of the Developing Nations. New Jersey, 1964.
375. Miller J. D. B. The Politics of the Third World. Oxford Univ. Press. N. Y., 1967.
376. Military and Modernization. Chicago, 1971.
377. Mumcu A. Atatürk and the Constitution. Istanbul, 1981.
378. Onulduran E. Political Development and Political Parties in Turkey. Ankara, 1974.
379. Özbudun E. Parliament in the Turkish Political System.— «J. of South Asian and Middle Eastern Studies». Vol. 2, № 1, Fall 1978.
380. Planning in Turkey. Ed. by İlkin S., Inanç E. Ankara, 1967.
381. Political Modernization in Japan and Turkey. Ed. by Ward R. E., Rustow D. Princeton, New Jersey, 1968.
382. Reusch J. Pluralismus und Klassenkampf. Frankfurt am Main, 1982.
383. The Role of the Military in Underdeveloped Countries. Ed. by Johnson J. J. Princeton, New Jersey, 1967.
384. Rustow D. A. Turkey's Travails.— «Foreign Affairs». Fall 1979.
385. Sablier E. La Révolution inachevée de la Turquie.— «La Revue de Paris». 1964, № 12.
386. Sinanoğlu S. Visage de la Turquie. Ankara, 1979.
387. Smith W. C. Islam in Modern History. N. Y., 1957.
388. Sunar I. State and Society in the Politics of Turkey's Development. Ankara, 1974.
389. Tamkoç M. Stable Instability of the Turkish Polity.— «Middle East J.». 1973, № 27.
390. Turkey. Almanac. Turkey Daily News Publications. Ankara, 1982.
391. Turkey's Problems and Prospects: Implications for U. S. Interests. Wash., 1980.
392. The Turkish Economy 1980. TÜSIAD. Istanbul, 1980.
393. The United States and the Middle East. Ed. by Stevens G. G. New Jersey, 1965.
394. Vernier B. Armée et politique au Moyen-Orient. P., 1966.
395. Vernier B. L'Armée turque et la révolution néo-kémaliste.— «Politique étrangère». P., 1965, № 3.
396. Von Beyme K. Kemalism in Western and Marxist Theory of Development. Istanbul, 1981.

397. Weiher G. Militär und Entwicklung in der Turkei 1945—1973. Hamburg, 1978.
398. Weiker W. The Aidemir Case and Turkey's Political Dilemma.— «Middle Eastern Affairs». N. Y., 1963, № 9.
399. Weiker W. Modernization of Turkey: From Atatürk to the Present Day. N. Y., 1981.
400. Weiker W. The Turkish Revolution 1960—1961. Aspects of Military Politics. Wash., 1967.

* * *

401. «Азия и Африка сегодня». М.
402. «Вестник Московского университета. Востоковедение». М.
403. «Вопросы истории». М.
404. «За рубежом». М.
405. «Коммунист». М.
406. «Международная жизнь». М.
407. «Мировая экономика и международные отношения». М.
408. «Народы Азии и Африки». М.
409. «Новое время». М.
410. «Правда». М.
411. Проблемы мира и социализма». Прага.
412. «Adalet». Ankara.
413. «Akis». Ankara.
414. «Akşam». Istanbul.
415. «Ankara Ticaret Odasi Dergisi». Ankara.
416. «Ankara Ticaret Postası». Ankara.
417. «Ankara üniversitesi Siyasal bilgiler fakültesi dergisi». Ankara.
418. «Ant». Istanbul.
419. «Arab Times». Kuwait.
419a. «Archiv Orientalni». Praha.
420. «Aydınlık». Istanbul.
421. «Aydınlık sosyalist dergi». Ankara.
422. «Barış». Ankara.
423. «Bayram». Ankara.
424. «Belgelerle türk tarih dergisi». Istanbul.
425. «Bugün». Ankara.
426. «The Chronicle». The Directorate General of Press and Publication. Ankara.
427. «Cumhuriyet». Istanbul.
428. «Çağ. Aylık teorik dergi». Istanbul.
429. «Çark başak». Istanbul.
430. «Çerçeve». Istanbul.
431. «Devrim». Ankara.
432. «DPT bülteni». Ankara.
433. «Dünya». Istanbul.
434. «Economic News Digest». Ankara.
435. «The Economist». L.
436. «Ekonomi ve Politika». Ankara.
437. «Emek». Ankara.
438. «Etudes balkaniques». Sofia.
439. «Etudes méditerranées». P.
440. «The Financial Times». L.
441. «Forum». Ankara.
442. «Günaydın». Istanbul.
443. «Güneş». Izmir.
444. «The Hindu». Madras.
445. «Hürriyet». Istanbul.
446. «IKA (iktisat ve ticaret haberler ajansı)». Günlük bülten. Ankara.
447. «Ilke». Istanbul.
448. «Iller ve Belediyeler». Ankara.
449. «Info-Türk Ajansı». Bülten. Bruxelles.

450. «International Affairs». L.
451. «International Herald Tribune». P.
452. «Istanbul». Istanbul.
453. «İzmir Ticaret Odası Dergisi». İzmir.
454. «Justice Party Press Bulletin». Ankara.
455. «Kitle». Istanbul.
456. «The Middle East Journal». Wash.
457. «Milliyet». Istanbul.
458. «Le Monde». P.
459. «Monde diplomatique». P.
460. «The Muslim». Islamabad.
461. «Neue Zürcher Zeitung». Zürish.
462. «New Left Review». L.
463. «New York Times». N. Y.
464. «Newsweek». N. Y.
465. «Orta Doğu». Siyasi, ekonomik ve sosyal türk dergisi. Ankara.
466. «Outlook». Ankara.
467. «Patriot». New Delhi.
468. «Politika». Istanbul.
469. «Proleter Devrimci Aydınlık». Ankara.
470. «Revue de défense nationale». P.
471. «Son havadis». Istanbul.
472. «Sosyalist parti için teori-pratik birliği». Ankara.
473. «Der Spiegel». Hamburg.
474. «T. C. Resmi Gazete». Ankara.
475. «Tercüman». Istanbul.
476. «Ticaret». İzmir.
477. «The Times». L.
478. «Times of India». Bombay.
479. «Turkey Today». L.
480. «Turkish Daily News». Ankara.
481. «Turkish Foreign Policy Report». Ankara.
482. «Turkish Studies Association Bulletin». Bloomington, Indıana.
483. «Türk Solu». Istanbul.
484. «Türkiye İthalât İhracat Postası». Istanbul.
485. «Ulus». Ankara.
486. «Vatan». Istanbul.
487. «Yankı». Ankara.
488. «7 Gün». Ankara.
489. «Yeni asır». İzmir.
490. «Yeni çağ». [Б. м.].
491. «Yeni Gazete». Istanbul.
492. «Yeni ortam». Ankara.
493. «Yeni Sanayi Dünyasi». Istanbul.
494. «Yön». Istanbul.
495. «Yurt ve Dünya». Istanbul.
496. «Yürüyüş». Ankara.
497. «Zafer». Ankara.

الفهرس

صدر عن الدار

العنوان	المؤلف	السنة
موسوعة الحرب الالكترونية	أ. ي. بالي	1992
معنى الحياة والسعادة والأخلاق	غومنيتسكي	1993
موليير	ف. م. مولاتولي	1994
على دروب الثقافة الديمقراطية	بوعلي ياسين	1994
قراصنة وأباطرة	نوعام تشومسكي	1995
حرية الآخر	جاد الكريم الجباعي	1995
المعري الشيرازي	علي خلوف	1996
عطر اللوز/ شعر	يوسف عويد صياصنة	1996
نرسيس وغولدموند	هرمان هسه	1996
كيف الحال/ شعر	ربيعة الجلطي	1996
القرآن بين التفسير والتأويل	أنور خلوف	1997
ما وراء الحجاب	فاطمة المرنيسي	1997
حوارات في قضايا المرأة المرأة ـ التراث ـ الحرية	نبيل فياض	1997
روسهالده	هرمان هسه	1997
ذئب السهوب	هرمان هسه	1997
كاليغولا	ألبير كامو	1997
خلفاء بلا خلافة	أ. أ. إغناتنكو	1997

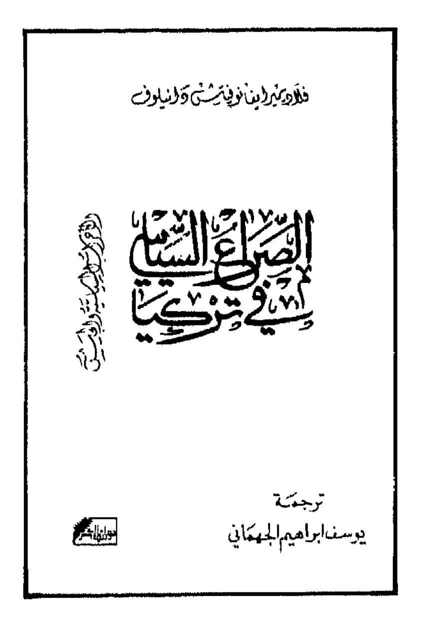
انهيار الماركسية السوفياتية	محمد سيد رصاص 1997
إزرع دواءك	د. محمد غنيم 1997
حزب الرفاه	يوسف ابراهيم الجهماني ...1997
أيام الثلج الأحمر	د. فواز الأزكي 1997
بكاء النوافير/ شعر	منصور الزعبي 1997



يبحث هذا الكتاب في أهم توجهات وميزات الصراع السياسي في تركيا المعاصرة. كما يحلل القاعدة الاجتماعية والاقتصادية وبرامج وأنشطة الأحزاب السياسية، البرجوازية منها واليسارية الشرعية. وفي ذات الوقت يبحث في النشاط السياسي للجيش التركي، لا سيما تلك المتعلق منها بانشقاقاته التي تمخض عنها تياران، راديكالي يهدف إلى قلب الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، ووضع حد للولاء لحلفي الناتو والسيناتو، تمثل في الضباط الصغار، وآخر محافظ توزعت ولاءاته بين الحزبين البرجوازيين الرئيسين ـ الشعب الجمهوري والعدالة (الديمقراطي)، تمثل بالجنرالات الذين كان لهم حصة الأسد في المناصب السياسية.

ويتطرق هذا الكتاب بالتفصيل للصراعات التي ترافقت مع الانقلابات العسكرية الثلاث في تركيا (27 أيار/ مايو 1960، 12 آذار/ مارس 1971 و12 أيلول/ سبتمبر 1980)، وأيضاً إلى الأسباب الجوهرية لهذه الانقلابات، والأوضاع التي تأتت بعيد كل منها.

ويعير الكتاب اهتماماً كبيراً لدراسة تشكل مجلس الأمن القومي، الذي هيمن عليه العسكريون والذي لا تزال سياساته هي الفيصل في الحلبة السياسية التركية.





دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - دمشق ص . ب 32105
اشرفية صحنايا هـ : 6713079

السعر : 400 ل.س
$13